

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق



الأشياء والنظائر في النحو

بجلال الدين السيوطي

٨٤٩ - ٩١١ هـ

الجزء الثاني

تحقيق

غازي مختار طيمات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

الفن الثاني في التدريب (٢)

الحمد لله رب (٣) العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله .
هذا هو الفن الثاني من الأشباه والنظائر ، وهو فن القواعد الخاصة
والضوابط والاستثناءات والتقسيمات مرتب (٤) على الأبواب ، وسميته
بالتدريب (٥) .

-
- (١) في م وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . وفي د بسم الله
الرحمن الرحيم وهو حسبي .
(٢) سقطت من د عبارة « الفن الثاني في التدريب » .
(٣) سقطت من د عبارة « رب العالمين » .
(٤) كذا في النسخ كلها والافصح نصب مرتب على الحال .
(٥) سقطت الأسطر السابقة من ل .

باب الألفاظ

تقسيم :

ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرفٍ فصوتٌ ، وإن اشتمل على حرفٍ ولم يفد معنى فلفظ وإن أفاد معنى فقول . فإن كان مفرداً فكلمة ، أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة ، أو أفاد ذلك فكلام ، أو من ثلاثة فكلّم .

باب الكلمة

تقسيم :

الكلمة إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ، ولا رابع (١) لها .
والدلالة على ذلك ثلاثة :
أحدها الأثر ، رموي ذلك (٢) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣) أخرجه أبو القاسم الزجاجي في أماليه (٤) بسنده إليه .

(١) جاء في الجزء الثالث ص ٢/ من الأشباه والنظائر « قال أبو حيان :

زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة ، وهو اسم الفعل » .

(٢) سقطت (ذلك) من هـ .

(٣) في م . . . (عنه ، وكرم وجهه) .

(٤) أورد السيوطي هذا الخبر مفصلاً في مقدمة الأشباه والنظائر .

وورد في أمالي الزجاجي ص ٢٣٨ : خبر "مسند" عن أبي الأسود الدؤلي قال : « دخلت على علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فرأيتته مطرقاً متفكراً ، فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : اني سمعت ببلدكم هذا لعناً فاردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية . فقلت : إن فعلت

الثاني الاستقراء التام من أئمة العربية كأبي عمرو ، والخليل ، وسيبويه [هـ/ ٣] ومن بعدهم .

الثالث الدليل العقلي ، ولهم في ذلك عبارات : منها قول ابن معطر :
إن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم .
وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل . وإما ألا يصح الإخبار عنه
ولا به ، وهو الحرف .

قال ابن اياز :

وفي (١) هذا الاستدلال خلل . وذلك أن قسمته غير حاصرة ، إذ
يحتمل وجهاً رابعاً ، وهو أن يخبر عنه لابه ، وسواء كان هذا القسم (٢)
واقعاً أم (٣) غير واقع ، بل سواء كان ممكن الوقوع أم محالاً . إذ
استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الإخلال به
حاصرة (٤) .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللوحة :



هذا أحييتنا ، وبقيت فينا هذه اللفظة ، ثم أتيت بعد ثلاث ، فالتقى إلي
صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كله اسم وفعل وحرف .
فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف
ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل . ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع لك .
وورد الخبر نفسه غير مسند ولا مفصل في الايضاح للزجاجي ص/ ٤٢ .

(١) سقطت الواو من هـ .

(٢) في د . الاسم .

(٣) في هـ أو غير .

(٤) وردت هذه الفقرة في (شرح الفصول) لابن اياز الورقة الثانية من

مخطوطة الظاهرية ، وما نقله السيوطي مصحف تصحيحاً غير مغل .

هذا أفسد ما قيل في ذلك ، لأنها غير حاصرة •

ومنها قول بعضهم : إن العبارات بحسب المعبر ، والمعبر عنه من المعاني ثلاث (١) : ذات ، وحدث عن ذات ، وواسطة بين الذات والحدث يدل على إثباته لها ، أو نفيه عنها • فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، والواسطة الحرف •

ومنها قول بعضهم : إن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة على ما وضعت له (٢) ، أولاً تستقل ، غير المستقل الحرف ، والمستقل إما أن تشعير مع دلالتها على معناها بزمه المحصل أولاً تشعير ، فإن لم تشعير (٣) فهي الاسم وإن أشعرت فهي الفعل •

— قال ابن (٤) إياز : وهذا الوجه أقوى (٥) لأنه يشتمل (٦) على التقسيم المتردد بين النفي والإثبات •

ومنها قول بعضهم : إن الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أولاً ، إن لم يصح في الحرف ، وإن صح فيما أن تقترن (٧) بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا (٨) ، إن اقترنت فهي الفعل وإلا فهي الاسم •

(١) في ل (ثلاثة) •

(٢) سقطت « له » من م •

(٣) سقط من م « فإن لم تشعير » •

(٤) وردت هذه الفقرة في (شرح الفصول) لابن إياز مخطوطة الظاهرية الورقة الثانية •

(٥) في (شرح الفصول) قوي •

(٦) في ل — م د — « لأنه مشتمل » •

(٧) في ل « يقترن » •

(٨) سقطت « لا » من م •

قال ابن هشام :

وهذه أحسن الطرق • وهي أحسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب (١) ، وهي أن الكلمة إما أن تدلّ على معنى في نفسها ، أو لا ، الثاني الحرف ، والأول إما أن تقترن (٢) بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو لا ، الثاني الاسم ، والأوّل [هـ / ٤] الفعل ، وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من أمرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة :

أحدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ ، وهذا يقتضي بظاهره (٣) قيام المسميات بالألفاظ (٤) الدالة عليها ، وذلك محال ، وهذا وإن كان جوابه ممكناً إلا أنه أقلّ ما فيه الإبهام (٥) •

والثاني دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره • وهذا ، وإن كان مشهوراً بين النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في ذلك [م / ١٨٥] ، وزعم أنه دال على معنى في نفسه ، وتابعه أبو حيان (٦) في شرح التسهيل •

(١) الكافية ج ١ ص ٧

(٢) في ل « يقترن » •

(٣) في م يقتضي ظاهره •

(٤) في ل « من الألفاظ » •

(٥) سقط من م (إلا أنه أقل ما فيه الإبهام) •

(٦) لم يذكر أبو حيان في شرح التسهيل ما يؤيد هذا الزعم • بل قال :

« وأحسن ما قيل في حد الحرف : الحرف كلمة دالة على معنى في غيرها فقط » ٥ / ١ •

باب الاسم

ضابط :

تبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم ، فوجدناها فوق ثلاثين علامة ، وهي : الجر وحروفه (١) ، والتنوين ، والنداء ، وآل ، والإسناد إليه ، وإضافته ، والإضافة إليه ، والإشارة إلى مسماه ، وعود ضمير إليه (٢) ، وإبدال اسم صريح منه ، والإخبار به مع مباشرة الفعل ، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه (٣) — هذا ما في كتب ابن مالك — .

- (١) في ل « وحرفه » .
 - (٢) في ل — م — د عليه .
 - (٣) في ل — م أو معناه .
 - (٤) جاء في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ص ٣ — ٤ ميز ابن مالك الاسم « بينائه ، وتنوينه في غير روي ، وبتعريفه ، وصلاحيته بلا تأويل للإخبار عنه ، أو إضافته إليه ، أو عود ضمير عليه ، أو إبدال اسم صريح منه ، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل ، وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ أو معنى دون عارض » .
- وفي الألفية ميز ابن مالك الاسم بقوله :

بالجر والتنوين والندا وآل ومستند للاسم تمييز حصل

ونعته ، وجمعه تصحيحاً ، وتكسيده ، وتصغيره — ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب في وافيته — •

وتثنيته ، وتذكيره ، وتأنيثه ، ولحوق ياء النسبة (١) له ، — ذكر هذه الأربعة صاحباً (٢) اللب واللباب — •

وكونه فاعلاً أو مفعولاً — ذكرهما أبو البقاء العكبري في اللباب (٣) — •

وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الابتداء ، وواو الحال — ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه — •

وذكر ابن القواس في شرح ألفية ابن معطٍ لحوق ألف الندية ، وترخييه ، وكونه مضمرأ ، أو علماً ، أو مفرداً منكراً ، أو تمييزاً ، أو منصوباً حالاً •

فائدة (٤) :

الأسماء في الاسناد على أربعة أقسام : قسم يسند ويسند إليه ، وهو الغالب ، وقسم لا يسند ولا يسند إليه ، كالظروف والمصادر التي لا تتصرف والأسماء الملزمة [هـ/و] للنداء ، وقسم يسند ولا يسند إليه كأسماء الأفعال ، وقسم يسند إليه ولا يسند ، كالتاء من (ضربت) ، والياء من (افعلي) ، والألف من (اضربا) ، والواو من (اضربوا) ، والنون من (اضربن) ، وإيمن ولعمرك •

(١) في ل (بالنسبة) •

(٢) في ل — م — د « صاحب » •

(٣) عبارة العكبري في مخطوطة اللباب الورقة ٣ : « ومن خصائص الاسم كونه فاعلاً أو مفعولاً » •

(٤) في م — د — ل : ضابط •

فائدة :

قال أبو حيان (١) في شرح التسهيل :

في المسند والمسند إليه أقوال :

أحدها : المسند المحكوم به ، والمسند إليه المحكوم عليه ، وهو الأصل (٢) .

وثانيها (٣) أن كلا منهما مسند ومسند إليه (٤) .

وثالثها (٥) أن المسند هو الأول ، مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثاني ، ف (قام) من قام زيد ، و (زيد) من : زيد قائم ، مسند ، والأخير منهما مسند إليه [ل / ١١٥ د / ١٢] .

رابعها عكس هذا . (فزيد وقام) في التركيبين مسند ، والأول من التركيبين مسند إليه . ولهذه المسألة فطائر :

أحدها المضاف والمضاف إليه ، فيهما (٦) أقوال : أصحها أن الأول هو المضاف والثاني هو المضاف إليه ، وهو قول سيبويه (٧) . والثاني

(١) وردت الفقرة التالية في المخطوطة الحلبية (ج ١ الورقة ٥ وقد وقع في النقل تصحيف غير محل) .

(٢) في ل « الأصح » .

(٣) في ل - د « ثانيها » .

(٤) بعدما في مخطوطة شرح التسهيل الحلبية « لأن كلا قد أسند الى الآخر والآخر أسند اليه » .

(٥) ل - د - م « ثالثها » .

(٦) سقط من م قوله « فيهما أقوال أصحها أن الأول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه » .

(٧) يمكن استنباط رأي سيبويه من كتابه كقوله ١٠٥/٢ « هذا باب إضافة

عكسه ، والثالث يجوز في كل منهما (١) كل منهما •

ثانيها البديل (٢) والمبدل منه وفيهما أقوال " أحدها الإضافة (٣) ،
والأصح هنا أن الأول المبدل منه والثاني البديل •

ثالثها بدل الاشتمال • قال في البسيط: وفي (٤) تسميته بذلك أقوال
أحدها: لاشتمال الأول على الثاني، فإن زيدا مشتمل على علمه، والثاني:
لاشتمال الثاني على الأول، لأنه دائر بين التعلق بالأول كأعجبي زيد
غلامه، والدخول في الأول كأعجبي زيد علمه وحسنه، والثالث أنه
سبي بذلك للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابس والتعلق (٥) إذ
لا ينفك أحدهما عن ذلك •

فائدة :

قال أبو البقاء العكبري في الباب : الإسناد أعم من الإخبار (٦) ،
إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما ، وليس الإخبار كذلك ، بل

المنقوص الى الياء التي هي علامة المجرور المضمر « فالياء - وهي
الثاني - المضاف اليه •

(١) سقط من م - ه - ل « كل منهما » •

(٢) في ل « المبدل والمبدل منه » •

(٣) سقط من د - ه « أحدها » ويبدو أن جملة « أحدها الإضافة » مقحمة
إذ لا مكان لها في الحديث عن البديل •

(٤) في م - د - ل « في تسميته » •

(٥) سقط من م • والتعلق •

(٦) عبارة الباب الورقة ٣ من المخطوطة : « وذكر الاسناد ههنا أولى من
الإخبار ، لأن الاسناد أعم » •

هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتكذيب ، فكل إخبار
إسناد ، وليس كل إسناد إخباراً [٦/هـ] .

فائدة :

قال ابن الدهان في الغرة : ثلاثة أشياء تتعلق على المفرد ولا يوجد
فيه (١) منها اثنان ، وهي : التنوين ، والألف (٢) واللام والإضافة .

قاعدة :

قال ابن القواس في شرح الدرة :

كل خاصّتي نوع إما أن يتفقا أو يختلفا (٣) فإن اتفقا امتنع
اجتماعهما ، كالألف واللام والإضافة في الاسم ، والسين وسوف في
الفعل . وإن اختلفا ، [١٨٦/م] فإن تضادا لم يجتمعا ،
كالتنوين والإضافة (٤) في الاسم [١١٦/ل] وسوف وتاء التأنيث في
الفعل . لأن سوف تقتضي (٥) المستقبل ، والتاء تقتضي الماضي ، وإن
لم يتضادا جاز اجتماعهما ، كالألف واللام والتصغير ، وقد وتاء التأنيث .

ضابط :

الكلمات التي تأتي اسماً (٦) وفعلاً وحرفاً تتبععتها ، فوصلت (٧) الى
ثمانى عشرة كلمة ، أشهرها :

- (١) في هـ - د - م « ولا يوجد منهما » والتصحيح من ل .
- (٢) سقط من م « والألف » .
- (٣) سقط من م (اما أن يتفقا أو يختلفا) .
- (٤) سقط من م (كالتنوين والاضافة) .
- (٥) في ل (يقتضي) .
- (٦) سقط من م د (اسما) وفي ل (اسما أو فعلا) .
- (٧) في ل (فوصلت ثمانى عشرة) والصواب أنها تسع عشرة كما أثبتها
السيوطي فيما يلي نثرا ونظما .

١ - (على) فإنها تكون حرف جرّ ، واسماً يجر (١) بمن ،
قال الشاعر :

٢٩٢ - غدت من عليه بعدما تمّ ظمّوها (٢)

• • • • •

وفعللاً ماضياً من العلوّ (٣) • ومنه : « إنّ فرعونَ علا في
الأرض (٤) » •

٢ - و (من) تكون حرف جرّ ، واسماً •

قال الزمخشري في قوله تعالى (٥) « فأخرج به من الثمرات رزقاً »

(١) في ل : (تجر) •

(٢) عجز البيت (تصل وعن قيض ببداء مجهول) والبيت لمزاحم بن العارث
العقيلي في صفة ناقة • الظم : أن ترد الابل بعد ثلاثة أيام من الظمّ ،
وتصل : تصوت أحشائها من اليبس ، والقيض قشر البيض ، والمجهل
الأرض لايتهدي فيها ، وروي في كتاب سيبويه (تم خمسها) شبه
الشاعر ناقته بقطاة نهضت عن فراخها قال الأعلام : الشاهد فيه دخول من
على (على) لأنها اسم في تأويل (فوق) كأنه قال : غدت من فوقه ، وقال
الشنقيطي في الدرر اللوامع ٣٦/٢ (• • •) خلافا لابن خروف فإنه زعم
أن (على) في هذا البيت ، وفي أبيات آخرَ أوردتها استعملت اسماً
للضرورة ، ولم أر من قال : انه ضرورة غيره •

الكتاب ٣١٠/٢ المقتضب ٥٣/٣ شرح الفصل ٣٧/٨ ، ومغني اللبيب
١٥٦ (٢٥٦) وشرح شواهد المغني ٥٨٧ (٩٣٦) والتصريح بضمون
التوضيح ١٩/٢ ، ٣٠١/٤ وخزانة الأدب ٢٥٣/٤ •

(٣) سقط من م من العلوّ •

(٤) القصص ٤

(٥) البقرة ٢٢ قال الزمخشري في الكشف ٧٢/١ : و (من) في (من الثمرات)
للتبويض بشهادة قوله : (فأخرجنا به من كل الثمرات) وقوله : (فأخرجنا
به ثمرات) لأن المنكرين أعني : ماءً ورزقاً يكتنفانه • وقد قصد

إذا كانت (من) للتبويض فهي في موضع المفعول به ، ورزقا مفعول
لأجله (١) .

قال الطيبي : وإذا قدرت (من) مفعولا كانت اسما كمن في قوله :

• • • • • ٢٩٣ -

من (٢) عن يميني مرة وأمامي (٣)

وتكون (٤) فعل أمر من ما يمين .

بتنكيرها معنى البضية فكانه قيل : وأنزلنا من السماء بعض الماء .
فأخرجنا به بعض الثمرات ، ليكون بعض رزقكم . وهذا هو المطابق
لصحة المعنى ، لأنه لم ينزل من السماء الماء كله ، وأخرج بالمطر جميع
الثمرات .

ويجوز أن تكون للبيان كقولك : أنفقت من الدراهم ألفا . فإن
قلت : فيم انتصب (رزقا) ؟ قلت : إن كانت (من) للتبويض كان
انتصابه بأنه مفعول ، وإن كانت مبينة كان مفعولا لأخرج .

(١) في ل (لأجله) .

(٢) سقط من - م - ل (من) .

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة وصدره (ولقد أراني للرماح ذريئة) .
سيبويه ٢/٢٢٩ - ٢٥٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦ وشرح المفصل
٤/٨ ومفني اللبيب ١٦٠ (٢٦٥) - ٥٨٧ (٩٢٧) ، وشرح العيني
٣/٥٠٠ ، وشرح الأشموني ٢/٢٢٦ ، وشرح شواهد المفني ٤٣٨
(٢٣٢) وجمع الهوامع ١/١٥٦ ، والتصريح بمفهوم التوضيح ٢/١٩
وخزانة الأدب ٤/٢٥٨ ، والدرر اللوامع ١/١٣٨ .

(٤) سقط من م (وتكون) .

- ٣ - و (في) تكون حرف جرّ واسماً بمعنى النّم في حالة الجرّ ،
ومنه : « حتى ما تجعل (١) في في امرأتك (٢) » وفعل أمر من
وفي يفي .
- ٤ - و (الهمزة) تكون حرف استفهام ، وفعل أمر من وأى ،
واسماً في قول بعضهم : إن (٣) حروف النداء أسماء أفعال .
- ٥ - و (الهاء) تكون اسماً ضميراً ، نحو : ضربته ، ومررت به .
وحرفاً في : إياه . وفعل أمر من وهى يهى [هـ / ٧] .

- (١) في م (يجعل) .
- (٢) جاء في البخاري ١٤٧/١ :
- عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه . قال : كان رسول الله
ﷺ يعمودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت : إني قد بلغ بي
من الوجع ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة . أفأتصدق بثلثي مالي ؟
قال : لا ، فقلت : بالشطر ؟ فقال : لا ، ثم قال : الثلث ، والثلث كبير
أو كثير ، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تذرهم عائلةً يتكففون
الناس . وإنك لن تنفق نفقةً تبغى بها وجه الله إلا أجزت بها ، حتى
ما تجعل في (في) امرأتك . فقلت : يا رسول الله أخلف بعد أصحابي
قال : إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة .
ثم لعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ، ويضربك آخرون . اللهم
امض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم .
- وجاء في البخاري ١٠٦/٤ (حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك) .
- (٣) في م « وان » .
- (٤) في ل « والهاء المفردة » .

٦ - و (لَمَّا) تكون حرف (١) نفي جازم بمعنى : لم • وظرفاً ،
نحو : لما جاء زيد " أكرمه ، وفعلًا ماضيًا متصلًا بضمير الغائبين
من : لم •

٧ - و (هل) تكون حرف استفهام ، واسم فعل في : حي (٢)
هل ، وفعل أمر من : وَهَلْ يَهْلُ •

٨ - و (ها) تكون حرف تنبيه ، واسم (٣) فعل بمعنى (خذ) ،
وزجرًا للابل يُمَدُّ ويقصر وفعل أمر من هاء يَهَاء •

٩ - و (حاشا) تكون حرف استثناء واسما مصدرًا بمعنى
التنزيه ، نحو (٤) « حاشا لله (٥) » •

(١) في ه د م « حرف جازم » والتصحيح من ل ولعل الأصح أن يقول :
تكون حرف نفي جازم •

(٢) سقطت (هل) من م ، ومعنى وهل ذهب أو فزع •

(٣) في ه (واسما) •

(٤) في ل (ما شاء الله) •

(٥) يوسف : ٣١ •

قال الزمخشري في الكشاف ٢/٣٦٣ : حاشا كلمة تفيد معنى التنزيه في

باب الاستثناء ، وهي حرف من حروف الجر ، فوضعت موضع التنزيه
والبراءة ، فمعنى حاشا الله : براءة الله وتنزيه الله • وهي قراءة ابن
مسعود على إضافة حاشا إلى الله إضافة البراءة • ومن قرأ حاشا لله فنحو
قولك : سقياً لك ، كأنه قال : براءة ثم قال : الله لبيان من يبرأ وينزه ،
والدليل على تنزيل (حاشا) منزلة المصدر قراءة أبي السبيل حاشاً لله
بانتوين (وقراءة أبي عمرو (حاش لله) بحذف الألف الأخيرة • وقراءة
الأمش (حشا لله) بحذف الألف الأولى ، وقرئ (حاش لله) بسكون
الشين على أن الفتحة تبعت الألف في الإسقاط ، وهي ضعيفة ، لما فيها
من التقاء الساكنين على غير حده • وانظر القرطبي ٩/١٨١ والمحاسب

٣٤١/١

ولهذا قرىء (١) بتنوينه • وفعلًا ما ضيا بمعنى أستثني ، يقال :
حاشا يحاشي ، وفي الحديث « أحبُّ الناس (٢) إليَّ أسامة » •
قال الراوي : « وما حاشا فاطمة ولا غيرها » وقال النابغة :

• • • • • ٢٩٤ -

ولا أحاشي من الأقوام من أحد (٣)

١٠ - و (رَ بٌ) بفتح الراء تكون حرف جر لغة في رُبٌ بضم

(١) في ل « ولهذا قوي » •

(٢) قال صاحب الجنى الداني ص ٥٦٥ :

وذكر ابن مالك أن في مسند أبي أمية الطرطوسي عن ابن عمر رضي
الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • وذكر الحديث •
المغني ١٢٩ - ١٣٠ حاشية الدماميني ٢٥٠/١ المنصف ٢٥٠/١ حاشية
اصبغان ١٦٥/٢ مع الهوامع ٢٣٣/١ •

وجاء في شرح التصريح ٣٦٥/١ وقيل : إن « ما حاشا فاطمة • • »
عبارة مدرجة من كلام الراوي •

وجاء في مسند عبد الله بن عمر ص ٤٧ رقم الحديث ٩١ : • • قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : أسامة أحب الناس إلي ، ما حاشا فاطمة
ولا غيرها • (تحقيق أحمد راتب عرموش) •

(٣) البيت في مدح النعمان بن المنذر ، وصدره (ولا أري فاعلاً في الناس
يشبهه) ديوان النابغة الذبياني ٢١ ، الجمل للزجاجي ٥٠٤ ، والانصاف
٢٧٨ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، ٤٨/٨ - ٤٩ ، ومغني اللبيب ١٣٠
(١٩٦) ومع الهوامع ٢٣٣/١ وشواهد المغني ٣٦٨ (١٧٤) وشرح
الأمموني ١٦٧/٢ ، وخزانة الأدب ٤٤/٢ ، والدرر اللوامع ١٩٨/١ •

١٧ - م - ٢ الاشياء والتظائر ج ٢

الراء ، واسماً بمعنى السيد والمالك ، وفعلاً ماضياً ، يقال : ربّه يرثه
بمعنى رباه وأصلحه •

١١ — و (النون) تكون اسماً ضميراً نحو قمن (١) ، و حرفاً وهي
نون الوقاية ، وفعل أمر (٢) من ونى يني •

١٢ — و (الكاف) تكون حرف جرّ ، واسماً كما قال في الألفيّة:
واستعمل (٣) اسماً وفعل أمر من وكى يكي •

١٣ — و (علّ) تكون حرفاً لغة في لعلّ ، وفعلاً ماضياً من
علّكه (٤) ، إذا سقاه مرة بعد مرة ، واسماً للقتراد والمهزول وللشيخ المسنّ •

١٤ — و (بلى) تكون حرف جواب ، وفعلاً ماضياً • يقال :
بلاه إذا اختبره ، واسماً لغة في البلاء الممدود •

١٥ — و (أنّ) تكون حرف تأكيد (٥) ، وفعلاً ماضياً من الأنين ،
واسماً مصدرأ بمعنى الأنين •

١٦ — و (ألا) تكون حرف استفتاح ، واسماً بمعنى النعمة ،
والجمع الآلاء ، وفعلاً ماضياً بمعنى قصر وبمعنى استطاع • [هـ / ٨] •

(١) في م (قمت قمن) •

(٢) سقط من م (أمر) •

(٣) أشار الى قول ابن مالك في الألفية :

شَبَّهَ بكاف ، وبها التعليل قد يعني ، وزائداً لتوكيد ورَدَ
واستعمل اسماً ، وكذا عن ، وعلى من أجل ذا عليهما (من) دخلا

(٤) في ل (علة إذا سماه) •

(٥) في م توكيد •

١٧ - (وإلى) تكون (١) حرف جرّ ، واسماً بمعنى النعمة ، وفعلٌ أمر للاثنتين من وأكل بمعنى لجأ ، أو أمراً للواحد فيه نون التوكيد الخفيفة في الوقف . ذكره ابن الدهان في الغرّة .

١٨ - و (خلا) تكون حرف استثناء ، وفعلاً ماضياً ، ومنه « وإذا خلوا إلى شياطينهم » (٢) واسماً للرطب من الحشيش .

١٩ - و (لات) (٣) تكون حرف قهي بمعنى ليس ، وفعلاً ماضياً بمعنى صرف ، واسماً للصنم . وقد نظمت هذه الكلمات فقلت :

ورَدَّتْ في النحورِ كِلِمَاتٌ أَتَتْ

تارةً حرفاً وفعلاً وسماً

وهي : من° والهاء° والهمز° وهل°

رب° والنون° وفي أعني فَمَا

عل° لَمَّا وبكى حاشاً ألا

وعلى° والكاف° فيما نظمنا

وخلالات° وها فيما رَوَوُا°

وإلى أن° . فَرَوَّ الكَلِمَنا

[م ١٨٧]

(١) سقط من م (حرف) .

(٢) البقرة ١٤ (وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا : إنا معكم ، إنما نحن مستهزئون) .

(٣) سقط من م (لات) والسطر الذي يليها .

وقال الجمل السرّ مرّي (١) :

إذا طارح النحويّ آيَّةَ كَلِمَةٍ

هي اسمٌ وفِعْلٌ ثمَّ جَرَفٌ بلا مِرا

فَقُلْ هي إنْ فكرت في شأنِها : على

وفي ، ثم لَمَّا ، ظاهرٌ لمن افتري (٢) [١١٣/د]

غدت من عليه ، قد علا قدرُ خالدٍ

على قدرِ عمرو بالسماحةِ في الوري

وقل : قد سمعتُ اللفظَ من في محمدٍ

وفي موعدي يا هندُ لو كان في الكرى

ولما رأى الزيدانِ حالي تحوَّلتْ

إلى شَعَثٍ لَمَّا ، فلمَّا أخف عرا

مواردُها ثنَّي (٣) بما قد ذكرته

وإنْ لم أصرِّحْ بالدليل محرِّرا

ثم رأيت في تذكرة ابن مكتوم (٤) ، قال : ذكر الزينُ أحمد بن قطنه
أحدُ من يُنسب إلى النحو بمصر ، وكنيته ابن حطة (٥) : أن حتى تكون
حرفاً واسماً لا مرأة وأنشد :

(١) في م - هـ (السرمدي)

(٢) في هـ (اقترى)

(٣) في د (تبنى)

(٤) في م (ابن أم مكتوم)

(٥) في م (ابن حطة)

٢٩٥ — ماذا ابتغت حتى إلى حلّ العرّى (١)

أحسبني (٢) جئت من وادي القرى (٣)

واسماً لموضع بعثمان قال (٤) وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر له
حيث قال :

٢٩٦ — فما لكم — إن لم تحوطوا ذِماركم

سوام (٥) ولا دارٌ بحتى ورامسة (٦)

وفعلاً لاثنتين من الحتّ ، انتهى (٧) [٩/هـ] .

(١) في د — هـ (كل القرى) .

(٢) في م (قد جئت) وزيادة (قد) تفسد الوزن ، لأن البيت من الرجز
لا الكامل .

(٣) جاء في حاشية العلامة يس الحمصي على شرح التصريح ١٩/٢ :
ففي تذكرة ابن مکتوم ذكر بعضهم : أن (حتى) تكون حرفاً واسماً
لامرأة . وأنشد :

ماذا ابتغت حتى إلى حلّ العرّى . أحسبني قد جئت من وادي القرى
(٤) سقط من د — م (قال) .

(٥) في د — م (سوام) .

(٦) البيت لابن دريد الأزدي من قصيدة مطلعها :

ماذا ابتغت حتى إلى حلّ العرّى بمثل أساريع الخقوف العثاثل

وجاء في ديوان الشاعر ص ٦٣ حَتَّى ودامث : موضعان بعمان . ومما
يرجح أنها (دامت) لرامة ورودها في حاشية يس الحمصي ١٩/٢
(حتى ودامث) والموافقة بين حرفي الروي في البيت . وجاء في المحيط :
حتى جبل بعمان .

(٧) سقطت الفقرة السابقة من ل .

باب الفعل

ضابط :

جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع (١) عشرة علامة ،
وهي : تاء الفاعل ، وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد ، والسين ،
وسوف ، ولو ، والنواصب ، والجوازم ، وأحرف المضارعة ، ونون
التوكيد ، واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون
الوقاية ، وتغيير صيغه (٢) لاختلاف الزمان .

تقسيم :

قال أبو حيّان : في شرح التسهيل (٣) : ينقسم الفعل انقساماتٍ
بحسب الزمان ، والتعدي واللزوم ، والتصرف والجمود ، والتمام
والنقصان ، والخاص (٤) والمشارك ، والمفرد والمركب .
وفي علم التصريف (٥) : إلى صحيح ، ومهموز ، ومثال ، وأجوف ،
وليف ، ومنقوص ، ومضاعف ، وغير ذلك .

(١) في م (تسع عشرة) .

(٢) في م صيغة .

(٣) شرح التسهيل مخطوطة حلب ج ١ الورقة ١٠ والنقل مطابق لما في

المخطوطة لكنه غير كامل .

(٤) يمكن أن نستنبط من شرح الكافية ٢/٢٢٦ أن المشترك هو الفعل

المضارع لدلالته على الحال والاستقبال ، والخاص هو الماضي لدلالته

على زمن واحد . أما الفعل المركب فهو المضارع المتصل بنوني التوكيد .

(٥) في ل (التصرف) .

قال بعضهم : وإلى مُعلَّيهم وسادج (١) ، فالأول الماضي إذا كان مصوغاً للمؤنثة الغائبة مفرداً أو مثنى ، فالعلامة هي التاء في آخره .

فائدة :

قال أبو البقاء العكبري في اللباب (٢) : أقسام الأفعال ثلاثة :

ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل ، واختلفوا (٣) في أي أقسام الفعل أصل (٤) لغيره منها .

فقال الأكثرون : هو فعل الحال ، لأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً ، والأصل في الخبر أن يكون صدقاً ، وفعل الحال يسكن الإشارة إليه ، فيتحقق وجوده ، فيصدق الخبر عنه ، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظّه من الوجود ، والماضي والمستقبل معدومان .

وقال قوم : الأصل هو المستقبل ، لأنه يُخْبَرُ به عن المعدوم ، ثم يخرج الفعل إلى الوجود ، فيخبر عنه بعد وجوده .

وقال آخرون : هو الماضي ، لأنه لا زيادة فيه ، ولأنه كمل وجوده ، فاستحق أن يسمى أصلاً .

ضابط :

كل الأفعال متصرفّة إلا ستة : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا . [١٠ / ل ١١٧] .

(١) لم يشرح أبو حيان في (شرح التسهيل) معنى السادج ، غير أن تفسير المعلم يدل على السادج ، فهو المجرد من العلامة ، نحو : ضرب ، وعلم .

(٢) وردت هذه الفقرة في الورقة ١١ من مخطوطة اللباب ما عدا الفقرة التي أولها فيصدق وآخرها معدومان .

(٣) سقط من م - د (في) .

(٤) في م - د (قبل لغيره) .

كذا قال ابن الخباز في (١) شرح الدرة ، وهي أكثر من ذلك •

وقال ابن الصائغ في تذكرته : الأفعال التي لا تتصرف عشرة ،
وزاد : قلما (٢) ، وينذر ، ويدع ، وتبارك الله تعالى (٣) •

قاعدة :

قال ابن القواس في شرح الدرة : كل خاصتي نوع إن اتفقا
لم يجتمعا ، كالألف واللام والإضافة والسين وسوف ، وإلا فإن تضادا
فكذلك ، كالتنوين والإضافة والتاء والسين فإن التاء للمضي ، والسين
للاستقبال ، وإلا اجتمعا كآل والتصغير ، وقد وتاء التأنيث •

(١) جاء في شرح الدرة الورقة ٨٣ ، (الأفعال التي لا تتصرف ستة : ما
أفعل ! في التعجب ، ونعم ، وبئس ، وحبذا - وهي المشتمل عليها
هذا الباب - وعسى وليس ، وقد ذكرتا) •

(٢) في ل : (كلما) •

(٣) سقط من م (تعالى) •

باب الحرف

قال أبو القاسم الزجاجي في كتاب إيضاح علل النحو (١) :
الحروف [م / ١٨٨] على ثلاثة أضرب : حروف المعجم التي هي أصل (٢)
مدار الألسن عريتها وعجميتها ، وحروف الأسماء والأفعال ، والحروف
التي هي أبعاضها ، نحو العين من (جعفر) والضاد من (ضرب) ،
وما أشبه ذلك ، ونحو النون من (لن) ، واللام من (لم) ، وما أشبه
ذلك ، وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان .

فأما حدة حروف المعجم فهي أصوات غير مؤلفة ولا مقترنة
ولا دالة على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف (٣) ، إلا أنها
أصل تركيبها (٤) .

وأما الحروف التي هي أبعاض الكلام فالبعض حدة منسوب إلى
ما هو أكثر منه ، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه .

(١) تطابق الفقرة المقتبسة من الإيضاح ما جاء في الكتاب المطبوع ، ما عدا
الجملة الأخيرة فقد وردت في المطبوع على هذا النحو : (فأما حروف
المعجم فهي أصوات غير متوافقة ولا مقترنة ٠٠) إيضاح علل النحو
ص ٥٤ .

(٢) سقط من م (أصل) .

(٣) في م (فالحروف) .

(٤) في ل (إلا أن) .

وأما حدث حروف المعاني وهو الذي يلتسمه النحويون فهو أن يقال : الحرف ما دلَّ على معنى في غيره ، نحو من وإلى وثُمَّ (١) ، وشرحه أن (من) تدخل في الكلام للتبعيض ، فهي تدلُّ على تبعيض غيرها ، لا على تبعيضها نفسها ، وكذلك (إلى) تدلُّ على تبعيضها نفسها ، وكذلك سائر وجوهها . وكذلك (إلى) تدلُّ على المنتهى ، فهي تدلُّ على منتهى غيرها لا على منتهى (٢) نفسها ، وكذلك سائر حروف [١١ / هـ] المعاني . انتهى .

ضابط :

قال ابن فلاح في المعني : عدة الحروف سبعون حرفاً ، بطرح المشترك .

ثلاثة عشر أحادية ، وهي : الهمزة ، والألف ، والباء ، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء .

وأربعة عشر ثنائية ، وهي : آ ، وأم ، وأن ، وإن ، وأو (٤) ، وأي ، وإي ، وبل ، وعن وفي وقد ، وكي ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومثد ، ومع — على رأي — ومن ها (٥) ، وهل ، ووا ، ووي ، ويا . وبقي عليه لو ، وأل — على رأي الخليل — .

(١) في الايضاح : وإلى وثُمَّ وما أشبه ذلك .

(٢) في د (ولذلك) .

(٣) سقط من ل — م — د . منتهى .

(٤) سقطت أو من م .

(٥) سقطت (ها) من هـ والتصحيح من ل — م — د .

وتسعة عشر ثلاثية ، وهي (١) آجل ، وإذن ، وإلى ، وألا ،
وأما ، وإن ، وأن ، وأيا ، وبلى ، وثم ، وجير ، وخلا ، ورب ،
وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونعم ، وهيا .

وثلاثة عشر رباعية ، وهي : إلا ، وألا ، وإمّا (٢) ، وأما ،
وحاشا ، وحتى ، وكأن ، وكلا ، ولعل ، ولك ، ولولا (٣) ، ولوما ،
وهلا .

وخماسي واحد ، وهو : لكن .

ضابط :

ترجم ابن السراج في الأصول مواقع الحروف ثم قال : الحرف
لا يخلو من ثمانية مواضع : إما أن يدخل (٤) على الاسم وحده ، كلام
التعريف ، أو [د/١١٤] الفعل وحده ، كسوف والسين ، أو ليربط
اسماً باسم أو فعلاً بفعل ، كواو العطف ، نحو : جاء زيد وعمرو ،
وقام وقعد ، أو فعلاً باسم كمررت بزيد ، أو على كلام تام نحو :
أعمرو أخوك ؟ وما قام زيد ، أو ليربط جملة بجملة نحو إن يقيم زيد
يقعد عمرو ، أو يكون زائداً نحو « فيما رحمة من الله » (٥) .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح : الخروف تأتي

على عشرة أقسام :

- (١) في ل (وهل) .
- (٢) سقطت (وإما) من م . وفي ل (وأما ، وإما) .
- (٣) سقطت (لولا) من م .
- (٤) في ل (تدخل) .
- (٥) (فيما رحمة من الله لنت لهم) آل عمران ١٥٩ .

- أحدها : أن يدلَّ على معنى في الفعل ، وهو : السين وسوف •
 الثاني : أن يدلَّ على معنى في الاسم ، وهو الألف واللام •
 الثالث : أن يكون رابطاً بين اسمين أو فعلين ، وهي حروف العطف •
 الرابع : أن يكون رابطاً بين فعل واسم ، وهي حروف الجر •
 الخامس : أن يربط بين جملتين ، وهي الكلم الدالة على الشرط •
 السادس : أن يدخل على الجملة مغيّراً لفظها دون معناها ،
 وذلك إن •

السابع : [هـ/ ١٢] أن يدخل على الجملة فيغيّر معناها دون لفظها (١) ، وذلك هل وما أشبهها •

الثامن (٢) : أن يدخل على الجملة غير مغيّر لفظها ومعناها ، نحو لام الابتداء •

التاسع : أن يدخل على الجملة فيغيّر لفظها ومعناها ، نحو ما الحجازية •

العاشر : أن يكون زائداً ، نحو « فيما رحمة من الله (٣) لنت لهم » (٤) •

(١) في م (مغيراً لفظها دون معناها) •

(٢) سقط البند الثامن كله من م ، واستدرك في الهامش استدراكاً مغلاً •

(٣) سقط من ل - م - (لنت لهم) •

(٤) آل عمران ١٥٩ •

وقال المهلبى (١) : أقسام ما جاءت له الحروف (٢) : [م / ١٨٩]

تفطن^٣ فإن^٤ الحرف يأتي لستة^٥

لنقل^٦ ، وتخصيص^٧ ، وربط^٨ ، وتعدية^٩

وقد زيد في بعض المواضع ، واغنى

جواباً ، كسيت العز^{١٠} والأمن تردية

وقال في الشرح : النقل من الإيجاب إلى النفي ، ومن الخبر إلى الاستخبار وإلى التمني والترجي والتشبيه ونحوها ، والتخصيص للمضارع بالاستقبال بالسین وسوف ، وللإسم بالام التعريف ، والربط بحروف الجر ، وحروف العطف ، والتعدية يدخل فيها الواو في المفعول معه ، وإلا في الاستثناء ، والجواب كنعم^{١١} ولا .

وقال الأندلسي في شرح المنصل : اعلم أن للحروف انقسامات

كثيرة :

فتنقسم إلى ما يكون على حرف واحد ، وإلى ما يكون على اثنين فصاعداً إلى خمسة (٤) ، نحو : لكن^{١٢} ، والزائد على حرف^{١٣} إما أن يكون مفرداً أو مركباً نحو : من ، وإلى ، وأما ، ولولا .

وتنقسم أيضاً إلى عاملة وغير عاملة .

وتنقسم إلى مختص^{١٤} بأحد القسمين ، وغير مختص ، وقد قيل : إن الحرف (٥) إما أن يجيء لمعنى في الاسم خاصة ، نحو : لام التعريف ،

(١) لعل الأصل (في أقسام) .

(٢) في د (الحرف) .

(٣) في د (نعم) .

(٤) سقط من م (إلى خمسة) .

(٥) في م - د (الحروف إما أن تجيء) .

وحرف الإضافة (١) ، والنداء ، وغير ذلك أو في الفعل خاصة ، نحو :
 قد ، والسين ، وسوف (٢) ، والجوازم ، والنواصب ، أو رابطاً بين
 اسمين ، أو بين فعلين كحروف العطف . أو بين فعل واسم كحروف الجر .
 أو بين جملتين كحروف الشرط ، أو داخلاً على جملة تامة قارناً (٣)
 لمعناها نحو : لَيْتَ ، ولعل . أو مؤكداً له نحو : إِنْ ، أو زائداً
 للتأكيد (٤) ، نحو : الباء في نحو : ليس زيد بقائم .

وقال (٥) : وربما قيل بعبارة أخرى : إِنَّ الحرف (٦) إنما جيء به
 ليربط اسماً باسم ، أو فعلاً بفعل ، أو جملة بجملة ، أو يعين اسماً
 فقط ، أو فعلاً فقط ، أو ينفي فعلاً فقط [ل/١١٨] أو ينفي اسماً فقط ،
 أو يؤكد فعلاً فقط ، أو اسماً فقط ، أو يخرج الكلام من الواجب إلى
 غير الواجب .

ولها أقسام بالنسبة إلى تغيير [هـ/١٣] الإعراب :

قسم لا يغيّر الإعراب ولا المعنى نحو : (ما) الزائدة في قوله
 تعالى « فيما رحمة من الله » (٧) .

وقسم يغيّر الإعراب والمعنى ، نحو : لَيْتَ ، ولعل .

(١) يعني بحرف الإضافة ياء النسب المشددة انظر سيبويه ٦٩/٢ .

(٢) سقط من م (سوف) .

(٣) في م (جازماً) وفي د (قارماً) وكلاهما غلط بيّن .

(٤) في م (التأكيد) .

(٥) وقال أي : الأندلسي .

(٦) في ن (الحروف) .

(٧) آل عمران ١٥٩ .

وقسم يغيّر الإعراب دون المعنى ، نحو : إن° .

وقسم يغير المعنى دون الإعراب ، نحو : هل .

فأما عدة الحروف (١) العاملة فثمانية وثلاثون حرفاً :

سنة منها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي إن° وأخواتها :

وأربعة تنصب الفعل بنفسها ، وهي : أن° ، ولن° ، وكي° ، وإذن° .

وخمسة (٢) تنصب نيابةً ، وهي : الفاء ، والواو ، وأو ، ولام كي ،

والجحد ، وحتى .

وثمانية عشر تجر الاسم . وخمسة تجزم الفعل .

وأما الحروف الغير (٣) العاملة فنيّف° وستون حرفاً : منها ستة

غير حروف (٤) ابتداء ، وهي : إنما ، وكأنما وأخواتها ، وعشرة للعطف ،

وأربعة للمضارعة ، وأربعة للإعراب ، وأربعة تختص بالفعل ، وثلاثة

للاستفهام ، وثلاثة للتأنيث ، وحرفان للتفسير ، وحرفان للتأكيد ،

وحرفان للتعريف ، وحرف للتنكير ، وحرفا النسبة ، ومنها حروف تعمل

على صفة ، ولا تعمل على صفة ، وهي : ما ، ولا ، وحروف النداء .

انتهى كلام الأندلسي° .

وقال ابن الدهان في الغرّة : الحروف تنقسم في أحوالها إلى

سنة أقسام :

الأول : ما يعمل في اللفظ والمعنى نحو : ليت (٥) زيده قائم .

(١) في د (الحرف) .

(٢) في م (وخمسة عشر) والصواب ستة .

(٣) عرفت غير في النسخ كلها .

(٤) في هـ (حرف) .

(٥) سقط من م من قوله (نحو ليت) إلى قوله : (في المعنى) .

والثاني : ما يعمل في اللفظ ، ولا يعمل في المعنى • نحو :
ما جاءني من أحد •

والثالث : ما يعمل في المعنى ، ولا يعمل في اللفظ نحو : هل
زيد قائم •

والرابع : ما يعمل في اللفظ والمعنى ، ولا يعمل في الحكم ،
نحو : لا أبا لزيد •

والخامس : ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ، وإنما يعمل في الحكم ،
نحو : علمت لزيد "منطلق" •

والسادس : ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم ، نحو : « فيما
رحمة [م/ ١٩٠] من الله » (١) في أحد القولين • انتهى •

وفي تذكرة ابن (٢) الصائغ قال : نقلت من مجموع بخط ابن
الرمثاح : الحروف على ثلاثة أضرب :

ضرب يدخل للاختلاف ، وضرب لحدوث معنى (٣) لم يكن ،
وضرب زائد مؤكد ، فالأول لو سقط سقط أصل الكلام ، والثاني
لو سقط تغير المعنى ولم يختل ، والثالث لو سقط لم يتغير المعنى :

والأول على أربعة أوجه : ربط اسم باسم ، وربط فعل باسم ،
وربط فعل بفعل ، وربط جملة بجملة •

والثاني [هـ / ١٤] : على ثلاثة أوجه : تخصيص الاسم كالرجل ،
والفعل كسيضرب ، وينقل (٤) الكلام كحروف النفي •

(١) آل عمران : ١٥٩ •

(٢) في هـ (ابن الزجاجة) •

(٣) في م - هـ (ولم يكن) •

(٤) في م (وتنقل) ولعل الأصل : ووجه ينقل •

والثالث على وجهين : عامل كإنَّ زِيداً قائمٌ ، وغير عامل ، نحو :
لزيدٌ (١) قائمٌ .

وقال ابن فلاح [د/١١٥] في مغنيهِ :

الحرف يدخل إما للربط أو للنقل ، أو للتأكيد ، أو للتنبيه ، أو
للزيادة . ويندرج تحت الربط حروف الجرِّ والعطف والشرط والتفسير
والجواب والإفكار والمصدر ، لأنَّ الرابط هو الداخل على الشيء
ليعلقه (٢) بغيره ، ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام
والتحضيض (٣) والتعريف (٤) والتنفيس والتأنيث ، ويندرج تحت
التنبيه حروف النداء ، والاستفتاح والردع (٥) ، والتذكير والخطاب .
تقسيم :

قال ابن الخباز في شرح الدرة : الحروف العاملة أربعة أقسام :

١ - قسم يرفع وينصب ، وهو : إنَّ وأخواتها ، ولا المشبهة
بإنَّ ، وما ولا المشبهتان بليس .

٢ - وقسم ينصب فقط ، وذلك حروف النداء ، وفواصب
الفعل المضارع .

قال : وأضاف عبد القاهر إلى ذلك (إلا) في الاستثناء ، (والواو)
التي بمعنى مع . قال : وفيه نظر .

(١) في ل (أزيد قائم) .

(٢) في هـ : (لعلقه) .

(٣) في هـ : (والتخسيس) .

(٤) في د (والتعريف) .

(٥) في م (والردع) .

٣ - وقسم يجر فقط ، وهي حروف الجر •

٤ - وقسم يجر فقط ، وهي حروف الجزم •

فائدة :

قال عبد اللطيف في اللمع الكاملية (١) : أشبه الحروف بالأسماء
نَعَمْ ، وبَلَى ، وجِير ، وقَط (٢) ، وبالأفعال ، يا وأخواتها ، وقد
في (كأن قد) • وأضعفها الزائدة والمتطرفة (٣) كالتنوين •

(١) في م (الكاملة) •

(٢) لم تذكر المعجمات كاللسان وتاج العروس أن قط حرف • وجاء في
الهمع ٢١٤/١ ما يوحى بحرفية قد الشبيهة بقط فقد قال السيوطي :
قيل : هما كلمتان مستقلتان ، وقيل : الدال بدل من الطاء ، وقيل :
قد هي الحرفية نقلت إلى الاسمية •

(٣) في ل (المطرفة) •

باب الكلام والجملة

قال (١) أبو طلحة بن فرقند الأندلسي في شرح فصول ابن معط :
الذي يتصور من التأليف مع الإفادة وبدونها سبعة : الاسم مع مثله ،
والفعل مع مثله ، والحرف مع مثله ، أو مع المجموع ، أو كل واحد مع
خلافه ، وذلك الاسم مع الفعل أو مع الحرف ، أو الفعل مع الحرف ،
وأما المجموع فليس بقسم زائد ، لأن الحرف لا يدخل على غير مفيد
فيشعده به • إنما فائدته ربط المفيد • انتهى •

نقله ابن مكتوم في تذكرته • [١٥ / هـ] •

ضابط :

الجميل التي لا محل لها من الإعراب سبع •

قال ابن هشام في المغني : بدأنا بها (٢) لأقبحها لم تحل محل المفرد ،
وذلك هو الأصل في الجمل •

الأولى الابتدائية وتسمى أيضاً المستأنفة ، كالجميل المفتوح بها
السور ، والجملة المنقطعة عما قبلها نحو : مات فلان رحمه الله •

الثانية المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتحسيناً • كقوله

(١) سقطت هذه الفقرة كلها من م - ل •

(٢) في ل - م - د (وبدأنا) •

تعالى : « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا — وَلَنْ تَفْعَلُوا — فَاتَّقُوا النَّارَ » (١) وقال :
 « فَالْحَقُّ » (٢) — وَالْحَقُّ أَقُولُ — لِأَمْلَأَنَّ (٣) • « فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ
 النُّجُومِ — وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ » — إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٤) •
 « وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ — قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ
 مُفْتَرٍ » (٥)

الثالثة التفسيرية : وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو :
 « وَأَسْرَوْا النَّجُوى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ » (٦) فجملة
 الاستفهام مفسرة للنجوى • « إِنْ مِثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ
 مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ » (٧) فخلقه ، وما بعده تفسير لمثل
 آدم « هَلْ أَدْلَكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تَوْمَنُونَ بِاللَّهِ » (٨)
 فجملة تَوْمَنُونَ تفسير للتجارة •

الرابعة المجاب بها الْقَسَمُ : نحو « يَسِ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ، إِنَّكَ
 لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ » (٩) •

(١) البقرة : ٢٤ •

(٢) ص ٨٤ — ٨٥ « قَالَ : فَالْحَقُّ — وَالْحَقُّ أَقُولُ — لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ ،
 وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ » •

(٣) فِي د « لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ » •

(٤) الواقعة : ٧٥ •

(٥) النحل : ١٠١ •

(٦) الأنبياء ٣ •

(٧) آل عمران ٥٩ •

(٨) الصف ١٠ — ١١ •

(٩) يس ١ — ٣ •

الخامسة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً ، نحو جواب لو ، ولولا ، ولكنا (١) ، وكيف ، أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا إذا الفجائية ، نحو : إن تقم أقسم ، وإن [م / ١٩١] قمتَ قمتُ . أما الأول فالظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني فلأنَّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها .

السادسة الواقعة صلةً لاسم أو حرف ، نحو : جاء الذي قام أبوه ، وأعجبنني أن قمتَ . فالذي في موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، ومجموع (أن قمت) في موضع رفع ، لا (أن) (٢) وحدها ، لأنَّ الحرف لا إعراب له لا نطقاً ولا محلاً ، ولا قمت وحدها .

السابعة التابعة لما لا محل [ل / ١١٩] له ، نحو : قام زيد ، ولم يقم عمرو ، إذا قُدِّرت [هـ / ١٦] الواو عاطفة .
وأما الجمل التي لها محل من الإعراب فهي أيضاً سبع :

الأولى الواقعة خبراً ، نحو : زيد أبوه قائم .
الثانية الواقعة حالاً ، نحو : « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » (٣) .

الثالثة المحكية بالقول ، نحو : « قال : إني عبد الله » (٤) .
« ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون » (٥) .

(١) في م (وكما) .

(٢) في م (إن) .

(٣) النساء ٤٣ .

(٤) مريم ٣٠ .

(٥) المطففين ١٧ .

الرابعة المضاف إليها ، نحو : « يوم وُلِدْتُ » (١) « يومَ
لا ينطقون » (٢) « يوم هم بارزون » (٣) •

الخامسة الواقعة بعد الفاء أو إذا (٤) جواباً لشرط جازم ، نحو :
« ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له » (٥) « وإن تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بما قدَّمت
أيديهم إذا هم يظنون » (٦) •

السادسة التابعة لمفرد نحو : « يومٌ لا بيعُ فيه » (٧) « واتقوا يوماً
ترجعون فيه » (٨) « ليوم لا ريب فيه » (٩) •

السابعة التابعة لجملة لها محلٌّ ، ويقع ذلك في بابي النسق
والبدل خاصة • نحو : زيد قام أبوه وقعد أخوه • « قالوا : إنا معكم
إنما نحن مستهزئون » (١٠) •

-
- (١) مريم ٣٣ (والسلام عليَّ يوم ولدت) •
 - (٢) المرسلات ٣٥ - ٣٦ (هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون) •
 - (٣) غافر ١٥ - ١٦ (لينذر يوم التلاق ، يوم هم بارزون لا يخفى على الله
من شيء) •
 - (٤) في م (وإذا) •
 - (٥) الأنعام ١٨٦ •
 - (٦) الروم ٣٦ •
 - (٧) البقرة ٢٥٤ (أنفقوا ممَّا رزقناكم من قبل أن يأتيَ يومٌ لا بيعُ فيه
ولا خلة ولا شفاعة) •
 - (٨) البقرة ٢٨١ •
 - (٩) آل عمران ٩ (ربَّنَا إِنَّكَ جامعُ الناسِ ليومٍ لا ريبَ فيه) •
 - (١٠) البقرة ١٤ (وإذا خلَّوْا إلى شياطينهم قالوا إنا (٠٠٠) الآية •

قال ابن هشام (١) : والحق أنها تسع (٢) ، والذي أهملوه الجملة المستثناة نحو : « إلا من تولى وكفر فيعذب به الله » (٣) والجملة المسند إليها نحو : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (٤) » ، تسمع بالمعيدي (٥) خير من أن تراه .

وقال الشيخ بدر الدين بن أمّ قاسم (٦) :

جمل أتت ولها محلّ معرب

سبع لأنّ حلّت محلّ المفرد

خبريّة ، حاليّة ، محكيّة

وكذا المضاف لها بغير تردّد

ومعلّق عنهما ، وتابعة لما

هو معرب أو ذو محلّ فاعدد

وجواب شرط جازم بالقاء أو

بإذا وبعض قال غير مقيّد

(١) مغني اللبيب ٤٧٧ .

(٢) في م (تسعة) .

(٣) الغاشية ٢٣ - ٢٤ .

(٤) البقرة ٦ ، انظر مغني اللبيب ، فقد تحدث ابن هشام عن الجملتين المذكورتين حديثاً وافياً ، ٤٧٧ .

(٥) فصل المقال ٥٧٧ ، وانظر مغني اللبيب ٣٠٦ / ٤٧٧ / ٦٥٥ / ٧١٣ .

(٦) وردت هذه الأبيات في الورقة الأولى من الجزء الأول من مخطوطة شرح التسهيل منسوبة إلى العلامة الشيخ بدر الدين المرادي . وعقب الناسخ على الأبيات بقوله : (نقله من شرح التسهيل للمرادي في آخر باب الحال) .

وأنتك تسع" (١) ما لها من موضع
صلة" ، وعارضة (٢) ، وجملة مبتدي

وجواب أقسام ، وما قد فُتِرت
في أشهر والخلف غير مبعد [١١٦]

وبُعَيْد تحضيض (٣) ، وبعد معلق
لا جازم ، وجواب ذلك أورد [هـ-١٧]

وكذلك (٤) تابعة لشيء مائه
من موضع ، فاحفظه غير مفنّد (٥)

وقال أبو حيان :

أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب ، وإنما كان كذلك
لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدّرت (٦) بالمفرد لأن المعرب
إنما هو المفرد (٧) ، والأصل في الجملة ألا تكون مقدّرة بالمفرد .
والجمل على قسمين :

قسم لا موضع له من الإعراب ، وقد حصرته في اثني
عشر قسمًا .

-
- (١) وردت في نسخ الأشباه المخطوطة والمطبوعة (سبع) والصواب تسع كما
وردت في شرح التسهيل : ١/١ .
 - (٢) في عمدة القاري : ومعتز ٢٥٢/١ .
 - (٣) في هـ د - تخصيص والتصحيح من م ومن شرح التسهيل .
 - (٤) في د (ولذاك) .
 - (٥) في د (مقيد) .
 - (٦) في ل (تقدر) .
 - (٧) في د (مفرد) .

الأول أن تقع الجملة ابتداء كلام لفظاً ونية ، أو نية لا لفظاً .

نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، وراكباً جاء زيد . فإن وقعت أول كلام (١) لفظاً لا نية كان لها محل من الإعراب نحو : أبوه قائم " زيد " .
الثاني أن تقع بعد أدوات الابتداء فيشمل ذلك الحروف المكفوفة
نحو : إنما زيد قائم ، وإذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا زيد قائم ،
وهل ، وبهل ، ولكن ، وألا ، وأما ، وما النافية غير الحجازية ، وبينما ،
وبينا ، نحو : هل زيد قائم ، وما زيد منطلق ، وقول الأقدم
الأودري :

٢٩٧- بينما الناس على (٢) عليائها

إذ هوَّوْا في هوَّةٍ فيها (٣) فغاروا

وقال :

٢٩٨- فيينا نحن فرقبه أانا

معلق وفضة (٤) وزناد راع (٥) [م-١٩٢]

(١) في م (الكلام) .

(٢) انظر نهاية الأرب للتويزي ٦٤/٣ ، وخزانة الأدب ٥٤٦/٤ .

ذكره الميمتي في (الطرائف الأدبية) ص ١١ في قصيدة مطلعها :

إن تري رأسي فيه قزع وشواتي خيلة فيها دوار

(٣) في الطرائف الأدبية (منها) .

(٤) في د (وقصة) وفي هـ (فضة) والتصحيح من م .

(٥) نسبه سيبويه : ٨٧/١ إلى رجل من قيس عيلان ورواه (بيننا نحن نطلبه)
وانظر المحتسب ٧٨/٢ وشرح المفصل ٩٧/٤ - ١١/٦ - ومغني اللبيب
٤٢٢ (٧٠٧) . وجمع الهوامع ٢١١/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٨
(٦٠٣) وجاء فيه الشاهد (معلق وفضة) والوفضة جعنة السهام .

الثالث أن تقع بعد أدوات التحضيض ، نحو : هلاّ ضربت زيداً •

الرابع أن تقع بعد حروف الشرط غير العاملة ، نحو : لولا زيداً
لأكرمتك ، ولو جاء زيداً أكرمتك ، ولما جاء زيداً أكرمتك ، على مذهب
سيبويه (١) في (لما) ، فإنه يذهب إلى أنها حرف • ومذهب الفارسي (٢)
أنها اسم ظرف ، فتكون الجملة عنده في موضع جرٍّ بإضافة الظرف (٣)
إليه ، ويقدرها (٤) بحين •

الخامس أن تقع جواباً لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل ،
نحو المثل السابقة •

السادس أن تقع صلة لحرف أو اسم ، نحو : قام الذي وجهه
حسن ، ونحو قول الشاعر : [هـ - ١٨]

(١) ودر في سيبويه ٣١٢/٢ ، وأما (لما) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره
وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا ، فأنما هما لا ابتداء وجواب ، وكذلك
(لوما) و (لولا) فهما لا ابتداء وجواب ، فالأول سبب ما وقع وما
لم يقع •
وأما (أما) ففيها معنى الجزاء •••

(٢) وجاء في الكافية ١٢٧/٢ ومنها (لما) وهو ظرف بمعنى (اذ) اسم عند
أبي علي ويستعمل استعمال الشرط كما يستعمل (كلما) وكلام سيبويه
محتمل ، فإنه قال : (لما) لوقوع أمر لغيره ، وأنما يكون مثل (لو)
فشبهها بلو ، (ولو) حرف • فقال ابن خروف : ان (لما) حرف ،
وحمل كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي ، كلو ، إلا أن (لو)
لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ، و (لما) لثبوت الثاني لثبوت الأول •

(٣) في م « فاضافة » ولعل الاصل بإضافتها الى الظرف •

(٤) في د « ومقدرها » •

٢٩٩- سرّ المرء ما ذهب الليالي

وكان ذهبا ثمّن له ذهابا (١)

السابع أن تقع اعتراضية ، نحو قوله تعالى « وإِنَّه لَقَسَمٌ
— لو تعلمون — عظيم » (٢) •

الثامن أن تقع تفسيرية ، نحو قولك : أشرتُ إليه أن قم ،
وكتبتُ إليه أن اضربُ زيدا •

التاسع أن تقع توكيدا لما لا محلّ له من الإعراب نحو : قامَ زيدٌ
قامَ زيد •

العاشر أن تقع جواب قسم ، نحو : والله ما زيدٌ قائماً (٣) ،
والله ليخرُجنَّ (٤) •

الحادي عشر أن تكون معطوفة على مالا محلّ له من الإعراب نحو:
جاء زيدٌ وخرج عمرو •

الثاني عشر الجملة الشرطية إذا حُذِفَ جوابها ، وتقدمها ما يدلّ

(١) قال السيوطي في الهمع ٨١/١ : « أي ذهاب الليالي ، ولا يصح فيه
الموصول ، وقال السهيلي : إن صلة (ما) لا بد أن يكون فعلاً غير خاصّ بل
مبهما » ورد على ذلك صاحب الدرر ٥٤/١ : « ويرد ذلك الآية :
وضاقت عليهم الأرض بما رحبت » والبيت السابق لان الفعل بعد (ما)
خاص لا عام • وانظر المفصل ٩٧/١ ، ١٤٢/٨ والتصريح بمضنون
التوضيح ٢٦٨/١ ، والدرر اللوامع ٥٤/١ •

(٢) الواقعة : ٧٥ — ٧٧ •

(٣) في م (قائم) •

(٤) في م — د (يخرج) وفي ل (يخرج) •

عليه ، نحو : قول العرب : أنت ظالم" (١) إن فعلت ، والتقدير : إن فعلت فأنت ظالم • أو تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها نحو : والله إن قام زيد ليقومن عمرو ، فالحسم يطلب ليقومن ، وليقومن دليل على جواب الشرط ، التقدير : إن قام زيد يقم عمرو •

وقسم له موضع من (٢) الإعراب ، وينحصر في أنواع الإعراب ، فمنها ما هو في موضع رفع وهو ثمانية أقسام ستة باتفاق واثنان باختلاف •

الأول أن تقع خبراً لمبتدأ نحو : زيد أبوه قائم •

الثاني أن تقع خبراً للا لئلي الجنس ، نحو : لا ريئة (٣) قوم يجيء بخير •

الثالث أن تقع خبراً بعد إن وأخواتها ، نحو : إن زيداً وجهه حسن •

الرابع أن تقع صفة لموصوف مرفوع ، نحو : جاءني رجل يكتب (٤) غلامه •

الخامس أن تقع معطوفة على ما هو مرفوع ، نحو : جاءني رجل عاقل ويكتب خطاً حسناً •

(١) انظر الخصائص ٢٨٣/١ والمقتضب ٦٨/٢ •

(٢) في ل (في الاعراب) •

(٣) في ل - م (لا ريئة قوم يجير بخير) والريئة كما ذكر اللسان (رباً) عين القوم الذي يرباً لهم أو الطليعة الذي ينظر للقوم لئلا يدهمهم عدو •

(٤) في د (مكتب) •

السادس أن تقع بدلاً من مرفوع ، نحو : أنت تأتينا تُلِمُّ بنا
في ديارنا : [هـ - ١٩] هذه الستة باتفاق ، والاثنان (١) اللذان فيهما
الخلاف :

الأول أن تكون في موضع الفاعل ، نحو يُعجبني ، يقوم زيد •
والثاني أن تكون في موضع المفعول (٢) الذي لم يُسمَّ فاعله ،
نحو قوله تعالى : « وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض » (٣) والصحيح
أن الجملة لا تقع موقع (٤) الفاعل ولا المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله إلا
إن اقترن بها ما يصيِّرُها إياه في تقدير المفرد •

ومنها ما هو في موضع نصب • وهو ثلاثة عشر قسمًا ، عشرة
باتفاق وثلاثة باختلاف :

الأول أن تقع خبراً لكان وأخواتها، نحو : كان زيد يخرج أخوه •
الثاني أن تقع في موضع المفعول الثاني لظننت وأخواتها (٥) ،
نحو : ظننت زيدا يقوم أخوه •

الثالث أن تقع في موضع المفعول الثالث لأعلنت (٦) وأخواتها ،
نحو : أعلنت زيدا عمراً ينطلق (٧) غلامه •

(١) في هـ (واثنان اللذان) •

(٢) سقط من م (المفعول) •

(٣) البقرة ١١ * وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا : إنما نحن
مصلحةون * •

(٤) في م (في موضع) •

(٥) سقطت (أخواتها) من م •

(٦) في م : (أعلنت) •

(٧) في م د (منطلق غلامه) •

الرابع أن تقع خبراً بعد ما الحجازية ، نحو [ل/١٢٠] ما زيد*
أبوه قائم* .

الخامس أن تقع خبراً لـ (لا) أختِ ما ، نحو : لارجل* يصدق* .

السادس أن تقع في موضع المفعول للمقول الذي يحكى به ، نحو :
قال زيد : عمرو* منطلق . فعمرو منطلق في موضع مفعول قال .

السابع أن تقع في موضع المفعول للفعل المعلق ، نحو : علمت
ما زيد قائم ، وسألت أيّشهم أفضل* .

الثامن أن تقع معطوفة على ما هو منصوب أو موضعته نصب ،
نحو : ظننت زيداً قائماً ويخرج أبوه ، وظننت زيداً يقوم ويخرج .

التاسع أن تقع في موضع الصفة لمنصوب ، نحو : قتلت رجلاً
يشتم زيداً* .

العاشر أن تقع في موضع الحال ، نحو قوله (١) [م/١٩٣] :

٣٠٠ وقد أغتدي والطير في وكنائنها

.....

الحادي عشر أن تكون في موضع نصب على البدل، نحو قولك (٢):
عرفت [هـ - ٢٠] زيداً أبو من هو ، على خلاف في هذا القسم الأخير* .
فقولك : أبو من هو ، في موضع نصب على البدل من زيد على تقدير
مضاف ، أي : عرفت قصة زيدٍ أبو من هو* .

(١) يعني قول امرئ القيس ، وعجز البيت « بمنجرد قيد الاوابد هيكل »
ديوان الشاعر ١٩ وانظر الخصائص ٢/٢٢٠ ، والمحتسب ١/١٦٨ ،
٢/٢٣٤ ، وشرح المفصل ٢/٩٦ ، ٣/٥١ ، ٩/٥٩ ومغني اللبيب
٥١٨ (٨٤٥) وشواهد المغني ٨٦٢ (٧٠٥) وخزانة الأدب ١/٥٠٧ ،
٢/١٧٩ .

(٢) في م (في قولك) .

الثاني عشر أن تقع مصدرٌ بمثدٍّ ومنثدٍّ ، نحو قولك : ما رأيته
مثدٍّ خلقه الله . ففي هذه الجملة خلاف : ذهب الجمهور إلى أنها
لا موضع لها من الإعراب ، وذهب السيرافيُّ إلى أنها في موضع نصب
على الحال .

الثالث عشر أن تقع مستثنى بها ، نحو : قام القوم خلا (٢) زيداً
[د / ١١٧] ، وقاموا ليس خالداً ، ففيهما (٣) خلاف .

ومنها ما هو في موضع جرٍّ ، وذلك ستة أقسام : ثلاثة باتفاق
وثلاثة باختلاف ، فالتى باتفاق :

أحدها أن تقع مضافاً إليها أسماء الزمان ، نحو جئتُك يوم زيدٍ
أميرٍ ، وقال تعالى : « يوم يقوم الناس لربِّ العالمين » (٤) .

الثاني أن تقع (٥) موضع الصفة ، نحو : مررتُ برجلٍ يكتبُ
مصحفاً .

الثالث أن تقع معطوفة على مخفوضٍ ، أو ما موضعه خفضٌ ،
نحو : مررتُ برجلٍ كاتبٍ وي جيد الشعر ، ومررتُ برجلٍ يكتبُ وي جيد .
والتي باختلاف :

أحدها أن تقع بعد (ذو) في نحو قولِ العرب : اذهبْ بذِي

(١) سقط من م (رأيته) .

(٢) في هـ « الا » .

(٣) في م (ففيها) .

(٤) المطففين ٦ .

(٥) في م - ل (تقع في) .

تَسْلَمُ (١) • وذهب بعضهم إلى أنها في محل جرّ ، وذهب بعضهم إلى أنها لا محلّ لها من الإعراب •

الثاني أن تقع بعد آية بمعنى علامة ، نحو (٢) قول الشاعر :

٣٠١- بآية قامَ ينطق (٣) كلّ شيء

وخان أمانةَ السديكِ الغرابُ (٤)

ذهب بعضهم إلى أنها (٥) في موضع جرّ بالإضافة ، وذهب بعضهم إلى أنها لا موضع لها وحدها من الإعراب ، بل يقدرُ معها حرفٌ يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جرّ •

الثالث أن تقع بعد حتى الابتدائية ، نحو قول امرئ القيس :

٣٠٢- سريتُ بهم حتى (٦) تكلّ مطيئهم

وحتى الجيادُ ما يثقدنَ (٧) بأرسانِ (٨) [ها/ ٢١]

(١) جاء في تاج العروس (سلم) : (اذهب بذى تسلم أي : اذهب بسلامتك ويقال اذهباً بذى تسلمان ، وذهبوا بذى تسلمون) •

(٢) في م - ل (في نحو) •

(٣) في م - د (منطلق) •

(٤) البيت لامية بن أبي الصلت ديوانه ٣٢٨ ، وذكره الجاحظ في الحيوان ٣٢١/٢ وأتبعه بسبعة أبيات - وورد في نهاية الأرب ٢٧٧/١٠ خمسة أبيات مما ذكر الجاحظ • لم يرد فيها الشاهد •

(٥) في د - م (لها وحدها) •

(٦) في ل - م (حتى لا) •

(٧) في ل (يقدر) •

(٨) ديوان امرئ القيس ٩٣ ، والكتاب ٤١٧/١ ، ٢١٣/٢ ، والمقتضب



ذهب الجمهور إلى أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب ، وذهب
الزجاج وابن درستويه إلى أنها في محل جر^١ بحتى .

ومنها ما هو في موضع جزم ، وذلك ثلاثة أقسام :

أحدها أن تقع بعد أداة شرط (١) عاملة ، ولم يظهر لها عمل^٢ ،
نحو : إن قام زيد قام (٢) عمرو .

الثاني أن تقع جواباً للشرط العامل ، نحو : إن يقيم زيد^٣ فعمر
قائم ، وإن يقيم زيد قام عمرو . فهاتان الجملتان في محل جزم ، ولهذا
يجوز العطف عليهما بالجزم . قال (٣) تعالى « ومن يُضْلِلِ الله فلا
هادي له ويذرهم » (٤) .

الثالث (٥) أن تكون معطوفة على مجزوم ، أو ما موضعه جزم ،
نحو : إن قام زيد ويخرج عمرو أكرمتهما ، وقوله تعالى « من يُضْلِلِ (٦)

٤٠/٢ والجمل للزجاجي ٧٨ ، وشرح المفصل ٧٩/٥ ، ١٥/٨ - ١٩
ومغني اللبيب ١٣٦ (٢٠٧) - ١٢٨ (٢١٢) والتصريح بمضمون
التوضيح ٣٠١/٢ ومع الهوامع ١٣٦/٢ ، وشواهد المغني ٣٧٤
(١٨٣) والدرر اللوامع ١٨٨/٢ . ورواه البغدادي في شرح أبيات
المغني ١٠٨/٣ ينصب تكل .

(١) في م (الشرط) .

(٢) في هـ ل (يقيم) .

(٣) في م (قال الله تعالى) .

(٤) الأعراف ١٨٦ .

(٥) سقط القسم الثالث كله من د .

(٦) سقط من ل هـ (من يضل الله) .

الله فلا هادي لهم ويذرهم » (١) فذلك اثنان وأربعون قسماً بالمتفق عليه والمختلف فيه . انتهى .

وقال الشيخ سراج الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محل ، والتي لا محل لها :

وخذ جملاً عشراً (٢) وستاً فنصفها

لها موضع الإعراب جاء مبيناً (٣)

فوصفيّة ، حاليّة ، خبريّة

مضاف إليها ، واحك بالقول معلنا

كذلك في التعليق والشرط والجزأ

إذا عامل (٤) يأتي بلا عمل هنا

وفي الشرط قالوا (٥) لا محل لها ، كما

أتت صلة مبدوءة ، سرك الهنا (٦)

وفي الشرط لم يعمل ، كذا جوابه

جواب يمين مثله ، فأتك العنا (٧)

(١) الأعراف ١٨٦ .

(٢) في العيني ٢٥٢/١ ستاً وعشراً .

(٣) في ل (عاملاً) .

(٤) في ل - م - د (تأتي) وفي العيني : وفي غير هذا لا محل لها ٢٥٢/١ -

(٥) في العيني : فأتك العنا .

(٦) في ل - د ورد عجز البيت على هذا النحو :

(لذلك في التخفيض نلت به الهنا) . في العيني : سرك المنى .

مفسرة أيضاً ، وحشواً كذا أتت°

كذلك في التخصيص (١) ، نلت به الغنى (٢)

وجممعن أيضاً (٣) في هذين البيتين :

خبرية° ، حالية° ، محكية°

بالقول ، ذات إضافة ومعلق°

وجواب° ذي جزم بفاءٍ أو إذا

ولتابع حكم التقديم أطلقوا

فائدة :

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرّب : المفرد يستعمل في كلام النحاة بأحد معان خمسة :

أحدها المفرد الذي هو مقابل° للجملة ، يذكر في خبر المبتدأ [م - ١٩٤] ونواسخه° [ه - ٢٢]

والثاني المفرد الذي هو قبالة المركب ، نحو : بعلبك° .

والثالث المفرد الذي هو مقابل المضاف .

والرابع المفرد الذي هو مقابل المثني (٤) والمجموع° .

والخامس المفرد الذي هو في باب النداء ، وباب لا لنفي الجنس ، وهو مقابل° للمضاف والمشابه للمضاف .

(١) في العيني : التخصيص .

(٢) في م - ل سقط عجز الخامس وصدر السادس وجعل ما بقي من البيتين بيتاً واحداً .

(٣) سقط من م (أيضاً) .

(٤) في هـ (للمثنى) .

ضابط :

قال السخاوي في شرح المفصل : ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف نحو : مررت بالذي عندك أو خلفك .

باب المعرب والمبني

قاعدة :

أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع^١ عليها (١) .

قال ابن يعيش (٢) : وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين : أحدهما أننا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى ، لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض ، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف (٣) ما هو أثقل ، ولذلك كثرت في بابها أعني الحركات ، وقل^٤ غيرها مما أعرب به ، وقدّر غيرها بها ، ولم تقدّر^٥ هي به .

والثاني أننا لما افتقرنا إلى علامات تدلّ على المعاني (٥) وتفرّق^٦ بينها وكانت الكلمة (٦) مركبة من الحروف ، وجب أن تكون العلامات

(١) شرح المفصل ٥١/١ .

(٢) نقلت هذه الفقرة من شرح المفصل نقلاً دقيقاً ٥١/١ .

(٣) سقط من م (تكلف) .

(٤) في شرح المفصل (دون غيرها) .

(٥) في م - د (المعنى) .

(٦) في شرح المفصل (وكانت الكلم مركبة) .

غير الحروف ، لأن العلامة غير المتعلم ، كالطراز في الثوب . فذلك كانت الحركات هي الأصل (١) ، وقد خولف الدليل ، وأعربوا بعض الكلم بالحروف ، لأمر اقتضاه ، انتهى .

وقال أبو البقاء في اللباب : الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه : [هـ - ٢٣]

أحدها أن الإعراب دالٌّ (٢) على معنى عارض في الكلمة ، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة ، لما بينهما [ل - ١٢١] من التناسب .
والثاني أن الحركة أيسر من الحرف ، وهي كافية في الدلالة على الإعراب ، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يُصر إلى غيره .

والثالث أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم (٣) لها ، فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدى إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يخص كل معنىً بدليل (٤) .

قاعدة :

الأصل في البناء السكون لثلاثة أوجه :

أحدها أنه أخف من الحركة ، فكان أحق بالأصالة لخفته .

والثاني (٥) أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ، فأصل البناء السكون .

(١) في شرح المفصل (هي الأصل) ، هذا هو القياس ، وكذا في م - ل .

(٢) في م (يدل) .

(٣) سقط من م (اللازم لها) .

(٤) وردت هذه الفقرة في مخطوطة اللباب ، الورقة ٥ وقد نقلها السيوطي نقلاً دقيقاً .

(٥) في هـ (الثاني) بحذف الواو .

والثالث أنه البناء يُكتسب الكلمة ثقلاً ، فناسب ذلك أصالة
[د - ١١٨] البناء على السكون .

وأما البناء على الحركة فلاحد أربعة أشياء :

١ - إما لأن له أصلاً في التمكن : كالنادي ، والظروف المقطوعة
عن الإضافة ، ولا (١) رجل ، وخمسة عشر . وهذا أقرب المبنيات (٢)
إلى المعرب .

٢ - وإما تفضيلاً له على غيره : كالماضي بُنيَ على حركة تفضيلاً
له (٣) على فعل الأمر .

٣ - وإما للهرب من التقاء الساكنين ، كآين ، وكيف ،
وحيث ، وأمس .

٤ - وإما لأن حركته ضرورية ، وهي الحروف الأحادية كالباء
واللام والواو والفاء ، لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولاً ، سواء كان
في الأول لفظاً أو تقديرًا ، كالكاف في نحو رأيتك ، لأنها وإن كانت
متصلة لفظاً ، فهي منفصلة تقديرًا وحكمًا ، لأن ضمير المنصوب في حكم
المنفصل . وإذا كانت منفصلة حكمًا لزم الابتداء بالساكن حكمًا (٤) ،
لو لم يحرّك . بخلاف الألف والواو في (قاما وقاموا) لأن ضمير
الفاعل ليس في حكم المنفصل فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكمًا .
ذكر ذلك في البسيط . [ه - ٢٤]

(١) في د (نحو لا رجل) .

(٢) في م د (للمبنيات) .

(٣) سقط من ل - ه - د (له) والزيادة من م .

(٤) سقط السطران التاليان من م .

قائمة :

قال ابن النحاس في التعليقة : كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها ، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلباً للتخفيف ، فإن سكن منها شيء كالياء في غلامي فطلباً لمزيد التخفيف (١) .

فائدة :

قال ابن النحاس في التعليقة : في علل البناء خلاف :

أ - فمذهب ابن السراج وأبي علي ومن تبعه أن علل البناء منحصرة في شبكه الحرف ، أو تضمثن معناه .

ب - وعده الزمخشري والجزولي وابن معطر وابن الحاجب وجماعة [م-١٩٥] آخرون (٢) علل البناء خمسة : هذين (٣) ، والوقوف موقع المبني ، ومناسبة المبني ، والإضافة إلى المبني .

ج - وزاد ابن عصفور سادسة ، وهي الخروج عن النظائر ، كأي في : «أيثهم أشد» (٤) ووجه خروجها عن قضايرها حذف صدر (٥) صلتها من غير طول .

(١) سقط من م قول ابن النحاس السابق كله .

(٢) سقط من م (آخرون) .

(٣) في هـ - ل (هذان) .

(٤) مريم ٦٩ (ثم لننزعن من كل شيعة أيثهم أشد على الرحمن عتياً) .

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل الورقة ١٨٨ : (. . . وخروج على نظائره كأي في الموصولات ، فانها فارقت سائر الموصولات في أنها اذا وصلت بالمبتدأ والخبر ، ولم يكن في الصلة طول جاز حذف المبتدأ في فصيح الكلام نحو : جاءني أيهم قائم ، ولا يجوز في غير أي الا ضرورة أو في قليل من الكلام) .

قال (١) ابن النحّاس : وينبغي على هذا التعداد أن يضاف إليهنّ
سابعة ، وهي تنزلُ الكلمة منزلة الصدر من العجز ، كبعل في
بعلبك ، وخمسة (٢) في خمسة عشر .

وعُتِل بعضهم بناء أسماء (٣) الأفعال بأنها لا تُعقد ولا تركب على
الأصح ، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب ، فتكون هذه
علة أخرى مضافة إلى ما عُدّ لنا من العلل فتكون ثامنة . وقد عتِل
بهذه العلة بناء حروف الهجاء : باء ، تاء ، ثاء وأسماء العدد في قولهم :
واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة . وكذا كل ما لم يُعقد ولم يُركب .

وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى وأسماء الأفعال واحدة ، وهي
وقوعهما موقع الفعل .

وفرّق الزمخشري : فجعل علة بناء أسماء الأفعال هذه ، وجعل
علة المنادى وقوعه موقع ما أشبهه مالا تمكّن له ، وهو أنه يقول : إن
المنادى واقع موقع كاف أدعوك ، وكاف أدعوك أشبهت كاف ذاك
والنجاهك (٥) لاشتراكهما في الخطاب ، فتكون تاسعة .

(١) في م (وقال) .

(٢) في هـ (وخمسة عشر في عشر) .

(٣) في هـ (بناء الأفعال) .

(٤) في م (تامة) .

(٥) في م (والتجاءك) وفي ل (والنجاك) جاء في اللسان (نجا) : وقالوا :
النجاك ، فدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ، ولا موضع لها من
الإعراب ، لأن الألف واللام معاقبة للاضافة ، فثبت أنها ككاف ، ذلك
وأريتك زيدا أبو من هو) .

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى (١) مبنيًّا مطلقاً علة واحدة.

والزمخشري^٢ عبّر (٢) عنها بأن قال : أو إضافته إليه ، يعني إلى مالا تمكّن له . فناقشه ابن عمرون ، وقال يرد عليه : (يومئذ) فإنه مضاف إلى ما أشبه مالا تمكّن له ، فيحتاج أن يقول الزمخشري : إلى مالا تمكّن له كالضاف إلى الفعل ، أو إلى ما أشبه مالا تمكّن له [٢٥/هـ] كالضاف إلى إذ نحو : يومئذ ، وما أشبهه^٣ ، فتكون عشرة.

ويضاف إليه حادية (٣) عشرة وهي تركيب العرب (٤) مع الحرف نحو : لا رجلَ والفعل المؤكد بالنونين على أحد التعليلين في كل واحد منهما . وهذه العلة كلها موجبة إلا الإضافة إلى المبني ، فإنها (٥) مجوزة . انتهى .

تنبيه :

حَصَرَ ابنُ مالك (٦) علة البناء في شبه الحرف ، وتعقبه

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل الورقة ١٨٨ ٠٠ أو أضيف إلى مبني نحو : على حين عاتبت المشيب على الصبا ، ونحو قوله :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذاتِ آو قال

(٢) في م (غير) .

(٣) في (هـ) حادية عشر والعبارة ساقطة من م .

(٤) في ل - م - د (المعروف من الحرف) .

(٥) (فإنها) ساقطة من م .

(٦) قال ابن مالك في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ص ٧ : (ويمنع إعراب الاسم مشابهة الحرف بلا معارض ، وقال في الألفية :

والاسم منه معرب ومبني لشبّه من الحروف مدّن

أبو حيان بأن الناس ذكروا للبناء أسباباً غيره (١) .
 وأجيب بأنه لم ينفرد به ، فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ،
 ونقله ابن القوأس عن أبي علي الفارسي وغيره .

وقال صاحب البسيط : اختلف النحاة في علة البناء ، فذهب
 أبو الفتح إلى أنها شبه الحرف فقط . انتهى .

ورأيت أنا في الخصائص (٢) لأبي الفتح ، وعبارته : إنما سبب
 بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير . ورأيت أيضاً في الأصول لابن
 السراج ، وفي التعليقين (٣) الأبي البقاء ، وفي الجمل للزجاجي ، وذكر
 بعض شراحه أنه مذهب الحذّاق من النحويين .

(١) جاء في شرح التسهيل ٢٨/١ : (وذكروا أسباباً للبناء منها شبه الحرف
 كالمضمر واسم الإشارة والموصول ، ووجه الشبه أنها في تأدية معناها
 مفتقرة الى غيرها ، كما أن الحرف يفتقر الى غيره في بيان معناه ، ومنها
 تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، ومنها وقوعه
 موقع المبني كأسماء الأفعال والمنادى المبني بسبب النداء، ومنها مضارعة
 ما وقع موقع المبني . وهو ما كان معدولاً لمؤنث نحو : حدام ، ورقاش ،
 ضارع نزال ، ونزال وقع موقع انزل ، ومنها ما خرج عن النظر ،
 وهو أي الموصول، إذا اجتمع فيه شرط البناء، وهذا مذهب سيبويه (٠٠)
 (٢) عبارة أبي الفتح في الخصائص ٥٠/٣ (إنما علة بناء الاسم تضمنته
 معنى الحرف أو وقوعه موقعه ، هذا هو علة بنائه لا غير ، وعليه قول
 سيبويه والجماعة) .

(٣) في م د (التلفين) .

ضابط :

قال ابن الدهقان في الغرّة : المركب من المبيكات سبعة أقسام :

الأول اسم بني مع اسم ، نحو : خمسة عشر (١) ونحوه •

الثاني اسم بني مع صوت ، نحو : سيويه •

الثالث فعل بني مع اسم ، نحو : حبذا •

الرابع حرف بني مع اسم ، نحو : لا رجل •

الخامس حرف بني مع فعل ، نحو : هلم •

السادس صوت بني مع صوت ، نحو : حي هلا •

السابع حرف بني مع حرف ، نحو : هلا • ولم يذكره ابن (٢)

السراج في القسمة •

وزاد قوم قسماً آخر • فقالوا : فعل بني مع حرف ، نحو :

تضربن ويضربن • وهذا يستغنى عنه بهلم وقسمه • [ه - ٢٦]

ضابط :

قال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي : ليس في

العربية مبني تدخل عليه اللام إلا رجع إلى الإعراب ، كأمس إذا عُرِفَ

باللام صار معرباً ، إلا المبني في حال التنكير ، فإن اللام إذا دخلته

لا تمكّنه ، لأنه قد أصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف

والتمكن ، وهي حال التنكير ، فإذا دخلته اللام لم تمكّنه (٣) ، ولم

(١) سقط من م (خمسة عشر ونحوه) (والقسمان الثاني والثالث) •

(٢) سقط من م سطر كامل من قوله (ولم يذكره) إلى قوله (•• مع حرف) •

(٣) سقط من د : السطر الأخير من الضابط •

يعرف نحو : خمسة عشر [ل/ ١٢٢] وإخوته فإنه مبني ، فإذا دخلته اللام بقي معها على بناءه • [م - ١٩٦]

ضابط :

قال ابن الدهان في الفرة :

ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير مُنْذٌ ، والأفعال ليس فيها ذلك ، وأما (١) (ضربوا) فالضمة عارضة للواو ، والعارض لا اعتداد به ، كما نقول في حركة التقاء الساكنين • ولهذا لم يرد المحذوف في : لم يقرم الآن [د - ١١٩] ومثل ذلك (مذ) فيمن ضم ، وجماعة يعتدشون به بناءً ، منهم الربيعي • وقد بني حرف آخر على الضم ، وهو رب في لغة قوم • وجعل بعضهم (من الله) (٢) من هذا القسم •

قائمة :

النصب أخو الجر ، ولذا حُمِلَ عليه في بابي المثني والجمع دون المرفوع •

قال ابن بابشاذ (٣) في شرح المحتسب (٤) : وإنما كان أخاه لأنه

(١) في م د (قاما) •

(٢) في م - د (من الله) جاء في لسان العرب (يمن) : (وربما اكتفوا بالميم وحذفوا سائر الحروف فقالوا : من الله ليفعلن • • والأصل يمين الله) وجاء في تاج العروس (يمن) « من الله مثلثة الميم والنون » •

(٣) في د (بشاذ) •

(٤) في م د (المحسبة) •

يوافقه في كناية الإضمار نحو : رأيته ، ومررت بك ، ورأيت ،
ومررت به ، وهما جميعاً من حركات الفضلات ، أعني النصب والجر .
والرفع من حركات العمد .

فائدة :

قال السخاوي في شرح المفصل : معنى قولهم : الجمع على حدّ
التثنية أن هذا الجمع لا يكون إلا لما يجوز تنكير معرفته ، وتعريف
فكرته ، كالتثنية ، فكما أن التثنية لا تكون إلا كذلك فهذا الجمع على
حدّها (١) المحدود لها ، ويسمى جمع السلامة ، وجمع الصحة لسلامة بناء
الواحد فيه وصحته ، ويسمى الجمع [هـ - ٢٧] على هجائين ، لأنه
مرةً بالواو ومرةً بالياء .

قال : وقد عُدَّ بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معانٍ ، فقال : هي
علامة الجمع ، والسلامة ، والعقل ، والعلمية ، والقلة ، والرفع ، وحرف
الإعراب ، والتذكير .

فائدة :

قال ابن يعيش (٢) : ذهب قوم إلى أن الأسماء الستة إنما أُعرِبت
بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف ، وذلك أنهم لما
الزموا (٣) إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة
بالحروف ، حتى لا يُستوحش (٤) من الإعراب في التثنية والجمع

(١) في هـ (حد المحدود) .

(٢) شرح المفصل ٥٢/١ .

(٣) في د (اعتزموا) .

(٤) في م (تستوحش) .

السالم بالحروف • قال : وظهير التوطئة هنا قول أبي إسحق : إن
اللام الأولى في نحو قولهم : والله لئن زرتني لأكرمك (١) ، إنما دخلت
زائدة موطئة (٢) مؤذنة باللام الثانية ، والثانية (٣) هي جواب
القسم ومُعْتَمَدَةٌ •

قائمة :

قال ابن النحاس في التعليقة : المضمرة الذي يضاف إليه (٤) (كلا
وكلتا) ثلاثة ألفاظ : كُما ، وهما ، ونا •

قاعدة :

قال في البسيط : لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة ، ولهذا
حكيت الجمل (٥) المسمى بها ، ولم تُعرب ، ولأنها لو أُعربت لم
تخل إما (٦) أن تُعرب (٧) الأول أو الثاني أو مجموعهما ، لا جائز
تخصيص الأول بالإعراب ، لأنه كالجاء من الكلمة ولأدائه إلى
وقوع الإعراب وسطاً • ولا جائز تخصيص الثاني لأن الأول
يشاركه في التركيب والإعراب قبل النقل • فتخصيصه
بعد النقل بالثاني (٨) ترجيح بلا مرجح • ولا جائز

-
- (١) في شرح المفصل لأكرمك (وأوجه مذكره السيوطي •
 - (٢) لم تذكر (موطئة) في شرح المفصل •
 - (٣) في ل - م - د « والثانية التي هي » •
 - (٤) في د « الذي هو مضاف إليه » •
 - (٥) في ل (الجملة) •
 - (٦) في ل - م - د (لم يغل) •
 - (٧) في م - د (يعرب) •
 - (٨) سقط من م (بالثاني) •

إعرابهما معاً ، لأن الإعراب يقع في الآخر ، ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع الإعراب عليه ، كآخر المفردات ، فلذلك تعذر إعرابهما •

ضابط :

قال ابن فلاح في المغني : لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة • لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم ، كما خصّوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ، ولأنه لو كان لأدى إلى اجتماع ما يستثقل في (١) النسبة والإضافة ، فلذلك رُفِضَ • وأما (السمندو) فاسم أعجمي^٢ ، وأما (هو) فمبني^٣ ، وأما الأسماء [هـ/ ٢٨] الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة •

قائمة :

في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني : المراد بالثقل في حروف العلة الضعف لا ضدّ الخفة • فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها ، ويدل على أن المراد بالثقل هذا أن الألف أخفّ الحروف ، وهي لا تتحرك أبداً •

ضابط :

قال ابن هشام في تذكرته :

حذف نونِ الرفع على ثلاثة أقسام :

واجب : وذلك بعد الجازم [م - ١٩٧] والناصب •

وجائز (٢) : وذلك قبل لفظ (ني) أي : قبل نون الوقاية •

(١) في م (بالنسبة) •

(٢) سقط من م سطر كامل يبدأ بقوله : (جائز) وينتهي بقوله (بعد الجازم) •

فالحاصل أنها تحذف باطراد بعد الجازم والنائب ، وقبل (لي) ، لكن الأول واجب ، وهذا جائز ، يجوز معه الإثبات وهو الأصل • ولك فيه التمسك على الأصل ، والإدغام تخفيفاً •

ونادر : لا يقع إلا في ضرورة أو شذوذ ، وذلك (١) فيما عدا هذين •
نحو : « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحاببوا » (٢) •

وقوله :

٣٠٣- أَيْتُ أُسْرِي وَتَيْتِي تَدْلِكِي (٣)

وَجَهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمَسْكِ الذِّكِّي

- (١) في م - د (ولك) •
- (٢) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الايمان ١/٧٤ (رقم الحديث ٩٣) وورد في سنن الترمذي ١٩٩/٧ من طبعة حمص •
- (٣) الكتاب ٢/٢٢ ، والنصائص ١/٣٨٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/١١١ وجمع الهوامع ١/٥١ ، وحاشية يس على التصريح ١/٧٦ ٢٢٢ ، وخزانة الأدب ٣/٥٢٥ ، جاء في الدرر اللوامع ١/٢٧ « وقال ابن عصفور : انه للضرورة ، وجعله نظير قول امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

قال : ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام الا ما جاء في حديث خرجه مسلم في قتلى بدر حين قام عليهم رسول الله ﷺ فنادهم ، فسمع عمر قول النبي ﷺ ، فقال يا رسول الله كيف يسمعون وأنى يجيبوا ؟ فعنف النون من يسمعون ويجيبون •

وجاء في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٧٣ « ومن حذف النون بمجرد التخفيف ما رواه البقوي من قول النبي ﷺ : لا تدخلوا

ومُعْتَمَدٌ (١) الأولُ عِنْدِي اقْتِرَافُهُ بِتَدْخُلُوا وَتَحَابُّوا • فَتَوْسِبُ
بَيْنَهُنَّ ، مَعَ تَثْنِيهِ (لَا) فِي اللَّفْظِ بِالنَّاهِيَةِ (٢) ، اَتَمَّى •

بَابُ الْمَنْصَرَفِ وَغَيْرِ الْمَنْصَرَفِ

وَاصْطِلَاحُ الْكُوفِيِّينَ الْمُتَجَرِّى وَغَيْرِ الْمُجَرِّى ، قَالَ فِي الْبَسِيطِ •
قَالَ : وَالْفِعْلُ الْمَانِعَةُ مِنَ الصَّرْفِ تَسْعُ ، وَإِنَّمَا انْحَصَرَتْ فِيهَا لِأَنَّ
النَّحَاةَ سَبَرُوا (٣) الْأَشْيَاءَ الَّتِي يُصِيرُ الْأِسْمُ بِهَا فِرْعًا فَوَجَدُوهَا تَسْعًا ،
وَيَجْمَعُهَا قَوْلُهُ :

إِذَا اثْنَانِ مِنْ تَسْعِ الْمَثَلِ بِلَفْظَةٍ

فَدَعَوْ صَرْفَهَا • وَهِيَ : الزِّيَادَةُ وَالصَّفَقَةُ

الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، وجاء في الحاشية • (ذكر المؤلف
أن البغوي رواه بهذا النص، ولكن نصه في صحيح مسلم في كتاب الايمان
لاتدخلون الجنة • غير أن هذا التعليق أغفل الفعل الآخر وهو (ولا
تؤمنوا حتى تحابوا) فهو مروي بحذف النون • انظر صحيح مسلم
٧٤/١ رقم الحديث ٩٣ •

(١) في م - د (وسهل الاول) •

(٢) في ل - م - د (بالنافية) •

(٣) في م (تعبروا) •

وجمع" وتأنيث" ، وعدل" ، وعجمة"

وإشباه فعل ، واختصار" (١) ، ومعرفة" (٢)

وقال ابن خروف في شرح الجمل : أنشد الأستاذ أبو بكر بن طاهر

في العلل المانعة من الصرف : [هـ - ٢٩]

موانع صرف الاسم عشر" فما كها

ملخصة" ، إن كنت في العلم تحرص

فجمع" ، وتعريف" ، وعدل" ، وعجمة"

ووصف" ، وتأنيث" ، ووزن" مخصص

وما زيد في عد" (٣) وعمران فاتبه

وعاشرها التركيب . هذا ملخص

(١) لعله يعني باختصار التركيب المزجي لأن التركيب يجعل الاسمين اسما واحدا فيختصرهما .

(٢) قال أبو إسحق الزجاج في (ما ينصرف وما لا ينصرف) ص ٣ : (فان نكرت الاسم فقلت : مررت بأحمد وأحمد آخر ، أي : مررت بأحمد الذي تعرف ، وبأحمد آخر لا تعرفه . فلما خط الاسم عن التعريف (يعني أحمد الثاني) بقي فيه شبه الفعل وحده فانصرف) فمشابهته الفعل ليست علة كافية للمنع من الصرف ، ولهذا اشترط النحاة التعريف في العلم .

(٣) في نسخ الأشباه المخطوطة والمطبوعة (عدة) والصواب (ما زيد في عد) كما أثبتنا ، إذ المقصود الزيادة الداخلة على العدد في نحو : خمس وسداس .

وقال الإمام أبو القاسم الشاطبي صاحب الشاطبية رحمه الله (١) :

دعوا صرف جمع ليس بالفرد أشكالاً

وفعلان فعلى (٢) ، ثم ذي الوصف أفعلا

وذو (٣) ألف التأنيث والعدل عدة

والاعجم في التعريف (٤) خص مطولا

وذو العدل والتركيب بالخلف (٥) والذي

بوزن يخص الفعل ، أو غالب غلا

وما ألف مع نون أخراه زيدتا

وذو هاء (٦) وقف ، والمؤنث أثقلا [د-١٢٠]

وقال بعضهم :

اجمع ، وزن ، عادلا ، أثث بمعرفة

ركب ، وزد عجمة ، فالوصف قد كملا

وقال آخر :

عدل ، ووصف ، وتأنيث ، ومعرفة [ل-١٢٣]

وعجمة ، ثم جمع ، ثم تركيب

(١) سقط من ل - م رحمه الله .

(٢) في م (فعلا) .

(٣) في ل - م (وذي) .

(٤) في م ذ (التصريف) .

(٥) في هـ م (والخلف) .

(٦) يعني ما لحقه هاء السكت من الأسماء لأن دخولها يمنع تنوين ما دخلت عليه .

والنون زائده من قبلها ألف

ووزن فعل ، وهذا القول تقريب (١)

ونقلت من خطأ الإمام أبي حنّان ، قال : أنشدنا شيخنا الإمام
بهاء الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه :

ووزن المركب عجمة تعريفها

عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك :

موانع الصرف وزن الفعل يتبعه (٢)

عدل ، ووصف ، وتأنيث ، وتمنعه (٣)

نون تلت ألفاً زيّدا ، ومعرفة

وعجمة ، ثم تركيب ، وتجمعه (٤)

أي وجمعه . وقال أيضاً :

إذا رُمّت إحصاء الموانع للصرف

فعدل وتعريف مع الوزن والوصف

وجمع وتركيب ، وتأنيث صيغة

وزائدتي فعّلان ، والعجمة الصرف

(١) سقط من م البيت الثاني كله .

(٢) في د (يتبعه) .

(٣) في م د (ويمتنعه) .

(٤) في د (ويجمعه) .

وقال أيضاً :

موانعُ صرفِ الاسمِ تسعُ فيها كلها

منظمةٌ إن كنتَ في العلمِ ترغبُ [هـ - ٣٠]

هي العدلُ ، والتأنيثُ والوصفُ عجمةٌ

وزائدتا فعلانُ ، جمعُ ، مركبُ

وثامنها التعريفُ ، والوزنُ تاسعُ

وزاد سواها باحثُ يتطالعُ

قاعدة :

الأصل في الأسماء الصرفُ ، ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقاً ما لم يعتضدُ بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية (١) .

قال في البسيط : وقظيره في الشرعيات أن الأصل براءة الذمة ، فلا يقوى (٢) الشاهد على شغل الذمة ما لم يعتضدُ بآخر . ومن فروع ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة ، لأنه على وفق الدليل . ولذلك (٣) صرف (أربع) من قولك : مررت بنسوةٍ أربع ، مع أن فيه الوصف والوزن اعتباراً للأصل وضعه ، وهو العدد . [م - ١٩٨]

(١) جاء في كتاب (ما ينصرف وما لا ينصرف) للزجاج ص ٢ : واعلم أن جميع ما لا ينصرف من الأسماء فانما امتنع من الصرف لشيئين من الفرع ، يدخلانه ، - فيخرجانه من أصل التمكن وأصول الأسماء -

(٢) في م (يقوم) .

(٣) في هـ (ولذا) وفي ل (كذلك) .

وقال ابن إياز (١) : أصل الأسماء الصرف لعلتين :

أحدهما (٢) أن أصلها الإعراب ، فينبغي أن تستوفي أنواعه •
والثانية أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد ، والصرف
يحصل بغير (٣) سبب زائد ، وما حصل (٤) بغير سبب زائد أصل لما
حصل بسبب زائد •

فإن قيل : لمَ لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف ؟
قيل لوجوه :

أحدها أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة ، فليس للعلة
الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل ، وشبهوا ذلك ببراءة الذمة ،
فإنها لما كانت هي الأصل لم تصر مشغلة إلا بشهادة عدلين ، وذلك
لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها •

الثاني أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة •

ولو راعينا الوجه الواحد ، وجعلنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير
منصرف ، وحينئذ تكثر مخالفة الأصل •

الثالث أن الفعل فرع عن الاسم في الإعراب ، فلا ينبغي أن يجنب
الأصل إلى حيّز الفرع إلا بسبب قوي •

(١) شرح فصول (ابن معط) الورقة ١٦ من مخطوطة الظاهرية ، وقد
تصرف السيوطي بالأصل بعض التصرف •

(٢) في م (أحدهما) •

(٣) في ل (لغير) •

(٤) سقطت الجملة التالية من د - ل •

فائدة :

قال ابن مکتوم في تذکرته، أنشد (١) ابن خالویه في کتاب ليس (٢):

٣٠٤ - فما خلّيت إلا الثلاثة والثني

ولا قيّلت إلا قريباً مقالها [٣١/هـ]

وهو حجة لأنه (٣)، أدخل تاء التأنيت على (ثلاث) المعلوم ، وهو

• غريب

فائدة :

قال في البسيط : باب فَعْلان فَعَلَى ، كسكران سكرى ، وغضبان

غضبي ، وعطشان عطشى إنما يعرف بالسماع دون القياس •

(١) في ل (أبو) •

(٢) لم أغفر بهذا البيت في القسم المطبوع من كتاب (ليس في كلام العرب)

لابن خالويه ، وذكره صاحب اللسان في (ثني - ثلث) وقال في

(ثلث) : وجاؤوا ثلاث ثلاث ومثلث مثلث ، أي : ثلاثة ثلاثة ،

والثلاثة بالضم : الثلاثة عن ابن الأعرابي وأنشد :

فما حلبت إلا الثلاثة والثني ولا قيّلت إلا قريباً مقالها

هكذا أنشده بضم الثاء (الثلاثة) وفسره بأنه ثلاثة آنية • • وقال

ثعلب : قيّلت بفتح القاف ، وفسره بأنها التي تقيل الناس أي :

تسقيهم لبن القيل ، وهو شرب النهار •

(٣) في م (حليت) •

(٤) سقطت (لأنه) من م •

وقال ابن مالك - رحمه (١) الله - :

أَجِزْ (٢) فَعَلَى لَفْعَلَانَا إِذَا اسْتَشْنَيْتَ حَبْلَانَا (٣)
ودخنانا ، وسَجْنَانَا وَسَيِّفَانَا (٤) ، وَضَحْيَانَا
وصَوْجَانَا (٥) ، وَعَلَانَا وَقَشْوَانَا ، وَمَصَانَا
وموتَانَا (٦) ، وَتَدْمَانَا وَأَتْبِعْهُنَّ نَصْرَانَا

ضابط (٧) :

(١) سقط من م - ل - رحمه الله .

(٢) قال السيوطي في معجم الهوامع ٣٠/١ : (ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف إجماعاً : كندمان وسيفان للرجل الطويل ، وحبلان للممتلىء غضباً ، ويوم دخنان فيه كدرة في سواد ، ويوم سجنان حار ، ويوم ضحيان لاغيم فيه وبعر صوحان يابس الظهر ، ورجل علان صغير حقير ، ورجل قشوان رقيق الساقين ، ورجل مصان لثيم ، ورجل موتان الفؤاد أي غير حديده ، ورجل نصران أي نصراني ، ورجل خمصان بالفتح لغة في خمصان ، وكبش أليان ، فهذه أربع عشرة كلمة لاغير مؤنثاتها بالتاء .

(٣) وردت المنظومة في ل على ترتيب آخر .

(٤) في م د (سفيانا) .

(٥) في م د (صوحانا) .

(٦) في م د (موتانا) وبعد ذلك (ولو ذكر ابن مالك خمصان وأليان لاكتملت هذه الزمرة ، وعدتها أربع عشرة كلمة) .

(٧) سقط من ل (ضابط . في شرح المفصل للأندلسي قال الخوارزمي) .

في شرح المفصل للأندلسي قال الخوارزمي : العدل على أربعة وجوه :

١ - عدل في الأعداد ، نحو : أحد ومئتي وثلاث .

٢ - وعدل في الأعلام ، نحو : عُمَر والقِيَّاس عامر .

٣ - وعدل من اللام (١) ، نحو : سَحَر .

٤ - وعدل من اللام حكماً ، نحو : آخر . وهذا لأن آخر في الأصل أفعل التفضيل ، وهو ضد أول . ورجل آخر ، معناه أشد تأخرًا في الذكر ، هذا أصله ، ثم أُجْري مجرى غيره ، ومن شأن أفعل (٢) التفضيل أن يعتقب عليه أحد الثلاثة ، وهنا لا مدخل لـ (مِنْ) (٣) ، لأن (أفعل مِنْ) متى اقترن به (مِنْ) لم يجوز تصرفه ، وههنا قد صرف ، فعلم أنه غير مقترن بمن ، وأُخِرَ لا يضاف ، فلا يقال : هنَّ أُخِرَ النساء . فتعيَّن أن يكون معرفًا باللام ، وهو غير معرف لفظاً ، بل منكّر لفظاً ، ومعرف معنى وحكماً ، منزَّل منزلة اسم بمن ، وإنما التَّزَمَ حذف من لأنه أُجْري مجرى غير . وإنما وجب تصرفه لأنه غير مضاف ، وإنما حذف اللام لكونه معلوماً .

قاعدة :

قال في البسيط : لا عبرة باتفاق الألفاظ ، ولا باتفاق الأوزان .

(١) جاء في اللسان (سحر) : فلما حذفت منه الألف واللام وفيه نيتهما

لم يصرف وكلام العرب أن يقولوا : (ما زال عندنا منذ السحر) .

(٢) في ل (الفعل) .

(٣) في د - م - ل (لهم) .

أما الأول فإسحق (١) ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفة، وإسحق مصدر أسحق الضرع إذا ذهب لبنه ، ويعقوب لذكر الحجل، وموسى [٣٣/هـ] لما يخلق (٢) به مصروفة. ومن قال : إنما سمي يعقوب لأنه خرج من بطن أمه آخذاً بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ، وليس بمشتق ، لأن الاشتقاق من [د - ١٢١] العربي يوجب الصرف . وكذلك إبليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ، ومن زعم أنه مشتق من أبلس (٣) إذا نُس فقد غلط لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف ، وإنما هو من اتفاق الألفاظ .

وأما (٤) الثاني فإن جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة ، وجاموس وطاوس وراقود مصروفة لكونها نكرات . ولا عبرة باتفاق الأوزان (٥) .

ضابط :

مالا ينصرف ضربان : ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة وضرب لا ينصرف في المعرفة . [م - ١٩٩] فإذا تنكر انصرف . وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي فقال :

(١) في د - م - ل (كاسق) .

(٢) في ل (يلحق) .

(٣) في ل (إبليس) .

(٤) سقطت (أما) من م .

(٥) في ل (الوزن) .

مساجد مع (١) حُبلى وحمراء بعدها

وسكران يتلوه أحاد وأحمر

فذي ستة لم تنصرف كيفما أتت

سواء إذا ما عرفت أو تنكر

وعثمان إبراهيم طلحة زينب

ومع عمر قتل : حضرموت يسطر

وأحمد فاعده سبعة جاء صرفها

إذا فكّرت ، والباب في ذاك يحصر

قاعدة :

الأعجمي إذا دخلته الألف واللام التحق بالعربي ، فلو سُمِّيَ
رجل يهود صرف على كل حال إذا قلنا إنه أعجمي يأوه من نفس
الكلمة • وإن قلنا إن ياءه [ل - ١٢٤] زائدة ، فيقوم ، لم ينصرف
في المعرفة ، لأنه على وزن (يقوم) •

قاعدة :

قال ابن جني في الخاطريات :

التعريف يثبت (٢) التأنيث والعجمة والتركيب ، والتذكير يسقط
حكم ذلك ، ومن قوة حكم التعريف في منعه الصرف أنك تعتد معه

(١) سقطت (مع) من م •

(٢) في م - ل : (ينسب) وفي د (يسبب) •

العجمة والتأنيث والتركيب، ولا تعتدّ واحداً من ذلك مع عدم التعريف، وإن اجتمع فيه سببان أحدهما (١) ما ذكرنا .

ألا ترى أنك تصرف [ه - ٣٣] أربعاً ، وإن كان فيه الوزن والتأنيث ، وباذخاً ، وإن كان فيه التركيب والعجمة وحضرموت اسم امرأة إذا نكّرت ، وإن كان فيه التركيب والتأنيث ، ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفة .

فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف ، وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمة والتركيب .

ضابط :

يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة (٢) ، لأنه يردّه إلى أصله ، وهو الصرف ، أو يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن (٣) .
قال في البسيط :

ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة ، نحو حُبلى وديا وسكّرى ، فإنه لا يجوز له صرفه ، إذ لا يستفيد به فائدة ، لأن التنوين يحذف الألف ، فيؤدى إلى الإتيان بحرف ساكن ، وحذف حرف ساكن ، ويستثنى أيضاً أفعال منك عند الكوفيين ، فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته (منك) الدالة (٤) على المفاضلة، فصار لذلك بمنزلة المضاف

(١) في د - م - ل (واحدما) .

(٢) في د - (ضرورة) .

(٣) في ل (النون) .

(٤) في ل (الدلالة) .

ومذهب (١) البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف
ووجود (من) لا يمنع من تنوينه ، كما لم يمنع من تنوين (خيراً منه
وشراً منه) ، وهما بوزن أفعَل في التقدير .

وقال ابن يعيش (٢) :

جميع (٣) مالا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة
وزنها بزيادة التنوين ، وهو من أحسن الضرورات لأنه رَدٌّ إلى الأصل ،
ولا خلاف في ذلك إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فإنه
لا يجوز للضرورة صرفه ، لأنه لا ينتفع بصرفه ، لأنه لا يسدُّ ثلثة في
البيت من الشعر (٤) ، وذلك أنك إذا نَوَّمت مثل حَبْلِي وَسَكْرِي حذفت ألف
التأنيث لسكونها وسكون (٥) التنوين بعدها ، فلم يحصل بذلك انتفاع ،
لأنك زِدْتَ التنوين ، وحذفت الألف ، فما ربحت إلا كسر قياس ،
ولم تحظ بفائدة .

وقال ابن هشام في تذكرته . قال ابن عصفور كالمستدرك على
النحاة : إنه يستثنى من قولنا مالا ينصرف إذا اضطر إلى تنوينه صرف
ما فيه ألف التأنيث المقصورة . وتوجيهه أنه لا يجوز في الضرورة
صرفه بوجه . لأنك لو فعلته [هـ - ٣٤] لم تعمل أكثر من أن تحذف
حرفاً ، وتضع آخر مكانه ، ولا ضرورة بك إلى (٦) ذلك .

(١) انظر الانصاف ٤٨٨ .

(٢) شرح المفصل (٦٧/١) .

(٣) سقط من د - م ل (جميع) .

(٤) في شرح المفصل ٦٧/١ « من العشر » وهو غلط واضح .

(٥) سقط من م (سكون) .

(٦) في م (في ذلك) .

قال ابن هشام : وكنت أقول لا يحتاج النحاة الى استثناء هذا ، لأن ما فيه ألف التأنيث المقصورة لم يضطر [م - ٢٠٠] إلى تنوينه على ما قال ، وكلامنا فيما يضطر إلى تنوينه •

ثم حكى لي عن ابن الصائغ أنه ردّ عليه فيما له على المقرّب استثناء هذا ، وأنه أفسد تعليله ، وقال : سلّمنا أنه لا فائدة في إزالة حرف ووضع حرف ، لكنّ ثمّ أمر آخر ، وهو أن هذا الحرف الذي وضعناه (١) موضع الألف حرف صحيح قابل للحركة ، فإذا حرّك بأن يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبله • وهذا حسن (٢) جداً •

فائدة :

في تذكرة التاج لابن مكنوم قال في المستوفى : لاتكاد التشية توجد إلا في اللغة العربية •

باب النكرة والمعرفة

قاعدة :

الأصل في الأسماء التنكير ، والتعريف فرع عن التنكير • قال ابن يعيش (٣) في شرح المفصل : أصل لأسماء ، أن تكون نكرات ، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة واقتدار إلى وضع لنقلها (٤) عن الأصل •

(١) في ب (وضبعنا) •

(٢) في د (أحسن) •

(٣) شرح المفصل ٥٩/١ •

(٤) في شرح المفصل ٥٩/١ (نقله) •

وقال صاحب البسيط : النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه :
أحدها أن مسمى النكرة أسبق في الذهن من مسمى المعرفة ،
بدليل طريان التعريف على (١) التنكير .
والثاني أن التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف
النكرة . ولذلك كان التعريف فرعاً من التنكير .

الثالث أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة . فاندراج
المعرفة تحت عمومهما (٢) دليل " على أصالتها (٣) ، كأصالة العام بالنسبة
إلى الخاص ، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان ، لكونه نوعاً (٤)
منه ، والجنس أصل " لأنواعه . [هـ - ٣٥]

الرابع أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند (٥) الإخبار للسامع ،
والإخبار يتوقف على التركيب ، فيكون تعيين المسمى عند التركيب ،
وقبل التركيب لا إخبار ، فلا (٦) تعريف قبل التركيب .

قال : ومع أن النكرة الأصل ، فإنها إذا اجتمعت مع معرفة
غلبت المعرفة ، كقولك : هذا رجل وزيد ضاحكين ، فتنصب (٧) على
الحال ، لأن الحال قد جاءت من [د - ١٢٢] النكرة دون وصف المعرفة

(١) في م (عن) .

(٢) في م (عمومها) .

(٣) لعل الأصل (دليل على أصالتهما) أي : أصالة شيء ومعلوم النكرتين ،
لأن الغاية من المقارنة اثبات أصالة النكرة لا المعرفة .

(٤) في د م (فرعاً) .

(٥) سقط السطر التالي من م .

(٦) في م (ولا) .

(٧) في م (فيتنصب على الحال ولا يرفع) .

بالنكرة • وظيرته تغليبُ أعرفِ المعرفتين على الأخرى ، كقولك (١) :
أنا وأنت قمنا : وأنت وزيد قمتما •

وقال في باب مالا ينصرف : التعريف قرع التنكير ، لأنه
مسبق بالتنكير ، ودليل (٢) سبق التنكير من ثلاثة أوجه :

أحدها أن النكرة أعم ، والعام قبل الخاص ، لأن الخاص يتميز
عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة •

والثاني أن لفظة (شيء) تعم الموجودات ، فإذا أريد بعضها
خصص بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابق على الوصف •

والثالث أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية (٣) •
وقال ابن هشام في تذكرته :

يدل على أن الأصل في الأسماء التنكير أن التعريف علة منع (٤)
الصرف ، وعلل الباب كلشها فرعية ، وأنه لا يجوز في : رأيت (٥) البكر
أن ينقل على من قال :

٣٠٥ - عَلَّمْنَا إِخْوَانَنَا بَنُو عَجَلٍ (٦)

• • • • •

• حملاً على : رأيت بكراً ، وإنما يحمل على الأصل •

(١) في د (لقولك) •

(٢) في د م (دليل على) •

(٣) في م (وصفية) •

(٤) في د - ل (تمنع) •

(٥) الكتاب ٢/ ٢٨٤ والخصائص ٢/ ٣٣٢ •

(٦) رواه أبو زيد في النوادر ص ٣٠ (عَلَّمْنَا أَصْحَابَنَا بَنُو عَجَلٍ) ورواه

فائدة :

قال في البسيط : علامات النكرة :

دخول لام التعريف عليها ، نحو : رجل والرجل •

ودخول رب ، نحو : رب (١) رجل ، وتختص بالدخول
[ل - ١٢٥] على غيرك ومثلك وشبهك من دون (٢) اللام •

والتنوين في أسماء الأفعال ، وفي الأعلام فيما لا ينصرف ، نحو :
صه • ومه وإبراهيم • والجواب في كيف ، كقولك : كيف زيد ؟
فيقال : صالح • فإنه إنما عُرف تنكيرها بالجواب ، كما عرف أن (٣)
(متى) ظرف زمان ، (وأين) [هـ - ٣٦] ظرف مكان بالجواب •

ودخول (من) المفيدة للاستغراق ، نحو ما جاءني من رجل ،
وم الزيد من درهم • ودخول (كم) ، نحو : كم [م / ٢٠١] رجل جاءني •
ودخول (لا) التي تعمل عمل إن ، أو التي تعمل عمل ليس عليها
اسماً وخبراً • وصلاحية نصبها على الحال أو التمييز •



ابن جني في الخصائص ٣٣٥/٢ (علمنا أخواننا) وبعده في الخصائص
(الشغزبيّ واعتقالا بالرجل) والشغزبيّ ضرب من المصارعة ، وذكر
البيت في الانصاف ٧٣٤ (شرب النبيذ واصطفافا بالرجل) • وانظر
اللسان (عجل) والاشموني ٣٤٠/٤ وخزانة الأدب ٥٦٧/٤ •

(١) سقط من د (نحو رب رجل) •

(٢) انظر الهمع ٢٥/٢ - ٢٦ •

(٣) سقطت (أن) من م •

ضابط :

قال في البسيط : المعارف سبعة أنواع :

المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، والموصولات ، وما عُرِّف باللام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة ، والنكرة المتعرفة بقصد النداء •

وزاد قوم أمثلة التأكيد : أجمعون وأجمع ، وجمعاء وجمع • وقالوا : إنها صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج ، وتقدير المعرف الخارجي بعيد • قال : ويؤكد هذا القول أن أجمعين لم يتنكر بجمعه ، ولو كان جمع أجمع لتنكر ، كما يتنكر العلم عند الجمع • فدل على أنه (١) صيغة مرتجلة لتأكيد الجمع المعرف •

قال : وعلى هذا القول ، فتكون أنواع المعارف ثمانية ، وإنما انحصرت فيها لأن اللفظ إما أن يدل على التعريف بنفسه أو بقرينة زائدة عليه ، والدال بنفسه إما أن يكون بالنظر إلى مسماه ، وهو العلم ، أو بالنظر إلى تبعيته لتقوية المعرفة ، قبله ، وهي هذه الألفاظ الدالة على التأكيد •

والدال بقرينة زائدة إما أن تكون متقدمة أو متأخرة : والمتقدمة إما أن تكون متصلة أو منفصلة • فالمتصلة (٢) لام التعريف • والمنفصلة إما أن تعرف بالقصد ، وهي حروف النداء • أو بغيره ، وهي القرائن

(١) في د (أن صيغه) •

(٢) سقط بعد (المتصلة) سطران من م •

المعرفة الضمائر (١) • والمتأخرة إما أن تكون متصلة أو منفصلة ،
فالمتصلة الإضافة ، والمنفصلة إما أن تكون جنساً وهو صفة اسم
الإشارة ، أو جملة وهي صلة الموصولات ، فإنها تعرف بها •

واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف ، بدليل أن بقية
الموصولات معارف ، وهي عارية عن اللام • وإنما تُعرف بالصلة لأن
(الذي) توصل به إلى وصف المعارف بالجملة ، والصفة لا بد من كونها
معلومة للمخاطب قياساً على سائر الصفات • [هـ - ٣٧]

قائـدة :

قال ابن الدهان في الغرّة : الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام :
مُظهر ، ومُضمر ، ومبهم • والمبهمات هي (٢) أسماء الإشارة
والموصولات •

وقال قوم : الأسماء تنقسم إلى مُظهر ، ومُضمر ، ولا مُظهر
ولا مُضمر •

(١) في د - ل (للضمائر) •

(٢) في م (هي سائر أسماء) •

باب المضمَر

قاعدة :

قال ابن يعيش (١) : أصل (٢) المضمرات أن تكون على صيغة واحدة في الرفع والتصب والجر ، كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة ، والإعراب في آخرها يبيّن أحوالها ، وكما كانت الأسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة ، وعواملها تدل على إعرابها ومواضعها •

قاعدة :

قال ابن يعيش : أصل الضمير المنفصل المرفوع (٣) ، لأنَّ أوّل أحواله الابتداء وعامل (٤) الابتداء ليس بلفظ ، فإذا أضر فلا بدّ أن يكون ضميره منفصلاً • والمنصوب والمجرور عاملتهما لا يكون إلا لفظاً ، فإذا أضر (٥) اتصالاً به ، فصار المرفوع مختصاً بالاتصال •

(١) شرح المفصل ٤٣/٣ •

(٢) في شرح المفصل « أصل الضمير أن يكون » وفي م « أصل المضمَر أن يكون » •

(٣) في شرح المفصل (المرفوع) •

(٤) في م (وعوامل) •

(٥) في د - هـ (أضمر) •

قاعدة :

قال ابن يعيش : الضمير المجرور (١) والمنصوب من وادٍ واحدٍ ،
فلذا حمل عليه في التأكيد بالمرفوع المنفصل (٢) ، تقول : مررت بك
أنت (٣) ، كما تقول : رأيتك أنت .

ضابط :

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبةً سبعة :
أحدها أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم وبش وبإيهما ، ولا مفسر
إلا التمييز (٤) نحو : نعم رجلاً زيد .
الثاني أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين ، المتعمل ثانيهما (٥) ،
كقوله :

٣٠٦ - جفوني ولم أجف الأُخلاء ، إني (٦) [٣٨ / هـ]

• • • • •

(١) ورد في شرح المفصل (وأصل الضمير المنفصل المرفوع ، ولم يكن للمجرور
ضمير منفصل ، وكان المجرور والمنصوب من وادٍ واحدٍ فحملاً عليه . .
فلذلك استعمل ضمير المرفوع في المنصوب والمجرور ، واشترك الجميع
فيه كما اشتركن في « أنا ») ومعناه لا يطابق ما نقله السيوطي . فابن
يعيش يحمل المنصوب والمجرور كليهما على المرفوع ، والسيوطي يحمل
المجرور على المنصوب لأنهما من باب واحد .

(٢) سقط (المنفصل) من م .

(٣) سقط من ل (أنت) .

(٤) في م د (ولا يفسره إلا التمييز) .

(٥) في م (بإيهما) .

(٦) عجز البيت (لغير جميل من خليلي مهمل) .

الثالث أن يكون مخبراً عنه ، فيفسره خبره ، نحو « إن هـي إلا حياتنا الدنيا » (١) قال الرمخشري : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه ، وأصله : إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع هي موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبيّن أنها . قال ابن مالك : وهذا من جيد كلامه .

الرابع : ضمير الشأن والقصة ، نحو : « قل هو الله أحد » (٢) « فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا » (٣) . [م - ٢٠٢]

الخامس أن يجزأ برب ، ويفسره التمييز ، نحو : ربّه رجلاً .
السادس أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له ، كضربته زيداً .
السابع أن يكون متصلاً بفاعل مقدّم ، ومفسره مفعول مؤخر ، كضرب غلامه زيداً .

قاعدة :

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد في فعل من الأفعال ، إلا في : ظننت وأخواتها ، وفي (فقدت وعدمت) .
قاله البهاء بن النحاس في تعليقه (٤) على المقرّب .

← انظر مغني اللبيب ٥٤٢ (٨٧٨) وشرح شواهد الألفية للمعيني ١٤/٣ ، والتضريح بمضمون التوضيح ٣٢١/١ ، وهمع الهوامع ١٠٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٤ (٧٢٩) وشرح الأشموني للألفية ١٠٤-٦٠/٢ والدرر اللوامع ١/٤٥ ، ١٤٣/٢ .

(١) الأنعام ٢٩ ، المؤمنون ٣٧ .

(٢) الاخلاص ١

(٣) الانبياء ٩٧ .

(٤) في م (التعليقة) .

باب العلم

ضابط :

قال في البسيط : [د - ١٢٣] العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعاً . قال : (١) ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب :

١ - المنقول عن المركب : كتابط (٢) شراً ، وشاب قرأها (٣) .

٢ - وعن (٤) الجمع ، نحو : كلاب ، وأنمار .

٣ - وعن التثنية ، نحو : ظيان .

٤ - وعن مصغّر ، كعُمَيْرٍ ، وسُهَيْلٍ ، وزهيرٍ ، وحرَيْث .

٥ - وعن منسوب : كربيٍّ ، وصيفي .

٦ - وعن اسم عين : كثور ، وأسد ، لحيوائين ، وجَعْفَرٍ لنهر ، وعمرٍ و لواحد عمور الأسنان ، فإنه نقل من حقيقة عامة إلى حقيقة خاصة .

(١) سقط من ل - م - د (قال) .

(٢) تأبط شراً « لقب عرف به الشاعر الفاتك ثابت بن جابر »
(٠٠ - ٨٠ ق هـ) .

(٣) ورد هذا الاسم في بيت لرجل من بني أسد ، وذكره سيبويه في كتابه
٢٥٩/١ ، ٧/٢ ، ٦٤/٢ ، وهو :

كذبتهم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب

وانظر الخصائص ٣٦٧/٢ .

(٤) في هـ (أو عن) .

٧ - وعن اسم معنى: كزيد، وإيفاس مصدر ي° زاد وآسى إيفاساً أعطى (١)، وليس هو مصدر آيسَ مقلوب يشس، لأن مصدر المقلوب يأتي على [هـ - ٣٩] الأصل •

٨ - وعن اسم فاعل: كمالك، وحارث، وحاتم، وفاطمة، وعائشة •

٩ - وعن اسم مفعول: كمسعود، ومظمّر •

١٠ - وعن صوت: كببّة (٢) •

١١ - وعن الفعل الماضي: كشمر (٣)، وبذر، وعثر، وخضم، ولا خامس [ل - ١٢٦] لها على هذا الوزن • وكعب •

١٢ - وعن المضارع: كيزيد، ويشكر، ويعمر، وتغلب •

١٣ - وعن الأمر: وقد جاء عنهم في موضعين:

أحدهما سمّي بفعل الأمر من غير فاعل في قولهم: اصمت لواد بعينه •

(١) سقط من م (أعطى) •

(٢) جاء في تاج العروس (ببنة حكاية صوت صبي) ولقب قرشي، وجاء في لسان العرب (قالت هند بنت أبي سفيان ترقص ابنها عبد الله بن الحارث): لأنكحني به جارية خديجة •

(٣) جاء في المحيط: (شمر فرس جدّ جميل بن عبد الله بن معمر الشاعر • وبذر بشر مكة، وخضم الجمع الكثير من الناس، وبلد، ورجل، أو اسم العنبر بن عمرو بن تميم وجاء في اللسان (عثر): (وعثر موضع باليمن، وقيل: هي أرض مأسدة بناحية تبالة) •

وجاء في كتاب سيبويه ٧/٢: سمعناهم يصرفون الرجل يسمى: كعباً، وإنما هو فعل من الكعسبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ) •

والثاني مع الفاعل في قولهم : أطرقا (١) لموضع معين (٢) •

قلت وينبغي أن يزداد :

١٤ - المنقول (٣) من صفةٍ مشبهة : كخديج وخديجة ، وشيخ ،

وعتيف •

١٥ - ومن أفعل التفضيل : كأحمد ، فإنه أولى من نقله

من المضارع •

قاعدة :

قال الشلوين : والأعلامُ يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها ،

والشيء إذا كثر استعماله غيروه •

قاعدة :

الأعلام (٤) لا تفيد معنى ، لأنها (٥) تقع على الشيء ومخالفه

وقوعاً واحداً ، نحو : زيد ، فإنه يقع على الأسود ، كما يقع على الأبيض

وعلى القصير ، كما يقع على الطويل •

وليست أسماء الأجناس كذلك ، لأنها مفيدة ، ألا ترى أن رجلاً

(١) في م (اطرق المواضع) وفي د (أطرقا) •

(٢) سقط السطر السابق من ل •

(٣) في ل (المفعول) •

(٤) شرح المفصل ٢٧/١ •

(٥) في شرح المفصل (ألا ترى أنها تقع) •

يفيد صفة (١) مخصوصة ، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً ؟ وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة . ولذلك قال النحويون : العلم (٢) ما يجوز تبديله وتغييره ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة ، فإنه يجوز أن تنقل (٣) اسم ولدك أو عبدك من خالدٍ الى جعفر ، ومن بكرٍ إلى محمد ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة . وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سميت الرجل فرساً ، أو الفرس جملاً كان تغييراً للغة . ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل .

وفي البسيط :

يطلق لفظ العلم على الشيء وضده ، كإطلاق زيد على الأسود والأبيض . ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ ، كنقل اسم ولدك من جعفر إلى محمد لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى ، بدليل تسمية القبيح بحسن ، والجبان بأسد ، والأسود (٤) بكافور (٥) ، بخلاف أسماء الأجناس ، فإنها وضعت لمعنى عام . فيلزم من نقلها تغيير [هـ - ٤٠] اللغة ، كنقل رجل إلى فرس أو جمل ، بخلاف نقل العلم .

(١) في م - ل وفي شرح المفصل « صيغة » وفي هـ (صنبعة) .

(٢) في م - د - ل (العلم يجوز) .

(٣) سقط السطر التالي من ل .

(٤) في م (والاسد) .

(٥) الكافور : نبت طيب يكون من شجر بجيل بحر الهند والصين ، وخشبه

أبيض هش .

قاعدة :

قال ابن جني (١) في الخصائص ، ثم ابن يعيش (٢) : تعليق
الأعلام على المعاني أقل من تعليقها على الأعيان ، وذلك لأن الغرض منها
التعريف ، والأعيان أقعد في التعريف [م - ٢٠٣] من المعاني ، وذلك
لأن الأعيان (٣) يتناولها لظهورها له ، وليس كذلك المعاني ، لأنها تثبت
بالنظر والاستدلال ، وفرق (٤) بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين
علم الاستدلال .

قاعدة :

في تذكرة ابن الصائغ قال : نُقِلْتُ من مجموع بخط ابن
الرمثاح : قد يرد العلم جنساً معرّفاً باللام التي لتعريف الجنس ، وذلك
بعد نعيم وبئس ، فتقول : نعم العُمَرُ عمرٌ بن الخطاب ، وبئس
الحجاج حجاج بن يوسف ، لأن نعم لا تدخل إلا على جنس معرّف .
وقد يجعل العلم جنساً منكراً ، وذلك بعد (لا) ، نحو :

(١) ورد في الخصائص ١٩٧/٢ : « أعلم أن الأعلام وقوعاً في كلامهم
انما هو على الأعيان دون المعاني ، والأعيان هي الأشخاص نحو : زيد
وجعفر ... » .

(٢) شرح المفصل ٣٧/١ ، أسقط السيوطي من كلام ابن يعيش قوله :
(أعلم أنهم قد غلقوا الأعلام على المعاني أيضاً ، كما غلقوها على
الأعيان ، إلا أن تعليقها على المعاني أقل ...) .

(٣) في هـ « الأعيان » .

(٤) في شرح المفصل ٣٧/١ (وفرق ما بين ...) .

٣٠٧ - لا هيثمَ الليلة (١) للمطيَّ

ولا بصرَة لكم (٢) ، ولا بصر ، ولا أبا حسن لها (٣)

باب الإشارة

قال ابن هشام في تذكرته : من أسماء الإشارة ما لا يستعمل إلا بـ (ها) أو بالكاف ، وهو (تي) .

ومنها ما لا يستعمل بشيء منها (٤) ، وهو (ثم) .

(١) قال المبرد في المقتضب ٣٦٣/٤ (أي لا منجري ولا سائق كسوق هيثم) وانظر أمالي ابن الشجري ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٣/٢ ، ١٢٣/٤ ، والأشمونى ١٤٩/١ ومع الهوامع ١٤٥/١ .

وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع ١٢٤/١ (هيثم اسم رجل كان حسن انداء للابل . والبيت لبعض بني دبير . وبعده : (ولا فتى مثل ابن خيبري) وقال سيبويه ٣٥٤/١ : « فانه جعله نكرة كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين ، ومثل ذلك لا بصرَة لكم . وقال الأعلام : الشاهد فيه نصب هيثم بلا ، وهو علم معرفة . وجاز ذلك لأنه أراد : لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حذاء المطي » .

(٢) في مـ (لا بصرَة) .

(٣) قال سيبويه ٣٥٥/١ : (تقول : قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا ، وانما أراد علماً رضي الله عنه ؟ فقال لأنه لا يجوز أن تعمل (لا) في معرفة ، وانما تعملها في النكرة ، فاذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا) ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي) .

(٤) في دـ (ومنها وهم ثم) .

ومنها ما لا يستعمل بالكاف ، وهو (ذي) .

قال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذيك ، ولا أعلم منها ما يستعمل
بالكاف ، ويمتنع من (ها) . فهذا قسم " ساقط " ، والباقي يستعمل
قارة بهذا ، وتارة بهذا ، بحسب ما يرد من المعنى .

باب الموصول

فائدة :

قال ابن يعيش (١) : أكثر النحويين يسمي (٢) صلة الموصول
صلة ، وسيبويه (٣) يسميها حشواً ، أي أنها ليست أصلاً ، وإنما
هي زيادة يتم بها الاسم ، ويوضح (٤) معناه .

(١) جاء في شرح المفضل ١٥١/٣ « وأكثر النحويين يسمي هذه الجملة
صلة ، وسيبويه يسميها (حشوا) . فالصلة مصدر كالوصل من قولك :
وصلت الشيء وصلاً والمراد أن الجملة وصل له ، فأما تسمية سيبويه
لها حشواً فمن معنى الزيادة أي أنها ليست أصلاً ، وإنما هي زيادة
يتم بها الاسم ، ويوضح بها معناه » .

(٢) هـ - م (سمى) .

(٣) مما يدل على أن سيبويه يسمي جملة الصلة حشواً قوله : ٢٦٩/١ (هذا
من أعرف منطلقاً وهذا من لا أعرف منطلقاً . أي : هذا الذي قد علمت
أنني لا أعرفه منطلقاً ، وهذا ما عندي مهيناً ، و (أعرف ، ولا أعرف ،
وعندي) حشو لهما يتمان به ، فيصيران اسماً ، كما كان الذي لا يتم إلا
بحشوه) .

(٤) في هـ (توضح) .

وقال الأندلسي : الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة أشياء
صلة الموصول ، [هـ - ٤١] وهذا الحرف صلة ، أي : زائد ، وحرف
الجرّ صلة بمعنى وصلة ، كقولك : مررت بزيد ، فالباء صلة
أي وصلة (١) .

فائدة :

ذهب قوم إلى أن تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهرة في
الذي والتي ، وتشبيهما وجمعهما ، ومنوثة (٢) في (من وما) ونحوهما .
والصحيح أن تعريف الجميع بالصلة ، وظير ذلك المنادي نحو :
يا رجل . قيل : يعرف (٣) بالخطاب ، وقيل : باللام المحذوفة . وكان
(يا) أنيبت منابها .

قال الأندلسي في شرح الجزولية : وهو الصحيح ألا ترى أنك
تقول : أنت رجل قائم ، ولا يتعرف (رجل) بالخطاب ، فكأن
يا رجل في الأصل تجتلب له (٤) (أل) التي للحضور ، ثم اختصرت ،
ولذا ألزمت (يا) ولم تحذف لئلا يتوالى الحذف ، ولأنها صارت
عوضاً . انتهى .

ضابط :

قال ابن الصباغ (٥) في شرح الألفية : تلخيص القول في حذف العائد
أن يقال : إما أن يكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً :

- (١) في م (بمعنى) .
- (٢) في ل - د (ومنوثة) .
- (٣) في د م (تعرف) .
- (٤) سقط من م السطر التالي كله .
- (٥) في ل - د - م (ابن الصايغ) .

آ - إن كان مرفوعاً فإما أن يكون مبتدأ أو غيره ، إن كان غير مبتدأ لم يجز الحذف (١) ، وإن كان مبتدأ فإما أن يعطف عليه أو يعطف على غيره وإما لا . في الأول (٢) لا يحذف ، والثاني إما أن يصلح ما بعده صلة (٣) أولاً . في الأول (٤) لا يحذف . والثاني إما أن يقع صدرأ وإما لا ، بأن تسبقه لولا أو ما (٥) ، في الثاني لا يحذف . والأول إما أن تطول (٦) الصلة أو لا . الثاني يجوز في (أي) لا في غيرها ، والأول يجوز (٧) مطلقاً [د/١٢٤] .

ب - وإن كان منصوباً فإما بفعل أو وصف وإما بغيرهما . إن كان بغيرهما (٨) لم يجز الحذف ، وإن كان بهما فإما متصل (٩) أو

(١) فلا يقال جاء اللذان قام يحذف العائد وهو الألف من قاما لأنه فاعل .
أوضح المسالك ١١٨/١ .

(٢) ومثاله : جاءني الذي هو وزيد فاضلان . الهمع ٩٠/١ .
(٣) في ل (للصلة) .

(٤) ومثاله : جاءني الذي زيد وهو منطلقان . الهمع ٩٠/١ .

(٥) ومثاله : جاءني الذي ما هو قائم . الهمع ٩٠/١ .

(٦) في د : يطول .

(٧) ومثاله قوله تعالى : ﴿ وهو الذي في السماء اله ﴾ أي : هو اله في السماء . أوضح المسالك ١١٩/١ .

(٨) ومثاله : جاء الذي انه منطلق . فالعائد منصوب بإن وهو حرف لا فعل ولا وصف . ابن عقيل ٧٧ .

(٩) في هـ (ومنفصل) .

منفصل • المنفصل لا يحذف (١) والمتصل (٢) إنما أن يكون في الصلة ضمير" غيره ، أو لا • إن كان ضمير" غيره لم يحذف ، وإلا فإن كان من باب كان (٣) لم يحذف ، وإلا حذف •

ج — وإن كان مجروراً فإما باسم أو بحرف • إن كان باسم فإما وصف أو غيره (٤) • إن كان غير وصف لم يحذف ، وإن كان وصفاً فإما عامل أو لا ، إن لم يكن عاملاً (٥) فلا حذف ، وإلا جاز الحذف • وإن كان بحرف فإما أن يكون الموصول مجروراً أو لا ، إن لم يكن فلا حذف ، وإن كان فإما بحرف أو غيره • إن كان بغيره فلا حذف ، وإن كان [هـ — ٤٢] بحرف فإما أن يماثل جارة (٦) الضمير لفظاً ومعنىً وعاملاً أو لا • إن لم [ل — ١٢٧] يماثله (٧) لا يحذف ، وإن ماثله في ذلك (٨) كله جاز الحذف • انتهى •

وكتب بعض الفضلاء إلى الشيخ تاج الدين بن مكتوم : [م—٢٠٤]

أيا تاجَ دين الله والأوحد الذي

تَسَنَّمْ مجلداً ، قدره ذروة العلاء

-
- (١) مثاله : جاء الذي إياه ضربت • لا يجوز حذف إياه ، ابن عقيل ٧٦ •
 (٢) في ل (المتصلة) •
 (٣) ومثاله : جاء الذي كانه زيد ، ابن عقيل ٧٧ •
 (٤) في ل — د — م (غيره) ومثاله : جاء الذي أنا غلامه • ابن عقيل ٧٧ •
 (٥) ومثاله : جاء الذي أنا ضاربه أمس • ابن عقيل ٧٧ •
 (٦) في ل — م (جاز) •
 (٧) في م (يماثل) نحو : مررت بالذي غضبت عليه • ابن عقيل ٧٨ •
 (٨) مثاله : مررت بالذي أنت مار : أي ماري به • ابن عقيل ٧٨ •

وجامعَ أشتاتِ الفضائلِ حاوياً
 مدى السبق ، حلالاً لما قد تشكلاً
 وبحرَ علومٍ ، في رياضِ مكارمِ
 أبى حالة (١) التَّسَالِ إلا تسلسلاً
 لعلك - والإحسانُ منك سجيّةٌ
 وأوصافك الأعلام طاولنَ يَذْ بَلا -
 تعدّدٌ لي قلماً مواضعَ حذفٍ ما (٢)
 يعود على الموصولِ ، قلماً مسهلاً
 وأكثرُ من الإيضاحِ ، واعذر مقصراً
 وعشْ دأيمَ الإقبالِ ترغل في الحلّى
 فأجابه (٣) :

ألا (٤) أشها المولى المتجلّي (٥) قريضه
 إذا راح شعرُ الناس في اليد فسكلاً
 وجالي أبكار المعاني (٦) عرائساً
 عليها من التنميق ما سمجّ الحلّى

(١) في ل (حاله) .

(٢) في م (حد ما) .

(٣) في ل (فأجابه يقول) .

(٤) في د (أيا) .

(٥) في م (المحلي) والمجلى السابق من الخيل والفُسْكل الأخير .

(٦) في ل - د - هـ (المعالي) .

ومستتج الأفكار تشرق كالضحى
 ومستخرج الألفاظ تجلب كالطلا
 وغارس من غرس المكارم ثمراً
 وجاني من ثمر الفضائل ما حلا
 كتبت إلى الملوك ظمأً بمِدْحَةٍ
 ووصفك في الآفاق ما زال أفضلا
 وأرسلت تبغي ظمأً لمسائل
 ومن عجب أن يسأل البحر (١) جدولا
 فلم يسع الملوك إلا أمثاله
 وتمثيل ما ألوى وإيضاح ما جلا
 ولم يأل جهداً في اجتلاب شديدة
 ومن بذل (٢) المجهود جهداً فما ألا
 فقلت - وقد أهديت فجراً إلى ضحى
 وشو لا (٣) إلى بحر، وسحقاً لذي مثلاً (٤) - :
 إذا عائد الموصول حاولت حذفه
 فطالع تجد ما قد ظمت مفصلاً :

-
- (١) في م (الحر) .
 (٢) في م (يبذل) .
 (٣) في د (سؤلا) والشول : القليل من الماء .
 (٤) في ل (فلا) السحق : الثوب البالي، والملاء ممدود : الثوب ذو لفقين وقد قصره الشاعر .

فما كان مرفوعاً ، ولم يك مبتدأ
فأثبت ° ، وأما الحذف فتركه ، واحظلا (١)

وإن كان مرفوعاً ومبتدأ غدا
وفي وصل أي صدرأ احذف ° سهلاً

بشرط بنا أي (٢) ، وأما إن اعتربت °
ف قيل : بتجوز ل حذف ، وقيل : لا

وإن يك ذا صدر (٣) لوصلة غيرها
وطالت ° فإن لم تصلح (٤) العجز موصل [هـ - ٤٣]

فدونك فاحذفه ° . وإن لم تطل ° فقد
أجيز على قول ضعيف ، وأخيراً

وشاهد ذا فاقراً : (تماماً (هـ) على الذي
وأحسن) مرفوعاً لذا نقل من تلا

(١) في ل (واخطلا) وفي د (واخطلا) والحظ : المنع .

(٢) في هـ (بناء) .

(٣) في م (كان ذا صدرا) .

(٤) في هـ (ويصلح) .

(٥) يعني قوله تعالى ﴿ ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن ﴾ الأنعام ١٥٤ قال صاحب (البيان في غريب اعراب القرآن) ١/ ٣٥٠ : ومن قرأ : أحسن بالرفع كان أحسن مرفوعاً ، لأنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : على الذي هو أحسن . والجملة من المبتدأ والخبر صلة الذي والشاهد في هذه القراءة حذف العائد من الصلة دون أن تطول .

وأثبتته (١) محصوراً ، كذا إن تفته (٢) (ما)
 تميم ، كجاء اللذ ما هو ذو ولا
 وفي حذفه خلّف "تدّى عطف غيره
 عليه ، ومنع الحذف في عكسه انجلى
 وما كان مفعولاً (٣) لغير (ظننت) وهـ
 سو متّصل فاحذفه ، تظفر بالاعتلا
 ويشرط في ذا عوده وحده ، فإن
 يعدّ غيره فالحذف ليس مسهلاً
 وهذا ، إذا الموصول لم يك (أل) فإن
 يكنّها فلا تحذف ، وقد جاء مقللاً (٤)
 وما كان خفصاً بالإضافة لفظه
 ومعناه (هـ) نصب ، كان بالحذف أسهلاً

(١) ومثاله كما ورد في الهمع ٩٠/١ : (جاءني الذي ما في الدار الا هو ، أو الذي انما : في الدار هو) .

(٢) في هـ (نفيت) .

(٣) ومثاله نحو قوله تعالى : * هذا الذي بعث الله رسولا * أي بعثه .

(٤) والشاهد على الحذف قول الشاعر :

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو آتيج له صفو بلا كدر
 فقد حذف العائد من صلة آل ، وأصله : ما المستفز الهوى . أوضح
 المسالك ١٢٢/١ . وانظر الهمع ٨٩/١ ، فإن فيه بحثاً وافياً .

(٥) ومثاله نحو « جاء الذي أنا ضارب غداً » بحذف الهاء من (ضاربه) .
 ابن عقيل ٧٧ .

وخافضه إن نابَ عن حرفٍ مصدرٍ
 وفعلٍ فلم يحذفه أعني السموءلا
 كقولك تتلون: (فاقض (١) ما أنت قاضٍ) أو
 فإن كان مجروراً بحرفٍ قد اعملا
 وموصلته أحجى (٢) ، لذلك فاحذف قن°
 إذا ما استوى الحرفان ، يا حاويَ العلا
 وأعني به لفظاً ومعنىً ، ولم يكن
 فديتكـ حرف العائد (٣) الحصر قد تلا
 ولم يك أيضاً قد أقيم مقامَ ما
 غدا فاعلاً ، فاسمع مقالِي ممثلاً
 (ويشرب (٤) ما تشربون) ، وإن غدا
 تساويهما في اللفظ منفرداً حلاً (٥)

-
- (١) يعني الآية * قالوا : لن نؤثرِكَ على ما جاءنا من البيئات والذي فطرنا .
 فاقض ما أنت قاضٍ * طه ٧٢ .
 (٢) في ل م (أضحى) ومثال المجرور الذي استوى فيه الحرفان : مررت
 بالذي مررت والاية المذكورة في البيت الاخير .
 (٣) في م (عائد ما قد تلا) .
 (٤) اشارة الى قوله تعالى : * ما هذا الا بشر مثلكم ، يأكل مما تأكلون منه ،
 ويشرب مما تشربون * المؤمنون ٣٣ .
 (٥) في ل - م (خلا) لعله يعني بالتساوي في اللفظ نحو : مررت بالذي
 مررت به على زيد فلا يجوز حذف (به) لاختلاف معنى الحرفين ، لأن
 الباء الداخلة على الموصول للالصاق والداخلة على الضمير للسببية ،
 ابن عقيل ٧٨ .

باب المعرفة بالأداة

ضابط :

قال في البسيط تنقسم اللام إلى تسعة أقسام :

أحدها لتعريف الجنس ، نحو قولهم : الرجل "خير" من المرأة (١) ،
إذا قبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال أفضل ، وإلا
فكم من امرأة "خير" من رجل •

الثاني لتعريف عهدٍ وجوديٍّ بين المتكلم والمخاطب ، كقولك :
قدم (٢) الرجل ، وأتقت الدينار لمعهدٍ بينك وبين المخاطب • وفي
التنزيل : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول » (٣)
وقوله : « أن جاءه الأعمى » (٤) ، لأن المراد به عبدُ الله بن أمِّ مكتوم •
[هـ - ٤٤]

الثالث لتعريف عهد ذهني ، كقولك : أكلت الخبزَ ، وشربت
الماء ، ودخلت السوق • فإنه لا يمكن حمله على إرادة الجنس ،
ولا على المعهود في الوجود ، لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب • فلم

(١) في ل (أي إذا) •

(٢) في م (قام) •

(٣) المزمّل ١٥ - ١٦ •

(٤) عيس وتولى • أن جاءه الأعمى ❦ عيس ٢

يبقى إلا حملته على الإشارة إلى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن .
 إلا أن هذا التعريف قريب من النكرة ، لأن حقيقة [م - ٢٠٥] التعريف
 [د - ١٢٥] إنما يكون باعتبار الوجود ، وهو باعتبار الوجود نكرة ،
 لأنه لم يقصد مسمى معهوداً (١) في الوجود ، ولهذا قال المحققون :
 إن نحو قوله :

٣٠٨ - ولقد أمرت على اللئيم يسبني (٢)

• • • • •

صفة ، لكونه لم يقصد مسمى معهوداً في الوجود .

الرابع لتعريف الحضور كقولك : هذا الرجل ، وهو يصحب اسم
 الإشارة • وقياس يا أيها الرجل وما شاكله أن يكون من تعريف
 الحضور ، لوجود القصد إليه بالنداء •

الخامس أن تكون بمعنى الذي ، إذ اتصلت باسم فاعل ، أو
 اسم مفعول •

السادس أن تكون عوضاً من تعريف الإضافة ، نحو : مررت
 بالرجل الحسن الوجه • فالقياس ألا تجتمع الألف واللام والإضافة ،

(١) في ل معهود •

(٢) نسبة سيبويه الى رجل من بني سلول مولد ٤١٦/١ وعجزه (فضيت
 ثمت قلت : لايعنني) ، وانظر الخصائص ٣/٣٣٠ - ٣٣٢ ودلائل
 الاعجاز ١٣٦ ، وأمالى ابن الشجري ٢/٢٠٣ ومغنى اللبيب ١٠٧
 (١٥٣) ٤٨٠ (٧٩٤) ٧١٧ (١١٠٧) والعيني ٤/٥٨ ، والأشموني
 ١/١٨٠ ، ٣/٦٠ - ٦٣ والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١١١ وجمع
 الهوامع ١/٩ ، ٢/١٤٠ وشواهد المغني ٤٨١ (٦٧١) والدرر اللوامع
 ٤/١ ، ٢/١٩٢ •

إلا أن الإضافة لما لم تعرف احتيج إلى الألف والسلام لتجري صفة
للمعرفة السابقة .

السابع أن تكون زائدة في الأعلام (١) .

الثامن أن تكون تحسينية (٢) ، والتعريف بغيرها ، كلام
الذي والتي .

التاسع أن تكون للمح (٣) .

قال : واعلم أن أقوى تعريف اللام الحضور ، ثم العهد ،
ثم الجنس . وقال المهلبي :

تعلم فللتعريف ستة أو جـ

إذا لامته زبدت (٤) إلى أوّل الاسم

حضور ، وتفخيم وجنس ، ومعهد

ومعنى الذي ، ثم الزادة في الرسم [ل/١٢٨]

(١) يعدها ابن هشام في المغني نوعاً من الزائدة اللازمة فيقول : « وكالواقعة
في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى ، أو
لارتجالها كالسموع أو لغلبيتها على بعض من هي له في الأصل : كالبيت
للكعبة » ٥٢/١ .

(٢) في د م (محسنة) ويسمي ابن هشام هذه اللام (الزائدة اللازمة)
المغني ٥٢/١ .

(٣) جاء في المغني ٥٢/١ : (وهي الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها
ملموح أصله كحارث وعباس وضحاك ، فتقول الحارث والعباس
والضحاك ، ويتوقف هذا النوع على السماع) .

(٤) في ل م د (على) .

فائنة :

(فَيْئَنَة) اسم من أسماء الزمان معرفة • قال ابن يعيش (١) :

وهو معرفة علم ، فلذلك لا يتصرف • تقول : لقيته فينة بعد فينة ، أي : الحين بعد الحين (٢) • وحكى أبو زيد : الفينة بعد الفينة ، بالألف واللام ، لهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان : أحدهما [هـ-٤٥] بالألف واللام ، والآخر بالواو ضِعْر والعلميَّة • وليس كالحسن والعباس ، لأنه ليس بصفة في الأصل ، ومثله قولهم للشمس إلهة (٣) والإلهة في اعتقاب تعريفين عليه (٤) • وأسماء العدد معارفٌ أعلامٌ وقد يدخلها الألف واللام فيقال : الثلاثة نصف الستة • فيكون (هـ) مما اعتقب عليه تعريفان •

وذكر ابن جني في الخصائص (الأول) وقال : وهو كقولك شعوب (٦) والشعوب للمنية ، وقد رُكِيَ والتدركى •
وذكر المهلبى من ذلك غُدْوَة والغُدْوَة ، وتُسْر والتُسْر •

(١) شرح المفصل ٣٩/١ •

(٢) في شرح المفصل « ١٠٠٠ بعيد الحين تريد الندرى » •

(٣) في لسان العرب : الآلهة الحية العظيمة •

(٤) وبعده في شرح المفصل ٣٩/١ (ومن الأسماء المعلقة على المعاني أسماء العبد وهي معرفة لأنها عدد معروف القدر ، ألا ترى أن ستة أكثر من خمسة بواحد ، وكذلك ثمانية ضعف أربعة ، وإذا كانت معروفة المقادير كانت معرفة أعلاماً على هذه المقادير) •

(٥) في م (فتكون) •

(٦) جاء في الخصائص ١٩٨/٢ : « ومنه - فيما ذكره أبو علي - ما حكاه أبو زيد من قولهم : كان ذلك الفينة وفينة ، وندرى والندرى • فهذا مما اعتقب عليه تعريفان العلمية والألف واللام ، وهو كقولك شعوب والشعوب للمنية » •

باب المبتدأ والخبر

قال ابن يعيش (١) : ذهب سيبويه (٢) وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأصل والأول (٣) في استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرفي من العوامل اللفظية ، وتعريي الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترب به غيره .

قال : والذي عليه حذائق أصحابنا اليوم أن الفاعل هو الأصل ، لأنه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام ، من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس . فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً .

ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه ، بل لضرب

(١) شرح المفصل ١/ ٧٣ .

(٢) قال سيبويه ٧/ ١ : (واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء ، والجاء على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن ندعه . . . فالمبتدأ أول جزء ، كما كان الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة) .

(٣) سقط من م (والأول) وفي ل (الأصل الأول) وفي شرح المفصل (الأول والأصل) .

من الاستحسان وتشبيه (١) بالفاعل ، من حيث كان كل واحد منهما
مُخْبِراً عنه ، وافترقا المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى
الخبر الذي قبله ، ولذلك رفع المبتدأ الخبر .

فائدة :

قال ابن النحاس في التعليقة : قولنا : أقائم الزيدان ، وما ذاهب
أخواك ، مبتدأ ليس له خبر ، لا ملفوظ به ولا مقدّر .

قال : ومن المبتدآت التي لا خبر لها أيضاً قولهم : أقلّ رجل
يقول ذلك (٢) فأقلّ (٣) مبتدأ لا خبر له ، لأنه بمعنى الفعل في قولهم :
قلّ رجل يقول ذاك (٤) . (ويقول ذاك) صفة لرجل ، وليس بخبر ،
بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه ، وكذلك قولهم : كلّ رجل
وضيعته (٥) ، فإنه لا خبر له على أحد الوجهين . وكذلك قولهم :

(١) في ل - م (وتشبيه) .

(٢) في ل - م - د (ذاك) .

(٣) سقط السطر التالي من ل .

(٤) أورد سيبويه هذا المثل والذي قبله في (باب ما يكون المستثنى فيه بدلا
مما نفي عنه ما أدخل فيه) فقال : « وتقول : قل رجل يقول ذاك إلا
زيد ، فليس زيد بدلا من الرجل في قل ، ولكن قل رجل في موضع أقل
رجل ، ومعناه كمعناه . وأقل رجل مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل
منه ، لأنك تدخله في شيء تخرج منه من سواء » ٣٦١/١ .

(٥) وردت في الخصائص ٢٨٣/١ (وصنعتة) وجاء في كتاب سيبويه
١٩٧/١ : (وزعم الخليل أنه يجوز : بعث الشاء شاة ودرهم ، انما

حسبك (١) [هـ - ٤٦] مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين ، [م - ٢٠٦] لكونه (٢) في معنى : اكتف . وكذلك قول الشاعر :

٣٠٩ - غير مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهم والحزن (٣)

ومثله قول الآخر :

٣١٠ - غير لاهٍ عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم (٤)

يريد : شاة بدرهم ، ويجعل بدرهم خيراً للشاة وضارت الواو بمنزلة الباء في المعنى كما كانت في قولك : كل رجل وضعته في معنى مع . انظر شرح المفضل ٦٢/٢ .

(١) جاء في الكتاب ٣٧٦/١ : (لا يقع معنى النهي في حسبك الا أن يكون مبتدأ) وقال المبرد في المقتضب ٢٨٢/٤ : (حسبك رفع بالابتداء ، ومعناه النهي) .

(٢) في م (لأنه) .

(٣) ورد الشاهد غير منسوب الى قائل في أمالي ابن السجري ٣٢/١ ، وانظر مغني اللبيب ١٧١ (٢٨٨) ٧٥٣ (١١٤٣) وأورده الاستر اباذي في شرح الكافية ٨٧/١ (على الزمن) وورد في الهمع ٩٤/١ ورواه السجاعي في حاشيته على شرح ابن عقيل (الطبعة الحجرية ص ٨٦) واتبعه بيت آخر وهو :

انما يرجو العيافة فتى عاشق في أمن مبن الاحن

ونسب البيتين الى أبي نواس . وورد البيت في الدرر النوامع ٧٢/١ منسوباً الى أبي نواس ولم يذكر في ديوان الشاعر .

(٤) مغني اللبيب ٧٥٣ (١١٤٢) والاشموني ١٩١/١ والطبعة الحجرية من شرح ابن عقيل ٨٦ .

فغير في البيتين مبتدأ لا خبر له ، على أحد الوجهين ، لأنه محمول
على (ما) . كأنه قيل : ما يؤسف على زمن كما في قولهم : ما قائم
أخواك .

قاصدة :

أصلُ المبتدأ أن يكون معرفة ، وأصل الخبر (١) أن يكون نكرة (٢) ،
وذلك لأن الغرض من (٣) الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده .
وتنزيله منزلة من علم الخير ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ،
فإن أفاد جاز .

مسوغات الابتداء بالنكرة :

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني (٤) :

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة ، ورأى
المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة ، فتنبهوا .
فمن مثقل مخيل (٥) ، ومن مكثر مؤرد (٦) ، أو معدّد
لأُمور متداخلة . قال : والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور :

(١) سقط السطر التالي كله من م .

(٢) في ل (وأصل الخبر نكرة) .

(٣) في ل (في) .

(٤) مغني اللبيب ٥٢٤-٥٢٥ القاعدة العامة والمسوغات الخامس والسادس

والعاشر تطابق ما في المغني ، وأما المسوغات الأخرى فقد أوجزها

السيوطي بإيجاز غير مغل .

(٥) في ل - م (فحمل) .

(٦) في المغني (ما لا يصلح) .

أحدهما أن تكون موصوفة لفظاً، نحو : « وأجل » مسمى عنده (١) .
 « ولعبد مؤمن خير من مشرك » (٢) أو تقديرأ نحو : السمن منوان
 بدرهم (٣) ، أي منه ، أو معنى نحو : رجيل (٤) جاءني ، لأنه في معنى :
 رجل صغير .

الثاني أن تكون عاملة إما رفعاً ، نحو : قائم الزيدان عند من
 أجازته ، أو نصباً نحو : « أمر بالمعروف صدقة » (٥) أو جرّاً ، نحو :
 غلام رجل جاءني .

-
- (١) الأنعام ٢ * هو الذي خلقكم من طين * ، ثم قضى أجلاً . وأجل مسمى
 عنده * .
- (٢) البقرة ٢٢١ .
- (٣) شرح الكافية ٩١/١ ، وأوضح المسالك : ١٤٣/١ ، والهمع ١٠١/١ .
- (٤) أوضح المسالك ١٤٥/١ .
- (٥) جاء في المجلد الاول من صحيح مسلم - كتاب صلاة المسافرين وقصرها
 (رقم الحديث ٨٤) « ٠٠٠ عن أبي ذر عن النبي ﷺ أنه قال : يصبح على
 كل سلامي من أحدكم صدقة . فكل تسبيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ،
 وكل تهليل صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهي عن المنكر صدقة .
 ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما عند الضحى .
 وجاء في المجلد الثاني (رقم الحديث ٥٣) من صحيح مسلم (٠٠ وأمر
 بالمعروف صدقة ٠٠) بتعريف المعروف .
 وورد الشاهد نفسه في مسند أحمد ١٦٧/٥ بتذكير معروف (وأمر
 بالمعروف صدقة) وبالتعريف بآل في ١٦٨/٥ « وأمر بالمعروف ،
 وبتعريف أمر بالاضافة الى ضمير المخاطب ١٧٨/٥ وأمر بالمعروف .

الثالث العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف (١) عليه مما يسوغ الابتداء به نحو : « طاعة » وقول « معروف » (٢) أي : أمثـل من غيرهما . ونحو : « قول » [هـ - ٤٧] معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى » (٣) .

الرابع : أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً . قال ابن مالك : أو جملة نحو : « ولدينا مزيد » (٤) « لكل أجل كتاب » (٥) ، قصدك غلامه رجل .

الخامس أن تكون عامة إما بذاتها كأسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها ، نحو : ما رجل في الدار ، وهل رجل في الدار ، و « أإله مع الله » (٦) ، وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوَّغ [د - ١٢٦] للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم ، نحو : أرجل في الدار أم امرأة (٧) ، كما مثـل في الكافية ، وليس كما قال .

السادس أن يكون مراداً بها الحقيقة من حيث هي ، نحو : رجل خير من امرأة وتمرة خير من جراد (٨) .

(١) في م (أو المعطوف عليه) .

(٢) محمد ٢١ .

(٣) البقرة ٢٦٣ .

(٤) ق ٣٥ يؤم ما يشاؤون فيها ، ولدينا مزيد .

(٥) الرعد ٣٨ .

(٦) النحل ٦٠ .

(٧) شرح الكافية ٨٩/١ .

(٨) مغني اللبيب (٥٢٢) .

السابع أن تكون في معنى الفعل ، وهو شامل لنحو : «عَجَبَ»
 لزيد ، وضبطوه بأن يراد بها التعجب (١) . ونحو « سلام » على آل
 يسين « (٢) و « ويل للمطففين » (٣) وضبطوه بأن يراد به الدعاء .
 الثامن أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة ،
 نحو : شجرة سجدت (٤) وبقرة تكلمت .
 التاسع أن تقع بعد إذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا رجل بالباب .
 العاشر أن تقع في أول جملة حالية ، نحو :

٣١١- شربنا (٥) ونجّم قد أضاء (٦)

.

٣١٢-

وكل يوم تراني مديّة يدي (٧)

(١) مغني اللبيب (٥٢٢) .

(٢) الصافات ١٣٠ .

(٣) المطففين ١ .

(٤) الهمع ١٠١/١ .

(٥) في نسخ الاشباه المخطوطة والمطبوعة بالشين المعجمة . وفي غيرها مرينا .

(٦) تتمة البيت في كتب النحو « فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق »

وانظر مغني اللبيب ٥٢٣ (٨٤٨) وشرح شواهد الألفية للمعيني ٥٤٦/١

وابن عقيل ١٠٤/١ ، والاشموني ٢٠٦/١ ، والهمع ١٠١/١ وشرح

شواهد المغني ٨٦٣ (٧٠٨) والدرر ٧٦/١ .

(٧) ورد البيت في شرح ديوان الحماسة ١٥٧٠ غير منسوب الى قائل وصدره

(الذئب يطرقها في الليل واحدة) وانظر مغني اللبيب ٥٢٣ (٨٤٩)

والاشموني ٢٠٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٤ (٧٠٩) .

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم . وظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل : تكسر (١) إن إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية ، بدليل قوله تعالى : « وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام » (٢) . انتهى .

وقد ذكر أبو حيّان في أرجوزته المسماة (بنهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب) جملة من المسوغات . ثم قال :

وكل ما ذكرت في [ل - ١٢٩] التميم

يرجع للتخصيص والتعميم (٣) [هـ - ٤٨]

وقال المهاسبي في نظم الفرائد :

وقع الابتداء بالتكثير	في ثمان وأربع للخبير
بعد فهم أو جواب (٤) لنفي	أو لمعناه موجبا كالنظم
ثم إن كنت سائلا أو مجيبا	لسؤال وسابق (٥) مجرور
ثم موصولة بمن ، وإذا ما	رفعت ظاهرا لدى مستخير

(١) ذكر ابن عصفور هذا القول في شرح الجمل ق ٧١ وقال بعده : « نحو : جاء زيد وإن يده على راسه » .

(٢) الفرقان ٢٠ .

(٣) في ل - د - م والتفهم .

(٤) في البيت خلل عروضي ، ولعل الأصل (بعد نفي وفي جواب لنفي) .

(٥) في د - م (أو سابقا) .

ولمغنى تعجبٍ أو (١) دعاءٍ أو عموم ونعتها للبصير (٢) [م-٢٠٧]
وقال أيضاً :

قد جاء ما أغنى وسدَّ عن الخبرٍ
في حذفه ، وزواله في اثني عشر

حالٍ ، وشرطٍ ، أو جوابٍ مسائلٍ
أو حالفٍ برٍّ ، ومعمولٍ الخبر

وجوابٍ لولا ، ثم وصف بعده
أو فاعل ، أو نقض تقييد في الأثر

أو في سؤالٍ في العموم ، وواوٍ مع
وحديثٍ معطوفٍ ، كافاً من غير

مثال الحال : أكثرُ شربي السويق (٣) ملتوتاً والشرط : سروري
يزيدُ إن أطاعني أي : ثابت إذا أطاعني ، محذف الخبر فاقيم (٤) الشرط

(١) في م (ودعاء) .

(٢) وهذه أمثلتها مقتبسة من الهمع ١٠١/١ ومرتببة بحسب ورودها في
الآبيات : (ما رجل في الدار ، أله مع الله ، شر أهرّ ذا ناب ، كم مالك
(على رأي سيبويه) درهم في إجابة من سأل : ما عندك ؟) صاحب
لزيد عندي (المقتضب ١٢٧/٤) خير منك جاءني (المقتضب ١٢٧/٤)
قائم الزيدان ، عجب لزيد سلام على آل ياسين ، كل يموت ، أجل مسمى
عنده) .

(٣) انظر شرح المفصل ٩٧/١ وأوضح المسالك ١٦٠/١ والهمع ١٠٦/١ .

(٤) في ل (واقيم) .

مقامه • والجواب لسؤال : زيد ، لمن قال من عندك ؟ وجواب القسم :
 لعمر الله لأفعلن (١) • ومعمول الخير : ما أنت إلا سيراً ، أي تسير
 سيراً • وجواب لولا : لولا زيد الأكرمتك • والوصف : أقل (٢) رجل
 يقول ذلك (فيقول) في موضع خفض صفة لرجل ، وقد سدّ مسدّد الخبر ،
 والفاعل : أقائم (٣) الزيدان ؟ ونقص (٤) النفي : بلى زيد ، لمن قال :
 ما عندي أحد • والسؤال في العموم : هل طعام ؟ أي عندكم • وواو
 مع : كل رجل وضيعته (٥) ، والعطف : نحن بما عندنا وأنت بما
 عندك راض (٦) •

ضابط :

قال ابن الدهان في الغرة :

المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتة إلا بالفاء في موضعين :
 أحدهما (٧) يلزمه الفاء ، والآخر لا يلزمه الفاء :

فأما الذي يلزمه الفاء ففي موضعين : أحدهما في بعض الخبر ،
 وهو أن يكون المبتدأ شرطاً جازماً بالنيابة ، وجزاؤه جملة اسمية ، أو

(١) أوضح المسالك ١٥٨/١ والهمع ١٠٥/١ •

(٢) كتاب سيبويه ٣٦١/١ •

(٣) شرح المفصل ٩٦/١ •

(٤) في د (نقص) •

(٥) الكتاب ١٥٠/١ - ١٥٤ - ١٩٧ والخصائص ٢٨٣/١ وشرح المفصل
 ٩٨/١ •

(٦) سقط من م (راض) •

(٧) سقط من م سطر كامل بعد (أحدهما) •

أمرية ، أو نهية ، نحو : من يأتيه فله درهم [هـ / ٤٩] « ومن عاد فينتقم الله منه » (١) ، « ومن يتوكل على الله فهو حسبه » (٢) • والثاني قولهم : أما زيد فقائم •

وأما (٣) الذي يجوز دخول الفاء في خبره ، ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً ، نحو : « وما بكم من نعمة فمن الله » (٤) والذي يأتيه فله درهم « واللذان يأتيانها منكم فآذوهما » (٥) وكل رجل يأتيه فله درهم •

فائدة :

قال ابن مكتوم في تذكرته : قال أبو الخصيب (٦) الفارسيّ — نحويّ من أصحاب المبرّد في كتاب النوادر له :

الليلة الهلال (٧) ، ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا ، ومثله قوله :

(١) المائة ٩٥ •

(٢) الطلاق ٣ وقد سقطت هذه الآية من م •

(٣) في ل (وأنا) •

(٤) الأحقاف ٤٦ •

(٥) النساء ١٥ •

(٦) في م (أبو الخصيب) •

(٧) جاء في هامش الكتاب ٢٠٨/١ قال السيرافي : اعلم أن ظروف الزمان تكون أخباراً للمصادر ولا تكون أخباراً للبحث ، وظروف المكان تكون أخباراً لها لأن البحث الموجودة قد تكون في بعض الأمكنة دون بعض مع

٣١٣- أكل عام نعم تحوونه (١)

• • • • •

اتهى •

ضابط :

روابط الجملة بما هي خير عنه عشرة :

الأول الضمير وهو الأصل •

←

وجودها ، أعني الأماكن ... وأما ظروف الزمان فإنما يوجد منها شيء بعد شيء ، وما وجد منها فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء •
انظر الامالي الشجرية ٣٢٤/١ •

(١) في م (يحوونه) والبيت لقيس بن حصين الحارثي ، وعجزه : (يلقيه قسوم وتنتجونيه) قال البغدادي في خزائن الأدب ١٩٦/١ (النعم اسم مفرد بمعنى الجمع • قال الفراء : هو مفرد لا يؤنث ، وقال الهروي : والنعم يذكر ويؤنث • وقال الراغب : النعم مختص بالابل • وروى الشاهد : (في كل عام ...) يقول : يحملون الفحولة على النوق ، فإذا حملت أغرتم أنتم عليها فأخذتموها ، وهي حوامل فتلد عندهم • والشاهد فيه — كما يقول البغدادي : الاخبار عن اسم العين باسم الزمان ، فان قوله (أكل عام) منصوب على الظرف في موضع خبر لقوله (نعم) فوجب تقدير مضاف ... وقدره ابن هشام : نهب نعم) وقال النحاس : كان المبرد يذهب الى أن المعنى (أكل عام حدوث نعم) فيكون (كل) منصوباً بالحدوث كما تقول : الليلة الهلال • قال أبو الحسن ردا عليه : ليس النعم شيئاً يحدث لم يكن ، كيوم الجمعة وما أشبهه ولكن العامل في (كل) الاستقرار ، والخبر محذوف كأنه قال : نعم تحوونه لكم •

وانظر سيبويه ٦٥/١ والانصاف ٦٢ والكافية ٩٤/١ • والعيني ٥٢٨/١

- الثاني الإشارة ، نحو : « ولباسٌ التقوى ذلك خير » (١) .
 الثالث إعادة المبتدأ بلفظه ، نحو « الحاققة ما الحاققة » (٢) .
 الرابع إعادته بمعناه ، نحو : زيد جاءني أبو عبد الله ، إذا كان كنية له .

- الخامس عموم " يشمل المبتدأ ، نحو : « والذين يسكون بالكتاب ، وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين » (٣) .
 السادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية (٤) منه ، أو بالعكس نحو : « ألهم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة » (٥) .

٣١٤- وإنسان عيني يحسر الماء تارة
 فيبدو ، وتاراتٍ يجثم ، فيغرق (٦)

- (١) الأعراف ٢٦ .
 (٢) الحاققة ١ - ٢ .
 (٣) الأعراف ١٧٠ .
 (٤) في نسخ الأشباه كلها (حالية) بالحاء المهملة :
 (٥) الحج ٦٣ .
 (٦) قائل البيت ذو الرمة ديوان الشاعر ٣٩٥ ، وقال ابن جني في المحتسب ١٥٠/١ : هو قول كثير فيما أظن . وقال الشنقيطي في شرحه (الدرر ١/٧٤ - ٧٥) : (حسر الماء غار ، ويجم يكثر إشارة إلى أن غلبة البكاء عليه هي غالب أحواله) وقال في أعرابه : « إنسان عيني مبتدأ ، وجملة يحسر الماء خبره ، ولا عائد فيها ، لأن الفاء السببية نزلت الجملتين

السابع العطف بالواو (١) عند هشام (٢) وخذّه ، نحو :
زيد قامت هند وأكرمها .

الثامن شرطٌ يشتمل على ضمير مدلولٍ على جوابه بالخبر ، نحو :
زيد يقوم عمروٌ إن قام .

التاسع (أل) النائية عن الضمير في قول طائفة ، نحو : « فإنَّ
الجنة هي المأوى » (٣) [هـ - ٥٠] أي مأواه .

العاشر كونُ الجملة نفسَ المبتدأ في المعنى ، نحو : (هَجَيْرِي
أبي بكر لا إله إلا الله) (٤) .

منزلة جملة واحدة ، فاكتفى منهما بضمير واحد فالخبر مجموعهما ،
وهذا مذهب ابن هشام . وقال غيره : أن الرابط محذوف ، أي يحسر
الماء عنه ، وقيل : هو (أل) في الماء لنيابتها عن الضمير ، والأصل مأوه
« وانظر : مجالس ثعلب ٦١٢ ، والمقرب ١٣ ، ومغني اللبيب ٥٥٤
(٨٨٩) والعيني ٥٧٨/١ ، ١٧٨/٤ - ٤٤٩ ، والأشموني ١٩٦/١
والهمع ٨٩/١ .

(١) في ل (وعند) .

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير ، وقد ردّ عليه ابن هشام في المغني ٥٥٥
بقوله : « الواو للجمع في المفردات لافي الجمل » وناقشه السيوطي في
الهمع ٩٨/١ وفي (المدارس النحوية) لشوقي ضيف ١٨٨ - ١٩١ طائفة
من آرائه التي انفرد بها .

(٣) البازعات ٤١ .

(٤) جاء في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٤٨ : (. . ان اتحدت
الجملة بالمبتدأ معنى) وجاء في الحاشية : « فاتحادهما مثل : وهجيرى
أبي بكر لا إله إلا الله » وهجيرى الشخص دأبه وشأنه .

قاعدة :

إذا كان (١) الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر ، لأنه مما يشكل ويلبس إذ كل واحدٍ منهما يجوز أن يكون خبراً ، ومخبراً عنه (٢) .

قال ابن يعيش : وتظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب ، فإنه لا يجوز (٣) [م - ٢٠٨] نحو : ضرب موسى عيسى .

قاعدة :

قال ابن إياز (٤) :

إذا دار الأمر بين كون [د - ١٢٧] المحذوف (٥) مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى ؟

قال الواسطي : الأولى كون المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر محط الفائدة ومعتمدها .

-
- (١) القاعدة كلها من كلام ابن يعيش ٩٩/١ .
 - (٢) وبعد ذلك في شرح المفصل (فأيهما قدمت كان المبتدأ) .
 - (٣) في شرح المفصل (فانه لايجوز تقديم المفعول نحو ٠٠) .
 - (٤) في مخطوطة الظاهرية لشرح الفصول الورقة ١١٥ (وذهب الواسطي الى أن حذف المبتدأ أحسن ، لأن الخبر محل الفائدة ومعتمدها ومع ذلك فقد جاء حذف هذا مرة ، وحذف الآخر أخرى ، وصرح العبدى في برهانه بأن حذف الخبر أحسن ، واحتج بأن الحذف اتساع ٠٠) .
 - (٥) سقط السطر التالي كله من م .

وقال العبدى في البرهان : الأولى كونه الخبر (١) ، لأن الحذف اتساعاً وتصرفاً وذلك في الخبر دون المبتدأ ، إذ الخبر يكون مفرداً جامداً ، ومشتقاً ، وجملةً على تشعب أقسامها . والمبتدأ لا يكون إلا اسماً مفرداً .

وقال شيخنا : الحذف بالأعجاز (٢) والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل . مثاله « فصير جميل » (٣) أي شأني صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره ، ومثله « طاعة » وقول « معروف » (٤) أي المطلوب منكم طاعة ، أو طاعة أمثل لكم .

قال ابن هشام في المغني (٥) : ولو عرّض ما يوجب التعيين عملاً به ، كما في : نعم الرجل زيد ، إذ لا يحذف الخبر وجوباً (٦) إلا إذا سده شيء مسده (٧) .

وجزم كثير من التحوين في نحو : عمرئك لأفعلن ، وإيمن الله لأفعلن ، بأن المحذوف الخبر ، وجوز ابن عصفور (٨) كونه المبتدأ .

(١) في د (كون) .

(٢) في مخطوطة الظاهرية الورقة ١١٥ (بالمعز) وفي م (بالأعجاز الأواخر) وفي هـ (بالصدر والأوائل) والتصحيح من ل .

(٣) يوسف ١٨ .

(٤) محمد ٢١ .

(٥) مغني اللبيب ٦٨٣ .

(٦) سقط من هـ (وجوباً) .

(٧) وبعده في مغني اللبيب (ومثله حبذا زيد إذا حملة على الحذف) .

(٨) جاء في الورقتين ٨٩ - ٩٠ من شرح الجمل : « وإذا حذف حرف القسم

قاعدة :

قال ابن هشام في المغني (١) :

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً ، والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأً والباقي خبراً ، فالثاني أولى ، لأن المبتدأ عين الخبر . [هـ - ٥١]
فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفاً كلاً . فأما الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى ، كقراءة شعبة : « يَسْبَحُ له فيها بالغدو » (٢) والاصال رجال » يفتح الباء ، فإنه (٣) يقدّر الفعل ، والموجود فاعل لا مبتدأ لوقوعه فاعلاً في قراءة من كسر الباء ، أو بموضع آخر يشبهه ، [ل - ١٣٠] نحو :

فلا يخلو أن تعوض منه شيئاً أولاً تعوض ، فإن عوض منه شيء لم يجز إلا الخفض . . . وان لم تعوض جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على اضممار فعل . لأن القسم إذ ذاك يكون جملة فعلية ، كما كان قبل الحذف ، فتقول : يمين الله لأقومن ، ويمين الله لأخرجن » وفي هذا النص دليل على أن المذكور المبتدأ . ولعل ابن هشام وقف على رأي آخر لابن عصفور في كتاب آخر له ، يجيز أن يكون المذكور الخبر .

(١) مغني اللبيب ٦٨٤ - ٦٨٥ .

(٢) النور ٣٦ - ٣٧ . جاء في شرح الشاطبية لعلی محمد الضیاع ، ٢٥٦ :

(قرأ ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بفتح الموحدة على البناء للمفعول ، والباقون يكسرها على البناء للفاعل .) وقال أبو حيان في البحر المحیط (٤٥٨/٦) : (وقرأ أبو جعفر بالتاء من فوق وفتح الباء . وقال الزمخشري : ووجهها أن تسند إلى أوقات الغدو والاصال على زيادة الباء ، وتجعل الاوقات ، والمراد بها كصيد عليه يومان ، والمراد وحشهما) .

(٣) سقط السطر التالي من م .

« ولئن (١) سألتهم من خلقتهم ليقولنَّ الله » (٢) • فلا يقدر ليقولن :
الله خلقهم ، بل خلقهم الله ، لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع ، وهو
« ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض (٣) ليقولنَّ : خلقهن
العزيز العليم » •

وقال ابن النحاس في التعليقة : إذا تردد الإضمار بين أن
تكون (٤) قد أضمرنا خبراً ، أو (٥) أضمرنا فعلاً ، كان إضمار الخبر
وحذفه أولى من إضمار الفعل وحذفه ، لأن آخر الجملة أولى بالحذف
من أولها ، لأن أولها موضع استجمام وراحة ، وآخرها موضع تعب
وطلب استراحة •

فائدة :

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه (٦) على المقرَّب :
اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت (٧) فيه عبارات النحاة : فقال
ابن السراج : المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة ، فمتى حصلت
الفائدة في الكلام جاز الابتداء ، وجِد شيء من الشرائط أو
لم يوجد •

(١) في هـ (لئن) •

(٢) الزخرف ٨٧ •

(٣) الزخرف ٩ •

(٤) في ل (يكون) •

(٥) في هـ (وأضمرنا) •

(٦) في م (التعليقة) •

(٧) في د (اختلف) •

وقال الجرجاني^١ : يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا يشترك^(١) النفوس في معرفته نحو : رجل من تميم شاعر أو فارس • فالمجوز^٢ عنده شيء واحد ، وهو جهالة بغض النفوس ذلك ، وما ذكره لا يحصر المواضع •

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عَمْرُون : الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قريبها من المعرفة • لا غير • وفُسِّرَ قريبها من المعرفة بأحد شيئين :

إما باختصاصها كالنكرة^(٣) الموصوفة •

أو بكونها في غاية العموم • كقولنا : نمرة خير من جرادة •

فعلى هذه الضوابط لاحاجة لنا بتعداد الأماكن ، بل نعتبر^(٤) كل ما يرد^(٥) ، فإن كان جارياً على الضابط أجزأه ، وإلا منعاه ، وإن سلكتنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة ، كما فعل جماعة كثيرة فنقول : الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على^(٥) الثلاثين • وإن لم أجد أحداً من النحاة بلغ بها زائداً على أربعة وعشرين ، فيما علمته • [هـ - ٥٢]

أحدها أن تكون موصوفة ، وهذا تحته نوعان :

موصوف بصفة ظاهرة ، كقوله تعالى « ولعبد مؤمن خير من مشرك »^(٦) .

(١) في ل (لا يشترك) •

(٢) في م (بالنكرة) •

(٣) في م - د - ل : يعتبر •

(٤) في ل (مراد) •

(٥) في م (عن) •

(٦) البقرة ٢٢١ •

وموصوف بصفة مقدرة كسألة [مـ ٢٠٩] السمن منوان (١)
بدرهم ، فإن (٢) تقديره منوان منه بدرهم ، و (منه) في موضع
الصفة (للسوين) .

الثاني (٣) أن تكون خلفاً من موصوف : كقولهم : ضعيف عاذ
بقرملة (٤) . أي : إنسان ضعيف أو حيوان التجأ (٥) إلى ضعيف .

الثالث مقاربة المعرفة في عدم قبول الألف واللام ، كقولك : أفضل
من زيد صاحبك .

الرابع أن تكون (٦) اسم استفهام ، نحو : من جاءك ؟

الخامس اسم شرط ، نحو : من يأتي أكرمه .

السادس كم الخيرية ، نحو : كم غلام لي .

السابع أن يكون معنى الكلام التعجب ، كقولهم : عجب لك .

الثامن أن يتقدمها أداة نفي ، نحو : ما رجل قائم .

التاسع أن يتقدمها أداة استفهام ، نحو : أرجل قائم ؟

العاشر أن يتقدمها خبرها ظرفاً ، نحو : عندي رجل .

الحادي عشر أن يتقدمها خبرها جاراً (٧) ومجروراً ، نحو : في

(١) أوضح المسالك ١٤٣/١ وشرح شذور الذهب ١٨٣/١ .

(٢) سقط من ل (فان) .

(٣) في ل - د هـ (الثالث) وهو غلط ينسحب على أرقام الوجوه الأخرى .
وتصحيحه من م .

(٤) مغني اللبيب ٥٢٠ والهمع ١٠١/١ وفيه (القرملة : شجرة) .

(٥) في م (التجي) .

(٦) في د (يكون) .

(٧) في م (أو مجرور) .

الدار رجل ، وينبغي أن يشترط في هذين القسمين أن يكون مع المجرور
أو الظرف معرفة • وإلا فلو قيل : في داره رجل لم يَجْزُ ، وإن كان
الخبر مجروراً وقد تقدم • وأجاز الجزولي والواحدي في كتابه
(في النحو) تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف •

نقله عنهما شيخنا •

الثاني عشر أن يكون فيها معنى الدعاء، نحو : « سلام عليكم » (١)
وويل له •

الثالث عشر أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر ، كقولهم :
(شيء ما جاء بك) (٢) وقولهم : (شرٌّ أهرَّ ذا قاب) (٣) ، لأنه في
معنى النفي • أي ما أهرَّ ذا قاب إلا شر •

الرابع عشر أن تكون النكرة عامة ، نحو قول عمر : ثمرة خير
من جرادة (٤) ، [هـ - ٥٣] ونحو : مسألة خير من مطالة •
الخامس عشر أن تكون (٥) في جواب من يسأل بالهمزة وأم ،
نحو : رجل قائم ، في جواب من قال : أرجل قائم أم امرأة ؟

(١) الأنعام ٥٤ •

(٢) الكتاب ١٦٦/١ والهمع ١٠١/١ •

(٣) الكتاب ١٦٦/١ والمستقصى ١٣٠/٢ (٤٤٨) والكافية ٢٢٤ والمفني

٥٢٠ واللسان (هرر) والهمع ١٠١/١ •

(٤) ورد هذا القول غير منسوب الى عمر في مغني اللبيب ٥٢٢ •

(٥) في م - ل (يكون) •

السادس عشر : أن يكون الموضع موضع تفصيل (١) ، نحو قولنا : الناس رجالان : رجل أكرمه ، ورجل أهته ، وقول امرئ القيس :

٣١٥ - فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب عليّ وثوب أجبر (٢)

السابع عشر أن تكون (٣) معتمدة على لام الابتداء ، نحو : لرجل قائم .

الثامن عشر : أن تكون عاملة ، نحو : (أمر بمعروف صدقة) (٤) .

التاسع عشر أن تكون ما التعجبية ، نحو : ما أحسن زيداً ! على رأي سيويه .

العشرون أن تكون مضافة إضافة محضة . نحو : غلام امرأة (٥) ، خارج . [د / ١٢٨] .

الحادي والعشرون أن تكون مضافة إضافة غير (٦) محضة ، نحو : مثلك لا يفعل كذا .

(١) في د - تفضيل .

(٢) ديوان الشاعر ١٥٩ ، وانظر الكتاب ٤٤/١ والمحتسب ١٤٢/٢ وأمالى ابن الشجري ٩٢/١ - ٣٢٦ - ومغني اللبيب ٥٢٤ (٨٥١) - ٧٠٤ (١٠٧٨) شرح المعينى ٤٤٥/١ - وخزانة الأدب ١٨٠/١ . وروى البيت في الديوان : « فثوباً نسيبت ... » .

(٣) في م (أن يكون معتمده) .

(٤) انظر تخريج الحديث ومناقشته في ص (١١٠) من هذا الكتاب .

(٥) في م (أوامرة) ، وفي ل أسقط الحادي والعشرين .

(٦) في م (إضافة محضة) .

الثاني والعشرون أن تكون في معنى الموصوفة ، وهو أن تكون مصغرة نحو : رجل " قائم ، فالتصغير وصف في المعنى بالصغر .

الثالث والعشرون أن تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص ، نحو ما حكى أنه لما أسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١) قالت قرش : (صبا عمر) . فقال أبو جهل : (مه ، رجل) اختار لنفسه أمراً فما تريدون ؟ (٢) ذكره الجرجاني في مسائله .

الرابع والعشرون أن يتقدم خبرها (٣) غير ظرف ولا مجرور ، بل جملة ، نحو : قام أبوه ، بشرط أن تكون فيه معرفة أيضاً .

الخامس والعشرون ما دخل عليها إن في جواب النفي ، نحو قولك (٤) : إن رجلاً في الدار ، في جواب من قال : ما رجل في الدار .

السادس والعشرون أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد ، نحو : قائم الزيدان على رأي الكوفيين (٥) ، والأخفش .

(١) سقط من م ل ه (رضي الله عنه) .

(٢) نسب هذا القول في السيرة النبوية لابن هشام ٣٤٩/١ من الطبقة الثانية لمصطفى السقا ورفاقه (الى العاص بن وائل السهمي . أما أبو جهل فقد زجر عمر ولم يزجر عنه . وانظر الكامل لابن الاثير ٥١/٢ ، فان روايته تطابق رواية السيرة . وتخالف ما ذكر السيوطي .

(٣) في ل (خبرها على) .

(٤) سقط (قولك) من م .

(٥) انظر المسألة ورد ابن هشام على الكوفيين والأخفش في أوضح المسالك ١٣٥/١ .

السابع والعشرون أن تكون معتمدة على واو الحال ، كقوله
[هـ - ٥٤] تعالى « وطائفة قد أهمتهم أنفسهم » (١) .

الثامن والعشرون أن تكون معطوفة على نكرة ، قد وُجد فيها
شيء (٢) من شروط الابتداء بالنكرة ، فصيِّرت مبتدأة .
كقول (٣) الشاعر :

٣١٦- عندي اضطبار ، وشكوى عند قاتلتي (٤)

• • • • •

التاسع والعشرون أن يعطفَ عليها نكرة موصوفة ، كقوله
تعالى : « طاعة وقول معروف » (٥) على أحد الوجهين .
الثلاثون [م - ٢١٠] أن تلي لولا كقول الشاعر :

٣١٧- لولا اضطبار لأودى كل ذي مقّة (٦)

• • • • •

(١) آل عمران ١٥٤ .

(٢) سقط هذا السطر كله من م .

(٣) في ل (نحو قول) .

(٤) عجز البيت كما رواه ابن هشام في مغني اللبيب ٥٢١ (٨٤٧) غير معزو الى قائل : (فهل بأعجب من هذا امرؤ سعا) . وانظر شواهد شواهد المغني ٨٦٣ (٧٠٧) .

(٥) محمد ٢١ .

(٦) في د - م - ل (غير ذي) وفي د (غير ذي ثقة) . وعجز البيت : (لما استقلت مطاياهن للظمن) ولم ينسبه أحد الى قائل ، انظر شواهد المعيني ٣٥٢/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧٠/١ وهمج الهوامع ١٠١/١ والدرر اللوامع ٧٦/١ وروي في الدرر (بالظمن) .

الحادي والثلاثون أن تلي فاء الجزاء ، نحو قولهم في المثل : إن
مضى [ل - ١٣١] عَيْرٌ فعَيْرٌ في الرباط (١) .

قال : فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء
بالنكرة . ولا أدعي الإحاطة ، فلعل غيري يقف على ما لم أقف عليه ،
ويهدي إلى ما لم أهدئ إليه ، فمن كانت عنده زيادة فليضعها (٢) إلى
ما ذكرته راجياً ثواب الله عز وجل ، إن شاء الله تعالى (٣) . انتهى كلام
ابن النحاس .

ثم رأيت بعد ذلك مؤلفاً لبعض المتأخرين قال فيه : قد تتبع
النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة ، وأنها بعض المتأخرين إلى اثنين (٤)
وثلاثين . قال : وقد أنهيتها بعون الله إلى نيّف وأربعين ، فذكر الاثنين
والثلاثين التي ذكرها ابن النحاس ، وزاد :

أن تكون معطوفة على معرفة ، كقولك : زيد ورجل قائمان ،
فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة .

(١) ورد المثل في مجمع الأمثال للميداني ٢٥/١ (٨٢) : (ان ذهب غير فعير
في الرباط) وفي المستقصى ٣٧٢/١ (١٦٠٦) ان فر غير فعير في
الرباط) والرباط ما يربط به . يضرب في الرضى بالحاضر ونسيان
الغائب . وخرجه ابن هشام في مغني اللبيب ٥٢٤ على تقدير صفة
محذوفة ، فقال : (المعنى فعير آخر ، ثم حذفت الصفة) .

(٢) في م (فليضعها) .

(٣) سقط من ل (تعالى) .

(٤) الصواب أنها واحد وثلاثون ، لأن السيوطي أسقط موضعاً منها على
سبيل السهو .

وأن تلي إذا الفجائية •

وأن تقع جواباً ، كقولك : درهم ، في جواب ما عندك ؟ أي درهم عندى •

وأن تكون (١) محصورة ، نحو : إنما في الدار رجل •

وأن تكون للمفاجأة ، قاله ابن الطراوة (٢) ومثله بقولهم : شيء ما جاء (٣) بك ، وجعل منه (٤) المثل : ليس عبد بأخ لك (٥) ، وهذه زيادة غريبة •

وأن يؤثر بها للمناقضة ، كقولك : رجل قام لمن زعم أن امرأة قامت •

وأن يقصد (٦) بها الأمر ، كقوله تعالى « وصية لأزواجهم » (٧) على قراءة الرفع •

(١) في م (تقع) •

(٢) في ل (الطراوة) •

(٣) الكتاب ١٦٦/١ والهمع ١٠١/١ •

(٤) في م (هذا المثل) •

(٥) فصل المقال ٧٠ ومجمع الأمثال ٢/٢٠٩ (٣٤٧٣) والمستقصى

٣٠٦/٢ (١٠٨٦) •

(٦) في م (يعضد) •

(٧) البقرة ٢٤٠ (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول غير اخراج) قال أبو حيان : (وقرأ الحرميان والكسائي وأبو بكر وصية لأزواجهم بالرفع ، وباقي السبعة بالنصب ، ووصية بالرفع على الابتداء وهي نكرة موصوفة في المعنى) البحر المحيط ٢/٢٤٥ - وانظر كتاب السبعة ١٨٤ والكشف ١/٢٩٩ •

وأن يفيد خبرها ، [ه - هـ] نحو : ديناران أخذنا من
المأخوذ منه (١) درهمان وإنسان صبر على الجوع عشرين يوماً ثم سار
أربعة برُءٍ (٢) في يومه .

وأن يتقدم معمول خبرها ، نحو : في دراهمك ألف بيض ،
على أن يكون (٣) (بيض) خبراً .

وأن تكون النكرة لا تترادُ لعينها ، كقول امرئ القيس :

• • • • • ٣١٨ - مَرَسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ (٤)

لأنه لا يُريد مَرَسَعَةً دُونَ مَرَسَعَةٍ • وهذا عموم البذل وقد
تقدم عموم الشمول • انتهى •

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم رحمه الله تعالى (٥) :

(١) في م - د - ل (المأخوذ درهمان) •

(٢) في م (يرد) •

(٣) في ل (تكون) •

(٤) ورد البيت في ديوان الشاعر (الذي حققه محمد أبو الفضل إبراهيم
طبعة دار المعارف سنة ١٩٥٨ ص ١٢٨) على النحو التالي :

مَرَسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسْمٌ يَبْتَغِي أَرْبَابًا

المرسعة مثل المعادة ، وكان الرجل من جهلة العرب يعقد سيراً مرسعاً
معادة • مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء ويقال مرسعة ومرصعة -
والتقدير: بين أرساعه مرسعة والعسم يابس في الرسغ واعوجاج • وروي
في لسان العرب (رسع ، عسم) (بين أرفاغه) والأرفاغ أصول الفخذين
أو مغاير الأباط •

انظر العنوان ٢٥٨/٦ والأشمونني ٢٠٨/١ والعيني ٥٤٦/١ •

(٥) سقط من ل دم (رحمه الله تعالى) •

إذا ما جعلت الاسم مبتدأ فقل
 بتعريفه إلا مواضع نكّرا
 بها ، وهي إن عدت ثلاثون بعدها
 ثلاثتها ، فاحفظ لكي تسمّرها (١)
 ورجعها لاثنين منها ، فقل : هما /
 خصوص ، وتعيم أفادا (٢) وأثرا
 فأولّها الموصوف ، والوصف والذي
 عن النفي ، واستفهامه قد تأخرا
 كذلك اسم الاستفهام ، والشرط ، والذي
 أضيف ، وما قد عم ، أو جا منكرا
 كقولك : دينار لدي لقائل :
 عندك دينار ؟ فكن متبصّرا
 كذا كم لإخبار ، وما ليس قابلا (٣)
 لأل ، وكذا ما كان في الحصر قد جرى
 وما جا دعاء ، أو غدا عاملا ، وما
 له سوء غ (٤) التفصيل أن يتنكرا

(١) في م (تمييزاً) .

(٢) في د ه م (أفاد) والتصحيح من ل .

(٣) في م (فائلا لأل كذا) .

(٤) سقط من ل (سوء) .

وما بعدَ واورِ الحالِ جاء ، وفا الجزا
ولولا ، وما كالفعلِ ، أوجا مصغّرا
وما (إنّ) يتلو في جوابِ الذي نفى
وما كان معطوفاً على ما تنكّرا
وساغ ، ومخصوصاً غدا ، وجواب ذي
سؤالٍ بأمّ والهمز • فاجبرّ لتخيرا
وما قدّمت أخباره وهي جملة
وما نحو : ما أسخاه في القرّ بالقرى !
كذا ما وكى لامَ ابتداء ، وما غدا
عن الظرف والمجرور أيضاً مؤخّرا
وما كان في معنى التعجب ، أو تلا
إذا لفجاةً ، فاحورها تحوّر جوهرها

فائدة :

في تذكرة التاج لابن مكتوم :
قالوا : راكبُ الناقة طليحان (١) ، وفيه ثلاثة أقوال :
قيل : تقديره أحد طليحين ، حذف المضاف وأقيم (٢) المضاف إليه
مقام المحذوف •

(١) الخصائص ٢٨٩/١ ، ومغني اللبيب ٧٢٥ •

(٢) في ل (واقام) •

وقيل التقدير : راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان .

وقيل التقدير [م - ٢٢١] : راكبُ الناقةِ طليح ، وهما طليحان ، وفيه حذفٌ خبر وحذفٌ مبتدأ . انتهى . [ه - ٥٦]

باب كان وأخواتها

قال ابن بابشاذ (١) :

(كان) أمُّ الأفعال لأن كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك شيء من معناها ، ومن ثمَّ صرَّفوها تصرُّفاً ليس لغيرها . وأصبح وأمسى أختان لأنهما طرفا الزمان ، وظلَّ وأضحى أختان لأنهما لصدر النهار ، وبات وصار أختان لاعتلال عينهما ، وزال [د ١٢٩] وفتى واتفك وبرح ودام أخواتٌ للزوم أولها (ما) ، وليس منفردةً لأنها لا تتصرف .

قال (٢) ابن هشام في تذكرته :

الصواب أن يقال : إن ما قبل دام أخواتٌ ، لأنهنَّ لا يعملنَّ إلا في النفي وشبهه ، وليس وما دام أختان لعدم تصرُّفهما ، وإلا فما غيرُ لازمةٍ في الأربعة ، إنما يلزم قبلهما نفيٌ أو شبهه أعمُّ من أن يكون النفي بما أو غيرها ، فإن اعتبر أنها قد تنفى بما فليعدَّ (٣) كان وأمسى ونحو ذلك ، ثم إن (ما) الداخلة على (دام) غيرُ ما الداخلة عليهن . قال : فالذي قاله خطأ ، والذي قلناه هو الصواب .

(١) في م (بابشاذ) وفي ل (بلبشاذ) .

(٢) في م (وقال) .

(٣) في م (فيعدما) .

قال (١) أبو البقاء في اللباب : إنما كانت (كان) أمّ هذه الأفعال
لخمس أوجه (٢) :

أحدها سعة أقسامها •

والثاني أنّ كان دالة على الكون ، وكلّ شيء داخل
تحت الكون •

والثالث (٣) أنّ كان دالة على مطلق الزمان الماضي ، ويكون (٤)
دالة على مطلق (٥) الزمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنها تدلّ على زمان
مخصوص كالصباح والمساء •

والرابع أنها أكثر في كلامهم ، ولهذا حذفوا منها النون
في قولهم : لم يك •

والخامس أن بقية أخواتها تصلح أن تقع أخباراً لها ، كقولك :
كان زيد أصبح منطلقاً ، ولا يحسن : أصبح زيدٌ كان منطلقاً •
مسألة :

قال الزجاجي في أماليه : قال أبو بكر أحمد (٦) بن الحسين
النحوي المعروف بابن شقير (٧) :

(١) في ل م (وقال) •

(٢) النقل يطابق ما جاء في مخطوط اللباب الورقة ٣١ •

(٣) في م (والثالث) •

(٤) في ل (وتكون) •

(٥) في ل (مدة) •

(٦) الصواب أحمد بن الحسن أنظر البغية ٣٠٢/١ والأعلام ١٠٥/١ •

(٧) تستند أحكام ابن شقير في الجواز والخطأ الى قواعد أساسية انقلها من

←

• كان زيد "آكلًا طعامك" ، جائز "من كل" قول .

• كان آكلًا (١) طعامك زيد" ، جائز "من كل" قول .

• آكلًا طعامك كان زيد (٢) .

• كان زيد "طعامك آكلًا" ، جائز "من كل" [هـ - ٥٧] قول .

• كان طعامك آكلًا زيد" جائز "من قول (٣) الكوفيين ، وخطأ "من قول البصريين (٤) .

• طعامك آكلًا كان زيد" ، جائز "من قول البصريين والكسائي" ، وخطأ "من قول الفرهاء" .

• طعامك كان زيد" آكلًا" ، جائز "من كل" قول .

← جمع الهوامع للسيوطي ١/ ١١٨ ، ٢/ ٩٦ :

أ - يجوز تقديم معمول اسم الفاعل على اسم الفاعل نحو: هذا زيداً ضارب .

ب - يجوز تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ الذي هو خبر عنه نحو: زيداً هذا ضارب .

ج - يجوز تقديم خبر كان على اسمها ، وعلى كان نفسها .

د - يجوز تقديم معمول خبر كان على كان نفسها .

هـ - لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه .

(١) في م (طعامك آكلًا) وقد نص السيوطي على أنه خطأ عند البصريين ، في الجمع ١/ ١١٨ .

(٢) سقط هذا التركيب من هـ وذكر في ل م د والتحق بالجائز من كل قول .

(٣) في م د (من الكوفيين) .

(٤) في ل (الاخرين) .

كان طعامك زيد" (١) آكلًا ، جائزٌ من قول الكوفيين ، وخطأٌ من قول [ل - ١٣٣] البصريين .

آكلًا كان زيد" طعامك ، جائزٌ من قول البصريين ، وخطأٌ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائي .

آكلًا كان طعامك زيد" ، خطأٌ من كلِّ قول .

طعامك كان آكلًا زيد" ، جائزٌ من كلِّ قول .

كان آكلًا زيد" طعامك ، جائزٌ من كلِّ قول ، وفي هاتين قبج من قول الكوفيين .

وإذا قدمتَ زيدًا قلت : زيد" كان آكلًا طعامك ، وزيد آكلًا طعامك كان ، وآكلًا طعامك زيد" كان ، وزيد" طعامك كان آكلًا ، فهذه كلها جائزة من كلِّ قول .

فإذا قلت : زيد" طعامك آكلًا كان ، أو طعامك آكلًا زيد" كان ، جازتا (٢) من قول البصريين والكسائي ، وكاتنا خطأً من قول الفرءاء ، لأنه لا يُقدَّمُ مفعول (٣) خبر كان عليه إذا كان خبرٌ كان مقدَّمًا من قبلِ أنه لو أراد رده إلى (فعل وفعول) لم يجز عنده ، والكسائي يجيزُ تقديمه (٤) كما يجيزُ تقديمَ الحال .

فإذا قلت : طعامك زيد" كان آكلًا جازت من كلِّ قول .

(١) في د (زيداً) .

(٢) في هـ (جاز) والتصحيح من ل م .

(٣) في د (لا يقدم خبر كان) .

(٤) سقط من م (يجيزُ تقديمه كما) .

وإن قلت : زيد طعمك كان آكلاً ، جازت (١) من كل قول •
 وقولك : آكلاً (٢) زيد طعمك ، جائزة من قول
 البصريين (٣) ، وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على [م/٢١٢] كلامين •
 فإن قلت : طعمك زيد آكلاً كان ، جازت من قول البصريين
 وخطأ من قول الكوفيين (٤) إلا الكسائي على كلامين • انتهى (٥) •
 ضابط :

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :
 كان وأخواتها في تقديم أخبارها عليها على أربعة أقسام :

-
- (١) سقط من م (جازت) •
 - (٢) سقط من هـ (كان) وورد التركيب في د على النحو التالي (زيد آكلاً
 كان طعمك) ولما كان هذا التركيب قد ذكر من قبل فالأرجح ما أثبتنا
 أو (آكلاً زيد كان طعمك) •
 - (٣) سقط من م (قول البصريين) •
 - (٤) وجاء بعد (قول الكوفيين ٠٠٠) في ل م (وقولك : زيد آكلاً كان
 طعمك جائزة من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين) •
 - (٥) جاء في الهمع ١/١١٨ : (واعلم أنه يتأتى في : كان زيد آكلاً طعمك ،
 أربعة وعشرون تركيباً ، وقد سقتها في الأشباه والنظائر ، وكلها جائزة
 عند البصريين إلا كان طعمك زيد آكلاً ، وكان طعمك آكلاً زيد ،
 وآكلاً كان طعمك زيد) • ولقد أحصينا ماورد في نسخ الأشباه من
 الوجوه فبلغ اثنين وعشرين وجهاً ، والوجهان المغفلان جائزان وهما :
 زيد كان طعمك آكلاً ، وآكلاً زيد طعمك كان) والله أعلم •

- قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق ، وهو ما دام .
- وقسم يتقدم عند الجمهور إلا المبرّد ، وذلك ليس (١) .
- وقسم لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان وهي :
- ما زال ، [هـ - ٥٨] وما انفك ، وما فتى ، وما برح .
- وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض ، وهي :
- كان وبقية أفعال الباب .

(١) انظر الانصاف ١٦٠ فقد تحدث فيه الانباري عن تقديم خبر ليس عليها حديثاً مفصلاً .

باب ما وأخواتها (١)

قاعدة :

قال أبو البقاء في التبيين : (ما) هي الأصل في النفي ، وهي أم^ش يابه ، والنفي فيها أكد .

قاعدة :

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته : لم تقع^م ما في القرآن إلا على (٢) لغة الحجاز ما خلا حرفاً واحداً ، وهو « وما أنت بهادي العمي عن (٣) ضلالتهم » (٤) على قراءة حمزة (٥) ، فإنها هنا على لغة تميم .

(١) بعدما في د (وهي كان وبقية أفعال الباب) •

(٢) في م (في لغة الحجازيين) •

(٣) النمل ٨١ •

(٤) سقط من م ل (عن ضلالتهم) •

(٥) قال القرطبي ٢٣٣/١٣ : (وقرأ حمزة : وما أنت تهدي العمي عن

ضلالتهم الباقون (بهادي العمي) وهي اختيار أبي عبيد وأبي

حاتم. وأجاز الفراء، وأبو حاتم (وما أنت بهاد العمي) وهي الأصل .

ولم يذكر القرطبي ولا أبو حيان ولا الرازي ولا الزمخشري ولا مكِّي

القيسي شيئاً عن ما التيممية والحجازية في هذه الآية • وانظر البحر

المحيط ٩٦/٧ والكشف ١٦٦/٢ والنشر ٣٣٩/٢ ، لكن صاحب

(دراسات لأسلوب القرآن الكريم) يرجح الحجازية في قراءة حمزة لورود

وزعم الأصمعي أن (ما) لم تقع في الشعر إلا على لغة تميم .
قال بعض النحويين : فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ،
ما خلا ثلاثة أبيات . منها اثنان (١) فيهما خلاف ، قول الفرزدق :

٣١٩- وإذ (٢) ما مثلهم بشر (٣)

والآخر قوله (٤) :

← الخبر جملة فعلية في الآيات التالية : ما هؤلاء ينطقون ★ الأنبياء ٦٥
* وما الله يريد ظلماً للعالمين * آل عمران ١٠٨
* وما الله يريد ظلماً للعباد * المؤمن ٣١ ويقول :
(إن قراءة حمزة وما ذكرناه من الآيات تصلح أن تكون على اللغتين ،
والأولى حملها على الحجازية لنزول القرآن بها ، وظهور أثرها في المفرد)
راجع (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) لمحمد عبيد الخالق عضيمة
١١٣/٣ .

(١) في ل (أبيات فيها خلاف) .

(٢) في ل (وإذا) .

(٣) فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش ، وإذ ما مثلهم بشر

ديوان الشاعر ٢٢٣ ، والكتاب ٢٩/١ والمقتضب ١٩١/٤ ومجالس
ثعلب ١٦٣ والمقرب ١٨ ، ومغني اللبيب ٨٧ (١٢٨) - ٤٠٢ (٦٨٠)
- ٥٧١ (٩١١) - ٦٦٥ (١٠٢٣) العيني ٩٦/٢ والتصريح
بمفهوم التوضيح ١٩٨/١ والأشعري ٢٣٠/١ - ٢٤٨ - وشواهد
المغني ٧٨٢ (٥٧٩) والهمع ١٢٤/١ - ٢١٩ - ٢٤٩ - وخزانة
الأدب ١٣٠/٢ .

(٤) في ل (والآخر رؤية ٠٠٠) .

وفي م (والآخر قول رؤية بن العجاج) . وروي في الهمع ١٢٤/١ وفي
الدرر ٩٦/١ (نجران إذ ما مثلها نجران) . وقال الشنقيطي : إني
لم أقف على قائله .

٣٣٠ رؤبة والعجّاج أو رثاني

نَجْرَيْنِ ما مثلهما نجران

كذا روي بنصب مثلهما ، وهو مثل قول الفرزدق .
والثالث :

٣٣١ وأنا النذير بحرّة مسودة

يصل الأعم إلىكم أقوادها (١)

أبناؤها متكتفون أباهم

حنقوا الصدور وما هم أولادها

قاعدة :

التصرّف في (لا) النافية أكثر من التصرف في (ما) النافية ،
ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم ، نحو : « تالله تفتأ » (٢) أي :
لا تفتأ . ولم يجر حذف (ما) .

كذا نقله ابن الخباز عن شيخه ، معترضاً به على (٣) ابن معط ،
إذ قال ، ألفتته :

(١) في م - ل (أقوادها) نسب العيني ١٣٧/٢ هذين البيتين إلى عدي بن
الرقاع ، لكن الميمني لم يروهما ضمن دالية عدي في كتاب (الطرائف
الادبية) ٨٧ - ٩١ وروى ابن عقيل ثاني البيتين في شرحه ألفية ابن
مالك ١٣٠ وروى السجاعي أولهما في حاشيته على شرح ابن عقيل .
وقال في شرحهما : (الحرة بفتح الحاء المهملة المراد بها هنا الكتيبة
المسودة . والأقواد جمع قود الجماعة من الخيل . وأبناؤها رجال
الكتيبة ، ومتكتفون أباهم : أي محذقون برؤسائهم) .

(٢) تالله تفتأ تذكر يوسف (يوسف ٨٥) .

(٣) في ل (على معط) .

وإن أتى الجواب منفيًا بلا
أو ما ، كقولي : والسما ما فعلا

فإنه يجوز حذف الحرف
إذ أمنوا الإلباس حال الحذف
قال ابن الخباز (١) : وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا .

فائدة :

قال ابن هشام في تذكرته :
زيادة الباء في الخبر على [هـ - هـ] ثلاثة أقسام : كثير ،
وقليل ، وأقل .

١ - فالكثير في ثلاثة مواضع ، وذلك :

بعد ليس وما ، نحو : « أليس الله بكاف عبده » (٢) « وما ربك
بغافل » (٣) . [د - ١٣٠]

وبعد (أو لم) : (٤) « أولم يروا أن الله الذي خلق السموات
والأرض ، ولم يعن بخلقهن بقادر » (٥) وذلك (٦) لأنه في معنى
أوليس الله بقادر ، فهو راجع إلى المسألة الأولى في المعنى .

(١) سقط من م قول ابن الخباز كله .

(٢) الزمر ٣٦ .

(٣) الأنعام ١٣٢ .

(٤) في د م (بعد أو لم يروا أن) وفي ل (أولم يروا أن نحو أن) .

(٥) الاحقاف ٣٣ .

(٦) سقط من م (وذلك) .

٢ - والقليل في ثلاثة مواضع :

بعد كان وأخواتها منفية كقوله (١) :

٣٢٢ - وإن مددت الأيدي إلى الزادِ لم أكنْ

بأعجلهم ، إذْ أجشعُ القومُ أعجَلُ

وبعد ظنْ وأخواتها منفيةٌ ، كقوله :

٣٢٣ - دعاني أخي والخيْلُ بيني وبينه

فلما دعاني لم يجدني بقعدٍ (٢)

وبعد (لا) العاملة عمل ليس ، كقوله :

٣٢٤ - فكنْ لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ

بمفعنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب (٣)

(١) البيت للشنفرى - انظر أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ٤٤
ومغني اللبيب ٦١٩ (٩٦٥) والعيني ١١٧/٢ ، والأشموني ٢٥١/١ ،
والتمريح بمضمون التوضيح ٢٠٢/١ والهمع ١٢٧/١ وشرح شواهد
المغني ٨٩٩ (٧٧٤) والدرر ١٠١/١ .

(٢) البيت لدريد بن الصمة لم يذكر في الحماسة ولا في الأصمعيات. ورد في
اللسان (قعد) وانظر العيني ١٢١/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٧/١ والدرر اللوامع
١٠١/١ وجاء في اللسان : (وقيل : القعد في هذا البيت الجبان القاعد
عن الحرب والمكارم أيضا ، يتقعد فلا ينهض) .

(٣) البيت لسواد بن قارب كما يذكر البيت نفسه - انظر مغني اللبيب ٤٦٨
(٧٧٤) - ٦٤٥ - والعيني ١٤٤/٢ ، ٤١٧/٣ ، والأشموني ٢٥١/١ ،
٢٥٦/٢ ، والتمريح بمضمون التوضيح ٢٠٢/١ ، ٤١/٢ والهمع
٢١٧/١ - ٢١٨ وشواهد المغني ٨٣٥ (٦٥٧) والدرر ١٠١/١ - ١٨٨

٣ - والأقل في ثلاثة مواضع : بعد إن ، ولكن ، وهل . فالأول كقوله (١) :

٣٣٥ - فإن تنأ عنها حبة لا تلاقها
فإنك ممّا أحدثت بالمجرّب

والثاني كقوله :

٣٣٦ - ولكن أجراً لو علمت (٢) بهيّن

• • • • •

والثالث كقوله :

• • • • • ٣٣٧

ألا هل أخو عيش لذيق بدائم (٣)

(١) البيت لامرئ القيس انظر ديوانه ٤٢ ، والعيني ١٢٦/٢ والأشموني ١٥٢/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٠٢/١ وهمع الهمامع ١٢٧/١ ، والدرر اللوامع ١٠١/١ .

(٢) لم أقف على قائل البيت . انظر الانصاف ٧٧٤ ، وشرح المفصل ١٢٩/٨ ، وروي في لسان العرب (كفى) :

(ولكن أجراً لوفعلت بهين) وهل يعرف المعروف في الناس والأجر وانظر العيني ١٣٤/٢ والأشموني ٢٥٢/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٠٢/١ ، وهمع ١٢٧/١ ، والدرر اللوامع ١٠١/١ ، خزانة الأدب ١٦٠/٤ .

(٣) البيت للقرزوق ومصدره : (يقول إذا اقلوى عليها وأقردت) اقلوى : ارتفع ، أقردت : سكنت ، انظر ديوان الشاعر ٨٦٣ ، والنصف ٦٧/٣ ، وأما ابن الشجري ٢٦٧/١ ولسان العرب (قرد - قلا) ومغني اللبيب

←

فائدة :

قال ابن هشام في تذكرته : فطر سيبويه (١) لات بليس ولا يكون
في الاستثناء من حيث انه لا يستعمل معهما إلا أحد الاسمين ، والآخر
مضمر دائماً . [م / ٢١٣] .

← ٣٨٨ (٦٥٥) والميني ١٣٥/٢ - ١٤٩ والأشموني ٢٥١/١ - ٢٥٢ -
والتصريح ٢٠٢/١ والهمع ١٢٧/١ ، ٧٧/٢ وشواهد المغني ٧٧٢
(٥٥٩) والدرر ١٠١/١ ، ٩٢/٢ .

(١) جاء في الكتاب ٣٧٦/١ : (ما أتاني القوم ليس زيداً ، وأتوني لا يكون
زيداً ، وما أتاني أحد لا يكون زيداً - كأنه حين قال : أتوني صار المخاطب
عنده قد وقع في غلده أن بعض الآتين زيد ، حتى كأنه قال : بعضهم زيد ،
فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً ، وترك اظهار بعض استغناء ، كما ترك
الظهار في لات حين ، فهذه حالهما في حال الاستثناء وعلى هذا وقع فيهما
الاستثناء ، فأجرهما كما أجرهما) .

بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

ضابط :

قال في المفصل : جميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم في خبر (١) "إن" ما خلا جواز تقديمه إلا إذا وقع ظرفاً ، كقولك : إن في الدار زيداً (٢) .

وقال ابن يعيش في الشرح :

كل (٣) ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع إن وأخواتها ، لا فرق بينهما ، ولا يجوز تقديم خبرها ، ولا اسمها عليها ، ولا تقدم الخبر فيها على الاسم ، ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف ، [هـ / ٦٠] وكونها فروقاً على الأفعال في العمل ، فانحطت عن درجة الأفعال ، فجاز التقديم في الأفعال ، نحو : قائماً كان زيد ، وكان قائماً زيد ، ولم يجز ذلك في هذه الحروف ، اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً (٤) ، وذلك أنهم توسعوا في الظروف ، وخصوها بذلك ، لكثرتها في الاستعمال .

(١) في م (قائم في ان) .

(٢) وبعد ذلك في المفصل ٢٧ : (ولعل عندك عمرا) ، وفي التنزيل (ان إلينا إياهم ثم إن علينا حسابهم) .

(٣) النص مطابق لما في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٢ - ١٠٣ .

(٤) وبعده في شرح المفصل : (فلا يجوز أن تقول : ان منطلق زيدا ، ويجوز أن تقول : ان في الدار زيداً ، ١/ ١٠٣) .

قاعدة :

قال أبو البقاء في التبيين : أصل الباب إنَّ •

ضابط :

قال ابن هشام في شرح الشذور (١) :

تُكسر إنَّ في تسعة مواضع :

أحدُها في ابتداء الكلام ، نحو : « إنا أنزلناه » (٢) •

الثاني أن تقع في أول الصلة ، نحو : « وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء ••• » (٣) •

الثالث في أول الصفة ، كررتُ برجلٍ إنه فاضل •

الرابع في أول الجملة الحالية ، نحو : « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون » (٤) •

الخامس في أول الجملة المضاف إليها ما يختص [ل ١٣٣] بالجميل ، وهو إذ وإذا وحيث ، نحو : جلست حيث إن زيدا جالس •

السادس أن تقع قبل اللام المعلقة ، نحو : « والله يعلم إنك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون » (٥) •

السابع أن تقع محكيةً بالقول ، نحو : « قال إني عبد الله » (٦) •

(١) اختصر السيوطي في هذا الضابط ما جاء مفصلاً في شرح الشذور ٢٠٤ - ٢٠٨ •

(٢) القدر ١ •

(٣) القصص ٧٦ * ••• لتنوء بالعصبة أولي القوة * •

(٤) الانفال ٥ •

(٥) المنافقون ١ •

(٦) مريم ٣٠ •

الثامن أن تقع جواباً للقسم ، نحو : « حم والكتاب المبين إنا أنزلناه » (١) •

التاسع أن تقع خبراً عن اسم عين ، نحو (٢) : زيدٌ إنَّه فاضل •
وتفتح في ثمانية مواضع :

أحدها أن تقع فاعلاً ، نحو : « أولم يكفهم أننا أنزلنا » (٣) •

الثاني أن تقع نائباً عن الفاعل ، نحو : « أوحى إليّ أنه استمع » (٤) •

[هـ - ٦١]

الثالث أن تقع مفعولاً لغير القول ، نحو : « ولا تخافون أنكم أشركتم » (٥) •

الرابع أن تقع في موضع رفع بالابتداء ، نحو : « ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة » (٦) •

الخامس أن تقع في موضع خبر اسم معنى ، نحو : اعتقادي أنك فاضل •

السادس أن تقع مجرورة بالحرف ، نحو : « ذلك بأن الله هو الحق » (٧) •

(١) الدخان ١ - ٣ •

(٢) سقط من ل م د (نحو) •

(٣) العنكبوت ٥١ * ... أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم * •

(٤) الجن ١ * ... استمع نفر من الجن ، فقالوا انا سمعنا قرأنا عجياً * •

(٥) الأنعام ٨١ * وكيف أخاف ما أشركتم ، ولا تخافون أنكم أشركتم بالله •

مالم ينزل به عليكم سلطاناً * •

(٦) فصلت ٣٩ •

(٧) الحج ٦ •

السابع أن تقع مجرورة بالإضافة ، نحو : « مثل ما أمركم تنطقون » (١) .

الثامن أن تقع تابعة لشيء مما ذكر ، نحو : « اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأتي فضلتكم » (٢) « وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أتتها لكم » (٣) .

ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع :

أحدها بعد إذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا إن زيدا بالباب .
الثاني بعد الفاء الجزائية ، نحو : « من عمل منكم سوءاً بجهالةٍ ثم تاب من بعده وأصلح ، فأنته غفور » رحيم » (٤) .

(١) الذاريات ٢٣ * فوب السماء والأرض انه لحق مثل ما أنكم تنطقون *

(٢) البقرة ٤٧ .

(٣) الانفال ٧ .

(٤) الأنعام : ٥٤ * كتب ربكم على نفسه الرحمة . أنه من عمل منكم سوءاً بجهالةٍ ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم * جاء في البيان في في غريب اعراب القرآن ١/ ٣٢٢ - ٣٢٣ : (قرىء بفتح الهمزة من أن وكسرها في : أنه من عمل ، وفي : فانه غفور رحيم .

فمن قرأ بالفتح فيهما جعل الأولى بدلا من الرحمة ، وهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، وهي في موضع نصب بكتب ، وجعل الثانية خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره فأمره أنه غفور رحيم .

وأما الكسر فيهما فمن وجهين : أحدهما أن كتب تؤول الى قال ، وتقديره : قال انه من عمل . والثاني على الاستئناف ، والكسر بعد الفاء أقيس ، لأن ما بعد الفاء يجوز أن يقع فيه الاسم والفعل ، وكل موضع يصلح أن يقع فيه الاسم والفعل فان (ان) تكون فيه مكسورة) .

الثالث إذا وقعت خبراً (١) عن قول ، وخبرها (٢) قول ، وفاعل
القَوَلين واحد ، نحو : أوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ •

ضابط :

قال أبو حيان (٣) : حال (٤) إنَّ المخففة إذا عملت كحالها وهي
مشددة ، في جميع الأحكام ، إلا في شيء واحد ، وهو أنها لا تعمل
في الضمير إلا ضرورة ، بخلاف المشددة • تقول : إِنَّكَ قائمٌ ،
ولا يجوز إِنَّكَ قائمٌ •

فائدة :

قال السخاوي (٥) في شرح المفصل : اختلفت (٦) النحاة في إنَّ
واللام ، أيهما أشد تأكيداً :

فقال بعضهم : (إنَّ) لتأثيرها في الممول ، وتغييرها لفظ
الابتداء [م - ٢١٤] أشد تأكيداً (٧) وأقعد من اللام •

وقال آخرون : اللام أشد تأكيداً ، لأنَّه يتمحض دخوله لذلك ،
ولا يكون له شبه بالفعل •

(١) في م (خبراً لقول) •

(٢) في د (خبرها فعل وفاعل) •

(٣) جاء في شرح التسهيل ٢/ق ١٣٦ (إن) إذا خففت الغيت • ولا يظهر
لها عمل في مظهر ولا في مضمر مثبت ، بل في مضمر محذوف ، وانظر
الهمع ١/١٤١ •

(٤) سقط من ل (حال) •

(٥) في م (قال الشيخ السخاوي) •

(٦) في ل - م - د (اختلف) •

(٧) في ل (تأكيد فقال بعضهم وأقعد •) •

باب لا

فائدة :

قال ابن يعيش (١) : ظيرٌ (٢) لا في اختصاصها بالنكرات ، رُبٌّ ، وكمٌ ، لأنَّ [هـ — ٦٢] رب للتقليل ، وكمٌ للتكثير ، وهذه معانٍ الإبهامِ أولى بها .

فائدة :

في تعاليق ابن هشام : ظيرٌ (ما) في كمَّها إنَّ وأخواتها عن العمل اللام في : لا أبا تريد (٣) ، ولا غلامي لعمرى ، في أنها هيئات (لا) للعمل في المعارف . ولولا وجودها لم يكن (٤) ، لئلا أن تعمل .

فأما قوله :

(١) جاء في شرح المفصل ١٠٣/٢ (الاسم الذي تعمل فيه لا فانه لا يكون الا نكرة من حيث كانت تنفي نفياً عاماً مستغرقاً ، فلا يكون بعدها معين فلا في هذا المعنى نظيرة رب وكم في الاختصاص بالنكرة ، لأن رب للتقليل وكم للتكثير وهذا الإبهام أولى بها) .

(٢) سقط من ل (نظير) .

(٣) في هـ (أنا) « جاء في المقتضب ٣٧٤ / ٢ : (أما قولك : لا أبالك فإنما ثبت اللام لأنك تريد الاضافة ، ولولا ذلك لحذفتها ، وانظر الكتاب ٣٤٦/١ — ٣٤٨/١) .

(٤) في هـ (لم تكن ان تعمل) والغلط فيها واضح .

٣٣٨- أبا الموت الذي لا بد أن تأتي ملاقٍ ، لا أباك تخوفيني (١)

فإنه على نيتها • كما أن قوله :

• • • • • ٣٣٩-

إني رأيت ملاك الشيمة الأدب (٢)

(١) قال الشنقيطي في الدرر ١/١٢٥ (استشهد به على أن اللام في مثل : لا أباك تحذف في الضرورة ، فيقال : لا أباك ، قال أبو حيان : أراد لا أباك ، كذا زعموا ، وهو عندي بعيد ، لأنه لو كان الأمر كذلك لم يخل من أن يكون (أب) مضافاً الى الكاف عاملاً فيها ، أو يكون مقدر الانفصال باللام ، وهي العاملة في الكاف ، مع حذفها فالأول ممنوع لاستلزامه تعريف اسم ، أو تقدير عدم تمحض الاضافة فيما إضافته محضة ، والثاني ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول كعامل غير منطوق به ، وهو شيء لا يعلم له نظير ، فوجب الاعراض عنه والتبرؤ منه • والوجه عندي في لا أباك أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يآباه الموت وهذا توجيه ليس فيه من التكلف شيء) والبيت لأبي حية النميري - انظر الكامل للمبرد ٣١٣ - ٥٦٣ - والمقتضب ٤/٣٧٥ - والخصائص ١/٣٤٥ - وأما ابن الشجري ١/٣٦٢ وشرح المفصل ٢/١٠٥ - والمقرب ٤١ واللسان (أبي) وشذور الذهب ٢٢٨ والتصريح ٢/٢٦ والهمع ١/١٤٥ والخزانة ٢/١١٨ •

(٢) صدر البيت (كذاك أدبت حتى صار من خلقي) • وقد نسب أبو تمام في الحماسة (شرح المرزوقي ١١٤٦) الى بعض الفزاريين • وقال الشنقيطي في الدرر ١/١٣٥ : (استشهد به على أن الكوفيين يجيزون الالفاء مع تقدم العامل • فملاك مرفوع عندهم على الابتدائية ، والأدب على الخبرية تقدم (وجدت) عليهما • والبيت من شواهد الرضي • قال البغدادي :

←

على نيّة اللام المعلقة ، حذفت ° وأُبقي حكمها •

ضابط :

قال سيوييه (١) : كل شيء حَسَنَ أن تعمل فيه [د - ١٣١]

(رب) حسن أن تعمل فيه (لا) •

على أن (وجدت) قد ألغي مع تقدمه • وهو ضعيف وقبيح ، وخرجه
الشارح المحقق تبعا لسيوييه على تقدير لام الابتداء أو على تقدير ضمير
الشأن تبعا لابن جني فتكون (وجد) عاملة على التقديرين • وانظر
المقرب ٢٢ والعيني ٤١١/٢ ، والأشموني ٢٩/٢ ، والتصريح ١٥٨/١
والهمع ١٥٣/١ والخزانة ٥/٤ •

(١) الضابط منقول من الكتاب ٣٥٠/١ •

باب ظن وأخواتها

ضابط :

قال ابن عصفور (١) لم يعلّق من الأفعال إلا أفعال القلوب ، وهي : ظننت وعلمت ونحوهما . ولم يعلّق من غير أفعال القلوب إلا انظر ، واسأل ، قالوا : انظر من أبو زيد ، واسأل أبو من عمرو (٢) . وكان الذي سوّغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم ، والعلم من أفعال القلوب ، فأجرى السبب متجري السبب .

فائدة :

قال ابن القوّاس في شرح الدّرة : لهذه الأفعال خواصّ

(١) جاء في شرح الجمل الورقة ٣٥ : « وتفردت أفعال القلوب بالتعليق ، وهو ترك العمل لموجب يمنع منه » ثم يعدد ابن عصفور المانع ، ويدعم كلامه بأمثله مفصلة . الى أن يقول « ولا تعلق من غير أفعال القلوب الا (سل) نحو : سل زيدا أبو من هو ، وذلك أنه سبب لفعل القلب ، الا ترى أن السؤال سبب من أسباب العلم ، فأجرى السبب مجرى السبب ، ولم يذكر فعل (انظر) بل قال : (وزعم المازني أنه يجوز أن تعلق (رأيت) بمعنى أبصرت . وان لم يكن من أفعال القلوب فيكون في ذلك بمنزلة (سل) لأنها سبب من أسباب العلم ، واستدل بقول العرب : أما ترى أي برق ههنا ، وهذا لا حجة فيه ، لاحتمال أن يكون يرى بمعنى علم كأنه قال : أما تعلم أي برق ههنا .

(٢) في م من أبو عمرو » .

لا يشاركها فيها غيرها من الأفعال المتعدية (١) :

منها أن مفعوليها (٢) مبتدأ وخبر في الأصل •

ومنها أنه لا يجوز الاختصار على أحد مفعوليها غالباً ، كما جاز في باب (أعطيت) •

ومنها الإلغاء •

ومنها التعليق •

ومنها جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد ، نحو :

ظننتني قائماً ، وعلمتني منطلقاً • [هـ - ٦٣] •

والمخاطب : ظننتك قائماً • أي ظننت نفسك (٣) •

والغائب : زيد ، رآه عالماً ، أي نفسه • وفي التنزيل : « أن رآه

استغنى » (٤) أي رأى نفسه •

ولأنما جاز ذلك فيها دون غيرها الأمرين :

أحدهما أنه لما كان المقصود هو الثاني لتعلق العلم أو الظن به

لأنه محكهما بقي الأول كأنه غير موجود بخلاف ضربتي وضربتك ،

فإن المفعول محل الفعل فلا يتوهم عدمه •

وثانيهما (٥) أن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر من علمه

بأمور غيره ، فلما كثر فيها ، وقل في غيرها جُمع بينهما ضملاً على

(١) في هـ (المتقدمة) •

(٢) في ل (مفعولها) :

(٣) في هـ ل (ظننتك منطلقاً أي نفسك) •

(٤) * كلا ان الانسان ليطغى أن رآه استغنى * الملق ٦ - ٧ •

(٥) في هـ (ونشأ منها) •

الأكثر . فإذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من الأفعال أُبدِلَ
المفعول بالنفس، نحو: ضربت نفسي، وضربت نفسك . وقد حَمَلُوا
عَدَمْتُ وفقدتُ في ذلك على أفعال القلوب ، فقالوا : عَدَمْتُني
وفقدتني ، لأنه لما كان دعاءً على نفسه كان الفعلُ في المعنى لغيره ،
فكأنه قال : عَدَمْتُني غيري . انتهى .

باب الفاعل

فائدة :

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

الإِسْنَادُ ، والبَاءُ ، والتفريع (١) ، والشُّغْلُ ألفاظٌ مترادفةٌ لمعنى
واحدٍ . يدلُّك على ذلك أن سيبويه قال : الفاعل شُغِلَ (٢) به الفعلُ .
وقال في موضع : قَرَّعَ له (٣) . وفي موضع : بَنِيَ له ، وفي موضع :
أَسْنَدَ له . لأنها كلها في (٤) معنى واحد .

-
- (١) في النسخ كلها (والتفريع) بالعين المهملة ، والصواب بالمجبة .
(٢) عبارة سيبويه ١٤/١ (هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول
آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ،
لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل) .
وقال في موضع آخر ٤٢/١ : (وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم
حيث كان معنًى في المضمر ، وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم
تشغله بشيء) .
(٣) في د هـ (فرع) .
(٤) في د هـ م (كلها معنى) والزيادة من ل .

قاعدة :

الفاعل كجزء من أجزاء الفعل •

قال أبو البقاء في الباب : والدليل على ذلك اثنا عشر وجهاً (١) : أحدها أن آخر الفعل [م - ٢١٥] *يَسْكُنُ* ضمير الفاعل لثلاث يتوالى أربع متحركات ، كضربتُ وضربنا ، ولم يسكنوه مع ضمير المفعول • فجو : *ضَرَبْنَا زَيْدًا* ، لأنه في حكم المنفصل •

الثاني أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك • [ه - ٦٤]

الثالث أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد ، لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به •
الرابع أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل ، فكان كالجزء منه •

الخامس أنهم قالوا : *أَلْقَا وَقَفَا* ، مكان *أَلْقَرَا* •

ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنشئت مُنَابَه •

السادس أنهم نسبوا : إلى (كنت) ، فقالوا : كنتي ، ولولا جعلتهم (٢) التاء كجزء من الفعل لم تبق مع النسب [ل - ١٣٤] •

السابع أنهم ألغوا (ظننت) إذا توسّطت أو تأخّرت ، ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له •

(١) ان ما في الاشياء يطابق مخطوطة الباب ص ٢٧ لكن الوجه السابع في المخطوطة ترتيبك العبارة •

(٢) في هـ (جعلتم) •

ومثل ذلك لا يعمل •

الثامن امتناعهم من تقديم (١) الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقليل بعض حروفه •

التاسع أنهم جعلوا (حبّذا) بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل •

العاشر أن من النحويين من جعل حبّذا في موضع رفع بالابتداء ، وأخبر عنه • والجملة لا يصحّ فيها ذلك إلا إذا سُمّي بها •

الحادي عشر أنهم جعلوا ذا في حبّذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد •

الثاني عشر أنهم قالوا في تصغير حبّذا : ما أحبيّذه ! فصغروا الفعل ، وحذفوا منه إحدى البائتين ، ومن الاسم الألف ، ومن العرب من يقول : لا تحبّذه (٢) • فاشتق منهما (٣) • انتهى • وهذه الأوجه مأخوذة (٤) من سرّ الصناعة لابن جني •

قاعدة :

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول

قال ابن النحاس : وإفما كان الأصل في الفاعل التقديم ، لأنه يتنزّل من الفعل منزلة الجزء ، ولا كذلك المفعول •

(١) في هـ (تقدم) وفي غيرها وفي اللباب تقديم •

(٢) في اللباب (لا تحبّذه عليه) •

(٣) في م (منه) •

(٤) سقطت (مأخوذة) من ل •

وقال ابن عصفور في شرح (١) المقرَّب : ينقسم الفاعل (٢) بالنظر

إلى تقديم المفعول عليه [هـ - ٦٥] وحده وتأخيره عنه ثلاثة أقسام :

١ - قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً ، أو لا (٣) يكون في الكلام شيء مبين ، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدَّر بأن والفعل (٤) ، أو بأن التي خبرها فعل أو اسم " مشتق " منه .

٢ - وقسم " يلزم فيه تقديمه عليه ، وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً ، والفاعل ظاهراً ، أو يكون (٥) متصلاً بالفاعل ضميراً يعود على المفعول ، أو على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم (٦) الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو المصدر المقدَّر (٧) بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو يكون الفاعل (٨) مقروءاً بإلا ، أو في معنى المقرون بها .

(١) في د - هـ - ل (في المغرب) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور الورقة ١٩ . يطابق ما نقل السيوطي مافي شرح الجمل . غير أن السيوطي أسقط الأمثلة .

(٣) في ل م (ولا يكون) وفي شرح الجمل : أو لا يكون في الكلام ما بين الفاعل من المفعول ، أو في ضرورة شعر .

(٤) وبعده في شرح الجمل (يعجبني ضرب زيد عمراً) .

(٥) في ل (أو يتصل) ومثاله قوله تعالى : ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ﴾ .

(٦) مثاله في شرح الجمل ق ١٩ (هذا ضارب زيد أبوه ، أي ضارب زيداً أبوه) .

(٧) مثاله في شرح الجمل (يعجبني ضرب زيد عمرو) .

(٨) ومثاله : ما أكرم سعيداً إلا خالد .

٣ - وقسم "يجوز فيه التقديم (١) والتأخير ، وهو ما عدا ذلك .
ضابط :

قال ابن النحاس في التعليقة :

اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع :

أحدها إذا بُني الفعل للمفعول ، نحو : ضرب زيد . فهنا
يحذف الفاعل . وهو غير مراد .

والثاني (٢) في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً ، يكون
محذوفاً ولا يكون مضمرأ ، لأن المصدر غير مشتق [د - ١٣٣] عند
البصريين ، فلا يتحمل ضميراً ، بل يكون الفاعل محذوفاً مراداً إليه
نحو : يعجبني ضرب زيد ، أو يعجبني شرب الماء .

والثالث إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى ، كقولك للجماعة ،
اضربوا القوم ، وللمخاطبة : اضربي القوم . ومنه نونا التوكيد ، نحو :
هل الزيدون يقومثن ، وهل تضربن يا هند ؟ .

ضابط :

قال ابن النحاس في التعليقة :

المضمر والمظهر من جهة التقديم [ه - ٦٦] والتأخير [م - ٢١٦]
على أربعة أقسام :

أحدها أن يكون الظاهر مقدماً على المضمّر لفظاً ورتبةً ، نحو :
ضرب زيد غلامه .

(١) عبارة ابن عصفور : (وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلك) .

(٢) في هـ م (الثاني) .

والثاني أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً دون رتبة •
نحو ضرب زيداً غلامه •

والثالث أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر رتبة دون لفظ ،
نحو : ضرب غلامه زيداً ، فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع •

والرابع أن يكون الظاهر مؤخراً لفظاً ورتبة ، نحو : ضرب غلامه
زيداً ، فهذا أكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر • ومنهم
من أجازوه •

باب النائب عن الفاعل

ضابط :

قال ابن (١) عصفور في شرح المقرّب (٢) :

الأفعال ثلاثة أقسام :

قسم يجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو الأفعال التي لا تتصرف ،
نحو : نعم وبئس •

وقسم فيه خلاف ، وهو كان وأخواتها المتصرفّة •

وقسم لا خلاف في جواز بناءه للمفعول ، هو ما بقي من الأفعال
المتصرفّة •

ضابط :

قال ابن الخباز في شرح الجزوليّة :

(١) ورد هذا الضابط في شرح الجمل لابن عصفور ق ٩٠ ولم يسقط منه
السيوطي إلا أمثلة قليلة •

(٢) في ل - ه - د (في المقرّب) •

حروف الجرّ يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيت له لك ، ولم يتعرض أحد لهذا : فمن ذلك لام التعليل ، لا يقال : أكرم لزيد .

وكذلك (الباء ، ومن) إذا أفادت (١) ذلك ، (ورب) لأنّ لها صدر الكلام ، (ومنذ ، ومنذ) لأنهما ضعيفتا التصرف .

وزاد ابن إياز (٢) الباء الحالية ، نحو : خرج زيد بشيابه . فإنها لا تقوم مقام الفاعل ، وكذلك خلا ، وعدا ، وحاشا إذا جرن ، والمميز إذا كان معه من (٣) ، نحو : طببت من نفس . لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل . [هـ - ٦٧]

فائدة :

قال ابن معطّ في ألفيته :

مسألة " بها امتحان التشاء " أعطي بالمعطى به ألف " مائه " وكسي المكسوف فرّ وأجبه " ونقص الموزون ألفاً جبه " .

قال ابن القواس هذه المسألة تذكّر في هذا الباب لامتحان النشأة بها ، ولإفادة الرياضة والتدرّب . ولها أربع صور :

الأولى أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو : أعطي بالمعطى به ألف " مائه " ، فأعطي : فعل ما لم يسم فاعله ، ويتعدى في الأصل إلى مفعولين ، والمعطى اسم المفعول ، وهو بمنزلة فعل ما لم

(١) سقطت (ذلك) من م .

(٢) قال ابن إياز في شرح الفصول ق ١٤٠ : « فالإصاق والتعديّة اذن متغايران ، ومثال كونها بمعنى مع قولك : خرج زيد بسلاحه ، ودخل بشياب السفر ، أي مصاحباً لها » .

(٣) سقطت (من) من د هـ .

يسمى فاعله ، ويتعدى أيضاً إلى اثنين فلا بدّ لهما من أربعة مفاعيل اثنين لأعطي ، واثنين للمعطى • أما أعطي فمفعوله الأول مائة ، والثاني بالمعطى ، ويتعين رفع المائة بأعطي ، لوجوب قيامها مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجارّ والمجرور (١) مقامه مع وجود المفعول به الصريح • فالمعطى في محل نصب ، على ما كان أولاً ، وأما المعطى فمفعوله الأول ألف ، ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل ، والثاني في محل نصب ، وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو (به) ، لامتناع قيامه مقام الفاعل • فإن قيل : فهلاّ جعلت المائة مرتفعة بالمعطى ، والألف بأعطي •

أجيب : بأن (الألف واللام) لما كانت في المعطى اسماً موصولاً بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة [ل-١٣٥] امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي • وهو الألف • والضمير في به يعود على الألف واللام في المعطى ، لأن التقدير : أعطيت بالثوب (٢) المعطى به زيد ألفاً مائة • فلما حذف الفاعل منهما ، وبثنيا للمفعول أقيم المائة والألف مقامه •

الثانية أن يجرّد (٣) من حرف الجرّ • نحو : كُسي المكسو فرواً جبة • فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسي ، وجبة منصوبة ، لأنها مفعوله الثاني • وفي المكسو ضمير يعود على الألف واللام ، وهو قائم مقام فاعله ، وفرواً منصوب لأنه (٤) المفعول الثاني للمكسو • ولا يجوز أن يكون الفرو منصوباً بكسي لامتناع الفصل بين الصلة

(١) في هـ (الحال والمجرور) •

(٢) في م (ثواب) •

(٣) في م (تجرد) •

(٤) في ل (لأنها) •

[هـ - ٦٨] والموصول يجوز أن يرفع [م - ٢١٧] الفروء والجبة لقيامهما مقام الفاعل • وينصب المكسوء الضمير (١) الذي كان في اسم الفاعل فيعود منفصلاً منصوباً فيقال : كسي المكسوء إياه فروء جبة ، لعدم اللبس ، كما يجوز أعطي زيداً درهم (٢) •

الثالثة أن يشتغل الفعل بالباء ، ويجرّد اسم المفعول ، فيقال : أعطي بالمعطى ألفاً مائة فيتعين رفع المائة ، لقيامها مقام فاعل أعطي لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء • وأما الألف فالأولى نصبه لقيام الضمير المستكن (٣) مقام الفاعل ، ويجوز رفع الألف وجعل الضمير منصوباً على العكس •

الرابعة أن يجرد الفعل ، ويشتغل اسم المفعول بالباء ، فيقال : أعطي المعطى به ألف مائة ، فيقام المعطى مقام الفاعل ، لعدم اشتغاله بحرف ، وتنصب المائة ، ويجوز أن تقام المائة مقام الفاعل (٤) ، وينصب المعطى على العكس ، وأما الألف فيتعين رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه •

وأما : ونقص الموزون ألفاً حبة ، فالأولى أن يحمل نقص على ضده ، وهو زاد ووزن على ظيره ، وهو نقد • وإلا لم يتصور فيهما (٥) ما ذكر ، لكونهما (٦) لا يتعديان إلى مفعولين ، انتهى •

(١) في هـ - ل (والضمير) •

(٢) في م (درهماً) •

(٣) سقط سطر كامل من م بعد المستكن •

(٤) وبعد الفاعل في ل (لعدم اشتغاله بحرف) •

(٥) في هـ (فيما) •

(٦) في د (لأنهما) •

باب المفعول به

ضابط :

فيما يعرف به الفاعل من المفعول قال ابن هشام في (١) المغني :
وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً ، والآخر اسماً
تاماً ، وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً
ضمير المتكلم المرفوع ، [د - ١٣٣] وإن كان منصوباً ضمير
المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه . فإن
صححت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة ، وإلا فهي فاسدة .

فلا يجوزُ أعجب زيد ما كره (٢) عمرٌو ، إن أوقعت (ما) على
مالا يعقل ، لأنه لا يجوزُ أعجبتُ الثوبَ ويجوزُ النصبُ ، لأنه يجوزُ
أعجبتُ الثوبَ ، فإن أوقعت (ما) (٣) على أنواع من يعقل جاز ، لأنه
يجوزُ أعجبتُ النساءَ (٤) .

وإن كان الاسم الناقص (من) أو (الذي) جاز الوجهان أيضاً .
تقول (٥) أمكن [ه - ٦٩] المسافرُ السفرُ بنصب المسافر لأفك

(١) النقل عن مغني اللبيب ٥٠٦ دقيق تام .

(٢) في ل (ماوكره) .

(٣) سقطت (ما) من م .

(٤) في ل (للنساء) .

(٥) في مغني اللبيب جعل عنوان الفقرة اللاحقة كلمة (فروع) كأنه يقصد

أن الأمثلة التالية تطبق على الضابط السابق .

تقول : أمكنتني السفرُ ، ولا تقول أمكنتُ السفرَ • وتقول : ما دعا زيدا إلى الخروج ؟ وما كره زيدٌ من الخروج ، تنصبُ زيدا في الأولى مفعولا ، والفاعل ضميرُ (ما) مستترا ، وترفعه في الثانية فاعلا ، والمفعول ضمير (ما) محذوفا ، لأنك تقول : ما دعاني إلى الخروج ، وما كرهت منه ، ويمتنع العكس ، لأنه لا يجوزُ ، دعوت الثوب إلى الخروج وكره من الخروج •

ضابط :

قال ابن هشام : جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول وأُطلق ، لم يُردْ إلا المفعول به • لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خُفِّفوا اسمه ، وإن (١) كان حق ذلك ألاَّ يصدق إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيداً بقيد الإطلاق •

وقال السخاوي : قال النحويون : أقوى تعدّي الفعل إلى المصدر لأن الفعل صيغ منه ، فلذلك كان أحقَّ باسم المفعول •

ضابط :

نقلت من خطِّ الشيخ شمس الدين بن الصائغ في تذكرته مما (٢) لخصه من شرح الإيضاح للخفائف :
المفعول ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل ، وتأخيره عنهما ، وتوسطه بينهما سبعة أقسام :

أحدها أن يكون جائزاً فيه الثلاثة : كضرب زيد عمراً •

(١) في ل (وانا) •

(٢) في ل (ما ملخصه) •

الثاني أن (١) يلزم واحداً : التقدم ، نحو : من ضربت ؟ أو التوسط ، نحو : أعجبني أن ضرب زيداً أخوه ، أو التأخر ، نحو : ما ضرب زيداً إلا عمراً ، لا يجوز تقديمه على الفاعل ولا على الفعل لأنك أوجبت له إلا ما نصبت (٢) عن الفاعل ، فذكر الفاعل من تمام [م — ٢٢٨] النفي ، فكما أن الإيجاب لا يتقدم على النفي ، فكذا لا يتقدم على ما هو من تمامه • وإنما ضرب زيداً عمراً مثله (٣) ، وكذا نحو : ضرب موسى عيسى ، وأعجبني ضرب زيداً عمراً يلزم تأخير المفعول فيهما • وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة أقسام من السبعة •

الثالث أن يجوز فيه وجهان من الثلاثة : إما التقديم والتأخير فقط ، [ه — ٧٠] نحو : ضربت (٤) زيداً • وإما التقديم والتوسط ، نحو : أعجبني أن ضرب زيداً غلامه ، وإما التأخر (٥) والتوسط ، نحو : أعجبني أن ضرب زيداً عمراً • وقد اشتمل هذا القسم الثالث (٦) على ثلاثة أقسام أيضاً ، وكملة السبعة •

(١) في د (يكون) •

(٢) في ل (مالا نصبت) •

(٣) سقط من م (مثله) •

(٤) في م (ضربت زيدا غلامه) •

(٥) في م (التأخير) •

(٦) في م (هذا القسم على ثلاثة) •

باب التعدّي واللزوم

ضابط :

قال ابن عصفور في شرح الجمل :

الأفعال بالنظر إلى التعدّي وعدم التعدّي تنقسم ثمانية أقسام :
فعل لا يتعدى التعدّي الاصطلاحيّ ، والمتعدي ينقسم سبعة أقسام :
قسم يتعدى إلى واحد بنفسه ، وهو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً (١) لا على معنى حرفٍ من حروف (٢) الجرّ ، نحو : ضربَ وأكرم .

وقسم يتعدّى الى واحد بحرف جرّ ، نحو : مرّ ، وسار .
وقسم يتعدّى إلى واحد تارة (٣) بنفسه ، وتارة بحرف جرّ ، وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها ، نحو : نصحَ ، وشكّر ، وكالَ ، ووزن ، تقول : نصحت زيداً ولزيد ، وشكرت زيداً ولزيد .
وقسم يتعدى إلى اثنين : أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف جرّ ، نحو : اختار واستغفر ، وأمر ، وسمى ، وكنى ، ودعا .

وقسم [ل - ١٣٦] يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، وليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلاً في المعنى ، نحو : أعطى ، وكسا .

(١) في هـ (واحد الا) .

(٢) في م (غير واحد من حروف الجر) .

(٣) سقطت (تارة) من م .

وقسم يتعدى إلى مفعولين ، وأصلهما المبتدأ والخبر ، وهو
ظننت وأخواتها •

وقسم يتعدى إلى ثلاثة (١) مفاعيل ، وهو أعلم وأرى وأخواتهما •
ضابط :

قال ابن هشام في المغني :

مُعَدَّياتُ الفعل اللازم سبعة (٢) : [هـ - ٧١]

أحدها همزة أفعل : كذهب زيد ، وأذهبتُ زيداً •

الثاني ألف المفاعلة : كجلس زيد ، وجالسته •

الثالث صوغته على فعّلت بالفتح أفعل (٣) بالضم ، لإفادة الغلبة ،

نحو : كَرَمْتُ زيداً أي غلبته بالكرم •

الرابع صوغته على استفعل للطلب ، والنسبة (٤) للشيء ،

كاستخرجت المال ، واستقبحت (٥) الظلم •

الخامس تضعيف العين كمرح زيد وفرّحته •

السادس التضمين •

(١) في ل (ثلاث) •

(٢) في المنفي : (الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر سبعة) وما نقله

السيوطي من مغني اللبيب خلاصة أسقطت كثيراً من الأمثلة والشواهد

ص ٥٧٦ - ٥٧٩ •

(٣) في م (لفعل) •

(٤) في د (والشبه) •

(٥) في هـ (واستبح) •

السابع حذف الجارّ توسعاً • وزاد الكوفيون :

ثامناً وهو تحويل حركة العين : نحو شتّرت عينه بالكسر ،
وشتّرها الله بالفتح • وقال المهلبى^(١) :

خصالٌ تعدّي الفعل بعد لزومه

إلى كلّ مفعولٍ ، وعدّها عشر (٢)

مفاعلة ، والسين والتاء ، بعدها

وواو لمع ، والحرف معموله الجرث

وتضعيف عين ، ثم لام وهمزة

وحسّل على المعنى ، وإلا لمن تعرو (٣)

وتوسعة في الظرف ، كالיום سرتّه

ففكّر^(٤) ، فلم يجعل لما قتلته (٥) ستر

فزاد واو مع في المفعول معه ، وإلا في الاستثناء ، وتضعيف اللام ،
نحو : صَعِرَ خَدُّهُ ، وصَعُرَ رَوْتُهُ أنا •

ضابط :

قال ابن هشام :

-
- (١) في م (المهد) •
 - (٢) وردت المنظومة في مخطوطة (نظم الفرائد وحصر الشرائد) للمهلبى ق ٣
 - (٣) في مخطوطة المهلبى (يقرؤ) •
 - (٤) في مخطوطة المهلبى (فند) •
 - (٥) في ل : (قتله) •

الأمور^(١) التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً عشرون :

١ - كوئته على فعل بالضم ، كظرف ، وشرف . وسمع :
رحب بكم^(٢) الطاعة ، وإن بشراً^(٣) طلع اليمن ، ولا ثالث لهما ،
لألها ضمتنا معنى وسع وبلغ .

٢ - أو على فعل بالفتح .

٣ - أو فعل بالكسر ، ووصفها على فعل ، نحو : ذل وقوي .

٤ - أو على أفعل بمعنى صار ذا كذا ، نحو : أعد البعير^(٤) ،
وأحصد الزرع ، إذا صار^(٥) ذوّي غدة وحصاد .

٥ - أو على افعل كافتشع .

٦ - أو على أفعل^(٦) كأكوهده الفرخ إذا ارتعد .

٧ - أو على افعلل بأصالة اللامين كاحرفجم^(٧) .

(١) نقل السيوطي هذا الضابط من مغني اللبيب ٥٧٣ - ٥٧٥ لكنه أسقط
الأمثلة والشواهد .

(٢) في د (حيثكم الطاعة) وفي م (وسمع وجئتم الطاعة) وفي ل (وحيبتكم
الطاعة) وجاء في لسان العرب (رجب) (وكلمة شاذة تعكس عن نصر
ابن سيار : أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرمانى ؟ أي أوسعكم ؟
فعدى فعمل وليست متعدية) .

(٣) في ل (سرا) وفي م (بشرا طاع) وجاء في اللسان (طلع) : وفي
الحديث (هذا بسر قد طلع اليمن أي قصدها من نجد) وقد ضبط
اللسان الفعل بالفتح لا بالضم .

(٤) في د (رعدو البعير) .

(٥) في د م (صار) .

(٦) في م (افعمل كالوهد) في ل (أو على أقوعد) .

(٧) أحر نجم القوم (اجتمعوا وازدحموا) .

- ٨ - أو على افعلل (١) بزيادة إحداهما ، كاقعنسس • [م-٢١٩] •
- ٩ - أو على افعللى ، كاحرنبى الديك [د - ١٣٤] إذا اتفش •
- ١٠ - أو على استفعل ، وهو [ه - ٧٢] دالٌ على التحول ، كاستحجر الطين •
- ١١ - أو على افعل ، كانطلق •
- ١٢ - أو مطاوَعاً لمتعدٍ إلى واحد ، نحو : كسرتَه فانكسر ، وعلّمته فتعلّم ، وضاعفت الحساب فتضاعف •
- ١٣ - أو رباعياً مزيداً فيه ، نحو : تدرج ، واقشعر (٢) •
- ١٤ - أو يتضمّن معنى فعلٍ قاصر (٣) •
- ١٥ - أو يدل على سجية ، كالؤم وجبن •
- ١٦ - أو عراض ، كمرح وكسيل •
- ١٧ - أو ظافّة ، كطهر •
- ١٨ - أو دنس (٤) ، كنجس •
- ١٩ - أو لون ، كاحمرّ واخضرّ ، واسوادّ (٥) •
- ٢٠ - أو حلية ، كدعج ، وسمين ، وهزل •

-
- (١) في م (افعلل بزيادة أحدهما) واقعنسس الرجل : تأخر ورجع إلى خلف .
- (٢) في د (فاقشعر) •
- (٣) في هـ (معنى قاصر) •
- (٤) في ل (ودنس) •
- (٥) في هـ م (أسود) •

باب الاشتغال

قال ابن النحاس في التعليقة ضابطاً (١) مسائل باب الاشتغال :

١ - يجوز تعدّي فعل المضمر المنفصل والسببيّ إلى ضميره
في جميع الأبواب •

٢ - ويجوز تعدّي الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقاً سواء ظاهره
وغيره في جميع الأبواب •

٣ - ويجوز تعدّي فعل الظاهر إلى مضمّره المتصل ، في باب
ظننت وفي عدمت ، وفقدت ولا يجوز في غير ذلك •

٤ - ويجوز تعدّي فعل المضمر المتصل إلى مضمّره (٢) المتصل
في باب ظننت ، وفي عدمت وفقدت • ولا يجوز في غير ذلك •

٥ - ولا يجوز (٣) تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره في باب
من الأبواب إلا لفظ النفس •

٦ - ولا يجوز تعدّي فعل الظاهر إلى ظاهره في باب من الأبواب
إلا لفظ النفس • انتهى •

(١) في النسخ كلها (ضابط) كأن النساخ جعلوا الكلمة عنواناً على طريقة
السيوطي في جمل الضابطة عنواناً متفرعاً من القاعدة •

(٢) في م (إلى مضمّر في) •

(٣) في م (ويجوز) •

باب المصدر

قاعدة :

قال ابن فلاح في المعنى :

لا ينصب الفعل مصدرين ، ولا ظرفي زمانٍ ، ولا ظرفي مكانٍ ،
لعدم اقتضائه ذلك ، لأن الفعل لا يكون مشتقاً من مصدرين ،
ولا فعلاً مشتقاً من مصدر واحد . ولا يكون الفعل الواحد في
زمانين أو مكانين في (١) حالة واحدة .

باب المفعول له

قال الأندلسي في شرح المفصل . قال الخوارزمي : المفاعيل
في الحقيقة [هـ - ٧٣] ثلاثة ، فأما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى
مع فليسا مفعولين .

باب المفعول فيه

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

(١) سقطت (في) من د .

كان أبو عليّ الشلوين يقول : إن الأصل في الظروف التصرف ،
وأصل الأسماء ألا تقتصر على باب دون باب ، فتمى (١) وجد الاسم
لا يستعمل إلا في باب واحد علمت أنه قد خرج عن أصله . ولا يوجد
هذا إلا في الظروف والمصادر ، وإلا في باب النداء لأنها أبواب وضعت
على التغيير .

وقال أبو إسحاق بن ملكون : الأصل في الظروف ألا تقتصر (٢) .
وتصرفها خروج عن القياس .

وقال ابن أبي الربيع : وهذا القول خروج عن النظر لأنه مخالف
الاسم في غير هذه الأبواب الثلاثة . فالحق ما ذهب إليه الشلوين .
ضابط :

قال ابن مالك في شرح العمدة :

ظرف الزمان على أربعة أقسام : ثابت التصرف والانصراف ،
ومنفيهما وثابت التصرف منفي الانصراف ، وثابت الانصراف منفي
التصرف أي لازم الظرفية .

فالأول كثير : كيوم وليلة ، وحين ومدة .

والثاني مثالان : أحدهما مشهور ، والآخر غير مشهور .

(١) سقط من م السطر الثاني .

(٢) في م (لا يتصرف) .

فالمشهور (سَحَرَ) إذا قَصِدَ به التعيين مجزئاً من (١) الألف واللام والإضافة والتصغير ، نحو : رأيتُ زيداً أمسِ سَحَرَ • فلا ينون لعدم انصرافه ، ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه • والموافق له في عدم الانصراف والتصرف (عشية) إذا قَصِدَ به التعيين مجردة (٢) عن الألف واللام والإضافة • عزا (٣) ذلك سيبويه (٤) إلى بعض العرب ، وأكثرُ العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة •

والقسم الثالث — وهو الثابتُ التصرفُ المنفيُ الانصراف —
مثالان [م-٢٢٠] : غدوة وبكرة ، إذا جعلنا علمين ، فإنهما لا ينصرفان

(١) في م (عن) •

(٢) في م (من) •

(٣) في م (عزى) •

(٤) جاء في الكتاب ١/١١٥ : (ومما لا يحسن فيه الا التنبص قولهم : سير عليه سحر لا يكون فيه الا أن يكون ظرفاً ، لانهم انما يتكلمون به في الرفع والتنبص والجر بالالف واللام ، يقولون : هذا السحر ، وبأعلى السحر ، وان السحر خير لك من أول الليل الا أن تجعله نكرة فتقول : سير عليه سحر من الاسفار ، لانه يتمكن في الموضع وكذا تحقيره اذا عنيت سحر ليلتك ، تقول سير عليه سحيراً ، ومثله سير عليه ضحى ، اذا عنيت ضحى يومك ، لانهما لا يتمكنان من الجر في هذا المعنى • لا تقول : موعذك ضحى ، ولا عنيد ضحى ، ولا موعذك سحر الا أن تنصب • ومثل ذلك صيد عليه صباحاً ومساء وعشية وعشاء ، اذا أردت عشاء يومك ومساء ليلتك ، لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى الا ظرفاً ، ولو قلت موعذك مساء ، أو آتانا عند عشاء لم يحسن) •

للعلمية والتأنيث (١) ، ويتصرفان فيقال في [هـ - ٧٤] الظرفية :

لقيت زيدا أمس غدوة (٢) ، ولقيت عمرا أوّل من أمس بُكرّة .

ويقال في عدم الظرفية : [ل - ١٣٧] سهرت البارحة إلى غدوة ،

وإلى بُكرة . فلو لم يقصد العلمية (٣) تصرفا وانصرفا .

كقولك : ما من بُكرّةٍ أفضل من بكرة يوم الجمعة . وكل

غدوةٍ يستحب فيها الاستغفار .

الرابع (٤) - وهو الثابت (٥) الانصراف المنفي التصرف -

ما عسّين من ضحىٍّ ، وسحر (٦) وبُكر (٧) ، ونهار ، وليل ، وعتمة (٨) ،

(١) سقط من م (التأنيث ويتصرفان) .

(٢) جاء في اللسان (غدا) : الغدوة بالضم البكرة ، ما بين صلاة الغداة وطلوع

الشمس . ووردت في اللسان مبنية على الضم وعلى الفتح ، وقال سيبويه ١/ ١١٢ :

(وتقول سير عليه غدوة يافتي وبكرة ، فترفع على مثل ما رفعت ما

ذكرنا . والنصب فيه على ذلك لانك قد تجريه وان لم يتصرف مجرى

يوم الجمعة) .

(٣) في م (يقصدا) وفي د هـ ل (يقصد بعملية) ولعل الأصح أن نقول

(يقصد بهما العلمية) .

(٤) في ل (والرابع) .

(٥) في م (الثالث) .

(٦) في ل - د (وسحر) .

(٧) أشار صاحب (هـ) في الهامش الى كلمة بكر بقوله (كذا) كأنه يستنكر

الكلمة ، جاء في اللسان (بكر) : (.. والبكر : البكرة) .

(٨) في م (غيثمه وعشاء وسنا) .

وعشاء ، ومساء ، وعشية في الأشهر . فهذه إذا قصد بها التعيين بقيت
على انصرافها ، وألزمنا الظرفية ، فلم تنصرف (١) ، والاعتماد في هذا
على النقل .

فائدة :

قال بعضهم : مأخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع .
حكاه الشلوين في شرح الجزولية .

ضابط :

قال ابن الخباز في شرح الدرّة (٢) : المتكّن (٣) يطلقه النحويون على
نوعين : على الاسم المعرب وعلى الظرف الذي يعتقب عليه العوامل ،
كيوم وليله .

فائدة :

قال ابن يعيش : كما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به (٤)
إلا بحرف جرّ ، كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا
بحرف جرّ ، نحو وقفت في الدار ، وقمت في المسجد (٥) .

(١) في الاصول (فلم تنصرف) والغلط فيها بين .

(٢) جاء في شرح الدرّة ق ١٠ (وسمي الاسم المعرب متمكنا ، لان الاصل في
الاسم الاعراب ، فاذا استوفى ماله في أصله فقد تمكن ، ويطلق النحويون
المتكّن أيضاً على الظرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة) .

(٣) في م (التمكن) .

(٤) في د م (الى مفعول الا) .

(٥) شرح المفصل ٤٤/٢ .

ضابط :

قال أبو حيان في شرح التسهيل :

التصرف في الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب ، فيكون (١) مبتدأ ، ومفعولاً ، ويضاف (٢) إليه • ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كاقترار (ايمن) على الابتداء وسبحان على المصدرية ، وعندك على الظرف ، ونحو ذلك •

والتصرف في الأفعال أن تختلف (٣) أبنية الفعل ، لاختلاف زمانه ، نحو : ضرب يضرب اضرب •

وقال الشلوين في شرح الجزولية والأعلم في شرح الجمل •

التصرف وعدمه في عبارات [هـ ٧٥] يقال على ثلاثة معان :

١ - مرة يقال : متصرف وغير متصرف ، ويراد به اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة وهو المختص بالأفعال •

٢ - مرة يقال : متصرف وغير متصرف ، ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولاً فيه وغيره • وإذا أرادوا الظرف الذي لا يستعمل إلا منصوباً على أنه مفعول فيه خاصة ، أو مخفوضاً مع ذلك بمن خاصة ، قالوا فيه : غير متصرف (٤) •

٣ - مرة يقال : متصرف وغير متصرف ، ويراد (٥) به أنه

(١) فيكون : أي الاسم •

(٢) في د - ل (ومضاف إليه) •

(٣) في د هـ (يختلف) •

(٤) في م (غير منصرف) •

(٥) في م (ويراد أنه) •

ما تتصرف (١) ذاته ومادته على أبنية مختلفة ، كضارب وقائم (٢) ،
وما لا يكون كذلك كاسم الإشارة •

ضابط :

قال ابن عصفور في شرح الجمل (٣) :

الظروف كلُّها مذكّرة [بـ ١٣٥] إلا : قدّام ووراء، وهما شاذّان •

قاعدة :

قال الفارسيّ في التذكرة (٤) •

نزلت عند بابهِ على زيدٍ ، جائز ، لأنَّ نسبة الظرف من المفعول
كنسبة المفعول من الفاعل ، فكما (٥) يصحّ : ضرب غلامه زيدٌ ،
كذلك يصحّ ما ذكرناه •

فائدة :

قال أبو الحسن عليّ بن المبارك (٦) البغدادي المعروف

-
- (١) في ده (يتصرف) •
(٢) في ل (وأما ما يكون) •
(٣) جاء في شرح الجمل ق ١٨٣ (وقدام ووراء مؤنثتان بدليل تصغيرهما ،
قديديمة ووريثة) • قال الشاعر : قديديمة التجريب والحلم أنني
... البيت • وانما ألحقوا تصغيرها التاء وان كان الاسم على أزيد
من ثلاثة أحرف ، لانه لما لم يتمكن لم يكن التأنيث ما يعلم به الا
التصغير ، فلو لم تلحق التاء في التصغير لتوهم أنه مذكر •
(٤) في م (تذكرته) •
(٥) في ل (كما) •
(٦) في ل (علي بن البغدادي) •

بابن الزاهدة رحمه الله (١) تعالى :
 إذا اسمٌ بمعنى الوقت يُبنى لأنه
 تضمن معنى الشرط موضع نصب
 ويعمل فيه النصب معنى جوابه
 وما بعده في موضع الجرّ يا فدّ ب
 ضابط :

قال الأندلسي :

الظروف التي لا يدخل (٢) عليها من حروف الجر سوى (من)
 خمسة : عند ، ومع ، وقبل ، وبعد ، ولدى (٣) ، انتهى .

قلت : وقد ظننتها فقلت : [هـ - ٧٦]

من الظروف خمسة قد خصصت

بمن ، ولم يجزها سواها [م - ٢٢١]

عند ، ومع ، وقبل ، بعد ، ولدى (٤)

شرح الإمام اللورقي (٥) حواها

الأندلسي شارح المفصل المشهور هو الإمام علم الدين
 اللورقي (٦) . له ترجمة جيدة في سير (٧) النبلاء للذهبي .

-
- (١) سقط من م د (رحمه الله تعالى) .
 (٢) في د هـ (تدخل) وفي د (يدخل من حروف) .
 (٣) في م (والذي) وفي د (وندى) .
 (٤) في م (والذي) وفي د (وندى) .
 (٥) في ل (اللوزقي) .
 (٦) في ل (اللوزقي) .
 (٧) في م (سيرة) .

ضابط :

قال ابن الشجري في أماليه (١) :

الظروف المبنية ثلاثة أضرب : ضرب زماني ، وضرب مكاني ،
وضرب تجاذبه (٢) الزمان والمكان .

فالزماني : أمس ، والآن ، ومتى ، وأيكان ، وقطع المشددة ،
وإذا ، وإذا المقتضية جواباً .

والمكاني : لمدن ، وحيث ، وأين ، وهنا ، وثم ، وإذا (٣)
المستعملة بمعنى ثم .

والثالث : قبل ، وبعد .

ضابط :

قال السخاوي في شرح المفصل :

اسم المكان ينقسم على (٤) ثلاثة أقسام : قسم لا يستعمل ظرفاً ،
وقسم لا يستعمل إلا ظرفاً ، وقسم لا يلزم الظرفية .

فالأول ما كان محدوداً ، نحو : البيت ، والدار ، والبلد ،
والحجاز ، والشام ، والعراق ، واليمن .

(١) الأمالي الشجرية ٢/٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) في م وفي الأمالي الشجرية (يتجاذبه) .

(٣) في ل (وإذا أن) .

(٤) في ل - م (اسم المكان ثلاثة أقسام) وفي د (الى ثلاثة أقسام) .

والثاني نحو : عند ، سوى (١) ، وسواء (٢) ، ولدن ، ودون ،
والثالث كالجہات الست : فوق ، وتحت ، وخلف ، ووراء ،
وأمام ، وقدام ، ويمين ، وشمال ، وحذاء ، وذات اليمين .

(١) جاء في الكتاب ٣١٠/٢ (وأما غير سوى فبدل) وجاء في الكتاب أيضاً
٣٧٧/١ : (وأما : أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا
كقولك أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن في سواك
معنى الاستثناء) .

(٢) جاء في الكتاب في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت) ٢٠٢/١ :
(ومن ذلك أيضاً : هذا سواك ، وهذا رجل سواك ، فهذا بمنزلة
مكانك إذا جعلته في معنى بذلك . ولا يكون اسماً إلا في الشعر) وذكر
سيبويه أنها تأتي نعتاً في نحو : (مرت برجلين سوا) ٢١٤/١ وذكر
سيبويه أنها تأتي حالا ٢٧٥/١ : (ومثل ذلك هذا درهم سوا) ، كأنه
قال : هذا درهم استواء . فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به . قال عز وجل :
* في أربعة أيام سواء للسائلين * .

باب الاستثناء

قاعدة :

قال ابن يعيش (١) :

أصل الاستثناء أن يكون **إلا** ، وإنما كانت **إلا** (٢) هي الأصل ، لأنها حرف • وإنما (٣) ينقل الكلام من حال (٤) إلى حال الحروف • كما أن (ما) تنقل من الإيجاب إلى النفي ، والهمزة تنقل من الخبر إلى الاستخبار ، واللام (٥) تنقل من [هـ - ٧٧] النكرة إلى المعرفة •

فعلى هذا تكون (إلا) هي الأصل ، لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ويكتفى بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت : ما قام إلا زيد • وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ، ومحمول عليها لمشابهة بينهما •

وقال ابن إياز (٦) :

(إلا) أصل الأدوات في هذا الباب لوجهين :

-
- (١) شرح المفصل ٨٣/٢ •
 - (٢) في هـ (وإنما كانت هي) بحذف الا • وفي النسخ الاخرى باثبات الا •
 - (٣) في د (وأنها تنقل) •
 - (٤) في شرح المفصل (من حد الى حد) •
 - (٥) في شرح المفصل (وكذلك حرف التعريف) •
 - (٦) شرح الفصول ق ٩٤ •

أحدهما أنها حرف" ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف : كالنفي ،
والاستفهام ، والتداء •

والثاني أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط ، وغيرها في أمكنة
مخصصة بها (١) ، وتستعمل في أبواب آخر •

قاعدة :

قال أبو البقاء في التبيين :

الأصل في إلا (٢) الاستثناء • وقد استعملت وصفاً ، والأصل في
(غير) أن تكون صفة ، وقد استعملت في الاستثناء ، والأصل في سواء (٣)
وسوى الظرفية ، وقد استعملت بمعنى غير •

فائدة :

قال ابن الدهان في الغرّة :

الاستثناء على ثلاثة أضرب : استثناء بعد استثناء ، واستثناء من
استثناء ، واستثناء مطلق من استثناء •

فالاستثناء بعد الاستثناء : تكون إلا فيه بمعنى الواو • كقوله
تعالى : « وعندّه مفاتيح الغيب ، لا يعلمها إلاّ هو ، ويعلم ما في البرّ
والبحر ، وما تسقط من ورقة إلاّ يعلمها ، ولا حبة في ظلمات

(١) في شرح الفصول (منها) •

(٢) في م (الاصل في الاستثناء) •

(٣) جاء في الكتاب ٣٧٧/١ : (وأما أتاني القوم سواك • فزعم الخليل
رحمه الله - أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد
مكانك ، الا أن في سواك معنى - الاستثناء) وانظر الكتاب ١٣/١ •

الأرض ، ولا رطب ولا يابس ، إلا في كتاب مبين » (١) [ل - ١٣٨]
فكأنه قال : إلا يعلمها ، وهي في كتاب مبين .

والاستثناء من الاستثناء : كقوله تعالى : « إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط ، إنا لمنجّوهم أجمعين » إلا امرأته قدّرنا إنا لمن الغابرين » (٢) ، فتقديره (٣) ، « إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين لثلاث بقي منهم أحداً بالإهلاك إلا آل لوط إنا لمنجّوهم أجمعين » ثم استثنى من الموجب فقال : « إلا امرأته قدّرنا إنا لمن الغابرين » فالأصل في هذا أن الذي يقع بعد معنى النفي يكون بالـ « موجباً » (٤) ، وبعد معنى الموجب يكون منفيّاً . [هـ - ٧٨]

وأما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه أكثر الكلام .

كقولك : سار القوم إلا زيدا .

فعدة :

- لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها (٥) ، إلا أن يكون (٦) مستثنى .
- نحو : ما قام إلا زيد ، أو مستثنى منه ، نحو : ما قام إلا زيدا أحد .
- أو تابعا له ، نحو : ما قام أحد (٧) إلا زيد فاضل .

(١) الأنعام ٥٩ -

(٢) الحجر ٥٨ - ٦٠ -

(٣) سقط التعليق على الآية : من م .

(٤) في ل - د - م (موجبا معنى الموجب) .

(٥) في د (فيما بعد إلا) .

(٦) في ل (تكون) .

(٧) سقطت هذه الجملة من د م وجاءت في ل على هذا النحو (ما قام إلا

زيد فاضل) .

ضابط :

قال ابن الدماغي في القصة : ليس في المبدلات ما يخالف البديل
حكم المبدل منه إلا في الاستثناء وحده . وذلك أنك إذا قلت : ما قام
أحد إلا زيد ، فقد قيت القيام عن أحد ، وأثبت القيام لزيد ، وهو
بديل منه .

ضابط :

قال ابن الدماغي في القصة : [م / ٢٢٢]

الذي ينصب بعد إلا ينصب في ستة مواضع :

الأول الاستثناء من الموجب لفظاً ومعنى ، نحو : قام القوم (١)
إلا زيدا .

الثاني (٢) أن يكون موجباً في المعنى دون اللفظ ، نحو : ما أكل
أحد إلا الخبز إلا زيدا . لأن التقدير يؤدي إلى الإيجاب . فكأنه
قال : كل الناس أكلوا الخبز إلا زيدا .

الثالث أن يكون للمستثنى منه حال موجبة ، نحو : ما جاءني أحد إلا
راكباً إلا زيدا . لأنه يؤدي أيضاً إلى الإيجاب . فيكون تقديره : كل
الناس جاؤوني راكبين إلا زيدا .

الرابع أن تكرر (٣) إلا مع اسمين مستثنيين ، فلا بد من نصب
أحدهما ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيد إلا عمراً ، أو (٤) إلا زيدا
إلا عمرو .

(١) في م (ما قام القوم إلا زيدا) .

(٢) في م (والثاني) .

(٣) في م (تكون) وفي ل (أن تكرر) .

(٤) في م (وإلا) .

الخامس أن "يقدم" (١) المستثنى على المستثنى منه (٢) ، نحو :
ما جاءني إلا زيداً أحد" (٣) .

السادس الاستثناء من غير الجنس ، نحو : ما في الدار أحد" إلا
حماراً" . [هـ - ٧٩]

فائدة :

قال ابن يعيش :

(خلا) فعل" لازم في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصة (٤) .

فائدة :

قال ابن يعيش :

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في الإيجاب (٥) تعيين نصبه ،
وامتنع البديل الذي كان مختاراً قبل التقدم ، نحو : ما جاءني إلا زيداً
أحد" ، لأن البديل لا يتقدم المبدل من حيث كان من التوابع ، كالتعت

(١) في م (يتقدم) .

(٢) في م (على المستثنى) باسقاط منه .

(٣) سقط (أحد) من ل .

(٤) شرح المفصل ٧٧/٢ .

(٥) في شرح المفصل (نحو قولك : ما جاءني إلا زيداً أحد ، وما رأيت إلا
زيداً أحداً وما مررت إلا زيداً بأحد ، وإنما لزم النصب في المستثنى إذا
تقدم ، لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان : البديل والنصب ،
فالبديل هو الوجه المختار - على ما سيذكر بعد - والنصب جائز على
أصل الباب . فلما قدمته امتنع البديل الذي هو الوجه الراجع ..)
وبقية النص ما ذكره السيوطي هنا (لأن البديل ..) .

والتوكيد ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه ، فتعين النصب الذي هو مرجوح [د - ١٣٦] للضرورة ، ومن النحويين من يسييه أحسن القبيحين .

وظير هذه المسألة صفة النكرة إذا تقدمت ، نحو : فيها قائماً رجل . لا يجوز في قائم إلا النصب (١) ، وكان (٢) قبل التقديم فيه وجهان : الرفع على النعت ، نحو : فيه رجل قائم ، والنصب على الحال ، إلا أنه ضعيف ، لأن نعت النكرة أجود من الحال منها . فإذا قدّم بطل النعت ، وتمعين النصب على الحال ضرورة . فصار ما كان (٣) مرجوحاً مختاراً ، انتهى .

فائدة :

قال ابن يمش (٤) :

الاستثناء من الجنس تخصيص (٥) ، ومن غيره استدراك .

- (١) وفي شرح المفصل بعد (إلا النصب) (لأنك إذا أخرته فقلت : فيها رجل قائم جاز في قائم وجهان ...) .
- (٢) في ل (ولأن قبل) .
- (٣) عبارة ابن يمش (فصار ما كان جائزاً مرجوحاً مختاراً) .
- (٤) جاء في شرح المفصل ٨١/٢ : (الاستثناء من الجنس تخصيص ، وفي هذا الباب استدراك فاعرفه) ويعني بقوله (هذا الباب) الاستثناء المنقطع لأنه ذكر هذه العبارة بعد تخريج الآية ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم ﴾ وفي التخريج أنكّر ابن يمش اعراب (من) بدلاً مما قبل الا . وأثبت نصبها على الاستثناء المنقطع .
- (٥) سقط (تخصيص) من ل .

قاعدة :

قال ابن السراج في الأصول :

لا يُنسَقُّ على حروف الاستثناء • لا تقول : قام القوم ليس
زَيْلاً ولا عمراً ، ولا قام القوم غير زيدٍ ولا عمرو • قال : والنفي في
جميع العربية ينسق عليه بلا إلا في الاستثناء •

قاعدة :

قال ابن إياز :

إلا والواو التي بمعنى مع ظيرتان • لأن كل واحدة منهما تعدّي
الفعل الذي قبلها إلا الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه • ألا
تري أنك لو أسقطت إلا لكان الفعل غير مقتضٍ للاسم (١) ؟

قاعدة :

قال عبد القاهر :

الاستثناء المنقطع مشبّهٌ بالعطف (٢) ، ولك عطف الشيء على
ما هو من غير جنسه كقولك : جاءني رجل لا حمار ، فشُبِّهَتْ إلا بلا
لأنَّ الاستثناء والنفي متقاربان ، فقل ما مررت بأحد إلا حماراً ،
كما قيل مررت برجل لا حمار • [هـ - ٨٠]

قاعدة :

قال ابن إياز (٣) :

-
- (١) شرح الفصول ق/٩٥ والنقل يطابق ما في المخطوط •
(٢) في م (للعطف) •
(٣) شرح الفصول ق/٩٤ •

لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، فلا يجوز : ما قومه زيداً إلا ضاربون . لأن تقديم الاسم الواقع بعد إلا عليها غير جائز . فكذا معموله ، لأن من أصولهم أن المفعول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعاً (١) ، وفرعاً عليه . فإن جاء شيء يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور . وقيل : إنما امتنع ذلك في إلا (٢) حملاً لها على واو مع ، ولا يتقدم ما بعد الواو عليها . فكذلك إلا .

ضابط :

قال أبو الحسن الأبيّني في شرح الجزولية :

المنفي عندهم هو :

١ - ما دخلت عليه أداة النفي ، نحو : ما قام (٣) القوم إلا زيداً .

٢ - وما كان خبراً لما دخلت عليه أداة النفي ، نحو : ما أحد يقوم إلا زيداً .

٣ - وما كان في موضع المفعول الثاني من باب (ظننت) ، نحو : ما ظننت أحداً يقوم إلا زيداً .

٤ - وكذلك ما دخلت عليه أداة الاستفهام ، وأريد بها معنى (٤) النفي .

(١) في شرح الفصول (تابعاً له) .

(٢) في ل (لما) .

(٣) سقط السطر التالي كله من م .

(٤) في د (يعني) .

هـ — وكذلك ما كان من الأفعال بعد قل أو ما يقرب منها ،
 نحو : قل (١) رجل يقول ذاك إلا زيد ، وأقل رجل يقول ذاك إلا
 زيد ، [م / ٢٢٣] وقلما يقوم إلا عمرو ، لأن (٢) العرب تستعمل قل
 بمعنى النفي .

فإذا قلت قل رجل يقول ذاك إلا زيد ، وأقل رجل يقول ذاك
 إلا زيد فالبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ ، لأن المعنى :
 ما رجل يقول ذاك إلا زيد . ولا يجوز أن يكون إلا زيد بدلاً من أقل
 المرفوع ، لأنه لا يحل محله ، لأن (إلا) لا يتبدأ بها ، ولا من
 الضمير ، لأنه لا يقال ، يقول إلا زيد ، وكذلك لا يكون بدلاً من
 رجل في (قل) لأنه لا يقال : قل إلا زيد ، ولأن (قل) لا تعمل إلا
 في نكرة ، ولا يقع (٣) بعدها إلا زيد ، ولا من الضمير ، لأن الفعل
 في موضع الصفة ، ولا تنتفي الصفة . وأيضاً فلا يقال : يقول ذاك (٤)
 إلا زيد . ولا يجوز أقل رجل يقول ذاك إلا زيد بالخفض لأن أقل
 لا يدخل (٥) على المعارف ، فهي كرب . وإنما هو (٦) بدل من رجل

(١) ورد في الكتاب ٣٦١/١ : (وتقول أقل رجل يقول ذاك إلا زيد ، لانه
 صار في معنى : ما أحد فيها إلا زيد . وتقول : قل رجل يقول ذاك إلا زيد ،
 فليس زيد بدلاً من الرجل في قل ، ولكن قل رجل في موضع أقل رجل ،
 ومعناه كمعناه ، وأقل رجل مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه ،
 لأنك تدخله في شيء تخرج منه من سواء) .

(٢) في دل (ولان) .

(٣) في د (ولا يقوم) وفي ل (ولا يقع بعدها لا زيد) .

(٤) في ل (ذلك) .

(٥) في م (لاتدخل) .

(٦) في د (وانما هي بدل) .

على الموضع ، لأنه في معنى : ما رجل يقول ذاك إلا زيد [ه - ٨١]

قاعدة :

قال الأبندي :

ومن أصل هذا الباب أنه لا يجوز أن يستثنى إلا (١) اسمان ،
كما لا يعطف بلا اسمان (١) ، ولا تعمل واو المفعول معه في اسمين .
فإذا قلت : أعطيت الناس المال [ل - ١٣٩] إلا عمراً الدينار ، لم يجوز .
وكذلك النفي ، لا يجوز : ما أعطيت الناس المال إلا عمراً الدينار ، إذا
أردت الاستثناء ، وإن أردت البدل جاز في النفي إبدال الاسمين ،
وصار المعنى إلا عمراً الدينار .

ومن هنا منع الفارسي أن يقال : ما ضرب القوم إلا بعضهم
بعضاً ، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين . وتصحيح المسألة (٢)
عنده : ما ضرب القوم أحداً إلا بعضهم بعضاً ، وتصحيحها (٣) عند
الأخفش أن يتقدم بعضهم ، وأجاز غيرهما المسألة من غير تغيير (٤)
اللفظ ، على أن يكون البعض المتأخر منصوباً بضرب اقتصاب المفعول
به ، لا بدل (٥) ولا مستثنى ، وإنما هو بمنزلة : ما ضرب (٦) بعضاً
إلا بعض القوم .

(١) في الأصول المخطوطة والمطبوعة (اسمين) ولا وجه لنصبها .

(٢) في د (عنده على ما ٠٠) .

(٣) في م (وتصحيح ما عند الأخفش) .

(٤) في د هـ (من غير تغيير للفظ) .

(٥) في ل (بدائي) .

(٦) في ل - م - د (اضرب) .

باب الحال

تقسيم :

الحال تنقسم باعتبارات :

أ - فتقسم باعتبار انتقال معناها وانزومه إلى قسمين : منتقلة وهو الغالب • وملازمة ، وذلك واجب في ثلاث : الجامدة غير المؤولة بالاشتق نحو : هذا مالك ذهباً (١) ، والمؤكدة ، نحو : «ولى مدبراً» (٢) ، والتي دلّ عاملها على تجدد صاحبها ، نحو : «وخلق الإنسان ضعيفاً» (٣) •

ب - وتنقسم بحسب قصد لها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين : مقصودة ، وهو الغالب • وموطئة ، وهي (٤) الجامدة الموصوفة ، نحو : « فتمثل لها بشراً سوياً » (٥) فإنما (٦) ذكر بشراً توطئةً لذكر سويّاً •

ج - وتنقسم بحسب (٧) الزمان إلى ثلاثة : مقارنة ، وهو الغالب ، ومقدّرة ، وهي المستقبلة ، نحو : « ادخلوها خالدين » (٨)

(١) في م (ذاهباً) •

(٢) * فلما رأها تهتز كأنها جان ولى مدبراً ولم يعقب * النمل / ١٠ •

(٣) النساء ٢٨ •

(٤) في ل (وهو) •

(٥) مريم ١٧ •

(٦) في م (وانما) •

(٧) في م (باعتبار) وفي ل (بحسب الزمان الى ثلاث) •

(٨) * سلام عليكم لم يتم فادخلوها خالدين * الزمر ٧٣ •

ومحكية وهي الماضية (١) ، نحو : جاء زيد أمس راكباً .

د - وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : مبينة ، وهو الغالب ، وتسمى [هـ - ٨٢] مؤسّسة أيضاً ، ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها ، وهي ثلاثة :

١ - مؤكدة لعاملها (٢) ، نحو : « ولي مدبراً » (٣) .

٢ - ومؤكدة لصاحبها ، نحو : جاء القوم طراً .

٣ - ومؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : زيد أبوك عطوفاً .

ومما يشكل قولهم : جاء زيد " والشمس (٤) طالعة . فإن الجملة الاسمية حال " مع أنها لا تنحلّ إلى مفرد يبيّن هيئة فاعله ولا مفعول ، ولا هي مؤكدة ، فقال ابن جني تأويلها : جاء زيد " طالعة الشمس " عند مجيئه ، يعني (٥) : فهي كالحال والنعت السببيّين ، كمررت بالدار قائماً سكانها ، وبرجل قائم غلماته . وقال ابن عمرون : هي مؤولة (٦) بمنكّر ، أو نحوه .

قاعدة :

قال ابن يعيش (٧) :

(١) في أكثر النسخ (وهي الماضي) .

(٢) سقط من م السطر التالي كله .

(٣) النمل ١٠ .

(٤) مغني اللبيب ٥٥٨ .

(٥) سقط من م دل (يعني) .

(٦) في د (مؤكدة) .

(٧) شرح المفصل ٦٧/٢ .

كلش ما جاز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة ،
وليس كلش ما يجوز أن يكون صفة [م - ٢٢٤] للنكرة يجوز أن
يكون حالاً [د - ١٣٧] . ألا ترى أن الفعل المستقبل يكون صفة
للنكرة ؟ نحو : هذا رجل سيكتب . ولا يجوز أن يقع حالاً ...

ضابط (١) :

جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا كان وأخواتها ، وعسى
على الأصح فيهما .

قاعدة :

الحال شبيهة بالظرف . قال ابن كيسان : ولذا أغنت عن الخبر في :
ضرايبي زيلدا قائماً .

(١) سقط من م الضابط والقاعدة التي تليه .

باب التمييز

قال ابن الطراوة :

الإبهام الذي يفسره (١) التمييز إما في الجنس ، نحو : عشرون رجلاً • أو البعض ، نحو : أحسنُ الناس (٢) وجهاً • أو الحال (٣) ، نحو : أحسنهم أدباً • أو السبب ، نحو : أحسنهم عبداً •

قال ابن هشام في تذكرته :

فهو كالبدل في أقسامه الثلاثة : والقسمان الأخيران نظيرهما (٤) بدل الاشتغال • ويوضح الأول أن الأفراد في موضع [هـ - ٨٣] الجمع ، فرجل في موضع رجال • فالعشرون (٥) نفس الرجال •

ضابط :

قال (٦) ابن الصائغ في تذكرته :

التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز أن يأتي بعد كل كلام منظور (٧) على شيء مبهم إلا في موضعين :

-
- (١) في ل (يفسر التمييز) •
 - (٢) في م أحسن وجهاً •
 - (٣) في م (والحال) •
 - (٤) في م (نظيرهما) •
 - (٥) في م (والعشرون) •
 - (٦) سقط من د - ل (قال) •
 - (٧) في هـ (ينطوي) •

أحدهما : أن يؤدي (١) إلى تدافع الكلام ، نحو : ضربَ زيدٌ رجلاً إذا جعلت رجلاً تمييزاً لما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل . وذلك أن الكلام مبنيٌ على حذف الفاعل (٢) فذكره تفسيراً آخره متدافع الآن ما حذف لا يذكّر . وقد ذهب إلى إجازته بعض النحويين . وقد يتخرجُ عليه قول الراجز (٣) :

٣٣٠ - يسطُّ للأضيافِ وجهاً رَحِباً

بَسَطَ ذراعينِ لعظمِ كلبا

فيكون قد ثويَ بالمصدر بناءً للمفعول ، والتقدير بسطاً مثلاً بسطَ ذراعان . ويحتمل هذا البيت غير هذا ، وهو أن يكون من باب القلب (٤) ، وهو كثير في كلامهم .

والموضع الثاني : أن يؤدي إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه ، نحو قولك : ادهنتُ زيتاً ، لا يجوز انتصاب زيت على التمييز ، إذ الأصل ادهنتُ زيت . فلو نصبَ على التمييز لأدنى إلى حذف حرف الجرِّ ، والتزام التنكير في الاسم ، ونصبه ، بعد أن لم يكن

(١) ضبط الفعل في م بالبناء للمفعول .

(٢) في هـ (العامل) .

(٣) مغني اللبيب ٥٨٣ (٩٣١) .

(٤) وقال ابن هشام في تخريج البيت على القلب : (وأصله كما بسط ذراعاه كلباً ، ثم جاء بالمصدر ، وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول ، وانتصب كلباً على المفعول المقلوب عن الفاعل) المغني ٥٨٤ وانظر شرح شواهد المغني ٨٩٠ (٧٦٣) وفي شواهد المغني (بعظم كلباً) ولم أقف على اسم الراجز .

كذلك • وكل ذلك إخراج (١) للفظ عن أصل وضعه • وثوقف (٢)
فيما ورد من ذلك على السماع • والذي ورد منه قولهم : امتلأ
الإفاء (٣) ماءً ، وتفقأ (٤) زيد شحماً • والدليل على أن (٥) ذلك
نصب على التمييز التزام التنكير ، ووجوب التأخير بإجماع • انتهى •

(١) في م (لخراج اللفظ) وفي د (اخراج اللفظ) •

(٢) في م - ل (وتوقف ماورد) •

(٣) انظر الكتاب ١/١٠٥

(٤) انظر الكتاب ١/١٠٥

(٥) في م (والدليل على ذلك) •

باب حروف الجر

تقسيم :

قال ابن (١) الخباز :

حروف الجر ثلاثة أقسام :

قسم يلزم الحرفية وهو : من ، وفي ، وإلى ، وحتى ، ورب ،
واللام ، [هـ - ٨٤] والواو ، والتاء (٢) ، والباء .

وقسم يكون اسماً وحرفاً وهو (٣) : على ، وعن ، والكاف ،
ومنذ ، ومنذ .

وقسم يكون فعلاً وحرفاً وهو : حاشا ، وعدا ، وخلا .

قال : ولولا ، وكى (٤) من القسم الأول . ومع من القسم الثاني .

وحكى عن أبي الحسن أنه قال : بئله (٥) إذا جرت حرف جر ،
انتهى . وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

(١) في م (قال الخباز) وقد ورد النقل في شرح الدرة .

(٢) سقط من د (الباء والتاء) وذكر في ق/٢٤ شرح الدرة .

(٣) في النسخ كلها (وهى) .

(٤) في هـ (في) .

(٥) في هـ - د (بلى) وفي مع الهوامع ٢٣٦/١ (بئله) وكذا في
شرح الدرة .

حروف الجر تنقسم أربعة أقسام :

- ١ - قسم لا يستعمل إلا حرفاً .
- ٢ - وقسم يستعمل حرفاً واسماً وهو : مذ ، ومنذ ، وعن ، وكاف التشبيه .
- ٣ - وقسم يستعمل حرفاً وفعلًا ، وهو : حاشا ، وخلا .
- ٤ - وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلًا ، وهو : على .

قاعدة :

الأصل في الجرّ حرف الجرّ ، لأن المضاف مردود في (١) التأويل إليه . ذكره ابن الخباز في شرح الدرة .

ضابط :

قال ابن هشام في التعليقة (٢) :

حروف الجرّ عشرون حرفاً :

- أ - ثلاثة لا تجرّ إلا في الاستثناء ، وهي : حاشا ، وخلا ، وعدا .
- ب - وثلاثة لا تجرّ إلا شذوذاً ، وهي : لعل ، وكى ، ومتى .
- ج - وسبعة تجرّ الظاهر والمضمر ، وهي : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، والباء (٣) ، واللام .

د - والسبعة الباقية لا تجرّ إلا الظاهر ، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام :

-
- (١) في م (إلى التأويل) .
 - (٢) في د هـ (تعليقه) .
 - (٣) في د (والتاء) .

١ - قسم لا يجرش إلا الزمان [ل - ١٤٠] وهو : منه [م - ٢٢٥] ومنه .

٢ - وقسم لا يجرش إلا النكرات ، وهو : رب .

٣ - وقسم لا يجرش إلا لفظي ° (١) الجلالة ورب (٢) وهو التاء .

٤ - وقسم (٣) يجرش كل ظاهر وهو الباقي .

فائدة :

الجرش من عبارات البصريين ، والخفض من عبارات الكوفيين .
[ه - ٨٥] ذكره ابن الخباز (٤) وغيره .

فائدة :

قال ابن الدهان في الغرّة :

(من °) أقوى حروف الجر ، ولهذا المعنى (هـ) اختصت بالدخول على (عند) .

قاعدة :

قال (٦) : أصل حروف القسم الباء ، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها ، نحو : أقسم بالله لتفعلن (٧) ، ودخولها على الضمير ،

(١) لفظا الجلالة هما : الله والرحمن .

(٢) جاء في شرح المقرب لابن عصفور ق ٨٧ (وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى نحو : تالله لأفعلن . وحكى الأخفش دخولها على الرب . حكى من كلامهم : ترب الكعبة لأفعلن) .

(٣) في د - م ل (وقسم لا يجر) .

(٤) شرح الدرة ق ٢٤ .

(٥) في م دل (ولهذا اختصت) .

(٦) في ل - م (قاعدة - أصل حروف °) .

(٧) في م (ليفعلن) .

افعلو : بك الافعلن ، واستعمالها في القسم الاستعطائي في ، نحو : بالله
هل قام زيد .

فائدة :

قال ابن فلاح في المعني :

تعلق حروف (١) الجرّ بالفعل يأتي لسبعة معان :

- ١ - وتعلق المفعول به .
- ٢ - وتعلق المفعول له : كجئتكَ للسمن واللبن .
- ٣ - وتعلق الظرف كأقمتُ بمكة .
- ٤ - وتعلق الحال : كخرج بعشيرته .
- ٥ - وتعلق المفعول معه ، نحو : ما زلتُ بزيد حتى ذهب .
- ٦ - وتعلق التشبيه بالمفعول به ، نحو : قام القوم حاشا زيد ،
ونحلا زيدٍ لأنها قأبة عن إلا ، والاسم بعدها ينتصب على التشبيه
بالمفعول به . فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به .
- ٧ - وتعلق التمييز ، نحو :

٣٣١- يا سيِّداً ما أفت (٢) من سيِّدٍ

(١) في م د (حرف) .

(٢) قال محمد محيي الدين عبد الحميد في شرح شذور الذهب ٢٥٨ : (لم
أقف لهذا الشاهد على نسبة الى قائل معين . وقد أنشده المؤلف في القطر
رقم ١٤٤ ، وروى عجزه على النحو التالي :

(موطاً الاكناف رحب الذراع) . (والشاهد فيه قوله من سيد ، فان
دخول من في هذه العبارة يدل على أن النكرة الواقعة بعدها تمييز

←

فائدة :

في تذكرة ابن الصائغ قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرماح :
ربما على ثلاثة أوجه :

١ - أحدها أن ما كافة . كما قال (١) :

٣٣٣- فإنّ ليس مهجور الفناء فربما

أقام به بعد الوفود وفود (٢)

٢ - وغير كافة :

٣٣٣- ماوي (٣) ياربما غارة شعواء كاللذعة بالميسم (٤)

←
لاحال ، اذ كان التمييز هو الذي يكون على معنى (من) ، وأما الحال
فهو على معنى (في) . ونسب الشنقيطي البيت الى السفاح بن بكير .
وروى عجزه على نحو آخر وهو : (موطأ البيت رحيب الذراع) وروى
وجها آخر لصدوره وهو (يا فارساً ما أنت من فارس) . انظر مع
الهوامع ١/١٧٣ والدر اللوامع ١/١٤٩ .

(١) سقط من ل - د - م (كما قال) .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٠ وخزانة الادب ٤/١٦٧ والبيت
لأبي العطاء السندي .

(٣) في ل (مانحن) .

(٤) نسب الشنقيطي البيت الى ضمرة بن ضمرة النهشلي ، الدرر اللوامع
٤٢/٢ ونقل من الخزانة ما قال البغدادي في شرحه : (التام لحقت رب
للإيدان بأن مجرورها مؤنث ، وما زائدة بين رب ومجرورها ، وماوي
منادى مرخم ، ويباقى قوله ياربما - قال أبو زيد - للتنبيه للنداء، وفي
رواية أبي زيد (أماوي بل ربما غارة) والميسم ما يوسم به البعير
بالنار . وجواب رب في بيت بعد الشاهد وهو :

٣ - ونكرة "موصوفة":

٣٣٤- ربما تكره النفوس من الأمر (١)

ويحتمل الثلاثة قوله :

٣٣٥- لقد رمزت كعب بن عوف وربما

فتى لم يكن يرضى بشيء يضيئها

فتى مرفوع بما يفسره يضيئها ، لأن ربما صارت مختصة بالفعل
كإذا وإن ، تقديره : لم يرض [د - ١٣٨] فتى لم يكن يرضى ، أو
لم يكن فتى يرضى ، أو مفعول بإضمار فعل تقديره : وربما رمزت

← ناهيتها انفسهم على ملئغ أجرد كالقندح من السأم

وانظر نؤادر أبي زيد ٥٥ ، وأمالى ابن الشجري ١٥٣/٢ ، والانصاف
١٠٥ وشرح المفصل ٣١/٨ ، والعيني ٣٣٠/٣ والهمع ٣٨/٢ ، وخزانة
الادب ١٠٤/٤ - ١٦٧ - ١٨٨ - ٤٧٩ .

(١) البيت لامية بن أبي الصلت (ديوانه ٥٠) أو لابن صرمة الأنصاري ، أو
لأبي قيس اليهودي وعجزه (له فرجة كحل العقال) وقال سيبويه قبل أن
يذكر البيت ٢٧١/١ : « ورب لا يكون ما بعدها الا نكرة » وقال
الشنقيطي في الدرر ٤/١ (الشاهد فيه دخول رب على (ما) لأنها
نكرة في تأويل شيء) والمائد عليها من جملة الصفة هاء محذوفة
مقدرة : والمعنى رب شيء تكرهه النفوس) ثم روى قصة طريفة في
مناسبة البيت . وانظر سيبويه ٣٦٢/١ والحيوان ٤٩/٣ . والبيان
والتبيين ٢٦/٣ والمقتضب ٤٢/١ ومجالس العلماء ١٦٦ وأمالى ابن
الشجري ٢٨٣/٢ وشرح المفصل ٢/٤ ، ٣٠/٨ ولسان العرب (فرج)
ومغنى اللبيب ٣٢٨ (٥٥٣) وشذور الذهب ١٣٢ والعيني ٤٨٤/١ ،
والاشموني ١٥٤/١ والهمع ٨/١ ، ٩٢/١ وشواهد المغني ٧٠٧
(٤٧٤) وخزانة الأدب ٥٤١/٢ ، ١٩٤/٤ والدرر ٤/١ - ٦٩ .

فتى لم يكن يرضى ، أو مفعول برزئت المذكور . وفي هذه
الأوجه كافة .

أو تجعل زائدة ، وفتى محله جر .

أو نكرة موصوفة ، أي : رب شيء فتى [هـ - ٨٦] لم
يكن يرضى .

باب الاضافة

قاعدة :

قال في البسيط :

ما لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمّرات ، وأسماء الإشارة ،
لا تجوز (١) إضافته للملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعاً .

وأما الأعلام فالقياس عدم إضافتها ، وعدم دخول اللام عليها
لاستغنائها بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزائدة .
والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذي هو
مقصود الواضع . وليس الاشتراك في الأعلام مقصوداً للواضع ، فإن
النكرات تشترك في حقيقة واحدة ، والأعلام تشترك في اللفظ دون
الحقيقة . وكل حقيقة تتميز بوضع غير الوضع للحقيقة الأخرى ،
بخلاف وضع اللفظ على النكرات . ولذلك كان (الزيدان) يدل على
الاشتراك في الاسم دون الحقيقة ، (والرجلان) يدل على الاشتراك
في الاسم والحقيقة ، وقد جاء ادخال اللام عليها وإضافتها إلحاقاً للاشتراك
الاتفاقي بالاشتراك الوضعي . وكأنه تحصيل في تنكيرها اشتراكها
في مسمى هذا (٢) اللفظ .

(١) في م (يجوز) . (٢) في م (مسمى اللفظ) .

فإذا اتفق جماعة ، أسم كل واحد منهم (زيد) فكل واحد منهم فرد من (١) أفراد من يسمى يزيد ، فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه باللام وإضافته في قوله :

٣٣٦- باعد أم الممر و من أسيرها (٢)

• • • • •

وقوله :

٣٣٧- علا (٣) زيد (٤) يوم النقا رأس زيد كم (٥)

• • • • •

(١) في هـ (ممن يسمى) •

(٢) ويليه في الدرر ٥٣/١ (حرّاس أبواب على قصورها) وذكر الشنقيطي أنه لم يثر على قائله ، أما محقق المقتضب فقد عزاه الى أبي النجم العجلي ٤٨/٤ - ٤٩ • وانظر المنصف ١٣٤/٣ وأما ابن الشجري ٢٥٢/٢ والانصاف ٣١٧ وشرح المفصل ٤٤/١ ، ١٣٢/٢ ، ٦٠/٦ ، واللسان (وبر) ومغني اللبيب ٥٢ (٧٣) والتصريح ٩٤/١ - ٣٩٤ ، والنهج ٨٠/١ وشرح شواهد الشافية ٥٠٦ •

(٣) في م (على) •

(٤) في د (زيديا) •

(٥) عجز البيت (بأبيض مشحوذ الفرار يمان) ونسبه البغدادي في الخزائن ٣٢٧/١ ، الى رجل من طييء ، وروي قصة عن الكامل للمبرد جاء فيها (وقال رجل من طييء وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل ، قتل رجلا من بني أسد يقال له زيد ، ثم أقيد به بعد • انظر الكامل ٥٢٤ وزهر الآداب ١٠٣٢ وشرح المفصل ٤٤/١ ومغني

←

واجتمع اللام والإضافة (١) في قوله :

٣٣٨ - وقد كان (٢) منهم حاجبٌ وابنٌ مامةٍ

أبو جندلٍ والزيدُ زيدُ المَعَارِكِ [٢٢٦]

قال (٣) : والإضافة في الأعلام أكثر من تعريف اللام ، وإنما كثرَت ، ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين :

أحدهما التأنيس بكثرة الأعلام المسماة بالمضاف والمضاف إليه ، كعبد الله وعبد الرحمن ، والكُنَى . فلم تكن الإضافة والعلم متنافيين .

والثاني أنه قد عُهد من الإضافة عدم التعريف بها في المنفصلة (٤) ، فلم تستنكر (٥) كاستنكار دخول اللام التي لا يكون ما تدخل عليه نكرةً ، وإن وجدك : [ه - ٨٧] .

←
الليبي ٥٣ (٧٥) والمعيني ٣/٢٧ والتصريح ١/١٥٣ وحاشية يس الحمصي ١/١٣٠ والخزانة ٣/٢٥٢ .

(١) في م (واللام في قوله) وفي ل (واجتمع الكلام والاضافة) .

(٢) شرح المفصل ١/٤٤ والبيت للأخطل انظر ديوانه ٢٧٥ . وفي الديوان « حاجب وابن ممة » وفي المفصل وشرحه « وابن أمه » ولعل التصحيف جعلها ابن مامة . وحاجب المذكور في البيت حاجب بن زرارة مضرب المثل بالوفاء ، وأبو جندل : نهشل بن دارم ، وزيد المَعَارِك ابن أخيه عبد الله بن دارم .

(٣) في ل - م (قالوا) .

(٤) جاء في شرح المفصل ١/٤٥ (ان الاضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم ، فلا تفيد التعريف نحو قوله تعالى : هدياً بالغ الكعبة * وهذا عارض مطرنا * ، وعامة أسماء الفاعلين اذا أريد بها الحال والاستقبال ، وكذلك باب الحسن الوجه . وليست اللام كذلك ، لأنه لا ينوي فيها الانفصال .

(٥) في ل - م (لم يستنكر) .

٣٣٩ .. أرسلها (١) العراق

وادخلوا الأول (٢) فالأول . فهو قليل بالنسبة إلى الإضافة
اللفظية التي لا تفيد التعريف .

قاعدة :

قال ابن يعيش (٣) :

إذا أضفت العلم سلبته تعريف (٤) العلمية ، وكسوته بعد تعريف
إضافياً ، وجرى مجرى أخيك وعلامك في تعريفهما بالإضافة ، كقوله :

٣٤٠ علا زيداً يوم النقا رأس (٥) زيد كم

• • • • •

(١) ذكر سيبويه : أرسلها العراق تحت (باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال
وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر ، وقال (وهذا ما جاء
منه في الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراق ، قال لبيد بن ربيعة :

فأرسلها العراق ولم يذدها ولم يشفق على نقص الدخال

كأنه قال اعتراكا (ديوان لبيد ٨٦) والكتاب ١/١٨٧ والمقتضب
٣/٢٣٧ والمخصص ١٤/٢٢٧ وشرح المفصل ٢/٦٢ ، ٦/٨٥ واللسان
(عرك ، نقص ، دخل) وخزانة الأدب ١/٥٢٤ .

(٢) في م (اللام الاول) ذكر سيبويه هذا المثل في (باب ما ينتصب فيه الصفة
لأنه حال وقع فيه الألف واللام) (وأجاز في الاول نصب على الحال ،
والرفع على البدل من الواو في دخلوا . اما مع فعل الامر ادخلوا فقد
رجح النصب . انظر الكتاب ١/١٩٨ - ١٩٩ فان فيه تفصيلاً وافياً لما
أوجزت .

(٣) شرح المفصل ١/٤٤ هذه القاعدة لخصها السيوطي مما كتب ابن يعيش .

(٤) في ل م د (سلبته العلمية) .

(٥) ورد هذا الشاهد في ص ٢٠٩ من هذا الكتاب . ورقه ثم ٣٣٧ .

قال : وإذا أضيف العلم إلى الملقب صار (١) كالاسم الواحد وسُلب ما فيه من تعريف العلمية ، كما إذا (٢) أضيف إلى غير اللقب ، وصار التعريف بالإضافة .

قاعدة :

قال ابن السراج في الأصول :

الأصل والقياس ألا يضاف اسم إلى فعل ، ولا فعل إلى اسم ، ولكنَّ العرب اتسعت في بعض ذلك ، فخصتْ أسماء (٣) الزمان بالإضافة إلى الأفعال ، لأن الزمان مضارعٌ للفعل ، لأن الفعل له بُنييٌّ ، وصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدلالة عليهما .

ضابط :

الأسماء في الإضافة أقسام :

الأول : ما يلزم الإضافة ، فلا يكاد يُستعمل مفرداً وذلك ظروفٌ وغير ظروف :

آ - فمن الظروف الجهات الستة . وهي : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدَّام ، وخلف ، ووراء ، وتلكاء ، وتجاه ، وحذاء ، وحذوة (٤) ، وعند ، ولدن ، ولدن ، وبين ، ووسط ، وسوى ، ومع ، ودون ، وإذ ، وإذا ، وحيث .

(١) لعل الصواب (صار) .

(٢) في م (كما أضيف إلى) .

(٣) في م (اسم الزمان) .

(٤) في ل (وصرة) وفي هـ (حدة) والتصحيح من شرح المنفصل ١٢٦/٢ وجاء في القاموس المحيط (حذا) (والحذاء الازاء ويقال : هو حذاءك وحذوتك وحذتك) .

ب - ومن غير الظروف : مثل ، وشبه ، وغير ، وبَيْدَ ، وقيدَ ،
 وقيداً (١) ، وقاب ، وقيس ، وأي ، وبعض ، وكل ، وكلّا ، وكلتا ،
 وذو ، ومؤنثه (٢) ومثناه ومجموعه ، وأولو (٣) ، وأولات ،
 وقطـ (٤) ، وحسب . ذكرَ ذلك كله في الفصل (٥) .

الثاني (٦) ما لا يضاف أصلاً : كمثـ ، ومنذ ، إذا وليهما مرفوع
 أو فعل [هـ - ٨٨] . والمتضمّرات وأسماء الإشارة ، والموصولات
 سوى أي ، وأسماء الأفعال ، وكم ، وكأين .

الثالث ما يضاف ويفرد : وهو غالب الأسماء .

قاعدة :

الإضافة تصحّ بأدنى ملابسةٍ ، نحو [ل - ١٤١] قولك :
 لقيته في طريقي ، أضفت الطريق إليك بمجرد مرورك فيه . ومثله

(١) جاء في لسان العرب (قدا) : (وهو مني قيدى رمح بكسر القاف ، أي
 قدره ، كأنه مقلوب من قيد . قال الأزهري : قيدى وقاد وقيد كله
 بمعنى قدر الشيء) .

(٢) في ل - م (مؤنثة مثناة مجموعة) .

(٣) في م (وأولو واللات وقد فقط) .

(٤) في ل (وقط فقط وحسب) .

(٥) الفصل للزمخشري ٨٦ - ٨٧ وانظر شرح الفصل ١٢٦/٢ ، وأضاف
 السيوطي في الهمع ٤٩/٢ (حمادى وقصارى) بضم أولهما وقصرهما
 بمعنى الغاية . يقال : قصارك أن تفعل كذا .

(٦) في دهـ (والثاني) .

قول أحد حاملي الخشبة : خذ طرفك • أضاف الطرف (١) إليه
بملاسته إياه ، في حال الحمل • وقول الشاعر :

٣٤١ إذا كوكب الخرقاء لاح بسخرقة

سهيل أذاعت غزلهما في القرائب (٢)

أضاف الكوكب إليها لجدّها (٣) في عملها عند طلوعه •

ذكر ذلك في المفصل (٤) وشروحه •

ضابط :

قال ابن النحاس في التعليقة :

ليس في ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غير حيث ، لما
أبهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال إبهامها إلى إضافتها
لجملة كاذ ، وإذا في الزمان •

(١) في م (الطرف) •

(٢) (الاقارب) في م - د • ولم ينسب البيت إلى قائل ، وقال البغدادي في
الخرانة ٤٨٧/١ (وليس الخرقاء هنا المرأة الحمقاء كما توهم ،
فأضاف الكوكب إلى الخرقاء بملاسة أنها لما فرطت في غزلها في الصيف
ولم تستعد للشقاء استغزلت قرائبها عند طلوع سهيل سحراً • وهو زمان
مجيء البرد • فيسبب هذه الملاسة سمي سهيل كوكب الخرقاء ، وذكره
اللسان في (غرب) ورواه : (في الفرائب) ، وانظر المحاسب ٢٢٨/٢
وسقط الزند السفر الثاني القسم ٣٠/١ وشرح المفصل ٨/٣ والمقرب
٤٦ والعيني ٣٥٩/٣ وخزانة الأدب ٤٨٧/١ •

(٣) في م (لجدها) •

(٤) المفصل ٩٠ •

ضابط :

قال ابن هشام في المغني (١) :

الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة (٢) :

أحدها التعريف : كغلام زيد .

الثاني التخصيص : كغلام رجل (٣) .

الثالث التخفيف (٤) : كضارب زيد .

الرابع إزالة القبح أو التجوز : كمرت بالرجل الحسن الوجه ،
فإن الوجه إن رفع قبح الكلام ، لخلو (٥) الصفة لفظاً عن ضمير
الموصوف . وإن نصب حصل التجوز ، بإجرائك الوصف القاصر
مجرى المتعدي .

الخامس تذكير المؤنث : نحو : « ان رحمة الله قريب » (٦) .

(١) مغني اللبيب ٥٦٤ - ٥٧١ والسيوطي يلخص في هذا الضابط ما فصله
ابن هشام .

(٢) جاء في المغني الذي حققه الدكتور مازن المبارك أنها أحد عشر كما ذكرت
- المخطوطة الأولى - وذكر بعد الامر التاسع هذا الامر الذي أغفلته
المخطوطة الثانية وحاشيتا الأمير والدسوقي ، وهو الاعراب نحو : هذه
خمسة عشر زيد فيمن أعربه ، والأكثر البناء/المغني ٥٦٩ .

(٣) في م (كغلام زيد) .

(٤) في ل (الخفيف) .

(٥) في م (كخلو) .

(٦) الأعراف ٥٦ .

السادس تأنيث المذكر : نحو : قَطِيعَتٌ بَعْضُ أَصَابِعِهِ (١) .
[هـ - ٨٩] .

السابع الظرفية [م-٢٢٧]: نحو: « تَوَتَّى أَكَلَهَا كُلَّ حِينَ » (٢) .

الثامن المصدرية : نحو : « أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » (٣) .

التاسع وجوب الصدر (٤) : نحو : غلامٌ من عندك ، وصبيحة أيَّ يوم سفرٌك .

العاشر البناء (٥) في المبهم : نحو : غير ، ومثل ، ودون ، والزمن المبهم المضاف إلى إذ أو فعل مبني .

وهذا الفصل أخذَه ابنُ هشام من كتابِ ظم [د - ١٣٩]
الفرائدِ وحصر (٦) الفرائد ، وقال المهلب في ظم ذلك (٧) :

خصالٌ في الإضافة يكتسبها (٨) الـ

مضاف من المضاف إليه عشرٌ

(١) الخصائص ٢/٤١٥ .

(٢) ابراهيم ٢٥ .

(٣) (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) الشعراء ٢٢٧ .

(٤) في م المصدر .

(٥) في م (على المبهم) .

(٦) في م (نظم الفرائد للمهلب) .

(٧) وردت الأبيات في نظم الفرائد ق (١) التي سميت في معهد المخطوطات باسم نظم الضوابط النحوية للسغاوي .

(٨) في دم (يكتسبها) .

بناءً ، ثم تذكر ، وظرف

ويعني الجنس ، والتأنيث ، تعرو (١)

وتعريف ، وتنكير ، وشرط

والاستفهام ، والحدث المقتر

وذكر في الشرح أنه أراد بالاستفهام مسألة (غلام من عندك ؟)
وبالحدث المصدرية • وبالجنس قولك : أي رجل يأتيني فله درهم •
وبالشرط غلام من تضرب أضرب • وبالتنكير قولك : هذا زيد
رجل ، وهذا زيد الفقيه لا زيد الأمير ، لأنك لم تضفه حتى سلبته
التعريف في النية للاشتراك العارض في التسمية •

وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام ، وذكر بدلها : التخصيص ،
والتخفيف وإزالة القبح (٢) والتجوز •

ولم يذكر المهلب هذه الثلاثة • ومسألة اكتساب التنكير من
الإضافة في غاية الحسن ، وهي سكتب تعريف العلمية • وقد تقدم
تحقيق ذلك في أول الباب •

وقلت أنا :

ويكتسب المضاف فخذ أمورا

أحلتها الإضافة فوق عشر

فتعريف ، وتخصيص ، بناء

وتخفيف كضارب عبد عمرو

(١) في د (تقرو) •

(٢) في د (الفتح) •

وترك^١ القبح والتجوز شرط^٢
والاستفهام فاتبنا لصدر

وتذكير^٣ ، وتأنيث^٤ ، وظرف^٥
وسلب^٦ للمعارف شبه^٧ نكسر

ومعنى الجنس والحدوث المعرى
فخذ^٨ ظمأ^٩ يحاكي عقد^{١٠} در

وقال ابن هشام في تذكرته :

في اكتساب التأنيث قد بسط^{١١} الناس^{١٢} هذا فقالوا : إنه "منحصر"
في أربعة أقسام : [هـ - ٩٠]

قسم المضاف^{١٣} بعض^{١٤} المؤنث^{١٥} وهو مؤنث في المعنى ، وتلفظ^{١٦}
بالثاني وأنت تريده ، نحو : قطعت^{١٧} بعض^{١٨} أصابعه (٣) • و :

٣٤٣- إذا (٤) بعض^{١٩} السنين^{٢٠} تعرفت^{٢١}نا

• • • • •

(١) في د (جعل البيت الثالث رابعاً) •

(٢) في م (وتأنيث وتذكير) •

(٣) في ل (بعض أصابعه) وجاء في الكتاب ٢٥/١ • (وربما قالوا : ذهب
بعض أصابعه ، وإنما أثبت البعض لأنه أضافه الى مؤنث هو منه) •

(٤) في د (إذا نعم السنين تعرفتنا) وفي هـ (تعرفتنا) •

عجز البيت (كفى الأيتام فقد أبي اليتيم) وهو لجريز في مدح هشام
ابن عبد الملك وقال المبرد في تخريجه (الكامل / ٣١٢) : (وقوله إذا
بعض السنين تعرفتنا يفسر على وجهين : أحدهما أن يكون ذهب الى أن بعض
السنين سنون ، والأجود (وهو الثاني) أن يكون الخبر في المعنى عن

و « تلتقطه بعض السيّارة » (١)

وقسم هو بعض المؤنث ، وتلفظته بالثاني وأنت تريده ، إلا أنه ليس مؤنثاً ، وذلك (٢) نحو :

٣٤٣- شرت صدر (٣) القناة

وقلنا : إنه غير مؤنث ، لأن صدر القناة ليس قناة ، بخلاف بعض الأصابع ، فإنه يكون أصابع .

وقسم تلفظ بالثاني وأنت تريده إلا أنه لا بعض ولا مؤنث .

المضاف اليه ، فأقحم المضاف تأكيداً ، لأنه غير خارج عن المعنى .
« وأراد أن يقول : كفى الأيتام فقد آبائهم ، فلم يمكنه ، فقال : فقد أبي اليتيم ، لأنه ذكر الأيتام أولاً ، ولكنه أفرد حملاً على المعنى ، لأن الأيتام هنا اسم جنس فواحداً ينوب مناب جمعها ، وكان المقام مقام الاضممار فأتى باسم ظاهر . وانظر الكتاب ٢٦/١ - ٣٢ والمقتضب ١٩٨/٤ وشرح المفصل ٩٦/٥ ، وحاشية يس الحمصي ٣٢/٢ ، وخزانة الادب ١٦٧/٢ .

(١) يوسف ١٠ * لا تقتلوا يوسف ، وألقوه في غيابة الجب يلتقطه بعض السيّارة * .

(٢) في م (ونحو) .

(٣) في د ه (شرق) والجملة من عجز بيت الأعشى :

وتشرق بالقول الذي قد أذعنه كما شرقت صدر القناة من الدم
يخاطب الأعشى يزيد بن مسهر الشيباني يدعو عليه بأن يعود عليه
مكروه ما أذاعه عنه من القول . انظر ديوان الأعشى ١٢٣ ، والكتاب ٢٥/١
واللسان (شرق) ومغني اللبيب ٥٦٧ (٩٠٤) وشرح شواهد المغني
٨٨٢ (٧٤٦) .

نحو : اجتمعت° أهل° (١) اليامة°

والقسم الرابع زاده الفارسي° وهو أن يكون المضاف (كلاء)
للمؤنث° كقوله :

٣٤٤ - وَلِهَتْ° عَلَيْهِ كُلُّ° مُعْصِفَةٍ° (٢)

هُوَ جَاءٌ لَيْسَ لِلْبَّهْمَا زَبْرٌ° (٣)

فَأَثَتْ° كَلَاءُ° لِأَنَّهُ الْمُعْصِفَاتُ° فِي الْمَعْنَى (٤)°

فائدة :

قال بعضهم :

ثلاثة° تسقطُ هاءاتها° مضافةً° عند جميع النحاه°
منها إذا قيل : أبو عذرها° وليت شعري° وإقام الصلاة° (٥)

(١) الخصائص ٣٠٨/١

(٢) في م (مصعفة)°

(٣) في د (زير) وفي هـ (زين) وفي الكتاب ٢٧٢/١ (زير) وكذا في
لسان العرب (زير) و (هوج) وحاشية يس الحمصي ٣٢/٢ والبيت
منسوب الى ابن أحرر°

ولهت : حنت ، شبه صوت الريح المعصفة بصوت الناقة اذا حنت الى
ولدها الذي فقدته ، والهوجاء الحقاء يعني المضطربة في هبوبها ليست
من وجه واحد ، والزير : الاحكام° يصف منزلا ترددت عليه الرياح
فطمست آثاره°

(٤) سقط من د هـ (في المعنى)°

(٥) في د (واقاموا)°

جاء في اللسان (شعر) : قال سيبويه : قالوا : ليت شعرتي فعذفوا
التاء مع الاضافة للكثرة ، كما قالوا : ذهب بعذرتها ، وهو أبو عذرها
فعذفوا التاء مع الأب خاصة (واقام الصلاة أصلها : اقامة الصلاة°

باب المصدر

قال ابن هشام في تذكرته :

المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل ، نحو : « ماؤكم غورا » (١) والمفعول (٢) ، نحو : « هذا خلق الله » (٣) . والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل ، نحو : عسى زيد أن يقوم . والمفعول ، نحو : « ما كان هذا القرآن أن يفترى » (٤) .

فائدة :

قال ابن هشام في تذكرته . قال الجرجاني : أقوى إعمال المصدر منوثة ، لأنه نكرة كالفعل (٥) ، ثم مضافاً ، لأن إضافته في نيئة الاتصال ، فهو نكرة أيضاً ، ودونهما ما فيه أل (٦) .

(١) الآية (قل أرايتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين)
الملك ٣٠ .

(٢) في هـ (والمفعول به) .

(٣) لقمان ١١ .

(٤) يونس ٢٧ .

(٥) في د (كالفعل) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٤/١ : (والفعل نكرة لأنه موضوع للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة ، لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة) .

(٦) أورد ابن هشام الفائدة السابقة في شرح شذور الذهب ٢٨٢ ولم يعزها الى الجرجاني . وانظر قطر الندى ٢٦٦ - ٢٦٩ .

باب اسم الفاعل

قاعدة :

قال ابن السراج في الأصول :

كل ما كان يجمع بغير الواو والنون ، [هـ - ٩١] نحو : حسن وحسان ، فإن الأجود فيه أن نقول : مرتت برجل [م ٢٢٨] حسان قومته . من قبل أن هذا الجمع المكسر هو اسم واحد ، صيغ للجمع . ألا ترى أنه يعرب كأعراب الواحد المفرد .

وما كان يجمع بالواو والنون ، نحو : منطلقين ، فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل (١) المقدم ، فتقول : مرتت برجل منطلق قومته .

باب التعجب

قول البصريين في (٢) : أحسن بزيد (٣) ! يلزم منه شذوذ من أوجه ثا أحدها استعمال أفعال للصيرورة قياساً ، وليس بقياس . وإنما قلنا ذلك لأن عندهم أن أفعل أصله أفعَلَ بمعنى صار (٤) كذا .

(١) في د (بمنزلة المقدم) .

(٢) في م (قول البصريين أحسن) .

(٣) في د (أحسن بزيد) .

(٤) في م (بمعنى كذا) وقد ضرب ابن هشام على هذه الحالة مثلاً في أوضح المسالك ٢٧٣/٢ فقال : (أغد البعير أي : صار ذا غدة) وفي أوضح المسالك يزيد ابن هشام قول البصريين توضيحاً ، ويدعمه بالأمثلة والشواهد ٢٧٢/٢ - ٢٧٦ .

الثاني وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام •

الثالث جعلهم الأمرَ بمعنى (١) الخبر •

الرابع حذف الفاعل في « أسمع بهم وأبصر » (٢) نقلته (٣)
من تعاليق ابن هشام •

باب أفعال التفضيل

قاعدة :

قال [ل - ١٤٣] ابن السراج في الأصول :

كل ما قلت فيه : ما أفعله قلت فيه أفعل به • وهذا أفعل من
من هذا ، وما لم تقل (٤) فيه ما أفعله لم تقل (٤) فيه هذا أفعل من
هذا ، ولا أفعل به •

ضابط :

قال ابن هشام في تذكرته :

قولهم إن أفعل التفضيل يستعمل مضافاً وبأل وبمن يستثنى
من استعماله بآل خير وشر • فإني لم أركهما استعمالاً بآل للتفضيل •

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك : (لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر • •
وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف : لفظه
ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعديّة) ٢ / ٢٧٤ •

(٢) مريم ٣٨ •

(٣) في ه نقله •

(٤) في د (يقول) •

باب أسماء (١) الأفعال

قال ابن هشام في تذكرته :

اعلم أن "هاؤما" (٢) ، وهاؤم ، نادر في العربية ، لا نظير له ، ألا ترى أن غيره من صه° ، ومه° ، لا يظهر فيه الضمير اليك° ، وهو مع ندوره غير شاذ في الاستعمال ، ففي التنزيل : « هاؤم اقرؤوا كتابه » (٣) . [هـ ٩٢]

باب النعت

ضابط :

قال في البسيط :

جملة ما يوصف به ثمانية أشياء :

أسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة . وهذه الثلاثة هي الأصل في الصفات (٤) ، لأنها تدخل في حدّ الصفة ، لأنها تدلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق

(١) في م (باب الأفعال) .

(٢) في د هـ (هاوما) .

(٣) الحاقة ١٩ .

(٤) سقط من م ل (في الصفات) .

بين المشتركين في الاسم • وإنما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات،
والمعاني هي المصادر ، وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر ، فهي
التي توجد المعاني فيها •

والرابع المنسوب : كمكي ، وكوفي • وهو في معنى اسم المفعول •
والخامس الوصف بذى التي بمعنى صاحب •

والسادس [د - ١٤٠] الوصف بالمصدر : كرجل عدل ،
وهو سماعي •

والسابع ما ورد من المسموع غيره : كمررت برجل أي رجل •
والثامن الوصف بالجملة •

ضابط :

قال في البسيط :

الأسماء في الوصف على أربعة أقسام :

ما يوصف ويوصف به : وهو اسم الإشارة والمعرف بأل ،
والمضاف إلى واحد من المعارف ، إذا كان متصفاً بالحدوث •

وما لا يوصف ولا يوصف به : وهو ثواني الكنى ، واللهم عند
سببويه (١) ، وما أوغل من الاسم في شبكه الحرف ، كأيّس ، وكم •

(١) جاء في الكتاب ٣١٠/١ : (وقال الخليل رحمه الله : اللهم نداء ، والميم
ههنا بدل من (يا) ، فهي ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر
الكلمة بمنزل يا في أولها ، إلا أن الميم ههنا في الكلمة كما أن نون
المسلمين في الكلمة بنيت عليها ، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما
مجزوم والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الأعراب • وإذا ألحقت الميم لم
تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت ، كقولك :
يا هناه) •

وكيفَ ، والمضمرات • وما أحسن قول الشاعر (١) :

٣٤٥- أضمرتُ في القلبِ هوى شادِنِ

مُشتغلٍ بالنحو لا يُنصفُ

وصفت ما أضمرتُ يوماً له

فقال لي : المضمَرُ لا يوصفُ

وما يوصَفُ به : وهو الأعلام •

وما لا يوصف ويوصف به : وهو الجُمْل • [هـ - ٩٣] •

وقال ابن عصفور في شرح الجُمْل (٢) :

الأسماء تنقسم أربعة (٣) أقسام :

قسم لا يَنْعَت ولا يَنْعَتُ به ، وهو اسم الشرط ، واسم الاستفهام والمضمر وكلُّ اسم متوغَّل في البناء (٤) ، وهو ما ليس بمُعرب في الأصل ، ما عدا الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة (٥) •

وقسمٌ يَنْعَتُ (٦) به ، ولا يَنْعَتُ : وهو ما لم يستعمل من

(١) البيتان لعلي بن داود القرشي الأسدي • انظر بنية الوعاة ١٦١/٢ •

(٢) شرح الجمل ق ٢٤٢ وما ذكره السيوطي يقارب كلام ابن عصفور ولا يطابقه •

(٣) في مخطوطة شرح الجمل (ثلاثة أقسام) •

(٤) في المخطوطة بعد ذلك (نحو : الآن ، وأين ومن) •

(٥) لم تذكر أسماء الإشارة في المخطوطة •

(٦) لم يذكر هذا القسم في مخطوطة شرح الجمل •

الأسماء إلا تابعا ، نحو : بسن (١) ، وليطان ، ونائع ، من قولهم :
 حَسَنَ بَسَنَ ، وشَيْطَانٌ لَيْطَانٌ ، وجائع نائع ، وهي محفوظة (٢)
 [م - ٢٣٩] لا يقاس عليها .

وقسم يُنَعْتُ ولا يُنَعْتُ به : هو العَلَمُ ، وما كان من
 الأسماء ليس (٣) بمشتق ولا في حكمه ، نحو : ثوب وحائط
 وما أشبه ذلك .

وقسم يُنَعْتُ وينعْتُ به : وهو ما بقي من الأسماء (٤) .
 وقال ابن هشام في تذكرته (٥) :
 المعارف أقسام :

قسم "لا يُنَعْتُ بشيء" : وهو المضمَر .

وقسم ينعت بشيء واحد : هو اسم الإشارة خاصة . يُنَعْتُ بما
 فيه (أل) خاصة .

وقسم ينعت بشيئين : وهو ما فيه (أل) ، ينعت بما فيه (أل) ،
 أو بمضاف إلى ما فيه (أل) .

-
- (١) في م - ل (لبسن وليطال وأنائع) والاضطراب في النسخ واضح .
 (٢) ذكر السيوطي في الفصل الثامن والعشرين من المزهري ٤١٨/١ أكثر
 هذه الألفاظ وشرح معانيها .
 (٣) لم تذكر هذه الجملة في مخطوطة شرح الجمل .
 (٤) في مخطوطة شرح الجمل (المشارات وما بقي من الأسماء إذا كان مشتقا ،
 أو في حكمه) .
 (٥) لم أجد في كتب ابن هشام ما يشبه هذا النقل ، وجدت في مخطوطة شرح
 الجمل ق ٢٤٢ ما يقاربه .

وقسمُ يَنتع بثلاثة أشياء : وهو شيئان : أحدهما العَلَمُ يَنتع
بما فيه (أَل) وبمضاف ، وبالإشارة • والثاني المضاف : يَنتع بمضافٍ
مثله ، وبما فيه أَل ، وبالإشارة •

تقسيم :

قال في البسيط :

تبعيَّة (١) الصفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام :

ما يتبع (٢) الموصوف على لفظه لا غير • وهو كلُّ مُعَرَّبٍ ليس
له موضع من الإعراب يخالف (٣) لفظه •

وما يتبع الموصوف على (٤) محلّه لا غير ، وهو جميع المبنيات التي
أوغلت في شبه الحرف ، كالإشارة ، وأمسر ، والمركب من الأعداد ،
وما لا ينصرف في الجرّ •

وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محلّه ، وهو أربعة أنواع :
اسم لا ، والمنادى ، وما أضيف إليه (٥) المصدر ، واسم الفاعل • [هـ—٩٤]

(١) في م (بقية) •

(٢) في ل م (يقع) •

(٣) في م (يخالفه) •

(٤) في م (على محله) •

(٥) في م (وما المصدر) •

باب التوكيد

قاعدة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

الضمير إذا أُكِّد بضمير كان الضمير الثاني المؤكِّد من ضمائر الرفع لا غير ، سواء كان الضمير الأول المؤكِّد مرفوعاً أو منصوباً ، أو مجروراً ، نحو : قمتُ أنا ، ورأيتك أنت (١) ، ومررتُ به هو .

فائدة :

قال ابن هشام في تذكرته :

لنا موطنٌ لا يجوز فيه التوكيد اللفظيُّ ، وذلك قولك : احذر الأسد ، لا يجوز لك في هذا الكلام أن تكرر الاسم المحذَّر منه ، لئلا يجتمع البدل والمبدل منه ، لأنهم جعلوا التكرار نائباً عن الفعل .

فائدة :

قال الأندلسي :

التأكيد اللفظي أوسع مجالاً من التأكيد المعنوي ، لأنه يدخل في المفردات الثلاث ، وفي الجمل (٢) ، ولا يتقيَّد بمظهر أو مضمَر ، معرفة أو نكرة ، بل يجوز مطلقاً إلا أن السماع في بعضها أكثر ، فلا

(١) في م (ورأيتك ومررت به هو) .

(٢) في م (والجمل) .

يكاد يسمع أو ينقل (أن (١) أن زيدا قائم) ، وإنما أكثر ما يأتي في
تكرير الاسم أو الجملة •

ضابط :

قال ابن الدهان في الغرّة :

الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

• قسم يوصف ويؤكد ، كزيد والرجل •

• وقسم يوصف ولا يؤكد ، كرجل •

• وقسم يؤكد ولا يوصف ، كالمضمر •

قاعدة :

قال ابن هشام في تذكرته (٢) :

إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس ، فالعين ، فكل ،
فأجمع ، فأكتع ، فأبضع ، فأبتع ، وأنت مخير بين أبتع وأبضع •
فأيهما شئت قدمته • فإن حذف النفس أتيت بما بعدها مرتباً ،
أو العين فكذلك ، أو كلاه فكذلك ، أو أجمع لم تأت بأكتع وما بعده ،
لأن ذلك تأكيد لأجمع ، فلا يؤتى به دونها (٣) • ذكره ابن عصفور في
شرح الجمل • [هـ - ٩٥]

(١) في د - ل (أو ينقل أن زيدا ٠٠) •

(٢) نقل ابن هشام هذه القاعدة من شرح الجمل لابن عصفور انظر المخطوطة
ق/ ٢٢ •

(٣) وجاء بعدها في المخطوطة (اذ لا يجوز أن يؤتى بالتابع المرفوع على
التبعية دون المتبوع • فأكتع بمنزلة بسن من قولك : زيد حسن بسن •
فكما لا يؤتى ببسن الا بعد حسن فكذلك لا يؤتى بأكتع الا بعد أجمع
ق (٢٢) •

باب العطف

أقسام العطف ثلاثة (١) :

أحدها العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، نحو : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٌ ، بالخفض ، وشرطه إمكان توجيه العامل إلى المعطوف .
فلا يجوز في نحو : ما جاءني (٢) [ل - ١٤٣] من امرأةٍ ولا زيدٌ إلا الرفع عطفاً على الموضع ، لأنَّ من الزائدة لا تعمل في المعارف ، وقد يمتنع (٣) العطف على اللفظ وعلى المحلَّ جميعاً ، نحو : ما زيدٌ قائماً لكن أو بل قاعدٌ ، لأنَّ في العطف على اللفظ (٤) إعمال ما في الموجب ، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ ، والصوابُ الرفعُ [م - ٢٣٠] على إضمار مبتدأ .

الثاني العطف على المحلَّ ، نحو : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً بالنصب . وله ثلاثة (٥) شروط :

أحدها إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح . فلا يجوز : مرتت يزيد وعمرأ ، لأنه لا يجوز مرتت عمرأ .

(١) سقط من م (ثلاثة أحدها العطف) .

(٢) في م (آجاءني) .

(٣) في د - ل (وقع يمتنع) .

(٤) في م (لأن في العطف إعمال) .

(٥) في م (ثلاثة أوجه) .

الثاني أن يكون الموضع بحقّ الأصالة ، فلا يجوز هذا الضاربُ زيدٌ وأخيه ، لأنّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ أعماله لا إضافته ، لالتحاقه بالفعل .

الثالث وجود المحرز (١) ، أي الطالب لذلك المحلّ (٢) ، فلا يجوز: إنّ زيداً وعمرو قائمان ، لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء، والابتداء هو التجرد ، والتجرد قد زال (٣) بدخول (إنّ) .

الثالث (٤) العطف على التوهم نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة [د - ١٤١] دخوله هناك .

قاعدة :

الواو أصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف

بأحكام (٥) : [ه - ٩٦]

-
- (١) في د م (المجوز) .
 - (٢) سقط (المحل) من م .
 - (٣) في م (وقد زال) .
 - (٤) أي الثالث من أقسام العطف .
 - (٥) ما أورد السيوطي من أحكام الواو منقول من مغني اللبيب ماعدا الحكم السادس عشر ، وقد نص السيوطي على اقتباس هذا الحكم من أبي علي الفارسي ، ولم يشر الى ابن هشام وكلامه المفصل في الواو . المغني ٣٩١ - ٣٩٥ وهو بالذكر أولى ، لأنه نسخ ماجاء في المغني نسخاً دقيقاً ملتزماً الشواهد والأمثلة ، وتتابع الأحكام . ولا يمنع هذا من أن يكون أبو علي الفارسي صاحبه ، وعنه نقل ابن هشام .

أحدها احتمال معطوفها للمعية ، والتقدم والتأخر •

الثاني اقترانها بإمّا نحو : « إمّا شاكراً ، وإمّا كفوراً » (١) •

الثالث اقترانها بلا إن سبقت بنفي ، ولم يقصد للمعية نحو :

ما قام زيد ولا عمرو ، ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق (٢) • وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز :

قام زيد ولا عمرو ، ولا : ما اختصم زيد ولا عمرو •

الرابع اقترانها ولكن ، نحو : « ولكن رسول الله » (٣) •

الخامس عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج الى

الربط ، كمررت برجل قام زيد وأخوه •

السادس عطف العقد على النيف ، نحو : أحد وعشرون •

السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منوعيتها ، نحو :

• • • • • ٣٤٦-

على ربّعين (٤) ، مسلوب وبال (٥)

(١) الانسان ٣ * انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا *

(٢) في م (والاقتران) •

(٣) الاحزاب ٤٠ * ما كان محمد ابا أحد من رجالكم • ولكن رسول الله ،
وخاتم النبيين *

(٤) في ه م (اربعين مسلوب وبال لي) •

(٥) صدر البيت (بكيت وما بكأ رجل حليم) استشهد به سيبويه ٢١٤/١

ونسبه الى رجل من باهلة ، واستشهد به ابن هشام في المغني ٣٩٣
(٦٦١) ونسبه محققو المغني الى ابن ميادة الرماح بن أبيرد • وانظر

المقرب لابن عصفور ٤٨ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٤ (٥٦٤) •

الثامن عطف ما حققه التثنية أو الجمع ، نحو :

• • • • • ٣٤٧ -

فقدان مثل محمد (١) ومحمد

التاسع عطف ما لا يستغنى عنه ، كاختصم زيد وعمر ، وجلست بين زيد وعمر .

العاشر والحادي عشر عطف العام (٢) على الخاص ، وبالعكس ، نحو : « رب اغفر لي ولوالدي » ولن دخل يتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات » (٣) « وملائكته ورسله وجبريل وميكال » (٤)

(١) البيت للفرزدق الديوان ١٩٠ و صدره (ان الرزية لا رزية مثلها) قال الشنقيطي في الدرر ١٦٧/٢ (استشهد به على أن الواو اختصت بعطف ما حقه التثنية ، واستشهد به الدماميني في شرح التسهيل عند قوله : ولا يغني العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار الا مع قصد التكرير ، أو فصل ظاهر أو مقدر ، فمثل للفصل الظاهر بقوله صلى الله عليه وسلم) (فأذن لها بنفسين : نفس في الشتاء ونفس في الصيف) وللـفصل المقدر بقول الحجاج - وقد نعي له المحدثان ابنه وأخوه : سبحان الله محمد و محمد في يوم - وفي الدرر للشرح صلة - وانظر الكامل ٢٩٢ والمقرب ٧٩ ومغني اللبيب ٣٩٣ (٦٦٢) وجمع الهوامع ١٢٩/٢ والتصريح ١٣٨/٢ .

(٢) في م - د - ل (الخاص على العام) والآية تخالف هذه الرواية .

(٣) نوح ٣٨ .

(٤) الآية * من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فان الله عدو للكافرين * البقرة ٩٨ . وقد أسقطت المخطوطتان د - م والمطبوعة كلمة (رسله) من الآية سهوا .

وشاركها (١) في هذا الحكم الأخير (حتى) ، كمات الناس حتى
الأنبياء ، فإنها عاطفة خاصاً على عام .

الثاني عشر عطف عاملٍ حذفَ وبقي معموله على عامل آخر
يجمعهما معنى واحد ، نحو :

• • • • • ٣٤٨ -

وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعَيُونَا (٢)

أي وكَحَلَّنَ العيون ، والجامعُ بينهما التحسين .

الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه (٣) ، نحو :

• • • • • ٣٤٩ -

وَأَلْفَى قَوْلَهَا (٤) كَذِبًا وَمَيَّنَا (٥)

(١) في م (يشاركهما) •

(٢) البيت للراعي النميري وهو عبید بن حصين وصدره : (إذا ما الفانيات
برزن يوماً) وروى السيوطي في شرح شواهد المغني ٧٧٥ (٥٦٦)
صدرا آخر للبيت هو : (وهزة نسوة من حي صدق) وذكر الشنقيطي في
الدرر ١٩١/١ أن لتخريج الشاهد وجهاً آخر ، وهو كما قال الأشموني :
(أول زججن يزين كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة
والأصمعي واليزيدي) فينصب الفعل على الحواجب والعيون • وانظر
تاويل مشكل القرآن ١٦٥ والخصائص ٤٣٢/٢ ، والانصاف ٦١٠
مغني اللبيب ٣٩٤ (٦٦٥) وشدور الذهب ٢٤٢ والعيني ٢٩١/٣
١٩٣/٤ والأشموني ١٤٠/٢ والتصريح ٢٤٦/١ والهمع ١٢٢/١ ،
١٣٠/٢ وحاشية يس الحمصي ٤٣٢/١ ، والدرر ١٩١/١ ، ١٦٩/٢ .

(٣) سقط من م (على مرادفه نحو) •

(٤) في م (وألفى قوومينا) •

(٥) البيت لعدي بن زيد وصدره (فقدمت الأديم لراشيه) الأديم : الجلد

الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة ، كقوله :

..... ٣٥٠

عليك ورحمة الله السلام (١) [هـ-٩٧]

المذبوغ ، الراهشان : عرقان في باطن الذراعين ، وجاء في خبر البيت أنه قيل للزباء : احتفظي بدم جذيمة الأبرش ، لاتصيب الأرض منه قطرة ، والا فاجاك الطلب بشأه ، فمن أجل ذلك قدمت له نطعاً ، وقطعت رواشه عليه . انظر طبقات فحول الشعراء (٧٦/١) تح محمود شاكر ، فقد جاء فيه أن للبيت رواية أخرى وهي (كذبا مبينا) ويرجح أن يكون البيت على قوله (ومينا) والشاهد فيه عطف المين على الكذب وهما بمعنى ، وانظر ديوان عدي ١٨٣ ومغني اللبيب ٣٩٥ (٦٦٦) وشواهد المغني ٧٧٦ (٥٦٧) والهمع ١٢٩/٢ ومعاهد التنصيص ١٠٤/٢ والدرر ١٦٧/١ لسان العرب [مين] .

(١) البيت للأحوص وصدره كما ورد في حواشي الديوان ١٨٥ وفي الخزانة ١٩٢/١ ، « الا يانخلة من ذات عرق » قال صاحب الخزانة : والنخلة كناية عن المحبوبة ، وذات عرق موضع بالحجاز ، وقال ابن جني في الخصائص ٣٨٦/٢ : « الا أن عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفاً على الضمير في (عليك) وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه ، وهو عليك » وانظر مجالس ثعلب ٢٣٩ وجمل الزجاجي ١٥٩ وآماله ٨١ وآماله ابن الشجري ١٨٠/١ وتحرير التعبير ١٤٥ ومغني اللبيب ٣٩٥ (٦٦٧) والتصريح ٣٤٤/١ - ٣٧٦ وشواهد المغني ٧٧٧ - (٥٦٨) والهمع ١٧٣/١ - ٢٢٠ - ١٣٠/٢ - ١٤٠ والدرر ١٨٤/١ - ١٩٠ .

الخامس عشر عطف المخفوض على (١) الجوار ، نحو :
« وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » (٢) •

السادس عشر ذكر أبو عليّ الفارسيّ أنّ عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط ، دون سائر الحروف ، نقله عنه ابن جني في سرّ الصناعة •

وفي تذكرة ابن الصائغ عن شرح الجمل للأعلم :

أصل حروف العطف الواو ، لأن الواو لا تدل على أكثر من الجمع والاشتراك ، وأما غيرها فيدلّ على الاشتراك ، وعلى معنى زائد كالترتيب والمهلة (٣) والشكّ والإضراب والاستدراك والنفي ، فصارت الواو بمنزلة (٤) الشيء المفرد ، وباقي الحروف بمنزلة المركّب ، والمفرد أصل المركّب •

ضابط :

قال ابن هشام في تذكرته (٥) :

من حروف العطف ما لا يعطف إلا بعد شيء خاص ، وهو أم بعد همزة الاستفهام •

ومنها ما لا يعطف إلا بعد شيئين ، وهو لكن بعد النفي ، والنهي خاصة •

(١) في م (على الجورة) أي : على قراءة من كسر اللام في (وأرجلكم) البيان ٢٨٤/١ •

(٢) المائة ٦ •

(٣) في م (المهلة) •

(٤) في م (بمنزلة المفرد) •

(٥) ذكر ابن هشام في شذور الذهب هذه الأحكام مفصلة مشفوعة بأمثلة وشواهد ٤٤٦ - ٤٤٧ •

ومنها مالا يعطف إلا بعد ثلاثة أشياء (١) ، وهو لا بعد النداء والأمر ، والإيجاب •

ومنها مالا يعطف إلا بعد أربعة ، وهو بل بعد النفي [م — ٢٣١] ، والنهي ، والإثبات والأمر •

ضابط :

قال ابن الخباز (٢) :

حروف العطف أربعة أقسام :

قسم يشرك بين الأول والثاني في الإعراب والحكم ، وهو : الواو والفاء ، وثم (٣) ، وحتى •

وقسم يجعل الحكم للأول فقط ، وهو : لا •

وقسم يجعل الحكم للثاني فقط ، وهو : بل ، ولكن • [هـ — ٩٨]

وقسم يجعل (٤) الحكم لأحدهما ، لا بعينه ، وهو : إما ، وأو ، وأم •

ضابط :

قال ابن هشام في تذكرته :

ليس في التوابع ما يتقدم على متبوعه إلا المعطوف بالواو ، لأنها لا ترتب •

-
- (١) سقطت (أشياء) من ل •
 - (٢) مخطوطة شرح الدرة ق ٦٨ •
 - (٣) في شرح الدرة (ثم) •
 - (٤) عبارة ابن الخباز (يراد الحكم بينهما) •

قائـدة :

قال الأَبْذَرِي في شرح الجزوليّة :

لا يجوزُ عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ، ويجوزُ فيما عدا ذلك .

قال (١) ابن الصائغ في تذكرته :

وأورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى :

« ولقد وصّينا الذين آمنوا الكتابَ من قبلكم وإيّائكم » (٢)

وقوله تعالى (٣) : « يخرجون الرسولَ وإيّائكم » (٤) .

قال ابن الصائغ :

وعندي أنه ينبغي أن يُنظر في علّة منع ذلك ، حتى يتلخص (٥) :

هل هذا داخلٌ تحت منعه ، فلا يلتفت إليه ، أو ليس بداخلٍ ، فيدور

الحكم مع العلة . والذي يظهر من التعليل أن الواو لما كانت لمطلق

الجمع ، فكان المعطوف مباشرٌ بالعمل ، والعامل لا يجوزُ (٦) له

العملُ في الضمير وهو منفصل ، مع إمكان اتصاله . أمّا في غير الواو

(١) في م (وقال) وكلام ابن الصائغ رد على الأَبْذَرِي لا تأييد له ، فلو قال

السيوطي : ردّا على ذلك لكان كلامه أوضح .

(٢) النساء ١٣١ (..... وإياكم أن اتقوا الله) .

(٣) سقط من م (قوله تعالى) .

(٤) المتعنة ١ .

(٥) في ل - م (يتخلص) .

(٦) العبارة في هـ (ولا يجوز العمل في الضمير) .

فليس الأمر معها كذلك ، كقولك (١) : زيدٌ قامَ عمرٌ و ثمٌ هو ، وقوله تعالى : « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى » (٢) فنجىء إلى الآيتين (٣) ، فنجدُ المكانين مكانيَّ (ثمٌ) لأن المقصود في الآية الأولى ترتيبها على الزمان الوجوديَّ مع إرادة كون المخاطب له أُسْوَةٌ بمن مضى • وكذلك الآية الثانية ، المقصودُ ترتيبُ المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو أشنع (٤) في الردِّ على فاعل ذلك •

وإذا تلخَّص ذلك لم يكن فيهما ردٌّ على الأُبْكَذِيِّ ، ويحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم [ل - ١٤٤] أحد المتعاطفين معنًى ما ، وهذا تأويلٌ حسنٌ لكلامه (٥) موافق للصناعة وقواعدها ، انتهى •

فائِدة :

في أقسام الواوات قال بعضهم :

وَمُمْتَحِنٌ يَوْمًا لِيَهْضُمَنِي هَضْمًا

عن الواوِ كمٌ قسمٌ قَلَمْتُ (٦) له نظما

فَقِسْمَتُهَا عَشْرُونَ ضَرْبًا تَتَابَعَتْ

فَدُونَكُهَا ، إِنِّي لأَرْسُمُهَا رَسْمًا

(١) في م (كقوله) •

(٢) سبأ ٢٤ •

(٣) في م د (الاثنين) •

(٤) في م (أشبع) •

(٥) في د ل (لكانه) •

(٦) في د م (نقلت) وفي ل (فقلت) •

فأصل " ، وإضمار " ، وجمع " ، وزائد (١)
وعطف " وواو الرفع في الستة (٢) الأسما
ورب " ومع " قد نابت الواوُ عنهما (٣)
وواوُك في الأيمان فاستمع العلماء [هـ-٩٩]
وواوُك للإطلاق والواوُ ألحقت
وواوُ بمعنى (أو°) ، فدوُك والحزما (٤)
وواوُ أت بعد الضمير لغائب
وواوُك في الجمع الذي يورثُ السقما
وواوُ الهجا ، والجال واسم لما له
وساسان من دون الجمال به يسمى (٥)

(١) يرى النكوفيون أن واو المعطف تأتي زائدة كما وردت في قوله تعالى :
❖ إذا السماء انشقت ، وأذنت ❖ وزيادة الواو غير جائزة عند
البحريين ، انظر المقتضب ٨٠/٢ وانظر (دراسات لأسلوب القرآن
الكريم) ٥٣١/٢ فان فيه بحثاً دقيقاً أحاط بالموضوع .

(٢) في م دل (الشبه) .

(٣) في م (فيهما) .

(٤) في م (والحزما) .

(٥) جعل هذا البيت بعد الذي يليه في دل . كذا في الأصل !! ، ويغيل إلي
أن في البيت تصحيحاً ، وأنه في الأصل (.. واسم لما له ستانان) ومما

وواو مك في تكسير دار ، وواو (١) إذ

وواو ابتداء (٢) ، ثم عدوى بها ثما (٣) [١٤٢]

يدل على صحة هذا الزعم ما يلي : جاء في تاج العروس [باب الواو والياء] الواو : اسم للبعير الفالج ، قاله الخليل . وجاء في القاموس [فلج] الفالج : الجمل الضخم ذو السنامين .

(١) قال ابن قيم الجوزية في بدائع الفوائد ٢٠٨/١ : وإذ قلنا، وإذ نجيناكم، وإذ فرقنا ، وإذ فعلنا ، وهو كثير جداً بواو العطف من غير ذكر عامل يعمل في إذ ، لأن الكلام في سياق تعداد النعم وتكرار الأقاصيص ، فيشير بالواو - العاطفة اليها ، كأنها مذكورة في اللفظ لعلم المخاطب بالمراد - وجاء في تاج العروس ٤٥٣/١٠ : (واو إذ ، نحو : لقيتك وأنت شاب) .

(٢) في د (ابتدئ) .

(٣) بلغت أقسام الواو في لسان العرب ثلاثة وعشرين قسمًا ، وفي تاج العروس ثلاثة وثلاثين ، واجتزأت المنظومة بعشرين قسمًا هذه أمثلتها :
 ١ - الأصل : سوط ، ٢ - الاضمار : ذهبوا ، ٣ - الجمع : مؤمنون ،
 ٤ - الزائدة : ربنا ولك الحمد ، ٥ - العطف : خالد وسعيد ،
 ٦ - الرفع : أبوك ، ٧ - رب : وليل كموج البحر ، ٨ - واو مع : سرت والنيل ، ٩ - اليمين : ورب الكعبة ، ١٠ - الاطلاق : إذا نشئوا
 لنحاروا (في القافية) ، ١١ - اللاحق : عمرو ، ١٢ - بمعنى أو : وقالوا نأت فاختر لك الصبر والبكا ، ١٣ - بعد ضمير الغائب : عرفتهمو ، ١٤ - قد يكون الجمع الذي يورث السقم أكلوني البراغيث ،
 ١٥ - واو الهجاء : حرف الواو ، ١٦ - الحال : رجع زيد والشمس طالعة ، ١٧ - ماله سنامان : الجمل الفالج ، ١٨ - تكسير دار : دور ،
 ١٩ - واو إذ : لقيتك وأنت شاب أو : وإذ قلنا ، ٢٠ - واو ابتداء ،
 هي واو الاستئناف نفسها .

باب عطف البيان

قال الأعلم في شرح الجمل :

هذا الباب يترجم له البصريّون ، ولا يترجم له الكوفيّون (١) .

قال الأعلم :

عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك .

(١) يوحى كلام الأعلم بأن الكوفيين ينكرون عطف البيان ويمعدونه بدلاً ، قال ابن عقيل ٣٩٥ في بيت المزار الأسدي :

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلاً ، اذ لا يصح أن يكون التقدير (أنا ابن التارك بشر) وأشار (ابن مالك) بقوله : (وليس أن يبدل بالمرضي) الى أن تجوز كون بشر بدلاً غير مرضي ، وقصده بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارسي . وجاء في الهمع : والكوفيون يسمونه الترجمة . وما ذكر السيوطي في الهمع : يخالف ما جاء في المصادر الاخرى فالترجمة من أسماء البدل لا عطف البيان .

باب البدل (١)

قال في البسيط :

تنحصر مسائل البدل في اثنتين (٢) وثلاثين مسألة ، وذلك لأن البدل أربعة ، وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتكثير أربعة ، وباعتبار الإظهار والإضمار أربعة ، وثمانية (٣) في أربعة باثنين وثلاثين . وأمثلتها مجملتها :

جاءني زيد أخوك ، ضربت زيدا رأسه ، أعجبنى زيد علمه ، رأيت زيدا الحمار (٤) ، جاءني رجل غلام لك ، ضربت رجلاً يداً له ، أعجبنى رجل علم له ، ضربت رجلاً حماراً ، كرهت زيدا غلاماً لك ، ضربت زيدا يداً له ، أعجبنى زيد علم له ، رأيت زيدا حماراً ، جاءني رجل أخوك ، ضربت رجلاً رأسه (٥) ، أعجبنى رجل علمه ، رأيت رجلاً الحمار .

(١) ويسميه : الكوفيون ترجمة وتكريراً وتفسيراً وتبييناً ، انظر الأشموني ٢٦١/٢ وحاشية الغضري على ابن عقيل ٦٤/٢ ومدرسة الكوفة ٣١٠ والمدارس النحوية ٢٠١ .

(٢) في م (الى ثلاثين) .

(٣) في م (وثمانية) ولعل أصل العبارة : ينقسم باعتبار تعريف البدل والمبدل منه وتكثيرهما أربعة ، وباعتبار اظهار البدل والمبدل منه واضمارهما أربعة ، وثمانية في أربعة باثنين وثلاثين .

(٤) في م د (الجمال) .

(٥) في م (راية) .

قام (١) زيد "أخوك، زيد ضربته إِيَّاهُ ، ضربت زيدا إِيَّاهُ [م-٢٣٢] ضربته زيدا ، أعجبني زيد" رأسه ، يدُ زيد قطعته إِيَّاهُ ، الرغيفُ أكلته ثلثه ، ثلث الرغيف أكلت الرغيفَ إِيَّاهُ ، أعجبني زيد" علمته ، جهل الزيدَين كرهتهما إِيَّاهُ ، زيد" كرهته جهله ، جهل زيد كرهت زيدا إِيَّاهُ ، أعجبني زيد" الحمارُ [هـ-١٠٠] زيد الحمارُ كرهته إِيَّاهُ ، كرهت زيدا إِيَّاهُ ، زيد كرهته حماره ، ثلث الرغيف أكلت الرغيفَ إِيَّاهُ ، جهل زيد كرهت زيدَ إِيَّاهُ ، الحمار كرهت زيدا إِيَّاهُ .

فائدة :

قال الأعلام في شرح الجمل :

الدليل على أن البديل على نيّة تكرار العامل ثلاثة أدلة : شرعيّ ، ولنغويّ ، وقياسيّ .

فالشرعيّ قوله تعالى « اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا » (٢) الآية .

(١) أمثلة الفقرة السابقة صحيحة تطابق مبدأ التقسيم : فالبديل والمبديل منه في أربعة الأمثلة الأولى معرفتان ظاهرتان ، وفي المجموعة الثانية تكرتان ظاهرتان ، وفي الثالثة جاء البديل نكرة . والمبديل منه معرفة ، وفي المجموعة الرابعة عكست الآية . أما الفقرة الثانية فأمثلتها بضطربة في الأصول كلها ، وما أثبتناه أقلها اضطرابا وقد نهت الى ذلك الطبعة الهندية ، اذ جاء في حاشيتها (كذا) قال : وقضية كلامه أن تكون الصور (٦٤) وهو خطأ أيضاً . والصواب أن الصور (٣٦) اذ النكرة لا تكون الاظاهراً . والأمثلة الآتية غير مستوعبة للصور وفيها مع ذلك تكرار فتدبر) .

(٢) * اتبعوا المرسلين ، اتبعوا من لايسألكم أجراً وهم مهتدون * يس

٢٠ - ٢١ .

« وقال الملاّ الذين استكبروا من قومه (١) للذين استضعفوا لمن آمن منهم » (٢) .

واللفويّ (٣) قول الشاعر :

٣٥١ إذا ما مات ميت من تميم
فرءك أن يعيش فجىء بزاد :

بخبز أو بتمر أو بسمن
أو الشيء الملفف في البجاد

والقياسي (٤) يا أخانا زيد ، لو كان في غير نية النداء لقال :
يا أخانا زيداً .

فائدة :

قال ابن الصائغ في تذكرته :

(١) سقط من هـ (من قومه) .

(٢) * ٠٠٠ لمن آمن منهم : اتعلمون أن صالحاً مرسل من ربه *
الأعراف ٧٤ .

(٣) قصد باللفوي تكرار العامل وهو الباء في قوله : بخبز أو بتمر ، والبيتان لأبي مهوش الفقعسي ، أو ليزيد بن الصمق الكلابي . والشيء الملفف بالبجاد السخينة التي كانت قريش تصنعها من الدقيق أو وطب اللبن يلف في البجاد ليحمى ويدرك ، والبجاد كساء مخطط من أكسية الأعراب . انظر الحيوان ٦٦/٣ ، والكامل ٩٨ والعقد الفريد ٤٦٢/٢ والمنصف ٣٠٥/١ ، ٦٢/٣ والمحتسب ٣١١/١ وكنایات الجرجاني ٤٩٤ واللسان (بجد) .

(٤) في ل (والقياس) .

نقلت من خطأ ابن الرماح : لا يخلو البديل أن يكون تأكيداً ،
أو بياناً (١) أو استدراكاً ، فالبعض والاشتغال يكونان تأكيداً وبياناً •
والغلط والبداء (٢) والنسيان لا يكون (٣) إلا استدراكاً ، فالتوكيد
« يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » (٤) • « والله على الناس حج البيت من استطاع » (٥) والبيان أعجبنى (٦) الجارية وجهها أو عقلها •

(١) في ل (بياناً والغلط أو استدراكاً) •

(٢) في د (والنداء) والمقصود ببديل البداء بدل الاضراب وهو ما لا تناسب
بينه وبين الأول نحو : مررت برجل امرأة ، أخبرتك أولاً أنك مررت
برجل ، ثم بدا لك أن تخبر أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول •
انظر الهمع ١٢٦/٢ •

(٣) في م (لا تكون) •

(٤) البقرة ٢١٧ •

(٥) آل عمران ٩٧ •

(٦) في م أعجبنى •

باب النداء

قاعدة :

قال في المفصل (١) :

لا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده ، لأنهما لا يفارقانه •

قاعدة :

أصل حروف النداء (يا) ، ولهذا كانت أكثر أحرفه استعمالاً ، ولا يقدر (٢) عند الحذف سواها ، ولا ينادى اسم الله عز وجل ، واسم المستغاث (٣) ، وأيشها وأيشها إلا بها ، ولا المندوب إلا بها أو (بوا) •

وفي شرح الفصول لابن إياز (٤) :

قال النحاة : (يا) أمّ الباب ، ولها خمسة أوجه من التصرف :

[هـ - ١٠١]

أولها نداء القريب والمبعد بها (٥) •

(١) الفصل ٤١ •

(٢) سقط السطر التالي كله من م •

(٣) في د (المستغاب) •

(٤) شرح للفصول للورقة ١٢٣ •

(٥) وبعدها قال ابن إياز : (فقول العبد يا الله يحتمل ذينك الأمرين • أما

المبعد فعلى استقصاره لنفسه ، وأما القريب فلقوله تعالى * وهو معكم

أيما كنتم * •

- وثانيها وقوعها في باب الاستغاثة ، دون غيرها •
 - وثالثها وقوعها في باب النشبة •
 - ورابعها دخولها على أي •
 - وخامسها أن القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها •
- فائدة :

قال الجزولي :

إذا رفعت الأول من نحو : يا زيد^(١) زيد عمرو ، فتنصب الثاني من أربعة أوجه ، وزاد بعضهم خامساً • وهي : البدل وعطف البيان والنعت على تأويل الاشتقاق ، والنداء المستأنف ، وإضمار أعني • وأضعفها النعت ، وهو (٢) الذي أسقطه ، لأن العلم لا ينعت به • فإذا (٣) نصبت الأول فتنصبه من وجه واحد ، على أنه منادى مضاف على تأويلين : إما إلى (٤) محذوف دلّ عليه ما أضيف إليه الثاني ، وتنصب الثاني على ما كنت تنصبه (٥) مع الرفع من الأوجه الخمسة • والتأويل الثاني أن يكون مضافاً إلى ما بعد الثاني ويكون الثاني توكيداً (٦) للأول ، يتجم بينه وبين ما أضيف إليه •

ضابط :

قال ابن الدهان في الغرة :

الأسماء على ضربين : ضرب ينادى ، وضرب لا ينادى •

(١) في هـ (يا زيد عمرو) •

(٢) في د (لأنه الذي) •

(٣) في د م (وإذا) •

(٤) في د (على) •

(٥) في م (كنت مع الرفع) •

(٦) في م (توكيد الأول) •

فالذي ينادى على ثلاث مراتب : مرتبة لا بدء من وجود (يا)
معها ، نحو : النكرة وأسماء الإشارة عندنا • ومرتبة لا بدء من حذف
(يا) معها ، وهو (١) اللهم ، وأي في قولك : اللهم اغفر لنا أيتها (٢)
العصاة • وضرب يجوز فيه الأمران •

فائدة :

قال ابن هشام في تذكرته :

لا يجوز عندي نداء اسم الله (٣) تعالى إلا يا •

ضابط :

في تذكرة ابن هشام :

تابع المنادى المبني (٤) على خمسة أقسام :

١ - قسم يجب نصبه على الموضع ، وهو المضاف الذي ليس بأل •

٢ - وقسم يجب إتياعه على اللفظ ، وهو أي •

٣ - وقسم على تقديرين : يجوز إتياعه (٥) على اللفظ ، وإتياعه

على المحل ، وهو اسم [هـ - ١٠٢] الإشارة •

(١) في م (وهي) •

(٢) انظر الكتاب ٤٨٣/١ والمقتضب ٢٩٨/٣ وجاء في الهمع ١٧٠/١ :
(وزعم الأخفش أنها منادى ، لأنها في غير الشرط والاستفهام لا تكون
إلا على النداء ، قال : ولا ننكر أن ينادي الإنسان نفسه • ألا ترى أن
عمر قال : كل الناس أفقه منك يا عمر) •

(٣) جاء في مغني اللبيب ٤١٣ (ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث
وأيتها وأيتها الألبها) يعني : (يا) •

(٤) في م (المنادى على) •

(٥) سقط من دم (إتياعه على اللفظ) •

٤ - وقسم يجوزُ إتباعه على اللفظ وإتباعه على المحل مطلقاً
[ل - ١٤٥] وهو النعت والتوكيد وعطف البيان المفردة مطلقاً ،
والنسق الذي بغير آل •

٥ - وقسم يحكم له بحكم المنادى المستقل ، وهو البدل ،
والنسق الذي بغير آل •
ضابط :

قال ابن فلاح في المغني :

يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى إلا في خمسة مواضع :
النكرة المقصودة والنكرة المبهمة ، واسم الإشارة عند البصريين ،
والمستغاث والمندوب • انتهى •

وزاد ابن (١) مالك المضر •

وفي تذكرة ابن الصائغ :

حذف حرف النداء [د - ١٤٣] من الاسم الأعظم نصاً على منعه
ابن معط في دررته ، وعكس منع ذلك في الدرّة أيضاً بالاشتباه (٢) ،
وقرّره ابن الخباز (٣) [م - ٢٣٣] بأنه بعد حذف حرف النداء

(١) انظر التسهيل ١٧٩ ، وجاء في حاشية التسهيل (ومثل له بنحو : يا اياك
قد كفيتك) •

(٢) في م (بالاشباه) •

(٣) قال ابن الخباز في شرح الدرّة في الورقة ٩٣ من المخطوطة (وذكر يحيى
أن اسم الله لا يحذف منه حرف النداء ، واحتج باشتباه النداء بغيره •
وفي هذا نظر لأنه اذا قيل : الله اغفر لي ، علم أنه نداء • وانما
الصواب أن يقال : لما رأيناهم عوضوا في آخره فقالوا : اللهم ، لم

يشته (١) المنادى بغير المنادى ، واعتشِرْ ضَ عليه بأنك تقول : الله اغفر لي ، فلا يقع فيها اشتباه ولبس .

قال ابن الصائغ :

ولابن مُعْطٍ أن يقول : لَمَّا وقع اللبس في بعض المواضع طرد الباب ، لئلا يختلف الحكم ، انتهى .

قال والعله في ذلك أنهم لَمَّا حذفوا (يا) عوضوا الميم ، فكروها أن يقولوا (٢) الله بالحذف ، لما فيه حذف العوض والمعوّض .

قال ابن الصائغ :

يعني (٣) تعويضهم من حرف النداء ، دلنا على أنهم قصدوا ألا يحذفوا الحرف بالكلية . وقد قال ابن (٤) النحاس في (صناعة الكتاب) ما نصّه (٥) جواز ذلك .. فإنه قال في قولك : سبحانك (٦) الله العظيم إنه لا يجوز الجرّ على البديل من الكاف ، ويجوزُ النصبُ على القطع والرفعُ على تقدير (٧) يا الله . انتهى .

يُحذفوا الحرف لذهاب العوض والمعوّض عنه ، ألا ترى أنهم لما حذفوا

ياء فرازين جاؤوا بالتاء في فرازة ولم يقولوا : فرازين) .

(١) في دم (شبيه) وفي ل (شبه) .

(٢) في م د (يقولوا لله) .

(٣) في م (معنى) وفي ل (يعني تعريفهم) .

(٤) في د (قال النحاس) .

(٥) في م (مايفيد) .

(٦) في هـ - (قال سبحان) .

(٧) في دلم (وتقدير) .

قاعدة (١) :

قال ابن النحاس في التعليقة :

أصل حذف حرف النداء في نداء الأعلام ، ثم كل ما أشبه العلم ،
في كونه لا يجوز أن يكون وصفاً لأي ، وليس مستغاثاً به ، ولا مندوباً
يجوز حذف حرف النداء معه . [هـ - ١٠٣]

باب الندبة

قال ابن يعيش (٢) :

الندبة نوع من النداء ، فكل مندوب منادى ، وليس كل
منادى مندوباً ، إذ ليس كل ما ينادى يجوز نداءه ، لأنه يجوز أن
ينادى المنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك في الندبة .

وقال الأبنيني (٣) في شرح الجزولية :

المندوب يشرك المنادى في أحكام ، وينفرد بإلحاق ألف الندبة .

(١) في م (فائدة) .

(٢) شرح المفصل ١٥/٢ وما ذكر السيوطي يطابق كلام ابن يعيش .

(٣) في د (الأندلسي) .

باب الترخيم

قال المهلبى :

إنَّ أسماء توالى عَشْرَةٌ (١)
لم ترخِّمَ عند أهلِ الخيرة
مبهمٌ ، ثَمَّتَ (٢) نعتٌ بعده
والمضافانِ (٣) معاً ، والنكرة
ثم شبهةٌ لمضافٍ خالص
والثلاثيُّ ، ومندوبُ التره
يجتذبه (٤) مستغاثٌ راحمٌ (٥)
وإذا كانت جميعاً مضمرة

فائدة :

قال ابن فلاح في المعنى :

قالوا : أكثر ما رخمت العرب ثلاثة أشياء وهي : حارث ،
ومالك ، وعامر •

-
- (١) في م هـ (عشرة) انظر الهمع ١ / ١٨١ - ١٨٣ فان فيه بحثاً وافياً عما
يجوز ترخييمه وعما لا يجوز •
(٢) في د م ل (ثم) •
(٣) في م (المضافات) •
(٤) في م (يجتذبه) •
(٥) وردت ثلاثة الأبيات الأولى في مخطوطة المهلبى (نظم الفرائد وحصر
الشرائد) مطابقة لرواية الأشباه ق ٣ ، أما البيت الرابع فلم يذكر في
مخطوطة المهلبى •

باب الاختصاص

قال ابن يعيش (١) :

قد أجرت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء ، لاشتراكهما في الاختصاص ، فاستعير (٢) لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص ، كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام ، إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام . وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ، وأزيد أفضل أم خالد ، فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول : ما أبالي أقمت أم قعدت ، وسواء (٣) علي أقمت أم قعدت ، فأنت غير مستفهم ، وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في التسوية ، لأن معنى قولك : لا أبالي أفعلت (٤) أم لم تفعل أي هما مستويان (٥) في علمي ، فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية ، كذلك جاء الاختصاص [هـ - ١٠٤] بلفظ النداء ، لاشتراكهما في معنى الاختصاص ، وإن لم يكن منادى .
اتهى .

(١) شرح المفصل ١٧/٢ والنقل مطابق لقول ابن يعيش .

(٢) سقط السطر التالي من د .

(٣) سقط من م (سواء علي أقمت أم قعدت) .

(٤) في م (فعلت) .

(٥) في م (متساويان) .

قاعدة (١)

قال ابن فلاح في المغني :

قال أبو عمرو : إن العرب إنما نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي : معشر ، وآل ، وأهل ، وبنو . ولا شك أن العرب قد نصبت في (٢) (الاختصاص) غيرها .

وعبارة ابن النحاس في التعليقة : أكثر الأسماء دخولا في هذا الباب هذه الأربعة .

باب العدد

قال في البسيط :

إدخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق ، وعدم الإلباس . قال : وهذا من غريب لغتهم ، لأن التاء علامة التأنيث ، وقد جعلت هنا علما للتذكير ، قال : وهذا الذي قصد الحريري بقوله : الموطن الذي يلبس فيه الذكركان براقع النسوان وتبرز ربّات الصبال بعمائم الرجال (٣) .

قال : وظهيره أنهم خصّشوا جمعَ فِعَالٍ في المؤنث بأفعل : كذراع وأذرع . وفي المذكر بأفعله كعماد [م - ٢٣٤] وأعمدة ، كالجاقهم علامة التأنيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث .

(١) في هـ (قاعدة) .

(٢) في م دل (على) .

(٣) مقامات الحريري المقامة الرابعة عشرة ص ١٧٢ .

ومما وجَّهوا به مسألة العدد أن العدد قبل تعليقه على معدود
 مؤنَّثٌ بالتاء لأنه جماعة ، والمعدود نوعان : مذكرٌ ومؤنَّثٌ فسبق
 المذكر لأنه الأصل إلى العلامة فأخذها • ثم جاء المؤنَّث فكان تركُّ
 العلامة له علامة • ومسألة الجمع أنهم قصدوا أن يصير مع جمع المذكر
 تأنيثٌ لفظيٌّ ، ومع جمع المؤنَّث تأنيثٌ معنويٌّ ، فيعتدلان لمقابلة
 الجمع بالجمع ، والتأنيث بالتأنيث •

قائدة (١)

قال ابن الخباز :

(الاثنان) (٢) هُجِرَ جانبُه في موضعين :

الأول أن كسور (٣) الأعداد من الثلاثة إلى العشرة بَنَوْا منها
 صيغ الجمع من ثلاثين إلى تسعين ، ولم يقولوا من الاثنين (ثنين) •
 والثاني أن من الثلاثة إلى العشرة اشْتَقَّتْ من ألفاظها الكسورُ
 فقيل : ثلث وربع إلى العشر (٤) ، ولم يقل في الاثنين (ثني) (٥) بل
 نصف • نقله ابن هشام في تذكرته • [هـ - ١٠٥]

(١) في د (قاعدة) •

(٢) سقط (الاثنان) من د •

(٣) يبدو أن كلمة (كسور) مقحمة في العبارة ، لأن الفاعل العقود مبتنية
 من الأعداد نفسها ، لا من كسورها • ولو بنينا الثلاثين من ثلث لقلنا :
 ثلثين وثلثون ، ومما يقوي هذا الزعم إلحاق العقود بجمع السلامة •

(٤) في م (العشرة) •

(٥) في م (شيء) •

فائدة (١)

في تذكرة ابن الصائغ :

(اثنَا عشر) كلمتان من (٢) وجه ، ولذلك وقع الإعراب حشواً ،
وكلمة من وجه أي : مجموعها دال على شيء واحد ، وهو هذه الكمية .

فائدة :

وفيها أيضاً : العدد معلوم المقدار مجهول الصورة ، ولذلك جرى

مجرى المبهم .

ضابط :

قال ابن هشام [ل - ١٤٦] في تذكرته :

(آل) (٣) في العدد على ثلاثة أقسام : تارة تدخل على الأول ،
ولا يجوز غير ذلك ، وهو العدد المركب نحو : الثالث عشر ، وتارة
على الثاني ، ولا يجوز غير ذلك ، وهو المضاف نحو : خمسمائة ألف ،
وتارة عليهما ، وهو العدد المعطوف ، نحو :

٣٥٢ إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب^(٤) (د - ١٤٤)

• • • • •

(١) في د (قاعدة) •

(٢) سقط في م (من وجه) •

(٣) سقطت (آل) من م •

(٤) استشهد السيوطي بهذا البيت في الهمع ٢ / ١٥٠ ، ولم يظفر الشنقيطي
بقائله ، بل ذكر عجز البيت وهو (قدوماً على الاموات غير بعيد) في
الدرر ٢ / ٢٠٥ •

باب الاخبار بالذي والألف واللام

ضابط (١) :

قال أبو حيَّان :

من النحويين من عدَّ ما لا يصحُّ أن يُخبرَ عنه • ومنهم من شرَّطَ فيما يصحُّ الإخبار عنه شروطاً :

فالذي قال : الذي لا يصح الإخبار عنه الفعل ، والحرف ، والجملة ، والحال ، والتمييز ، والظرف غير المتمكِّن ، والعامل دون معموله ، والمضاف دون المضاف إليه ، والموصوف دون صفته ، والموصول دون صلته ، واسم الشرط دون شرطه ، والصفة ، والبدل ، وعطف البيان ، والتأكيد ، وضمير الشأن ، والعائد إذا لم يكن غيره ، والمسند إليه الفعل غير الخبري (٢) ، ومفعوله (٣) ، والمضاف إلى المائة ، والمجرور برب (٤) ، وبله ، وأيّما رجل ، وكيف ، وكم ، وكأيتن ، والمصدر الواقع موقع الحال ، وفاعل نعم وبس ، ، وفاعل فعل التعجب ، وما للتعجب ، والمجرور بكاف التشبيه ، وبحسبي ، وبمئذ ، ومئذ ، واسم الفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل (٥) ، والمجرور بكل المضاف إلى مفرد ، وأقل

(١) سقط (ضابط) من م •

(٢) في م (غيري) •

(٣) في م (ومفعوله) •

(٤) في م د (وبكم) •

(٥) في م (عمل الفعل المجرور) •

رجل (١) وشبهه ، واسم لا وخبرها ، والاسم الذي ليس تحته معنى ، والمصدر والظرف اللزمان للنصب ، والاسم الذي إظهاره ثانٍ عن إضماره ، والاسم الذي [هـ - ١٠٦] لا فائدة في الإخبار عنه ، والاسم المختص بالنفي ، والمجرور في نحو : كل شاةٍ وسخلتها (٢) ولا عن (٣) سخلتها ، ولا المعطوف في باب ربٍّ على مجرورها ، ولو كان مضافاً للضمير • نحو : ربٍّ رجلٍ (٤) وأخيه •

والذي شَرَطَ شروطاً ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع :

هي اثنا عشرَ شرطاً : ألا يكون تضمن حرف صدرٍ ، وأن يكون اسماً متصرفاً لا من المستعمل في النفي العام ، وأن يكون مما يصحُّ تعريفه ، لا مما دخل عليه مالا يدخل على المضمرات ، وأن (٥) يكون في جملة خبرية ، ولا يكون (٦) صفةً ، ولا بدلاً ، ولا عطف بيان ، وألا يُضمَر على أن يفسَّره مابعد ، وألا يكون ضميراً رابطاً ، ولا مضافاً إلى اسم رابط ، وألا يكون من ضمير الجملة ، ولا مصدراً خبره محذوف قد سدَّت الحال مسدده • انتهى •

قال : وفيه تداخلٌ ، وينحصر في شرطين :

- أحدهما أن يكون الاسمُ يصحُّ مكانه مضمراً •
- والثاني أن يكون يصحُّ جعله خبراً للموصول •

(١) الكتاب ١/ ٣٦١ •

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٤ - ٢٥٨ •

(٣) في هـ (عسى سخلتها) •

(٤) الكتاب ١/ ٢٤٤ •

(٥) في م (ولن يكون) •

(٦) في م (والا) •

ضابط :

قال أبو حيَّان :

حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه ، فقال :

يجوز في فاعل الفعل اللازم الخبري ، وفي متعلق المتعدي بجميع ضروبه ، من متعدّد إلى اثنين وثلاثة (١) ، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، وفي باب كان وإنّ وما والمصدر والظرف المتمكّن والمضاف إليه ، وفي البدل ، والعطف ، والمبتدأ والخبر ، والمضمر ، وحادي عشر وبابه ، وفي باب الأعمال والمصدر النائب والعامل والمعمول من الأسماء وأشياء مركبة من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والاستفهام .

ضابط :

زعم أبو علي وغيره : أن كل ما يُخبر عنه بآل يخبر (٢) عنه بالذي .

وقال أبو حيَّان (الذي) أعم (٣) في باب الإخبار ، لأنها (٤) تدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، (وأل) لا تدخل إلا على الجملة المصدرية بفعلٍ متصرّفٍ مثبت . قال : وذكر الأخفش موضعاً يصلح [هـ - ١٠٧] لأل (٥) ، ولا يصلح للذي . قال : تقول : مررت بالقائم أبواه لا القاعدين . ولو قلت : مررت بالتي قعد أبواها لا التي قاما ، لم يصح . فإذا أخبرت عن زيد في (٦) قولك : قامت جارتا (٧) زيد

(١) في م (أو ثلاثة) .

(٢) سقط من م (يخبر عنه بال) .

(٣) في م أعم من .

(٤) في م (لا تدخل) .

(٥) في م (للذي) .

(٦) في م (من) .

(٧) في م (جارتا) .

لا قعدتا ، قلت : القائم جارتا (١) لا القاعدتان زيد ، ولو قلت : الذي قامت جارتاه (٢) لا التي قعدتا زيد ، لم يجوز ، لأنه لا ضمير يعود على الذي من الجملة المعطوفة ، فقد صار لكل من (الذي) ومن (آل) عمومٌ تصرف (٣) ودخول ما لم يدخل (٤) في الآخر ، لكن ما اختصت به الذي أكثر .

وذكر الأخفش أيضاً أنه قد يخبر بآل لا بالذي في قولك :
المضروب الوجه زيد ، ولا يجوز : الذي مضرب الوجه زيد .

وقال ابن السراج في المسألة الأولى : مررتُ برجل قائم أبواه لا قاعدين انه شاذ خارج عن القياس .

قال : وهو قول المازني وكل من يرتضي قوله . وقد كان ينبغي ألا يجوز قولك : المضروب الوجه زيد . قال : ولكنه حكى عن العرب ، وكثر في (٥) كلامهم حتى صار قياساً فيما هو مثله ، فلهذا لا يقاس عليه الفعل .

قال الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ : فهذا (٦) شيء يحدث مع آل ولم يكن كلام قبل آل فيه اسم (٧) يجوز الإخبار عنه بآل ،

(١) في م (جارتا) .

(٢) في م (جارتاه) .

(٣) في م (مصرف) .

(٤) في م (فيما لم يدخل فيه الأخير) .

(٥) في هـ (من) .

(٦) في د (فهذه شيء يجري) .

(٧) في د (آل) .

ولا يجوز (١) ، بالذي • قال : فلا يرد هذا على أبي علي وغيره ، ممن زعم أن كل ما يخبر عنه بأل يخبر (٢) عنه بالذي ، ولكن إذا ظرت لما وقعت فيه (آل) ولا يقع في موضعها (الذي) كان كذلك ، انتهى •

باب التنوين

قال ابن الخباز في شرح الدرّة :

التنوين حرف ذو مخرج ، وهو نون ساكنة ، وجماعة من الجهال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مبني ، لأنهم لا يجدون له صورة في الخط ، وإنما سمي تنويناً ، لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتفعل من أبنية الأحداث •

وفي البسيط التنوين زيادة على الكلمة ، كما أن النفل (٣) زيادة على الفرض •

ضابط :

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

متى أطلق التنوين [هـ ١٠٨] فإنما يراد به تنوين الصرف • وإذا أريد غيره من التنوينات قيّد ، فقل : تنوين التنكير ، تنوين المقابلة ، تنوين العواض • وكذلك [م ٢٣٦] الألف واللام متى أطلقنا إنما يراد التي للتعريف ، وإذا أريد غيرها قيّد بالموصولة

(١) سقط السطر التالي من م •

(٢) في هـ (تخبر) •

(٣) في م (كالنفل) •

أو الزائدة (١) •

ضابط :

قال ابن الخباز في شرح الجزولية :

أقسام التنوين عَشْرَةٌ : تنوين التمكين (٢) ، وتنوين التنكير ،
وتنوين المقابلة ، وتنوين العِوض ، وتنوين الترثم ، والتنوين الغالي ،
وتنوين المتأدى عند الاضطراب ، وتنوين مالا ينصرف [ل - ١٤٧]
عند الاضطراب ، والتنوين الشاذ • كقول بعضهم : هؤلاء قومك •
حكاه أبو زيد • [د - ١٤٥]

وفائدته تكثير اللفظ كما قيل في ألف قبعثي ، وتنوين الحكاية ،
مثل أن تسمي رجلاً بعاقلة لبيبة ، فإنك تحكي اللفظ المسمى به •
وقال بعضهم ظلاً :

أقسام تنوينهم عشرٌ عليك بها

فإنَّ تحصيلَها من خير ما حُرِّزا

مكَّن ، وعوض ، وقابل ، والمنكَّر زِدْ (٣)

رغم ، أو احك ، اضطرب (٤) ، غال ، وما همزا

(١) في م (والزائدة) •

(٢) وأمثلة التنوين كما وردت في شرح ابن عقيل لالفية ابن مالك : تنوين
التمكين نحو : رجل ، والتنكير نحو : سيبويه ، والمقابلة نحو : مسلمات
والعوض نحو جوار ، والترثم في القوافي المطلقة نحو : وقولي ان
أصبت لقد أصابن • والغالي في القوافي المقيدة نحو : وقاتم الأعماق
خاوي المخترقن •

(٣) في د (رد) •

(٤) في د (اضطرب) ويعني بقوله ما همزا تنوين (هؤلاء) •

ضابط :

قال ابن هشام وغيره :

يلزم حذف التنوين في مواضع (١) : لدخول آل ، وللإضافة ،
ولمانع الصرف ، وللوقوف في غير النصب ، وللإتصال بالضمير ، نحو :
ضاربك ، ممن قال : إنه غير مضاف ، ولكون الاسم علماً موصوفاً بما
اتصل به من ابن أو ابنة مضافاً إلى علم ، ولدخول لا ، وللنداء ،
وقال المهلكي (٢) :

ثمانية تنوينها دُمّت تحذف (٣)

مع اللام تعريفاً ، وما ليس يُصَرَّفُ

وما قد بُني فيه (٤) المنادى ، وإسم لا

وفي الوقف رفعاً ثم خفضاً يُخَفَّفُ

ومن كلِّ موصوفٍ بابنٍ مجاورٍ

فريداً به التذكير (٥) والكبير يعرف

قد اكتنفه كئيتان أو اغتدى

متى علمين أو باللقاب يكنف

قد ائتلفا فيه أو اختلفا معاً

وثامنتها فون المضافات ترصف (٦) [هـ-١٠٩]

(١) في م (عشرة مواضع) .

(٢) وردت الأبيات في مخطوطة (نظم الفرائد وحصر الشرائد) ق ٥ .

(٣) في ل م (يحذف) . (٤) في د هـ (منه) .

(٥) في م (مزيدا) . (٦) في هـ ل (توصف) .

باب نوني التوكيد

ضابط :

قال الزجاجي في الجمل :

كل موضع دخلته (١) النون الثقيلة دخلته (٢) النون الخفيفة إلا في الاثنين المذكرين والمؤنثين وجماعة النساء • فإن الخفيفة لا تدخلها •

ضابط :

قال ابن عصفور :

يستثنى من قولنا : لا يكون (٣) ما قبل نوني التوكيد إلا مفتوحاً أربعة مواضع :

إذا اتصل بالفعل ضمير الجمع (٤) المذكر فإن ما قبلها يكون مضموماً ، أو ضمير الواحدة المخاطبة فإن ما قبلها يكون مكسوراً ، أو ضمير الاثنين أو ضمير جمع المؤنث فإ ما قبلها في صورتين لا يكون إلا ألفاً •

فائدة :

قال ابن الدهان في الغرمة :

-
- (١) في هـ (دخلت) •
 - (٢) في هـ (دخلت) •
 - (٣) في هـ (من قبل) •
 - (٤) في ل م (ضمير جمع) •

دخول نون التوكيد في اسم الفاعل ، نحو :

٣٥٣- أَقَائِلُنْ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا (١)

ظهير دخول نون الوقاية عليه في قوله :

• • • • • ٣٥٤-

أَمْسَلِمْنِي إِلَى قَوَّامِي شَرَّاحِي (٢)

(١) قال السيوطي في شرح شواهد المغني ٧٥٨ (٥٤٥) : (قال السكري :
قاله رجل من هذيل) ونسبه غيره الى رؤبة . وقال ابن جني في تخريجه .
الخصائص ١٣٦/١ : (ومن ذلك - أعني الاستحسان - أيضا قول
الشاعر :

أريت ان جئت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا

أقائلن أحضروا الشهودا

فالحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيها له بالفعل المضارع . فهذا
اذن استحسان لاعن قو علة ، ولا عن استمرار عادة) وانظر المحتسب
١٩٣/١ والميني ٦٤٨/٣ والتصريح ٤٢/١ والخزانة ٥٧٤/٤ .

(٢) قال الشنقيطي في الدرر ٤٣/١ : شرّاحي مرخم شرّاحيل دون نداء ،
والبيت ليزيد بن محمد الحارثي وصدره : (فما أدري وكل الظن ظني)
قال ابن هشام في المغني في تخريج أمسلمني (انما هو تنوين ، لانون
وقاية وكسر لالتقاء الساكنين) وانظر المحتسب ٢٢٠/٢ والمقرب ٢٤
والبحر لأبي حيان ٣٦١/٧ والميني ٣٨٥/٦ وحاشية يس على التصريح
٤٢/١ .

باب نواصب المضارع

قاعدة :

(أن °) أصل النواصب للفعل وأُمُّ الباب بالاتفاق ، كما ثقَلته أبو حيَّان في شرح التسهيل ، ومن ثمَّ اختصَّت بأحكام :
منها إعمالُها ظاهرةً ومضمرةً ، وغيرها (١) لا ينصب إلا مُظهرًا •
ومنها أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختياراً ، قياساً على أنَّ المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل (٢) ، نحو : أريد (٣) أن عندي تقعد ، وأن في الدار تقعد ، ولم يجوز أحد ذلك في سائر الأدوات إلا اضطراراً (٤) •

ضابط :

قال الأندلسيُّ في شرح المفصل :

(إذن) لها ثلاثة أحوال :

١ - حال تنصب فيها البتة ، وهي عند توفّر الشرائط الخمس :
أن تكون جواباً ، وألا يكون معها حرف عطف ، وأن يعتمد الفعل عليها ، وألا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين (٥) ، وأن يكون الفعل مستقبلاً •

(١) في م (وعليها) •

(٢) في د (وأهل) •

(٣) في م د (زيد أن عنده) •

(٤) سقط من م (الا اضطراراً) •

(٥) في هـ (بغير الهمز) •

٢ - وحال لا تعمل فيه البتة ، وهي عند اختلال أحد الشرائط .

٣ - وحال [ه - ١١٠] يجوز فيها الأمران ، وهو عند دخول

حرف (١) العطف عليها • [م - ٢٣٧]

ثم لها ثلاثة أحوال أخرى : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر ، فإن تقدمت وتوفرت بقية الشروط أعملت ° ، وإن توسّطت أو تأخرت لم تعمل ، وضاحت في هذه الأحوال ظننت وأحوالها التي تعمل في رتبتهما ، وهو التقدم ، ويجوز الإلغاء إذا فارقت ، فكذلك إذا ابتدئ بها ، واعتمد (٢) الفعل عليها في الجواب أعملت لوقوعها في ربتها • وتلغى إذا فارقت • إلا أن الفعل فضّل عليها بأنه يجوز فيه الأعمال والإلغاء • وإذن لا يجوز فيها إذا فارقت الأول إلا الإلغاء ، لكون عوامل الأسماء أقوى (٣) من عوامل الأفعال ، خصوصاً إذا كانت عوامل الأسماء أفعالا ، وعامل الفعل لا يكون إلا حرفاً •

وقال الشلوبيين في شرح الجزولية :

اتسعت العرب في إذن اتساعاً لم تتسع في غيرها من النواصب : فأجازت دخولها على الأسماء ، نحو : إذن عبد الله يقول ذلك • وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل ، وعلى الأفعال • وأجازوا أن تتأخر عن الفعل ، نحو : أكرمك إذن • فهذه اتساعات في إذن ائهردت بها

(١) جاء في الهمع ٧/٢ : (وان وليت عاطفاً قل النصب ، والأكثر في لسان

العرب الفاؤهما) • قال تعالى : * واذن لا يلبثون خلافاً الا قليلاً * •

(٢) في ه - م (واعمد) •

(٣) سقط السطر التالي من د •

دون غيرها من نواصب الأفعال • وأجازوا أيضاً فيها فصلها من الفعل بالقسَم ، ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل • فلما اتسعوا في (إِذَنْ) هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم ، فشبهوها بعوامل الأسماء الناصبة ، لقوتها (١) بهذا التصرف الذي تصرفته ، ولكن لا بكل عوامل الأسماء بل بظننت وأخواتها فقط • فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء ، إلا أن ظننت إذا توسطت يجوز فيها الإعمال والإلغاء • وإِذَنْ إذا [هـ - ١١١] توسطت يجب فيها الإلغاء ، لأن المشبّه بالشيء لا يقوى قوة المشبّه به ، فحطّكت عنها ، بأن ألغيت ليس إلا •

فائدة :

يُتَصَوَّرُ في بعض الأفعال الداخلة عليه إِذَنْ أن يُنصبَ (٢) ويرفع ويجزم ، وذلك نحو : إِنْ تَأْتِي أكرمك ، وإِذَنْ أحسن إليك ، يحتمل أن يكون إنشاء فيجوز النصب والرفع للأجل الواو ، ويحتمل التأكيد فيجزم (٣) ، ويحتمل الحال فيرفع (٤) أيضاً •

ضابط :

قال عبد اللطيف البغدادي في اللمع الكاملية :

ليس في الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمراً إلا (أَنْ) خاصة • كما أنه ليس فيها ما يجزم مضمراً سوى (إِنْ) ، وليس في نواصب الفعل ما يلغى سوى (إِذَنْ) •

(١) سقطت (لقوتها) من د م •

(٢) في هـ (تنصب وترفع وتجزم) •

(٣) في هـ (تنصب وترفع وتجزم) •

(٤) في هـ (تنصب وترفع وتجزم) •

قال ذو اللسانين الحسين بن إبراهيم النطنزي :

جواب* ما استفهموا بفناء يكون نصبا بلا امتراء
كالأمر والنهي والتمني والعرض والجحد (١) والدعاء
[د-١٤٦]

ضابط :

قال أبو محمد بن السيد :

الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة : أربعة متفق عليها •
واثنان مختلف فيهما :

فالأربعة المتفق عليها : قهي* الفعل الموجب للدخول (٢) ، نحو :
ما سرت حتى أدخلها ، ودخول الاستفهام عليه (٣) ، نحو : أسرت حتى
[ل - ١٤٨] تدخلها ، والتقليل الذي يراد به النفي ، نحو : قلتما سرت
سرت حتى أدخلها ، وأن تقع حتى موقعا تكون فيه خبرا •
نحو : كان سيري (٤) حتى أدخلها •

والاثنان المختلف فيهما : الامتناع من جواز التقديم والتأخير ،
وأن تلحق (٥) الكلام عوارض الشك •

(١) في د م (للجحد) •

(٢) في م (للمدخول) •

(٣) سقط من م (عليه) •

(٤) قال ابن هشام في المغني ١٣٥ : (ولا يجوز الرفع) في نحو : كان
سيري حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة ، فان قدرتها تامة ، أو قلت :
سيري أمس حتى أدخلها جاز الرفع الا ان علقت أمس بنفس السير لا
باستقرار محذوف) • وانظر شرح المفصل ٣٢/٧ •

(٥) في هـ (يلحق) وفي ل (وأن عوارض الشك) •

باب الجواز

قاعدة :

(إن) أصل أدوات الشرط وأمّ الباب • قال ابن يعيش (١) :
لأنها تدخل [هـ - ١١٢] في مواضع الجزاء كلها • وسائر حروف
الجزاء لها مواضع مخصوصة • (فمن) شرط • فيمن يعقل • (ومتى)
شرط [م - ٢٣٨] في الزمان • وليست إن كذلك • بل تأتي شرطاً في
الأشياء كلها • انتهى (٢) •

وقال ابن القويّاس في شرح الدرّة :

إنما كانت (إن) أصل أدوات الشرط ، لأنها حرف ، وأصل المعاني
للحروف ولأنّ الشرط بها يعمّ ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً ، ومن
ثم اختصت بأمور منها جواز حذف الفعلين بعدها (٣) •

قال أبو بكر بن الأنباري :

إنما صارت (٤) إن أمّ الجزاء لأنها بغلبتها عليه (٥) تنفرد ، وتؤدي

(١) ورد هذا الحكم مشروحاً في شرح المنصل ٤١/٧ ، ١٥٦/٨ والسيوطي

يختصر كلام ابن يعيش •

(٢) سقط من م (انتهى) •

(٣) سقط من م (بعدها) •

(٤) في م د (جازت) •

(٥) في م (مفرد) •

عن الفعلين ، يقول الرجل : لا أقصد فلاناً لأنه لا يعرف حقاً من يقصده • فيقال له : زره وإن • يراد : وإن كان كذلك فزره ، فتكفي إن من (١) الشئيين • ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط (٢) • انتهى •

قال أبو حيان (٣) : وظاهر كلامه وكلام غيره أنه ليس مخصوصاً بالضرورة ، لكن صرح الرضي بأنه خاصٌ بالشعر • ومنها قال أبو حيان : لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط محذوفاً (٤) ، والجواب محذوفاً أيضاً بعد غير إن (٥) •

ومنها يجوز بعضهم حذف إن لكن الجمهور على منعه ، ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعاً ، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ، ولا حذف حرف الجر •

ومنها يجوز إيلائها الاسم على إضمار فعل يفسره ما بعده ، نحو : « وإن أحد من المشركين استجارك » (٦) ولا يجوز ذلك في غيرها

(١) في م (ان في الشئيين) •

(٢) سقطت من م (حروف الشرط) •

(٣) ورد كلام أبي حيان في معجم الهوامع للسيوطي ٦٣/٢ وقال الرضي في شرح الكافية ٢٥٣/١ : (يحذف بمبداها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة) •

(٤) في م (محذوفاً ولا) •

(٥) في م (ان) •

(٦) * وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله * التوبة ٦ •

من الأدوات إلا في الضرورة كما جزم به في التسهيل (١) .
قال ابن يعيش (٢) وأبو حيّان (٣) : وخصت إن° بالجواز لكونها
في الشرط أصلاً .

ضابط :

قال أبو حيّان :

أدوات الشرط بالنسبة إلى (ما) على ثلاثة أقسام : [هـ - ١١٣]
قسم لا تلحقه (ما) وهو من وما ومهما وأتى .

وقسم تكون (ما) شرطاً في عمله الجزم ، وذلك إذ وحيث .

وقسم يكون لحاق (ما) على جهة الجواز ، وهو إن° ومتى وأين

وأي (٤) ، وأيتان .

(١) جاء في تسهيل الفوائد ٢٣٦ : (ولا يتقدم فيها الاسم مع غير إن° إلا
أضطراراً) .

(٢) عبارة شرح المفصل ١٥٦/٨ (واعلم أن (إن) أم هذا الباب ، للزومها
هذا المعنى وعدم خروجها عنه إلى غيره ، ولذلك اتسع فيها وفصل بينها
وبين مجزومها بالاسم) .

(٣) وعبرة أبي حيّان في شرح التسهيل ٨٩/٥ . (اتسع فيها بأن وليها
الاسم في فصيح الكلام - على ما قررناه قبل - بخلاف غيرها من أدوات
الشرط ، فإن ذلك لا يجوز فيها إلا في الضرورة . وكان ذلك لأن (أن)
هي أم أدوات الشرط ، لأنها حرف ، وسائر الأدوات تضمنت معناها
فهي الأصل فيها ، فاتسع فيها ما لم يتسع في غيرها .

(٤) في د (وإلي) .

قائفة :

قال ابن هشام (١) :

كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وذلك في نحو : الذي يأتيني فله درهم ، وبدخولها فهم ما أَرَادَهُ المتكلم من ترشّب لزوم الدرهم على الإتيان • ولو لم تدخل احتمال ذلك وغيره • وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو : « لئن أخرجوا لا يخرجون معهم » (٢) • في إيدانها بما أَرَادَهُ المتكلم من معنى القسم •

قائفة :

قال ابن هشام في تذكرته :

بعض الجمل لا يصح (٣) أن تقع شرطاً ، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبعي بينها وبين أداة الشرط ، فاستعين على إيقاعها جواباً له برابط ، وهو الفاء أو ما يخلفها ، وهذا كمعنى التعدية •

قائفة :

الجازم أضعف من الجار • قاله ابن الخباز :

وفرّع عليه أنه لا يضم البتة ، ولهذا (٤) فسر قول الكوفيين : **إن فعل الأمر مجزوم** بلام الأمر المضرة • وذكره أبو حيّان في

(١) ورد كلام ابن هشام المذكور في مغني اللبيب ١٧٨ وقد نقله السيوطي نقلاً دقيقاً •

(٢) الحشر ١٢ •

(٣) في هـ (لا تصح) •

(٤) في هـ ل (أفسد) •

شرح التسهيل (١) ، وفرّع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل ، لا بمعمول الفعل ، ولا بغيره وإن رثوي عنهم (٢) الفصل بين الجارّ والمجرور بالقسّم ، نحو قولهم : اشتريته بوالله ألف درهم • فإن ذلك لا يجوز في اللام ، لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجرّ • وفرّع عليه الأخفش واختاره الشلوّيين وابن مالك أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالأداة • وقال : لأنّ الجارّ إذا كان لا يعمل عملين [م - ٢٣٩] وهو أقوى من الجازم ، فالجازم أولى ألاّ يعملهما •

وقال ابن النحاس في التعليقة :

الجازم في الأفعال ظير الجارّ في الأسماء وأضعف منه • لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء • وإذا كان حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله ضعيفاً فإنّ يضعف حذف الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى • [هـ - ١١٤]

قاعدة :

قال ابن جني (٣) في كتاب التعاقب :

إتصال المجزوم بجازمه أشدّ من إتصال المجرور بجارّه •

وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل • فلما قويت حاجة المجرور إلى جارّه كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أقوى • قال : وجواب

(١) ورد قول أبي حيان في مخطوطة شرح التسهيل ٧١/٥ ، وانتظر الجمع ٥٦/٢

(٢) في م (عنه) •

(٣) في م (ابن النحاس) •

الشرط أشد اتصالاً بالشرط من جواب القسم • وذلك أن جواب القسم ليس بمعمول للقسم كما كان (١) جواب الشرط معمولاً للشرط • فقولك : (لا أقوم) من قولك : أقسمت لا أقوم ، ليس اتصاله بأقسمت كاتصال الجواب بالشرط ، وإذا كان كذلك ، ولم يجوز (٢) تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملاً في جوابه ، كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه • لكونه جواباً ، وكونه مجزوماً بالشرط أجدر •

باب الأدوات

قاعدة :

قال ابن هشام في المغني (٣) :

الألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام :

أحدها جواز حذفها (٤) •

الثاني أنها ترد لطلب التصوّر ، نحو : أزيد قائم أم غمر ، ولطلب التصديق ، نحو : أزيد قائم ؟ وهل مختصة بالتصديق ، نحو :

(١) في م ل (كما أن) •

(٢) في م (فلم يجوز) •

(٣) نقل السيوطي الأحكام وأسقط الأمثلة والشواهد ومناقشتها المفصلة •
المغني ٧ - ٩ •

(٤) وبعدها في المغني (سواء تقدمت على أم أم لم تتقدمها) والشاهد الذي ساقه على الحالة الأولى (بسبع رمين الجمر أم بثمان ؟) أي : أسبغ وشاهد الحالة الثانية (وذو الشيب يلعب ؟) من بيت الكميت المشهور •

هل قامَ زيدٌ • وبقيّة الأدوات مختصة بطلب التصور ، نحو : من جاءك ؟ وما صنعت ؟ وكم مالُك ؟ وأين بيتُك ؟ ومتى سافرُك ؟ •

الثالث أنها تدخل على الإثبات وعلى النفي (١) • ذكره [د - ١٤٧] بعضُهم ، وهو منتقض بـ (أم) فإنها تشاركها في ذلك نحو : أقام زيد أم لم يقم ؟

الرابع تمام التصدير ، بدليل (٢) أنها لا تُذكرُ بعد أم التي للإضراب ، كما يذكر غيرها • لا تقول : أقام زيد (٣) أم أقعد ؟ وتقول : أم هل قعد • وأنها إذا كانت في جملة [ه - ١١٥] معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ ثم تقدمت على العاطف ، تنبيهاً على أصالتها في التصدير ، نحو : « أو لم ينظروا » (٤) « أفلم يسيروا » (٥) « أثم إذا ما وقع » (٦) وأخواتها تتأخر عن حروف العطف ، كما هو قياسُ جميع أجزاء الجملة (٧) ، نحو : « وكيف تكفرون » (٨) « فأين تذهبون » (٩) « فهل يهلك إلا القوم الفاسقون » (١٠) هذا ما ذكره ابن هشام •

(١) الأمثلة المذكورة مثبتة ، وشاهد النفي * ألم نشرح لك صدرك ؟ *

(٢) في المغني (بدليلين) وهو الأصح •

(٣) في الأصول كلها (قام زيد) بحذف الهمزة والتصحيح من مغني اللبيب •

(٤) الأعراف ١٨٥ •

(٥) يوسف ١٠٩ •

(٦) يونس ٥١ (أثم إذا ما وقع آمنتم به ؟) •

(٧) في المغني (الجملة المعطوفة) •

(٨) * وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله * آل عمران ١٠١ •

(٩) كورت (٢٦) •

(١٠) الأحقاف ٤٦ •

وقال [ل - ١٤٩] ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

الهمزة أصل أدوات الاستفهام ، وأمّ الباب ، وأعمّ (٢) تصرفاً ،
وأقوى في باب الاستفهام لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلّها ،
وغيرها ممّا يستفهم به يلزم موضعاً ، ويختص به ، وينتقل عنه إلى غير
الاستفهام ، نحو : من ، وكم ، وهل . (فمن) سؤال عمّن
يعقل ، وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي . (وكم) سؤال عن عدد ،
وقد تستعمل بمعنى ربّ ، (وهل) لا يسأل (٣) بها في جميع المواضع .
ألا ترى أنك تقول : أزيد عندك أم عمرو ، على معنى أيّهما عندك ،
ولا يجوز في ذلك المعنى أن تقول : هل زيد عندك أم عمرو ؟ وقد
تنتقل عن الاستفهام إلى معنى (قد) ، نحو : « هل أتى على الإنسان » (٤) ،
أي قد أتى ، وقد تكون بمعنى النفي ، نحو : « هل جزاء الإحسان
إلا الإحسان » (٥) . وإذا كانت الهمزة أعمّ تصرفاً ، وأقوى في باب
الاستفهام ، توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف
الاستفهام ، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المستند والخبر ، ويكون
الخبر فعلاً ، نحو : أزيد قام ؟ واستقبح [م - ٢٤٠] ذلك
في غيرها من حروف الاستفهام ، لقلة تصرفها ، فلا يقال : هل قام زيد؟

(١) لم يرد في شرح المفصل ما يدل على أن السيوطي قد اقتبس الفقرة التالية
من ابن يعيش . بل وردت أحكام متفرقة تشبه بعض الجمل الواردة
في الأشباه والنظائر غير مرتبة . انظر شرح المفصل ١٥١/٨ - ١٥٢ .

(٢) سقط السطر التالي من م .

(٣) في د (لا تسأل) .

(٤) * هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً * الدهر ١ .

(٥) الرحمن ٦٠ .

فائدة :

قال الأندلسي :

حروف النفي ستة : اثنان لنفي الماضي ، وهما : لم ، ولما .
واثنان لنفي الحال ، وهما : ما ، وإن . واثنان لنفي المستقبل ، وهما :
لا (١) ، ولن .

فائدة :

قال الزنجاني شارح الهادي :

وقد يفسر الكلام إذا ، تقول : عسعس الليل إذا أظلم . فتجعل
(أظلم) تفسيراً لعسعس . لكنك إذا فسرت جملة فعلية مستندة إلى
ضمير المتكلم بأي ضممت تاء الضمير فتقول : استكتمته سرّي ، أي
سألته كتماناً بهضم (٢) تاء سأله ، لأنك تحكي كلام المعبّر عن نفسه ،
وإذا فسرته إذا فتحت فقلت : إذا سأله كتماناً . لأنك تخاطبه ،
أي أنك تقول ذلك إذا قلت (٣) [هـ - ١١٦] ذلك الفعل .

وقال بعض الشارحين للمفصل (٤) :

السرّ في ذلك أن أي تفسير ، فينبغي أن يطابق ما بعدها لما قبلها .
والأول مضموم فالثاني مثله ، وإذا شرط تعلق بقول المخاطب

(١) سقطت (لا) من د .

(٢) سقطت بقية قول الزنجاني من (م) .

(٣) في دل (فعلت) .

(٤) سقط من م (وقال بعض الشارحين للمفصل) واقم في موضعها (لأنك
تخاطبه أي : أنك تقول) .

على فعله الذي (١) ألحقه بالضمير ، فمحال فيه الضم • وأشد (٢) في ذلك المعنى :

إذا كُنَيْتَ (٣) بأيّ فعلاً قَسَّرَهُ
فَضُمَّ تاءُكَ فيه ضَمْ مُعْتَرِفٍ
وإن تكنْ إذا يوماً قَسَّرَهُ
ففتحَ تاءَ أمرٍ غيرٍ مختلفٍ

وقد أورد ذلك الطيبي (٤) في حاشية الكشاف ، ثم ابن هشام في المعنى (٥) .
قائده :

ذكر ابن عصفور (٦) أن ل (ما) خمسة وثلاثين موضعاً :
الأول الاستفهامية •
الثاني الموصولة •
الثالث التي للتعجب •
الرابع النكرة التي تلزمها الصفة ، نحو : مررتُ بنا مُعْجَبٌ لك •

(١) في م (الذي فعله العفة) •

(٢) في م دل (وأنشدوا) •

(٣) في م ل (كتبت) •

(٤) في د (الطيبي) •

(٥) مغني اللبيب ٨٠ •

(٦) ماورد في الورقتين ٢١٩ - ٢٢٠ من مخطوطة شرح الجمل لابن عصفور تحت عنوان (باب مواضع ما) لم يبلغ أكثر من عشرين موضعاً •

الخامس الشرطية : وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسماً •
السادس الكافّة (١) : التي تدخل على العامل ، فتبطل عمله ،
نحو : إثمًا زيد قائم •

السابع المسلّطة : وهي التي تدخل على ما لا يعمل ، فتوجب له
العمل • وذلك حيث ، وإذ • وهي ضدّ التي قبلها •

الثامن التي تدخل بين العامل ومعموله • فلا تمنعه العمل ولا تفيد
أكثر من التأكيد • كقوله « فبما رحمةٍ » (٢) « فبما تقضيه » (٣) •

التاسع التي تجري مجرى (أن) الخفيفة الموصولة بالفعل مثل :
ويعجبني ما تصنع ، أي يعجبني أن تصنع •

العاشر التي يراد بها الدوام والاتصال ، كقولك : لا أكلّمك
ما ذرّ شارق (٤) •

الحادي عشر التي تجري مجرى الصفة ، وهي ثلاثة أقسام :
[هـ - ١١٧]

قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل ، نحو :

• • • • • ٣٥٥ -

لأمر ما يسود (٥) من يسود (٦)

(١) في م (الكافية) •

(٢) * فبما رحمة من الله لنت لهم * آل عمران ١٥٩ •

(٣) * فبما نقضهم ميثاقهم * النساء ١٥٤ •

(٤) في م (أدر ساق) جاء في أساس البلاغة (شرق) : ويقال : طلع الشرق
والشارق للشمس ، وتقول : لا أفعل ذلك ماذر شارق ومادر بارق •

(٥) في م (يسود ما يسود) •

(٦) صدر البيت (عزمت على إقامة ذي صباح) • نسبه سيبويه ١١٦/١

وقسم يرادُ به التحقير (١) ، نحو : وهل أعطيت إلا عطية ما •
 وقسم لا يرادُ به واحدٌ منهما ، بل يرادُ به التنويع ، نحو : ضربت
 ضرباً ما • أي : نوعاً من المضرب •

الرابع عشر النافية التي يعملها أهل الحجاز ، وتلغيا بنو تميم •
 الخامس عشر النافية التي لا يختلفون فيها أئمتها لا تعمل شيئاً •
 نحو ما قام زيد •

السادس عشر الموجبة : وهي التي تدخل على النفي ، فينعكس
 إيجاباً ، كما تدخل التي قبلها على الإيجاب ، فينعكس نفياً ، وهي التي
 في قولك : ما زال زيد قائماً وأخواتها •

السابع عشر الداخلة بين المبتدأ والخبر ، نحو : «وقليل ما هم» (٢) •
 الثامن عشر التي تكون عوضاً من الفعل ، في قولهم : افعل
 هذا إما لا (٣) • أي : إن كنت لا تفعل (٤) غيره •

التاسع عشر التي تدخل على إن الشرطيّة ، فتهيئها لدخول نون

←
 إلى رجل من خثعم ورواه : (لشيء ما ٠٠) وذكر صاحب الخزانة
 ٤٧٦/١ أن اسم الخثعمي أنس بن مدركة • وانظر المقتضب ٤٣٥/٤
 والخصائص ٣٢/٣ وأما ابن الشجري ١٨٦/١ وشرح المفصل ١٢/٣
 والمقرب ٣٠ والهمع ١٩٧/١ والدرر ١٦٨/١ وفي الدرر سمي صاحب
 البيت (أنس بن مدرك) •

(١) في هـ (التحقيق) •

(٢) ص ٢٤ •

(٣) جاء في الكتاب ٢٧٩/١ (زعم الخليل رحمه الله - أنهم أرادوا : ان كنت
 لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا اما لا ، ولكنهم حذفوه لكثرة في الكلام)
 وانظر الكتاب ١٤٨/١ •

(٤) في د (لانفعا) وسقط من د (غيره) •

التوكيد على شرطها ، نحو : « فإِذَا تَرَيْنَّ » (١) .

العشرون التي تدخل على (لم) فتصيرها ظرفَ زمان ، بعد أن
كانت حرفاً ، نحو : لَمَّا قُمْتَ قُمْتُ .

الحادي والعشرون والثاني والعشرون التي تدخل على لو الامتناعية،
فتصير إلى التحضيض (٢) ، أو بمعنى لولا الامتناعية .

الثالث والعشرون التي تدخل على كل ، فتصيرها ظرفَ زمان ،
نحو ، كلَّمَا جِئْتُ أَكْرَمْتُكَ .

الرابع والعشرون (٣) والخامس والعشرون [م - ٢٤١] التي
تدخل على إن فتفيد معنى التحقير ، نحو قولك لمن يدعي النحو : إِنَّمَا
قَرَأْتُ الْجَمَلَ . أو معنى الحصر ، نحو : إِنَّمَا زِيدَ عَالَمٌ . [هـ ١١٨]
السادس والعشرون التي تدخل على قل فتصيرها للدخول
على الأفعال .

السابع والعشرون التي تدخل على نعم وبئس ، نحو « فَتَنِعِمَّا
هِيَ » (٤) و « بئسما اشتروا » (٥) .

الثامن والعشرون التي توصل بمن الجارّة ، فتصير بمعنى ربّ ،
نحو :

٣٥٦ - وَإِنَّا لَمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً (٦)

• • • • •

(١) * فإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا *
مريم ٢٦ .

(٢) في د (التخصيص) .

(٣) في ل م (الرابع والخامس والعشرون) .

(٤) * ان تبدو الصدقات فنمّا هي * البقرة ٢٧١ .

(٥) * بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله * البقرة ٩٠ .

(٦) عجز البيت كما رواه سيبويه ٤٧٧/١ . (على رأسه تلقي اللسان من

التاسع والعشرون المحذوفة من أمّا ، نحو :

٣٥٧- ما ترى الدهر قد أباد معداً (١)

• • • • •

اتّهى ما ذكره ابن عصفور ، فلم يذكر الستة الباقية ، وجمع بعضهم [د - ١٤٨] لها معاني تسعة في بيت ، فقال :

تعجب بما ، اشرطه ، زد : ، صل ، انكره واضعاً

وتستفهم ، انف ، المضدرية ، واكفياً

الغم (وهو لأبي حبة النسيري • والكش سيد القوم • وقال سيبويه في توجيه البيت : (وان شئت قلت : اني مما أفعل ، فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو : ربما) ثم روى الشاهد • وكلام المبرد في المقتضب ينص على أن مما بمعنى ربما ، اذ قال في باب التعجب (المقتضب ١٧٤/٤) : (وتقول : اني مما أفعل على معنى ، ربما أفعل كما قال : وإنا لما •• البيت) وانظر أمالي ابن الشجري ٢٤٤/٢ ومغني اللبيب ٣٤٤ (٥٨٢) ، ٣٥٧ (٦٠٦) والتصريح ١٠/٢ والهمع ٣٥/٢ - ٣٨ وشواهد المغني ٧٣٨ (٥٢٠) وخزانة الأدب ٢٨٢/٤ ، والدرر ٣٥/٢ - ٤١ •

(١) وعجز البيت كما روي في الدرر (وأباد السراة من عدنان) • قال ابن هشام في المغني : ٥٧ (٨٣) (وزاد المألقي ل (أمّا) معنى ثالثاً ، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة الافتختص بالفعل نحو : (أما تقوم) و (وأما تقعد) وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلاً في ألم والآ ، وأن ما نافية ، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله : ما ترى الدهر (البيت وانظر شواهد المغني ١٧٣ (٧٤) والهمع ٧٠/٢ والدرر ٨٧/٢ •

باب المصدر

قائمة :

قال ابن جني في الخصائص (١) :

المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة . ألا ترى أن في الصفة نحو قولك : مررت بإبل (٢) مائة ، ومررت برجل أبي عشرة (٣) أبوه ، ومررت بقاع عرّج ككته ، ومررت بصحيفة طين خاتمها ، ومررت بحية (٤) ذراع طولها . وليس هذا مما يشاب (٥) به المصدر ، إنما هو ذلك الحدث الصافي ، كالضرب والقتل ، والأكل ، والشرب .

فائدة :

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

اعلم أن (سواء) أجري عندهم مجرى المصدر ، فأخبر به عن اثنين فقيل [ل - ١٥٠] : زيد وعمرو سواء ، كما تقول : زيد وعمرو خصم ، وفي سواء أمر آخر اختص به ، أنه لا يرفع الظاهر إلا أن

(١) الفقرة منقولة من الخصائص ١/ ١٢١ - ١٢٢ نقلا دقيقا .

(٢) في م (يابل) .

(٣) في م (أي عشرة أتوه) ذكر سيبويه هذه الأمثلة وناقشها ١/ ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٤) في د م (بجية) .

(٥) في م (يساب) .

يكون معطوفاً على المضمر (١) ، نحو : مررت برجلٍ سواءٍ (٢) هو والعدم . إن خفضت كان نعتاً وكان في سواء ضمير ، وكان العدم معطوفاً على الضمير ، وهو تأكيد ، وإن رفعت سواء كان خبراً مقدماً ، وهو مبتدأ ، والعدم معطوف عليه ، ولم يثنَّ لأنه جرى عندهم مجرى المصدر ، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه .

ولا يجوز أن تقول : زيد [هـ - ١١٩] سواء وعمرو ، على أن يكون سواء خبراً عنهما ، كما لا تقول : زيد قائمان وعمرو ، لأنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ ، والمبتدأ هنا مجموع الاسمين ، فقدَّم الخبر عليهما أو أخرَّه عنهما ، ولا تجعله (٣) بينهما ، فتكون قد جعلت المعمول (٤) بين أجزاء العامل ، وهذا لا يجوز .

قاعدة :

الأصل في مفعّل للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح ، نحو المأكّل والمشرب (٥) والمذهب والمخرج والمدخل .

قال في البسيط :

وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة (٦) لفظة ، جاءت بالكسر ،

(١) في د (الضمير) .

(٢) الكتاب ٢٣٢/١ .

(٣) في م (يجعله) .

(٤) في د (العامل) .

(٥) في م (والمشرب والملبس) .

(٦) ذكر شارح الشافية هذه الالفاظ وأضاف إليها (المنخر) ١٨١/١ .

وهي : المنسك (١) والمطلّيع ، في قراءة الكسائي ، والمجزر (٢) ،
والمنبت ، والمشرق ، والمغرب ، والمسقط ، والمسكن ، والمرفق ،
والمفرق ، والمسجد . قال ابن بابشاذ (٣) : فهذه كلها تكسر إذا
أردت بها المكان ، فإن أردت بها المصدر فتحت لا غير .

قال صاحب البسيط : ولم يأت في أسماء الزمان والمكان مفعّل
بالضم ، إلا مع تاء التانيث ، نحو : مقبرة (٤) ، ومكرمة ، ومأذبة .
فائدة :

في تذكرة ابن الصائغ :

يشتق من المصدر تسعة : الفعل ، واسم الفاعل ، والمثال (٥) ،
واسم المفعول ، وصيغة (٦) المفاضلة ، والصفة المشبهة ، واسم المصدر ،
واسم الآلة ، واسم الزمان والمكان .

التاسع اسم الشيء المعدّ للفعل ، كالمسجد اسم للبيت المعدّ

(١) في د (المسانة) .

(٢) في م (المحرز) .

(٣) في هـ (باشاذ) .

(٤) في د (معبرة) وذكر شارح الشافية ١٨٦/١ أمثلة أخرى وهي : مشرقة
ومفيضة ، ومقنونة ومشرية .

(٥) لعله يعني بالمثال (مبالغة اسم الفاعل) لأنها على مثال اسم الفاعل ،
ويؤيد هذا الزعم ما جاء في شرح الجمل الورقة ٩٧ قال ابن عصفور :
(باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، وهي فعول ، وفعلال ،
ومفعّال ، وفعليل ، وفعليل) .

(٦) في د (وصفة) .

للصلاة والسجود • فأما المسجدة (١) فاسمٌ لمكان السجود ، وليس اسماً للبيت ، بل لموضع السجود من البيت •

هائدة :

قال بعضهم :

أرى التفعّل في المصدر ر بالفتح هو الباب
وتفعّل بكسر التا ء في الأسماء إيجاب
وللتجفاف (٢) والتقصا ر والتلفاق (٣) أرباب [م-٢٤٢]
وتنبال وتلقام وتلعاب لمن عابوا
وتمثال وتمنّاح وتمنّراد وتضرب
وتبراك وتعشار وترباع (٤) بها غابوا (٥)
وتبيان وتهنؤاء وتلقاء إذا آبوا [هـ-١٢٠]

فهذه (٦) ستة عشر اسماً مكسورة الأوائل • لا يكاد (٧) يوجد

(١) جاء في اللسان (سجد) : مسجد بفتح الجيم محراب البيوت • ومصلّى الجماعات مسجد ، بكسر الجيم •

(٢) التجفاف بكسر التاء آلة تقي الفرس والفراس خطر الحرب •

(٣) في هـ (التلقاق) وفي د (التلقاف) وفي ل (والتلفاق) •

(٤) في م (ترناع) وفي هـ (ترتاع) والتصحيح من الشافعية ١٦٧/١ ومن اللسان (ربع) وفي اللسان :

لمن الديار عفون بالرضم فمدافع الترباع فالزجم

(٥) في هـ (عابوا) •

(٦) في م (فهذا) وفي ل (فهذه ستة عشر مكسورة) •

(٧) في هـ (بل لا يكاد) •

في الكلام غيرها ، وما سواها تأتي مصادر (١) وهي مفتوحات أبداً ،
مثل : التذكار والتسبب ونحوهما •

باب الصفات

في الصّحاح (٢) : البأساء (٣) الشدة • قال الأخفش : بني
على فعلاء وليس له أفعل لأنه اسم كما قد يجيء أفعل في الأسماء ،
وليس معه فعلاء نحو أحمد •

فائدة :

قال في البسيط :

التركيب يقتضي أن يبلغ عدد الصفة المشبهة مائتين وثلاثة
وأربعين بناءً • وذلك أن معمول الصفة إما محلى (٤) بالالف واللام ،
أو مضافاً ، أو مجرداً عن كل واحد منهما • وكل واحد من هذه

(١) جاء في الشافية ١/١٦٧ - ١٦٨ : (ولم يجيء بفعال بكسر اثناء الائمة
عشر اسما : اثنان بمعنى المصدر وهما التبيان والتلقاء • ويقال :
مر تهواء من الليل أي قطعة • وتبراك وتعشار وترباع مواضع •
وتمساح معروف والرجل الكذاب • وتلفاق ثوبان يلفقان وتلقام سريع
اللحم ، وتمثال وتجفاف معروفان وتمراد بيت الحمام ، وآت الناقة
على تضاربا وتلماب كثير اللعب ، وتقصار للمخنقة ، وتنبال للقصير) •

(٢) سقط السطران التاليان من م •

(٣) النص يطابق ما جاء في صحاح الجوهري ٢/٩٠٤ وانظر اللسان (بأس)

(٤) في م (تحلى) •

الثلاثة قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، فهذه تسعة أحوال باعتبار المعلوم ، والصفة قد تكون متضمنة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه ، ولضمير المؤنث وتثنيته وجمعه ، وغير متضمنة لضمير (١) أفراد ولا تثنية ولا جمع ، فهذه تسعة . والصفة قد تكون مع كل واحدٍ منهما معرفةً بالألف واللام أو مضافة ، أو نكرة ، فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصفة . وإذا (٢) ضربت في أحوال المعلوم ، وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة وأربعين بناء .

باب أسماء الأفعال

ضابط :

قال في البسيط : هي ثلاثة أقسام :

١ - قسم لم يستعمل إلا معرفة ، نحو : بله وآمين ، لأنه لم يسمع

فيهما تنوين .

٢ - وقسم لا يستعمل إلا نكرة ، وهو ما لم يفارقه التنوين ،

نحو : إيها ، في الكف . وويئها ، في الإغراء . وواها ، في التعجب .

٣ - وقسم استعمل معرفةً ونكرةً ، فينوين لإرادة التنكير ،

ويحذف التنوين [هـ - ١٢١] لإرادة التعريف ، وذلك نحو : صه ،

ومه ، وإيه ، وأف .

(١) سقط السطر التالي من م د .

(٢) في ل م (فإذا) .

قال ابن يعيش (١) :

هي ثلاثة أقسام :

قسم لا يكون إلا لازماً كصه°، ومه°.

وقسم لا يكون إلا متعديًّا ، نحو : عليك زيداً أي الزمه ،
ودونك بكراً°.

وقسم يستعمل تارة لازماً ، وتارة متعديًّا : كرويد°، وهلم°،
وحيهل° . قال : ونظير (٢) ذلك من الأفعال باب (٣) وزنته ووزنت° له°،
وكلثته وكلثت° له° .

(١) شرح المفصل ٤/٤٦ لم يحافظ السيوطي على النص بل تصرف به وأستعمل
الأمثلة°.

(٢) في د. (ونظيره في)°

(٣) سقط (باب) من ل°.

باب التأنيث

قاعدة :

قال ابن يعيش (١) :

الأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرعٌ على التذكير لوجهين :
أحدهما أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يُعَبَّرُ عنها
بلفظٍ مذكر ، نحو : شيء وحيوان وإنسان . فإذا علم تأنيثها
ركبت (٢) عليها العلامة .

الثاني أن المؤنث له علامة ، فكان فرعاً (٣) .

وقال صاحب البسيط :

التأنيث فرع على التذكير لوجهين :

أحدهما أن لفظ شيءٍ مذكر ، وهو يُطلق على المذكر والمؤنث
والثاني أن المؤنث له علامة تدلُّ على فرعيته ، إما لفظية كقائمة ،
وإما معنوية ، وهي أن كمال المذكر مقصودٌ بالذات ، ونقصان المؤنث
مقصودٌ بالعرض ، ونقصان العرض فرعٌ على كمال الذات .

(١) لغز السيوطي كلام ابن يعيش في شرح المفصل ٨٨/٥ .

(٢) في دل (ركب) .

(٣) وبعده في شرح المفصل ٨٨/٥ (ولو كان أصلاً لم يفتقر الى علامة ،
كائنكرة لما كانت أصلاً لم تفتقر الى علامة ، والمعرفة لما كانت فرعاً
افتقرت الى العلامة) .

ضابط :

قال أبو حيان (١) :

الاسم الذي لا يكون فيه علامة التأنيث إما أن يكون حقيقيً
التذكير أو حقيقيً التأنيث [م - ٢٤٣] أو مجازيَّهما :

إن كان [١٤٩] مجازيَّهما فالأصل فيه التذكير ، نحو : عود ،
وحائط • ولا يؤنث شيءٌ من ذلك إلا مقصوراً على السماع ،
وبابه اللغة [ه - ١٢٢] نحو : قدر وشمس • وقد صنف في
ذلك (٢) الفراء وأبو حاتم (٣) وغيرهما •

وإن كان حقيقيً التذكير والتأنيث فإما أن يمتاز فيه المذكر من
المؤنث أو لا يمتاز : إن امتاز فيؤنث إن أردت (٤) المؤنث ، ويذكر إن
أردت المذكر ، وذلك (٥) نحو : هند وزيد • وإن لم يمتاز (٦) فيه
المذكر من المؤنث فإن الاسم إذ ذاك مذكر سواء أردت به المؤنث أم
المذكر ، وذلك نحو برغوث •

(١) النقل يطابق ما ذكره أبو حيان في شرح التسهيل ٣٤/٦ •

(٢) في ل م وفي شرح التسهيل (الناس) •

(٣) من مؤلفات الفراء المطبوعة (المذكر والمؤنث) وجاء في انباء الرواة
٦٢/٢ أن لأبي حاتم السجستاني كتاباً بالعنوان نفسه •

(٤) في م (أورت) وفي ل (ان أردت التأنيث) •

(٥) سقطت (ذلك) من م •

(٦) في هـ (يميز) •

قاعدة :

قال أبو حيان (١) :

الأصل في الأسماء المختصة بالثوثة ألا يدخلها (٢) الهاء ، نحو :
شيخ وعجوز ، وحمار وأتان ، وبكر وقلثوص ، وجدي وعناق (٣) ،
وتيس وعنز ، وخزَز (٤) وأرب ، وربما أدخلوا الهاء تأكيداً للفرق
كناقة ونعجة ، فإن مقابلهما جمل وكبش (٥) . وقالوا غلام وجارية ،
وخزز وعكرشة ، وأسد ولبؤة .

ضابط :

قال أبو حيان :

لا يوجد [ل - ١٥١] في كلامهم ما أثبت بحرفين (٦) .
قال ابن مالك في شرح الكافية :

الأكثر في التاء أن يجاءَ بها لتمييز (٧) الثوثة من المذكر في
الصفات ، كمسلم ومسلمة ، وضخم وضخمة ، ومجيئها في الأسماء
غير الصفات قليل ، كامرئ وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، ورجل ورجلة ،
وغلام وغلامه ، ويكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي

(١) شرح التسهيل ٣٧/٦ .

(٢) في دوفي شرح التسهيل (تدخلها) .

(٣) العناق الأنثى من أولاد المعز قبل استكمالها السنة .

(٤) في شرح التسهيل (حرز) والصواب خزز وهو ذكر الأرناب .

(٥) في دم (تيس) والعكرشة : الارنب الضخمة .

(٦) شرح التسهيل ٣٤/٦ .

(٧) في هـ (لتمييز) .

لا يصنعه مخلوق" ، كتمر وتمرة (١) ، ونخل ونخلة ، وشجر وشجرة .
ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد ككمأة كثيرة وكمء (٢) واحد .
وكذلك يقل مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق
نحو : جرّ وجرّة ، ولين ولينة ، وقلنس وقلنسوة ،
وسفين وسفينة . وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر
والمؤنث كربة ، وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة من النساء . وقد
تلازم ما يخص المذكر كرجل يهمة ، وهو الشجاع ، وقد تجيء في لفظ
مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وفاقة . [هـ - ١٢٣] وقد
تجيء للمبالغة كرجل راوية ونسابة (٣) . وقد يجاء بها معاقبة لئاء
مفاعيل : كزادقة وجحاجة . فإذا جيء بالياء (٤) لم يجأ بها بل يقال
زاديق وجحاجيح ، فالياء والهاء متعاقبان (٥) في هذا النوع . وقد
يجاء بها دلالة على النسب ، كقولهم : أشعبي وأشاعته ، وأزرقى
وأزارقة ومهليبي ومهالبة . وقد يجاء بها دلالة على تعريب الأسماء
العجمية ، نحو : كيلجة وكيالجة ، وهي مقدار من كيل معروف ،
وموزج وموازجة ، هو (٦) الخف . وقد يجاء بها عوضاً من فاء ،

(١) في د (وشر وثمر) وفي ل (وتمر وثمر) .

(٢) في د ل (وكمؤ) وفي م (كمود) .

(٣) في م (ولساية) .

(٤) في د (ثم) .

(٥) في م (متعاقبتان) .

(٦) في د (وهي) .

نحو : عدة ، أو من عين ، نحو : إقامة ، أو من لام نحو لثغة ومئة (١)
أو من مدّة ، تفعيل (٢) ، نحو : تركية •

وقال المهلبى (٣) :

أتت° الهاء° في الكلامٍ لعشرٍ وثمانٍ لدرهٍ (٤) ثمّ درّ°
ولمعكوسٍ ذا ، ككم° (٥) وفرقٍ بين مضروبةٍ ومضروبٍ (٦) أمرٍ
ولمعكوسه (٧) كضربك عدّاً ولتكير غرفة (٨) للمقر

(١) في د ل م (وقلة) •

(٢) في د (تفعّل) •

(٣) وردت المنظومة عدداً البيت الأخير في مخطوطة نظم الفرائد ق ٥ وتتضمن
الابيات كلها واحداً وعشرين وجهاً للتاء ، لكن الناظم يجمع في هذه
الوجه بين الهاء والتاء •

(٤) وهي التي تميز الواحد من الجنس كدرة ودر •

(٥) يعني التاء التي تميز الجنس من الواحد مثل : كماء كثيرة وكمء واحد ،
ووردت في مخطوطة نظم الفرائد (ذا ككم) •

(٦) لعله يعني التاء التي تميز اسمي الفاعلة والمفعولة من اسمي الفاعل
والمفعول مثل : ضاربة ومضروبة •

(٧) لعله يعني التاء الداخلة على عدد مؤنث خالف معدوده المذكر مثل : ثلاثة
أضرب وثلاث ضربات •

(٨) قد تكون الكلمة مصحفة عن (تأنيث) لأن النحويين يسمون تاء غرفة
وعمامة تاء التأنيث اللفظي •

- ولتأكيد (١) جمع بعل ومدح ولنظم ونسبة للأبر (٢)
ولجمع لموزج (٣) ولتعويض — لك محذوف مصدر مستتر (٤)
ولتعويض (٥) يازناديق جاءت وليا ذي وارمة (٦) في المبر
ولإمكان نطق (٧) (عه) لحديث ولتعديد مرّة في الممر
وبيان للحرف (٨) ثم لتحريف — لك أتى فيه أو مشاكل ثر [م ٢٤٤]
ثم في ثم (٩) للبيان وكره لالتقاء الساكنين في كل ذكر

فائدة :

قال ابن الدهان في الغرة :

قال الفرءاء : للمؤنث خمس عشرة علامة ، ثمان في الأسماء ،

(١) مثال تأكيد الجمع بعولة ، والمدح علامة ، والذم نحو : رجل فروقة أي شديد الفزع .

(٢) في نظم الفرائد (الأبر) .

(٣) جمع موزج موازنة ، والتاء تدل على أن مفردة أعجمي معرب . ومثال التعويض عن واو المصدر عدة .

(٤) في نظم الفرائد (مستتر) .

(٥) نحو : زنادقة . وقد يكون القصد من تعويض ياء ذي نحو : ذه .

(٦) كذا في الأصول ، وفي ل (واومه) .

(٧) لعله يعني صويت الهاء اللاحق بأمر وعى لآظهاره : عه .

(٨) قد يكون المقصود ببيان الحرف نحو : ههنا ، وبالتجريك : هيه في هي ، وبمشاكله النثر نحو الهاء في قبول الشاعر : (هم القائلون الخير والأمرونه) .

(٩) نحو : ثمة ، وقد يعني بكره التقاء الساكنين نحو : واحر قلباه الحزين ، فقد حركت هاء السكت للحجز بين الساكنين .

وأربع في الأفعال ، وثلاث في الأدوات . فثمان (١) في الأسماء : الهاء ،
والآلف المدودة ، والمقصورة ، والرابعة تاء الجمع في الهمدات ،
والخامسة الكسرة في أنت ، والسادسة النون في أثن وهن ،
والسابعة التاء في أخت وبت ، والثامنة الياء في هذي . والتي في
الأفعال : التاء [هـ - ١٢٤] الساكنة في قامت ، والياء في فعلين ،
والكسرة في قمت ، والنون في فعلن . والتي في الأدوات : التاء في
ربت وئمت (٢) ، ولات ، والهاء في هيئات (٣) ، والهاء والآلف في
قولك : إنها هند قائمة . قال ابن الدهان : وهذا نحكيه وإن لم نعتقده
منعياً لأنفسنا .

فائدة :

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال أبو الخصب (٤) الفارسي في النوادر : الهاءات (٥) ثلاث :
هاء (٦) تكون بدلاً من تاء التأنيث نحو : ثمرة وشجرة ، وهاء
استراحة تثبت في الوقف دون الوصل ، نحو : كتابيه . ولكه . وهاء
أصلية (٧) مثل وجه وشفاه ومياه .

(١) في هـ دم (فثلات) والتصحيح من ل .

(٢) في م (نمت) .

(٣) في م (هيهاه) .

(٤) في هـ (الخطيب) .

(٥) في د (والهاءات) .

(٦) في هـ (ما) .

(٧) في هـ (أصل) .

قاعدة :

قال ابن القوام في شرح الدرّة :

أصل الفعل التذكير للأمرين :

أحدهما أن مدلوله (١) المصدر ، وهو مذكّر لأنه جنس •

والثاني أنه عبارة عن اتساق الحدث إلى فاعله في الزمن المعين

ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنويًا ، وإنما تأنيثه للفاعل •

ضابط :

في تذكرة ابن الصائغ (٢) :

الأسماء أربعة أقسام : مذكر لفظاً ومعنى كزبد ، ومؤنث لفظاً

ومعنى كفاطمة ، ومختلفان كزنب وطلحة •

(١) في م (مداولة) •

(٢) في م (ابن الكشاف) •

باب المقصور والمدود

ضابط :

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١) :

ما فيه وجهان القصر والمد على ثلاثة أقسام :

الأول ما يقصر مع الكسر ، ويمد مع الفتح كالإيا (٢) والبي
والروى وسوى بمعنى غير وقيرى الضيف والقبل .

والثاني ما يقصر مع الفتح ، ويمد مع الكسر ، كالأضحى
والنجا (٣) والصلى (٤) [هـ - ١٢٥] والغرى (٥) والقذى .

-
- (١) ورد هذا النص في شرح التسهيل ٥٤/٦ مفصلاً مؤيداً بأمثلة كثيرة .
- (٢) ضبطت (الإيا) في المخطوطات كلها بالفتح وحقها الكسر . جاء في
اللسان (إيا) : (قال الأزهري : يقال الإياء مفتوح الأول بالمد ،
والإيا مكسور الأول بالقصر وإيأة : واحد شعاع الشمس) .
- (٣) جاء في المقصور والمدود لابن ولاد ١٠٩ (النجا مقصور وهو ما ألقته
عن الرجل من اللباس أو ماسلخته عن الشاة والناقة ، وكتابه بالألف . . .
والتجاء مدود من قولك انج) .
- (٤) قال ابن ولاد ٦٤ : (مفتوح الأول مقصور يكتب بالياء لأنك تقول : صليته
النار إذا أدخلته فيها ، فإذا كسر أوله مد ، فقالوا : صلاء النار .
والمقصور من هذا الباب الصلاء يكتب بالألف ، لأن ثنيته صلوان ، وهما
مكتنفا ذنب الناقة) .
- (٥) قال ابن ولاد ٧٩ : (الغرا ولد البقرة مقصور يكتب بالألف ، لأنك
تقول في ثنيته ، غروان والغبرى الحشن يقال غري- بين الغرى
مقصور . والغراء من قولك غريت بالرجل غراء مدود) .

الثالث ما يُقصرُ مع الضمِّ ، ويمدُّ مع الفتح كالْبوسى والرغى
والعُليا والشعا (١) .

وهذا ما ذكره ابن السكيت . قال : وقد وقع لي ما يَكسر (٢)
فيقصر ، ويضمُّ فيمدُّ - عن ابن ولاد - وهو القِرْفَصى (٣) . فيكون
على هذا أربعة أقسام . [د - ١٥٠] .

قال أبو حيان (٤) :

وإنما ذكرتُ هذه الأقسام في كتب النحو ، وإن كان مَدْرَكها
السمع ، لأن للنحو فيها خطأ ، وهو حصر ما جاء من ذلك . فلو
ادعى مدَّع شيئاً خلاف هذا لم يُقبل منه إلا بَثْبَت واضحٍ عن
العرب ، فصار في حصر هذه الأقسام نوعٌ من القياس النحوي .

قاعدة :

كلُّ مؤنَّث بالتاء حكمه ألا تحذف (٥) التاء منه إذا تشيَّ ،
كشترتان ، وضاربتان لأنها لو حذفت التيس بثنية (٦) المذكور .

(١) في د (والنعمى) .

(٢) في م (بتاء مكسر) .

(٣) قال ابن ولاد ٨٧ : (قال الفراء يقال قعد القرفصاء ممدودة إذا ضمنت
أولها فإذا كسرت فهو مقصور يكتب بالياء ، وهو أن يقعد على قدميه
وتمسُّ اليته الأرض) .

(٤) شرح التسهيل ٥٤/٦ .

(٥) في هـ (يحذف) .

(٦) في د (تشبيه) .

ويستثنى من ذلك لفظان : أَلِيَّةٌ وَخُصِيَّةٌ ، فَإِنْ أَفْصَحَ اللَّغْتَيْنِ وَأَشْرَهَمَا (١) ، أَنْ تُحَذَفَ مِنْهُمَا التَّاءُ (٢) فِي التَّثْنِيَةِ ، فَيَقَالُ : أَلِيَّانِ وَخُصِيَّانِ • وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمَوْجِبَ (٣) لَهُ أَنْهُمْ لَمْ يَقُولُوا فِي الْمَفْرَدِ أَلِيٍّ وَخُصِيٍّ ، فَأَمَّنَ الْبَلَسَ الْمَذْكُورَ (٤) •

باب جمع التكسير

ضابط :

قال ابن الدهان في الغرة :

جمع التكسير على أربعة أضرب :

أحدها (٥) ما لفظ واحد أكثر من لفظ جمعه : نحو : كتاب وكتب •

الثاني ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحد ، كملس وأفلس ، ومسجد ومساجد •

الثالث ما واحد جمعه سواء في العدد (٦) اللفظية ، لا في الحركات ، نحو : سَقَفٌ وَسُقُفٌ وَأَسَدٌ وَأَسَدٌ • [م - ٢٤٥]

الرابع ما واحد جمعه سواء في العدد اللفظية والحركات ،

(١) في د (أن لا) •

(٢) في م ل (الياء) •

(٣) في د (الواجب) •

(٤) في ل (فأمَّن من البلس) •

(٥) في م (أما) •

(٦) في م (العمرة) •

نحو [هـ - ١٢٦] : الفئلك للواحد ، والفلك للجمع (١) ، وناقصة
هيجان ، ونوق هيجان • ودر رُع دِلاص ، وأد رُع دلاص •

ضابط :

قال ابن الدهان :

حروف الزيادة التي تزداد (٢) في [ل - ١٥٢] هذا الجمع
سبعة أحرف :

منها ستة مطردة • يجمعها (متى وأين) وغير المطردة منها الميم
في ملامح جمع لمحة •

ومنها ما يزداد أولاً كالكلب (٣) وأجمال وملامح •

ومنها ما يزداد حشو كجمال (٤) ومساجد وكموب (٥) وعبيد •

ومنها ما يزداد آخر كذؤبان وعثومة (٦) وعلماء •

فائدة :

قال أبو حيّان في حصر جموع التكسير وأسماء الجموع
واسم الجنس :

(١) في هـ (للجميع) •

(٢) في ذ (ترد) •

(٣) في م (كالكلب) •

(٤) في د (لجمال) •

(٥) في م ل (كمرب) •

(٦) في م (وعمومه هو علماء) •

لجمع قليل في المكسر (١) أَفْعَلْ
وأَفْعِلَة أَفْعَال ، في كثرة فَعَلَ
وبالتا وفَعَّل وفَعَّل وفَعَّل وفَعَّل
وبالتا هما الفَعَّل فَعَّل مع فَعَلَ
وبالتا ، وفَعَّل ثم فَعَّل وأَفْعَل
ء فَعَّلان فَعَّلان قَوَاعِل مع فَعَلَ
فَعَالِي (٢) فَعَالِي فَعَالِي فَعَالِي
ومع فَعَّل فَعَّل هَذَا (٣) ثَقُلْ
فَعَالِي وما ضاهى وزان مَفَاعِيل
وَتَمَّتْ وَالْأَسْمُ الْجَمْعُ فَعَّل مع فَعَلَ
فَعَالَة فَعَّلان وفَعَّل مع فَعَلَ
وفَعَّل (٤) مَفْعُولاء مَفْعُولاء فَعَلَ

-
- (١) في د (التفسير) وفي ل (التكرار) والضبط بالشكل من ل وقد أسقط وزن (فعلة) من جموع القلة • ومثاله فتية •
(٢) في م (فعلاي فعالي فعائل) •
(٣) في د (كهذا وفي م ل (كذا) •
(٤) في د (وفعولا) •

وبالـخلف (١) فَعَلَ مع فَعِيلٍ وفِعْلَةٍ

وبالفتح عيناً مع فِعْعَالٍ فَعْعَلٌ فَعْعَلٌ

وقاعدة اسم الجنس ما جاء فردُهُ

يا أو بتا ، والعكس في التاء قتلٌ وقل (٢)

قاعدة :

قال بعض النحويين في جموع القلّة :

بأفْعُلٍ وبأفْعَالٍ وأفْعَلَةٍ

وفِعْلَةٍ يُعرف الأدنى من العدد

(١) في ل (وبالـخلف) .

(٢) تضم منظومة أبي حيان صيغ الجموع أكثرها لا كلها ، فقد أغفلت عدداً من جموع الكثرة وبعض جموع القلة . وهذه أمثلة الجموع مرتبة على تتابع أوزانها في الأبيات .

أ - جموع القلة : أذرع أعمدة ، أثواب .

ب - جموع الكثرة : غرف ، هداة ، حمر ، جبال ، سهول ، بعولة ؛
قراء ، سجد ، قطع ، دبية ، مرضى ، غزى ، أنبياء ؛ قضبان ؛
غلمان ، شواعر ، كتب ، سمالي ، كراسي ، عذارى ، صحائف ؛
كرماء ، قادة ، سكارى ، مساجد .

ج - أسماء الجموع : ثلة ، نفر ، عصابة ، نسوان ، فرقة ، إبل
دهماء معيوراء ، مشيخة ، أكل ، ركب ، قطيع ، نسوة ، فقمة ؛
نساء ، الألى .

د - أسماء الأجناس : عرب عربي ، تفاح تفاحة ، كمأة كمء .

وزاد أبو الحسن عليُّ بن جابر الدَّبَّاجُ :

وسالمُ الجمعُ أيضاً داخلٌ معها

في ذلك الحُكْمُ ، فاحفظها ولا تنزِدْ [هـ-١٢٧]

وقال التاج بن مكتوم في نظمِ جموعِ القلَّةِ ، ومن خطِّه نقلت :

لجمعِ قلةِ أجمالٍ وأرغفةٍ

وأرجلٍ (١) غلْمَةٍ وشُرُرٍ برهٍ

وأصدقاءٍ مع الزَّيْدِينَ معَ نِحْلٍ

ومسلماتٍ وقد تكملت عشرة

هذا جماعُ الذي قالوه مفترقاً

وقد يزيدُ أخا الإِكثارِ من كثره

قاعدة (٢) :

قال في البسيط :

لا يوجد في الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد ألف (٣) التفسير ،
لثلاث يكون صدرُ الكلمة أقلَّ من عجزها ، ولذلك يُردُّ في التفسير

(١) في م (نملة) .

(٢) في د (فائدة) .

(٣) في د (بعد التفسير) .

والتصغير الخماسي^٥ إلى الرباعي^٤ ، ليتناسب (١) صدر الكلمة وعجزها
في الحروف الأصول •

قاعدة :

قال في البسيط :

كلُّ صفةٍ كثرَ ذكرُ موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوَّة
شبهها بالفعل ، وكلُّ صفةٍ كثر استعمالها من غير موصوف قوي
تكسيرها لاتحاقها بالأسماء كعبد ، وشيخ وكهل ، وضعيف (٢) •

وفي تذكرة التاج بن مكتوم :

فعال (٣) لا يكاد يكسر لئلا يذهب بناء المبالغة منه • وشذء
قول ابن مقبل :

• • • • • ٣٥٨

عند الجباير (٤) بالبأساء والتَّعَم (٥)

أنشده سيويه •

- (١) في د (ليتناسب) •
- (٢) في ل م (وضعيف) •
- (٣) في م (فقال) •
- (٤) في م (الجباير) •
- (٥) البيت لتميم بن مقبل وصدره "لا" الافادة فاستلوت ركائنا (الديوان
٣٩٨ وروي في المنصف ٢٢٩/١) أما الافادة (والافادة الوفادة وهي
الوفود على السلطان والجباير الملوك • وانظر سيويه ٣٥٥/٢ وشرح
المفصل ١٤/١٠ واللسان (وفد) •

قاعدة (١) :

قال في البسيط :

تكسير الخماسيِّ الأصول مُستكرهٌ لأجل حذف حرف منه ،
بخلاف الرباعيِّ إذ لا حذف فيه •

فائدة :

قال ابن القواس في شرح الدرّة :

الجمع ثلاثة أقسام :

جمع في اللفظ والمعنى : كرجال والزيدین • وفي اللفظ دون المعنى :
ك « قد صَعَت قلوبُكما » (٢) • وفي المعنى دون اللفظ : كرهط ،
وبشر ، وكل (٣) في التوكيد ، ونحوها مما ليس له واحدٌ من لفظه •

قال : وينقسم أيضاً إلى عامٌ : وهو التكسير لعمومه المذكر
والمؤنث مطلقاً ، وإلى خاصٌ : وهو المذكر السالم • وإلى متوسط :
وهو جمع المؤنث السالم ، لأنه [هـ - ١٢٨] إن لم يسلم فيه نظم
الواحد وبناءؤه فهو مكسر (٤) ، وإن سلم فهو إما مذكر أو مؤنث •
قاعدة (٥) :

الجموع تستقل (٦) ، فإذا كان فيها ياء خفت : إما بالبدل كمل

(١) سقطت هذه القاعدة كلها من د •

(٢) التحريم ء ❦ إن تتوبا إلى الله فقد صفت قلوبكما ❦ •

(٣) سقط من د (كل) •

(٤) في د (مذكر) وفي م (عشر) •

(٥) في د م (فائدة) •

(٦) في م (تستقل فلذا) •

في قدّارا (١) ومعايا ، وإِما بالقلب كما في حَقِيّ وقِسِيّ ، وإِما
بالحذف كما في جوارٍ وغواشٍ وليالٍ •

ضابط :

قال في ديوان الأدب :

لم يجمع من (فُعَلَاء) على (فِعَال) [م - ٢٤٦] إلا ثَقَسَاء
ونِفَاس ، وعَشَرَاء وعِشَار •

(١) في د م ل (فرارا) وفي هامش هـ (كذا •• ولعله غدايا وعشايا) أو
لعل الكلمتين مصحفتان عن مدارى وخطايا. أو كلمتين أخريين •

باب التصغير

قاعدة :

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أو لهن ياء التصغير فإنك تحذف^١ منهن واحدة ، فإن لم تكن (١) أولاهن ياء التصغير أثبت^٢ الكل .
تقول في تصغير حية حية ، وفي تصغير أيوب أييب بأربع ياءات ،
ذكر هذه القاعدة الجوهري^٣ (٢) في صحاحه .

ضابط :

قال أبو حيان (٣) : لاتصغر (٤) الأسماء المتوغلة في البناء ، كالضمائر ،
وأيـن ، وكمـ ، ومتى ، وكيف ، وحيث ، وإذ ، وما ، ومن .

ولا الأسماء (٥) المصغرة ، ولا غير^٦ وسوى — وسوى بمعنى
غير — ولا البارحة ، وأمس ، وغد ، وعصر (٦) — بمعنى عشية —
ولا الأسماء العاملة عمل الفعل ، وفي تصغير (٧) اسم الفاعل مع عمله

(١) في د (فان لم أولا هن) .

(٢) قال الجوهري في الصحاح (حيي ٢٣٢٤/٦) (وكل اسم اجتمع فيه
ثلاث ياءات فينظر ، فإن كان غير مبني على فعل حذفت منه اللام نحو
قولك : عطلي في تصغير عطاء ، وفي تصغير احوى أحي . وان كان مبنيًا
على فعل ثبتت نحو قولك محبي من حيا يعبي) .

(٣) لخص السيوطي ما ذكره أبو حيان مفصلاً في شرح التسهيل ١٣٣/٦ .

(٤) في م (لاتصغير) .

(٥) في ل د م (ولا في الأسماء) .

(٦) في هـ (قصر) .

(٧) في د (التصغير) .

خلاف ، ولا حسبك ، ولا الأسماء المختصة بالنفي ، ولا الأسماء الواقعة على معظم شرعاً ولا أسماء الشهور ، ولا أسماء الأسبوع على مذهب سيبويه (١) ، ولا كل (٢) ، ولا بعض ولا أي ، ولا الظروف غير المتكئة نحو [هـ - ١٢٩ ، د - ١٥١] ذات (٣) مرة ، ولا الأسماء المحكية ، ولا جموع الكثرة على الإطلاق عند البصريين .

وزاد الزمخشري^٥ في الأحاجي :

ولا الفطر ، والأضحى ، والعصر ، استغناء عنه بقولهم : مسيانا (٤) وعشيانا .

قاعدة :

التكسیر والتصغير يجريان من واحد واحد . نص على هذه القاعدة سيبويه (٥) ، والنحاة بأسرهم . ومن ثم فتح ما قبل الياء في التصغير ، كما فتح ما قبل الألف في التكسير . وقيل في تصغير أسود وجدول (٦) أسود وجدول ، بإظهار الواو جوازاً ، كما قيل في التكسير أساود وجداول ، بإظهارها وكسر ما بعد (٧) ألف مفاعل

(١) جاء في كتاب سيبويه ١٣٦ / ٢ : (وأمس وغد لم يتمكننا تمكن هذه الاشياء ، فكروها أن يحقروهما ، كما كرهوا تحقير أين ، واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشد تمكننا وهو اليوم والليلة والساعة ، وكذلك أول من أمس ، والثلاثاء والاربعاء والبارحة لما ذكرنا وأشباههن .

(٢) في هـ (لاكل) .

(٣) في د (ذاك) .

(٤) انظر أحاجي الزمخشري ص ٥٦ .

(٥) انظر كتاب سيبويه (١٠٦ / ٢) .

(٦) في هـ (واجدل) .

(٧) في م (وكسرماما) .

ومفاعيل • كما كسر ما بعد ياء التصغير • وقالوا في تصغير عيد عييد
شذوذاً ، كما قالوا في جمعه أعياد شذوذاً، ويَتَوَصَّلُ به إلى مثال فُعْيِيل
وفُعْيَيْل في التصغير بما يَتَوَصَّلُ به إلى مثال مفاعل ومفاعيل في
التكسير • وللحاذف (١) فيه من الترجيح والتخير ما له في التكسير •

قال أبو حيان :

وجاء من التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر (٢) ، كقولهم (٣) في
مغربٍ مُغَيَّرٍ بان وفي عشية عَشْيَشِيَّة ، وفي رجل رويجل •

قال : وهذا ظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير
المفرد ، كليل ومذاكير (٤) وأعاريض جمع ليلة وذكر وعروض •

قال : وكما أن في التصغير نوعاً يسمى تصغير الترخيم (٥) ، وهو
التصغير بحذف الزوائد كسَوَيْد في أسود ، كذلك في جمع التكسير
نوعٌ يسمى جمع ترخيم • قالوا ظريف وظُروف وخبيث وخُبُوث (٦) •

قال الفارسي : كَسَرُوهُ على حذف الزوائد [ل ١٥٣] وهو
مذهب الجرمي والمبرد (٧) يريان هذا في كل ما فيه زيادة من الثلاثي

(١) في هـ (للحاذق) وفي م (المعانف) •

(٢) في م (الكبر) •

(٣) في هـ (بقولهم) •

(٤) في د (مذكير) •

(٥) في د (وفي) •

(٦) ذكر السيوطي في الهمع ١٩١/٢ كلام أبي حيان السابق وأضاف إليه :
(كأنه تصغير مغربان وعشاة وعشيان وليلة وراجل) •

(٧) قال المبرد في المقتضب ٢١٤/٢ (واعلم أن قولهم ظريف وظُروف انما
جمع على حذف الزائدة وهي الياء ، فجاء على مثال فلوس وأسود) •

الأصل ، وشبَّهاه بتصغير الترخيم ، فقالا (١) في هذا النوع : هو
جَمْعُ ترخيم (٢) .

وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحد المستعمل ،
لأنه مخالف لما يجب في تكسيه . فإياه تكسيرا لما لم يُنطَق به ،
كما يقولان ذلك في التصغير .

قال : وقد (٣) تكون صورة المصغر مثل صورة المكبر ، ويكون
الفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مثل ذلك . مثاله : مُبَيِّطِر ،
ومُسيطر ، ومهيمن ، أسماء فاعل من (٤) : يبطر وسيطر وهيمن فإذا
صغرتها حذف الاء ، لأنها أولى بالحذف ، ثم جئت بياء التصغير
[هـ - ١٣٠] مكانها . ونظير ذلك فُلْكَ (٥) فإن مفردَه وجمعه
لفظُهما واحد ، وإنما (٦) يتميزان في التقدير . قال : وكذلك (٧) ضمة
فعل غير ضمة فعل ، كما أن ضمة فُلْكَ (٨) الذي هو جمع " غير [م- ٢٤٧]
ضمة فُلْكَ الذي هو مفرد .

وقال في البسيط :

-
- (١) في د (فقال) .
 - (٢) سقط من د (جمع ترخيم) .
 - (٣) في هـ (يكون) .
 - (٤) في هـ (في) .
 - (٥) في د (ذلك فان) .
 - (٦) في دل (وانهما) .
 - (٧) في د (وكذلك فعيل) .
 - (٨) في د (ذلك) .

إنما كافاً (١) من وادٍ واحدٍ لحصول الشبه بينهما من خمسة أوجهٍ :

- ١ — اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما ثالثاً •
 - ٢ — وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيهما • فيما جاوز الثلاثي •
 - ٣ — وفي لزوم كل واحدٍ منهما حركة معينة •
 - ٤ — وفي تغيير بنية الكلمة •
 - ٥ — والخامس أن الجمع تكثير (٢) ، والتصغير تقليل ، ومن مذهبهم حمل الشيء على قبيضه كما يُحمل على نظيره •
- وقال ابن القوّاس في شرح ألفية ابن معط :

التصغير يشبه التكسير ، ولذلك قال سيبويه (٣) : هما من وادٍ واحد : من وجوه الفرعية والتغيير ، واختراع البناء ، ووقوع العلامة ثالثة ، ورد اللام المحذوفة في الثلاثي ، وحذف الزائد الذي ليس على رابع (٤) ، وحذف الأصل ، وفتح ما قبل العلامة ، وحذف (٥) ألفات الوصل ، واعتلال (٦) اللام لحرف اللين قبلها •

قال ابن الصائغ في تذكرته :

وبقي حادي عشر كسراً ما بعد العلامة • قال : وهو (٧) عندي أولى بالعدّ •

-
- (١) في د (كان) •
 - (٢) في د (تكسير) •
 - (٣) كتاب سيبويه (١٠٦/٢) •
 - (٤) في د (أربع) •
 - (٥) سقط من د م (وحذف) •
 - (٦) في د (واعتدال اللام كحرف) •
 - (٧) في د (وهذا) •

قاعدة :

قال في البسيط :

إنما (١) ضمَّ أول المصغَّر لأنه لما كان يتضمن الكبير •
ومسبوقة به ، جرى مجرى (٢) فِعْلٍ ما لم يُسمَّ فاعله ، في تضمن
معنى الفاعل ، وكونه مسبوقة بما سُمِّيَ فاعله ، فضمَّ أوَّلَه كما
ضمَّ أوَّلَه •

قاعدة :

قال في البسيط :

جميع (٣) المصغَّرات لا تُجمع (٤) جمع تكسيرٍ بل جمع سلامة •
لأنها (٥) لو كُسِّرت لوقعتْ أَلَفُ التَّكْسِيرِ في موضع ياء التصغير •
فيفضي إلى زوالها فيزول التصغير بزوالها ، ولأن (٦) التصغير يدلُّ على
التقليل ، فناسب (٧) ألا يجمع إلا ما يوافقُه في التقليل (٨) وهو
الصحيح (٩) •

(١) في د (الماضي) وفي ل (اذا ضم) •

(٢) سقط (فعل) من ه •

(٣) في د (جمع) •

(٤) في هـ (لا يجمع) •

(٥) في م (لانها) •

(٦) في د (لأن) •

(٧) في د (فتناسب) •

(٨) في هـ (التعليل) :

(٩) في هـ (التصحيح) •

قائـلة :

قال في البسيط :

صغّرت العرب كلمتين بالألف • قالوا في [هـ - ١٣١] دابة
دوابكة ، وفي هُدْ هُدْ (١) هداهد •

قائـلة :

ثمانية إذا صغّرت فيها وجهان :

أحدهما أن تحذف الألف ، وتبقى (٢) الياء ، فتقول ثَمِينِيَّة •
والثاني أن تحذف الياء ، وتبقى الألف ، فتقول ثَمِينَة (٣) •
فتقلب الألف ياءً كما انقلبت في غزال ، وتدغم ياء التصغير فيها •
فترجيح الألف بالتقديم ، وترجيح الياء بالحركة وحذف الألف وإبقاء
الياء أحسن لتحرك (٤) الياء ، والألف حرف ساكن ميت لا يقبل
الحركة والياء أيضاً للإلحاق بمذافر (٥) • فكافت أقوى عند سيبويه (٦) •

(١) جاء في التاج (هدد) : (•• قال الكسائي : انما أراد الراعي في شعره
بهداهد تصغير هدهد ••• فانكر الاصمعي ذلك ، وقال : لا أعرفه
مصغرا • وأيد ابن سيده الاصمعي ، وقال : وهو الصحيح ، لأنه ليس
فيه ياء التصغير •• والذي يحتج للكسائي يقول : هو تصغير (هدهد)
قلبوا ياء التصغير ألفا ، كما قالوا : (دوابة) في تصغير دابة •

(٢) في م (تنفي) •

(٣) في د (ثمينية) •

(٤) في دمل (لتحريك) •

(٥) المذافر : الأسد أو الشديد العظيم من الابل •

(٦) الكتاب ١١٦/٢ •

فائدة :

قال ابن السراج في الأصول :

فإن قيل : ما بال أفعال التعجب تصغر نحو : ما أميلحه ! وما أحسنه (١) ! والفعل لا يصغر ؟ فالجواب أن هذه الأفعال لما لزمّت موضعاً واحداً ، ولم تتصرف ، ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى يفعل (٢) وغيره من الأمثلة •

فصغرت كما تصغر • قال : وظير ذلك دخول ألفات الوصل في الأسماء نحو : ابن ، واسم ، وامرئ ، ونحوهما لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال ، والأفعال مخصوصة به ، دخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب ، فأسكنت أوائلها للنقص •

وقال الزمخشري في الأحاجي (٣) :

فإن قلت : كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التصغير ، والفعل نفسه قد صغر في قولك : ما أميلح (٤) زبداً ؟ قلت : هو شيء عجيب ، لم يأت [د - ١٥٢] إلا في باب التعجب وحده ، وسبيله على شذوذه سبيل المجاز • وذلك أنهم نقلوا (٥) التصغير من المتعجب منه إلى الفعل الملابس (٦) له ، كما ينقلون إسناد الصوم من الرجل إلى

(١) في د (أحسنه) •

(٢) في د (هفعل) •

(٣) أحاجي الزمخشري ص ٥٧ •

(٤) في د (ما أميلح ذا) •

(٥) في م (تفلوا) •

(٦) تعليل الزمخشري شبهه بما نقله سيبويه عن الغليل (•••) ولكنهم حقروا هذا اللفظ ، وإنما يعنون الذي تصفه بالملح (الملاحه) كأنك قلت :

النهار في فهارك صائم • فكما (١) أن الصوم ليس للنهار [مهـ ٢٤٨] •
كذلك التصغير ليس للفعل •

باب النسب

قاعدة :

كل ما آخره ياءٌ مشددة فإنها عند النسب لا تبقى ، بل إما
أن تحذف بالكلية ، ككُرسِيٍّ ، وبخْتِيٍّ ، وشافعيٍّ ، ومرميٍّ (٢) ،
أو تحذف أحد حرفيها ويقلب الثاني ولو أكرميتة ، وتحية ،
فيقال : رَمَوِيٍّ ، وتَحَوِيٍّ ، أو يبقى أحدهما ، ويقلب الآخر كحي
[هـ - ١٣٣] وحيويٍّ • ويستثنى من ذلك كساء (٣) إذا صغرت ،
ثم نسبت إليه ، فإن ياءه المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب •

وذلك أن تصغيره كسِيٍّ ، لأنه يجتمع فيه ثلاث ياءات : ياءُ
التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة ،
فتحذف الياء المنقلبة عن الألف (٤) ، وتدغم ياء التصغير في الياء
الأخيرة ، فتبقى (٥) كسِيٍّ كَأَخِيٍّ ، ثم تدخل ياء النسب (٦) ، فيقال :
كسي ، ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين (٧) ، لأنك إن

← ملبح شبهوه بالشيء الذي تلفظ به ، وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك :

يطوهم الطريق وصيد عليه يومان) • الكتاب ١٣٥/٢ •

(١) الكتاب ١٦٩/١ •

(٢) في م (ومرمي أو تحذف أحد حروفها) •

(٣) في م ل (كساءات إذا أصغرت) •

(٤) سقط من د (الألف) •

(٥) في د (فيبقى كسي ياحي) •

(٦) في م (النسبة) •

(٧) في هـ (الباقيين) •

حذفت ياء التصغير لم يجزّ ، لأنها لمعنى ، والمعنى باقٍ . وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجزّ ، لما فيه من توالي إعلالين من موضع واحد ، إذ (١) قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبةً عن ألف كساء ، مع ما فيه من تحريك (٢) ياء التصغير ، فلهذا التزم فيه التثقيل .

تقسيم (٣) :

شواذ النسب ثلاثة أقسام :

١ - قسم كان ينبغي أن يُغيّرَ ، فلم يغيّرَ ، كقولهم في عميرة عميري .

٢ - وقسم كان ينبغي ألاّ يغيّرَ فغيّرَ ، كقولهم في الشتاء شتوي .

٣ - وقسم كان ينبغي أن يغيّرَ نوعاً من التغير ، فغيّرَ تغييراً غيره . كقولهم في دارا بجرد (٤) ، درا وردي . وكان القياس أن ينسب إلى صدره ، لأنه مركّب .

قاعدة :

ياء النسب تُصيّرُ الجامد في حكم المشتقّ ، حتى يحمل (٥) الضمير ، ويرفع الظاهر ، ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون . نحو : البصريين والكوفيين . ذكره ابن فلاح في المغني .

(١) في د (إذ تقدم) .

(٢) في د (تجريد) .

(٣) في م (تنقيط) .

(٤) في د (درا بجرد) وفي م (دار بجر) والصواب ما أثبتناه ، وما أثبتته النسخة الهندية ، انظر أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم للمقدسي ، ٤٢٠ وانظر الهمع ١٩٨/٢ .

(٥) في د م (تحمل الضمير وترفع) .

باب [ل - ١٥٤] التقاء الساكنين

قاعدة :

الأصل تحريك الساكن المتأخر ، لأن الثقل ينتهي عنده ، كما كان في تكسير الخماسيِّ وتصغيره ، فإنَّ (١) الحذف يكون في الحرف الأخير ، لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي إلى الآخر ، وكذلك الجمع بين الساكنين ، ولذلك لا يكون [ه - ١٣٣] التغير في الأول إلا لوجهٍ يرجّحه .

وقيل : الأصلُ تحريك الساكن (٢) الأوَّل ، لأنَّ به التوصل إلى النطق بالثاني . فهو كهزمة الوصل .

وقيل : الأصلُ تحريكُ ما هو طرفُ (٣) الكلمة ، سواء كان أول الساكنين أو ثانيهما ، لأن الأواخر (٤) مواضع التغير ، ولذلك كان الإعراب في الآخر .

قاعدة :

الأصلُ فيما حركَ (٥) منهما الكسرة ، لأنها حركة لا توهيمُ

(١) في م (قال) .

(٢) في د (تحريك الاول) .

(٣) في م (ظرف) .

(٤) في د اضطرب السطر التالي وسقطت ألفاظ منه .

(٥) سقطت هذه الجملة من د . م

الإعراب ، إذ الكسر الذي يكون في أحد الساكنين لا يُتَخَيَّلُ "أن" موجب الإعراب ، لأنه لا يكون في كلمة ، لا يكون (١) فيها تنوين ، ولا آل ، ولا إضافة (٢) ، بخلاف الضم والفتح ، فإنهما يكونان إعراباً ، ولا تنوين معهما ، وذلك فيما لا ينصرف ، فلما كانت حركة لا تكون في معرب أشبهت الوقف الذي هو مقابل الإعراب فحرَّكَ بها •

قال صاحب البسيط :

هذا موافق (٣) قول النحويين: فإن حرَّكَ بغير الكسر فلوجه ماء . قال (٤) ويحتمل أن يقال : الفتحُ أصلٌ ، لأنه (٥) انقار من من الثقل ، والفتحُ أخف الحركات • أو يقال : الأصل التحريك بحركة في الجملة من غير تعيين (٦) حركة خاصة وتعيين (٧) الحركة يكون (٨) لوجه يخصها •

وقال في (٩) البسيط :

أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر (١٠) لخمس أوجه :

-
- (١) سقطت (لا) من ل م د •
 - (٢) في د (والاضافة) وفي م (ولا آل الاضافة) •
 - (٣) في م ل (هذا قول) •
 - (٤) سقط من م (قال) •
 - (٥) في هـ ل (لأن) •
 - (٦) في م ل (تغيير) •
 - (٧) في د م ل (وتغيير) •
 - (٨) في هـ (تكون) •
 - (٩) في د (صاحب البسيط) •
 - (١٠) سقط من م (الكسر •• الساكنين) •

أحدها أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل ، فأعطي حركة لا تكون [م — ٢٤٩] له إعراباً ولا بناء ، لكون (١) ذلك كالعوض من دخولها إياه في حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه .

والثاني أن الضم والفتح يكوفان بغير تنوين (٢) ، ولا معاقب له فيما لا ينصرف ، فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف . وأما الجر فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له ، فلا يقع لبس (٣) بالتحريك به ، والتحريك بغير الملبس أولى بالأصالة (٤) من التحريك بالملبس .

الثالث (٥) أن الجر والجزم نظيران ، لاختصاص كل واحد منهما بنوع . [ه — ١٣٤]

فإذا احتيج إلى تحريك سكون الفعل حرّك (٦) بحركة نظيره ، وحمل بقية السواكن عليه .

الرابع أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة ، لأنهما تكوفان في الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة ، وفي الأفعال ، ولا تكون الكسرة إلا في الأسماء المنصرفة ، فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ما أكثر موارده ، لقوة قليل الموارد (٧) ، وضعف كثير الموارد .

الخامس أن الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل ، فالحمل على الوسط أولى .

-
- (١) في د (ليكون) وفي ل (ليكون ذلك كالفرض) .
 - (٢) في د (التنوين) .
 - (٣) في د (ليس) .
 - (٤) في م (بالاضافة) .
 - (٥) سقط (الثالث) من م .
 - (٦) في د (حركة بحركة) .
 - (٧) في د (المورد) .

باب الإمالة

ضابط :

قال ابن السراج :

أسباب الإمالة ستة : كسرة تكون قبل الألف ، أو (١) بعدها ،
وياء قبلها ، وانقلاب الألف عن الياء ، وتشبيه الألف بالألف المنقلبة
عن الياء ، وكسرة تعرض في بعض الأحوال (٢) .

وزاد سيبويه أيضاً ثلاثة أسباب شاذة وهي : شبه الألف
بالألف (٣) المنقلبة ، وفرق بين الاسم (٤) والحرف ، وكثرة
الاستعمال (٥) .

(١) في د (لو) .

(٢) وهذه أمثلة الإمالة مرتبة حسب الأسباب الستة ومقتبسة من شرح المفصل
٥٥/٩ - ٥٦ : (١ - عماد ٢ - عالم ٣ - شيبان ٤ - ناب ٥ - درست
علما ٦ - من ماله) .

(٣) جاء في الكتاب ٢/٢٦٢ : (وتقول : عمادا ، تميل الألف الثانية لامالة
الأولى) .

(٤) جاء في الكتاب ٢/٢٦٧ : (ومما لا يميلون ألفه (حتى وأما وإلا) ،
فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعطشى ، وقال الخليل :
لو سميت رجلا بها وامرأة جازت فيها الإمالة) . (وقالوا : لا ، فلم
يميلوا لما لم يكن اسما فرقوا بينها وبين ذا) .

(٥) جاء في الكتاب ٢/٢٦٤ : (هذا باب ما أميل على غير قياس ، وانما هو
شاذ ، وذلك الحجاج اذا كان اسماً لرجل ، وذلك لأنه كثر في كلامهم
فعملوه على الأكثر) .

باب التصريف

فائدة (١) :

قال ابن الشجري في أماليه :

اختص المعتل بأشياء :

أحدهما ما جاء على فيُعِل ، لا يكون (٢) ، ذلك إلا في المعتل العين (٣) ،
نحو : سيّد ، وميت وهين ، ولين ، وبسّين •

الثاني ما جاء من جمع فاعل على فَعَلَة ، لم يأت إلا في المعتل اللام ،
كقاض وقضاة ، وغاز وغزاة ، وداع ودعاة •

الثالث ما جاء من المصادر على فَعْلولة (٤) ، اختص بذلك المعتل
العين ، نحو قولهم : بان بينونة ، وصار صيرورة ، وكان كينونة •
والأصل عند سيبويه (٥) يَبْنُونَة وصَيَّرورة ، وكَيَّنُونَة ثم كَيَّنُونَة ،

(١) في د (ضابط) والنص مقتبس من الأمالي الشجرية ١٦٣/٢ لكن
السيوطي أسقط منه الرد على سيبويه •

(٢) في د (ولا يكون) •

(٣) في م (المعين) •

(٤) في د ل م والأمالي الشجرية (فيعلولة) على الأصل ، وقد سقط من د
أكثر البندين الثالث والرابع •

(٥) جاء في كتاب سيبويه ٣٧٢/٢ : (وكان الخليل يقول : سيد فيعل ، وإن
لم يكن فيعل في غير المعتل ، لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء ، لا يخصون
به غيره ، من غير المعتل ، ألا تراهم قالوا : كينونة والقيدودة لأنه
الطويل في غير السماء ، وإنما هو من قاد يقود ، ألا ترى أنك تقول
جمل منقاد وأقود فاصلهما فيعلولة • وانظر الانصاف ٧٩٥) •

قلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء لاجتماع الياء [هـ - ١٣٥]
والواو وسبقت الأولى بالسكون .

والرابع ما جاء من المصادر على فَعَل ، فهذا مما اختص به المعتلُّ
اللام . وذلك قولهم التقى والهدى والسرى . [د - ١٥٣]

قاعدة (١) :

قال ابن الدهان في الغرة (٢) :

الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المعربة ، ولا في الأفعال ، وإنما
تكون أصلاً في الحروف ، نحو : ما ولا ، وفي الأسماء المتوغلّة في
شبه الحرف ، نحو : إذا وأتى ، لأنه لا يعرف للحروف اشتقاق
يعرف به زائد من أصلي .

ضابط :

في تذكرة ابن الصائغ قال :

نقلت من مجموع بخط ابن الرماح : الألفات في أواخر الأسماء
أربعة : منقلبة عن أصل ، ومنقلبة عن زائد ملحق بالأصل ، ومنقلبة
عن زائد للتكثير ، وغير منقلبة وهي ألف التأنيث كملهى (٣) ، ومعزى
وقبعرى ، وحبل .

فالأول مصروف ، فكرة ومعرفة . والثاني والثالث مصروف في
النكرة دون المعرفة ، والرابع لا ينصرف فيهما .

(١) في ل د م (فائدة) .

(٢) في م (النعرة) .

(٣) في ل م (كمل) .

ضابط :

قال أبو حيان :

لا يوجد في آخر اسم (١) أربع زوائد من جنس واحد ،
ولا يوجد في آخر اسم (٢) معرب واو قبلها ضمة ، ومتى أدى الإعلال
إلى شيء من ذلك وجب قلب الواو ياءً ، والضمة كسرة ، فتصير من
باب قاضٍ ومشتَرٍ فتحذف الياء (٣) كما تحذف فيهما .

فائدة :

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته :

وقفت على أبيات لبعض الفضلاء ، فيما يدلُّ على كون اللام ياءً
أو واوًا في المعتلِّ من الأفعال والأسماء ، وهي :

بعشرٍ يبينُ القلبُ في الألفِ التي

عن الواوِ تبدو في الأخير أو الياء

بمستقبل الفعلِ الثلاثي ، وأمره

ومصدره والفعلتَيْن أو الفاء

وعين له إن كانت الواو فيهما

وتثنية والجمعُ خصًّا بالاسماء [١٣٦هـ]

[٢٥٠م]

(١) في د (آخر أربع) .

(٢) في د (اسم معرب) .

(٣) في م (الباء) .

وعاشرها سير الإمالة في الذي يشذ عن الأذهان عنصره الثاني

أمثلة ذلك : يدعو ، ادع ، غزواً (١) ، دَعْوَةٌ ، دِعْوَةٌ ، وعى ،
وهى ، هوى (٢) ، غوى (٣) ، فتيان ، عَصَوَان (٤) .

فائدة :

الثلاثي (٥) أكثر الأبنية . قاله ابن دريد (٦) في الجوهرة :

وقال ابن جني في الخصائص (٧) :

الثلاثي أكثرها استعمالاً . وأعدلها تركيباً . وذلك لأنه
حرف يُبْتَدَأُ به ، وحرف يُحْشَى به ، وحرف يُوقَفُ عليه . قال :
وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب ، فإنه لو كان كذلك كان
الثنائي أكثر [ل - ١٥٥] منه ، وليس كذلك . بل له ولشيءٍ آخر ،
وهو حيز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ولامه لتباينهما ، ولتعادي
حاليهما ، لأن المبتدأ به لا يكون إلا متحرراً ، والوقوف عليه لا يكون
إلا ساكناً . فلما تنافرت حالاهما ، وسَطُوا العين حاجزاً بينهما ، لئلا
يفجئوا (٨) الحسن (٩) بضدٍّ ما كان آخذاً فيه ، ومنصباً إليه .

-
- (١) في م (عزوا) .
 - (٢) سقط من د (هوى) .
 - (٣) في م (عوى) .
 - (٤) في د (منصران) .
 - (٥) سقط السطر التالي من د .
 - (٦) الجوهرة ١٣/١ .
 - (٧) انظر الخصائص ١/٥٥ - ٥٦ فان فيه بحثاً مفصلاً ورد فيه هذا النص .
 - (٨) في هـ (يفجأ) .
 - (٩) في ب (الحسن) .

قاعدة :

قال في البسط :

إذا قيل كيف تنطق بالحرف فظرت إن كان متحركاً ألحقته هاء السكت فقلت في الباء من (١) ضرب ، به • ومن يضرب ، به • ومن اضربي به • وإن كان ساكناً اجعلت له همزة الوصل ، فقلت في الباء من اضرب ، اب •

ضابط :

رأيت بخط ابن القمّاح في مجموع له : قال : روى أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي عن الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي أملاء • قال : أملى علينا أبو (٢) العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري قال :

الأشياء التي جاءت على تفعّال (٣) على ضربين : مصادر وأسماء •

فأما المصادر فالتلقاء (٤) ، والتيان ، وهما في القرآن (٥) • وقالوا : التّنْضال من المناضلة ، فمنهم من يجعله مصدراً • ويقال : جاء لتيفاق الهلال كما يقال لميقاته ، فمنهم من يجعله مصدراً ، ومنهم من يجعله اسماً •

(١) في م (في) •

(٢) في م (أبو العلاء بن عبد) •

(٣) في م (ففعال) •

(٤) في م (فباللقاء) وانظر الكتاب ٢/ ٢٤٥ •

(٥) انظر الأعراف ٤٧ والنحل ٨٩ •

وأما الأسماء (١) فالتَّشْبَالُ وهو القصير ، ورجلٌ تَبَالٌ (٢) أي عِذِّيَوُطٌ ، ويقال بالضاد أيضاً ، وتَبْأَوَالٌ (٣) موضع ، وتِعْشَارٌ موضع ، وتَقْصَارٌ قلادة قصيرة في العنق ، وتيفارٌ حُبَّةٌ (٤) مقطوع أي خاية ، وتمراد (٥) [هـ - ١٣٧] برج صغير للحمام ، وتمساح معروف من دوابِّ الماء ، ورجل تمساح أي كذابٌ ، وتِمْتَانٌ (٦) واحد التماثيل ، وهي خيوط يضرب بها القسطاط (٧) ، ورجل تكلام كثير الكلام ، وتلقام كثير اللقم ، وتِلْعَابٌ كثير اللعب ، وتمثال ، واحد التماثيل ، وتَجْجَفٌ (٨) الفرس معروف ، وترباع موضع ، وترعام اسم شاعر ،

(١) انظر الشافية ١/١٦٧ - ١٦٨ وص ٢٨٨ من هذا الكتاب ، والجمهرة لابن دريد ٣/٣٨٨ .

(٢) في ل (تيتاء) .

(٣) في م (تبارى) في ل د (تبراك) .

(٤) في د ل م (جب) .

(٥) في هـ (تمراخ) والصواب تمراد بكسر التاء جاء في المحيط (والتمراد بالكسر بيت صغير في بيت الحمام لمبيضه ، فاذا نسقه بعضاً فوق بعض فهو التماريد) .

(٦) في د (تمنان واحد والثمانين) وفي ل (الثماثيل) .

(٧) في م (القسطاط) .

(٨) جاء في الجمهرة ٣/٣٨٨ : (التجفاف معروف ، وهو ما جلال به الفرس في الحرب من حديد أو غيره .

وترياق في معنى درياق وطرياق ، ذكره ابن دريد (١) في باب تفعال .

قال أبو العلاء : وفيه نظر ، لأنه يجوز أن يكون على فعيال (٢) ،
ومضى تهواء من الليل بمعنى هويّ ، وناقّة تضارب ، وهي القربة
العهد بضرب الفحل (٣) ، وتلفاق ثوبان يخاط أحدهما بالآخر .

(١) ذكره ابن دريد في جمهرته ٣/٣٨٧ لكنه وزنه على فعيال إذ قال : ويلحق

بهذا الباب ما جاء على وزن فعيال . ربما سميت الخمر درياقاً .
ودرياق مثل الترياق سواء .

(٢) في م هـ (فيعمال) والتصحيح من ل .

(٣) في م (المجل) .

باب الزيادة

ضابط :

قال أبو حيان :

لا يُزادُ حرفٌ من حروف الزيادة العشرة (١) - وهي حروف
سألتمونيها - إلا لأحد ستة أشياء :

الأول أن تكون الزيادة لمعنى : كحروف المضارعة ، وما زيد لمعنى
هو أقوى الزوائد •

الثاني للمدّ : نحو كتاب ، وعجوز ، وقضيب •

الثالث للإلحاق : نحو واو كوثر وياء ضيغم •

الرابع للإمكان : كهزمة الوصل ، وهاء السكت في الوقف ، على
نحو : قه° •

الخامس العوض : نحو تاء التأنيث في زنادقة ، فإنها عوض من
ياء زناديق ، ولذلك لا يجتمعان •

السادس : لتكثير الكلمة : نحو ألف قبَعَثَرى (٢) ، ونون
كنْهَيْل (٣) ، ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت أولى من أن
تكون للتكثير (٤) •

(١) في م (العدة) •

(٢) انقبَثرى : الرجل العظيم والجمع قباعث •

(٣) جاء في المحيط (الكنهيل) : وتضم باؤه شجر عظام كالكهيل •

(٤) في م (كنهيل) •

وقال بعضهم :

يعرف الأصل من مزيد الحروف
باشتقاقها وبالتصريف
ولزوم وكثرة وقطع
وخروج منه ، اصغ للتعريف (١)
وبأن يلزم المزيد بناء
أو ثري (٢) الحرف حرف معنى لطيف
ولفقد النظر أوسع باب
فتفتن مخافة التحريف [هـ ١٣٨]
[م - ٢٥١]

فائدة (٣) :

قال أبو حيان في شرح التسهيل :

اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر ، فقليل : زيلت
أولاً لأنها لا تليق للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل ، وموضع الابتداء
معرض (٤) لذلك ، فكافت هنا مبتدأة .

وقيل : أصلها الألف لأنها من حروف الزيادة [د - ١٥٤] . وهذا
موضع زيادة ، لكن قلبت (٥) همزة لضرورة التحرك . إذ لا يتبدأ

-
- (١) في هـ (اصغ التعريف) وفي م (عند اصغ للتعريف) .
(٢) في د م ل (اذ ترى) .
(٣) سقطت (فائدة) من م .
(٤) في م (بتعرض) .
(٥) في م (قلت) .

بساكن ، ويلزم التسلسل • واختلفوا في حركتها : فقليل : أصلها الكسر لأنه في مقابلة ألف القطع ، وهي مفتوحة • وقيل (١) حركتها في الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين ، وهذا الأصل يستصحبها (٢) إلا إن كان الساكن بعدها (٣) ضمة لازمة •

فائدة :

قال ياقوت في معجم الأدباء : أنشدني عليم الدين إبراهيم بن محمود (٤) بن سالم التكريتي • قال أنشدني القاضي زكريا (٥) بن يحيى بن القاسم بن المفرج التكريتي لنفسه في القطع والوصل •

لألفِ الأمرِ ضروبٌ تنحصر
في الفتح والضم وأخرى تنكسر

فالفتح فيما كان من رباعي
نحو أجب (٦) يا زيد صوت الداعي

والضم فيما ضم بعد الثاني
من فعله (٧) المستقبل الزمان

(١) في م (قبل) •

(٢) في د (استصحبها) •

(٣) لعل أصل العبارة (إذا كان الساكن بعدها متلوا بضمة لازمة) •

(٤) في د (محمود التكريتي) •

(٥) في ل م د (أبو زكريا يحيى بن القاسم بن المفرج التكريتي) •

(٦) سقط (زيد) من ل •

(٧) في م (في) •

والكسر فيما منهما تخلى

إن زاد عن أربعة ، أو قل

قاعدة :

حق همزة الوصل الدخول على الأفعال ، وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال • نحو : انطلق انطلاقاً ، واقتدر اقتداراً . فأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها ، فألف الوصل غير داخلة عليها • إنما دخلت على أسماء قليلة وهي عَشْرَة : ابن ، وابنة ، وابنم ، واسم ، واست ، واثنان ، واثنتان وامرؤ ، وامرأة ، وايمن • وذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل (١) •

باب الحذف

قاعدة :

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات ، فإن كان غير مبني على فعل حذفت [هـ - ١٣٩] منه اللام ، نحو : عطّي في تصغير عطاء ، وأُحي (٢) في تصغير أحوى • وإن كان مبنيّاً على فعل ثبتت ، نحو : يحيى (٣) من حَيّ يَحْيَا (٤) •

(١) بعد هذه الشقرة في شرح المفصل (١٣٢/٩) : (فهذه الأسماء لما أسكنوا أوائلها ولم يمكنهم النطق بالساكن اجتلبوا همزة الوصل ، وتوصلوا بها الى النطق بذلك الساكن) •

(٢) في م (أخي) •

(٣) في م (محي) •

(٤) وردت هذه القاعدة في باب التصغير من هذا الكتاب ، وهي مقتبسة من صحاح الجوهري ٢٣٢٤/٦ •

باب الادغام

قاعدة :

قال ابن جني في الخاطريكات :

الإدغام يقوِّي المعتلَّ ، وهو أيضاً بعينه يُضَعِّفُ الصحيح •

ضابط :

قال (١) سيوريه :

أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين إذا توالى بهما خمسة أحرف متحركة ، نحو : فَعَلَ (٢) لَيْدٌ ، لأن توالي الحركات مستثقل عندهم ، بدليل أنه لا يتوالى (٣) خمسة أحرف متحركة في الشعر ، ولا أربعة في كلمة واحدة ، إلا أن يكون فيها حذفٌ ، كَعَلَيْطِ (٤) ، أو واحد الأربعة تاء التأنيث • كشجرة ، لأن تاء التأنيث عندهم في الحكم ككلمة ثائية • ويحسن الإدغام أيضاً أن يكون قبل المثل الأول متحركاً ، وبعد المثل الثاني ساكن ، نحو : يَدُ دَاوُدَ • قال سيوريه (٥) :

[ل ب ١٥٦] قصدوا اعتدال أن يكون المتحرك بين ساكنين •

(١) سقط السطر التالي كله من ل • والفقرة التالية منقولة نقلاً غير دقيق من الكتاب ٤٠٧/٢ •

(٢) في م (نعبد) •

(٣) في د (لا تتوالى) •

(٤) جاء في اللسان (ورجل علبط وعلايط ضخيم عظيم ، وصدر علبط عريض • وكل ذلك مخدوف من فعال ، وليس بأصل ، لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة) •

(٥) عبارة سيوريه ٤٠٧/٢ : (لأنه قصد أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدال منه) •

باب الخط

قال ابن مكنوم في تذكرته :

اختلف النحويون في علة إلحاق الألف بعد واو الجمع من نحو : قاموا ، فذهب الخليل إلى أنها إنما ألحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منقطعة (١) لآخر الواو ، كأنه يريد بذلك أن الواو إنما مكنت (٢) لتصوير الألف بعدها ، أي : ليست واواً مختلصة ، بل هي واوٌ ممتدةٌ مشبعةٌ متمكنةٌ .

وقال أبو الحسن : إنما زيدت هذه الألف للفرق بين واو العطف وواو الجمع ، نحو : كفروا ، وجرّدوا ، ونحو ذلك من المنفصل (٣) ، فلو لم تلحق (٤) الألف للفرق (٥) بين واو الجمع لجاز أن يُظن أنه : كَفَرَّ ، وفَعَلَ ، وأن الواو واوٌ عطف ، فزادوا الألف لتجوز (٦) الواو إلى ما قبلها ، وسماها لذلك ألف الفصل (٧) ، ثم ألحقوا المتصل بالمنفصل في نحو : دخلوا ، وخرجوا [هـ - ١٤٠] ليكون العمل من وجه واحد .

(١) في هـ (منعطف) وسقط هذا السطر من ل .

(٢) في هـ (تركبت) .

(٣) في ل د (المنفصل) .

(٤) في م (يلحق) .

(٥) سقط من د ل م (للفرق بين واو الجمع) .

(٦) في هـ م (لتجوز) .

(٧) في م (الاصل) .

وقال الكسائي^(١) : دخلت هذه الألف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب ، في (٢) نحو قول الله تعالى : « وإذا كالوهم أو وزنوهم » (٣) فكالوهم (٤) [م - ٢٥٢] كتبت بغير ألف ، لأن الضمير منصوب ، ألا ترى أن معناه كالوا (د) لهم ، ووزنوا لهم ، فإذا أردت أنهم كالوا في أنفسهم ، ووزنوا في أنفسهم قلت : قد كالوا هم ، ووزنوا هم ، مثل قاموا (٦) هم ، وقعدوا هم . فثبتت (٧) الألف هنا لأن الضمير مرفوع . وهذا حسن (٨) . انتهى .

سرّد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ما ذكره الكمال أبو البركات (٩) بن الأنباري في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) وأبو البقاء العكبري في كتاب (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) .

(١) انظر معجم الهوامع ٢/٢٣٨ فقد جمع السيوطي فيه آراء النحاة في هذه المسألة . وناقشها .

(٢) في د م (بغي) .

(٣) * وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون * المطففين ٣ .

(٤) في م (فكالواهم) .

(٥) في د (كالوهم) وفي م (كالوهم ووزنواهم) .

(٦) في م (قاموا) .

(٧) في هـ (فثبتت الألف معها) .

(٨) في م (أحسن) .

(٩) أكثر المسائل المذكورة هنا واردة في (الإنصاف في مسائل الخلاف) وأما مسائل العكبري فقد ظفرنا منها بخمس عشرة مسألة وردت في كتاب (مسائل خلافية في النحو تحقيق الدكتور محمد خير العلواني) .

- ١ - الاسم (١) مشتق من السمو عند البصريين • وقال الكوفيون : من الوسم •
- ٢ - الأسماء الستة (٢) معربة من مكان واحد • وقال الكوفيون : من مكافين •
- ٣ - الفعل مشتق من المصدر (٣) • وقالوا : المصدر مشتق من الفعل •
- ٤ - الألف والواو (٤) والياء في التثنية والجمع حروف إعراب ، وقالوا : إنها إعراب •
- ٥ - الاسم الذي فيه تاء التأنيث (٥) كطلحة لا يجمع بالواو والنون • وقالوا : يجوز •
- ٦ - فعل الأمر (٦) مبني • وقالوا معرب •
- ٧ - المبتدأ (٧) مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ (٨) • وقالوا : المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ •

(١) الانصاف ٦ ومسائل خلافية في النحو ٥٤ •

(٢) الانصاف ١٧ •

(٣) الانصاف ٢٣٥ ومسائل خلافية ٦٨ •

(٤) الانصاف ٣٣ •

(٥) الانصاف ٤٠ •

(٦) مسائل خلافية ١١٤ •

(٧) الانصاف ٤٤ •

(٨) في م (مبتدأ) •

- ٨ - الطرف (١) لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وقالوا : يرفعه •
- ٩ - الخبر إذا كان اسماً محضاً (٢) لا يتضمّن ضميراً • وقالوا :
يتضمّن • [هـ - ١٤١]
- ١٠ - إذا جرى (٣) اسم الفاعل على غير من هو له وجب إبراز
ضميره • وقالوا : لا يجب •
- ١١ - يجوز (٤) تقديم الخبر على المبتدأ • وقالوا : لا يجوز •
- ١٢ - الاسم بعد (هـ) (لولا) يرتفع بالابتداء • وقالوا : بها ،
أو بفعلٍ محذوف ، قولان لهم •
- ١٣ - إذا لم (٦) يعتمد الطرف وحرف الجرّ على شيء قبله لم يعمل
في الاسم الذي بعده • وقالوا : يعمل •
- ١٤ - العامل (٧) في المفعول الفعل وحده • وقالوا : الفعل والفاعل
معاً ، أو الفاعل فقط ، أو المعنى • أقوال لهم •
- ١٥ - المنصوب (٨) في باب الاشتغال بفعل مقدر • وقالوا : بالظاهر •

(١) الانصاف ٥١ •

(٢) في م مختصاً • الانصاف ٥٥ •

(٣) الانصاف ٥٧ •

(٤) الانصاف ٦٥ •

(٥) الانصاف ٧٠ •

(٦) الانصاف ٥١ •

(٧) الانصاف ٧٨ •

(٨) الانصاف ٨٢ •

١٦- الأولي (١) في باب التنازع إعمالُ الثاني • وقالوا : الأول •

١٧- لا يُقامُ مقامُ الفاعلِ الظرفُ والمجرورُ مع وجودِ المفعول
الصرح • وقالوا : يقام (٢) •

١٨- (نعم وبئس) (٣) فعلان ماضيان • وقالوا : اسمان •

١٩- (أفعل) (٤) في التعجب فعلٌ ماضٍ • وقالوا : اسم •

٢٠- لا يبنى (٥) فعل التعجب من الألوان • وقالوا : يُبنى من
السواد والبياض فقط •

٢١- المنصوب (٦) في باب كان خبرُها • وفي باب ظنَّ مفعول
ثانٍ • وقالوا : حالان [د- ١٥٥]

٢٢- لا يجوز (٧) تقديم خبر مازال ونحوها عليها • وقالوا : يجوز •

٢٣- يجوز (٨) تقديم خبر ليس عليها • وقالوا : لا يجوز •

٢٤- خبر (٩) (ما) الحجازية ينتصبُ بها • وقالوا : بحذف
حرفِ الجرِّ •

(١) الانصاف ٨٣ •

(٢) في م (لا يقام) •

(٣) الانصاف ٩٧ •

(٤) الانصاف ١٢٦ •

(٥) الانصاف ١٤٨ •

(٦) الانصاف ٨٢١ •

(٧) الانصاف ١٥٥ •

(٨) الانصاف ١٦٠ •

(٩) الانصاف ١٦٥ •

٢٥- لا يجوزُ (١) طعامك ما زيد" آكلاً • وقالوا : يجوز •

٢٦- يجوز (٢) ما طعامك آكل" زيد" • وقالوا : لايجوز •

[هـ - ١٤٢]

٢٧- خبر (٣) إن وأخواتها مرفوع" بها • وقالوا : لا تعمل

في الخبر •

٢٨- إذا (٤) عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يَجْزُ فيه إلا

النصب • وقالوا : يجوز الرفع •

٢٩- إذا خُففت إنَّ جاز أن تعمل النصب • وقالوا : لا تعمل (٥) •

٣٠- لا يجوز (٦) دخول لام التوكيد على خبر لكن •

وقالوا : يجوز •

٣١- اللام (٧) الأولى في (لعلَّ) زائدة" • وقالوا : أصلية •

٣٢- (لا) النافية (٨) الجنس إذا دخلت على المفرد بُنيَ معها •

وقالوا معرب •

(١) الانصاف ١٧٢ وقد وردت في ل على النحو التالي (طعامك يا زيد آكلاً) •

(٢) الانصاف ١٧٢ وقد وردت في ل على النحو التالي (طعامك يا زيد آكلاً) •

(٣) الانصاف ١٧٦ •

(٤) الانصاف ١٨٥ في د (عطف) •

(٥) الانصاف ١٩٥ في م (لا يعمل) •

(٦) الانصاف ٢٠٨ •

(٧) الانصاف ٢١٨ •

(٨) الانصاف ٣٦٦ سقطت هذه المسألة كلها من د •

٣٣- لا يجوز تقديم معمول (١) ألفاظ الإغراء عليها ، نحو :
دونك ، وعليك ، وقالوا : يجوز .

٣٤- إذا وقع (٢) الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف (٣)
مقدّر . وقالوا : بالخلاف .

٣٥- المفعول (٤) معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو .
وقالوا : بالخلاف .

٣٦- لا يقع (٥) الماضي حالاً إلا مع (قدّ) ظاهرة أو مقدّرة .
وقالوا : يجوز من غير تقدير .

٣٧- يجوز (٦) تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه ، سواء
كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً . وقالوا : لا يجوز إذا كان ظاهراً .

٣٨- إذا كان الظرف خبراً لمبتدأ ، وكرّره بعد اسم الفاعل
جاز فيه الرفع والنصب [م - ٢٥٣] ، نحو : زيد في الدار قائماً فيها ،
وقائماً فيها . وقالوا : لا يجوز إلا النصب .

٣٩- لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقاً . وقالوا : يجوز
إذا كان متصرفاً (٧) .

(١) سقط (معمول) من د .

(٢) الانصاف ٢٤٥ في د (إذا كان وقع) .

(٣) في د (بفعل مقدر أو وصف بواسطة الواو) .

(٤) الانصاف ٢٤٨ .

(٥) الانصاف ٢٥٢ .

(٦) الانصاف ٢٥٠ .

(٧) الانصاف ٨٢٨ في م (منصرف) .

٤٠- المستثنى منصوبٌ بالفعل السابق بواسطة إلا • وقالوا :
على التشبيه (١) بالمفعول •

٤١- لا تكون (٢) (إلا) بمعنى الواو • وقالوا : تكون •

٤٢- لا يجوز (٣) تقديم الاستثناء في أول الكلام • قالوا :
يجوز • [هـ - ١٤٣]

٤٣- (حاشا) (٤) في الاستثناء حرف جرّ • وقالوا : فعل ماض •

٤٤- إذا أضيفت (٥) غيرٌ إلى متمكن لم يجر بناؤها • وقالوا :
يجوز •

٤٥- لا يقع (٦) سوى وسواء إلا ظرفاً • وقالوا : يقع ظرفاً
وغير ظرف •

٤٦- كم (٧) في العدد بسيطة • وقالوا : مركبة •

٤٧- إذا (٨) فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجر
جرثمه • وقالوا : يجوز •

٤٨- لا يجوز (٩) إضافة النيف إلى العشرة • وقالوا : يجوز •

(١) في د (بالتشبيه) •

(٢) الانصاف ٢٦٦ •

(٣) الانصاف ٢٧٣ •

(٤) الانصاف ٢٧٨ •

(٥) الانصاف ٢٨٧ •

(٦) الانصاف ٢٩٤ في د (لاتقع) •

(٧) الانصاف ٢٩٨ •

(٨) الانصاف ٣٠٣ •

(٩) الانصاف ٣٠٩ •

٤٩- يقال : قبضتُ الخمسةَ عشرَ درهماً ، ولا يقال : الخمسةَ
العشرَ الدراهم (١) • وقالوا : يجوز •

٥٠- يجوز (٢) هذا ثالث عشر ثلاثة عشر • وقالوا : لا يجوز •

٥١- المنادى (٣) المفرد [ل - ١٥٧] المعرفة مبنيٌ على الضمِّ •
وقالوا : معربٌ بغير تنوين •

٥٢- لا يجوز (٤) فداءٌ ما فيه أل في الاختيار • وقالوا : يجوز •

٥٣- الميم المشددة في (اللهم) عوض من يا في أول الاسم •
وقالوا : أصله يا الله آمنا بخير • فحذف (هـ) ووصلت الميمُ
المشددة بالاسم •

٥٤- لا يجوز (٦) ترخيمُ المضاف • وقالوا : يجوز •

٥٥- لا يجوز (٧) ترخيمُ الثلاثي بحال • وقالوا : يجوز مطلقاً •
وإذا كان ثانيه متحرراً كقولان •

٥٦- لا يحذف (٨) في الترخيم من الرباعي إلا آخره • وقالوا :
يحذف ثالثه أيضاً •

(١) الانصاف ٣١٢ في ذ (الدرهم) •

(٢) الانصاف ٣٢٢ •

(٣) الانصاف ٣٢٣ •

(٤) الانصاف ٣٣٥ •

(٥) الانصاف ٣٤١ في د (حذف) •

(٦) الانصاف ٣٤٧ •

(٧) الانصاف ٣٥٦ •

(٨) (لايجوز) في د الانصاف ٣٦١ •

٥٧- لا يجوز (١) نُدْبَةُ النكرة ولا الموصول • وقالوا : يجوز •

٥٨- لا تلحق (٢) علامة النُدْبَةِ الصفة • وقالوا : يجوز •

٥٩- لا تكون (٣) (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان • وقالوا : تكون •

٦٠- (رُبَّ) (٤) حرف • وقالوا : اسم •

٦١- الجرّ (٥) بعدَ واوِ ربِّ ربِّ المقدّرة • وقالوا : بالواو •

[هـ - ١٤٤]

٦٢- (مَنْذ) (٦) بسيطة • وقالوا : مركبة •

٦٣- المرفوع (٧) بعدَ مَنْذ وَمَنْذ مَبْتَدَأ • وقالوا : بِفِعْلٍ محذوف •

٦٤- لا يجوز (٨) حذف حرف القَسَمِ ، وإبقاء عمله من غير

ِعَوْض إلا في اسم الله خاصة • وقالوا : يجوز في كل اسم •

٦٥- اللام (٩) في قولك لزيد "أفضلُ من عمرو لام الابتداء •

وقالوا : لامُ القسم محذوفاً •

٦٦- ايمن (١٠) الله في القسم مفرد • وقالوا : جمع يمين •

(١) الانصاف ٣٦٢ •

(٢) الانصاف ٣٦٤ •

(٣) الانصاف ٣٧٠ •

(٤) الانصاف ٨٣٢ •

(٥) الانصاف ٣٧٦ •

(٦) الانصاف ٣٨٢ •

(٧) الانصاف ٣٨٢ •

(٨) الانصاف ٣٩٣ •

(٩) الانصاف ٣١٩ •

(١٠) الانصاف ٤٠٤ •

٦٧- لا يجوز (١) الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول •
وقالوا : يجوز •

٦٨- لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقاً • وقالوا : يجوز إذا
اختلف اللفظان •

٦٩- (كلا وكلتا) (٢) مفردان لفظاً مثنيان معنى • وقالوا :
مثنيان لفظاً ومعنى •

٧٠- لا يجوز (٣) توكيد النكرة توكيداً معنوياً • وقالوا : يجوز
إذا كانت محدودة •

٧١- لا يجوز (٤) زيادة واو العطف • وقالوا : يجوز •

٧٢- لا يجوز العطف على الضمير الجرور إلا بإعادة الجار (٥) •
وقالوا : يجوز بدونه •

٧٣- لا يجوز العطف (٦) على الضمير المتصل المرفوع •
وقالوا : يجوز •

٧٤- لا تقع (٧) (أو) بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل •
وقالوا : يجوز •

(١) الانصاف ٤٢٧ •

(٢) الانصاف ٤٣٩ •

(٣) الانصاف ٤٥١ •

(٤) الانصاف ٤٥٦ •

(٥) الانصاف ٤٦٣ في م (الحال) •

(٦) الانصاف ٤٧٤ •

(٧) الانصاف ٤٧٨ •

- ٧٥- لا يجوز (١) العطف ولكن بعد الإيجاب • وقالوا : يجوز •
 ٧٦- يجوز صرف أفضل (٢) منك في الشعر • وقالوا : لا يجوز •
 ٧٧- لا يجوز (٣) ترك صرف المنصرف في الضرورة •
 وقالوا : يجوز •

- ٧٨- الآن (٤) اسم في الأصل • وقالوا : أصله فعل ماض [هـ-١٤٥]
 ٧٩- يرتفع (٥) المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل • وقالوا :
 بحروف المضارعة •

- ٨٠- لا تأكل (٦) السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة •
 وقالوا : على الصرف •

- ٨١- الفعل (٧) المضارع بعد الفاء في جواب الأشياء السبعة
 منصوب بإضمار أن • وقالوا : على الخلاف •

- ٨٢- إذا حذفت أن الناصبة فالاختيار ألا يبقى (٨) عملها •
 وقالوا : يبقى •

-
- (١) الانصاف ٤٨٤ •
 (٢) الانصاف ٤٨٨ في م (أفعل منك في ضرورة الشعر) •
 (٣) الانصاف ٤٩٣ •
 (٤) الانصاف ٥٢٠ •
 (٥) مسائل خلافية في النحو ٨٣ والانصاف ٥٤٩ ، وانظر الخصائص ٦٣/١
 والايضاح ٧٧ - ٧٨ وأسرار العربية ٢٤ •
 (٦) الانصاف ٥٥٥ الكتاب ٤٢٥/١ المقتضب ٢٥/٢
 (٧) الانصاف ٥٥٧ والكوفيون يعملون الاشياء ستة وهي (الامر والنهي
 والنفي والاستفهام والتمني والعرض) فاذا أضفنا الترجي كملت السبعة •
 (٨) الانصاف ٥٥٩ في م (يتقى) •

٨٣- (كي) (١) تكون فاصبة [م - ٢٥٤] وجارئة • وقالوا :
لا تكون حرف جر •

٨٤- لام كي (٢) ولام الجحد ينصب الفعل بعدهما بأن°
مضرة • وقالوا : باللام قسمها •

٨٥- لا يجمع (٣) بين اللام وكي وأن • وقالوا : يجوز •

٨٦- النصب (٤) بعد حتى بأن° مضرة • وقالوا : بحسبى •

٨٧- إذا (٥) وقع الاسم بين أن وفعل الشرط كان مرفوعاً بفعل
محذوف يفسره المذكور • وقالوا : بالعائد من الفعل إليه •

٨٨- لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ، ولا فعل الشرط ،
على حرف الشرط (٦) ، وقالوا : يجوز •

٨٩- (إن) لا تكون بمعنى (٧) إذ • وقالوا تكون •

٩٠- إذا (٨) [د - ١٥٦] وقعت إن° الخفيفة بعد ما النافية كانت
زائدة • وقالوا : نافية •

٩١- إذا وقعت (٩) اللام بعد إن الخفيفة كانت إن مخففة من

(١) الانصاف ٥٧٠ •

(٢) الانصاف ٥٩٢ •

(٣) الانصاف ٥٧٩ •

(٤) الانصاف ٥٩٧ •

(٥) الانصاف ٦١٥ •

(٦) الانصاف ٦٢٠ سقط (الشرط) من د •

(٧) الانصاف ٦٣٢ في م (لا يكون بمعنى أن) •

(٨) الانصاف ٦٣٦ •

(٩) الانصاف ٦٤٠ •

الثقيلة ، واللام للتأكيد • وقالوا : إنْ بمعنى ما واللام بمعنى إلا •

٩٢- لا يجازى (١) بكيف • وقالوا : يجازى بها •

٩٣- السين (٢) أصل • وقالوا : أصلها (سوف) حذِفَ منها الواوُ والفاء •

٩٤- إذا (٣) دخلت تاء الخطاب على ثاني الفعل جاز حذف الثانية .
[هـ - ١٤٦] وقالوا : الأولى •

٩٥- لا يؤكّد (٤) فعلُ الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة • وقالوا : يجوز •

٩٦- ذا (٥) والذي وهو وهي بكمالها الاسم • وقالوا : الذال والهاء فقط •

٩٧- الضمير في لولاي ، ولولاك ، ولولاه في موضع جرّ (٦) •
وقالوا : في موضع رفع •

٩٨- الضمير (٧) في نحو : إِيَّاكَ وإِيَّاهُ (إِيَّا) • وقالوا :
الياء والكاف والهاء •

٩٩- يقال فإذا (٨) هُوَ مي • وقالوا : فإذا هو إِيَّاهما •

(١) الانصاف ٦٤٣ •

(٢) الانصاف ٦٤٦ •

(٣) الانصاف ٦٤٨ •

(٤) الانصاف ٦٥٠ •

(٥) الانصاف ٦٦٩ •

(٦) الانصاف ٦٨٧ سقط (جر) من د •

(٧) الانصاف ٦٩٥ •

(٨) الانصاف ٧٠٢ •

١٠٠- (تمام المائة) أعرفُ المعارفِ (١) المضمَرُ • وقالوا :
المُبْهَمُ •

١٠١- ذا ، وأولاء (٢) ، ونحوهما لا يكون موصولا •
وقالوا : يكون •

١٠٢- همزة (٣) بينَ بين غيرُ ساكنة • وقالوا : ساكنة •

وقد فات ابن الأثيريُّ مسائلُ خلافيَّةٍ بين الفريقين ، استدرکها
عليه ابن إياز في مؤلف • منها :

١٠٣- الإعرابُ أصلٌ في الأسماء فرع في الأفعال عند البصريين •
وقال الكوفيُّون : أصلٌ فيهما •

١٠٤- ومنها (٤) لا يجوزُ حذفُ نونِ التشنية لغير الإضافة •
وجوزَه الكوفيُّون • [د - ١٥٧]

اتمى (٥) الفنُّ الثاني من الأشباه والنظائر النحويَّة ويليهِ (٦)
(سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب) وهو الفنُّ الثالث ...
[هـ - ١٤٧ / د - ١٥٨ / م - ٢٥٥]

(١) الانصاف ٧٠٧ •

(٢) الانصاف ٧١٧ في م (لولاب) •

(٣) الانصاف ٧٢٦ •

(٤) سقط من د م (ومنها) •

(٥) في د (تم) سقطت الجملة الثانية كلها من ل •

(٦) في د (ويليهِ الفن الثالث سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب) ،
وهذه الفقرة ستطت من م •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

الحمد لله على ما أُنعمَ وألهم ، وأوضح (٢) من دقائق الحقائق وفهمهم ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلّم .

هذا هو الفن الثالث من الأشباه والنظائر . وهو فنٌ بناء المسائل بعضها على بعض ، مرتباً (٣) على الأبواب . وسميَّته (سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب) .

(١) بعد البسملة في م (وهو حسبي) .

(٢) في د م (وفتح) .

(٣) في م (مرتب) .

باب الاعراب والبناء

مسألة :

اختلف^(١) في فعل الأمر العاري من اللام، وحرف المضارعة، نحو: (اضربْ) على مذهبين :

أحدهما أنه مبني وعليه البصريون (٢) .

والثاني أنه معرب مجزوم بلام محذوفة ، وهو رأي الكوفيين .

قال أبو حيان : واختاره شيخنا أبو علي الحسن (٣) بن أبي الأحوص ، والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في ثلاث مسائل :

الأولى : هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم ، أم لا ؟ فمذهب البصريين لا ، وأنَّ الأصل في الأفعال البناء ، والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم ، وفعل الأمر لم يشبه الاسم ، فلا يُعرب . ومذهب الكوفيين نعم ، فهو (٤) معرب على الأصل في الأفعال .

الثانية : هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عملها (٥) ؟

(١) في د (اختلفوا) .

(٢) انظر (مسائل خلافية في النحو) للمكبري ١٤٤ والانصاف في مسائل الخلاف للانباري ٥٢٤ .

(٣) في م (الحسين) .

(٤) في د سقط من قوله فهو معرب الى قوله ومذهب الكوفيين نعم .

(٥) في هـ (عمله) .

فمذهب البصريين : لا ، وأنه لا يجوز حذف شيءٍ من الجوازم أصلاً ، وإبقاء عمله . ومذهب الكوفيين نعم .

الثالثة : قال أبو حيان : جعلَ بعض أصحابنا هذا الخلاف في الأمر مبنياً على مسألة اختلفوا فيها ، وهي : هل للأمر صيغةٌ مستقلةٌ بنفسها مرتجلةٌ ، ليس أصلها المضارع ، أو هي صيغةٌ مغيّرةٌ ، وأصلها المضارع ؟

فمن قال : أصلها المضارع اختلفوا أهى معرّبةٌ أم مبنيةٌ ؟ ومن قال : إنها صيغةٌ مرتجلةٌ ، ليست مقتطعةٌ من المضارع [هـ - ١٤٨] فهي عندهم مبنيةٌ على الوقف [ل - ١٥٨] ليس إلا . انتهى .
وقال الشلوين في شرح الجزولية :

القولُ بأنَّ فعلَ الأمرِ معربٌ مجزومٌ مبنيٌّ على قول الكوفيين : إن بنية فعل الأمر محذوفةٌ من أمر المخاطب الذي هو باللام .

مسألة :

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرَّب :
إذا اتصل بالفعل نون التوكيد ، ولم يكن معه ضميرٌ بارز لفظاً ، ولا تقديرًا بُنيَ معها إجماعاً . نحو : هل تضربنَّ للواحدِ المخاطبِ .
وهل تضربنَّ للواحدة الغائبة .

واختلف (١) في علة البناء : فمذهب سيبويه أنَّ الفعل ركب مع الحرف فبُني كما بُني الاسم لما ركب مع الحرف في نحو : لا رجل .
ومذهب غيره أنَّ النون لما أكدت الفعل قوّت فيه معنى الفعلية . فعاد

(١) في د (واختلفوا) انظر شرح الكافية ٢/٢٢٨ فان فيه مناقشة مفصلة تستوفي جوانب الموضوع .

إلى أصله • وهو البناء ، قال : وينبى (١) على الخلاف في العلة خلاف
فيما إذا اتصل بالفعل المؤكّد ضمير اثنين ، نحو : تضربان أو ضمير
جمع المذكر (٢) ، نحو : تضربن ، أو ضمير المخاطبة المؤنثة ، نحو :
تضربين • هل هو معرب أو مبني ؟

فمن علّل بالتركيب هناك قال : هذا معرب ، لأن العرب لا تركّب
ثلاثة أشياء فتجعلها كالشيء الواحد ، ويكون حذف النون التي كانت
علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات أو النونين •

ومن علّل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنياً ، ويكون حذف
التون هنا للبناء • انتهى •

مسألة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

أجمع النحاة على أن حروف العلة في نحو : يخشى ويغزو ويرمي
تحذف عند وجود الجازم ، واختلفوا في حذفها لماذا ؟ •

فالذي فهم من كلام سيويه (٣) أنها تحذف عند الجازم ،
لا للجازم •

ومذهب ابن السراج وأكثر النحاة أن حذف هذه الحروف علامة

(١) في د م (وينبى) •

(٢) في ل م (المذكرين) •

(٣) جاء في كتاب سيويه ٧/١ : (واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف
في الجزم لثلاثي يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ،
ونون الاثنين والجميع ، وذلك قولك : لم يرم ولم يغز ولم يخش •
وهو في الرفع ساكن الآخر • تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى) •

للجزم • وهذا الخلاف مبنيٌّ على أن حروف العلة التي (١) في الفعل في حالة الرفع ، هل فيها حركات مقدّرة أو لا ؟ •

فمذهبٌ سيّويه أن فيها حركات مقدّرة في الرفع وفي الألف في النصب [هـ - ١٤٩] فهو إذا جزم يقول : الجازمُ حَذَفَ الحركات المقدّرة ، ويكون حذف حرف العلة [م - ٢٥٦] عنده لثلاً يلتبس الرفعُ بالجزم •

وعند ابن السراج أنه لا حركة مقدّرة في الرفع (٢) • وقال : لمّا كان الإعرابُ في الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأن تقدّره ، إذا لم يوجد في اللفظ ، ولا كذلك في الفعل ، فإنّه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم ، لا للدلالة على معنى ، فلا نحافظ (٣) عليه بأن تقدّره إذا لم يكن (٤) في اللفظ • فالجزم لمّا لم يجدْ حركة يحذفها حذف الحرف • وقال : إن الجازم كالمسهل إن وجد في البدن فضلةٌ أزالها ، وإلا أخذ من قوى البدن ، وكذا الجازمُ ، إن وجد حركةً أزالها ، وإلا أخذ من نفس الحروف • انتهى •

مسألة :

قال ابن النحاس أيضاً :

إذا كان حرف العلة بدلاً من همزةٍ جازَ فيه وجهان :

(١) في د (التي هي في الفعل) •

(٢) في ل د م (الوضع) •

(٣) في د م (يحافظ) •

(٤) سقط من د (إذا لم يكن) •

(٥) في د (إذا لم) •

حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه • وهذان الوجهان مبنيان على أن إبدال حرف العلة هل هو بدل قياسي أو غير قياسي ؟ •
فإن قلنا : إنه بدل قياسي ثبت حذف حرف العلة مع الجازم ، لأنه همزة ، كما كان قبل البذل •

وإن قلنا : إنه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحّضاً ، وليس همزة ، فنحذفه (١) ، كما نحذف حرف العلة المحض في يغزو ، ويرمي ، ويخشى • انتهى •

مسألة :

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرّب :
الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية ، أو لا توصف بإعراب ولا بناء ؟ فيه خلاف • نحو قولنا : زيد عمرو ، بكر ، خالد ، أو واحد ، اثنان ، ثلاثة •

فإن قلنا : إنها توصف بالبناء فالأصل حينئذ في الأسماء البناء ، ثم صار الإعراب لها أصلاً ثانياً عند العقْد والتركيب لطريان المعاني التي تلبس (٢) لولا الإعراب ، لكونها تدل بصيغة واحدة على معانٍ مختلفة •

وإن قلنا : إنها لا توصف [د - ١٥٩] بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلاً من أول وهلة ، لا نائباً عن غيره ، ويكون دخول الأسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب • انتهى •
[هـ - ١٥٠] •

(١) في د (بهمزة فيحذف) وفي م (بهمزة فتحذفه كما يحذف) •

(٢) في م (يلبس) •

باب المنصرف وغير المنصرف

مسألة :

قال في البسيط :

من قال : المنصرف ما ليس فيه عكَّتان من العلل التسع ، وغير المنصرف ما فيه عكَّتان ، وتأثيرهما منع الجرِّ والتنوين لفظاً (١) وتقديراً ، دخل فيه التثنية ، والجمع والأسماء الستة ، وما فيه اللام ، والمضاف .

ومن قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين . وغير المنصرف ما لم يدخله جرٌّ ولا تنوين فإن التثنية ، والجمع ، والمعرف باللام ، والإضافة يخرج (٢) عن الحصر . فلذلك ذكرها صاحب (٣) الخصائص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة .

(١) في م (أو تقديراً) .

(٢) في د (تخرج) .

(٣) قال ابن جني في الخصائص ٣٥٧/٢ - ٣٥٨ : (فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة ، ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف ، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمانة لكونه غير منصرف ، كأحمد وعمر وإبراهيم ونحو ذلك . وكذلك التثنية والجمع على حدها نحو الزيدان والعمرين والمحمدون ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف معرفة كان أو نكرة ، من حيث كانت هذه الاسماء ليس مما يتون مثلها فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمانة لترك صرفها) .

مسألة :

اختلف النحويون في الصَّرف : فمذهبُ المحققين ، — كما قال أبو البقاء في اللباب (١) — أنَّه التنوينُ وحده (٢) • وقال آخرون : هو الجرُّ مع التنوين (٣) • وينبغي (٤) على هذا الخلاف ما إذا أضيف مالا ينصرف ، أو دخلته أل : فعلى الأول هو باقٍ على منع صرفه ، وإلّاما يجرُّ بالكسرة فقط ، وعلى الثاني هو منصرف •

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٥) :

اختلفوا في منع الصرف ما هو ؟

فقال قوم : هو عبارة عن منع الاسم الجرَّ والتنوينَ دفعةً واحدة • وليس أحدهما تابعاً للآخر ، إذ كان الفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوين • وهو قول بظاهر الحال •

وقال قوم " ينتمون إلى التحقيق : إن الجرَّ في الأسماء ، ظيرُ الجزم في الأفعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل ظيره ، وإلّاما المحذوفُ منه علَمُ الخفة ، وهو التنوينُ وحده ، لثقل (٦) مالا ينصرفُ لمُشابهةِ الفعلِ ، ثم تبع الجرُّ التنوينَ في الزوال لأنَّ

(١) في م (اللبان) •

(٢) سقط من د (وحده ••• مع التنوين) •

(٣) انتهى كلام أبي البقاء المنقول من اللباب ق ٩ من مخطوطة دار الكتب المصرية •

(٤) في هـ (يبتني) •

(٥) شرح المفصل ٥٧/١ والنقل دقيق • لكن السيوطي أسقط فقرة من كلام أبي علي وسيبويه •

(٦) في هـ (لنقل) •

التنوينَ خاصّةً للاسم ، والجرحُ خاصّةً له أيضاً ، فتبع الخاصّة الخاصة • ويدلّ على ذلك أن المرفوعَ والمنصوبَ ممّا [م - ٢٥٧] لا مدخل (١) للجرح فيه ، إنّما يذهبُ منه التنوين لا غير • فعلى هذا القول إذا قلت : نظرتُ إلى الرجلِ الأسمرِ وأسمرَكم ، الأسمر (٢) باقٍ على منع صرفه ، وإن افجّر ، لأنّ الشبه قائم ، وعكس الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الأول يكون [ه - ١٥١] الاسم منصرفاً ، لأنّه لما دخله الألف [ل - ١٥٩] واللام والإضافة - وهما خاصّة للاسم - بعدد عن الأفعال ، وغلبت الاسميّة ، فانصرف • انتهى •

مسألة :

مذهبُ الجمهور (٣) أنّ مثنى وثلاث منع الصرف للعدّل مع الوصفيّة • وذهب الفراء إلى أنّ منعها للعدّل والتعريف بنية الإضافة ، وينبني (٤) على الخلاف صرفتها مذهباً بها مذهب الأسماء أي منكراً • فأجاز الفراء بناءً على رأيه أنّها معرفة (٥) بنية الإضافة تقبلُ التنكير (٦) ، ومنعه الجمهور •

(١) في د (لا يدخل) •

(٢) في شرح المفصل (الاسم باق) •

(٣) في د (المحققين أن مثنى وثلاث انما منع) وفي ل أن باب مثنى • • •

(٤) وفي هـ (يبتني) وفي م (تنبني) •

(٥) في د (معرفة) •

(٦) انظر هـع الهوامع ٢٧/١ فقد ذكر رأي الفراء ومثل عليه بقوله : تقول العرب : ادخلوا ثلاثاً ثلاثاً وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٢ •

مسألة :

إذا سُمِّيَ مذَكَرٌ بوصفِ المؤنَّثِ المجرَّدِ من التاءِ كحائضٍ ، وطامثٍ ، وظَلُومٍ ، وجَرِيحٍ فالْبَصْرِيُّونَ يَصْرِفُونَهُ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ (١) مَذَكَّرَةٌ وَصَفَ بِهَا الْمُؤنَّثُ لِأَمْنِ اللَّبْسِ وَحَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى • فَقَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَائِضٍ بِمَعْنَى شَخْصٍ حَائِضٍ ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا صَغَّرَتْهَا لَمْ تُدْخِلْ فِيهَا التَّاءَ •
وَالْكُوفِيُّونَ يَمْنَعُونَهُ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِمْ أَنَّ نَحْوَ حَائِضٍ لَمْ تَدْخُلْهَا التَّاءُ لِاخْتِصَاصِهِ بِالْمُؤنَّثِ ، وَالتَّاءُ إِنَّمَا تَدْخُلُ لِلْفَرْقِ •

باب العلم

مسألة :

الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُرْتَجِلٍ وَمَنْقُولٍ •
وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَعْلَامَ كُلَّهَا مَنْقُولَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مُرْتَجِلٌ •

وَقَالَ : إِنَّ (٢) الْوَضْعَ سَبَقَ وَوَصَلَ إِلَى الْمُسَمَّى الْأَوَّلِ ، وَعَلِمَ مَدْلُولُ تِلْكَ اللَّفْظَةِ فِي النِّكَرَاتِ ، وَسُمِّيَ بِهَا ، وَجْهَلْنَا (٣) نَحْنُ أَصْلُهَا ، فَتَوَهَّمَهَا مِنْ سَمَى بِهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مُرْتَجِلَةٌ •

(١) فِي هـ (أَسْمَاء) انْظُرْ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ٥٥ •

(٢) فِي د (وَقَالَ : الْوَضْعُ) •

(٣) فِي م (وَجْهَلْنَا) •

وذهب الزَّجَّاجُ إلى أنَّها كلُّها (١) مرتجلة* . والمرتجل عنده ما لم يُقصد في وضعه النقلُ من محلٍّ آخرَ (٢) إلى هذا. وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعَرَض لا بالقصد .

وقال أبو حَيَّان (٣) : المنقولُ هو الذي يُحفظُ له أصلٌ في النكرات ، والمرتجل هو الذي لا يُحفظُ له أصلٌ في النكرات . [هـ - ١٥٢] وقيل : المنقولُ هو الذي سَبَقَ له وضعٌ في النكراتِ ، والمرتجل هو الذي لم يسبق (٤) له أصلٌ في النكرات (٥) .
وعندي أن الخلاف المذكور أولاً وهذا الخلاف أحدهما مبني على الآخر .

باب الموصول

مسألة :

هل يجوزُ الوصلُ بجملةٍ التعجبِ ؟

فيه خلاف : إن (٦) قلنا إِنَّها إنشائيةٌ لم يوصلْ بها ، وإن قلنا : إِنَّها خبريَّةٌ فقولان :

أحدهما الجوازُ ، نحو : جاءني الذي ما أحسنه ! وعليه ابنُ

(١) في د (إنها مرتجلة) .

(٢) في د (من محل إلى آخر) .

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٥٠ .

(٤) في أصول الاشباه والنظائر (لا يحفظ) والتصحيح من مخطوطة شرح التسهيل ١/ ١٥٠ .

(٥) في م (في النكرات . انتهى) .

(٦) في د (فإن) .

أخروف (١) والثاني المنع لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب .
والصلّة تكون موضحة ، فتنافيا .

باب المبتدأ والخبر

مسألة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

إذا دخلت (٢) على المبتدأ الموصول ليت ولعل (٣) ، نحو :
ليت الذي يأتيني ولعل الذي في الدار ، فلا يجوز أن تدخل الفاء في
خبره ، واختلف في علّة ذلك ما هي ؟ فهمم من قال : علته أن
الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، فإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج من
باب الشرط ، فلا يجوز دخول الفاء حينئذ .

ومنهم من قال : بل العلّة أن معنى ليت ولعل ينافي معنى
الشرط من حيث كان ليت للتمني ، ولعل للترجي ، ومعنى الشرط
التعليق ، فلا يجتمعان .

ويتخرج على هاتين العلّتين مسألة ، وهي دخول (إن) على
على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء أم لا ؟ فمن علّل بالعلّة

(١) في د (وعليه آخرون) والصواب ما أثبتنا . انظر الهمع ٨٦/١
والسيوطي يقول في الهمع بعد ذكر الرأيين : (والصحيح جوازه) .

(٢) في د م (دخل) .

(٣) في د م (أو لعل) .

الأولى منع من دخول الفاء مع إن أيضاً لأنها قد عملت (١) فيه ،
فخرج عن باب الشرط • ومن علل بالعلة الثانية ، وهو تغيّر (٢)
المعنى جوّز دخول الفاء [م - ٢٥٨] مع إن لأنها (٣) لا تغيّر المعنى
عمّا كان عليه قبل دخولها • وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في
الخبر ، فيبقى ذلك [د - ١٦٠] بعد دخولها [هـ - ١٥٣] •

مسألة :

ذهب البصريّون إلا الأخفش إلى أن الوصف إذا اعتمد على
تغيير أو استفهام كان مبتدأ ، وما بعده فاعل "مفعّل" (٤) عن الخبر ،
نحو : أقائم زيد ؟ وما قائم زيد •

وذهب الأخفش (٥) والكوفيّون إلى أنّه لا يشترط هذا الاعتماد
وذلك مبني على رأيهم أنّه يعمل غير معتمد •

مسألة :

اختلف في صدر الكلام من نحو : إذا قام زيد فأنا أكرمه ،
هل هو جملة اسمية أو فعلية ؟

قال ابن هشام : وهذا مبني على الخلاف في عامل إذا • فإن
قلنا : جوابها فصدر الكلام جملة اسمية ، وإذا مقدّمة عن (٦)

(١) في د (علمت) •

(٢) في د م ل (وهو المعنى) •

(٣) في د (مع أنها لا تغيّر المعنى كما) •

(٤) في د م (يغني) •

(٥) أوضح المسالك ١/ ١٣٥ •

(٦) في م (من) وفي د م (تأخير) •

تأخّر وما بعد إذا متمّ لها ، لأنّه مضاف إليه ، وإن قلنا : فعل الشرط ، وإذا غير مضافة ، فصدر الكلام جملة فعلية ، قدّم ظرفها .

باب كان وأخواتها

مسألة :

قال الخفاف في شرح الإيضاح :

اختلف هل الأفعال الناقصة تدلّ على الحدث أم لا؟ وينبغي على ذلك الخلاف في (١) عملها في الظرف والمجرور والحال .
فمن قال تدلّ أعمل . ومن قال لا (٢) فلا .

وقال أبو حيّان (٣) في الارتشاف : اختلفوا هل تعمل كان وأخواتها في الظرف والمجرور والحال ؟ فقل لا تعمل ، وقيل تعمل .
وينبغي أن يكون هذا الخلاف مرتباً على دلالتها على الحدث .

مسألة :

قال أبو حيّان في الارتشاف :

الظاهر من كلام سيبويه أنّه لا يكون لكان وأخواتها

(١) في د (الخلاف عملها) .

(٢) في د (والا فلا) وفي م (ومن لا فلا) .

(٣) جاء في الهمع ١١٤/١ (وحكى أبو حيّان : الخلاف الذي في عملها في الظرف والمجرور في عملها في الحال . فمن منعه قال : لأنه لا استدعاء لها للحال والعامل مستدع ، ومن جوزه قال : الحال يعمل في هذا وليس فعلاً ، فكان أولى) .

إلا خبر واحد . وهو نص ابن درستويه . وقيل يجوز تعدد خبره ، وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ ، والمنع هنا أقوى ، لأنها شُبِّهَتْ بضرب .

وقال في شرح التسهيل :

تعدد (١) خبر كان مبني على الخلاف في (٢) تعدد خبر المبتدأ ، ثم قيل : الجواز هنا أولى ، لأنه (٣) إذا جاز مع العامل [هـ - ١٥٤] الأضعف ، وهو الابتداء ، فمع الأقوى وهو كان وأخواتها (٤) أولى .

ومنهم من قال : المنع هنا أولى ، وعليه ابن درستويه ، واختاره ابن أبي الربيع قال : لأنَّ (ضرب) لا يكون له إلا مفعول واحد ، فما شُبِّهَ به يجري مجراه .

مسألة :

اختلف لم سُمِّيَتْ هذه الأفعال نواقص ؟

ف قيل : لأنها (٥) لا تدل على الحدث ، بناء على القول به . وعلى القول (٦) الآخر سُمِّيَتْ ناقصة لكونها لا تكفي بمرفوعها .

(١) انظر انهمع ١/ ١١٤ .

(٢) في د (جواز تعدد) .

(٣) سقط السطر التالي من د .

(٤) في د (كان أولى) .

(٥) في م (لأنها تدل) .

(٦) في د (وعلى الآخر) .

مسألة :

اختلف في جواز (١) تقدم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفية بما ، نحو : ما كان زيد قائماً ، فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز ، ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا ؟ فالبصريون على الأول . والكوفيون على الثاني .

باب ما

مسألة :

البصريون على أنه إذا اقترنت [ل - ١٦٠] ما بإن° يبطل عملها ، نحو :

٣٥٩- بني غدانة ما إن أقتم ذهب° (٢)

• • • • •

وذهب الكوفيون إلى جواز النصب مع إن° ، واختلف في إن° هذه : فالبصريون على أنها زائدة كافة ، والكوفيون على أنها نافية ، وعندى أن° الخلاف في إعمالها ينبغي أن يكون مرتباً على هذا الخلاف .

(١) في م (في تقدم) انظر الانصاف ١٥٥ .

(٢) عجز البيت : (ولا صريف ولكن أنتم الخزف) * لم ينسب هذا البيت إلى قائل معروف ، رواه العيني (أنتم خزف) ورواه صاحب الخزانة ما ان أنتم ذهباً ولا صريفاً ، بالنصب وقال ١٢٤/٢ (النصب رواية يعقوب بن السكيت ، والرفع رواية الجمهور على أن (ان) كافة لما عن العمل وزعم الكوفيون على رواية النصب أن ان نافية لا كافة) وانظر زيادات مجالس ثعلب (٧٤١) وشدور الذهب ١٩٤ والعيني ٩١/٢ والتصريح بمضمون التوضيح ١٩٦/١ والهمع ١٢٣/١ والدرر ٩٤/١ - ٩٥ .

باب إن وأخواتها

مسألة :

إذا وقعتْ إن المخففة بعد فعل العَلِمَ ، كقولك (١) : علمتْ إن كان زيدٌ لعالمًا [هـ - ٥٥] وحديث (قد علمنا إن كنتَ لمؤمنًا) (٢) فهل هي مكسورةٌ أو مفتوحةٌ ؟ فيه خلاف :

ذهب الأخفش الصغيرُ وهو أبو الحسن عليُّ بن سليمان البغداديُّ إلى أنها لا تكون إلا مكسورة .

وقال أبو علي الفارسي : لا تكون إلا مفتوحةً . وكذلك اختلف فيها كبراءُ أهل الأندلس : أبو الحسن بن الأخضر ، وأبو عبد الله بن أبي العافية ، فقال ابن الأخضر بقول الأخفش ، وقال ابن أبي العافية بقول الفارسي .

(١) في د (كقوله) .

(٢) أ - روي الحديث في الموطأ (طبعة الشعب ١٣٣) قد علمنا أن كنت لمؤمنًا .

ب - وورد في البخاري - كتاب الوضوء - باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثل ٣١/١ : (فقد علمنا أن كنت لمؤمنًا) .

وفي كتاب الكسوف باب صلاة النساء مع الرجال ١٢٣/١ فقد علمنا إن كنت لمؤمنًا .

ج - وروي في صحيح مسلم - باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ٣٢/٣ (قد كنا نعلم أنك لتؤمن به) . وانظر الهمع ١/ ١٤٢ فان فيه تفصيلا وافيا .

قال أبو حيان (١) : وهذا الخلاف مبني على خلافهم في اللام :

أهي لام الابتداء ألزمت للفرق أم هي لام أخرى مجتلبة للفرق بينها وبين إن النافية ؟

فعلى الأولى تكسّر ، وعلى الثانية تفتّح ، ووجه البناء أنها إذا كانت لام [م - ٢٥٩] ابتداء فهي لا تدخل إلا في خبر المكسورة ، وإذا كانت غيرَها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعاً لها (٢) من فتحها .

قال أبو حيان : وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريين ، وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى إلا ، وإن فافية ، لا حرف توكيد . فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو : « قد (٣) علمنا إن كنتَ لمؤمناً » إلا كسر إن ، لأنها عندهم حرف تفي . والتقدير : قد علمنا ما كنتَ إلا مؤمناً .

مسألة :

تقع أن المفتوحة ومعمولها اسماً لأن المكسورة بشرط الفصل بالخبر ، نحو : إن عندي أئتك فاضل . وقال الفراء : لو قال قائل : أئتك قائم يعجبني (٤) ، جاز أن تقول إن أئتك قائم

(١) اقتبس السيوطي كلام أبي حيان من شرح التسهيل ٢٣٠/٢ .

(٢) في ل د م (مانعاً من) .

(٣) سقط السطر التالي كله من م .

(٤) في هـ (تعجبني) .

يعجبني (١) ، قال أبو حيان : وهذا من الفراء (٢) بناء على رأيه أن
(أن) يجوز الابتداء بها ، والجمهور على منعه .

مسألة :

إذا خُفِّفَتْ "إن" المكسورة لم يَلِها من الأفعال إلا ما كان من
نواسخ الابتداء عند البصريين ، وجوز الكوفيون غيره . وهو مبني^٣
على مذهبهم أنها نافية . ذكر ذلك السخاوي^٤ في شرح المفصل .

مسألة :

إذا وقعت "إن" جواب قسم نحو : والله إن زيدا قائم ، فمذهب
البصريين [هـ - ١٥٦] وجوب كسرها . وقيل : يجوز فتحها مع
اختيار الكسر ، وقيل : يجوز أن مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائي^٥ ،
والبغداديون . وقيل : يجب الفتح وعليه الفراء .

قال في البسيط : وأصل هذا الخلاف أن جملتي القسم
والمقسم (٣) عليه هل إحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه
مفعولاً لفعل القسم ، أو لا ؟ وفي ذلك خلاف : فمن قال : نعم فتح ،
لأن ذلك حُكْمٌ "أن" إذا وقعت مفعولاً ، ومن قال : لا فإنما (٤) هي
تأكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ، ومن جوز الأمرين
أجاز الوجهين .

(١) في هـ (تعجبني) .

(٢) أورد أبو حيان هذا القول في شرح التسهيل ١٣٥/٢ ونسب الرأي إلى
الفراء والاختلاف وغيرهما .

(٣) في د (جملتي القسم عليه) .

(٤) في د (وانما) .

مسألة :

لا يجوز هنا إن قائماً الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي أو استفهام وأجازه الكوفيون والأخفش [د - ١٦١] بناء على إجازته في المبتدأ ، فجعلوا قائماً اسماً إن ، والزيدان فاعل به سدة مسددة خبرها ، والخلاف جارٍ في باب ظن :

فمن أجاز هنا وفي المبتدأ أجاز ظننت قائماً الزيدان • ومن منع منع • وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ، ومنع في باب ظن (١) وإن ، وفرق بأن إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان ، جواز إن قائماً الزيدان ولا ظننت قائماً الزيدان ، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرد من إن وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما •

باب لا

مسألة :

قال أبو حيان في شرح التسهيل (٢) :

في نحو : لا مسلمات أربعة مذاهب :

أحدها الكسر والتنوين : وهو مذهب ابن خروف (٣) •

والثاني الكسر بلا تنوين ، وهو مذهب الأكثرين •

(١) في د (إن و ظن) •

(٢) مخطوطة شرح التسهيل ١٥٧ / ٢ •

(٣) بعده في شرح التسهيل (وقد سبقه الى ذلك قوم من النحويين ، قاله ابن الدهان في الغرة) •

والثالث الفتح ، وهو مذهب المازني^(١) والفارسي^{*} .

والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين^(٢) .

قال : وفرع بعض^(٣) أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل : فمن قال : إنها حركة إعراب قال هنا : لا مسلمات^(٤) بالكسر ، ومن قال : هي^(٥) حركة بناء فالذي يقول : إنه يُبنى [هـ - ١٥٧] لجعله مع لا كالشيء الواحد قال : لا مسلمات بالفتح ، ولا يجوز عنده الكسر ، لأن الحركة عنده ليست^(٦) خاصة . والذي يقول يُبنى لتضمنه معنى الحرف يقول : لا مسلمات بالكسر ،

(١) جاء في الخصائص ٣/٣٠٥ (قاسه أبو عثمان فقال : لا مسلمات لك بفتح التاء . قال : لان الفتحة الآن ليست لمسلمات وحدها ، وانما هي لها وللا قبلها ، وانما يمتنع من فتح هذه التاء مادامت الحركة في آخرها لها وحدها ، فاذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك العطر الذي كان عليها) .

(٢) بعده في شرح التسهيل (وهو الصحيح اذ ورد به السماع ، أعني بالكسر وبالفتح من غير تنوين فيهما) .

(٣) شرح التسهيل ٢/١٥٦ .

(٤) في شرح التسهيل (لالذات لانه أورد هذا الخلاف في معرض الحديث عن قول الشاعر :

ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لبيذات للشبيب

(٥) في د (انها) .

(٦) في شرح التسهيل (لان الحركة ليست عنده للذات خاصة ، انما هي للذات ولا) يذهب مذهب المازني الذي نقلناه من الخصائص ٣/٣٠٥ .

وحجته أن المبنى مع لا قد أشبه العرب المنصوب (١) .
 فكما أن الجع بالألف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك
 يكون مع لا ، وهو الصحيح . انتهى .

باب أعلم وأرى

مسألة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

يجوز حذف الأول والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصاراً .
 وأما حذف الثالث اختصاراً فمبني على الخلاف في حذف الثاني من
 مفعولي ظننت اختصاراً (٢) . [م - ٢٦٠] فمن أجاز الحذف هناك
 أجاز في الثالث ، ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا .

باب النائب عن الفاعل

مسألة :

باب اختار : ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز فيه إلا إقامة
 المفعول الأول نحو : اختير زيد الرجال .

وجوز الفرء والسيرافي وابن مالك (٣) إقامة الثاني مع وجود

(١) بعده في شرح التسهيل (ولذا نعت على اللفظ) .

(٢) في ل (اختاراً) .

(٣) جاء في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٧٧ : (ولا تمنع
 نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولم يكن جملة أو
 شبهها ، خلافاً لمن أطلق المنع في باب ظن وأعلم) وانظر مع الهوامع
 ١٦٢/١ .

الأوّل ، فتقول (١) : اختير الرجالُ زيداً .

وأشار أبو حيّان إلى أن الخلاف مبنيٌّ على الخلاف في إقامة
المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح ، لأن الثاني هنا على
تقدير حرف الجرّ .

قال أبو حيّان : المجرورُ بحرف غير زائد ، نحو : سير يزيد ،
فيه خلاف . فمذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع ، وهو النائب .

ومذهب الفرّاء (٢) أن النائب حرف الجرّ وحده ، وأنه في
موضع رفع . [هـ - ١٥٨] .

قال أبو حيّان (٣) : وهذا مبنيٌّ على الخلاف في قولهم : مرّ
زيدٌ بعمرٍ ، فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب ، فلذا
قالوا : إنه إذا بُني للمفعول كان في موضع رفع ، بناءً على قولهم :
إنه في : مرّ زيدٌ بعمرٍ ، في موضع نصب .

ومذهب [ل - ١٦١] الفرّاء أن حرف الجرّ هو في موضع
نصب ، فلهذا ادعى أنه إذا بُني للمفعول ، كان هو في موضع رفع ،
بناءً على مذهبه أنه هناك في موضع نصب .

وفي أصل المسألة قول ثالث : أن النائب ضميرٌ مبنيٌّ

(١) في د (فيقول) .

(٢) انظر الهمع ١٦٣/١ .

(٣) ورد كلام أبي حيان في شرح التسهيل ٣٤/٣ .

مستتر (١) في الفعل • قاله ابن هشام (٢) •

ورابع أن النائب ضمير "عائد" على المصدر المفهوم من الفعل ،
والتقدير : سير هو ، أي السير •

قال ابن درستويه : وينبغي على هذا الخلاف جواز تقديم
المجرور ، نحو : يزيد سير • فعلى القول الأول والثالث لا يجوز ،
وعلى القول الثاني والرابع يجوز •

باب المفعول به

مسألة :

إذا تعدد المفعول في غير باب ظن وأعلم (٣) ، كباب (أعطى
واختار) فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى ، وما يتعدى إليه الفعل
بنفسه ، على ما ليس كذلك • هذا مذهب الجمهور • وقيل :
المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل ، فأيهما تقدم فذلك مكانه •
وعليه (٤) ابن هشام (٥) ، وبعض البصريين •

(١) في ل م (مستتر الفعل قاله هشام) •

(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣٧٣/١ (وقال ابن درستويه
والسهيلي وتلميذه الرندي : النائب ضمير المصدر لا المجرور ، لانه
لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يقدم نحو : كان عنه مسؤولا ، ولانه اذا
تقدم لم يكن مبتدأ) •

(٣) سقط من م د ل (وأعلم) •

(٤) في د م ل (وعليه هشام) •

(٥) جاء في أوضح المسالك ١٩/٢ لبعض المفاعيل الاصاله في التقدم على
بعض إما بكونه مبتدأ في الأصل أو فاعلا في المعنى ، أو مسرحا لفظاً
وتقديرًا والآخر مقيد لفظاً وتقديرًا ••• ثم قد يجب الأصل كما اذا
خيف اللبس • وانظر شرح المفصل ٧٧/٧ •

قال أبو حيَّان : وينبغي على هذا الخلاف جوازُ تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضميرٌ يعود على الأول • نحو أعطيت درهماً زيدا ، فعند الجمهور يجوز ، وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر •

باب الظرف

مسألة :

قال أبو حيَّان في الارتشاف :

هل يُتَسَعَّ في الظرف مع كان وأخواتها ؟ هو مبنيٌّ على الخلاف : هل تعمل في الظرف أم لا (١) •

فإن قلنا : لا تعمل فلا يُتَوَسَّع • وإن قلنا يجوز أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أن (٢) يجوز التوسّع فيه معها • [هـ - ١٥٩]

مسألة :

قال أبو حيَّان في شرح التسهيل (٣) :

إذا استعملتْ (إذا) شرطاً فهل تكون مضافةً للجملة بعدها أم لا ؟ قولان :

قيل : تكون مضافةً ، وضمّنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره •

وقيل : ليست مضافةً بل معمولةٌ للفعل بعدها لأنها لو كانت

مضافةً لكان الفعل من تمامها ، فلا يحصلُ به ربط •

(١) في دم (أولا) •

(٢) في الأصل (أن لا يجوز) والصواب ما أثبتنا وانظر الهمع ١١٤/١ •

(٣) شرح التسهيل ٩٦/٥ •

قال : وينبغي على ذلك الخلاف في العامل فيها : فمن قال : إنها مضافة "أعمل الجزاء" ، ولا بد ، ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط ، كسائر الأدوات •

باب الاستثناء

مسألة :

هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم ، وتوسط بين جزئي كلام ، نحو : القوم إلا زيدا قاموا ؟ فيه خلاف : قيل (١) بالجواز وقيل بالمنع (٢) •

قال أبو حيّان : وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى : فمن قال : إنه ما تقدم [م - ٢٦١] من فعل أو شبهه منعه ، ومن قال : إنه إلا ، أو نحوه ، جوزه • [د - ١٦٢] •

مسألة :

إذا ورد الاستثناء بعد جمل ، عطف بعضها على بعض فهل يعود إلى الكل ؟ فيه خلاف :

قيل : نعم ، وقيل : لا • بل يختص بالجملة الأخيرة •
قال أبو حيّان (٣) : والخلاف مبني على الخلاف في العامل في المستثنى :

(١) في دل (فقيل) •

(٢) انظر مع الهوامع ١/٢٢٦ •

(٣) في مع الهوامع ١/٢٢٧ بحث مفصل اقتبسه السيوطي من الارتشاف لابي حيّان •

فمن قال إنه إلا أعاده إلى الكل . ومن قال : إنه الفعل السابق ،
 قال : إن اتحد العامل عاد إلى الكل . وإن اختلف فلاخيرة خاصة .
 إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد .

باب حروف الجر

مسألة :

اختلف هل يتعلّق الجارّ والمجرور والظرف بالفعل الناقص ،
 على قولين مبنيين على [هـ - ١٦٠] الخلاف (١) في أنه هل يدلّ على
 الحدث أم لا ؟ فمن قال : لا يدلّ على الحدث ، وهم المبرّد والفارسيّ
 وابن جني (٢) والجرجانيّ وابن برّهان والشلوبين منع ذلك .
 ومن قال يدلّ عليه جوزه .

مسألة :

قال أبو البقاء في التبيين :

اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ ، نحو ما رأيته منذ يومان
 على أي شيء يرتفع ؟ على ثلاثة مذاهب :

(١) في د (الخلاف هل) .

(٢) لا يشترط ابن جني وأبو علي دلالة الفعل على الحدث كما ذكر السيوطي
 بل يعملان الناقص في الظرف لأنّه فعل رفع المبتدأ ونصب الخبر . جاء
 في الخصائص ٤٠٠/١ (فان قلت فكيف يجوز لليس أن تعمل في الظرف
 وليس فيها تقدير حدث ؟ قيل : جاز ذلك فيها من حيث جاز أن ترفع
 وتنصب ، وكانت على مثال الفعل . . . وقال لي أبو علي رحمه الله
 يوماً . الظرف يتعلق بالوهم مثلاً) ، وانظر مغني اللبيب ٤٨٨ .

أحدّها أن منذ مبتدأ ، وما بعده خبر • والتقدير أمد ذلك
يومان (١) وقال بعض الكوفيين : يومان فاعل ، تقديره : منذ
مضى يومان •

وقال الفرّاء (٢) : موضع (٣) الكلام كلّهُ نصبٌ على الظرف ،
أي : ما رأيته من الوقت الذي هو يومان •

قال : وهذا كلّهُ مبنيٌّ على الخلاف في أصل منذ • وقد قال
الأكثر : إنها مفردة • وقال الفرّاء : أصلها (من) و (ذو) الطائية (٤)
بمعنى الذي • وقال غيره من الكوفيين : أصلها من إذ • ثم حذفت
الهمزة ، وضُمَّت الميم •

باب القسم

مسألة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

اختلف النحاة في (أيمن الله) هل هي كلمة (هـ) مفردة موضوعة
للقسم أم هي جمع ؟ وينبغي على هذا الخلاف خلاف في
همزتها أم هي همزة قطع أم همزة وصل ؟ •

فمذهب البصريين أن (أيمن) كلمة مفردة موضوعة للقسم ،
وأن همزتها همزة وصل • ومذهب الكوفيين أن (أيمن) جمع يمين ،
وهمزتها همزة قطع •

-
- (١) انظر شرح المفصل ٤٥/٨ ومغني اللبيب ٤٢٢ •
 - (٢) شرح المفصل ٤٥/٨ ومع الهوامع ٢١٦/١ •
 - (٣) في ل (مواضع) •
 - (٤) في هـ (ذو الفائية) •
 - (٥) في د (هل هي مفردة) وانظر الانصاف ٤٠٤ •

باب التعجب

مسألة :

قال ابن النحّاس في التعليقة :

اختلف النحاة في قولنا : أَفْعَلْ به : في التعجب ، هل معناه أمر أو تعجب مع اجتماعهم على أن لفظه لفظ الأمر ؟ •
فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه •

وذهب البصريون إلى أن معناه التعجب على الخلاف [هـ - ١٦١]
في التعجب : هل هو إنشاء أو خبر ؟ قال : وينبغي (١) على هذا الخلاف
خلاف في الجار والمجرور : هل هو في موضع نصب أو رفع ؟

فمن قال بأن معنى أَفْعَلْ الأمر ، وأن فيه فاعلاً مستتراً قال
بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول • ويكون (٢) الباء
عنده إما للتعدية كمررت به أو زائدة (٣) مثل : قرأت بالسورة •

ومن قال بأن معنى أفعل التعجب لا الأمر ، قال بأن الجار
والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ، ولا ضمير في أفعل ، وتكون الباء
عند هذا القائل زائدة مع الفاعل ، مثلها في : كفى بالله •

مسألة :

قال ابن النحّاس :

-
- (١) سقط من د السطر التالي كله • وفي ل (ينبغي) •
(٢) في م د (وتكون) •
(٣) في د (واما زائدة) •

لزوم الألف واللام في فاعل ، فَعَلَّ (١) ، فيه خلاف " مبني على
 الخلاف في فَعَلَّ الذي للمبالغة ، هل هو (٢) من باب نَعَمَ وبُئسَ •
 أو من (٣) باب التعجب ؟ •

قمن قال : هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل لزوم الألف
 واللام وغيره ما يشترطه في فاعل نَعَمَ وبُئسَ •

ومن قال : هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الألف واللام .

وباب التعجب فيه أظهرٌ بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه
 مع الفاعل ، كما دخلت في باب التعجب (٤) في أفعل به •

(١) جاء في شرح الكافية ٣١٩/٢ : (وحب بها مقتولة حين تقتل) بفتح
 الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل إذا كان المراد به المدح أو
 التعجب كقوله : بعد ما متأملي • وأنشد الجوهري :

لا يمنع الناس مني ما أردت ولا أعطيتهم ما أرادوا ، حسن ذا أدبا

(٢) في د (هل من باب) •

(٣) سقط السطر التالي من م •

(٤) جاء في شرح الكافية ٣١٨/٢ ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء ،
 وذلك لكونه بمعنى أفعل به نحو : ظرف بزيد ، أي : أظرف به ، ويكثر
 أيضا استغناؤه عن الالف واللام ، كقوله تعالى : * وحسن أولئك
 رفيقا * •

باب التوكيد

مسألة :

قال ابن النحاس :

هل يجوز أن يقع كلٌّ واحدٍ [ل - ١٦٢] من أكتع ، وأبصع ، وأبتع تأكيداً بمفرده ؟ فيه ثلاثة (١) مذاهب :

أحدُها : نَعَمْ •

والثاني : لا ، بل يكون [م - ٢٦٢] بعد أجمع تابعاً بالترتيب (٢) ، كما ذكرنا •

والثالث : يجوز (٣) أن يقدم بعضها على بعض بشرط تقديم (٤) ، أجمع ، قبلهن •

قال وهذا الخلاف مبنيٌّ على أنه هل لكل واحدٍ منهنَّ معنى في نفسه أم لا ؟ فإن قيل : لا معنى لها إلا الاتباع فلا بدَّ من تقدم (٥) أجمع • وإن قيل : بأنَّ لها معاني جازَ أن تستعمل بأنفسها • انتهى • [ه - ١٦٢] •

(١) في م (ثلاث) •

(٢) في د (بالتركيب) ولعل الأصح أن يقول (يكون ما بعد أجمع تابعاً بالترتيب) •

(٣) في د (والثالث أن يقدم) •

(٤) في د (تقدم) •

(٥) في م (تقديم) •

باب النداء

مسألة :

اختلِف في اللهم (١) ، فمذهب البصريين أن الميم عوض " من حرف النداء • ومذهب الكوفيين أنها بقيّة " من جملة محذوفة • والأصل : يا الله آمنا بخير • وينبني على هذا الخلاف جواز إدخال (يا) على اللهم • فعند البصريين لا يجوز ، لأنه لا يجمع بين (٢) العَوَض والمعوَض ، وعند الكوفيين يجوز ، لأن الميم على رأيهم ليست عوضاً من (يا) •

قال أبو حيان في الارشاف :

اللهم ، لا تباشره (يا) في مذهب البصريين • زعموا أن الميم المشدّدة في آخره عوض " من حرف النداء ، فلا يجتمعان • وأجاز الكوفيون أن تباشره (٣) (يا) عندهم : الميم المشدّدة بقيّة " من جملة محذوفة قدّروها : آمنا بخير ، وهو قول سخيّف ، لا يحسن أن يقوله من عنده علم •

(١) انظر الانصاف ٣٤١ •

(٢) في م (من) •

(٣) في د (المشدّدة في آخر بقيّة) •

باب إعراب الفعل

مسألة :

هل يجوزُ في المضارع المنصوبِ بعد الفاءِ (١) في الأجوبةِ الثانية أن يتقدّم على سببه ، فيقال : ما زيد فنكرمه يأتينا ، ومتى فآتيك تخرجُ ، وكم فأسيرَ تسيرُ ؟ فيه (٢) قولان :

قال البصريون (٣) : لا . وقال الكوفيون : نعم . والخلافُ مبنيٌّ على الخلاف في أصله ، وهو أنَّ مذهب البصريين في ذلك أنَّ النصبَ بأن مضمرةً ، وأنَّ الفاءَ عاطفةٌ عطفت المصدرَ المقدّرَ من أن المضمرّة والفعل على مصدرٍ متوهّمٍ من الفعل المعطوف عليه والتقدير : لم يكن من زيد إتيانٌ فيكونَ منّا إكرام . وعلى هذا يمتنع التقديم ، لأنَّ المعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه .

ومذهب الكسائيّ (٤) وأصحابه أنَّ الناصب هو الفاءُ نفسُها ، وليست عاطفةً ، فلا [د - ١٦٣] معطوف هتا ، وإنما هو جوابٌ تقدّم على سببه ، مع تقدم بعض الجملة ، فلم يمتنع [ه - ١٦٣] .

مسألة :

اختلفَ هل يجوزُ الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء

- (١) قصد النفي والنهي ، والامر ، والاستفهام ، والتثني ، والترجي ، والعرض ، والتضيض .
- (٢) في م (تسير قولان) .
- (٣) في د (مذهب في ذلك) .
- (٤) يعزو صاحب الانصاف هذا الرأي الى أبي عمر الجرمي ، انظر الانصاف ٥٥٥ .

ومدخلوها بأن يقال : ما زيد" يكرم فنكرمه أخافا • يراد : ما زيد (١)
يكرم أخافا فنكرمه ؟ •

فمذهب البصريين المنع ، ومذهب الكوفيين الجواز • والخلاف
مبني على الخلاف في الأصل السابق •

فالبصريون يقولون : ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم
من يكرم (٢) •

فكما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله ، كذلك لا يجوز
أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم في تقدير المصدر •

والكوفيون أجازوه ، لأنه لا عطف عندهم ، ولا مصدر متوهم •
مسألة :

قال أبو البقاء في التبيين :

لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل ،
بل الناصبة أن مضرة وعلى هذا تترتب مسألة ، وهي أن مفعول
هذا الفعل لا يتقدم عليه (٣) •

وقال الكوفيون : اللام هي الناصبة ، فإن وقعت بعدها أن
كافت توكيداً وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه •

(١) في د (يازيد) •

(٢) في د (نكرمه) وفي م ل (يكرمه) •

(٣) آذار. صاحب الانصاف ص ٥٩٣ حواراً مفصلاً حول هذه المسألة •

باب التفسير

مسألة :

قال أبو حيان (١) :

اختلِفَ في تكسير ، هَمْزٍش (٢) ، فقال بعضهم : يكسّر على هَمْزٍش • وقال بعضهم : يكسر على هِثَامٍش (٣) • قال : والسبب في الاختلاف الاختلاف في أصل وزنه ، وفي الحرف الأول المدغم في الثاني ما هو :

فقال قوم : وزنه فَعَلَّلِل ، والميم زائدة للإلحاق •
بجَحْمَرٍش (٤) ، وأُدغمت الميم في الميم ، فهو من باب إدغام المثليين •

وقال آخرون : وزنه فَعَلَّلِل والمدغم نون ، وحروفه كلثما أصول ، كحروف قَهَبِلِس وجَحْمَرٍش وصَهْلِق (٥) •

قال : [م - ٢٦٣] والأول هو الصحيح • والثاني قول (٦)

(١) شرح التسهيل ٦/١١١ - ١١٢ •

(٢) الهمز : المعجوز المضطربة الخلق •

(٣) في د (هشام) •

(٤) الجحمرش من النساء الثقيلة السمجة ، وكذلك القهبلِس :

(٥) صوت صهْلِق أي شديد ، وامرأة صهْلِق شديدة الصوت صخابة ، ووردت في ل (صهْلِق) •

(٦) جاء في اللسان (همز) هو من بنات الخمسة والميم الأولى نون مثال جحمرش لانه لم يجيء شيء من بنات الاربعة على هذا البناء ، وانما لم تبيّن النون لانه ليس له مثال يلتبس به فيفصل بينهما •

الأخفش • وتناقض فيه كلامُ سيبويه (١) • [١٦٤ هـ] •

باب التصغير

مسألة :

اختلفَ في تصغير رُكَب ، وطير ، وصَحْب ، وسَقَر
على قولين :

أحدهما — وعليه الجمهور (٢) — أنَّها تُصَغَّرُ على لفظها ،
فيقال : رُكِب ، وطِير ، وصَحِب ، وسَفِر •

(١) جاء في كتاب سيبويه ٣٥٤/٢ (وأما الهرش فانما هي بمنزلة
القهبلس ، فالأولى نون يعني احدى الميمين نون ملحقة بقهبلس ، لأنك
لا تجد في بنات الاربعة على مثال فعلل) انتهى كلام سيبويه • ووجه
التناقض كما ذكر صاحب اللسان عن ابن سيده تفسير كلام سيبويه على
أن هرش رباعي مزيد بالنون مرة وخماسي مرة أخرى ، اذ قال :
(قال ابن سيده : جعلها سيبويه مرة فنعmla ، ومرة (فعللا) ورد أبوعلي
أن يكون فنعmla ، وقال : (لو كان كذلك لظهرت النون ، لان ادغام النون
في الميم من كلمة لا يجوز ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في شاة زنماء) •

(٢) أ — سيبويه جقره على لفظه ، فقال ١٤٢/٢ (فتحقيقه كتحقير الاسم
الذي يقع على الواحد لانه بمنزلة الا أنه يعني به الجميع ، وذلك قولك
في قوم : قوم ، وفي رجل رجيل ، وكذلك النفر والرهط والنسوة ،
وان عني بهن أدنى العدد) •

ب — وقال المبرد في المقتضب ٢٩٢/٢ (اعلم أن مجراها في التحقير
مجرى الواحد ، لانها وضعت أسماء كل اسم منها لجماعة ، كما أنك اذا
قلت : جماعة ، فانما هو اسم مفرد ، وان كان المسمى به جمعا) وانظر
المقتضب ٣٧٤/٣ وشرح المفصل ١٣٣/٥ •

والثاني - وعليه الأخفش - أكتها تردُّ إلى المفرد فيقال :
رويكبون ، وطثويترات ، وصويجبون ، ومسيفرون •

والخلاف مبني على الخلاف في هذه الألفاظ ، ما هي ؟
وفيها قولان :

أحدهما - وعليه الجمهور - أكتها أسماء جموع • وعلى هذا
فتعطى حكم المفرد في التصغير على لفظها •

الثاني (١) - وعليه الأخفش - أنها جموع تكسير ، وعلى هذا
فتردُّ إلى مفرداتها ، أشار إلى هذا البناء أبو حيَّان •

باب الوقف

مسألة :

هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع ؟ قال في البسيط :
فيه خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع •

فإن قلنا : إنَّه يُقدَّر فيه عامل من جنس الأول صح ، لأنه
يصير جملة مستقلة ، فيستغني عن الأول •

وإن قلنا : العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح • قال
والصحيح أنه لا يجوز الوقف • لعدم استقلاله صورة •

مسألة :

اختلف في الوقف على إذا ، والصحيح أن نونها تبدل ألفاً ،

(١) في ل (والثاني) •

تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، وقيل : يوقف بالنون ، لأنها كنون لَنَ ، وإن ، ورؤيَ عن المازني والمبرد • قال ابن هشام في المغني (١) :

وينبني على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بالألف والمازني والمبرد بالنون • [هـ - ١٦٥] •

مسألة :

إذا تكرر يحيى بعد العلمية ، فهل يكتب بالياء أو بالألف ، لأنه قد زالت (٢) علميته ؟

قال أبو حيان : يبنى على الخلاف في تعليل كتابة (يحيى) العلم بالياء ، فإن عكسناه بالعلمية كتبناه بالألف ، لأنه قد زالت علميته ، وإن عكسنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء ، لأن الاسمية موجودة فيه • انتهى (٣) •

(٤) تم الفن الثالث من الأشباه والنظائر للشيخ العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي رحمه الله • [هـ - ١٦٦ ، م - ٢٦٤ ، د - ١٦٤] •

(١) مغني اللبيب ١٦ •

(٢) سقط من د م ل (لانه قد زالت علميته) •

(٣) شرح التسهيل ٢٠٥/٧ ، وبعده : (وجعلت الياء فارقة بين الاسم دون الفعل ، لأن الاسم أخف من الفعل ، فكان أحمل لاجتماع المثليين) •

(٤) سقط السطران التاليان من د ل وجاء في م : (انتهى الفن الثالث من الاشباه والنظائر في علم العربية) •

(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أوجد الخلق ، وجعل لكل شيء مظهرين
من الجمع والفرق ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه
أضواءً من البرق •

هذا هو الفن الرابع من الأشباه والنظائر ، وهو فن الجمع
والفرق • وهو قسمان :

أحدهما الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام •

والثاني (٢) المسائل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة
وسمّيته : اللمع والبرق في الجمع والفرق •

(١) بعد البسملة في د (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه) وسقطت
المقدمة كلها من ل •

(٢) في م (والثاني المتشابهة المفترقة) •

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

ذكر ما افترق فيه الكلام والجمله

قال ابن هشام في المغني (١) :

الكلام [ل - ١٦٣] أخص من الجملة لا مرادف لها . فإن
الكلام هو القول المفيد بالمقصد ، والمراد بالمفيد ما دل على معنى ،
يحسن السكوت عليه (٢) . والجمله عبارة عن الفعل وفاعله ،
كقـام زيد ، والمبتدأ وخبره ، كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما ،
نحو : ضرب اللص ، وأقائم الزيدان ؟ ، وكان زيد قائماً ، وظننته
قائماً . وهذا (٣) يظهر لك أنهما ليسا مترادفين ، كما يتوهمه كثير
من الناس . وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل (٤) ، فإنه بعد أن
فرغ من حد الكلام قال : ويسمى الجملة . والصواب أنها أعم منه ،
إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعتهم يقولون : جملة الشرط ،
جملة الجواب ، جملة الصلة . وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس (٥)
كلاماً . انتهى .

(١) مغني اللبيب ٤١٩ .

(٢) في د (السكوت والجمله) .

(٣) في المغني (وبهذا) .

(٤) انظر المفصل ٦ .

(٥) في المغني (فليس بكلام) .

وقد فازعه بعضهم في ذلك ، وادّعى أن الصواب ترادف الكلام والجملة .

وأنصف الشيخ بدر الدين الدماميني ، فذكر ما حاصله أن المسألة ذات قولين وأن كل طائفة ذهبت إلى قول .

قلت : ومن ذهب إلى الترادف ضياء الدين ابن العليج صاحب البسيط في النحو ، وهو كتاب كبير قيس في عدة مجلدات . وأجاب عما ذكره ابن هشام في جملة الشرط ، ونحوها .

فقال في البسيط : قولهم إن المتبدل منه في نيّة الطّرح ، أي في الأعم الأغلب ، فلا يقدح ما يعرض من (١) المانع في بعض الصور ، نحو : جاءني الذي مررت به (٢) زيد ، للاحتياج إلى التّصير . قال : وظيّره أن الفاعل يطّرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب ، [هـ - ١٦٧] ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور ، وكذلك كل جملة مركبة تفيد ، ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملي الشرط والجزاء فإنها لا تفيد إحداها (٣) من غير الأخرى .

وقال ابن جني في كتاب التعاقب :

ينبغي أن تعلم أن العرب قد أجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مثجى المفرد ، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها ، قائمة برأسها . وهاتان الجملتان (٤) لا تستغني إحداها

(١) في ل (في) .

(٢) في م (مررت به للاحتياج) .

(٣) في ل (أحديهما) .

(٤) في د (جملتان) .

عن أختها ، بل كل واحدٍ منهما مفتقرة (١) إلى التي تجاورها ، فجرتا
لذلك مجزئى المفردين اللذين هما ركنتا الجملة وقوامها فلذلك فارقت
جملة الشرط، وجوابه مجازي أحكام الجمل • وقال الشيخ محب الدين
فاظر الجيش : الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في
الدلالة ، يعني : كلما (٢) صدق أحدهما صدق الآخر ، فليس
بينهما عموم ، وخصوص ، وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من
الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي ، لأن كلاً منها (٣)
كان جملة قبل ، فأُطلقَت الجملة عليه باعتبار ما كان ، كإطلاق
اليتامى على البالغين ، ظراً إلى أنهم كانوا كذلك •

وقال الشيخ بهاء الدين (٤) بن النحاس في تعليقه على المقرّب (٥):

الفرق بين الكلام والجملة أن الكلام [م — ٢٦٥] يقال باعتبار
الوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين ، ويسمى الهيئة الاجتماعية ،
وصورة التركيب ، وأن الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء (٦) التي
يقع فيها التركيب ، لأن لكل مركب اعتبارين : الكثرة والوحدة ،
فالكثرة باعتبار أجزائه ، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك
الكثرة • والأجزاء الكثيرة تسمى مادة ، والهيئة الاجتماعية الموحدة
تسمى صورة •

(١) في م (مفترقة) •

(٢) في هـ (كل ما) •

(٣) في هـ ل (منهما) •

(٤) في م (بهاء الدين في) •

(٥) في ل (المفرق) •

(٦) في هـ (أجزاء) •

الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى

عقد له ابنُ جني باباً في الخصائص (١) . قال :

هذا الموضع كثيراً ما يستهوي (٢) من يضعف نظره ، إلى أن يعودَ إلى إفساد الصنعة . وذلك كقولهم في تفسير [هـ - ١٦٨] قولنا : أهلكَ والليلَ معناه : الحق أهلك (٣) قبل الليل ، فربما دعا ذلك من لا درُبة له إلى أن يقول : أهلك والليلَ فيجره ، وإنما تقديره الحق أهلك وسابق الليل . وكذلك قولنا : زيدٌ قام ، ربما ظنَّ بعضهم أن زيدا هنا فاعلٌ في الصنعة (٤) ، كما أنه فاعل في المعنى ، وكذلك تفسير معنى قولنا : سرَّني قيامُ هذا وقعودُ ذاك ، بأنه سرَّني أن قام هذا ، وأن قعد ذاك ، وربما اعتقد في هذا (٥) وذاك أنهما في موضع رفعٍ لأنهما فاعلان في المعنى . ولا تستصغرُ هذا (٦) الموضع ، فإنَّ العرب قد مرَّتْ به ، وشمَّتْ روائحه ، وراعتَه . وذلك أن الأصمعي أثشد شعراً ممدوداً مقيّداً ، التزم الشاعر فيه أن يجعل (٧) قوافيه

(١) الخصائص ١/ ٢٧٩ - ٢٨٤ .

(٢) في هـ (يستهوي فيه من) وفي الخصائص (يستهوي من) .

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٣٨ والخصائص ١/ ٢٧٩ ، ٣/ ٢٦١ .

(٤) في هـ (الصيغة) .

(٥) في د (ذا وذاك) .

(٦) في د (يستصغر) .

(٧) في د (جعل) .

كلّهما في موضع جرٍّ إلا بيتاً واحداً ، وهو (١) :

٣٦٠ - يستمسكون من حذارٍ الإلقاء°

بتلعات كجذوع الصيصاء°

ردي ردي ورّد قطاة صماء°

كدرية أعجبها برد الماء°

فطرّد (٢) قوافيها كلّها على الجرّ إلا بيتاً واحداً ، وهو قوله :

كلّتها وقد رآها الرؤاء (٣)

والذي سوءه ذلك - على ما التزمه في جميع القوافي - ما كان (٤)

على سمّته من القول ، وذلك (٥) أنّه لكّا كان معناه : كأنها في وقت

رؤية الرؤاء (٦) ، وعلى حال رؤية الرؤاء [د - ١٦٥] ، تصوّر معنى

(١) الشعر لغيلان الربيعي (انظر اللسان - تلح) والخصائص ٢٥٠/٢ فقد ذكر ابن جني على وزنه وقافيته أرجوزة مطولة نسبها الى غيلان هذا ، والشاعر يصف سفينة فيها قوم يمسكون ذنبها المؤلف من ألواح خشبية كجذوع الصيصاء وهو ثمر نخله طويل ، ويمسكون ذنبها خشية أن أن يفرقهم البحر . ثم يأمر الشاعر السفينة أن تبلغ المرفأ كأنها قطاة ضيقة الأذنين) .

(٢) في الخصائص (تطرد) .

(٣) في هـ (الرءاء) وفي م (الراا) وفي د (الرآاء) .

(٤) في د والخصائص (كنا) .

(٥) في هـ ل (وذاك) .

(٦) في هـ (الرءاء) وفي م (الراا) .

الجر من هذا الموضع ، فجاز أن يخطط هذا البيت بسائر الأبيات ،
وكأنه ، لذلك ، لم يخالف (١) .
وظير هذا عندي قول طرفة :

٣٦١ في جفانٍ تعترى (٢) فاديننا

وسديف حينَ هاجَ الصنبرُ

يريد الصنبرُ - فاحتاج في القافية إلى تحريك الباء ، فتطرقا
إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها ، تشبيهاً بباب قولهم : هذا بكسر ،
ومررت بـكـر ، وكان يجب على هذا أن يضمَّ الباء فيقول : الصنبرُ ،
لأن الراء مضمومة ، إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل ،
فصار إلى أنه كأنه قال : حين هيج الصنبر ، فلما احتاج إلى حركة
الباء تصوّر معنى الجرّ ، فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن
الراء إليها . ولولا ما أوردته من هذا لكان الضمُّ مكانَ الكسر ،
وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول : إنه حرف القافية للضرورة (٣) .

(١) في م (يعالف) .

(٢) في هـ (نعتري) وفي د (وسديف هاج) الصنبر : الريح الباردة ،
والسديف : السنّام أو شحمه . والبيت من قصيدة لطرفة مطلعها :

أصحرت اليوم أم شاقتك هرّ ومن الحب جنون مستعر

ديوان الشاعر ٦٩ الخصائص ٢٨١/١ ، ٢٥٤/٢ ، ٢٠٠/٣ والمعتسب
٨٣/٢ واللسان (صنبر) .

(٣) أسقط السيوطي بعد (الضرورة) شاهدين أوردتهما ابن جني
وناقشهما .

فإن قلت : فإنَّ الإضافة في قوله (١) : حين هاج الصنَّير ، إنما هي إلى الفعل [ه - ١٦٩] لا إلى الفاعل ، فكيف حُرِّفَ غير المضاف إليه ؟

قيل : الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد ، وأقوى الجزئين منهما هو الفاعل . فكأن الإضافة إنما هي إليه ، لا إلى الفعل ، فلذلك جاز أن يتصوَّرَ فيه معنى الجر .

فإن قلت : فأتت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جرَّته في اللفظ [ل - ١٦٤] ، واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع ، فإذا كان في اللفظ أيضاً مرفوعاً ، فكيف يسوغ لك (٢) - بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظاً ومعنى - أن تحوِّرَ (٣) به فتوهّمه مجروراً ؟

قيل : هذا الذي أردناه وتصوَّرناه هو مؤكّد للمعنى الأول ، لأنك كما تصوَّرت [م - ٢٦٦] في المجرور معنى الرفع كذلك تَمَكَّنْتَ حالَ الشبه بينهما ، فتصوَّرت في المرفوع معنى الجر .

ألا ترى أنَّ سيمويه لما (٤) شبّه الضارب الرجل بالحسن

(١) في م (قولهم) .

(٢) في د م (ذلك) .

(٣) في د (تجوز) وفي م (يجوز) وفي ل (تحوز) .

(٤) جاء في الكتاب ١٠٣/١ ، (وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسن الوجه ، على قوله هو الضارب الرجل ، فالجر في هذا الباب من وجهين : من الباب الذي هو له وهو الإضافة ، ومن أعمال الفعل ثم يستغف فيضاف) .

الوجه ، وتمثّل ذلك في نفسه ورسا في تصويره زاد في (١) تمكين هذه الحال له ، وتثبيتها عليه بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجبر ، كلّ ذلك تفعله العرب ، وتعتقدّه العلماء في الأمرين ، ليقوى (٢) تشابههما ، وتعمّر ذات بينهما .

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كلّ رجل وصنعتة (٣) ، وأنتَ وشأنك معناه : أنتَ مع شأنك ، وكلّ رجل مع صنعتة ، فهذا يثوهم من أمم أن الثاني خير عن الأول . كما أنه إذ قال : أنتَ مع شأنك ، فإن قوله (٤) مع شأنك خير عن أنت . وليس الأمر كذلك ، بل لعمرى إن المعنى عليه ، غير أن (٥) تقدير الإعراب على غيره ، وإثما شأنك معطوف على أنت ، والخبر محذوف للحمل على المعنى . فكأنه قال : كلّ رجل وصنعتة (٦) مقرونان ، وأنتَ وشأنك مصطحبان . وعليه جاء العطف بالنصب مع أن (٧) ، كما قال :

٣٦٢ أغارَ على معزايَ لم يدرَ أني

وصفراءَ منها (٨) عيلة الصفوات (٩)

-
- (١) في م (زاد تمكين) .
(٢) في د (لتقوى) .
(٣) في ل د م (وضيعته) .
(٤) سقط من د (فان قوله مع شأنك) .
(٥) في د (فان) .
(٦) في د ل م (وضيعته) .
(٧) في د (على أن كما قال) وفي الخصائص (مع أن ، قال) .
(٨) في د م ل (عيلة) .
(٩) في اللسان (معز) وفي الخصائص (الصفوات) والمعنى يرجع الصفوات .

ومن ذلك قولهم : أنت ظالم إن فعلت (١) . ألا تراهم يقولون
في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن أنت ظالم
جواب "مقدم" ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط . وإنما قوله :
أنت ظالم دال على الجواب ، وساده مسدده ، فأما أن يكون
[هـ - ١٧٠] هو الجواب فلا .

ومن ذلك قولهم : عليك زيذاً ، إن معناه (٢) خذ زيذاً . وهو
— لعمرى — كذلك ، إلا أن زيذاً (٣) إنما هو منصوب بنفس عليك
من حيث كان اسماً لفعل متعدداً ، لا أنه منصوب بخذاً .

أفلا ترى (٤) إلى فرق ما بين (٥) تقدير الإعراب وتفسير المعنى .
فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ،
ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على
سمت (٦) تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير
الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ،
وصححت طريق الإعراب ، حتى لا يشذ شيء منها عليك ، وإياك

وهي الحجارة ، ويريد بالصفراء قوساً . لقد أغار الذئب على قطيع
الشاعر وهو يجهل أن لديه قوساً وحجارة مسواة .

(١) انظر ص ٤٤ من هذا الكتاب .

(٢) في م دل (زيذا معناه) .

(٣) في الخصائص (إلا أن زيذاً الان إنما) .

(٤) في هـ (فلا ترى) وفي الخصائص (ألا ترى) .

(٥) في م (فرق بين) .

(٦) في دم ل (تفسير سمت) .

أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه • ألا تراك تفسر نحو قولهم :
 ضربت زيداً سوطاً ، أن (١) معناه ضربت زيداً ضربة بسوط ؟ فهو
 لا شك كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أي :
 ضربته ضربة سوط (٢) ، ثم حذفت الضربة • ولو ذهبت تتأول
 ضربته سوطاً على أن تقدير إعرابه ضربة بسوط ، كما أن معناه
 كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر
 في نحو قوله :

٣٦٣ - أمرتك الخير (٣)

• • • • •

٣٦٤ - أستغفر الله ذنباً (٤)

• • • • •

(١) في هـ (بأن) •

(٢) في مـ (بسوط) •

(٣) البيت لعمر بن معبد يكره الزبيدي ، وقيل لغيره وهو كما رواه
 سيبويه : ١٧/١ :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

قال سيبويه : (فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل) انظر الأمالي
 الشجرية ٢٦٥/١ ، ٢٤٠/٢ وشرح المفصل ٤٤/٢ ، ٥٠/٨ والهمع
 ٧٢/٢ وشواهد المغني للسيوطي ٧٢٧ (٥١٢) وخزانة الأدب ١٦٤/١ •

(٤) لا يعرف قائل البيت وهو كما رواه سيبويه : ١٧/١ •

أستغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل

والأصل قبل حذف الجار ، استغفر الله من ذنب • وقال البغدادي في
 الخزانة ٤٨٦/١ (أراد بالذنب جميع الذنوب ، فإن التكرة قد تعم
 في الاثبات) وانظر الخصائص ٢٤٧/٣ وشرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨
 والعيني ٢٢٦/٣ ، والأشمونى ١٩٤/٢ والتصريح ٣٩٤/١ ، والهمع
 ٨٢/٢ •

فتحتاج (١) إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ ، وقد غنيتَ عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ، أي (٢) ضربة سوط ، ومعناه ضربة بسوط . فهذا - لعمرى - معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف . انتهى .

وقال ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

قالوا : لا أفعلُ هذا بذى (٣) تسلم . قال يعقوبُ : المعنى والله يسلمك . فهذا تفسيرُ المعنى ، وأما تفسيرُ اللفظِ فتقديره : بذى سلامتك .

وقال ابن مالك في شرح الكافية :

ومن الاستثناء بليس قولُ النبي صلى الله عليه وآله (٤) وسلّم : (يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خَلْقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةُ وَالْكَذِبُ) (٥) أي : ليس بعضُ خلقه الخيانة والكذب . هذا التقديرُ الذي يقتضيه [هـ - ١٧١] الإعرابُ ، والتقديرُ المعنوي : يطبع على كلِّ خلقٍ لا الخيانة والكذب .

فائدة :

قال ابن عصفور في شرح المقرَّب :

-
- (١) في د (فيحتاج) .
 - (٢) في م (في ضربه) وفي د (في ضربة) .
 - (٣) انظر ص ٤٨ من هذا الكتاب .
 - (٤) في م ل (عليه وسلم) .
 - (٥) شرح الجامع الصغير ٢/ ٣٧٠ ، وذكر السيوطي أن الحديث في شعب الإيمان للبيهقي عن ابن عمر وحسنه .

فإن قيل : [م - ٢٦٧] لم صار المتعجب (١) من وصفه على طريقة ما أفعلكه مفعولاً ، وعلى طريقة أفعل به فاعلاً ، مع أن المعنى عندهم (٢) واحد ، وإنما الباب أن [د - ١٦٦] يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى ؟

فالجواب أن ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب ، والمعنى متفق ، نحو : ما زيد قائماً في اللغة الحجازية ، وما زيد قائم في اللغة التميمية .

الفرق بين الاعراب التقديري والاعراب المعلي

قال ابن يعيش (٣) :

الإعراب يقدر على الألف (٤) المقصورة ، لأن الألف لا تحرك بحركة ، لأنها مدّة في الحلق ، وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ، ويتفضي بها إلى مخرج الحركة . فكون الإعراب لا يظهر فيها (٥) لم يكن لأن الكلمة غير معربة ، بل لنحو في محل الحركة ، بخلاف من ، وكم ، ونحوهما من المنيئات .

(١) في هـ (التعجب) .

(٢) في ل (عندكم) .

(٣) شرح المفصل ١/ ٥٥ .

(٤) في دل (ألف المقصورة) .

(٥) في د (لا يمكن) .

فإن الإعراب لا يقدر على حرف الإعراب (١) منها ، لأنه حرف صحيح يمكن تحريكه . فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الإعراب فيه ، وإنما الكلمة جمعاء في موضع كلمة معربة . وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيها حركة (٢) الرفع والجبر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، فهي نائبة عن تحمُّل الضمة والكسرة .

وقال ابن النحاس في التعليقة :

الفرق بين الموضع في المبني والموضع في المعتل أننا إذا قلنا في قام (٣) هؤلاء : إن هؤلاء في موضع رفع ، لا نعني به أن الرفع مقدر في الهمزة ، كيف ، ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرًا فيها ، لأن الهمزة حرف جلد يقبل الحركات . وإنما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيها الإعراب تكون مرفوعة بخلاف العصا ، فإننا إذا قلنا : إنها في موضع رفع ، نعني به أن الضمة مقدرة على الألف نفسها بحيث (٤) لولا امتناع الألف من الحركة ، أو استثقال (٥) الضمة والكسرة في ياء القاضي ، لظهرت الحركة على نفس اللفظ . [هـ - ١٧٢] .

قال ابن الصائغ في تذكرته :

-
- (١) في د (على حرف منها) .
 - (٢) في د (لا يظهر الرفع) وفي هـ (لا يظهر فيه) .
 - (٣) في د م (قلنا قام) .
 - (٤) سقطت (بحيث) من د .
 - (٥) في د (واستثقال) .

الفرق بين أعلى وأحمر من خمسة أشياء : جمع أعلى بالواو والنون ، وعلى أفاعل ، واستعماله بمن ، وتأنيثه على فَعْلَى ، ولزومه أحد [ل - ١٦٥] الثلاثة : أل أو الإضافة أو من .
وقال المهلبى (١) :

الفرق في الأعلى والاحمر قد أتى
في خمسة : في الجمع والتكسير
ودخول (من) ، وخلاف تأنيثهما
ولزوم تعريف بلا تنكير

قال في الشرح : هذه (٢) الأحكام جارية في الأعلى وبابه كالأفضل والأردل ، وفي الأحمر وبابه كالأصفر والأخضر .

ذكر ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر

قال (٣) في البسيط : ضمير الشأن يفارق الضمائر من عشرة أوجه :

١ - أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه (٤) ، بخلاف ضمير الغائب ، فإنه لا بد له من ظاهر (٥) ، يعود عليه لفظاً أو تقديرًا .

(١) ورد هذان البيتان في مخطوطة نظم الفرائد ق ٢ .

(٢) في ل (وهذه) :

(٣) في د (وقال) .

(٤) في د م (عليه) .

(٥) في هـ (غائب) .

٤٣٦٢ - وأنه لا يعطف عليه ، ولا يؤكّد ، ولا يُبدّل منه ،
بخلاف غيره من الضمائر • وسرّ هذه الأوجه أنه يوضّح ، والمقصود
منه الإبهام •

٥ - وأنه لا يجوز تقديم خبره عليه ، وغيره (١) من الضمائر
يجوز تقديم خبره عليه •

٦ - وأكّنه لا يشترط عود ضمير من الجملة إليه ، وغيره
من الضمائر إذا وقع خبره جملة لا بدء فيها من ضمير يعود إليه •

٧ - وأكّنه لا يفسّر إلا بجملة ، وغيره من (٢) الضمائر
يفسّر بالمفرد •

٨ - وأن الجملة بعده لها محلّ من الإعراب ، والجمل
المفسّرات لا يلزم أن يكون لها محلّ من الإعراب •

٩ - وأنه لا يقوم الظاهر مقامه ، وغيره (٣) من الضمائر
يجوز إقامة (٤) الظاهر مقامه •

١٠ - وأكّنه لا يكون إلا لغائب دون المتكلّم والمخاطب لوجهين :

أحدهما أن المقصود بوضعه الإبهام ، والغائب هو المبهم ،
لأن المتكلّم والمخاطب في نهاية الإيضاح •

والثاني أكّنه في المعنى عبارة عن الغائب ، لأنه عبارة عن الجملة
التي بعده ، [هـ - ١٧٣] وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب
والتكلّم • [م - ٢٦٨] •

(١) سقط السطران التاليان من د •

(٢) في د (وغيره يفسّر) •

(٣) سقط السطر التالي من د •

(٤) في ل (اقامته) •

- وقال ابن هشام في المغني (١) :
- هذا الضميرُ مخالفٌ للقياس من خمسة أوجه :
- أحدها عودُه على ما بعده لزوماً ، إذ لا يجوزُ للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ، ولا شيءٌ منها عليه .
- والثاني أن مفسره لا يكون إلا جملةً ، ولا يشاركه في هذا ضمير .
- والثالث أنه لا يتبع بتابع ، فلا يؤكد (٢) ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه .
- الرابع أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحدُ نواسخه .
- الخامس أنه ملازمٌ للأفراد ، فلا يثنى ، ولا يجمع ، وإن فُسِّر بحديثين أو بأحاديث .

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل

- قال ابن يعيش (٣) :
- ربما التبس الفصلُ بالتأكيدِ والبدلِ . والفرقُ بين الفصلِ والتأكيدِ أن التأكيدَ إذا كان ضميراً لا يؤكد به إلا المضمَر (٤) ،
-
- (١) مغني اللبيب ٥٤٣ والسيوطي يسقط الأمثلة والشواهد ، ويختصر انقواعد اختصاراً غير مخل .
- (٢) في م (بتابع ولا يعطف) .
- (٣) شرح المفصل ١١٣/٣ غير السيوطي صياغة اللفظ وحافظ على المعاني .
- (٤) وبعده في شرح المفصل (نحو قمت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت) .

والفصل ليس كذلك ، بل يقع بعد الظاهر (١) والمضمر ، فقولك :
 كان زيد " هو القائم فصل " لا تأكيد " لوقوعه بعد الظاهر ، وقولك :
 كنت أنت القائم ، يحتملها • ومن الفرق بينهما أنك إذا جعلت
 الضمير تأكيداً فهو باق على اسميته ، ويحكم (٢) على موضعه بإعراب
 ما قبله ، وليس كذلك إذا كان فصلاً •

وأما الفرق بينه وبين البديل فإن البديل تابع " للمبديل منه (٣)
 في إعرابه كالتأكيد إلا أن الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب
 أتيت بضمير المنصوب ، نحو : ظننتك إياك خيراً من زيد • فإذا
 أكدت ، أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع •

ومن الفرق بين الفصل (٤) والتأكيد والبديل أن لام التأكيد
 تدخل على الفصل ، ولا تدخل على التأكيد والبديل ، لأن اللام تفصل
 بين التأكيد والمؤكد والبديل والمبديل منه • وهما من تمام الأول (٥)
 في البيان • [هـ - ١٧٤] •

(١) سقط السطر التالي من د •

(٢) في د (وتحكم) •

(٣) سقطت (منه) في د م ل وقد سقط السطر التالي من ل •

(٤) في م (التأكيد والفصل) •

(٥) في هـ (الأولى) •

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل (١) :

ضمير الفصل اسم ، ولا محل له من الإعراب • وبذلك
[د - ١٦٧] يفارق سائر الضمائر •

قال ابن هشام (٢) : وظيره على هذا القول أسماء الأفعال •

ذكر الفرق بين علم الشخص

وعلم (٣) الجنس واسم الجنس

قال في البسيط :

علم الجنس كإسماء وثمانية (٤) في تحقيق علميته أربعة أقوال :
أحدها لأبي سعيد ، وبه قال ابن باشاذ وابن يعيش (٦) :
إنه موضوع على الجنس بأسره ، بمنزلة تعريف الجنس باللام في

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٩٤ •

(٢) جاء في مفتي اللبيب ٥٥٠ (وقال الخليل اسم • وظيره على هذا القول
أسماء الأفعال ، فيمن يراها غير معمولة لشيء ، وآل الموصولة • وقال
الكوفيون : له محل) •

(٣) سقط من د (علم الجنس) •

(٤) في م (وثمانية) •

(٥) في ل د م (لابن سعيد) •

(٦) شرح المفصل ١/ ٣٥ لخص السيوطي كلام ابن يعيش ، أو نقله ملخصاً
عن البسيط •

كثرة (١) الدينار والدرهم ، فإنه إشارة إلى ما ثبت في العقول معرفته ، ويصير (٢) وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد ، علمين (٣) على أشخاصهما ، ولذلك يقال : ثعالة يفر من أسامة ، أي أشخاص هذا الجنس تفر من أشخاص هذا الجنس . وإنما لم يحتاجوا في هذا النوع إلى تعيين الشخص بمنزلة الأعلام الشخصية ، لأن الأعلام الشخصية تحتاج إلى تعيين أفرادها ، لأن كل فرد من أفرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ، ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة أو استعانة ، أو غير ذلك . وأما أفراد أنواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتاج إلى تعيين أفرادها ، ووضع اللفظ علماً على جميع أفراد النوع لاشتراكها في حكم واحد .

قال ابن يعيش (٤) :

تعريفها لفظي ، وهي في المعنى نكرات ، لأن اللفظ وإن أطلق على الجنس ، فقد يطلق على أفرادها ، ولا يختص شخصاً بعينه ، وعلى هذا فيخرج عن حد العلم .

والقول الثاني لابن الحاجب (٥) : إنهما موضوعة للحقائق

(١) في هـ (كثر) .

(٢) سقطت الجملة التالية من د .

(٣) في د م (عليان) .

(٤) شرح المفصل ٣٥/١ النص ملخص تلخيصاً دقيقاً . يفني بالفرض .

(٥) شرح الكافية ١٣٢/٢ والسيوطي يلخص كلام ابن الحاجب تلخيصاً

يفني عن النقل .

المستحدة في الذهن [ه - ١٧٥] بمنزلة التعريف باللام للمعهود (١) في الذهن : نحو : أكلت الخبز ، وشربت الماء لبطان إرادة الجنس ، وعدم تقدم المعهود الوجودي • وإذا كانت موضوعاً على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذهن ، فإذا أطلقت على الواحد في الوجود فلا بد من القصد [م - ٢٦٩] إلى الحقيقة ، وصح إطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة ، فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع ، لأنه يلزم (٢) إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد •

قلنا : وإن جعلت المغايضة [ل - ١٦٦] بذلك (٣) بين الحقائق إلا أنه بمنزلة التواطؤ الواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد ، كالحيوان الذي تشترك (٤) فيه حقائق التواطؤ المختلفة • وكذلك ههنا (٥) يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة ، وإن كان الوجودي مغايراً للذهني • والفرق بين أسد وأسامة أن أسداً موضوع لكل فرد من أفراد النوع (٦) على طريق البدل ، فالتعدد (٧) فيه من أصل

(١) في م (للمعهود) •

(٢) في د ل م (لا يلزم) •

(٣) سقط السطر التالي من ل •

(٤) في ه ل (يشترك) •

(٥) في د (هنا مشترك) •

(٦) في د م (النوع) •

(٧) في د (فالتعددية) •

الوضع ، وأما أسامة فإنه لزم من إطلاقه على الواحد في الوجود التعبد ، فالتعبد فيه جاء ضمناً ، لا مقصوداً بالوضع .

والقول الثالث أنه لما لم يتعلق بوضعه غرض "صحيح ، بل الواحد من جفاة العرب ، إذا وقع طرفة على وحش عجيب ، أو طير غريب ، أطلق عليه اسماً يشتقه من خلقته أو من فعله ، ووضع عليه . فإذا وقع بصره مرة أخرى على مثل ذلك الفرد أطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ، ولا يتوقف على تصوّر أن هذا الموجود هو المسمى أولاً ، أو غيره . فصارت مشخصات (١) كل نوع مندرجة تحت الأول ، بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ على جميع الأشخاص تحته مثل نسبة زيد إلى الأشخاص المسمين به . وعلى هذا ، فإذا أطلق على الواحد فقد أطلق على ما وضع له ، وإذا أطلق على الجميع فلاندراج الكل تحت الوضع الأول ، لإطلاق وضع (٢) اللفظ عليه أولاً مرة ثانية وثالثة بحسب أشخاصه من غير تصوّر أن الثاني والثالث هو الأول أو غيره . [هـ - ١٧٦] .

والقول الرابع قلته (٣) : إن لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة (٤) الذهنية والوجودية . فإن لفظ أسامة مثلاً يدل على الحيوان المقترس عريض الأعالي ، فلاقتراس وعرض الأعالي مشترك بين الذهني (٥) والوجودي ، فإذا أطلق على الواحد

(١) في هـ (مشخصات) .

(٢) في د ل (واضح) .

(٣) في د (قلت) وابن العلي صاحب البسيط يعني نفسه .

(٤) سقطت من د (ثلاثة الاسطر التالية) .

(٥) في م (الذهني) .

في الوجود ، فقد أطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك ، وهو الافتراض وعرض الأعالي • ويلزم من إخراجه إلى الوجود التعدد ، فيكون التعدد من اللوازم لا مقصوداً بالوضع ، بخلاف أسد فإن تعدده مقصود (١) بالوضع •

وإذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بأمر : أحدها امتناع دخول اللام على أحدهما وجوازه في الآخر ، ولذلك كان ابن لبون (٢) وابن مخاض (٣) اسمي جنس لدخول اللام عليهما • ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس (٤) •

والثاني امتناع الصرف يدل على العلمية •

والثالث نصب الحال عنها ، على الأغلب (٥) •

والرابع نص أهل اللغة على ذلك •

وأما الإضافة فلا دليل فيها ، لأن الأعلام جاءت مضافة ، كابن عرس ، وابن مقرض (٦) •

واسم الجنس جاء مضافاً ، كابن لبون ، وابن مخاض • انتهى كلام صاحب البسيط •

(١) في م (مقصود) •

(٢) ابن لبون : ولد الناقة •

(٣) ابن مخاض : ما أتم السنة من أولاد الأبل والأثنى بنت مخاض •

(٤) في ل (ابن العريس) •

(٥) سقط من د (على الأغلب) •

(٦) ابن مقرض : دويبة تقتل الحمام •

فائدة :

قال صاحب البسيط :

الفرق بين الاشتراك (١) الواقع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف أن اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير (٢) معين ، وأما اشتراك المعارف فلاشتراك في الأعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع ، لأن واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له ، إنما [د - ١٦٨] المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد . فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقاً غير مقصود للواضع .

وأما الاشتراك الواقع في المضمورات ، وأسماء الإشارة ، وما عرف باللام ، وإن كان [هـ - ١٧٧ ، م - ٢٧٠] مقصوداً للواضع فإنه اشتراك في المسمى المعين ، فلذلك لم يقدح في التعريف ، بخلاف اشتراك النكرات ، فإنه في كل مسمى غير معين ، فلذلك اخترق الاشتراكان .

فائدة :

قال الزمكاني في شرح المفصل :

الفرق بين اللام في الزيدان (٣) واللام في الرجلان أن معنى الزيدان : المشتركان في التسمية ومعنى الرجلان : المشتركان في الحقيقة .
قال فخر خوارزم : ولذلك لو سُميت امرأة يزيد وجمعت

(١) في د (المشترك) .

(٢) في د (مسمى معين) .

(٣) في م (الزيدان) .

بينهما وبين رجلٍ (١) يسمى (٢) يزيد لقلت في التسمية الزيدان
لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين (٣) • وإنما أتوا باللام
دون الإضافة لأن اللام أقوى في إفادة التعريف من الإضافة ، فكأن
أقرب إلى العلمية ، ولأنها أخصرُ فإن المضاف إليه قد (٤) يكون أكثرَ
من حرفين وثلاثة ولأن امتزاج اللام أشدُّ • ولذلك يتخطاه العامل ،
مع أنه قد تفرض (٥) أعلام لا يُعرف لها ملابس ، فتضاف إليه ،
والعهديَّة لا تقتصر إلى ذلك •

فائدة :

قال ابن يعيش (٦) :

الفرق بين (ذو) التي بمعنى الذي على لغة طيء وبين التي
بمعنى صاحب من وجوه :

منها (٧) أن ذو في لغة طيء تثوصل بالفعل ، ولا يجوز ذلك
في ذو التي بمعنى صاحب •

ومنها أن ذو بمذهب طيء لا يوصف بها إلا المعرفة ، والتي
بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة ، إن أضفتها إلى نكرة

(١) في د (شخص) •

(٢) في م (تسمى) •

(٣) في ل (الحقيقة) •

(٤) سقطت (قد) من د •

(٥) في د (تفرق) •

(٦) شرح المفصل ١٤٩/٣ النقل يطابق ما في الاصل •

(٧) سقط السطر التالي من د •

وصفت بها النكرة ، وإن أضفتها إلى معرفة صارت (١) معرفة ،
ووصفت بها المعرفة ، وليست التي بمعنى الذي كذلك ، لأنها معرفة
بالصلة ، على حدّ تعريف من وما •

ومنها أنّ التي في لغة طيء لا يجوز فيها ذي ، ولا ذا ،
ولا تكون إلا بالواو وليس كذلك التي بمعنى صاحب •

فائدة :

قال الأندلسي في شرح المفصل :

الفرق (٢) بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي أنّ
(الذي) يوصل (٣) بما هو خبر ، وأنّ ، توصل بالخبر [هـ - ١٧٨]
والأمر وغير ذلك ، لأنّ المقصود المصدر ، والمصدر يسوغ من
جميع ذلك •

ذكر ما افترق فيه باب كان وباب إن

افترقا في أنّه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى
كان ، نحو : كان قائماً زيد ، وقائماً كان زيد • ولا يجوز تقديم
الخبر على إن ، ولا على اسمها إلا أن يكون ظرفاً أو مجروراً •

(١) في م ل (وصارت معرفة وصفت) •

(٢) سقط (الفرق) من ل •

(٣) في م (توصل) •

ذكر ما اختلف فيه باب كان وسائر الأفعال

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :
كان وأخواتها مخالفة لأصول الأفعال في أربعة أشياء :
أحدها أن هذه الأفعال إذا أسقطت (١) بقي المسند والمسند إليه ، وغيرها إذا أسقطت لم يبق كلام .

الثاني أن هذه الأفعال [ل - ١٦٧] لا تؤكد بالمصدر ، لأنها لم تدل عليه ، وغيرها من الأفعال تؤكد بالمصادر ، لأنها تدل عليها ، نحو : قال قياماً ، وزال زوالاً .

الثالث أن الأفعال التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول ، وهذه لا تبنى له ، لا تقول : كين قائم ، لأن قائماً خبر عن المبتدأ ، فإذا زال المبتدأ زال الخبر ، وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر .

الرابع أن الأفعال كلها تستقل بالرفوع دون المنصوب ، ولا تستقل هذه بالرفوع دون المنصوب ، لأنه خبر للمبتدأ .

وقال ابن الدهان في الغرمة :

من (٢) الفرق بين هذه الأفعال والأفعال الحقيقية أن الفاعل في تلك غير المفعول نحو : ضرب زيد عمراً ، وهذه مرفوعها هو منصوبها .

(١) في هـ (أن هذه الأفعال إذا أسقطت لم يبق كلام) .

(٢) في د م (في) .

قائـدة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

(ما دام) تخالف باقي أخواتها من وجه ، وتوافقها من وجه :
أما وجه المخالفة فإن (ما) فيها مصدرية في موضع نصب على
الظرف ، [هـ - ١٧٩] ولذلك لا يتم^(١) مع اسمها ، وخبرها كلام ،
ويحتاج إلى شيء آخر ، يكون ظرفاً له ، كقولك : لا أكلـك ما دمت
مقيماً ، أي مدة دوام إقامتك ، و (ما) في باقي أخواتها [م - ٢٧١]
حرف شـي .

وأما وجه الموافقة فهو أن معناهـن جميعهن الشبات والدوام .

قائـدة :

قال الأعـلـم في ثـكـتـه (٢) :

الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها أن (كان) لما انقطع ،
وهذه لما لم ينقطع ، تقول : أصبح زيد غنياً ، فهو غني في وقت
إخبارك ، غير منقطع عنه . نقله ابن الصائغ في تذاكره .

قائـدة :

قال الإمام فخر الدين :

الفرق بين كان التامة والناقصة أن التامة بمعنى حدث
ووجد الشيء ، والناقصة بمعنى وجد موصوفة الشيء بالشيء
في الزمن الماضي .

(١) في دل (لا تتم مع اسمها وخبرها كلاماً) .

(٢) في د (نكتة) .

وقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معط :

الفرق بينهما أن التامة يُخْبَرُ بها عن ذاتٍ إما مُنْقَضٍ حدوثها أو متوقع ، والناقصة يُخْبَرُ بها عن انقضاء الصفة الحادثة من الذات أو عن توقعها ، والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها ، والتامة تكتفي بالرفوع ، وتؤكد بالمصدر وتعمل في الظرف ، والحال ، والمفعول له ، ويعلق بها الجار ، والناقصة بخلاف ذلك كله . انتهى .

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ، قال الإمام أبو جعفر بن الإمام أبي الحسن بن الباذه . قال أبو القاسم الشتريني فيما نقلت (١) من كتاب بعض أصحابه :

من زعم أن كان التي يضر فيها الأمر والشأن هي الناقصة نفسها ، فقد أخطأ . وإنما هي غيرها . والفرق بينهما أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها مستتراً فيها ، والناقصة يكون اسمها مستتراً فيها ، وغير مستتر ، والتي [د - ١٦٩] على معنى الأمر والشأن (٢) لا يتقدم خبرها عليها والناقصة يتقدم خبرها عليها (٣) . والتي على معنى الأمر والشأن لا ينعت اسمها ، ولا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه . والناقصة يجوز في اسمها كل هذا . والتي على معنى الأمر والشأن لا يكون خبرها إلا جملة ، ولا تحتاج الجملة أن يكون فيها عائد يرجع إلى الأول . والناقصة ليست [ه - ١٨٠] كذلك ، لا بد من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا

(١) في . (يغلب) .

(٢) سقط السطر التالي من م .

(٣) سقطت (عليها) من ه ل .

كان جملة ، فقد ثبت بهذا كله أن^١ كان التي على معنى الأمر والشأن ليست الناقصة . قال أبي : والصحيح أن^٢ كان المضمَر فيهما الأمر والشأن هي كان الناقصة ، والجملة في موضع نصب .

يدل^٣ على ذلك أن الأمر والشأن (١) يكون مبتدأ ومضمرأ في إن^٤ وأخواتها وظننت وأخواتها ، والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الأشياء (٢) ، وما ثبت أنه خبر المبتدأ ولما ذكر معه ثبت أنه خبر^٥ لكان . انتهى .

ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس

قال المهلب:

المشابهة بينهما أولاً من ثلاثة أوجه : دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما للنفي ، وكون النفي هي حال .

ثم خالفت ما ليس في عشرة أوجه : يبطل عملها بزيادة إن ودخول (إلا) ، وتقيد الخبر ومعموله ، وإذا عطف عليها سببي نحو : ما زيد^٦ راكباً ولا سائراً أخوه ، جاز في سائر الرفع والنصب ، أو أجنبي^٧ لم يجز إلا^٨ الرفع نحو : ما زيد^٩ سائراً ولا ذاهب عمرو ، ولا تحمل الضمير (٣) فلا يقال : زيد ما قائماً ، كما يقال : زيد ليس قائماً ، ولا تفسر فعلاً لأن^{١٠} الأفعال يفسر (٤) بعضها بعضاً ، وإذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه أولى من الاسم نحو : ما زيداً أضربه ،

(١) سقط (الشأن) من د .

(٢) سقطت (الأشياء) من م .

(٣) في ل د (تتحمل) .

(٤) في ل (تفسر) .

على تقدير ما ضرب زيداً أضربه ، وهو أولى من رفعه • ولا يُخبر عنها
بفعل ماضٍ ، لا يقال : ما زيد قال ، لأنها لنفي الحال • ولا يحسن
تقديم الخبر المجرور ، نحو : ما بقائم زيد كحسنه في (١) ليس •

قال : فجميع ما جاز في ما يجوز في ليس ، ولا يجوز في ما
جميع ما جاز في ليس ، لقوة ليس في بابها بالفعلية ، والشيء إذا شابه
الشيء فلا يكاد يشبهه ، من جميع وجوهه •

وقال ظلماً (٢) : [م - ٢٧٢]

تَفَهَّمُ فَإِنَّ الْفَرْقَ قَدْ جَاءَ بَيْنَ (مَا)

(وَلَيْسَ) بَعَثَ مَيَّنَتْ لِأُولَى الْفَهْمِ

زِيَادَةُ إِنْ مِنْ بَعْدِهَا مُبْطِلٌ لَهَا

وإِلَّا وَأَخْبَارٌ يُقَدِّمَنَّ (٣) لِلْعَلَمِ

وَمَعْمُولُهَا يَجْرِي كَذَلِكَ مُقَدِّمًا

وَمَسْأَلَةٌ فِي الْعَظْفِ تَشْهَدُ بِالْحُكْمِ (٤)

وَيَمْتَنِعُ الْإِضْمَارُ فِي ذَاتِهَا ، وَلَا

تَفْسَّرُ فَعْلًا لِلذَّكِيِّ ، وَلَا الْقَدَمُ

وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْأِسْمِ فَعَلٌ فَتَحْمَلُ مَا

تَضَمَّنَتْهُ لِلْفِعْلِ أُولَى مِنَ الْأِسْمِ [هـ - ١٨١]

(١) في م (في زيد ليس) •

(٢) أي : المهلبى ، وقد وردت هذه المنظومة في مخطوطة (نظم الفرائد) ق ٣

(٣) في د (تقدمن) •

(٤) في مخطوطة المهلبى (للحكم) •

ولا تجعل الماضي إذن خيراً لها
ولا الباء في تقديمه تحميداً قسماً

ذكر ما اختلفت فيه لا وليس

قال ابن هشام في المغني (٢) :

- (لا) العاملة عمل ليس تخالف ليس في ثلاث جهات :
- أحدها أن عملها قليل ، حتى ادّعى أنه ليس بموجود .
 - الثاني أن ذكر خبرها قليل ، حتى إن الزّجاج لم يظفر به ، فادّعى أنها إنما تعمل في الاسم خاصة ، وأن خبرها مرفوع .
 - الثالث أنها لا تعمل إلا في النكرات .

ذكر ما اختلفت فيه أخوات إن

قال ابن هشام في تذكرته :

لأن ، وأن ، ولكن أحكام خمسة ، هي فيها فوضى (٣) دون
سائر أخواتها :

-
- (١) في م (اختلفت) .
 - (٢) مغني اللبيب ٢٦٤ والنقل دقيق ، لكن السيوطي أسقط شاهدين ذكرهما ابن هشام في الرد على الوجه الثاني .
 - (٣) في هـ (ذو نفي) وفي هامش هـ كذا في الاصل . والاصح (فوضى) بمعنى متساوية أي أن ثلاث الأدوات المذكورة متساوية في الأحكام الخمسة التالية .

أحدها العطفُ على الموضع (١) •

والثاني دخولُ الفاءِ في الخبرِ لتضمنِ معنى الشرط •

والثالثُ عدمُ جوازِ عملها في حالٍ وظرفٍ ومجرورٍ ، بخلاف أخواتها الثلاث (٢) • [ل - ١٦٨]

والرابع عدم جواز الإعمال والإهمال إذا قرئت - بما (٣) عند ابن السراج والزجاج محتجّين بأن ذلك جاز في ليت سماعاً ، وفي كأن ولعلّ قياساً عليها لاشتراكهنّ في إزالة معنى الابتداء ، والحقّ خلاف قوليهما ، لأنّه إنّما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها (٤) •

الخامس دخولُ اللامِ في الخبرِ ، لكتّبه في إن المكسورة بإطراد ، وفيهما (٥) بندور ، هذا هو الإنصاف وأجّه لا تأويل في :

• • • • • ٣٦٥ -

ولكنني من حبّها لعميد (٦)

(١) في م ل (الوضع) •

(٢) في ه ل (الثلاثة) •

(٣) في د (بما وظرف ومجرور بخلاف أخواتها) •

(٤) في م (وغيرها) •

(٥) في د (وفيها) •

(٦) روي في الانصاف ٢٠٩ (لكميد) وكتب النحو مجمعة على أن قائله وصدره مجهولان ، وتفرد ابن عقيل برواية صدره على النحو التالي :

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد

وخرجه ابن هشام على أن الأصل (لكن انني) ثم حذفت همزة ان

←

ولا في قراءة بعضهم « إلا » إنهم (١) ليأكلون الطعام « كل
ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن . انتهى . [هـ - ١٨٢] .

ذكر ما افترق فيه أن الشديدة المفتوحة وأن الخفيفة

قال ابن هشام في المغني :

شرّكوا بينهما في جواز حذف الجار ، وسدّهما مسدّ جزئي
الإسناد في باب ظنّ ، وخصّوا أن الخفيفة وصلتّهما بسدّهما
مسدّهما في باب عسى ، وخصّوا الشديدة بذلك في باب لو . تقول :
عسى أن تقوم ، ويمتنع عسى أنك قائم ، ولو أنك تقوم : ولا يجوز
لو أن تقوم .

وفي شرح المفصل للأندلسي :

(أن) الخفيفة الناصبة للمضارع أشبهت أن الشديدة العاملة
في الأسماء من أربعة أوجه :

← تخفيفاً . وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٨ - ٦٤ - ٦٩ وشرح
الكافية للرضي ٣٣٢/٢ والعيني ٢٤٧/٢ والأشموني ٢٨٠/١
والتصريح ١١٢/١ وشواهد المغني للسيوطي ٦٠٥ (٣٧١) والهمع
١٤٠/١ والخزانة ٣٤٣/٤ والدرر ١١٦/١ .

(١) * وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام * الفرقان ٢٠
(وقرئ أنهم بالفتح على زيادة اللام وأن مصدرية ، التقدير : إلا أنهم
يأكلون . أي : ماجعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم) البحر
المحيط ٤٩٠/٦ .

أحدها أن لفظها قريب من لفظها ، وإذا خُفِّفَتْ صارت مثلها في اللفظ .

الثاني أنهما وما عملت فيه مصدر مثل أن الثقيلة .

الثالث أن لها ولما علمت فيه موضعاً من الإعراب ، كالثقيلة .

الرابع أن كل واحدةٍ منهما تدخل على الجملة . انتهى .

وقال ابن النحاس في التعليقة :

أن الشديدة للجال ، وأن الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل .

ذكر ما اُفترق فيه لا و إن

قال ابن هشام (١) :

تخالف لا إن من سبعة أوجه :

أحدها (٢) أن (لا) لا تعمل إلا في النكرات .

الثاني أن اسمها إذا لم يكن عاملاً بني (٣) .

الثالث أن ارتفاع خبرها [د - ١٧٠] عند أفراد اسمها ، نحو :

لا رجل قائم ، بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، لا بها . وهذا قول

(١) نقل السيوطي هذه القواعد ، وأسقط الشواهد والأمثلة من المغني ٢٦٢ - ٢٦٤ .

(٢) في م ل (أحدها أنها لا تعمل) وفي هـ (أحد أن لا لا تعمل) .

(٣) في د م (يبني) .

سيبويه (١) ، وخالفه الأخفش (٢) والأكثرون ، ولا خلاف أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها (٣) عاملاً .

الرابع أن خبرها لا يتقدم على اسمها ، ولو كان ظرفاً أو مجروراً .

الخامس أنه يجوز مراعاة محطها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده [هـ - ١٨٣] فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو : لا رجل طريف فيها ، ولا رجل (٤) وامرأة فيها . [م - ٢٧٣] .
السادس أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت .
السابع أنه يكثر حذف خبرها إذا عليم .

ذكر الفرق بين الالفاء والتعليق

قال ابن إياز (٥) :

معنى التعليق في باب ظن أن يتصدر على الاسمين (٦) حرف

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٤٥ : (والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل العجاز : لا رجل أفضل منك) .

(٢) جاء في شرح المفصل : (وذهب أبو الحسن ومن يتبعه إلى أن لا هذه ترفع الخبر ، وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيها جميعاً وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر) .

(٣) في المغني (اسماً عاملاً) .

(٤) في هـ (ولا رجل ولا امرأة فيها) وفي المغني وفي د م ما أثبتنا .

(٥) في فصوله ق ٦٥ من المخطوطة .

(٦) جاء في المخطوطة (الاسمين اللذين كانا مفعولين بهذه الأفعال حرف له

يكون حامياً للفعل عن العمل في لفظ الاسمين (١) دون العمل في موضعهما . وهذا حكمٌ بين حكم الإلغاء — وهو إبطال العمل بالكلية — وبين حكم كمال العمل (٢) ، فسمي ذلك تعليقاً تشبيهاً بالمعلقة ، وهي التي ليست متمسكة ولا مطلقة . قال ابن الخشاب : ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الإجارة .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٣) :

التعليق ضرب من الإلغاء ، لأنه إبطال عمل العامل لفظاً لا محلاً ، والإلغاء إبطال عمله بالكلية . فكل تعليق إلغاء ، وليس كل إلغاء تعليقاً ، قال ابن النحاس : في ادعائه بين التعليق والإلغاء عموماً وخصوصاً نظر ، فإنه لا عموم (٤) ولا خصوص بينهما .

وفي تذكرة ابن هشام ، قال ابن أبي الريع :

لا يجوز الإلغاء إلا بشروط : التوسط (٥) أو التأخر ، وأما يتعدى إلى مصدره ، وأن يكون قليلاً . قال : فأما التعليق فيكون في هذه الأفعال وفي أشباهها . انتهى .

أول الكلام ومصدره ، أو يكون الأول متضمناً معنى ذلك الحرف ، فيكون ذلك الحرف حينئذ حامياً له عن العمل () .

(١) في المخطوطة (في لفظيهما) .

(٢) في المخطوطة (الاعمال) .

(٣) شرح المفصل ٨٦/٧ .

(٤) في د م ل (لا عموم وخصوص) .

(٥) سقط (التوسط) من د وفي م ل (التوسيط) .

ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصاراً

وبين حذفه اقتصاراً

قال ابن هشام :

جرت عادة النحويين أن يقولوا : يُحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً (١) ويريدون بالاقتصار الحذف لدليل (٢) ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو « كلوا واشربوا » (٣) أي أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب [ه - ١٨٤] فيما يتعدى إلى اثنين : من° يسمع (٤) يخل° ، أي تكن (٥) منه خيلة° .

والتحقيق أن يقال : إنَّه تارة° يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه (٦) ومن أوقع عليه ، فيُجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كونٍ عام° (٧) فيقال : حصل حريق° أو نهب° .

(١) في م (واقتصاراً) .

(٢) في هـ (بدليل) .

(٣) البقرة ٦٠ .

(٤) قال أبو عبيد البكري في شرح المثل : من يسمع أخبار الناس ومعانيهم يقع في نفسه عليهم المكروه . فصل المقال ٤١٢ وقال الزمخشري في المستقصى ٣٦٢ : ومفعولا يخل محذوفان .

(٥) في هـ (يكن) .

(٦) في هـ (ممن أوقعه وممن وقع عليه) .

(٧) في هـ (تمام) .

وتارةً يتعلّق بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل الفعل (١) ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ولا ينوى ، إذ المنوي كالثابت ، ولا يسمى محذوفاً ، لأن الفعل ينزل بهذا (٢) القصد منزلة مالا مفعول له ، ومنه « ربي الذي يحيي ويميت » (٣) و « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » (٤) « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا » (٥) « وإذا رأيتم ثم » (٦) إذا المعنى : ربّي الذي يفعلُ الإحياء والإماتة ، وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه (٧) العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك .

وتارةً يقصدُ استنادُ الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكرون (٨) نحو : « لا تأكلوا الربا » (٩) « ولا تقربوا الزنى » (١٠) وقولك : ما أحسن زيدا ! وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل (١١) :

-
- (١) في م- (الفاعل للفعل) .
 - (٢) في د (لهذا) .
 - (٣) البقرة ٢٥٨ .
 - (٤) الزمر ٩ .
 - (٥) الاعراف ٣١ .
 - (٦) * وإذا رأيتم ثم رأيتم نعيماً وملكاً كبيراً * الدهر ٢٠ .
 - (٧) في م (ينتفي عنه عنه وأوقعوا) .
 - (٨) في م (فيذكرن) .
 - (٩) في د م (الربا) آل عمران ١٣٠ .
 - (١٠) الاسراء ٣٢ .
 - (١١) في د (قبل) .

محذوف ، نحو « ما ودعك ربك وما قلى » (١) وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو « أهذا الذي بعث الله رسولا » (٢) « وكلا » وعد الله الحسنى (٣)

• • • • • ٣٦٦ -

وما شيء " حَمَيْتَ بِمَشْتَبَاح (٤)

-
- (١) الضحى ٣ .
 (٢) الفرقان ٤١ .
 (٣) في د (وكل) النساء ٩٥ .
 (٤) البيت لجريس وقد ورد في ديوانه ٩٩ وصدره (أبحت حمى تهامة بعدنجد) والشاهد فيه جواز حذف المفعول المضمر لدلالة اللفظ عليه ، والأصل (حميته) وقد جاز الحذف لوقوع جملة الفعل نعتاً ، لأن النعت للمفعول كالصلة للموصول . قال سيبويه ٤٥/١ : (وهو في الوصف يعني حذف الهاء أمثل منه في الخبر) . وقال ٦٥/١ : (وإذا كان الفعل في موضع الفتحة فهو كذلك . . فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه الهاء . . وقال جرير فيما ليس فيه الهاء : أبحت حمى . . البيت) وانظر الامالي الشجرية ٢٥/١ ، ٧٨ ، ٣٢٦ ، ومغني اللبيب ٦٥٣ (٨٨٧) ٧٩٩ - (١٠٣٥) ٨٢٩ (١٠٧٢) والعيني ٧٥/٤ والتصريح ١١٢/٢ وشواهد المغني ٤٤ (٩) .

ذكر ما افرق فيه باب ظنّ وباب أعلم

قال ابن إياز (١) :

لا يجوز في باب أعلم الإلغاء ولا التعليق — كما صرح به ابن الورّاق (٢) في علله — لأنك لو قلت : أَعْلَمْتُ لزيد عمرو (٣) قائم لم ينقد من الكلام مبتدأ وخبر ، وكان غير مفيد لأن قولك : عمرو قائم ، لا يستقيم جعله خبراً عن زيد ، وكذا الحكم في الإلغاء • ولا يجوز في هذا الباب الاختصار على المفعول الثاني دون الثالث ، ولا على الثالث دون الثاني ، وفي الاختصار على المفعول الأول [م — ٢٧٤] خلاف • [ه — ١٨٥] •

ذكر ما افرقت (٤) فيه المفاعيل

قال ابن يعيش (٥) :

المصدر هو المفعول الحقيقي ، لأنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدلّ عليه ، والأفعال كلّها متعدية إليه ، سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعد • نحو : ضربت

(١) نقل السيوطي الفقرة التالية من فصول ابن إياز ق ٦٦ نقلاً غير دقيق •

(٢) في هـ (الورّاق) •

(٣) في هـ (لزيد وعمرو) •

(٤) في م (افرق) •

(٥) شرح المفصل ١/ ١١٠ والنقل دقيق •

زيداً ضرباً ، وقام زيد قياماً • وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى
أن زيداً من قولك [ل - ١٦٩] : ضربت زيداً ، ليس مفعولاً لك
على الحقيقة ، إنما هو مفعول لله تعالى • وإنما قيل له على معنى :
أن فعلك وقع به •

ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس :

الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن
الإنسان وغيره (١) كقولنا : إن (ضرباً) مصدر في قولنا : يُعْجِبُنِي
ضربُ زيدٍ عمرًا ، فيكون مدلوله معنى • وَسَمَّوْا مَا يُعْبَرُ بِهِ
عنه مصدرًا مجازًا ، نحو : ض ر ب في قولنا : إنَّ (ضرباً) مصدرٌ
منصوب إذا قلت : ضربت ضرباً فيكون مسمًاه لفظاً •

واسمُ المصدر اسمٌ للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره ،
كسبحان المسمًى به التسييح الذي هو صادرٌ عن المسبَّح لا لفظ :
ت س ب ي ح ، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ، ومعناه البراءة
والتنزيه • انتهى •

وقال ابن الحاجب في أماليه :

الفرق بين قول النحويين ، مصدرٌ واسمٌ مصدر ، أن المصدر
الذي له فعل ، يجري عليه ، كالانطلاق (٢) في انطلق • واسم المصدر

(١) سقط من د (وغيره) •

(٢) في ل (كانطلاق) •

هو اسم المعنى ، وليس له فعل يجري عليه كالتقهقرى ، فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فصل له يجري عليه من [د - ١٧١] لفظه .
وقد يقولون : مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظاً :

أحدهما للفعل والآخر للالة التي يستعمل بها الفعل كالظهور والظهور ، والأكل والأكل . فالظهور المصدر ، والظهور اسم ما يتطهر به ، والأكل المصدر ، والأكل كل ما يؤكل .
انتهى . [ه - ١٨٦] .

ذكر الفرق بين عند ولدى (١) ولدن

قال ابن هشام (٢) :

يفترقن من ستة أوجه :

لا تكون عند ولدن إلا إذا كان المحل ابتداء غاية ، نحو «آتيناه رحمة من عندنا» ، وعلمناه من لدننا علماء (٣) بخلاف لدى .

ولا تكون لدن فضلة بخلافهما .

وجر لدن بمن أكثر من نصبها ، وجر عند كثير ، وجر لدى ممتنع .

وهي مبنية ، وهما معربان .

وهي قد تضاف للجمل كقوله :

(١) في م ل (بين عند ولدن وعلى) .

(٢) مغني اللبيب ١٦٨ - ١٦٩ يختصر السيوطي ما جاء في المغني ، اذ يثبت الاحكام ويسقط الامثلة والشواهد .

(٣) الكهف ٦٥ .

لَدُنْ شَابٍ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَّوَائِبِ (١)

وقد لا تُضافُ أصلاً ، فإنَّهم حَكَّوْا في غُدُوَّةِ الواقعةِ بعدها (٢) الجَرَّ بالإضافةِ ، والنصبُ على التمييزِ ، والرفعُ بإضمارِ كانَ تامَّةً .

ثم إنَّ عندَ أمكَنُ من لَدَى من وجهين :

أحدهما أنَّها تكونُ ظرفاً للأعيانِ والمعاني ، نحو : عندَ فلانٍ علم ، ويمتنعُ ذلكُ في لَدَى . ذكره ابنُ الشجريِّ (٣) في أماليه ، ومبَرَّمان (٤) في حواشيه .

- (١) البيتُ للمقطامي وصدره كماورد في ديوانه ٥٠ (صريح غوان راقهن ورقنه) وروي في ل م (لدن شب حتى شاب مرد الذوائب) وفي د (شيت حتى شاب ٠٠) وانظر الامالي الشجرية ٢٣٣/١ ومغني اللبيب ٢٠٨ (٢٨٣) والعيني ٤٢٧/٣ والاشموني ٢٦٣/٢ والتصريح ٤٦/٢ والهمع ٢١٥/١ والخزانة ١٨٨/٣ - ١٨٩ - والدرر ١٨٤/١ .
- (٢) في دل (الواقعة الجر) .

- (٣) الوجهان مذكوران في المغني . وقال ابن الشجري في أماليه ٢٢٤/١ : (تقول : هذا القول عندي صواب ، ولا تقول هو لدي صواب ، وكذلك لاتقول : قولك لدي صواب وقال أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري : تقول : عندي مال وان كان حاضراً ، فقد جعل لعند مزية على لدى ، وجعل للدى مزية على لدن . وأجاز أبو العلاء المعري أن يقال لدني مال ، غائباً كان أو حاضراً ، ومنع أن يكون بين عند ولدن فرق في جميع أحوالها) .
- (٤) في م (ميرمان) .

والثاني أثك تقول : عندي مال* . وإن كان غائباً ، ولا تقول :
لدي مال* إلا إذا كان حاضراً . قاله الحريري* ، وأبو هلال العسكري ،
وابن السجري* . وزعم المعري* أنه لا فرق بين لدى وعند ، وقول
غيره أولى . انتهى .

ذكر ما افترق فيه إذ وإذا وحيث (١)

قال ابن هشام في تذكرته :

اعلم أن إذ وإذا وحيث اشتركن في أمور ، وافترقن في أمور :
فاشتركن في الظرفية ولزومها ، والإضافة ولزومها ، وكونها
للجمل ، والبناء ولزومه ، وأنها لمعنى ، وقد تخرج عنه . فهذه ثمانية*
قد قيلت .

وتشترك إذ وإذا في أنهما للزمان ولا يكونان للمكان ، وأنهما
يكتفان (٢) [م - ٢٧٥] بما عن الإضافة مفيدتين معنى الشرط ،
جازمين قياساً مطرداً ، وأنهما يضافان (٣) للجمله الفعلية .

وانفردت (إذا) بإفادتها معنى الشرط دون ما ، وأنها لا تضاف
إلا إلى الجمل الفعلية ، وانفردت (حيث) بأنها تكون للمكان والزمان ،
والغالب كونها للمكان . انتهى . [هـ - ١٨٧] .

(١) سقط (ذكر) من م ل .

(٢) في ل (يكتنان) .

(٣) في د (وأنهما للجمله الفعلية) .

ذكر الفرق بين وسط بالسكون

وبين (١) وسط بالفتح

قال الجمل السرمري :

فرق ما بين قولهم وسط الشي

ء ووسط تحريكاً أو (٢) تسكيناً

موضع صالح لبيّن فسكن

ولقي حرّكا (٣) تراه مينا

كجلسنا (٤) وسط الجماعة إذ هم

وسط الدار كشم جالينا

قال (٥) الفارسي في القصائد (٦) :

إذا قلت : حفرت وسط الدار بئراً بالسكون ، فوسط ظرف

وبئراً مفعول به • وإذا قلت : حفرت وسط الدار بئراً بالتحريك ،

فوسط مفعول به ، وبئراً حال •

(١) سقطت (وبين) من م •

(٢) في د (وتسكيناً) •

(٣) لعلها نون التوكيد الخفيفة وقف عليها فعدت ألفاً •

(٤) في م ل (فجلسنا) •

(٥) في م (وقال) •

(٦) في هـ (العصريات) •

ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن يعيش (١) :

فإن قيل : نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل (٢) فيه الأول ، واشتركا في المعنى ، فكانت الواو بمعنى (مع) فلم يختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع ؟ •

قيل : الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التي بمعنى مع ، إنما توجب المصاحبة فإذا عطفت بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ، ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملازمة ومقاربة (٣) ، كقولك : قام زيد وعمر ، فليس أحدهما ملازماً للآخر ولا مصاحباً له • وإذا قلت : ما صنعت وأباك ؟ فإنما يراد ما صنعت مع أباك ، وإذا قلت استوى الماء والخشب ، وما زلت أسير والنيل ، يفهم منه المصاحبة والمقارنة (٤) •

وقال الأزهري :

الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف أنك إذا قلت : قام

(١) شرح المفصل ٤٩/٢ - ٥٠ •

(٢) في شرح المفصل (دخل الثاني في حكم الاول) •

(٣) في شرح المفصل (ومقارنة) وهي الوجه •

(٤) في دم (والمقاربة) •

زيد وعمر ، ليس أحدهما ملابساً للآخر ، ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة • فإذا (١) قلت : ما صنعت وأباك ؟ وما أنت والفخر ؟ فإنما تريد ما صنعت [هـ - ١٨٨] مع أبيك ؟ وأين بلغت في فعلك به (٢) ؟ وما أنت مع الفخر في افتخارك وتحققك به ؟

باب الاستثناء

قال ابن يعيش (٣) :

الفرق بين البدل والنصب في قولك : ما قام أحدٌ إلا زيدا ، أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي ، وصار المستثنى فضلة ، فتنبه ، كما تنصب المفعول (٤) • وإذا أبدلته منه كان معتمداً الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتوطئة كما ترفع الخبر لأنه معتمد الكلام ، وتنصب الحال لأنه تبع للمعتمد في نحو : زيد في الدار قائم (٥) وقائماً • انتهى •

(١) في م (واذا) •

(٢) سقط من د (به) •

(٣) شرح المفصل ٨٧/٢ •

(٤) في م وشرح المفصل (المفعول به) •

(٥) في شرح المفصل (قائماً) بالنصب • والنصب هو الوجه •

فصل

قال ابن يعيش (١) :

الفرق بين (غير) إذا كانت صفة ، وبينها إذا كانت استثناءً ، أنها إذا كانت صفة لم توجب (٢) للاسم الذي وصفته بها شيئاً ، ولم تنفِ عنه ، لأنها مذكورة على سبيل التعريف ، فإذا قلت : جاءني (٣) غير زيد ، فقد وصفته بالمغايرة له ، وعدم [ل - ١٧٠] المماثلة ، ولم تنفِ عن زيد المجيء . فإثما (٤) هو بمنزلة قولك : جاءني رجل ليس بزید . وأما إذا كانت استثناءً فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي ، وإذا كان قبلها نفي فما بعدها إيجاب ، لأنها هنا (٥) محمولة على إلا ، فكان حكمها كحكمها .

ذكر ما افترقت (٦) فيه إلا وغير

قال أبو الحسن الأصبهاني في شرح الجزوليّة :

افترقت إلا وغير في ثلاثة أشياء :

أحدها أن غيراً يوصف بها ، حيث لا يتصور الاستثناء .

(١) شرح المفصل ٢ / ٨٨ .

(٢) في د (يوجب) .

(٣) في شرح المفصل (جاءني رجل غير زيد) .

(٤) في م و شرح المفصل (وانما) .

(٥) في ل د م (لأنها محمولة) .

(٦) في هـ (افترقت) .

وإلا ليست كذلك • فتقول : [م - ٢٧٦] عندي [د - ١٧٢] درهم غير جيد ، ولو قلت : عندي درهم إلا جيد ، لم يجز •

والثاني (١) أن إلا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فتقول : قام القوم إلا زيد : ولو قلت : قام إلا زيد لم يجز بخلاف غير ، إذ تقول : قام القوم غير زيد ، وقام غير زيد • وسبب ذلك أن الأحرف لم تتمكن في الوصفية ، فلا تكون صفة إلا تابعا ، كما أن أجمعين لا تستعمل في التأكيد إلا تابعا • [ه - ١٨٩]

الثالث أنك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد إلا كان (٢) إعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه ، وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والجر على المعنى •

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام في المغني (٣) :

اعلم أنهما اجتماع في خمسة أمور ، واقترا في سبعة :

فأوجه الاتفاق أنهما اسمان ، نكرتان ، فصلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام ، وأما أوجه الافتراق :

(١) في دل (الثاني الا) •

(٢) سقط السطر التالي من د واضطرب في ل

(٣) مغني اللبيب ٥١٣ - ٥١٦ يسقط السيوطي الامثلة والشواهد ويستخلص لباب القواعد •

فأحدُها أنْ الحالَ تكونُ جملةً وظرفاً وجاراً ومجروراً •
والتمييزُ لا يكونُ إلا اسماً •

والثاني أنْ الحالَ قد يتوقف معنى الكلام عليها ، نحو
« وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا » (١) ، « وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ
مُسْكِرُونَ » (٢) بخلاف التمييز •

والثالثُ أنْ الحالَ مُبَيِّنَةٌ للهيئات ، والتمييز مبيِّنٌ للذوات •
الرابعُ أنْ الحالَ تتعددُ بخلاف التمييز •

الخامسُ أنْ الحالَ تتقدمُ على عاملِها إذا كان فعلاً متصرفاً ،
أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوزُ ذلك في التمييز على الصحيح •
السادسُ أنْ حقَّ الحالِ الاشتقاقُ ، وحقُّ التمييزِ الجمودُ ،
وقد يتعاكسان (٣) •

السابعُ أنْ الحالَ تكونُ مؤكدةً لعاملِها ، ولا يقع التمييز
كذلك • انتهى •

قلت (٤) : وبقيت فروقٌ أخرى تتبعُها ، ولم أرَ من عدّها •

(١) الامراء ٣٧ •

(٢) النساء ٤٣ •

(٣) سقط من د (وقد يتعاكسان) •

(٤) سقط السطر الأخير من د م ومما يقوي صحة سقوطه أن السيوطي لم يذكر الفروق التي تتبعها •

ذكر ما اُفترق فيه الحال والمفعول

قال ابن يعيش (١) :

الحالُ تشبهُ المفعولَ من حيث أُنْهَما تَجِيءُ بعدَ تمامِ الكلامِ واستغناءِ الفعلِ بفاعلهِ وأنَّ في الفعلِ دليلاً عليه ، كما كان فيه دليلٌ (٢) على المفعولِ . ولهذا الشبهِ استَحَقَّتْ أن تكونَ منصوبةً مثله .

وتفارقته في أُنْهَما هي [هـ - ١٩٠] الفاعلُ في المعنى ، وليست (٣) غيرَه . فالراكبُ في : جاءَ زيدٌ راکباً ، هو زيدٌ . وليس المفعولُ كذلك ، بل لا يكونُ إلا غيرَ الفاعلِ ، أو في حكمه ، نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمراً . ولذلك امتنع ضربتُني وضربتُكَ ، لا اتحادَ الفاعلِ والمفعولِ . فأما قولهم : ضربتُ نفسي فالنفسُ في حكم الأجنبيِّ (٤) ، ولذلك يخاطبُها ربُّها ، فيقول : يا نفسِ اقلعي ، مخاطبةً الأجنبيِّ .

ويعمل فيها الفعلُ اللازمُ ، وليس المفعولُ كذلك .

ولا تكون (٥) إلا فكرةً ، والمفعولُ يكونُ فكرةً ومعرفةً (٦) .

(١) شرح المفصل ٥٥/٢ .

(٢) في هـ (دليلاً) .

(٣) سقط من د (وليست غيره) .

(٤) سقط الأجنبي من د .

(٥) في د (وتكون نكرة) .

(٦) سقطت (ومعرفة) من د .

ولها شبه خاصٌ بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان ، وذلك لأَنَّها تقدَّر بفي كما يُقدَّرُ الظرفُ بفي • فإذا قلت : جاء زيدٌ راكباً ، فتقديره : في حال الركوب ، كما أنَّ جاء زيدٌ اليومَ تقديره : في اليوم • وخصَّ الشبهُ بظرف الزمان • لأنَّ الحالَ لا تبقى ، بل تنتقل إلى حال أخرى ، كما أنَّ الزمانَ منقضى لا يبقى ، ويخلفه غيره •

وقال الزمخشريُّ في المفصل (١) :

يجوز إخلاء الجملة الحالية المقترنة بالواو عن الراجع إلى ذي الحال ، إجراء لها مجرى الظرف ، لانعقاد الشبه بينها وبينه •

وقال ابنُ النحاس في التعليقة :

الحال تشبه الظرف في أنها مقدَّرة بفي ، وتفارقه في أنَّ (في) تدخلُ على لفظ (٢) الظرف ، وفي الحال تدخلُ على حالٍ مضافة إلى مصدرها ، نحو : جاء زيدٌ قائماً أي في حال قيامه •

وقال السخاويُّ في شرح المفصل :

الحالُ تشبهُ المفعولَ به ، وظرفُ الزمان ، والصفة ، والتمييزُ والخبر •

أما شبهها بالمفعول به فلأنَّ في الفعل دلالةً على كلِّ واحد (٣) منهما ، فإذا قلت : (ضربتُ) ذلك على مضروبٍ وعلى حال • [م — ٢٧٧] ولأنَّ كلَّ واحدٍ من الحالِ والمفعولِ اسمٌ جاء بعد استقلالِ الفعلِ بالفاعل •

(١) المفصل ٦٤ •

(٢) في د (على الظرف) •

(٣) في م (واحدة) •

وأما شبهتها بالظرف فمن قِبَلِ أنها مفعولٌ فيها ، وأنها تنتقلُ
إكاتقال الزمان وانقضائه (١) ، ويحسنُ فيها دخولُ في •

وأما شبهتها بالصفة فإنَّ الصفةَ أصلُ الحال ، والحالُ منقولةٌ
من الصفةِ [هـ - ١٩١] إلى الظرفيةِ ، ولهذا لا تكونُ الحالُ في
الغالبِ إلا اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ • وأسماءُ الفاعل والمفعول إنما
كانت فيه ليُوصَفَ بها • لا لتكونَ مفعولاً فيها •

وأما شبهتها بالتمييز فلائها (٢) لا تكونُ إلا فكرةً ، ولأنها
تبيِّنُ الهيئةَ التي وقع عليها الفعلُ ، كما يبيِّنُ التمييزُ النوعَ •
وأما شبهتها بالخبر فلائها (٣) فكرةٌ جاءت لتفيدَ ، وكذلك
الخبرُ • والتنكيرُ فيه هو الأصلُ •

والفرقُ بينها وبين المفعولِ به أنها يَعْمَلُ فيها المتعدِّي
وغيرُ المتعدِّي والمعاني • والمفعولُ به يكون ظاهراً ومضمرأ ومعرَّفاً
ومنكرأ ومشتقأ وغيرَ مشتقٍ ، والحال (٤) لا تكون إلا اسماً ظاهراً
فكرةً مشتقةً •

والفرقُ بينها وبين الظرفِ أن الحالَ هيئةُ الفاعلِ أو المفعولِ ،
فهي في المعنى صاحبُ الحالِ بخلاف الظرف • وأيضاً فإنَّ الظرفَ
يَعْمَلُ فيه معنى الفعلِ متأخراً ومتقدماً ، وأما الحالُ فلا يعملُ فيها
معنى الفعلِ إلا متقدماً عليها •

(١) في ل د م (وانقضائها) •

(٢) في م (فانها) •

(٣) في ل د (فانها) •

(٤) سقطت الجملة التالية من د م ل •

وقال ابنُ الشجريّ في أماليه (١) :

الحالُ تفارقُ المفعولَ به من أربعةِ أوجهٍ :

الأولُ لزومُها التنكيرُ ، والمفعولُ يكون معرفةً ونكرةً •

والثاني أنَّ الحالَ في الأغلب هي ذو الحال ، وأنَّ (٢) المفعولُ هو غيرُ الفاعل •

والثالثُ أنَّ الحالَ يعملُ فيها الفعلُ ، ومعنى الفعل ، والمفعولُ لا يعملُ فيه المعنى •

والرابعُ أنَّ المفعولَ يُبنى له الفعلُ فيُرفع (٣) رفعَ الفاعلِ ، والحالُ لا يبنى لها الفعلُ •

ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعتضة

قال ابن هشام (٤) :

كثيراً ما تشبهُ المعتضةُ بالحالية • ويميّزُها منها أمورٌ :

أحدها أنَّ المعتضةَ [د - ١٧٣ ، هـ - ١٩٢] تكون غيرَ [ل - ١٧١] خبريّة كالأمريّة ، والدعائيّة والقسميّة والتنزيهيّة •

(١) الامالي انشجيرية ٢٧٢/٢ والنقل يطابق الأصل •

(٢) في د م ل (وليس المفعول هو الفاعل) •

(٣) في هـ (فيرتفع) •

(٤) ينقل السيوطي من مغني اللبيب ٤٤١ - ٤٤٤ قواعده ، ويسقط شواهد •

والثاني أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين
وسوف والشرط .

الثالث أنه يجوز اقتراثها بالفاء .

الرابع أنه يجوز اقتراثها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت .

ذكر الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من

قال الأندلسي في شرح المفصل :

الفرق بينهما من وجوه :

أحدها أن الثاني غير الأول في الإضافة التي بمعنى اللام ،
سواء وافقه في اسمه ، أو لم يوافقه ، فإنه يتفق أن يكون اسم
الغلام والمالك واحداً ، فلمغايرة حاصلة وإن اتحد اللفظ . وأما التي
بمعنى من فالأول (١) فيها بعض الثاني .

الثاني أن التي بمعنى اللام لا يصح فيها أن يوصف الأول
بالثاني ، والتي بمعنى من يصح ذلك فيها .

الثالث أن التي بمعنى اللام لا يصح فيها أن يكون الثاني خبراً
عن الأول ، والتي بمعنى من يصح فيها ذلك .

قال ابن برهان :

إذا صح أن يكون الثاني خبراً عن الأول فالإضافة بمعنى
(من) ، فإن امتنع ذلك فهي (٢) بمعنى اللام .

(١) في ل (فالأول) .

(٢) في م ل (فان امتنع فهو) .

الرابع أنَّ التي بمعنى اللام لا يصحُّ انتصابُ المضافِ إليه فيها على التمييزِ ويصحُّ في التي بمعنى من •

ذكر الفرق بين حتى الجارة وإلى

قال السخاوي في تنوير الدياجي :

(حتى) إذا كانت جارة وافقت (إلى) في أنها غاية ، وخالفتهما في ثلاثة أشياء •

أحدها أنها لا تدخلُ على المضمر ، فلا يقالُ : حكاها (١) ، كما يقالُ إليه • [هـ - ١٩٣] •

الثاني أنَّ فيها معنى الاستثناء وليس ذلك في إلى •

الثالثُ أنَّ إلى تقع خبراً للمبتدأ ، كقوله تعالى : « والأمرُ إليك » (٢) وحتى لا تكونُ كذلك •

وقال ابنُ [م - ٢٧٨] القواس في شرح ألفيَّة ابنِ معط :

حتى وإن شاركت إلى في الغاية تخالفها في أوجه :

أحدها أنَّ المجرورَ بها يجبُ أن يكونَ آخرَ جزءٍ مما قبلها ، أو ملاقيَ الآخر • تقول : (أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها (٣) ، ولا تقول حتى نصفِها أو ثلثِها ، كما تقول : إلى نصفِها أو إلى ثلثِها) •

(١) في ل (فتاه) •

(٢) * والأمر اليك فانظري ماذا تأمرين * النمل ٣٣ •

(٣) المقتضب ٣٨/٢ شرح المفصل ١٦/٨ الهمع ٢٣/٢ •

الثاني أن ما بعد حتى لا يكون إلا من جنس ما قبلها ، فلا
تقول : ركب الخيل حتى الحمار ، ولا يلزم ذلك في إلى تقول :
ذهب الناس إلى السوق •

والثالث أن حتى لا تقع مع مجرورها خبراً لمبتدأ بخلاف إلى •
والرابع أنها مختصة بالظاهر بخلاف إلى •

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السراج في الأصول :

الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل أن المصدر يجوز أن
يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول • تقول : عجت من ضرب (١) زيد
عمرأ ، فيكون (زيد) هو الفاعل في المعنى ، ومن ضرب زيد عمرو
فيكون (زيد) هو المفعول في المعنى ، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل ،
كما (٢) لا يجوز أن يقال : عجت من ضارب زيد ، وزيد فاعل •
وقال المهلب :

الفرق بينهما من ستة أوجه :

- ١ - أن اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر •
- ٢ - وأن الألف واللام فيه تفيد شيئين : التعريف
والموصولية ، وفي المصدر تفيد التعريف فقط •
- ٣ - وأنه يجوز تقديم معموله عليه ، نحو : هذا زيداً
ضارب ، بخلاف المصدر •

(١) سقط السطر التالي من د •

(٢) سقطت (كما) من ل د م •

٤ - وأنه يعملُ بشبه الفعلِ ، والمصدرُ قائمٌ بنفسه ،
لا يعملُ بشبه شيءٍ لأنه الأصلُ .

٥ - وأنه لا يعملُ إلا في الحالِ والاستقبالِ ، والمصدرُ
يعمل في الأزمنة الثلاثة .

٦ - والسادسُ ما ذكره ابنُ السراج من الإضافة .

وقال قطباً (١) : [هـ - ١٩٤]

تنافى (٢) مصدرُ الأفعالِ واسمُ

لفاعليها بواحدةٍ وخمس :

ضمير بعده ألفٌ ولامٌ

وتقديم لمعمولٍ بنكس

وتحذوها الإضافة ثم وزنٌ

وأزمنةٌ تجلّت غيرَ حدسٍ

وقال ابنُ الشجري في أماليه :

ومن الفرق بينهما أن المصدرَ يعملُ (٣) معتمداً وغيرَ معتمدٍ ،

واسمُ (٤) الفاعلِ لا يعملُ إلا معتمداً على موصوفٍ أو ذي خبرٍ
أو حالٍ .

(١) أي المهلبى ، والمنظومة المذكورة في مخطوطة نظم الفرائد ق ٦ .

(٢) في هـ (بنا في) .

(٣) في ل (متعمداً) .

(٤) جاء في الامالي الشجرية ٣٧/١ : (. . لان اسم الفاعل اذا اعتمد عمل
عمل الفعل واعتماده أن يكون خبراً ، أو صفة أو صلة ، أو حالاً) .

ذكر ما اُفترق فيه المصدر والفعل

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

يُحذف الفاعل من المصدر ، نحو : « أو إطعام » في يوم ذي
مُسْعَبَةٍ يَتِيمًا » (١) بخلاف الفعل ، فإنه لا يُحذف معه (٢) ، لأنَّ في
ذلك نقضاً للغرض ، لأنه بُني للإخبار عنه ، والمصدر لم يبن لفاعل
ولا مفعول . وإنما يطلبُهما من جهة المعنى ، فكما يُحذفُ معه
المفعول يُحذفُ الفاعل ، لأنَّ بنية المصدر لهما سواء .

ذكر ما اُفترق فيه المصدر وأن وأن وصلتهما (٣)

اُفترقا في أمور :

الأول (٤) والثاني قال ابن مالك في شرح العمدة :

إذا لم يشارك المصدرُ المَعْلُومُ في الفاعل والزمان معاً فلا بدَّ
من حرفٍ التعليل ، نحو : جئتُك لرغبتك فيَّ ، أو جئتُك الساعة
لوعدي إياك أمس . فلو كان المصدرُ أنْ وصلتها ، أو أنْ وصلتها
لم يجب حرفُ التعليل ، فيجوزُ أن يقال : جئتُك أنْ رغبتَ فيَّ ،
وجئتُك الساعة أنْ وعدتُك أمس . وكذلك أنك رغبتَ فيَّ ، لأنَّ

(١) البلد ١٤ - ١٥ .

(٢) في د (بمنه الفاعل) وفي ل م (معه الفاعل) .

(٣) في م (وصلتها) وفي ل (أو أن وصلتهما) .

(٤) في د (أحدهما) .

أن° وأن° قد اطرَّد فيهما جوازُ الاستغناءِ عن حروفِ الجرِّ في هذا البابِ وغيره • انتهى •

يشير بقوله : (وغيره) ، إلى قوله في الألفية في بابِ التعدِّي واللسزوم :

والحذفُ (١) مع أن° وأن° يطرَّدُ

مع° أمّن لبسً ، كمجبت أن يدوا (٢) [هـ-١٩٥]

فيقال : عجبت أن قمت ، وعجبت من قيامك بإظهار الجارِّ مع المصدر وجوباً ، وحذفه مع أن أو أن° وصلتها •

الثالث قال أبو حيَّان :

زعم ابنُ الطراوة أنه لا يجوزُ أن° يُضاف إلى أن° ومعمولها • قال : [م - ١٧٩] لأن° أن معناها التراخي ، فما بعدها في جهة الإمكان وليس [د - ١٧٤] بثابت ، والنية في المضاف إثباتٌ عينه بثبوت عين ما أُضيف إليه (٣) ، فإذا كان ما أُضيف إليه غير ثابت في نفسه فأنَّ يُشَبِّتَ غيره محال •

قال أبو حيَّان : وهو مردودٌ بالسماع ، فقد حكّاها الثقاتُ عن العربِ في قولهم : مخافة أن تفعلَ (٤) • ويقالُ : أجيءٌ بعد أن تقومَ ، وقبل أن° تخرج •

(١) في الفية ابن مالك : (نقلا وفي أن • البيت) •

(٢) في د م (يدو) •

(٣) سقطت (اليه) من م •

(٤) في هـ (تثقل) ومما يدل على صحة الإضافة قول عبيد الله بن قيس الرقيات : قبل أن تطمع القبائل في ملك قريش ، وتشمت الأعداء •

الرابع قال ابن يعيش (١) :

قالوا في التحذير : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذَفَ (٢) أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ ،
يعني يرميه بسيف أو نحوه . فَأَنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
إِيَّايَ وَحْذَفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ (٣) ، وَلَوْ حُذِفَتْ الْوَائِ (٤) لَجَازَ
مَعَ أَنْ ، فَيَقَالُ (٥) : إِيَّايَ أَنْ يَحْذَفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ ، وَلَوْ صَرَّحَ
[ل - ١٧٢] بِالْمَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الْوَائِ وَلَا مِنْ . وَالْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا أَنَّ أَنْ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْفِعْلِ ، وَمَا يَعْمَلُ فِيهِ مَصْدَرٌ ، فَلَمَّا طَالَ
جَوَّزُوا فِيهِ مِنَ الْحَذْفِ مَا لَمْ يَجُزْ فِي الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ .

الخامس قال أبو حيَّان في إعرابه :

نَصَّوْا عَلَى أَنَّ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ لَا تُنْعَتُ الْمَصْدَرُ الْمُنْسَبِكُ
مِنْهَا وَمِنَ الْفِعْلِ ، فَلَا يَوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ : يُعْجِبُنِي أَنْ قَمْتَ السَّرِيعُ ،
تَرِيدُ (قِيَامُكَ السَّرِيعُ) وَلَا عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَخْرُجَ السَّرِيعُ ، أَيْ مِنْ
خُرُوجِكَ السَّرِيعِ ، قَالَ : وَحُكِمَ بِأَقْيَ الْحُرُوفِ الْمَصْدَرِيَّةِ حُكْمُ أَنْ ،
فَلَا يَوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ وَصْفُ الْمَصْدَرِ الْمُنْسَبِكِ مِنْ أَنْ ، وَلَا مِنْ مَا ،

(١) شرح المفصل ٢/ ٢٦ .

(٢) نسب هذا القول الى عمر بن الخطاب في شرح الكافية ١/ ١٨١ وانظر
اللسان (حذف) والهمع ١/ ١٧٠ .

(٣) وبعده في شرح المفصل : (وقال الزجاج : ان معناه اي اي واياكم ، ودل
عليه قوله وأن يحذف أحدكم الارنب) .

(٤) سقط السطر التالي من د . ومعنى قوله : (لجاز مع أن) : لجاز حذف
الواو مع بقاء أن .

(٥) في م (فيقال اي اي أن تحذف) .

ولا من كي ، بخلاف صريح المصدر ، فإنه يجوز أنْ يُنْعَت ، وليس لكلِّ مصدرٍ حكمُ المنطوقِ به ، وإِنَّمَا يُتَّبَعُ فِي ذَلِكَ مَا تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ .

وقال ابنُ هشام (١) في المغني : اعلم (٢) أَنَّهُمْ حَكَمُوا الْأَنْ وَأَنَّْ الْمُقَدَّرَتَيْنِ [هـ - ١٩٦] بِمَصْدَرٍ مَعْرُوفٍ بِحُكْمِ الضَّمِيرِ ، لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ كَمَا أَنَّ الضَّمِيرَ كَذَلِكَ .

السادس والسابع والثامن قال ابنُ هشام في المغني :

لَا يُعْطَى الْمَصْدَرُ حُكْمَ أَنْ وَأَنْ وَصَلْتُهُمَا فِي جَوَازِ حَذْفِ الْجَارِ ، وَلَا فِي سَدِّهِمَا مَسَدَّ جَزْئِي الْإِسْنَادِ فِي بَابِ ظَنْ وَعَسَى ، وَلَا فِي النِّيَابَةِ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ ، تَقُولُ : عَجِبْتُ أَنْ تَقُومَ ، أَوْ أَتُكَّ قَائِمٌ . وَلَا يَجُوزُ (٣) عَجِبْتُ قِيَامَكَ . وَتَقُولُ : حَسِبْتُ أَنْ تَقُومَ وَأَتُكَّ قَائِمٌ ، وَلَا تَقُولُ : حَسِبْتُ قِيَامَكَ ، حَتَّى تَذَكَرَ الْخَبَرَ ، وَتَقُولُ (٤) : عَسَى أَنْ تَقُومَ ، وَلَا يَجُوزُ عَسَى قِيَامَكَ . وَتَقُولُ : جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ ، وَلَا يَجُوزُ جِئْتُكَ أَنْ تَصَلِّيَ الْعَصْرَ ، خِلَافًا لِابْنِ جَنِي وَالزَّمْخَشَرِيِّ .

وقال ابنُ إِيَّاز :

يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ أَنْ وَأَنْ كَثِيرًا ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ

(١) سقط السطران التاليان من م .

(٢) في د (ولا يجوز الا عجب من قيامك ، ولا تقول) وفي م (ولا يجوز الا عجب من قيامك وتقول) .

(٣) سقط السطر التالي من د .

(٤) في د (ولا يجوز جئتكَ صلاة العصر) .

المصدر . لا تقول : رغبت لقاءك ، وتريد : في لقاءك ، إذ المسوِّغُ
للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ، ولا طول هنا .

وقال ابن القوّاس :

يجوز (١) في باب التحذير مع أن من حذف حرف الجرّ وحذف
حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدراً كان أو غيره (٢) .

التاسع قال ابن يعيش (٣) :

في قوله تعالى : « إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ » (٤) وقول الشاعر :

٣٦٨ - لم يمنع الشرب منها غير أن طلقت (٥)

• • • • •

بنيت (مثل وغير) على الفتح لإضافتهما إلى غير متمكن . فإن

(١) سقط السطر التالي من د .

(٢) في م (غيرها) .

(٣) شرح المفصل ٨١/٣ .

(٤) في د (مثل ما أنكم) والآية هي * انه لحق مثل ما أنكم تنطقون *
الذاريات ٢٣ .

(٥) البيت لأبي قيس بن الأسلت وعجزه (حمامة في غصون ذات أو قال)
ولم ينسبه سيبويه الى قائل ٣٦٩/١ والضمر في منها يعود الى الناقة
المذكورة في البيت السابق ، والأوقال جمع وقل نوع من الشجر . وانظر
الأمالي الشجرية ٢٦٤/٢ والانصاف ٢٨٧ وشرح المفصل
٨٠/٣ ، ١٣٥/٨ (وقل) ومغني اللبيب ١٧١ (٢٨٦) ٥٧١
(٩١٣) والتصريح ١٥/١ والهمع ٢١٩/١ والخزانة ٢/٤٥ ، ٣/١٤٤
- ١٥٢ - والدرر ١/١٨٨ .

قيل : فإنّ° والفعل في تأويل المصدر ، وكذلك أنّ° المشددة مع ما بعدها . والمصدر اسم متمكن فحيثُذا (مثل وغير) قد أضيفا إلى متمكّن ، فلمَ وجب البناء ؟°

قيل : كونُ أنّ° مع الفعل في تقدير المصدر شيءٌ تقديرى° ، والاسمُ غيرُ ملفوظٍ به ، وإنما الملفوظُ به حرفٌ وفِعْلٌ ، فلما أضيفا (١) إلى ما ذكرنا مع لزومهما الإضافة بُنِيا (٢) معها ، لأنّ الأضافة بابها أن تقع على الأسماء المفردة .

فلما خرجت° هنا عن بابها بُنِيا الاسم .

العاشر يقال : ضربت زيدا ضرباً ، ولا يقالُ ضربت زيدا أنّ° ضربت° ، على إيقاع أنّ والفعل موقع المصدر ، وأجازه الأخفش (٣) .

وحجة الجمهور أنّ° (أنّ°) تُحْطِصُ [هـ - ١٩٧] الفعل للاستقبال والتأكيد إنما يكون بالمصدر المثبّه ، وعلّله بعضهم بأنّ (أن تفعل) يعطي (٤) محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر ، فكذلك (٥) لم يسع لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر . قال صاحب (٦) البديع : أجاز الأخفش مسألة لا يجيزها

(١) في م ل (أضيفتا) وفي د (أضيفت) .

(٢) في د (بينت) وفي م ل (بنيتا) .

(٣) الهمع ١/ ١٨٧ .

(٤) في د م (تعطى) .

(٥) في م (فلذلك) .

(٦) ورد في الجزء الأول من الاشياء والنظائر الطبعة الهندية هـ ص ١٣٩ أنه محمد بن مسعود بن الزكي والكتاب غير معروف .

[م - ٢٨٠] غيرُهُ : ضربتُ زيداً أن ضربتُ ، ويقول هو في تقدير المصدر .

الحادي عشر : قد ينوبُ المصدرُ عن الظرفِ ، نحو : جئتُك قدومَ الحاجِّ ، وانتظرتُك جلبَ فاقَةٍ . ولا ينوبُ في ذلك المصدرُ المؤولُ ، وهو أنْ والفعلُ ، نحو : « وترغبونَ أنْ تنكِحوهن » (١) إذا قدَّرَ بفي خلافاً للزمخشري .

الثاني عشر قال ابنُ مُجاشعٍ في كتاب معاني الحروف :

الفرق بين كرهت خروجك ، وكرهت أن تخرج أن الأول مصدرٌ غير موقَّت ، والثاني مصدر موقَّت لأنه يبيِّن فيه الوقت .

وقال الأندلسيُّ في شرح المفصل :

الفرق بين ذكر أن مع الفعل بمعنى المصدر (٢) ، وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين :

أحدهما ذكره عليُّ بنُ عيسى ، أن ذكر المصدر بمنزلة المجرى ، لأنه يحتمل الفعل الذي تُسببُ إلى فاعله ، والفعل الذي فاعله ، والفعل الذي فاعله ، وإذا ذكرت أن مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك . مثال ذلك : أعجبتني أن ضَرَبَ زيدٌ ، وأن ضَرَبَ زيدٌ ، وأن تضربَ وأن يُضربَ زيدٌ .

والآخر أن ذكر المصدر لا يدلُّ على زمانٍ بعينه ، وذكر أن مع الفعل يدلُّ على أن الفعل وقع من فاعله فيما مضى ، أو يقع فيما يأتي .

(١) النساء ١٢٧ .

(٢) سقط من د (بمعنى المصدر) .

وفرق " ثالث وهو أن" أن وصلتھا له شبه" بالمضمّر في أنّه
لايوصّف ، ولذلك (١) اختار الجرّمي في البرّ من قوله تعالى :
« ليس البرّ أن تولّوا » (٢) النصب لأنّه إذا اجتمع مضمّر ومظهر
فالموجه أن يكون المضمّر الاسم ، لأنّه أذهب في الاختصاص .
انتهى .

وفي تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني :
من قال :

• • • • • ٣٦٩ -

فإنما (٣) هي إقبال وإدبار

لم يقل : فإنما هي أن تقبل وأن تدبر . وإن كان هذا بمعنى
المصدر ، وذلك لأن [ه - ١٩٨] قوله [د - ١٧٥] إقبال مصدر

(١) في م (وكذلك) .

(٢) ليس البرّ أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب * البقرة ١٧٧ -

(٣) البيت للخنساء ، وصدره كما روي في ديوانها ٤٨ : (ترتع ما رتعت
حتى اذا اذكرت) وفيه تصف الشاعرة حزنها على أخيها صخر ، فتشبه
نفسها ببقرة فقدت ولدها فهي دائمة الاضطراب من الحزن عليه . . .
استشهد به سيبويه ١/١٦٩ على التجوز في الاخبار عن اسم العين بالمصدر
فقال : (من ذلك قول الخنساء : ترتع ما رتعت . . . فجعلها الاقبال والإدبار
مجازاً على سعة الكلام كقولك نهارك صائم ، وليلك قائم) .
وانظر المقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ وآمالى الزجاجي ٣٤٠ والخصائص
٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩ والمنصف ١/١٩٧ والمحتسب ٢/٤٣ ودلائل
العجاز ١٩٧ والآمالى الشجرية ١/٧١ وشرح الفصل ١/١٤٤
والتصريح ١/٣٣٢ وخزانة الأدب ١/٢٠٧ - ٢٤٠ .

دالٌ على الأزمنة الثلاثة دلالة مبهمة غير مخصصة ، فهو عامٌ ، وقولك أن تقبل خاصٌ ، لأنَّ أن تخصَّص الاستقبال . فلما كانوا توسَّعوا في الأول ، وهو المصدر ، لم يتوسَّعوا في هذا الثاني ، وإن كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما . انتهى .

ذكر ما اُفترق فيه المصدر واسم الفاعل

في تذكرة ابن الصائغ قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرماح :

يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقاً ، وعدم تقديم معموله ، وإضافته للفاعل ، وتعريفه بأل العهدية والجنسية غير الموصولة ، وعدم الجمع بين آل والإضافة ، وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلا في :

• • • • • ٣٧٠ -

مواعيد عرقوب (١) أخاه

(١) الشاهد جزء من بيت لابن عبيد الأشجعي ، نسب الى الشماخ ، لكنه غير مروي في ديوانه . ونصه :

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه ييثرب

استشهد به سيبويه : ١٣٧/١ على عمل المصدر النائب عن فعله فقال : « كأنه قال واعدتني مواعيد عرقوب أخاه ، ولكنه ترك واعدتني استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف ، وابن الصائغ جاء به شاهداً على عمل المصدر مجموعاً (مواعيد) وانظر الخصائص ٣٠٧/٢ وأمثال الميداني ٣١١/٢ وشرح المفصل ١١٣/١ والمقرب ٢٥ ، واللسان (ثرب) والهمع ٩٢/٢ ، والدرر ١٢٢/٢ ورواه البغدادي وياقوت بيثرب .

وتركته (١) بملاحس البقر أولادها (٢)

ذكر ما افترق فيه اسم (٣) الفاعل والفعل

قال في البسيط :

اعلم أن اسم الفاعل يتقصر عن الفعل ، ويفارقه بستة أشياء :

أحدها لا يعمل عند البصريين إلا في الحال والاستقبال ،
والفعل يعمل مطلقاً •

الثاني اشتراط اعتمادِه عند البصريين •

الثالث إذا (٤) جرى على غير مَنْ هُوَ لَهُ برز ضميره عند
البصريين بخلاف الفعل •

الرابع [ل — ١٧٣] أنه يجوز تعديته بحرف الجر ، وإن امتنع
ذلك في فعله ، نحو : « فعَّالٌ لِمَا يَشِيد » (٥) وقال الشاعر :

(١) في ل (بملاحسن) •

(٢) في أساس البلاغة (لَحَس) (أولاده) ذكره الميداني في مجمع الأمثال
ص ١٣٥ (٦٧٢) وقال في شرحه : (أي بحيث تلحس البقر أولادها ،
يعني بالمكان القفر ، ويروى (بمباحث البقر) يقال : معناهما تركته
بحيث لا يدري أين هو) •

(٣) سقط (اسم) من د •

(٤) في ل (أنه) •

(٥) هو د ١٠٧ •

٣٧٦- ونحن التاركون لما سَخِطْنَا

ونحن الآخذون لما رَضِينَا (١)

الخامس أن اسم الفاعل مع فاعله يُعَدُّ من المفردات بخلاف الفعل مع [هـ - ١٩٩] فاعله . ولذلك يعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به .

السادس أن الألف والواو في : (ضاربان وضاربون) حرفان يدلان على التثنية والجمع ، وهما في : (يضربان ويضربون) اسمان يدلان على الفاعل المثني والمجموع .

وقال في موضع آخر : اعلم أن الألف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف [م - ٢٨١] دالة على التثنية والجمع . والفاعل (٢) فيها ضمير لا يبرز ، بخلاف الفعل ، فإنها فيه ضمائر دالة (٣) على المثني والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه (٤) . وإنما حكمنا بأنها حروف ، وليست بضمائر لتغيرها (٥) بدخول العامل ، والضمائر في الفعل لا تتغير بدخوله . وإنما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في تثنية ولا جمع لثلاثة أوجه (٦) :

(١) هو البيت الثالث والستون من معلقة عمرو بن كلثوم . انظر شرح ٧٨/٦ .

(٢) في د م (منها) .

(٣) في م (على الفاعل المثني) .

(٤) انظر الكتاب ٥/١ .

(٥) في د م (لتغيرها) .

(٦) في د (الثلاثة) .

أحدها لتتَّحَطَّ (١) رتبتهَا عن رتبة الفعل الذي هو أصلها
في العمل ، فإنه يبرز فيه ضميرُ التثنية ، والجمع .

والثاني أنه لو برز لكان بصورة الضمير الدالِّ على التثنية
والجمع في الفعل ، وحينئذ فيؤدي إلى اجتماع الفين في التثنية :
أحدهما ضميرُ " ، والثاني علامةُ التثنية ، واجتماع واوين في الجمع :
إحدهما (٢) ضميرُ " ، والثانية علامةُ الجمع ، ولا يجوزُ الجمعُ بينهما
الأنهما ساكنان ، فلا بدَّ من حذفٍ أحدهما . وإذا كان لا بدَّ من
الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفةً من الحذف ، لأن الموجود علامةُ
التثنية والجمع ، وليس بضميرٍ بدليل تغيره ، والضميرُ لا يتغير .

والثالثُ أنَّ الصفةَ لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسميَّةِ
استغني عن بروز ضميرها بدليل (٣) علامة التثنية والجمع عليه ،
بخلاف الفعل ، فإنه لا يثنى ولا يجمع ، فلذلك برز ضميره ليدلَّ
على تثنية الفاعل وجمعه .

وذكر الأندلسيُّ بدلَ الوجه الرابع في الفرق أنَّ اسمَ الفاعلِ
إذا ثنِّي أو جُمع ، واتَّصل به ضميرٌ وجب حذفُ نونه ، لاتصالِ
الضميرِ على المشهور ، وذلك لا يجبُ في الفعل ، بل يتَّصلُ
الضميرُ (٤) به .

(١) في د (لتخبر ما رتبتهَا) .

(٢) في ل م (أحدهما) .

(٣) في د ل (بدلالة) .

(٤) في د م (بها الضمير) .

وقال المتهللي (١) :

مراتبٌ سِتٌ لم تكنْ لاسمِ فاعلهِ
تنزَّلَ عنها ، واستبدَّ بها الفعلُ

يحلُّ (٢) إذا لم يعتمدْ في محلِّه
ولا بدُّ من إبراز مضمَّره يتلو [هـ-٢٠٠]

وإن كان معناه المضيَّ فمُبْطِلٌ
وتسقطُ نوافه إذا مضمَّرَ يخلو

وتقديره فرداً ، وجعلك واوَه
وأختاً لها في الجمع حرفاً به (٣) يعلو (٤)

ذكر ما اُفترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك أن اسمَ الفاعلِ يُبنى (هـ) من اللازم كما يُبنى من
المتعدِّي ، كقائم وذاهب ، واسمُ المفعولِ إنما يُبنى من فعلٍ متعدٍّ ،
لأنه جارٍ على فعلٍ ما لم يُسمَّ فاعله . فكما أنه لا يُبنى إلا من
متعدٍّ كذلك اسمُ المفعول . ذكره في البسيط قال : فإنَّ عُدِّيَّ اللازم

(١) مخطوطة نظم الفرائد ق ٣ .

(٢) في د (تغل) .

(٣) في م ومخطوطة نظم الفرائد (به) وفي هـ د (بها) .

(٤) في د (يعلوا) .

(٥) في ل (مبني) .

بحرف جرٍّ أو ظرفٍ جاز بناءً اسم المفعول منه نحو « غير المغضوبِ عليهم » (١) وزيد مُنْطَلَقٌ به .

ومن ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية :

انفرد اسمُ المفعول عن اسمِ الفاعلِ بجوازِ إضافته إلى ما هو مرفوعٌ معنى ، نحو : الورعُ محمودُ المقاصدِ ، وزيدٌ مكسوفٌ (٢) العبيدُ ثوباً .

وقال الأندلسي في شرح المفصل :

الفرقُ بين اسمِ الفاعلِ المراد به الماضي (٣) وبين اسمِ الفاعلِ (٤) المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه :

أحدها أنَّ الأول لا يعملُ إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذي ، والثاني يعمل مطلقاً .

ثانيها أنَّ الأول يتصرفُ (٥) بالإضافة بخلاف الثاني .

ثالثها أنَّ الأول إذا مُنِّيَ أو جُمع لا يجوزُ فيه إلا حذفُ النون والجرش ، والثاني يجوزُ فيه وجهان : هذا ، وبقاء النون والنصب .

(١) الفاتحة ٧ .

(٢) في د م (يكسو) .

(٣) في ل م (المضي) .

(٤) في د (المفعول) .

(٥) في م (يتصرف) .

ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

قال ابن القوّاس في شرح الكافية :

الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه [د - ١٧٦] ،
وتفارقه من وجوه • أما وجوه الشبه فأربعة : التذكير ، والتأنيث ،
والتثنية ، والجمع •

وأما وجوه (١) المفارقة فسبعة :

أحدها أنها لا تعمل إلا في السببيّ دون الأجنبي ، نحو :
زيد "حسن" [م - ٢٨٢] وجهه [ه - ٢٠١] ولا يجوز : "حسن" (٢)
وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه عمرو لتقصانها عن مرتبة
اسم الفاعل •

والثاني لا يتقدم معمولها عليها ، فلا يقال : زيد (٣) وجهاً
حسن ، كما يقال : زيد عمراً ضارب •

والثالث عدم شبه الفعل ، ولذلك احتاجت في العمل إلى شبه
اسم الفاعل •

الرابع أنها لا توجد إلا ثابتة في الحال ، سواء كانت موجودة
قبله أو بعده ، فإنها لا تتعرض لذلك ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يدل

(١) في د م (وجه) •

(٢) على تقدير المبتدأ الملحوظ من الكلام كأنه أراد لايجوز (زيد حسن
وجه عمرو) كما يجوز (زيد ضارب وجه عمرو) •

(٣) سقط (زيد) من م •

على ما يدل عليه الفعل ، ويستعمل في الأزمنة الثلاثة ، ويعمل منها (١) في الحال والاستقبال ، ولذلك إذا قصدنا (٢) بالصفة معنى الحدث آتياً بها على زرة اسم الفاعل فيقال في حسن : حاسن • فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً ، وحاسن الذي ثبت له الآن أو غداً • وفي التنزيل « وضائق » به صدرك « (٣) فعدل عن ضيق إلى ضائق ، ليدل على عروض ضيق ، وكونه غير ثابت في الحال •

لا يقال فإذا دللت على معنى ثابت (٤) كانت مأخوذة من الماضي ، لكونه قد ثبت ، وحينئذ فيلزم ألا تعمل ، لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضي ، وهو لا يعمل • لأننا نقول (٥) : إنما يلزم ذلك أن (٦) لو كان دلالتها على الثبوت ، وتعلقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقاً ، وهو ممنوع • بل معنى الحال موجود فيها ، فإنك إذا قلت : مرت برجل حسن الوجه ، دل على أن الصفة موجودة لاتصال زمانها من إخبارك ، لا أنها وجدت ثم عُدِمَت •

الخامس أنها لا تتوخذ (٧) إلا من فعل لازم •

السادس أنها إذا دخل عليها أل وعلى معموليها كان الأجود

(١) في ل (فيها) •

(٢) في د م (قصد) •

(٣) ✽ فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وضائق به صدرك ✽ هود ١٢ •

(٤) في م (سابق) •

(٥) في هـ (تقول) •

(٦) سقطت (أن) من د •

(٧) في م (توجد) •

في معموليها الجرء ، بخلاف [ل - ١٧٤] اسم الفاعل فإن النصب فيه أجود .

السابع أنه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب ، فلا يقال : زيد [هـ - ٢٠٢] كثير المال والعبيد ، بنصب العبيد ، كما يقال : زيد ضارب عمرو ، وبكراً لأنه (١) إنما يعطف على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوباً في المعنى .

وليس معمولها كذلك ، بل هو مرفوع في المعنى ، لأن الأصل في : كثير المال ، كثير مائه .

وذكر ابن السراج في الأصول فرقاً ثامناً ، وهو أن اسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى الفاعل ، لا يجوز أن تقول : عجت من ضارب زيد ، وزيد فاعل . ويجوز (٢) في الصفة المشبهة إضافتها إلى الفاعل ، لأنها إضافة غير حقيقية ، نحو : الحسن الوجه والشديد اليد . فالحسن للوجه ، والشدة لليد ، والمعنى حسن وجهه .

وزاد ابن هشام في المغني (٣) فروقاً أخرى :

أحدّها أن اسم الفاعل لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حرّكاته وسكّناته ، وهي تكون مجارية له ، كمنطلق اللسان ، ومطمئن النفس ، وظاهر العرض ، وغير مجارية له ، وهو الغالب . والثاني أنه لا يخالف فعله في العمل ، وهي تخالفه فإنها تنصب مع قصور فعلها .

(١) في د (لا أنه) .

(٢) في د (ولا يجوز) وجملة مكررة .

(٣) مغني اللبيب ٥١١ - ٥١٢ السيوطي يقتبس القواعد ويسقط الشواهد .

والثالث أنه لا يقبَح حذفُ موصوف اسمِ الفاعل وإضافته إلى مضافٍ إلى (١) ضميره ، نحو مررتُ بقاتلِ أبيه ، ويقبَحُ مررتُ بحسن وجهه .

والرابع أنه يفصلُ مرفوعه ومنصوبه كزيدٍ ضاربٍ في الدارِ أبوه عمراً ، ويمتنع عند الجمهور زيدٌ حسنٌ في الحرب وجهه ، رَفَعْتُ أو نَصَبْتُ .

والخامسُ أنه يجوزُ اتباعُ معموله بجميعِ التوابع ، ولا يتسَبَعُ معمولُها بصفة . قاله الزجاجُ ومتأخرو (٢) المغاربة .
والسادسُ أنه يجوزُ حذفه وإبقاء معموله ، وهي لا تعملُ محذوفة .

وقال الأندلسي في شرح المفضل :

الأمورُ التي ضارعت بها الصفةُ المشبهة اسمِ الفاعلِ ستةٌ :
الاشتقاقُ ، واتحادُ المعنى ، [م - ٢٨٣] والإفرادُ ، والتثنيةُ ،
والجمعُ والتذكيرُ ، والتأنيثُ .

وأما الفرقُ بينها وبين اسمِ الفاعلِ فمن وجوه :

أحدها أن هذه الصفات لا توجدُ إلا حالاً ، واسمُ الفاعلِ يصلحُ (٣) للأزمنة [ه - ٢٠٣] الثلاثة .

ثانيها أنها لا تعملُ إلا فيما كان من سببٍ موصوفٍها ، أعني الاسم الذي تجري عليه إعراباً .

(١) في م (إلى مضاف ضميره) .

(٢) في د (ومتأخر) .

(٣) في م (لا يصلح) .

ثالثها لا يتقدم معمولتها عليها •

رابعها أن المنصوب بها ليس مفعولاً به صريحاً •

خامسها أن الألف واللام متى كانت في معمولها كان الأصل الجر •

سادسها أنه لا يعطف على المجرور بها نصباً •

سابعها أنها تعمل مطلقاً من غير تقييد بزمان أو ألف ولام •

ثامنها أنها يقبض أن يضمّر فيها الموصوف ويضاف معمولتها إلى مضمرة •

تاسعها أنها لا تكون علاجاً ، واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون •

عاشرها أنها لا توافق الفعل عدّةً وحركة وسكوناً •

قال ابن برهان :

ضارب "يعمل عمل فعله (١) الذي أخذ منه ، وحسن "يعمل ما يعمل فعلته ، لأنه ينصب تشبيهاً له بضارب • وبينهما فرق من طريق (٢) ، المعنى وذلك أن الفاعل في : زيد "ضارب" عمراً غير المنتصب ، والفاعل في المعنى في : زيد "حسن الوجه" هو (٣) المنتصب • فإن قيل : ما العلّة في حمل حسن الوجه على ضارب ؟ قلنا : لأنهما صفتان •

قال الأندلسي :

هذا الذي ذكر فرق آخر أيضاً ، وهو أن المنصوب بها فاعل

(١) في د (فعلية) •

(٢) في ل (طرق) •

(٣) في د (وهو المنتصب) •

في المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : زيدٌ ضاربٌ عمراً ، فقد أخبرتَ
بوصول الضرب من زيدٍ إلى عمرو ، وأما زيدٌ حسنٌ الوجه فلا يخبر
أنَّ الأول فعل بالوجه شيئاً ، بل الوجه هو الفاعلُ في الحقيقة إذ
الأصل زيدٌ حسنٌ وجهه . ويشترط فيها الاعتمادُ كما اشترط
في اسم الفاعل . [هـ - ٢٠٤] .

ذكرُ ما اُفترق فيه أفعالُ في التعجبِ وأفعالُ التفضيلِ

قال صاحب البسيط :

التعجبُ والتفضيلُ يشتركان في اللفظ والمعنى (١) :

أمَّا اللفظُ [د - ١٧٧] فلتركبيهما (٢) من ثلاثة أحرفٍ
أصولٍ وهمزة .

وأمَّا المعنى فلأنَّ ما أعلمُ زيداً ! و زيدٌ أعلمُ من عمروٍ
يشتركان في زيادة العلم ، ويفترقان في أنَّ أفعالَ في التعجبِ ينصبُ (٣)
المفعول به ، نحو : ما أحسنُ زيداً ! وأفعالُ التفضيلِ لا ينصبُ
المفعول به على أشهر القولين ، والثاني أنه ينصبه للسمع والقياس :

أما السماعُ فقولُه (٤) :

-
- (١) في م (والمعنى) .
 - (٢) في م ل (فلتركبيهما) .
 - (٣) في م (تنصب) .
 - (٤) في ل (أكر) بضم الراء .

٣٧٢ - أكره وأحمى للحقيقة منهم

وَأَضْرَبَ مَثًا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا (١)

وأما القياس فإنه اسم مأخوذ من فعل ، فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على سائر الأسماء العاملة ، والجواب عن البيت أن القوانس منصوب بفعل دل عليه أضرب ، أي : ضرب القوانسا ، وعن القياس أنه مدفوع بالفارق من وجهين :

أحدهما أن الأسماء العاملة لها أفعال بمعناها ، فلذلك عملت نظراً إلى الفعل الذي بمعناها ، وأفعل التفضيل ليس له (٢) فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظراً إلى فعله .

والثاني أن أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته (٣) له ، وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبه بهما من طريق التشية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة . وأفعل التفضيل إذا (٤) صحبته (من) امتنعت منه هذه الأحكام ، فبعد ذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم (٥) يعمل في الظاهر . ذكره صاحب البسيط .

(١) البيت لعباس بن مرداس والقوانس ج قونس ، والقونس مقدم البيضة في رأس الفارس . انظر الاصمعيات ٢٣٨ القصيدة ٧٠ البيت ١٢ وحماسة المرزوقي ٤٤١ وخزانة الادب ٥١٨/٣ .

(٢) في م (ليس فعل) .

(٣) سقطت (له) من د .

(٤) في هـ (أذ) .

(٥) في م (لم يعمل) .

ذكر ما اُفترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النجاس في التعليقة :

(حبذا) كنعم وبئس في المبالغة في المدح والذم ، إلا أن بينهما فرقاً ، وهو أن حبذا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب المدوح [م - ٢٨٤] من القلب وكذلك في الذم تتضمن بُعد المذموم من القلب [ه - ٢٠٥] وليس في نعم وبئس تعريض لشيء من ذلك .

قال وما اُفترقا فيه : أنه يجوز في حبذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، من غير خلاف ، نحو : حبذا رجلاً زيداً . وجرى في نعم وبئس خلاف ، فمنعه جماعة وجوزّه آخرون منهم الفارسي والزمخشري ، وفضل جماعة منهم ابن عصفور ، فقالوا : إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز ، وأفاد التمييز معنى زائداً جاز الجمع بينهما وإلا لم يجز .

قال : وإنما جرى الخلاف في نعم وبئس ، ولم يجر في حبذا لأن بينهما فرقاً ، وهو أن الفاعل في حبذا - وهو اسم الإشارة - مبهم ، فله مرتبة من [ل - ١٧٥] مرتبة فاعلي نعم وهما المظهر والمضمر . فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح (١) فاعل نعم المظهر ، فلا يحتاج إلى تمييز ، ولا مبهماً كإبهام المضمر في نعم ، فيلزم

(١) في م (كوضوع) .

تمييزه • بل لما كان فيه إبهامٌ فارق به الفاعلَ المظهر في نعم جازَ
أن يجمع (١) بين الفاعلِ والتمييز في حبّذا • ولما قلَّ إبهامه عن إبهام
المضمر في نعم جَوَزْنَا عدمَ التمييزِ في حبّذا ظاهراً ومقدّراً ، ولم
نجزه في نعم • انتهى •

ذكر ما اُفترقت فيه التوابع

قال في البسيط :

الفرقُ بين الصفةِ والتأكيد من خمسة أوجهٍ :

أحدها أنه لا يصحُّ حذفُ المؤكّد ، ويصحُّ حذفُ الموصوف •
وسرّه أن التأكيدَ ليس فيه زيادةٌ على المؤكّد ، بل هو هو بلفظه أو
بمعناه ، فلو حذف لبطل سرُّ التأكيد • وأما الصفةُ ففيها معنى زائدٌ
على الموصوف فإذا علِمَ الموصوفُ جاز حذفه وإبقاؤها (٢) لإفادتها
المعنى الزائد على الموصوف • لأنها بمنزلة المستقلِّ بالنظر إلى
المعنى الزائد •

والوجهُ الثاني أن التوكيدَ المتعدّدَ لا يُعطَفُ بعضُه على
بعض ، والصفاتُ المتعدّدةُ يجوزُ عطفُ بعضها على بعض ، وسرّه
أن ألفاظَ التوكيد (٣) متّحدةٌ المعاني • وألفاظُ الصفات متعدّدةٌ

(١) في د (جاز الجمع) •

(٢) في د م ل (وبقاؤها) •

(٣) في م ل (التأكيد) •

المعاني (١) . فجازَ عطفُها لتعددِ معانيها ، ولم يجرْ في التأكيدِ
لاتحاد معانيه .

والوجهُ الثالثُ أنَّ ألفاظَ التأكيدِ لا يجوزُ قطعُها عن إعرابِ
متبوعها والصفاتُ يجوزُ قطعُها عن إعرابه ، وسرُّه أنَّ القطعَ إنما
يكونُ لمعنى مدحٍ أو ذمٍّ [هـ - ٢٠٦] وهو موجودٌ في الصفاتِ ،
فلذلك جازَ قطعُها . وأما التأكيدُ فلا يستفادُ (٢) منه مدحٌ ولا ذمٌّ ،
فلذلك لم يجرْ قطعُه .

والوجهُ الرابعُ أنَّ التأكيدَ يكونُ بالضمائرِ دون الصفاتِ ،
وسرُّه أنَّ التأكيدَ يثبُتُ المعنى في نفسِ السامعِ بالنسبةِ إلى رفعِ
مجازِ الحكمِ ، وإن كان المحكومُ عليه في نهاية الإيضاح . فلذلك
احتجَّ إليه . وأما الصفةُ فلأنَّ المقصودَ منها إيضاحُ المحكومِ عليه ،
وهو في نهاية الإيضاح ، فلا يحتاجُ إلى إيضاحٍ ، لأنَّه إن كان لتكلمِ
أو مخاطبِ فقرينةُ التكلمِ أو الخطابِ توضَّحُها (٣) ، وإن كان
لغائبٍ فالقرينةُ الظاهرةُ توضَّحُه ، فلا يحتاجُ إلى إيضاحٍ .

والوجهُ الخامسُ أنَّ النكراتِ تؤكدُ بتكريرِ (٤) ألفاظها دون
معاني ألفاظها ، وتوصفُ ، وسرُّه أنَّ معانيَ ألفاظها معارفُ ،
ولا تؤكدُ النكراتُ بالمعارفِ ، وأما الوصفُ فإنَّها توصفُ بما
يوافقُها في التنكيرِ .

(١) سقطت الجملة التالية من هـ .

(٢) في د (فلا يستفاد مدح) .

(٣) في م (والخطاب يوضحهما) .

(٤) في د م بتقرير .

وقال الأندلسي في شرح المفصل :

النعت يفارق التوكيد (١) من أوجه :

الأول أن التأكيد إن كان معنوياً فالفاظته (٢) محصورة ،
والفاظه الصفات ليست كذلك ، وإن كان لفظياً فإنه يجري في الكلم
بأسرها مفردة [م - ٢٨٥] ومركبة . والنعت ليس كذلك .

الثاني أن النعت يتبع المعرفة والنكرة ، والتأكيد لا يتبع
إلا المعارف ، أعني التأكيد المعنوي .

الثالث أن الصفة يشترط فيها أن تكون مشتقة ، ولا كذلك
في التأكيد .

قال : وعطف البيان بجامع الصفة من حيث أنه [د - ١٧٨]
يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة . ثم إنهما يفرقان في
غير ذلك .

فالصفة مشتقة أبداً من معنى في الموصوف ، أوفي (٣) شبيه استحق
أن يوضع له اسم منه نحو : طويل مشتق من الطول ، فإذا قلت :
رجل طويل ، فالرجل استحق أن يكون طويلاً (٤) اسماً له (٥)
وواقعاً عليه بطريق وجود الطول فيه . وأمثا عطف البيان فلا
يكون مشتقاً .

(١) في م (التأكيد) .

(٢) في م (والفاظه) .

(٣) في د (من) .

(٤) كذا في النسخ بنصب طويل ، ولعل الرفع أرجح .

(٥) في م (اسمه له واقعا) .

وفرق "ثاني" وهو أن عطف البيان على الاقتراد يدل على المقصود . فإذا [هـ ٢٠٧] قلت : زيد أبو عبد الله ، دل أبو عبد الله ، لو انفرد ، على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد ، وأما الصفة فليست كذلك ، لأنك إذا قلت : رجل طويل ، ثم أفردت (١) الطويل ، ولم تقدر جرّيه على رجل لم يدل عليه ، وإنما دل (٢) على شيء من صفته الطول على الجملة .

وفرق "ثالث" أن عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف ، والصفة تكون بالمعرفة والنكرة .

وفرق "رابع" أن النعت يكون (٣) للشيء وكيفيته ، وعطف البيان لا يكون فيه ذلك .

وفرق "خامس" أن النعت قد يكون جملة ، وعطف البيان ليس كذلك ، والنعت منه ما يكون للمدح ، ولا كذلك في عطف البيان .

وأيضاً فالصفة تتحمل الضمير ، وعطف البيان لا يتحملته ، وغير ذلك من الفروق . انتهى .

وقال ابن يعيش (٤) . وصاحب البسيط :

عطف البيان يشبه الصفة من أربعة أوجه ، ويفارقها من أربعة أوجه .

(١) سقطت هذه الجملة من د .

(٢) في هـ (يدل) .

(٣) في د (لا يكون للشيء ولقبه) .

(٤) انظر شرح المفصل ٧١/٣ - ٧٢ .

أما أوجهُ الشبه :

فأحدُها أنه يبيِّن المتبوعَ كبيانِ الصفة .

والثاني أنَّ حكمه حكمُ الصفة في انسحابِ العاملِ عليها .

والثالثُ أنه يطابقُ متبوعه في التعريفِ كالصفة .

والرابعُ أنه لا يجري على مضمَرٍ كالصفة .

وأما أوجهُ المقارفة :

فأحدُها أنَّ الصفةَ بالمشقِّ غالباً ، وهو بالجوامد .

والثاني أنَّ عطفَ البيانِ يختصُّ بالمعارف ، والصفة تكون (١)

في المعارف والنكرات . وذكر بعضهم أنه يكونُ في النكرات أيضاً .

والثالثُ أنَّ حكمَ الصفة أن تكونَ (٢) أعمُّ من الموصوف أو

مساوية (٣) ، ولا تكون (٤) أخصُّ منه ، لأنها تستمدُّ من الفعل ،

بدليلِ تحمُّلِها الضميرَ (٥) ، فلذلك انحطَّت رتبُها لنظرِها إلى

ما أصلُها التنكيرُ ، ولا يشترطُ ذلك في عطفِ البيانِ [هـ - ٢٠٨]

نحو : مررتُ بأخيكِ زيدٍ ، فإنَّ زيداً أخصُّ من الأخ .

الرابعُ أنَّ الصفةَ يجوزُ فيها القطعُ إلى النصب والرفع ،

ولا يجوزُ ذلك في عطفِ البيانِ ، لعدمِ المدح والذمِّ المقتضي للقطع .

(١) في م (بالمعارف) .

(٢) في د (يكون) .

(٣) في م (مساوية) .

(٤) سقطت هذه الجملة من د .

(٥) في هـ (للضمير) .

قالا : ويُشبهُ البَدَلُ أيضاً من أربعةِ أوجهٍ ، ويفارقه من أربعةِ أوجهٍ .

أما أوجهُ الشبهِ فأحدُها أنه عبارةٌ عن الأولِ كالبدلِ .

والثاني أنه يكونُ بالجوامد كالبدلِ .

والثالث أنه قد يكونُ أخصَّ من متبوعه وأعمُّ منه كالبدلِ .

والرابعُ أنه قد يكونُ بلفظِ الأولِ على جهةِ التأكيدِ كقوله (١) :

.....

لقائل " يا نصرُ نصرٌ نصرٌ نصرٌ (٢)

(١) في ل د م (كقوله يا نصر ٠٠) .

(٢) الشاهد من رَجَزِ رُؤْبَةٍ وهو كما رواه سيبويه ٣٠٤/١ :

انني واسططار سطرن سطرًا لقائل : يا نصر نصرًا نصرًا

ينصب نصر الثانية . قال سيبويه : (وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرًا عطاف البيان ونصبه ، كأنه على قوله : يا زيد زيداً) وفصل المبرد القول فيه . فقال في المقتضب ٢٠٩/٤ : (فمن قال : يا نصر نصرًا نصرًا ، فإنه جعل المنصوبين تبييناً لمضموم ، وهو الذي يسميه النحويون عطاف البيان وينشد : يا نصر نصر نصرًا ، جعلهما تبييناً ، فأجرى أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع ، كما تقول : يا زيد الطريف العاقل . ومنهم من ينشد : يا نصر نصر نصرًا ، يجعل الثاني بدلاً من الأول) . ونصر هو صاحب نصر بن سيار أمير خراسان ، منع رؤبة من الدخول الى الامير فتلطف به وأقسم له بأنه يدعو له ، انظر ملحقات ديوان الشاعر ١٧٤ ، والخصائص ٣٤٠/١ وشرح المفصل ٣/٢ ومغني اللبيب ٤٣٤ (٧٢٧) ٤٤٢ (٧٤٣) ٥١٠ (٨٣٠) وشذور الذهب ٤٣٧ - ٤٥٠ والميني ١١٦/٤ - ١١٩ وشواهد المغني ٨١٢ (٦٢٠) والهمع ١٢١/٢ والدرر ١٥٣/٢ .

• كالبديل

وأما أوجه المفارقة : فأحدها أن عطف البيان في (١) تقدير جملة على الأصح ، والبديل في تقدير جملتين على الأصح .

والثاني أن عطف [ل - ١٧٦] البيان يشترط مطابقتة لما قبله في التعريف ، بخلاف البديل ، فإنه تبدل (٢) النكرة من المعرفة وبالعكس .

والثالث أن عطف البيان لا يجري على المضمَر كالوصف ، بخلاف (٣) البديل .

والرابع (٤) أن البديل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاشتمال والغلط ، بخلاف عطف البيان .
وقال ابن جني في الخصائص (٥) :

حدثنا أبو علي [م - ٢٨٦] أن الزيادي سأل أبا الحسن عن قولهم : مررت برجل قائم زيد أبوه ، أبوه (٦) بدل أم صفة ؟ فقال أبو الحسن : لا أبالي بأيّهما أجبت . قال ابن جني : وهذا يدل على تداخل الوصف والبديل ، وعلى ضعف العامل المقدّر مع البديل .

(١) سقط من د (في تقدير جملة على الأصح والبديل) .

(٢) في ل م (يبدل) .

(٣) سقط من د (بخلاف البديل) .

(٤) سقط السطر التالي من د .

(٥) الخصائص ٢ / ٤٢٨ .

(٦) سقط من هـ (أبوه) .

وقال ابن يعيش (١) :

قد اجتمع في البديل ما اُفترق في الصفة والتأكيد ، لأن فيه
إيضاحاً للمبدل ورفع لبس ، كما كان ذلك في الصفة ، وفيه رفع
للمجاز ، وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه ، ألا ترى
أنتك إذا قلت : جاءني أخوك ، [هـ - ٢٠٩] جاز أن تريد (٢) كتابه
أو رسوله ، فإذا قلت : زيد ، زال ذلك الاحتمال ، كما لو قلت
نفسه أو عينه ، فقد حصل باجتماع البديل والمبدل منه ما يحصل
من التأكيد بالنفس والعين ، ومن البيان ما يحصل بالنعت . غير أن
البيان في البديل مقدم ، وفي النعت والتأكيد مؤخر .

وقال ابن هشام (٣) في المغني (٤) :

افترق عطف البيان والبديل في ثمانية أمور ، فذكر (٥) من
هذه الأربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب البسيط ثلاثة .
والرابع والخامس والسادس أن عطف البيان لا يكون جملة ،
ولا تابعاً لجملة ، ولا فعلاً تابعاً لفعل ، بخلاف البديل .
والسابع أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البديل ،
بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان (٦) ، كقراءة يعقوب :

(١) شرح المفصل ٦٦/٣ .

(٢) في ل د م (يريد) .

(٣) مغني اللبيب ٥٠٨ - ٥١٠ السيوطي يلخص كلام ابن هشام .

(٤) في د (شرح المغني) .

(٥) في د (فذكر ثلاثة من هذه الأربعة) .

(٦) سقط (بيان) من د .

« وترى كل أمّةٍ جائيةٍ كل أمّةٍ تشدعى إلى كتابها » (١) بنصب كل الثانية .

والثامن أنه ليس في نية إحلاله (٢) محلّ الأول ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل ، وتعيّن البيان في نحو : يا زيدُ الحارثُ ، ويا سعيدُ كرزُ ، وفي (٣) نحو : أنا الضاربُ الرجلِ زيدُ ، وفي نحو : زيدُ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ ، أو النساءِ والرجالِ ، وفي نحو : يا أيّهما الرجلُ غلامُ زيد ، وفي نحو : أيّ الرجلين (٤) زيدُ وعمروُ جاءك ، وفي نحو : جاءني كلا أخويك زيدُ وعمروُ .

وقال ابن هشام (٥) في المثغني :

وعبارةُ ابنِ (٦) السراج الفرقُ بين عطفِ البيانِ وبين البدل أن عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول .

(١) الجائية ٢٨ قال القرطبي ١٦/١٧٥ : (وقرأ يعقوب الحضرمي (كل أمّة) بالنصب على البدل من (كل) الأولى ، لما في الثانية من الأيضاح الذي ليس في الأولى ، إذ ليس في جثوّها شيء من حال شرح الجثو كما في الثانية من ذكر السبب الداعي اليه ، وهو استدعاؤها الى كتابها . وقيل : انتصب بأعمال (ترى) مضمراً ، والرفع على الابتداء) .

(٢) في د (إحلاله) .

(٣) في ل م (وياسعيد كرزاً وفي) .

(٤) في م د (أي الرجل) .

(٥) سقط من ل م د (وقال ابن هشام في المثغني) .

(٦) في د (وعبارة السراج) والمثغني ذكر الفكرة ، ولكنه لم يعزها الى ابن السراج ٥٠٨ - ٥١٠ .

قال : والفرق [د - ١٧٩] بين العطف وبين النعت والبدل
أنَّ الثانيَ في العطف غيرُ الأول ، والنعت والبدل هما الأولُ .

قال ابن يعيش (١) :

ويتبيَّن الفرقُ بينهما بياناَ شافياً في موضعين :

أحدُهما النداء [هـ ٢١٠] نحو : يا أخانا (٢) زيداً .

والثاني نحو : أنا الضاربُ الرجلَ زيدٍ . فإنه يتعيَّنُ فيهما
جعلُ زيدٍ عطفَ بيان ، ولا يجوز جعله بدلاً ، لأنه يوجبُ ضمَّ
زيد في الأول ، وامتناع الإضافة في الثاني .

قال ابن يعيش (٣) :

ومن الفصل بين البدل ، وعطف البيان أنَّ المقصود بالحديث
في عطفِ البيان هو الأول ، والثاني بيانٌ كالنعت المستغنى عنه ،
والمقصود بالحديث في البدل (٤) هو الثاني ، لأنَّ البدلَ والمبدلَ
منه اسمانِ يَازاء مسمًى مترادفان عليه ، والثاني منهما أشهرُ عند
المخاطب ، فوقع الاعتماد عليه ، وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكرِ
الثاني . وعلى هذا لو قلتَ : زوّجتُك بنتي فاطمةً ، وكانت عائشةُ
فإنَّ أردتَ عطفَ البيان صحَّ النكاحُ ، لأنَّ الغلط وقع في البيان ،
والمقصود لا غلط فيه . وإذا جعلته بدلاً لا يصحُّ النكاحُ لأنَّ
الغلط وقع فيما هو معتمدُ الحديث ، وهو الثاني .

(١) شرح المفصل ٧٣/٣ - ٧٤ : لخص السيوطي كلام ابن يعيش .

(٢) في م (يا أخانا) .

(٣) شرح المفصل ٧٤/٣ النقل يطابق الأصل .

(٤) في هـ (الاول) .

وذكر صاحبُ البسيط مثله ، قال : وينبغي للفقهاء أن يتبع
هذا التحقيق ولا ينكروه .

وكتب الزركشي^(١) على الحاشية : هنا ما ذكره حسن ، وبه
يستدرك على أصحابنا حيث حكوا وجهين في مثل (٢) هذه
الصورة ، وصححوا الصَّححة .

وفي شرح التسهيل لأبي حيَّان :

بابُ العطفِ أوسعُ من بابِ البدل ، لأنَّ لنا [م - ٢٨٧]
عطفاً (٣) على اللفظ ، وعلى الموضع وعلى التوهّم . والبدل يكون على
اللفظ وعلى الموضع ، ولا يكون على التوهّم . وفيه الفرق بين العطف
على الموضع ، والعطف على التوهّم أنَّ العطف على الموضع عامله
موجود ، وأثره مفقود . والعطف على التوهّم أثره موجود ،
وعامله مفقود .

وقال السخاوي في سفر السعادة :

قال شيخنا أبو الين الكندي :

ينبغي أن يعلم أنَّ كثيراً من النحويين لا يكادون يعرفون
عطف البيان على حقيقته . وإنما ذكره سيبويه (٤) عارضاً في مواضع ،

(١) في ل (الزكشي) .

(٢) في د (في هذه) .

(٣) في د (عطفاً يكون) .

(٤) جاء في الكتاب ٣٠٦/١ : (وأعلم أن الاسماء المبهمة التي توصف
بالاسماء التي فيها الألف واللام تنزل بمنزلة أي وهي : هذا وهؤلاء
وأولئك ، وما أشبهها وتوصف بالاسماء ، وذلك قولك : يا هذا الرجل

وأكثر ما يجيء "تابعاً للأسماء المبهمة كقولك : يا هذا زيدٌ ، ألا ترى أنه ينوّنُ (١) زيدٌ ؟" فدلّ على أنه ليس ببديل . وعلى هذا تقول : يا أيُّها الرجلُ زيدٌ ، فزيدٌ لا يكون بدلاً من الرجل ، لأن (أي) [هـ - ٢١١] لا توصف بما لا لامَ (٢) فيه وإنما يكون بدلاً من أي ، فلذلك كان مبنياً على الضمّ غير منوّن . وهذا المكان من أوضح فروقه ، وهو من المواضع التي لا يقع فيها البديل .

وللبديل مواضعٌ يخالف (٣) لفظه فيها لفظَ عطفِ البيان ، فيُعلم بذلك أن عطفِ البيان من قبيل (٤) التوابع قائمٌ بنفسه على خفائه ، وأحكامه في التكرير والعطف والإعراب في التقديم والتأخير والعامل فيه أحكامُ الصفة . فلذلك أدخله سيبويه (٥) في جملة ما لم يُفرد له باباً .

قال : ومن الفرق بين الصفة وعطفِ البيان أن الصفة لا بدّ من تقديرها ثانياً ، وإلا بطل كونها صفةً . وعطفُ البيان عكسُ (٦) لا بدّ من تقديره غير ثانٍ ، بل أولاً ، وإلا قُصدَ كوثره علماً . فلذلك لا يصحّ أن يجري مجرى الصفة من كلّ وجه . انتهى .

→ ويا هذان الرجلان صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد . . فالأسماء المبهمة توصف بالالف واللام ليس الا () .

- (١) سقط (زيد) من م .
- (٢) في هـ (لا توصف الا بما لا لام فيه) وفي ل د (لا يوصف بما لا لام فيه) .
- (٣) في م (تخالف) .
- (٤) في هـ (قبل) .
- (٥) الكتاب ١/٣٠٦ - ٣٠٨ .
- (٦) في هـ (علمه) وفي د (علم) .

وقال ابن هشام في تذاكرته :

عطف البيان والنعت وبدل الكل من الكل والتأكيد فيها بيان متبوعها ، وتفرق من أوجه •

فيفارق عطف البيان النعت (١) من وجهين :

أحدهما من حيث أن النعت بالمشتق أو بالمؤول به ، وهو ليس كذلك •

والثاني من حيث أن النعت يرفع [ل - ١٧٧] الضمير والسببي ، والبيان ليس كذلك ، وهذا الوجه ناشئ عن الأول ، وينبغي (٢) أن يهذب فيقال : يكون في الحقيقة لغير الأول ، نحو : برجل قائم أبوه ، والبيان لا يكون إلا للأول (٣) •

ويفارق التأكيد من وجهين :

أحدهما أن التأكيد بألفاظ محصورة ، وهذا ليس كذلك •
الثاني أن التأكيد يرفع المجاز ، وهذا إنما يرفع الاشتراك •
ووجه ثالث على رأي الكوفيين أنهما يتخالفان في التعريف والتنكير في نحو :

صمت شهراً كله ولا يجوز ذلك في البيان خلافاً للزمخشري •
ويفارق البدل من وجهين :

أحدهما أن متبوعه هو المقصود بالنسبة ، وليس كذلك البدل (٤) •

(١) في د (والنعت) •

(٢) في ل (فينبغي) •

(٣) في م د (الاول) •

(٤) في ل (المبدل) •

فالمقصودُ التابعُ لا المتبوعُ ، وإنما ذكر الأول كالتوطئة •
[هـ - ٢١٢] •

والثاني أنَّ البيان من جملة الأول ، والبدل من جملة أخرى •
انتهى •

وقال الأندلسي في شرح المفصل :

امتاز البدلُ عن بقية التوابع الأربعة بخواصٍّ لا توجدُ فيها •
أما امتيازُه عن الصفة فبوجوه :

أحدها أنَّ الصفة تكونُ بالمشقِّ أو ما هو في حكمه ،
ولا كذلك البدل ، فإنَّ حقَّه أن يكون بالأسماء الجامدة أو المصادر •
الثاني أنَّ الصفة تطابقُ الموصوفَ تعريفاً وتنكيراً ، والبدلُ
لا يلزمُ فيه ذلك •

الثالث أنه يجري في المظهر والمضمَر ، والصفة ليست كذلك •
الرابع أنَّ البدل ينقسمُ إلى بدل (١) بعض وكلٍّ واشتمال ،
والصفة لا تنقسم هذه القسمة •

الخامس أنَّ البدلَ منه ما يجري مجرى الغلطِ ، وليس ذلك
في الصفة •

السادس أنَّ البدل لا يكونُ للمدح والذمِّ ، كما تكون الصفة •
السابع (٢) أنَّ البدل يجري مجرى [م - ٢٨٨] جملةٍ أخرى ،
ولا كذلك الصفة •

(١) في د (الى بدل بدل) •

(٢) سقط السطر التالي من د •

الثامن أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد ، وفي البديل لا يكون ذلك (١) ، فلا تبدل الجملة من المفرد .

التاسع أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب الموصوف ، والبديل لا يكون كذلك . لو قلت : سئلب زيد ثوب أخيه ، لما جاز .

العاشر أن البديل موضوع على مسمى البديل منه بالخصوصية ، من غير زيادة [د - ١٨٠] ولا نقصان ، والوصف ليس موضوعاً (٢) على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام .
وأما امتيازهم عن عطف البيان فمن وجوه :

أحدها أنه يجري في المعرفة والنكرة ، وعطف البيان لا يكون إلا معرفة على ما قيل (٣) . [هـ - ٢١٣] .

الثاني أن عطف البيان هو المعطوف لا غير ، والبديل قد لا يكون البديل بل بعضه ، أو مشتملاً (٤) عليه ، أولاً (٥) واحداً منهما ، وهو بدل الغلط .

الثالث أن البديل يقدم معه العامل ، ولا كذلك في عطف البيان .

(١) في هـ (كذلك) .

(٢) في د (موصوفاً) .

(٣) في هـ (على ما قبل ذلك) .

(٤) سقطت (أو) من د .

(٥) في م د ل (أولاً ولا واحداً) .

الرابعُ أنْ في البدل (١) ما يجري مجرى الغلطِ ، وليس هذا في عطف البيان • وأما امتيازُه (٢) عن التأكيدِ فلأنَّ ألفاظَ التأكيدِ المعنويَّ محصورةٌ ، وأما اللفظيُّ فهو إعادةُ اللفظِ الأولِ ، والبدل ليس كذلك • ولأنَّ التأكيدَ قد (٣) يكون المرادُ منه الإحاطة والشمولُ ، وليس هذا في البدل •

وأما امتيازُه عن عطف النسق فظاهر •

وقال ابنُ الدهَّان في العرَّة :

المتاسبة بين التوكيد (٤) والبدل أنهما تكريران يلحقان الأول في أحد (٥) أقسامِ البدلِ ، وأنَّ كلَّ (٦) واحدٍ منهما لا يتقدَّم على صاحبه ، وأنَّ إعرابَهُما كالإعرابِ ما يجريان عليه ، وأَنَّ في التوكيد مسدَّدٌ لمعنى المؤكَّد ، وكذلك (٧) في البدلِ ، تعنى (٨) بالأول فتبدل منه •

ومن المقارنة التي بين الوصفِ والبدلِ أنَّ الصفة موضحةٌ ، كما أنَّ البدلَ موضحٌ والمباينة بينهما أنَّ الصفة لا تكون إلا

-
- (١) في ل د (المبدل) •
 - (٢) سقط (امتيازُه) من د •
 - (٣) سقط من د (قد يكون) •
 - (٤) في م د (التأكيد) •
 - (٥) في د (حد أقسام) •
 - (٦) سقط من د (وأن كل) •
 - (٧) في م (ولذلك) وفي ل (وكذلك في المبدل) •
 - (٨) في هـ ل (يعنى) •

بمشتق ، والبدل لا يلزم ذلك فيه ، وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى اللفظ ، وذلك البعض^(١) والاشتغال^(٢) .

وليس كذلك الصفة إذا كانت للأوّل ، بل يكون (٢) مستتراً غير ظاهر إلى اللفظ ، وفي البدل ما لا يتحمل (٣) ضميراً بالتثنية ، وليس كذلك الصفة . والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ، والصفة ليست كذلك .

ومن الفرق بين الصفة والبدل أن الفعل يُبدل منه ولا يوصف .

ذكر ما اختلف فيه الصفة والحال

قال ابن القواس :

الحال لها شبهة بالصفة من حيث أن كل واحدٍ منهما [هـ - ٢١٤] لبيان هيئة مقيدة .

وقال في البسيط :

الفرق بينهما من عشرة أوجه :

أحدها أن الصفة لازمة للموصوف ، والحال غير لازمة ، ولذلك إذا قلت : جاء زيد الضاحك ، كانت الصفة ثابتة له قبل

(١) في هـ (البعض والاشتغال) .

(٢) في ل (تكون) .

(٣) في هـ (ما لا يتحمل عليه) وفي ل (ما لا ينحل) .

مجيئه ، وإذا قلت : جاء زيد ضاحكاً كانت صفة الضحك له في حال
مجيئه فحسب •

الثاني أن^(١) الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الإعراب ،
بخلاف الحال ، فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول •

الثالث أن^(٢) الصفة تتبع الموصوف في إعرابه ، بخلاف الحال •
الرابع أن^(٣) الحال تلازم التنكير ، والصفة على وفق موصوفها •
الخامس أن الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوي عند
البصريين ، بخلاف الصفة ، فإنها لا تتقدم على موصوفها •
السادس : أن^(٤) الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفة •

السابع أن^(٥) الحال ليس في عاملها (٣) خلاف ، وفي عامل
الصفة خلاف •

الثامن أن^(٦) الحال يعني عن عائدها الواو بخلاف الصفة •
التاسع أن^(٧) الصفة أدخل من الحال في باب الاشتقاق •
العاشر أن^(٨) الصفات (٤) المتعددة لموصوف واحد جائزة (٥) ،
وفي الأحوال المتعددة كلام • انتهى •

(١) في م (الثاني الصفة) •

(٢) في م د (يلزم) •

(٣) في م (حاملها) •

(٤) في م (الصفة) •

(٥) في ل (جائز) •

ذكر ما افرقت فيه آم

[م - ٢٨٩] المتصلة والمنقطعة (١)

قال ابن الصائغ في تذاكره: نقلت من مجموع بخط ابن الرمّاح:

الفرق بين آم المتصلة والمنقطعة (٢) من سبعة أوجه :

فالمتصلة تثقّد بأيّ (٣) • ولا تقع إلا بعد استفهام • والجواب فيها اسم معيّن لا (نعم) أو (لا) • ويثقل الكلام بها واحداً • ولا إضراب (٤) فيها • وما بعدها معطوف على ما قبلها ، لا لازم الرفع بإضمار مبتدأ ، وتقتضي المعادلة وهي أن يكون حرف الاستفهام (٥) يليه الاسم وأم كذلك والفعل بينهما ، كأزيدا ضربته أم عمراً ؟ فزيد وعمر • مستفهم عنهما ، وأوليت كلاً حرف الاستفهام [ه - ٢١٥] والذي [ل - ١٧٨] تسأل عنه بينهما ولو سألت عن الفعل قلت : أضربت زيدا أم قتلت ؟ •

وقال المهلب (٦) :

-
- (١) في م (المنفصلة) •
 - (٢) في م (المنفصلة) •
 - (٣) في م دل (بالي) انظر التعليق في حاشية الصفحة ٤٩١ •
 - (٤) في هـ (والاضراب فيها) •
 - (٥) في الأصل (يلي) والمعنى يقتضي الهاء •
 - (٦) مخطوطة نظم الفرائد ق ٢ •

الفرقُ في (أم) إذا جاءتك متَّصله°
 من أوجهٍ سبعةٍ للقطع معتزله°
 وقوعها بعد الاستفهام عارية°
 عن قطع الاضراب في الأسماء معتدله°
 كالفعل ، والفعل لا يحتلُّ (١) بينهما
 جوابٌ سائلها التعيينُ للمسئله
 من بعد تقدير أيٍّ ، ثم مفردُها
 من بعدِها داخلٌ في حكم ما عدلّه
 وكون ما بعدها من جنس أوله
 وعكسُ ذلك تقضيهِ (٢) لمنفصله

ذكر ما اُفترق (٣) فيه أم وأو

قال ابن العطار في تقييد الجمل :
 أم وأو يشتبهان من وجوه ويفترقان من وجوه • فوجوه
 المشابهة ثلاثة :
 الحرفيّة ، والعطفيّة ، وأكثهما لأحد الشيئين أو الأشياء •
 ووجوه المخالفة خمسة •

(١) في د (لا ينعزل) •

(٢) في هـ (يقتضيه) وفي د ل (تقضيه) •

(٣) في ل (افترقت) •

وقال في البسيط :

الفرقُ بينهما من أربعةٍ أوجهٍ :

أحدُها أنْ أمّ (١) تفيد الاستفهامَ دونَ أو •

الثاني أنْ أو مع الهمزةِ تقدّرُ بأحدِ وأمّ مع الهمزةِ المعادلةُ تقدّرُ بأيّ (٢) •

الثالث (٣) أن جواب الاستفهام مع أو بـ (لا) أو (نَعَمْ) ، وجوابه مع أم المعادلة بالتعيين •

الرابع أنْ الاستفهامَ (٤) مع أو سابق على الاستفهام مع أم المعادلة ، لأن طلب التعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّةِ وحكم الأحديّةِ (٥) •

(١) جاء في الهمع ١٣٢/٢ : (وانكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى ، وتبعه محمد بن مسعود الغزي ابن صاحب البديع ، فقال : ليست بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام) •

(٢) في ل (بالي) •

(٣) في د (الثالث جواب) •

(٤) سقط السطر التالي من د •

(٥) جاء في شرح المفصل ٩٨/٨ - ٩٩ : (أو لاحد الشيئين ، فاذا قال : أزيد عندك أو عمرو ؟ فالمراد : أحد هذين عندك ؟ فأنت لا تعلم كون أحدهما عنده ، فأنت تسأله ليخبرك ، ولذلك يكون الجواب : لا إن لم يكن عنده واحد منهما أو نعم اذا كان عنده أحدهما • ولو قال في الجواب : زيد أو عمرو لم يكن مجيباً بما يطابق السؤال صريحاً ، بل حصل الجواب ضمناً وتبعاً ، لأن في التعيين قد حصل أيضاً علم ما سأل



قال : وأما الفَرْقُ بين موقعيهما فإذا كان الاستفهام باسم كقولك : أيُّهم يقومُ أو يقعدُ [د - ١٨١] ؟ ومن يقوم أو يقعد ؟ كان العطفُ بأو دون أم ، لأنَّ التعيين يستفاد من (١) الاستفهام بالاسم فلا حاجة إلى أم في ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيينُ ، وأما أفعال التفضيل كقولك : زيد أفضل أم عمرو فلا يُعطف معه إلاَّ بأم دون أو لأنَّ أفعال التفضيل موضوع لما قد ثبت ، فلا يُطلب (٢) معه إلاَّ التعيين دون الأُحدية . وإذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطفُ بأم سواء كان ما بعدها [هـ - ٢١٦] اسماً أم (٣) فعلاً كقولك : سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو ، وسواء عليّ أقمت أم قعدت ، وإنما كان كذلك ، لأنَّ الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة ، ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم . وإذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو إما أن يقع بعده اسمان أو فعّلان ، فإن وقع بعده اسمان كان العطف بالواو ، كقولك :

عنه . وأما أم إذا كانت متصلة — وهي المعادلة بهمزة الاستفهام فمعناها بمعنى أي ، فإذا قال : أزيد عندك أم عمرو ؟ فالمراد : أيهما عندك ؟ فانت تدري كون أحدهما عنده بغير عينه ، فانت تطلب تعيينه فيكون الجواب : زيد أو عمرو ، ولا تقول : (نعم) ولا (لا) لأنه لا يزيد أسائل هذا الجواب على ما عنده ، فقد تبين أن السؤال بأو معناه : أحدهما ؟ وبأم معناه : أيهما ؟)

(١) في م (يستفهد بالاستفهام) .

(٢) في د (فلا يعطف) .

(٣) في ل (أو) .

سواء عليّ زيد وعمر ، وفي التنزيل : « سواء » محيّا هم وممّا تهم » (١) لأنّ التسوية تقتضي التعديل بين شيئين • وإن وقع بعده فعلاً من غير استفهام كقولك سواء عليّ قمت أو قعدت كان العطف بأو ، لأنّه يصير بمعنى الجزاء • وإذا وقع بعد أبالي همزة الاستفهام كان العطف بأم ، كقولك : ما أبالي أزيداً ضربت أم عمراً ، لأنّ الهمزة تقتضي ما بعد أم لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول أبالي • ولذلك (٢) لا يصحّ السكوت على ما قبل أم ، وأما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك : ما أبالي ضربت زيداً أو عمراً فإنّ (٣) العطف بأو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها ، ولذلك يحسنّ السكوت على ما قبل أو ، تقول : ما أبالي ضربت زيداً • والأجود في نحو قولك : ما أدري [م - ٢٩٠] أزيد في الدار أم عمرو ، وما أدري أقمت أم قعدت ، (٤) وليت شعري أقمت أم قعدت العطف بأم ، لأنها بمنزلة علمت ، فتكون الهمزة تقتضي ما بعد (٥) أم لتحقيق المعادلة ، والفعل المعلق متعلق في المعنى (٦) بمجموعهما على معنى أيهما ، وقد ذكروا جواز (٧) أو ، وهو ضعيف لوجهين :

-
- (١) الجائية ٢١ •
 - (٢) في د (وكذلك) •
 - (٣) في د (كان) •
 - (٤) في د (قعد) •
 - (٥) في د (ما بعده أم) •
 - (٦) سقط (المعنى) من د •
 - (٧) في د (جوازا وهو) •

أحدهما أنه لا يصحّ السكوتُ على ما قبلَ أو ، والضابطُ
الكليّ في الفرق بينهما أنه يحسنُ السكوتُ على ما قبلَ أو ، فإن
لم يحسنْ فهو من مواضع أم .

والثاني أنه يصير (١) المعنى ما أدري أحد الفعلين فعل ، ولا معنى
له ، إنما المعنى (٢) يقتضي : ما أدري أيّ الفعلين فعل . وأما قوله (٣) :

٣٧٤ - إذا ما انتهى علمي تناهيتُ عنده

أطالَ فأملتُ ، أو تناهى فأقصرَ

فالذي حسنَ العطفَ فيه بأو وإن تقدّمت الهمزة أن
الجمليتين فضلةً في موضع الحال أي تناهيت عنده في حال طوله فأملته ،
أو في حال تناهيه (٤) فقصره . انتهى . [ه - ٢١٧] .

(١) في د (في معنى) .

(٢) سقطت الجملة التالية من د .

(٣) البيت لزيادة بن زيد العذري ، خرجه سيبويه ٤٨٩/١ - ٤٩٠ فقال :
(وتقول : لأضربنه ذهب أو مكث . كأنه قال : لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً ،
لأضربنه ان ذهب أو مكث ، وقال زيد بن زيد العذري إذا ما انتهى . . .
البيت) وقال المبرد في المقتضب ٣/٣٠٢ : (. . وينشد : أم تناهى ،
أما (أو) فعلى قولك : ان طال وان قصر . وأما (أم) فعلى قولك :
أي ذلك كان ؟ وانظر كتاب أدب الدنيا والدين ٣٦ وأمالني الزجاجي
١٧٦ ، والمصون ٧٠ وشرح الكافية للرضي ٣٧٧/٢ ، والغزاة ٤٦٩/٤

(٤) في د (فأملته ، أو حال تناهيه فقصره) .

ذكر الفرق بين أَوْ وإِمَّا

قال ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

الفرق بين أَوْ وإِمَّا من جهة اللفظ من وجهين :

- أحدهما أنَّهُ إِمَّا لا تستعملُ إلا مكررةً ، وأَوْ لا تكررُ •
- الثاني أنَّهُ إِمَّا تلازمُ (١) حرفَ العطفِ وأَوْ لا يدخلُ عليها حرفَ العطفِ •

ذكرُ الفرقِ بين حتَّى العاطفة والواو

قال ابنُ هشامٍ في المغني (٢) :

تكونا (حتَّى) عاطفة بمنزلة الواوِ إلا أنَّ بينهما فرقا من ثلاثة أوجهٍ :

أحدهما أنَّ لمعطوف حتَّى ثلاثة شروط أن يكون ظاهراً لا مضمرأً ، كما أن ذلك شرطٌ مجرورها . ذكره ابن هشام الخضراوي ، ولم أقف عليه لغيره ، وأن يكون (٣) إِمَّا بعضاً من جمع قبلها كقَدِم الحاج (٤) حتَّى المشاة ، أو جزءاً (٥) من كلٍّ ، كالكلتِ السمكة

(١) في م د (لا تلازم) •

(٢) مغني اللبيب ١٣٥ - ١٣٧ • يقتبس السيوطي القواعد ويهمل الشواهد •

(٣) في هـ (وأن تكون) •

(٤) في م د (العجاج) •

(٥) في د (أو جزء) •

حتى رأسها (١) ، أو كجزء كأعجبني الجارية (٢) حتى حديثها ،
والذي يضبط ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ،
وتمتنع حيث يمتنع ، وأن يكون (٣) غاية لما قبلها إما في علو
أو ضده (٤) .

الثاني أنها لا تعطف الجمل .

الثالث أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجارء فرقا بينها وبين
الجارء نحو : مررت بالقوم حتى يزيد . ذكر ذلك ابن الخباز (٥)
وأطلقه ، وقيده ابن مالك (٦) بأن لا يتعيّن كونها للعطف ، نحو :
عجبت من القوم حتى بينهم .

قال ابن هشام (٧) : وهو حسن ، قال : ويظهر لي أن الذي
لحظته ابن مالك أن الموضع الذي يصلح أن تحل فيه إلى محل

(١) شرح المفصل ١٦/٨ والهمع ٢٣/٢ وانظر الصفحة (٤٤٦)
من هذا الكتاب .

(٢) أوضح المسالك ٤٦/٣ .

(٣) في دل (تكون) والضمير في (يكون) عائد الى معطوف حتى .

(٤) في مغني اللبيب : (اما في زيادة أو نقص) .

(٥) قال ابن الخباز في شرح الدرة ق ٦٧ : (ومن غريب مسائلها أنك
تقول : مررت بالقوم حتى يزيد ، أعدت الباء معها لأنك لو لم تعدها
لالتبست بالجارء) .

(٦) قال ابن مالك في تسهيل الفوائد ١٧٥ - ١٧٦ : (وان عطفت على
مجرور لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف) .

(٧) ما نقله السيوطي من مغني اللبيب خلاصة مناقشة طويلة .

حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارعة ، فيحتاج (١) حينئذٍ إلى إعادة الجار عند قصد العطف ، نحو : اعتكفت في (٢) الشهر حتى في آخره . وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن ، ولم يجعلها واجبة . [٢١٨ - هـ]

ذكر ما اُفترقت فيه النون الخفيفة والتنوين

قال ابن السراج في الأصول :

النون الخفيفة في [ل - ١٧٩] الفعل ظير التنوين في الاسم ، فلا يجوز الوقف عليها كما (٣) لا يوقف على التنوين . وقد فرقوا بينهما بأن النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين ، والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين ، فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت . كأنهم فضّلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل ، وفصلوا بينهما . وقال ابن النحّاس في التعليقة :

إنما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك خطأ لها عن درجة التنوين ، حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين غالباً ، لأن الأفعال أضعف من الأسماء ، فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء

(١) في د (فتحتاج) .

(٢) نقل محقق الطبعة الهندية السطرين الآخرين من مغني اللبيب فأتم النقص ، وأحسن ، لأن هذه الفقرة الساقطة مثبتة في المخطوطتين م د .

(٣) في د (كما يوقف) .

مع أنَّ فونَ التوكيدِ ليست ملازمةٌ (١) للفعل إلا مع المستقبل في القسم، والتنوين لازمٌ لكلِّ اسمٍ منصرفٍ عَرِيٍّ عن الألف واللام [م - ٢٩١] والإضافة، فلما انضطت النون عن (٢) التنوين، وانط ما تلحقه (٣) عما يلحقه التنوين ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين •

قال أبو علي :

لما يدخلُ [د - ١٨٢] الاسمُ على ما يدخلُ الفعلَ مزيةٌ ، يعني تفضيلهم التنوينَ بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين •

ذكر ما اختلف فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له

قال ابن القوّاس في شرح الدرّة :

اعلم أنَّ تنوينَ المقابلة (٤) يفارقُ النونَ (٥) المقابل له في أنَّ التنوين لا يثبتُ مع اللام ، ولا في الوقفِ بخلافِ النون • وأنَّ النونَ تُجْعَلُ حرفَ الإعرابِ بخلافِ التنوين (٦) •

(١) في د (بلازمة) •

(٢) في هـ (من) •

(٣) في د (ما يلحقه) •

(٤) في م (المقابلة) •

(٥) في د ل م (التنوين) •

(٦) جاء في أوضح المسالك ١/١٣ : (تنوين المقابلة : هو اللاحق لنحو مسلمات ، جعلوه في مقابلة النون في نحو : مسلمين) •

ذكر ما اختلفت فيه السين وسوف

قال ابن هشام في المغني (١) :

تنفرد (سوف) عن (السين) بدخول اللام عليها ، نحو
« ولسوف يعطيك ربك فترضى » (٢) وبأنتها قد تفصل بالفعل
المغني كقوله (٣) :

٣٧٥ - وما أدري وسوف إخال أدري

• • • • •

وذهب البصريون إلى أن مدة الاستقبال [هـ - ٢١٩] معها
أوسع من السين (٤) •

قال ابن هشام (٥) : وكأنهم ظفروا إلى أن كثرة الحروف تدل على
كثرة المعنى ، وليس ذلك بمطارد •

(١) مغني اللبيب ١٤٨ •

(٢) الضحى ٥ •

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى • الديوان ٧٣ وعجزه « أقوم آل حصن
أم نساء » انظر الأمالي الشجرية ١/٢٦٦، ٢/٣٣٤ ومغني اللبيب ٤٠ ،
١٤٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ (٥٥ ، ٢٣٩ ، ٧٣٥ ، ٧٤٦) وشواهد المغني
للمسيوطي ٤١٢ (٢٠٩) والهمع ١/١٥٣ - ٢٤٨ - ٧٢/٢ ومعاهد
التنصيص ٥٢/٢ ، وحاشية يس ١/٢٥٣ والدرر ١/١٣٦ - ٢٠٦ ،
٨٩/٢ •

(٤) الانصاف ٦٤٧ •

(٥) جاء في مغني اللبيب ١٤٨ : (والسين ليس مقتطعا من سوف خلافاً
للكوفيين ، ولأمددة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين) •

وقال ابن إياز في شرح الفصول (١) :

الفرق بين السين وسوف من وجهين :

الأول التراخي في سوف أشد منه في السين بدليل استقراء كلامهم • قال تعالى : « وسوف تسألون » (٢) وطال الأمد والزمان • وقال تعالى : « سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم » (٣) فنعجّل القول •

والثاني أنه يجوز دخول اللام على سوف (٤) ولا تكاد تدخل على السين •

وقال ابن الخشاب (٥) :

-
- (١) مخطوطة شرح الفصول ق ٩ •
(٢) الزخرف ٤٤ •
(٣) * سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها * البقرة ١٤٢ •
(٤) وبعد سوف في شرح الفصول ٩ (كقوله تعالى * وسوف يعطيك ربك فترضى *) •
(٥) جاء في المرتجل ١٦ : (وتتصل السين بالفعل اتصالاً أشد من اتصال سوف به ، وذلك ظاهر لأنها - أعني السين - على حرف واحد ، فهي أشبه بما عليه غالب الحروف في اللفظ • وسوف على ثلاثة أحرف ، فهي قريبة الشبه من صيغ الأسماء (ومن خاصة الأسماء في الدلالة الاستقبال والاكتفاء) ، ولذلك ساغ دخول اللام على سوف في مثل قوله عز وجل : * وسوف يعطيك ربك فترضى * ولم يجز دخولها في السين) •

(سوف) أشبهُ بالأسماءِ من السينِ لكونِها على ثلاثة أحرف ،
والسين أقعدُ في شبه الحروفِ لكونِها على حرفٍ واحدٍ ، فاختصَّت
سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين •

ذكرُ ما اُفترقتْ فيه ألفاظُ الإغراءِ والأمرِ

قال الأندلسيُّ :

الفرقُ بين هذه الأسماءِ : (عليك ودونك) ونحوهما (١) في
الإغراءِ ، وبين الأمرِ المأخوذِ من الفعلِ من وجوه :

- منها أن الإغراءَ يكون مع المخاطبِ ، فلا يجوزُ : عليه زيداً •
- ومنها أنه لا يتقدَّم معمولُها عليها ، لا تقول : زيداً عليك •
- ومنها أن الفاعلَ فيها مستترٌ لا يظهرُ أصلاً في تثنيةٍ ولا جمع •
- ومنها أن حروفَ (٢) الجرِّ هنا لا تتعلق بشيءٍ ، ولا يعمل فيها
عامل عند بصريٍّ إلا (٣) المازنيُّ ، كقوله تعالى : « ارجعوا وراءكم » (٤) •
- فليس وراءكم معمولاً لارجعوا ، لأنه اسمُ فعلٍ ، بل ذكر تأكيداً •
- ومنها أن الإغراءَ لا يجاب بالفاءِ ، لا يقال : دونك زيداً فيكرمك •

(١) في هـ (ونحوها) •

(٢) في م د (حرف) •

(٣) في م (ولا المازني) •

(٤) * قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا نوراً * الحديد ١٣ •

ومنها أنَّ المفعول به إذا كان مضمرًا كان منفصلاً ، ولم يجز أن يكون متصلاً نحو : عليك إياي ، ولا يقال (١) عليكني ، كما يقال الزمني الآن هذه لم تتمكن [هـ - ٢٢٠] تمكن الأفعال •

ذكر ما افتقرت فيه لام كسي ولام الجحود

قال أبو حيَّان :

افترقا في أشياء :

أحدها أنَّ إضمارَ أن في لام الجحود على جهة الوجوب ، وفي لام كي على جهة الجواز في موضع ، والامتناع في موضع : فالجواز حيث لم يقترن الفعل بلا ، نحو : جئتُ لتكرمَنِي ، ويجوز لأن تكرمني والامتناع حيث اقترن بلا ، فإن الإظهار حينئذٍ يتعيَّن ، نحو « لئلا يعلم أهل الكتاب » (٢) فراراً من توالي المتماثلين •

الثاني أنَّ فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان ، نحو : ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كي ، نحو : قام زيد ليذهب •

الثالث أنه لا يقع قبلها فعل "مستقبل" ، فلا تقول : لن يكون زيد ليفعل ، ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي ، نحو : سأثوب ليفغر الله لي •

الرابع أنَّ الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيّداً [م - ٢٩٢]

(١) في د م (لاتقول دونك زيدا فنكرمك) •

(٢) الحديد ٢٩ •

بظرف (١) فلا يجوزُ : ما كان زيدُ "أمرَ ليضربَ عمرًا ، ويوم كذا ليفعل . ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي ، نحو : جاء زيد أمرَ ليضربَ عمرًا .

الخامس أنه لا يوجبُ (٢) الفعل معها ، فلا يجوزُ : ما كان زيدُ "إلا ليضربَ عمرًا ويجوز ذلك مع لام كي ، نحو : ما جاء زيدُ "إلا ليضربَ عمرًا .

السادس أنه لا يقع (٣) موقعها كي ، لا تقول : ما كان زيدُ "كي يضربَ عمرًا ، ويجوز ذلك في لام كي ، نحو : جاء زيدُ "كي يضربَ عمرًا .

السابعُ أن المنصوب بعدها لا يكونُ سبباً لما قبلها ، وهو كذلك ، بعد لام كي .

الثامن أن النفي متسلطٌ مع لام الجحودِ على ما قبلها ، وهو المحذوف الذي تتعلق (٤) به اللام ، فيلزمُ من نفيه نفي ما بعد اللام ، وفي لام كي يتسلط على ما بعدها ، نحو : ما جاء (٥) زيدُ "ليضربَكَ ، فينتفي الضرب خاصة ، ولا ينتفي المجيءُ إلا بقرينة تدلُّ على انتفائه .

التاسع أن لام الجحود لا تتعلق إلا بمعنى الفعل الواجب حذفه .

(١) في د (بظرف نحو فلا) .

(٢) في هـ (لا يؤخر) .

(٣) في هـ (أنه يقع) .

(٤) في هـ ل (يتعلق) .

(٥) في د (ما جاءني) .

فإذا قلت : [هـ - ٢٢١] ما كان زيدٌ ليقومَ ، فكأنك قلتَ :
 ما كان زيدٌ مستعداً للقيام ، يقدّر في كلِّ موضع ما يليقُ به على
 حسب مساق الكلام . ففي نحو قوله تعالى « وما كان الله ليطلعكم
 على الغيبِ » (١) يقدّر مريداً لإطلاعكم على الغيب ، وأما لام كي
 فإنّها متعلّقة بالفعل الظاهر الذي هو معلولٌ للفعل الذي دخلتْ
 عليه اللام .

العاشرُ أنَّ لامَ الجحود تقعُ بعد ما لا يستقلُّ أن يكون كلاماً
 دونها ، ولام كي لا تقع (٢) إلا بعدما يستقلُّ كلاماً . ولذلك كان
 الأحسنُ في تأويل قوله :

٣٧٦- فما (٣) جمعٌ ليغلبَ جمعٌ قومي

مقاومةً ، ولا فَرْدٌ لفَرْدٍ [ل-١٨٠]

أثَّه على إضمار (كان) لدلالة المعنى عليه ، أي فما كان جمعٌ
 ليغلبَ ، لتكونَ اللامُ فيه لامَ الجحود لا (لام كي) لأنَّ ما قبلها
 وهو : فما (٤) جمعٌ لا يستقلُّ كلاماً .

(١) آل عمران (١٧٩) .

(٢) سقطت الجملة التالية من ل .

(٣) قائله مجهول . وابن هشام يورده في مغني اللبيب ٢٣٣ (٢٨٢) ويخرج
 على مثاله قول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر :
 (وما أنا لأدعهما) وانظر الأشعموني ٢٩٣/٣ وشواهد المغني ٥٦٢
 (٣٣٧) .

(٤) في م ل (مما) .

ذكر ما افترق فيه الفاء والواو

اللذان ينصب المضارع بعدهما

قال أبو حيان :

لا أحفظُ النصبَ (١) جاء بعدَ الواوِ بعدَ الدعاءِ والعرضِ
والتحضيضِ والرجاءِ ، قال: فينبغي ألاَّ يُقدِّمَ على ذلك إلاَّ سماعٌ .
قال : وكذلك مع التشبيهِ الواقعِ موقعَ النفيِ . ومع قد (٢) المنفيُّ بها ،
فإنَّ عمومَ [د - ١٨٣] قولِ التسهيل (٣) في مواضع الفاء يدلُّ على
الجوازِ معهما ، ويحتاج ذلك إلى سماعٍ من العرب . وانقردتِ الفاءُ
بأنَّ ما بعدها في غير النفي يُجزمُ عند سقوطِها ، نحو : « وقلَّ
لعبادي يقولوا التي هي أحسنُ » (٤) ويرفع مقصوداً (٥) به الوصفُ

(١) شرح التسهيل ٣٠/٥ اقتبس السيوطي الأحكام وأهمل طائفة من الأمثلة
وفي الهمع ١٢/٢ - ١٣ زاد الأمر أيضاً .

(٢) في هـ (ومع المنفي بها) بحذف قد .

(٣) قال ابن مالك في تسهيل الفوائد (٢٣١) : (ويلحق بالنفي التشبيه
الواقع موقعه ، وربما نفي بقدر فينصب الجواب بعدها) ومثل السيوطي
على التشبيه الواقع موقع النفي في الهمع ١٢/٢ فقال : (كأنك وال
علينا فتشتمنا . تقديره ما أنت وال علينا فتشتمنا) .

(٤) الاسراء ٥٣ انظر الهمع ١٤/٢ . وخرج ابن الانباري في البيان ٩٢/٢
جزم الفعل على أنه جواب طلب محذوف : (فقله : يقولوا التي هي
أحسن ، هي جواب (قولوا) المقدرة) .

(٥) في م (مقصورا) .

أو الاستئناف ، وأجاز الزجاجي^(١) الجزم في النفي أيضاً ، فأجاز :
 ما تأتينا (٢) تحدثنا ، وعلى هذا قال بعضهم : كل ما تنصب فيه
 الفاء تجزم^(٣) ، ولم يستثن شيئاً •

ذكر ما اختلفت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

قال أبو حيان :

من الفرق بين أن^(٤) المصدرية والمفسرة أن المصدرية يجوز
 أن تتقدم على الفعل لأنها معموله ، وإذا كانت مفسرة لم يجوز أن
 تتقدمه لأن^(٥) [٢٢٢ هـ] المفسر لا يتقدم (٥) المفسر •

ذكر ما اختلفت فيه لم ولما

قال ابن هشام في المغني (٧) :

اختلفنا (٨) في خمسة أمور :

-
- (١) في م (الزجاج) •
 - (٢) في د (فأجاز نحو : ما تأتينا) •
 - (٣) في د (يجزم) •
 - (٤) في م بين المصدرية والمفسرة •
 - (٥) في د (لا يتقدم على) •
 - (٦) في هـ (اختلف) •
 - (٧) مغني اللبيب ٣٠٩ - ٣١٠ أسقط السيوطي بعض الشواهد والأمثلة •
 - (٨) في م (اختلفنا) وفي ل (اختلفا) •

أحدها أن^(١) لما لا تقترن بأداة شرط ، لا يقال : إن^٢ لما تقم
و (لم) تقترن به ، نحو « وإن^٣ لم تفعل » (٢) •
الثاني أن^٤ منفي^٥ لما يتصل بالحال كقوله (٣) :

٣٧٧- فإن كنت مأكولاً فكن خير أكل
والأ فادر كني ولما أمزق

ومنفي^٦ (لم) يحتمل الاتصال ، نحو « ولم أكن بدعائك رب^٧
شقياً » (٤) والانقطاع مثل : « لم يكن شيئاً مذكوراً » (٥) ولهذا
جاز (٦) : لم يكن [م - ٢٩٣] ثم كان ، ولم يجوز : لما يكن ثم كان •
ولا امتداد النفي بعد (لما) لم يجوز اقترانها بحرف التعقيب ، بخلاف
لم تقول : قمت فلم تقم ، لأن^٨ معناه وما قمت عقب قيامي ، ولا
يجوز : قمت فلما تقم (٧) ، لأن^٩ معناه وما قمت إلى الآن •

الثالث أن^{١٠} منفي^{١١} (لما) لا يكون إلا قريباً من الحال ،
ولا يشترط ذلك في منفي (٨) لم ، تقول : لم يكن زيد في العام الماضي
مقيماً • ولا يجوز لما يكن •

(١) في م دل (أحدها أنها لا) •

(٢) * وان لم تفعل فما بلغت رسالته * المائدة ٦٧ •

(٣) البيت للممزق العبدى انظر الأصمعيات ص ١٩٠ القصيدة ٥٨ والأمالى
الشجرية ١/ ١٣٥ ومغنى اللبيب ٣٠٩ (٥١٠) وشواهد المغنى ٦٨٠
(٤٣٩) •

(٤) مريم ٤ •

(٥) الدهر ١ •

(٦) في م (ولهذا لم يكن) •

(٧) في د (يقيم) •

(٨) في م (متى) وفي ل (نفي) •

الرابع أن منفي (لما) متوقع ثبوته بخلاف منفي لم ، ألا ترى أن معنى : « بل لما يذوقوا عذاب » (١) أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : « ولما يدخل الإيمان في قلوبكم » (٢) ما في (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد .

الخامس أن منفي (لما) جائز الحذف لدليل ، كقوله :

٣٧٨ - فجئت قبورهم بدءاً (٣) ، ولما

فناديت القبور فلم يجبنه (٤)

أي : ولما أكن قبل ذلك بدءاً ، أي سيّداً (٥) ، ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم . تريد : ولم أدخلها ، فأما قوله (٦) :

(١) ج ٨ .

(٢) الحجرات ١٤ .

(٣) في م (بدء) .

(٤) في د (تجبنه) والشاهد منسوب إلى ذي الرمة ، وليس في ديوانه . انظر اللسان (لم) ومغني اللبيب ٣١٠ (٥١٢) والهمع ٥٧/٢ وشرح شواهد المغني ٦٨١ (٤٤١) والدرر ٥٢/٢ - ٧٣ .

(٥) في م (سيد) .

(٦) البيت لابراهيم بن هرمة ، روي في ديوانه ١٩١ : (يوم الأعازب) وقال شارحه : يريد في وقت الفوضى والاضطراب . وضبط روي البيت بالسكون (وان لم) وضبط في بعض المصادر بكسر الميم ، وانظر مغني اللبيب ٣١٠ (٥١٣) والعيني ٤٤٣/٤ والأشموني ٦/٤ والتصريح ٢٤٧/٢ والهمع ٥٦/٢ وشواهد المغني ٦٨/٢ (٤٤٢) والخزانة ٣٢٨/٢ والدرر ٧٢/٢ .

٣٧٩- احفظْ وديعتك التي استودعتْها

يومَ الأعراب إن وصلت وإن لم

فضرورة ، وعلة هذه الأحكام كلها أن لم لنفي فعَل ، ولما
لنفي قد فعل • [هـ - ٢٢٣] •

وقال ابن القوَّاس في شرح الدرَّة :

لما تشارك لم في النفي والقلب (١) ، وتفاقتها من أربعة أوجه :
أحدها أن لم لنفي الماضي مطلقاً أي بغير قد ، ولما لنفي
المقترن بقد •

والثاني أن لم مفردة ولما مركبة •

والثالث أن لما قد يحذف الفعل بعدها ، ولا يحذف بعد
لم إلا في الضرورة •

والرابع أن لما تفيد اتصال (٢) النفي إلى زمن الإخبار بخلاف
لم ، فإن النفي بها منقطع •

هـ

اضطرب النحويون في تخريج قوله تعالى : « وإن كلاً لما
ليوفيتهم » (٣) في قراءة من شدد ميم (لما) وشدد إن أو

(١) في م (والقلب) •

(٢) في د (الاتصال الى زمن) •

(٣) * وان كلا لما ليوفيتهم ربك أعمالهم * هود ١١١ • جاء في الجامع
لأحكام القرآن ١٠٤/٩ (قرأ أهل الحرمين نافع وابن كثير وأبو بكر

خففها (١) . فنقل صاحب كتاب اللامات (٢) عن المبرد أنه قال : هذا
لحن " ، لا تقول العرب : إن زيدا لمّا خارج . وقال المازني : لا أدري

معهم : وان كلا لما بالتخفيف ، على أنها ان المخففة من الثقيلة معاملة ،
وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه . قال سيبويه : حدثنا من أثق به أنه
سمع العرب تقول : ان زيدا لمنطلق وأنشد الشاعر : (كأن ظبية تمطو
الى وارق السلم) أراد : كأنها ظبية فخفف ونصب ما بعدها والبصريون
يجوزون تخفيف أن المشددة مع اعمالها . وأنكر ذلك الكسائي وقال :
ما أدري على أي شيء قرئ . « وان كلا » وزعم الفراء أنه نصب
(كلا) في قراءة من خفف بقوله : (ليوفينهم) أي وان ليوفينهم كلا .
وانكر ذلك جميع النحويين ، وقالوا : هذا كبير الغلط ، لا يجوز عند
أحد : زيدا لأضربه . وشدد الباقون (إن) ونصبوا بها كلا على
أصلها . وقرأ عاصم وحزمة وابن عامر : (لما) بالتشديد ، وخففها
الباقون على معنى وان كلا لما ليوفينهم ، جعلوا (ما) صلة ، وقيل
دخلت لتفصل بين اللامين اللتين تلتقيان في القسم ، وكلاهما مفتوح ،
ففصل بينهما بما (وللکلام صلة يراجعها من شاء ، وانظر دراسات
لاسلوب القرآن الكريم ١/٥٢١ ، فان فيه تلخيصاً وافياً لما في كتب
القراءات . واحالة الى هذه الكتب مثل النشر ٢/٢٩١ والكشاف
٢/٢٣٦ والمكبري ٢/٢٥ . والبحر ٥/٢٦٦ - ٢٦٨ .

(١) في د (وخففها) .

(٢) لم ترد العبارة المذكورة في كتاب اللامات ، ولا في كتب المبرد بل ورد
بحث مستفيض عن هذه اللام وأمثالها في ص ١١٧ - ١٢٤ من كتابه
اللامات تحقيق الدكتور مازن مبارك .

ما وجه هذه القراءة • وقال الفرّاء : التقديرُ لمنّ ما ، فلمّا كثرت الميمات حذفتُ منهن واحدة ، فعلى هذا هي لامٌ توكيد ، ويعني بكثرة الميمات أن نون من حين أدغمت في ميم ما انقلبت ميماً بالإدغام ، فصارت ثلاث ميمات • وقال المازنيّ أيضاً إنّ بمعنى ما ثم تثقل كما أن (أنّ) (١) المؤكّدة تخفّف ومعناها الثقيلة • انتهى •

قال أبو حيان : وارتباك (٢) التحوين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقارئها يدلّ على صعوبة المدرك فيها ، وتخرجها على القواعد النحوية • فأما (٣) التلحين فلا سبيلَ إليه البتّة لأنها منقولة نقل التواتر في السبعة •

وأما من قال : لا أدري ما وجهها فمعدّورٌ لخفاء إدراك ذلك عليه ، وأما تأويلُ إنّ المثقلة بأنها المخففة التي هي فافية ، ففي غاية من الخطأ لأنها لو كانت فافية لم ينتصب بعدها كلّ ، بل كان يرتفع ، وأيضاً فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون إنّ (٤) المثقلة فافية • وأما تأويل الفرّاء فأيضاً في غاية الضعف ، إذ لا يحفظ من كلامهم لكّا في معنى لمن (٥) ما •

(١) في هـ (كما أن المؤكّدة) بحذف أن الثانية •

(٢) في هـ (وارتكاب) •

(٣) في هـ (وأما) •

(٤) في م (أن تكون المثقلة) •

(٥) في م (لن) وفي ل (لن ما) •

قال : وقد كنت من قديمٍ فكُتِرَ في تخريج هذه الآية ، فظهرَ لي [هـ - ٢٢٤] تخريجُها على القواعد النحوية من غير شذوذٍ ، وهو أنَّ لما هي الجازمة ، وحذف الفعل المعمول لها للدلالة معنى الكلام عليه ، والمعنى وأنَّ كلاً لما يُبَخَسُ أو ينقص عمله ، أو ما كان من هذا المعنى • [م - ٢٩٤] فحذف الفعل للدلالة قوله : (ليوفِّيَنَّهُم رِثَّتَهُمْ أَعْمَالَهُمْ) عليه • قال : فعلى هذا استقرَّ تخريجُ الآية على أحسن ما يمكن وأجملِه ، ولم يهتد أحدٌ من النحويين في هذه الآية إليه على وضوحه واتجاهه في علم العربية ، والعلوم كنوزٌ تحت مفاتيح الفهم •

قال : ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره عن أبي عمرو بن العباس أنَّ (لما) هنا هي الجازمة ، وحذف الفعل بعدها • انتهى •

فائدة :

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح [د - ١٨٤] الإيضاح : اعلم أنَّ العرب حملت (لو) على (لولا) في موطنٍ واحدٍ أوقعت بعدها (أنَّ) ، فقالت : لو أنَّ زيداً قائمٌ ، كما قالت : لولا أنَّ زيداً قائمٌ ، وفعلت هذا هنا لقرب لو من لولا ، ولشبهه أنَّ بالفعل ، فكان أنَّ إذا [ل - ١٨١] وقعت بعد لو قد وقع بعدها (١) الفعل •

(١) في م (بعدهما) •

ذكر ' ما افتרכת فيه مدّة' الانكار ومدّة' التذكار

قال في التسهيل (١) :

لا تلي زيادة التذكار هاء السكت ، بخلاف زيادة الإنكار .
قال أبو حيان : وسبب (٢) ذلك أن المنكر قاصد للوقف ،
والمتذكر ليس بقاصد للوقف ، وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه ،
وهو طالب لتذكّر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه ، فذلك لم تلحقه .

ذكر ' الفرق بين هلّ وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام (٣) :

تفرّق هلّ من الهمزة من عشرة أوجه : اختصاصها بالتصديق
وبالإيجاب ، وتخصيصها المضارع بالاستقبال ، ولا تدخل على الشرط ،
ولا تدخل (٤) على إن ، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار ، وتقع بعد

(١) جاء في تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٥٠ : (اذا نطق بكلمة متذكر غير
قاصد للوقف وصل آخرها بمدّة تجانس حركته ، ان كان متحرّكا ،
وبياء ساكنة بعد كسرة ان كان ساكنا صحيحا ، ولا تلي هذه الزيادة
هاء السكت بخلاف زيادة الانكار) .

(٢) مخطوطة شرح التسهيل ٢٦/٦ .

(٣) مغني اللبيب ٣٨٦ - ٣٨٨ اقتبس السيوطي القواعد ، وأهمل الشواهد
ومناقشتها .

(٤) في م د ل (ولا على أن) .

العاطف لا قبله ، وبعد أم ، ويثراد بالاستفهام بها النفي ، وتأتي
بمعنى (١) قد • [٢٢٥ - هـ] •

ذكر ما افتقرت فيه إذا ومتى

قال الزمخشري في المفصل (٢) :

الفصل (٣) بين متى وإذا أن متى للوقت المتيقن ، وإذا للمعنى •
وقال الخوارزمي :

الفرق بينهما أن إذا للأمور الواجبة الوجود وما جرى ذلك
المجرى مما علم أنه كائن ، ومتى لما يترجح بين أن يكون ، وبين ألا
يكون • تقول : إذا طلعت الشمس خرجت ، ولا يصح (٤) فيه
متى • وتقول متى تخرج أخرج لمن لم (٥) يتيقن أنه خارج •
وقال في البسيط : تفارق (متى) الشرطية إذا من وجهين :

أحدهما أن إذا تقع شرطاً في الأشياء المحققة الوقوع ،
ولذلك وركدت شروط القرآن بها ، والشرط بمتى يحتمل
الوجود والعدم •

(١) قال ابن هشام في المغني ٣٨٨ : (وتكون بمنزلة قد ، نحو قوله جل اسمه
* هل أتى على الإنسان *) •

(٢) الفصل ٢٧٢ •

(٣) في ل (والفصل) •

(٤) في د (ولا يصح متى) •

(٥) في م (لمن يتقن) •

الثاني أن العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور ، لكونها غير مضافة إليه ، بخلاف إذا لإضافتها إليه ، إذ كانت للوقت المعين ومتى للوقت المبهم .

ذكر ما افرقت فيه أيتان ومتى

قال ابن يعيش (١) :

أيتان ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى (متى) . والفرق بينهما وبين متى أن (٢) متى لكثرة استعمالها صارت أظهر من أيتان في الزمان . ووجه آخر من الفرق أن متى تستعمل في كل زمان ، وأيتان لا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه .

وقال صاحب البسيط :

أيتان بمعنى (متى) في الاستفهام ، وتفارق متى من وجهين :
أحدهما أن متى أكثر استعمالاً منه .

والثاني أن أيتان يستفهم (٣) به في الأشياء المعظمة المفخمة .

وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطاً . وذكر بعض المتأخرين أنها تقع شرطاً ، لأنها بمنزلة متى ، ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك أيتان . وتوجيه منع الشرط عدم السماع ،

(١) شرح المفصل ١٠٦/٤ والنقل يطابق الاصل .

(٢) سقط من م (أن متى) .

(٣) في د (تستفهم) .

وأنّ متى أكثر استعمالاً منها (١) ، فاختصتْ لكثرة استعمالها
[هـ - ٢٢٦] بحكم لا تشاركها (٢) فيه أيّان . انتهى .

قلت : فهذا فرق " ثالث .

ذكر ما افترق فيه جواب لو [م - ٢٩٥] وجواب لولا

قال أبو حيّان (٣) :

ليس عندي ما يختلفان فيه إلا أنّ جواب لولا وجدناه في لسان
العرب قد يقرن بقدر كقوله :

٣٨٠ - لولا الأمير ، ولولا حق طاعته

لقد شربت دماً أحلى من العسل

ولا أحفظ في (لو) ذلك ، لا أحفظ من كلامهم لو جئتني لقد
أحسنت إليك .

وليس بعيد أن يسمع ذلك فيها ، وقياس لو على لولا في ذلك
عند من يرى القياس سائغاً (٤) ، وجواب لو إذا كان ماضياً مثبتاً جاء

(١) ذكر صاحب دراسات لاسلوب القرآن الكريم ١٤٣/٣ أن متى لم تجيء
شرطية في القرآن ، وإنما جاءت استفهامية .

(٢) في م (لا يشاركها) .

(٣) شرح التسهيل ٢/٦ - ٣ .

(٤) ويعدّه في شرح التسهيل (. . .) وكما جاز جزم جواب لو لدلالة المعنى
عليه كذلك يجوز حذف جواب لولا لذلك . قال تعالى : (ولولا فضل
الله عليكم ورحمته وإن الله تواب حكيم) (التقدير لأخذكم أو ماكان
في معناه . . .) .

في القرآن باللام كثيراً ، وبدونها في مواضع ، ولم يحىء جوابٌ لولا في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد . وقد اختلف فيه قول ابن عصفور (١) : فتارة جعله ضرورة ، وتارة جعله جائزاً في قليل من الكلام (٢) .

ذكر ما اُفترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية

قال في البسيط :

أمّا مشابهتهما : فأثهما اسمان ، وأثهما مبيان ، وأثهما مفتقران (٣) إلى مبيّن ، وأثهما لا زمان للتصدّر ، وأثهما اسمان للعدد ، وأثهما لا يتقدّم عليهما عاملٌ لفظيٌّ إلا المضاف وحرف الجرّ .

وأمّا مخالفتهما :

- ١ - فإنّ الاستفهامية بمنزلة عددٍ منوّنٍ ، والخبرية بمنزلة عددٍ حذف منه التنوين .
- ٢ - وأنّ الاستفهامية تُبيّن بالمفرد ، والخبرية تبيّن بالمفرد والجمع .

(١) جاء في شرح الجمل ٢/٢١٦ : (ويلزم خبرها اللام ، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر مثل قوله : لولا الجمار بأفنى البيت) ومثل قول الآخر : لولا الشماع أضاءها (٠) .

(٢) بعده في شرح التسهيل ٣/٦ (نحو قول ابن مقبل : لولا الحياء وباقي الدين عبتكما) .

(٣) في د (يفتقران) وفي ل (يفتقران) .

٣ - وأنَّ مميّز الاستفهامية منصوب ، ومميّز الخبرية
مجرور .

٤ - وأنَّ الاستفهامية يحسن حذف مميّزها ، والخبرية
لا يحسن حذف مميّزها .

٥ - وأنَّ الاستفهامية يُفصل بينها وبين [هـ - ٢٢٧]
مميّزها ، ولا يحسن ذلك في الخبرية إلا في الشعر .

٦ - وأنَّ الاستفهامية إذا أُبدِلَ منها شيءٌ مع البدل
بالهمزة ، نحو : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وكم درهماً أخذت
أثلاثين أم أربعين ؟ ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على
الاستفهام ، نحو : كم غلمان عندي ثلاثون وأربعون وخمسون .

٧ - وأنَّ الخبرية يُعطَفُ عليها بلا ، فيقال : كم مالك
لا مائة ولا مئتان ، وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان ، لأنَّ
المعنى كثير من المال ، وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر
منه ، ولا يجوز في الاستفهامية ، كم درهماً عندك لا ثلاثة ولا أربعة
لأن (لا) لا يُعطَفُ بها إلا بعد موجب ، لأنها تنفي عن الثاني
ما ثبت (١) للأول ولم يثبت شيء في الاستفهام . [د - ١٨٥] .

٨ - وأنَّ إلا إذا وقعت بعد الاستفهامية كان إعراب ما بعدها
على حدّ إعراب كم من رفع أو نصب أو جرّ ، لأنه بدل منها لأنَّ
الاستفهام يُبدل منه ، ويستفاد من إلا معنى التحقير والتقليل ،
نحو : كم عطاؤك إلا ألفان ؟ وكم أعطيتني إلا ألفين ؟ وبكم أخذت

(١) في م (ثبت) .

ثوبك إلا درهم ؟ وكم مالك درهماً إلا عشرون ؟ ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا بدلاً من خبر كم ولا من مفسرها لبيانهما ، بل يبدل من كم لإبهامها لإرادة إيضاحها بالبدل ، وإلفادته (١) معنى التقليل كأن الاستفهام بمنزل النفي ، كقولك : هل الدنيا إلا شيء ؟ فإن ؟ أي ما الدنيا ، وأما الخبرية فإن المستثنى بعدها منصوب لأنه استثناء من موجب ، ولا يجوز البدل في الموجب ، فيقال : كم غلمان جاؤوني إلا زيداً .

وقال ابن هشام في [ل - ١٨٢] المغني (٢) :

يفترقان في خمسة أمور :

أحدها أن الكلام مع الخبرية محتمل (٣) للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية .

الثاني أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً ، لأنه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعي ذلك لأنه مستخبر .

ثم ذكر ثلاثة مما تقدم وهي : عدم اقتران المبدل من الخبرية بالهمزة ، وتميزها بمفرد ومجموع ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية ، فتحصلنا من ذلك على عشرة فروق . [م ٢٩٦]

(١) في ل (ولا فادته معنى التعليل) .

(٢) مغني اللبيب ٢٠١ - ٢٠٢ نقل السيوطي من المغني الأمرين الاول والثاني نقلًا دقيقاً ولخص الثلاثة الباقية .

(٣) سقط من د السطر التالي .

وبها صرّح المهلكي^١ ، فقال (١) :

الفرق في كم في الاستفهام والخبر

من عشر استوضحت كالأنجم الزهر [هـ ٢٢٨]

نصب (٢) المقّر ، مع إفراده أبداً

وحذفه تارة ، والفصل في ظر

وتقتضيك جواباً في السؤال بها

ومبدلاً تقتضيك الحرف في الأثر

وليس من خيما التكرير ، ثمّت لا

عطف عليها (بلا) في سائر الزهر (٣)

ولا تضاف إلى ما بعدها شبها

وقد ترى بعدها إلا بمسطر

وكل هذا فالاستفهام يحكمه

وضدّه في كم الأخرى على الخبر

(١) وردت في مخطوطة (نظم الفرائد) ق ١ - ٢ .

(٢) في المخطوطة (ونصب) .

(٣) في د (الزهر) .

ذكر ما افرق فيه كم وكأين

قال ابن هشام في المغني (١) :

توافق كأين كم في خمسة أمور :

الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب ، والاستفهام أخرى وهو نادر ، ولم يثبت إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك (٢) .

وتخالقها في خمسة أمور :

أحدها أنها مركبة ، وكم بسيطة على الصحيح .

الثاني أن ميّزها مجرور بمن غالباً ، حتى زعم ابن عصفور لزومه .

الثالث أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور .

الرابع أنها لا تقع مجرورة (٣) .

والخامس أن خبرها لا يقع مفرداً (٤) .

(١) مغني اللبيب ٢٠٣ - ٢٠٤ نقل السيوطي القواعد وأسقط الشواهد .

(٢) قال ابن مالك في تسهيل الفوائد ١٢٥ : (معنى كأين وكذا كمعنى كم الخبرية ويقتضيان ميّزاً منصوباً والأكثر جره بمن بعد كأين، وتنفرد من كذا بلزوم التصدير وأنها قد يستفهم بها) .

(٣) في هـ (أنها مجرورة) وفي المغني : لاتقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور أجازا : بكأين تبيع هذا الثوب ؟ .

(٤) في د (الا مفرداً) .

ذكر ما افترق فيه (١) كائِنً وكذا

قال ابن هشام (٢) :

توافق كذا كائِنً في أربعة أمور :

التركيب ، والبناء والإبهام ، والافتقار إلى التمييز .
وتخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها أنها ليس لها الصدر .

الثاني أن تمييزها واجب النصب .

الثالث أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها .

ذكر ما افترق (٣) فيه أي ومن

قال في البسيط :

افترقا من ستّة أوجه : [هـ - ٢٢٩] .

أحدها أن "أيّاً" (٤) "معربة" تقبل الحركات ، ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف ، بل تلحقها الزيادة (٥) في الوصل والوقف ، ومن "مبنية" ، ولا تلحقها الزيادة إلا في الوقف .

(١) سقط من م (فيه) .

(٢) مغني اللبيب ٢٠٤ - ٢٠٥ نقل السيوطي القواعد وأغفل الشواهد .

(٣) في م (افترقت) .

(٤) في د (أما) .

(٥) سقطت هذه الجملة من ل .

الثاني أن (من) لمن يعقل ، وأي لمن يعقل (١) ، ولمن لا يعقل ،
بحسب ما تضاف إليه لأنها بعض من كل .

الثالث أن العلم يحكى بعد من (٢) ولا يحكى بعد أي .

الرابع أن رب قد تدخل على من دون أي .

الخامس أن أيًا قد يوصف بها بخلاف من .

السادس أن من يدخلها (٣) الألف واللام وياء النسبة في
الحكاية بخلاف أي .

ذكر ما افرقت فيه تاء التانيث وألف التانيث

قال ابن يعيش (٤) :

ألف التانيث تزيد على تاء التانيث قوة ، لأنها تثني مع الاسم
وتصير ك بعض حروفه ، ويتغير الاسم معها عن هيئة (٥) التذكير ،
نحو : سكران وسكرى وأحمر وحمراء . فبنية كل واحد من المؤنث
هنا غير بنية المذكر . وليست التاء كذلك ، إنما تدخل الاسم المذكر
من غير تغيير بنيته دلالة على التانيث ، نحو : قائم وقائمة . ويزيد
ذلك عندك وضوحاً أن ألف التانيث إذا كانت رابعة ثبتت في
التكسير ، نحو حبل وحبال ، وسكرى وسكاري (٦) ، وليست

(١) سقطت من م (وأي لمن يعقل) .

(٢) في د (العلم يحكى بعد أي) .

(٣) في د ل (تدخلها) .

(٤) شرح المفصل ٥٩/١ .

(٥) في الاصل (عن بنية) .

(٦) وبعده في الأصل يقول ابن يعيش (كما تثبت الراء في حوافر والميم في

دراهم) .

التاء كذلك ، بل تحذف في التكسير ، نحو : طلحة وملاح ، وجفنة وجفان . فلمّا كانت الألف مختلطةً بالاسم كان لها مزنةٌ على التاء فصارت مشاركتها في التأنيث علةً (١) ، ومزنتها عليه علةٌ أخرى كأنه تأنيشان ، فلذلك منعت الصرفَ وحدها ، ولم تمنع التاء إلا مع سبب آخر .

وقال في باب الترخيم (٢) : دخول تاء التأنيث في الكلام أكثر من دخول ألّهي التأنيث ، لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث ، نحو : قامت هند ، وتدخل المذكر توكيداً ، ومبالغة ، نحو : علامة ، ونسابة ، فلذلك ساغ حذفها في الترخيم وإن لم يكن ما فيه علماً . [هـ - ٢٣٠]

ذكر ما افرقت فيه التثنية والجمع السالم

قال ابن السراج [م - ٢٩٧] في الأصول :

التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع ، فإنه مخصوص بمن يعقل . ولا يجوز أن يقال (٣) في جبل جبلون ، ولا في جبل (٤) جبلون ، ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ ، ولشذوذه عن (٥) القياس علة .

(١) في م (عليه) .

(٢) شرح المفصل ٢٠/٢ .

(٣) في د ل (تقول) وفي م (نقول) .

(٤) في د (خيل خيلون) .

(٥) في د (في) .

قال ابن السراج :

والمذكّر^(١) والمؤنث في [د - ١٨٦] التثنية سواء ، وفي الجمع مختلف . فإذا جمعت المؤنث على حدّ التثنية زِدَتْ ألفاً وتاءً ، وحذفتْ الهاء إن كانت في الاسم ، وضُمَّتْ التاء في الرفع ، وألحقها التنوين ، فالضمة في جمع المؤنث السالم ظيـرةٌ الواو في جمع المذكّر ، والتنوينٌ ظيـر النون . والكسرة في جمع المؤنث في الخفض والنصب ظيـرة الياء في المذكّرين ، والتنوينٌ ظيـر النون .

ذكر ما اُفترق فيه جمعُ التكسيرِ واسمُ الجمعِ

قال أبو حيّان :

يفارقُ اسمُ الجمعِ جمعَ التكسيرِ من وجوه :

أحدُها عدمُ استمرارِ البنيةِ في جمعِ التكسيرِ .

الثاني الإشارةُ إليه بهذا .

الثالث إعادة ضمير المفرد إليه .

الرابع أن يكون خبراً عن هو .

الخامس أن يُصغَّرَ بنفسه ولا يُرَدَّ إلى مفردهِ .

ذكرُ ما اُفترق فيه التكسيرُ والتصغيرُ

قال في البسيط :

اُفترقا في أنَّ بناءَ التصغيرِ لا يختلفُ كاختلافِ أبنيةِ [ه - ٢٣١] الجمعِ ، وفي أنَّ الأُجود أنَّ يُقالَ في تصغيرِ أسودَ وأُغورَ وقُصورَ

(١) في د (قال ابن السراج في الأصول التثنية) .

وجداول ، أُسَيِّدَ وَأُعَيِّرَ وقَسِيْرَ وجَدِيْلَ بالإدغام (١) ، ولا يجوزُ ذلك في التَكْسِيرِ • ويقال في مقام ومقال مُقَيِّمٌ ومَقِيْلٌ بالإدغام ، وفي التَكْسِيرِ مقاومٌ ومقاوِلٌ بالإظهار • قال (٢) : ولا يقدح ذلك في قولهم : إِيْها من وادٍ واحد • لأنه لا يلزمُ من مشابهة الشيءِ للشيءِ أن يشابهه من جميع الوجوه •

قال ابنُ الصائغ في تذاكرته :

سُئِلْتُ عن السبب في إن كان النسب إلى الجمع (٣) في ماله واحدٌ إلى الواحدِ ، فإن لم يكنْ له واحدٌ تُسبب إلى الجمع ، وكان التصغيرُ للجمع فيما له واحدٌ إلى الواحدِ ، وفيما لم يكنْ له واحدٌ [ل - ١٨٣] إلى واحدِه (٤) المقدَّر ، وهما اتحد البابان •

فقلتُ : النسب إلى الواحد لم يكن إلا قصدَ الخفَّةِ ، حيث المنسوب إلى الجمع هو المنسوب (٥) إلى الواحد ، وتصغيرُ الواحد في الجمع إنما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير ، فافترق البابان •

(١) سقط (بالإدغام) من د •

(٢) سقط من د (قال) •

(٣) سقط من د (إلى الجمع في ماله) •

(٤) في د (واحدة) •

(٥) في ل م (منسوب) •

القسم الثاني

القسم الثاني

باب' الاعرابِ والبناءِ

مسألة :

يكفي في بناء الاسم شَبَهَهُ بالحرف من وجهٍ واحدٍ اتفاقاً ،
ولا يكفي في منع الصرفِ مشابهته للفعل من وجهٍ واحدٍ اتفاقاً ، بل
لا بدَّ من مشابهته له من وجهين •

قال في البسيط :

والفرقُ أنَّ مشابهة الحرف تُخْرِجُهُ إلى ما يقتضيه الحرفُ من
البناء ، وعلَّةُ البناءِ قويَّةٌ ، فلذلك جَذَبَتْهُ العِلَّةُ الواحدةُ • وأما
مشابهةُ الفعلِ فإنَّها لا تُخْرِجُهُ عن الإعرابِ ، وإنَّما تُحْدِثُ فيه
ثِقَلًا ، ولا يتحقَّقُ الثقلُ بالسببِ الواحدِ لأنَّ خَفَّةَ الاسمِ تقاومه
فلا يقدر على جذبها عن الأصالةِ إلى الفرعية ، فلذلك احتجَّ إلى سببين
لتحقُّقِ الثقلِ بتعاضدِهما ، وغلبتهما بقوةِ ثقلهما خَفَّةَ الاسمِ
وجذبه إلى شبه (١) الفعل • [هـ - ٢٣٣] •

قال ابنُ الحاجب في أماليه :

إنَّ (٢) قيل: لم يَبْنِ الاسمُ لشبهه واحد، وامتنع من الصرف
لشبهين ، وكلا الأمرين خروجٌ عن أصله ؟

(١) في م د (الى الفعل) •

(٢) في د (فان) •

فالجوابُ أنَّ الشبَّهَ الواحدَ بالحرفِ يُبعدُه عن الالاسية ،
ويقرَّبُه مما ليس بينه وبينه مناسبةٌ إلا في الجنسِ الأعمِّ ، وهو كونه
كلمةً ، وشبَّهُ الفعلُ وإنَّ كان [م - ٢٩٨] نوعاً آخرَ إلاَّ أنه ليس
في البُعدِ عن الاسمِ كالْحرفِ . ألا ترى أنَّك إذا قسَّمتَ الكلمةَ خرج
الحرفُ أوَّلاً لأنه أحدُ القسمين ، ويبقى الاسمُ والفعلُ (١) مشترَكَيْن ،
فيفرق بينهما بوصفٍ أخصَّ من وصفهما بالنسبةِ إلى الحرفِ (٢) ،
فَوَزَانُ الحرفِ من الاسمِ كالجمادِ بالنسبةِ إلى الآدميِّ ، ووزانُ
الفعلِ من الاسمِ كالحيوانِ من الآدميِّ (٣) ، فشبَّهُ الآدميُّ بالجمادِ
ليس كشبَّهه بالحيوانِ . فقد علمتَ بهذا أنَّ المناسبةَ الواحدةَ بين
الشيءِ وبين ما هو أبعدُ لا تقاومُ (٤) مناسباتٍ متعدِّدةً بينه وبين
ما هو قريب منه .

قال ابنُ النحَّاسِ في التعليقة :

فإن قيل فلم يبيِّنْ الاسمَ لشبَّهه بالحرفِ من وجهٍ واحدٍ ؟
فالجوابُ أنَّ الاسمَ بعيدٌ من الحرفِ . فشبَّهتُ به يكادُ
يُخرِجُه عن حقيقته ، فلولا قوَّتُه لم يَظْهَرَ ذلك فيه ، فلا جرم
اعتبرناه قولاً واحداً .

مسألة :

قال ابنُ الدِّهَّانِ في الغرَّةِ :

قال بعضُ المتقدمين : فإن قيل : لمَّا شابَهَ الفعلُ الاسمَ

(١) في د (والفعلين) .

(٢) في م (بالنسبة الحرف) .

(٣) سقط من د (من الآدمي) .

(٤) في هـ (يقاوم) .

أعطيتموه بعض الإعراب ، ولما أشبه الاسم الحرف أعطيتموه
كل البناء ؟ •

فالجواب أن الإعراب لما كان يتبع بعض أعطى الفرع فيه دون
ما للأصل ، ولما كان البناء لا يتبع بعض تساوى الأصل والفرع فيه •

مسألة (١) :

قال بعضهم : الفرق بين (غد) وبين (أمس) — حيث أعرب
غد على كل اللغات بخلاف أمس — أن (٢) أمس استبهم استبهم
الحروف ، فأشبه الفعل الماضي ، وغد لكونه [هـ — ٢٣٣] منتظراً
أشبه الفعل المستقبل فأعرب •
نقله الأندلسي •

باب المنصرف وغيره

مسألة :

إذا سمّي بجمع وأخر لم ينصرفا عند سيبويه (٤) للتعريف

-
- (١) سقطت هذه المسألة كلها من د •
(٢) في ل فان •
(٣) سقطت هذه المسألة كلها من د •
(٤) فإذا زال العدل بالتصغير صرف ، قال سيبويه ١٤/٢ : (فان حقرت
آخر اسم رجل صرفته ، لأن فعلاً لا يكون بناء لمحدود عن وجهه) •
وقال المبرد في المقتضب ٣/٢٧٧ : (فان سميت به رجلاً (يعني آخر)
فهي منصرفة في قول الأخفش ومن قال به ، لأنه يعصرف أحمر اذا كان

←

والعدل في الأصل ، وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدل عنهما بالتسمية قياساً على المسمى بالمعدول عن العدد .

قال في البسيط :

والفرق على الأول أنه لا يمكن مراعاة العدل في العدد بعد التسمية لمنافاة التسمية للعدد ، وأمثا عدل جُئِع فلا ينافي التسمية للموافقة في التعريف . وكذلك عدل أُخِر عن اللام على الصحيح لا ينافي التعريف ، كما لم ينافه العدل في (سَحَر) .

مسألة :

الجمهور على أن الياء في (١) (معد يكرب) ساكنة سواء أضيف أو رُكِّب [د - ١٨٧] .

وقال بعضهم : تحرّك بالفتح قياساً على المنقوص .

وقال في البسيط : والفرق بينهما من وجهين .

أحدهما أنه طال (٢) بالتركيب . والسكون على حرف العلة أخف من الحركة فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص .

والثاني (٣) أنها صارت وسطاً في الكلمة بالتركيب فأشبهت الأصلية ، كياء (درديس) ، ولأن حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة ، واللازم أثقل من العارض .

← نكرة اسم رجل ، لانه قد زال عنه الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العدل وصار بمنزلة أصغر لو يسمى به رجل ، وسيبويه يرى أنه على عدله (وانظر الكافية ٦٦/١ فان فيها مناقشة وافية .

(١) في م (في نحو معد يكرب) .

(٢) في م (أطال) .

(٣) في د (انما) .

مسألة :

قال ابن إياز :

فإن قيل : إن حروف الجرّ تُمنعُ من الدخول على الفعل ،
ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجرُّ في موضع الجرّ ، فهلا
كانت اللام والإضافة كذلك . [هـ - ٢٣٤] .

قيل : الفرق من وجهين :

أحدهما أن اللام والإضافة يتغيّرُ بهما معنى الاسم ، ألا
تراهما (١) ينقلانه من التنكير إلى التعريف ، وحروف الجرّ لا تتغيّرُ
معناه .

والثاني أن حروف الجرّ تجري (٢) مما بعدها مجرى الأسماء
التي تجرُّ ما بعدها ، والأفعال قد تقع في موضع الجرّ بإضافة
ظروف الزمان إليها . فصار وقوع الأسماء بعد حروف الجرّ كأنه غير
مختص بها إذ كان مثل ذلك يقع في الأفعال ، فلذلك لم يعتد به .
اتهى .

وقد ذكر السيرافي (٣) هذين الوجهين . وزاد فروقا أخرى :

منها أن الألف واللام والإضافة (٤) أبعدا الاسم الذي
لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجاه (٥) منه ، فلمّا دخل عليه بعد

(١) في م (ترأتهما) .

(٢) في د (حروف الجر مما بعدها) .

(٣) في د (السيرافي في) .

(٤) في د (أبعد) .

(٥) سقط السطر التالي من د .

ذلك العاملُ صادفه غيرُ مُشبهٍ للفعل ، فعمل فيه • وأما (١) إذا دخل قبل دخول اللام أو الإضافة فإنه يصادفه ثقيلًا ، فلا ينفذ فيه •

ومنها أن الألف واللام والإضافة قاما مقام التنوين ، فكان الاسم منوّنًا ، والتنوين هو الصرف وعلامة الأمكن (٢) وليس العامل كذلك •

ومنها أننا لو اعتبرنا العوامل لبطل أصل ما لا ينصرف ، لأن التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل ، فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ، ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف •

مسألة :

الأسماء غير المنصرفة تنوّن للضرورة •

وقال ابن الحاجب في أماليه :

الأسماء المبنيّة لا تنوّن للضرورة ، لأنّ التنوين فرع الإعراب • وهي لا يدخلها الإعراب ، [م - ٢٩٩] فلا يدخلها التنوين •

(١) في م (فأما) •

(٢) في هـ (التمكن) وفي م د (الامكن) وهو ما أثبتنا لأن التنوين الذي يعنيه السيرافي هو تنوين الصرف ، وتنوين الصرف هو تنوين الامكنية ، أما التمكن فصفة تطلق على الاسماء غير المنونة ، كأحمد •

باب النكرة والمعرفة

مسألة :

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لم يَنْفَعِ نون الوقاية حذراً من كسر الفعل [ل - ١٨٤ ، هـ ٢٣٥] لأنها تطلب كسراً ما قبلها •

قال في البسيط :

فإن قيل : فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين • فهلاً كسِرَ مع ضمير المتكلم والجامع بينهما عدم الزوم ، لأنَّ ضمير المفعول غير لازم ، ولذلك هو في تقدير المنفصل •

قلنا (١) : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما أنَّ ياء المتكلم تقدّر (٢) بكسرتين وقبلها كسرة ، فتصير كاجتماع ثلاث كسراتٍ في التقدير ، ولا يحتمل ذلك في الفعل ، فلذلك احتيج إلى نون الوقاية بخلاف التقاء الساكنين ، إذ ليس معه إلا كسرة واحدة ، ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات •

والثاني أنَّ ياء المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها ، فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف التقاء الساكنين ، فإنَّ الثاني لا يمتزج بالأول لكونه منفصلاً عنه ، فلا تشبه (٣) حركته الحركة اللازمة •

(١) في م (قلت) •

(٢) في م (تقرر) •

(٣) في هـ (يشبه) •

باب الإشارة

مسألة :

قالوا : في البعيد للمذكّر (ذلك) ، فلم يحذفوا الألف وكسروا اللام للالتقاء الساكنين • وقالوا : للمؤنث (١) (تلك) • وأصله (تي) فحذفوا الياء ، وسكنوا اللام •

والفرق أنّه لو أُبقيت الياء كما أُبقيت الألف في ذلك (٢) ، وقيل تيلك كان يؤدي إلى نهاية الثقل ، وهي وقوع الياء بين كسرتين ، ولا كذلك المذكّر • فإنه لا ثقل فيه مع تحريك اللام • وأنّ ثقل التأنيث والكسرة ناسب (٣) الحذف بخلاف فتح الذال ، وخفّة التذكير فإنه لا يقتضي الحذف •

ذكر ذلك في البسيط • قال : وقد جاء (تالك) في البعيد ، فلم تُحذف ألف (تا) كما لم تحذف ألف (ذا) ، ولما كان (٥) استعمالها أقلّ من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عوضاً عن استعمال تالك (٦) [هـ - ٢٣٦] •

(١) في م (المؤنث) •

(٢) سقط من د (في ذلك) •

(٣) في م (مناسب) ل (تناسب) •

(٤) في د (الألف) •

(٥) في م (إلا أن) •

(٦) في د (تلك) •

باب الموصول

مسألة :

جوّز الكوفيّون استعمال (ذا) موصولاً دون (ما) كما لو كانت مع ما أو مَنْ ، ومنعه البصريّون ، وفرّقوا بأنّ ما الاستفهامية إذا انضمت إلى ذا أكسبته معناها ، فخرج من التخصيص إلى إبهام الذي •

قال في البسيط : ولا قياس مع الفارق •

مسألة :

قال ابن الدهّان في الغرّة :

يجوز أن توصلَ أنْ بالأمر ، نحو : كتبتُ إليه بأنْ قمْ ، ولم يجز أن يوصل الذي بالأمر لأنّ الذي اسمٌ يفتقر إلى تخصيص من صلة ، وليس كذلك أنْ لأنها حرف •

باب الابتداء

مسألة :

قال ابن الخبّاز :

إن قلت : ما الفرق بين (زيدٌ أخوك) ، (وأخوك زيدٌ) ؟ قلت : من وجهين :

أحدهما أنّ : زيدٌ أخوك تعريفٌ للقرابة ، وأخوك زيدٌ تعريفٌ للاسم •

والثاني أنّ : زيدٌ أخوك لا ينفي أن يكون له أخٌ غيره •

لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ، وأخوك زيد ينفي أن يكون له أخ غيره ، لأنك أخبرت بالخاص عن العام . وهذا ما يشير إليه الفقهاء ، في قولهم : زيد صديقي ، وصديقي زيد ، نقله ابن هشام (١) في تذكرته .

مسألة :

قال الشلوين :

فإن قلت : إذا (٢) قلت : زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ، لأنه قام مقام المشتق ، وهو كائن (٣) ، فتضمن (٤) الضمير الذي كان يتضمنه . [هـ - ٢٣٧] وإذا قلت [د - ١٨٨] : زيد الأسد ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، وزيد زهير فلا ضمير فيه مع أنه قد قام مقام ما هو المبتدأ (٥) في المعنى ، وهو مشتق ، ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق ، فلم لم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه وتحمله هناك ؟

فالجواب أن الفرق بين الموضعين [م - ٣٠٠] أن الذي قام مقام (٦) الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة . فتحمل من الضمير ما كان يتحمله . والذي قام مقامه في هذا الأخير قام مقامه على معناه ، ولكن بزيادة أنه أريد به أنه هو (٧) على جهة المبالغة

(١) في د (نقله في تذكرته) .

(٢) سقط من د (إذا قلت) .

(٣) في د (قائم) .

(٤) في م (فيتضمن) .

(٥) في د (مبتدأ) .

(٦) في د م ل (مع) .

(٧) سقط (هو) من د .

بتغيير المعنى ، وجعل الثاني كأنه الأول لا مثله • فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحملته • هذا إذا قلنا : إن قولنا : أبو يوسف أبو حنيفة بزيادة معنى أنه هو (١) هو مبالغة • وإن قلل ذلك ، وقلنا : إنه بمعنى أصله الذي حذف منه تحمّل من الضمير ما كان يتحمّله ، فلك إذا فيه وجهان •

مسألة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تم بالحال ، وجعلوا (له) من قوله تعالى : « ولم يكن له كفواً أحد » (٢) خبر يكن ، وكفواً حال من الضمير المستكن في له وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتم إلا بالصفة كقوله تعالى : « بل أتسم قوم تجهلون » (٣) ونحوه •

وفرّق البصريّون فأجازوا الإخبار بما لا يتم إلا بالصفة ، ومنعوا الإخبار بما لا يتم إلا بالحال ، لأنّ الصفة من تمام الموصوف ، والحال فضلة فلا يلزم من جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضلة •

(١) في ل (أنه هو) •

(٢) الاخلاص ٤ •

(٣) النمل ٥٥ •

باب ما وأخواتها

مسألة :

قال الأندلسي في شرح المفصل :

فإن قلت : ما بالهم (١) حكموا بأن الباء في قولك : (ما زيد)
بقائم (مزيدة مع أنها لتأكيد النفي ، واللام في قولك : إن زيدا لقائم
غير مزيدة مع أنها لتأكيد معنى الابتداء (٢) ؟ [هـ - ٢٣٨] •
قلت : فيه حرفان :

الحرف الأول أن الباء أبداً تقع في الطي فلا يُلْتَقَط إليها
لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام فإنها تقع في الصدر في نحو : لزيد
منطلق و « لأتتم أشد رهبة » (٣) وأما إن زيدا لقائم فبدخول إن •
الحرف الثاني وعليه الاعتماد أن خبر ما لا يكون إلا على أصله ،
وهو النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللام ، فإن خبر المبتدأ
على أصله ، وإن لم تكن اللام زائدة • انتهى •

مسألة :

قال ابن عصفور في شرح المقرئ :

فإن قيل : لأي شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد

(١) في د هـ (ماله) •

(٢) سقط من م (معنى) •

(٣) في هـ (ولأنتم) الحشر ١٣ •

(ما) النافية أو (لا) في جواب القسم عليها ، ولم يستنع ذلك في (لن ، ولم ، ولما) مع أنها حروف تقيي كما أن (ما ولا) كذلك ؟ .

فالجواب أن الفرق أن (لَنَ) لنفي مستقبل فهي في مقابلة السين في : سيفعل . فأجروها لذلك مجراها في جواز التقديم فيقال : زيدا لن أضرب كما يقال : زيدا سأضرب . (ولم ولما) ، لما صارتا ملازمتين للفعل أشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف ، فجاز التقديم [ل - ١٨٥] فيهما ، ولم يجوز في (ما) لأنها لا تلازم (١) الفعل الذي تقيي بها ، كما تلازم لم ولما . و (لا) جعلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل .

قال ، وزعم الشلوين : أن العرب إذا أجازت تقديم الفعل الواقع بعد لم ولما عليهما حملاً على تقيضه ، وهو الواجب ، فكما يجوز ذلك في الواجب ، فكذلك يجوز في تقيضه . وهذا غير صحيح ، لأنه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية عليها ، فيقال : زيدا ما ضربت ، حملاً على تقيضه ، وهو : زيدا ضربت . والعرب لا تقوله . فدل على أن السبب خلاف ما ذكره .

باب كاد وأخواتها

مسألة :

قال ابن إياز :

فإن قيل : لم امتنع أن يضم في (عسى) ضمير الشأن ، وهلا [ه - ٢٣٩] جاز فيها كما جاز [م - ٣٠١] في كاد ؟ .

(١) في ل (تلازم) .

قيل : فرَّقَ الرَّمَانِيَّ بينهما بأنَّ خبر كاد لا يكون إلاَّ جملةً ،
وخبر عسى مفردٌ ، وقد عرف أنَّ ضميرَ الشأنِ لا يكونُ خبره
إلاَّ جملةً •

باب إنَّ وأخواتها

مسألة :

قال ابنُ يعيش (١) :

إنَّما قُدِّمَ المنصوبُ في هذا الباب على المرفوع فرقاً بينهما وبين
الفعل ، فالفعلُ من حيث كان الأصلُ في العمل جري على سَكَن (٢)
قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب إذ كانت رتبة الفاعل مقدمة على
المفعول • وهذه الحروف لما كانت فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها
جعلت بينهما (٣) ، بأن قُدِّمَ المنصوبُ فيها على المرفوع خطأً لها
عن درجة الأفعالِ ، إذ (٤) تقديم المفعولِ على الفاعل فرعٌ ، وتقديم
الفاعل أصل •

مسألة :

قال الأندلسي :

فإن قلت : كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التأكيد مع

(١) شرح المنفصل ١٠٢/١ •

(٢) في ل (سبق قياسه في تقدم) •

(٣) في شرح المنفصل — وهو الأصل : (جعلت دونها) •

(٤) في ل (أو) •

اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة المفتوحة مع أن بينهما
مغايرة ما ؟ •

قلت : الفرق أن إحدى الكلمتين هناك زائدة أو كالزائدة ،
وهنا بخلافه دليل أن كل واحد من الحرفين لا بد له من اسم
وخبر ، وقديره قولهم على ما نقله سيبويه (١) : إن زيدا
لما لينطلقن •

مسألة :

قال الأندلسي : قال السيرافي :

يجوز بعد (إذا) التي للمفاجأة كسر إن وفتحها بخلاف حتى ،
فإن المفتوحة لا تقع بعدها • والفرق أن ما بعد إذا لا يلزم أن يكون

(١) جاء في كتاب سيبويه ٤٧٤/١ : (وهذه كلمة تكلم بها العرب في حال
اليمين • وليس كل العرب تتكلم بها • تقول : لهك لرجل صدق • فهي
(ان) ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الالف • كقوله : هركت ، ولحقت
هذه اللام كما لحقت ما حين قلت : ان زيدا لما لينطلقن فلحقت ان اللام
في اليمين كما لحقت ما ، فاللام الاولى في لهك لام اليمين ، والثانية
لام ان ، وفي لما لينطلقن : اللام الاولى لان ، والثانية لليمين والدليل على
ذلك النون التي معها ، كما أن اللام الثانية في قولك : ان زيدا لما
ليفعلن لام اليمين •

ما قبلها ولا بعضه (١) ، ويجوز أن يكون مصدراً وغير مصدر (٢) ،
 كقولك : خرجت فإذا أن زيدا صائح • فهنا (٣) تفتح أن ، لأن التقدير:
 خرجت فإذا صياح زيد ، وتكسر إذا أردت فإذا زيد صائح • وأمّا
 (حتى) فإن ما بعدها (٤) يكون جزءاً مما قبلها ، لأنها (٥) هنا هي
 العاطفة ، [هـ - ٢٤٠] وليست التي لل غاية •

باب ظن وأخواتها

مسألة : [د - ١٨٩]

قال ابن جني في الخطريّات :

قلت لأبي علي : قال سيبويه (٦) : إذا كانت (علمت) بمعنى

(١) في هـ (ولا بعضاً) •

(٢) في د (غير المصدر) •

(٣) في م (فهناك) •

(٤) في د (ما بعدها جزء) •

(٥) سقط من م (هنا) ومن د (لأنها هنا هي العاطفة) •

(٦) جاء في كتاب سيبويه ١٨/١ : (وان قلت : رأيت فأردت رؤية العين أو

وجدت فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة ضربت • ولكنك انما تريد

بوجدت علمت وبرأيت ذلك أيضاً ، ألا ترى أنه يجوز للاعمرى

أن يقول : رأيت زيدا الصالح ؟ • وقد يكون علمت بمنزلة عرفت

لا تريد الا علم الاول ، فمن ذلك قوله تعالى : * ولقد علمتم الذين

←

عرفت عُدِّيَّت إلى مفعول واحدٍ ، وإذا كانت • بمعنى العلم عُدِّيَّتْ
إلى مفعولين • فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ؟

فقال : لا أعلمُ لأصحابينا في ذلك فرقا محصّلا • والذي عندي
في ذلك أنْ (عرفت) معناها العلم الموصول إليه من جهةِ المشاعرِ
والحواسِّ بمنزلة (أدركت) ، وعلمت (١) معناها العلم من غير جهةِ
المشاعرِ والحواسِّ ، يدلكَّك على ذلك في (عرفت) قوله تعالى :
« يُعْرِفُ المجرمونَ بسيماهُمُ » (٢) والسيما تُدْرِك بالحواسِّ
والمشاعر •

قلت له : أفيجوزُ أن يقال : (عرفت) ما كان ضدّه في اللفظ
(أنكرت) ، وعلمت ما كان ضدّه في اللفظ (جهلت) • فإذا أريد
بعلمت العلم المعاقبة عبارته للإفكار تعدّت إلى مفعولٍ واحدٍ ، وإذا
أريد بها العلمُ المعاقبة عبارته للجهل تعدّت إلى مفعولين ، ويكون
هذا فرقا بينهما صحيحا ، لأنْ أنكرت ليست بمعنى جهلت لأن
الإفكار قد يضامُ العلمُ ، والجهل لا يضامُ العلمُ ، ولأنْ الجهلُ
يكون في القلبِ فقط ، والإفكار يكون باللسان وإن وُصف القلب
به ، كقولنا : أنكره قلبي ، كان مجازا ، وكون الإفكار باللسان

← اعتدوا منكم في السبت * وقال سبحانه : * وآخرين من دونهم
لاتعلمونهم ، الله يعلمهم * فهي هنا بمنزلة عرفت ، كما كانت رأيت
على وجهين) •

(١) سقط السطر التالي من د م •

(٢) الرحمن ٤١ •

دلالة على أن المعرفة (١) متعلقة بالمشاعر .

فقال : هذا صحيح . انتهى .

باب المفعول فيه

مسألة :

اشترطوا توافق مادتي الظرف (٢) المصاغ من الفعل وعامله ،
نحو : قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلسه . ولم يكتفوا بالتوافق
المعنوي بخلاف المصدر . فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو :
قعدت جلوساً .

والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس
لكونه مختصاً . فينبغي ألا يتجاوز به محل السماع . وأما
نحو (٣) : قعدت [هـ - ٢٤١] جلوساً فلا دافع له من القياس .
ذكره في المعني .

باب الاستثناء

مسألة :

قال ابن م [م - ٣٠٢] النحّاس في التعليقة :

فإن قيل : كيف جاز أن يصل الفعل إلى (غير) من غير واسطة ،
وهو لا يصل إلى ما بعد (إلا) إلا بواسطة ؟

(١) في م (الصفة) .

(٢) في ل (الطرق) .

(٣) في د (وأما قعدت) .

فالجوابُ "أنَّ" غيراً أشبهتْ الظرفُ بإيهامها ، والظرفُ يصلُ
 الفعلُ (١) إليه بلا واسطة ، فوصل أيضاً إلى غير بلا واسطة لذلك •
 فإن قيل : فلم لم تُبْنِ (غير) لتضمنها معنى الحرف
 وهو (إلا) ؟

فالجوابُ "أنَّ" (غير) لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى "إلا" ،
 بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها ، والاستثناءُ إخراجٌ ،
 والإخراجُ مغايرة ، فاشترك (إلا " وغير) في المغايرة • فالمعنى الذي
 صارت به غير استثناء هو لها في الأصل لا لتضمنها معنى إلا
 فلم تُبْنِ •

باب الحال

مسألة :

قال في البسيط :

لم يستضعِفْ سيبويه (٢) (مررت بزيد (٣) أسداً) بنصب أسدٍ
 على الحال ، أي : جريئاً أو شديداً قوياً ، واستضعف مررتُ برجلٍ
 أسدٍ على الوصف • والفرق بينهما من وجهين :

- (١) في د (اليه الفعل) •
- (٢) جاء في كتاب سيبويه ٢٧٤/١ : (فالحال قولك : هذه جيتك خزاً ،
 والمبني على المبتدأ قولك : جيتك خز • ولا يكون صفة فيشبه الاسماء
 التي أخذت من الفعل ولكنهم جعلوه يلي ما ينصب ، ويرفع وما يجر •
 فأجره كما أجروه) •
- (٣) سقط السطر التالي من د •

أحدهما أن الوصف أدخل في الاشتقاق من الحال •

والثاني أن الحال (١) تجري مجرى الخبر • وقد يكون خبراً
مالاً (٢) يكون صفة • قال : والقياسُ التسويةُ بينهما ، لأنه يرجع
بالتأويل إلى معنى الوصف ، أو بحذف (٣) مضافٍ ، أي : مثل أسد •
وقال ابنُ يعيش (٤) : الحالُ صفةٌ في المعنى • ولذلك (٥)
اشتراطُ فيها ما يشترطُ [هـ — ٢٤٢] في الصفات من الاشتقاق (٦) ،
فكما أن الصفة يعملُ فيها عاملُ الموصوف ، فكذلك (٧) الحال يعمل
فيها العامل في صاحب الحال ، إلا أن عمله في الحال على (٨) سبيل
الفضلة لأنها جارية مجرى المفعول ، وعمله (٩) في الصفة على سبيل
الحاجة إليها ، إذ كانت مبينة للموصوف ، فجرت مجرى [ل — ١٨٦]
حرف التعريف • وهذا أحدُ الفروق بين الصفة والحال ، وذلك أن

(١) سقط من م (والثاني أن الحال) •

(٢) في م (الا) •

(٣) في م (يحذف) •

(٤) شرح المفصل ٥٧/٢ •

(٥) في م (وكذلك) •

(٦) بعده في الأصل (نحو ضارب ومضروب وشبههما) •

(٧) في م (فلذلك) •

(٨) سقط السطر التالي من د •

(٩) في م (وعلمه) •

الصفة تفرق بين اسمين (١) مشتركين في اللفظ . والحال "زيادة" في الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركاً في لفظه .

قال (٢) : وقد ضعّفَ سيبويه مررتُ برجلٍ أسدٍ على أن يكون نعتاً ، لأنَّ أسداً اسم جنس جوهر ، ولا يوصف بالجوهر .
لو قلت : هذا خاتم حديد ، لم يجز (٣) ، وأجاز هذا زيد أسداً على أن يكون حالاً من غير قبج ، واحتجَّ بأن الحال مجراها مجرى الخبر .
وقد يكون خبراً مالا يكون صفةً . ألا تراك تقول : هذا مائتك درهماً ، وهذا خاتمك حديداً ، ولا يحسن أن يكون وصفاً . وفي (٤)
الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنه ليس المراد من السبع شخصه ، وإنما المراد أنه في الشدة مثله ، والصفة والحال في ذلك سواء ، وليس كذلك الحديد والدرهم ، فإن المراد جوهرهما .

باب التمييز

مسألة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

أجاز المازني والمبرد (٥) والكوفيون تقديم التمييز على الفعل

(١) في هـ (اثنتين) .

(٢) أي ابن يعيش في شرح المفصل ٤٩/٣ . وانظر سيبويه ٢٧٤/١ .

(٣) في شرح المفصل (لم يحسن) وعبارة سيبويه (لانه قبيح أن يكون صفة) .

(٤) سقط من د (وفي) .

(٥) جاء في المقتضب ٣٦/٣ : (واعلم أن التبيين اذا كان العامل فيه فعلا

جاز تقديمه انصرف الفعل فقلت : تفقأت شحماً ، وتصببت عرقاً .

فان شئت قدمت فقلت : شحماً تفقأت ، وعرقاً تصببت ، وهذا لا يجيزه

←

قياساً على الحال ومنعه أكثرُ البصريين . والقياسُ لا يتَّجه ، لأنَّ
الفرق بين الحالِ والتمييز ظاهر ، لأن التمييز مفسَّر لذاتِ المميَّزِ
والحال ليس بمفسَّر ، فلو قدَّمنا التمييز لكان المفسَّر قبل المفسَّر ،
وهذا لا يجوز .

وقال الأَبْكَذِي (٢) في شرح الجزولية :

التمييز مشبهٌ للنعت فلم يتقدَّم ، وإنما تقدَّمت الحال لأنها خبرٌ
في المعنى ، ولتقديرِها بفي فأشبهت الظرفَ . وأيضاً فالحال لبيانِ
الهيئة لا لبيان الذاتِ ففارقت النعتَ .

وقال الفارسيُّ في التذكرة :

إنما لم يَجْزُ تقديمُ التمييز لأنه مفسَّر [هـ - ٢٤٣] ومرتبةُ
المفسَّر أن تقعَ بعد المفسَّر وأيضاً فأشبهه (عشرون) . وأما الحال
فحُمِلت على الظرف .

← سيبويه ، لأنه يراه كقولك : عشرون درهماً ، وهذا أفرهم عبداً .
وليس هذا بمنزلة ذلك لان عشرين درهماً انما عمل في الدرهم مالم
يؤخذ من الفعل . ألا ترى أنه يقول : هذا زيد قائماً ، ولا يجيز قائماً
هذا زيد ، لأن العامل غير فعل وتقول : راكباً جاء زيد ، لأن العامل
فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز اذا كان العامل فعلاً ، وهذا رأي
أبي عثمان المازني وقال الشاعر فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً :
أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

(١) في م (الابدی) .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

سيبويه (٢) لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلاً كان أو معنى .
أما إذا كان معنى غير فعل فظاهر "لضعفه" ، ولذلك يمتنع [م - ٣٠٣ ،
د - ١٩٠] تقديم الحال على العامل المعنوي ، وأما إذا كان فعلاً
متصرفاً فقضية الدليل جواز (٣) تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله
إلا أنه (٤) منع من ذلك مانع ، وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في
المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة ، ألا
ترى (٥) أن التصبب والتفتق في قولنا : تصبب زيد (٦) عرقاً ،
وتفتق (٧) زيد شحماً في الحقيقة للعرق والشحم ، والتقدير تصبب

(١) ٧٣/٢ - ٧٤ .

(٢) عبارة سيبويه ١٠٥/١ : (وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ الى مفعول ،
ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماء ،
وتفتقت شحماً . ولا تقول امتلأته ولا تفتقته ، ولا يعمل في غيره بمن
المعارف . ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدم فيه
في الصفة المشبهة ، ولا في هذه الاسماء لأنها ليست كالفاعل . وذلك
لأنه فعل لا يتعدى الى مفعول ، وانما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى الى
مفعول ، نحو : كسرت فأنكسر) .

(٣) سقط (جواز) من د .

(٤) في هـ (الا ان) .

(٥) في م (نرى) .

(٦) شرح المفصل ٧٠/٢ .

(٧) في م (تفتق شحماً في الحقيقة للمعرق) وانظر الكتاب ١٠٥/١ وشرح
المفصل ٧٠/٢ .

عرق زيد ، وتفققاً شحمته • فلو قدمناهما الأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل ، لأن (١) الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً ، وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل (٢) نقل عنه الفعل ، إذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل •

فإن قيل : فإذا قلت : جاء زيد ركباً جاز تقديم الحال ، وهو المرفوع (٣) في المعنى فما الفرق بينهما ؟ •

قيل : نحن إذا قلنا : جاء زيد ركباً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى وبقي المنصوب (٤) فضلة ، فجاز تقديمه ، وأما إذا قلنا : طاب زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً لا معنى ، فلم يجوز تقديمه ، كما لم يجوز تقديم المرفوع • انتهى •

(١) سقطت ثلاثة الاسطر التالية من م •

(٢) في هـ (فعل) •

(٣) في د (وهو الفاعل) •

(٤) في م (فضله) •

باب الاضافة

مسألة :

إذا أُضِيفَ الفهمُ إلى ياء المتكلمِ رُدَّ المحذوفُ ، فيقال : هذا فيَّ ، وفتحت فيَّ ، ووضعتْه في فيَّ ، وذلك لأنك تقولُ : هذا فوك ، ورأيت فاكُ ، وظهرت إلى فيك ، فتكون الحركةُ تابعةً لحركة ما بعدها من الحروفِ ، فإذا جاءت (١) ياءُ الإضافة لزمَ أن تُكسَرَ الفاءُ لتكون (٢) تابعةً لها .

قال ابنُ يعيش (٣) :

فإن قيل لم (٤) قلبتم الألف هنا ياءً مع أنها دالَّةٌ على الإعراب [هـ - ٢٤٤] وامتنعتم من قلبِ ألفِ التثنية ، وما الفرق بينهما ؟

فالجوابُ أنَّ في ألفِ التثنية وجد سببٍ واحدٍ يقتضي قلبها ياءً ، وعارضه الإخلال بالإعراب . وههنا وجد سببان لقلبها ياءً ، وهو وقوعها موقع (٥) مكسورٍ وانكسار ما قبلها في التقدير ، من حيث أنَّ الفاء تكونُ تابعةً لما بعدها ، فقوي سببُ قلبه ولم يعتدَّ بالمعارض (٦) .

(١) في د م (جيئت بالاضافة) .

(٢) في م (تكون) .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٣٨ .

(٤) في ل (فلم) .

(٥) سقط من د (موقع) .

(٦) في هـ (بالمعارض) .

باب أسماء الأفعال

مسألة :

لا يجوزُ تقديمُ معمولاتِ أسماءِ (١) الأفعالِ عليها عند البصريين ، وجوزّه الكوفيون قياساً على اسمي الفاعل والمفعول . والفرق (٢) على الأول أنهما في قوّة الفعل لشدّة شبههما (٣) به ، وأسماء الأفعال ضعيفة . قاله في البسيط .

باب النعت

مسألة :

قال في البسيط :

يشترط في الجملة الموصوفِ بها أن تكون خبريّة لوجهين :
لأن المقصودَ من الوصفِ بها إيضاحُ الموصوفِ وبيانه ، وما عداها من الجملِ الأمريّة والنهيّة والاستفهاميّة وغيرها لا إيضاحُ فيها ولا بيانٌ ، ولذلك لم تقع صفةٌ (٤) لعدم إيضاحها وبيانها . ألا ترى أنك لو قلت : مررتُ برجلٍ اضربه أو برجلٍ لا تشتمه ، أو برجلٍ هل ضربته لم تقد (٥) النكرة إيضاحاً ولا بياناً .

(١) سقطت (أسماء) من د .

(٢) في د (والفرق على الاول في قوة الفعل أنهما في قوة الفعل) .

(٣) في ل م (شبهه) .

(٤) في هـ ل م (صلة) .

(٥) في م ل (يفد) .

قال : فإن قيل : هذا بعينه يصح وقوعه خبراً للمبتدأ ،
ولا يمتنع كقولك : زيد اضربه ، و خالد لا تهنه ، وبكر هل ضربته •
فهلا صح وقوعه في الوصف •

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما أن الخبر محذوف تقديره : مقول فيه • والجملة
محكية الخبر • وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ، ولم يجز ذلك في
الصفة ، لأنه لا يجوز حذفها لأن حذفها ينافي معناها • [هـ - ٢٤٥] •

والثاني أن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل إما على حذف الضمير ،
أو على التفسير ، ولا يتغير المعنى فإن : زيدا (١) اضربه ، واضرب
زيداً سواء في المعنى • [م - ٣٠٤] وأما الصفة فلا يصح عملها في
في الموصوف سواء حذف منها ضمير أم لا ، لأنه معمول لغيرها •
فإنك إذا قلت : مررت برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه ،
ولأن الصفة تابعة للموصوف ، ولا يعمل التابع في المتبوع •

مسألة :

قال الألبدي :

لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كشيء واحد
بخلاف المعطوف والمعطوف عليه •

مسألة :

قال الخفاف في شرح الإيضاح :

وقع في كتاب المذهب لأبي إسحاق الزجاج أن [ل - ١٨٧]

(١) في هـ (زيد) •

تشية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح" في الكلام
لا كضعف (١) لغة : أكلوني البراغيث (٢) .

قال : والفرق أن أصل الصفة كسائر الأسماء التي تشي
وتجمع ، وإنما يمتنع ذلك (٣) فيها بالحمل على الفعل : فيجوز فيها
وجهان فصيحان :

أحدهما أن يراعى أصلها فتشي وتجمع .

والثاني أن يراعى شبهتها بالفعل ، فلا تشي ولا تجمع .

قال الخفاف : وهذا قياس "حسن" لو ساعده السماع . والذي
حكى أئمة النحويين أن تشية الصفة وجمعها إذا رفعت الظاهر
ضعيف "كأكلوني البراغيث ، وينبغي على (٤) قياس قوله أن يجيز في
المضارع الإعراب والبناء ، لأن أصله البناء ، وأعرّب (٥) لشبه
الاسم . وكذا في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار الأصل ،
والمنع باعتبار شبه الفعل . انتهى .

مسألة :

قال ابن الحاجب في أماليه : [٢٤٦ هـ]

فإن قيل : لم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، ولم
يفعل ذلك في الموصول ؟

(١) في د (كضعف) .

(٢) الهمع ١٦٠/١ وشرح ابن عقيل ١٩٧ .

(٣) في هـ (يمتنع فيها) والكتاب ٥/١ - ٦ ، ٨/٢ .

(٤) في م د (عليه) .

(٥) في د (واعراب) وفي م (واعراب شبه) .

قلنا : لأنَّ الصفة تدلُّ على الذاتِ التي دلَّ عليها الموصوفُ
 بنفسها باعتبار (١) التعريف والتكثير ، لأنها تابعةٌ للموصوف في ذلك ،
 والموصول لا ينفكُّ عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرفٍّ ،
 فلو حذف لكانت الجملة نكرةً فيختلُّ المعنى .

باب العطف

مسألة :

لا يجوزُ العطفُ على الضميرِ المجرور من غير إعادة الجارِّ عند
 البصريين بخلاف المنصوب ، وجوزَّه الكوفيُّون قياساً على الضميرِ
 المنصوب ، والجامعُ بينهما الاشتراك في الفصلة (٢) .
 قال في البسيط :

والفرقُ على الأول من أوجه :

أحدها أنَّ ضميرِ المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ،
 ولذلك لا يمكن استقلاله .

والثاني أنَّه يشابهُ التنوينَ من حيث أنه لا يفصل بينه وبين
 ما يتصل به ، ويحذف في النداء ، نحو : يا غلام .

والثالثُ أنَّه [د - ١٩١] قد يكون عوضاً من التنوين في نحو :
 غلامي وغلارك وغلارك (٣) فكما لا يعطفُ على التنوين كذلك
 لا يعطف على ما حلَّ محله وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة ، وهذه
 الأوجه معدومة في المنصوب .

(١) في ل (وباعتبار) .

(٢) في م (الفصلة) .

(٣) سقط من م (وغلارك) .

وقال الحريري في درة (١) الفواص :

فإن قيل : كيف جازَ العطفُ على المضمَرنِ المرفوعِ والمنصوبِ من غير تكريرٍ وامتنع العطفُ (٢) على المضمَرِ المجرورِ إلا بالتكريرِ •

فالجواب (٣) أنه لما جازَ أنْ يُعطفَ ذانِكَ المضمَرنِ (٤) على الاسمِ الظاهرِ (٥) جازَ أنْ يُعطفَ الظاهرُ عليهما (٦) ، ولما لم يَجْزُ أنْ يُعطفَ المضمَرُ المجرورُ على (٧) الظاهرِ إلا بتكريرِ [هـ - ٢٤٧] الجارِّ في قولك : مررتُ بزيدٍ وبك لم يَجْزُ أنْ يُعطفَ الظاهرُ على المضمَرِ إلا بتكريره أيضاً ، نحو : مررتُ بك وبزيدٍ • وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية • انتهى •

مسألة :

إذا أكدَّ ضميرُ المجرورِ كقولك : مررتُ بك أتُ وزيدٍ اختلِفَ فيه : فذهب الجرميُّ إلى جوازِ العطفِ مع التأكيدِ قياساً على العطفِ على ضميرِ الفاعلِ إذا أكدَّ ، والجامعُ بينهما شدةُ الاتصالِ

(١) الدرة ٦٢ •

(٢) في درة الفواص (في) •

(٣) في الدرة (فالجواب عنه) •

(٤) في الدرة (الضميران) •

(٥) وبعد الظاهر في الدرة (في مثل قولك قام زيد وهو، وزرت عمراً وإياك) •

(٦) وبعده في الدرة (فيقال قام هو وزيد ، وزرتك وعمراً) •

(٧) في الأصل (الظاهر على المضمَر) والتصحيح من درة الفواص •

بما يتصلان [م - ٣٠٥] به • وذهب سيبويه (١) إلى منع العطف •
والفرق من أوجه :

أحدها أن تأكيد لا يُزيل عنه العلل المذكورة في المنع بخلاف
تأكيد الفاعل ، فإنه يُزيل عنه المانع من العطف •

الثاني أن تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف
القياس ، وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جارٍ على القياس ،
فلا (٢) يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس •

الثالث أن ضمير المجرور أشد اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل
أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر ، ويُفصل
بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله • فلمّا
اشتد اتصاله قوي شبهته بالتنوين ، فلم يؤثر التأكيد في جواز
العطف ، بخلاف الفاعل فإنه لمّا لم يشتد اتصاله أثر التوكيد في جواز
العطف عليه •

الرابع أنه يلزم من (٣) العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع ،
نحو : مرتت به هو وزيد مخالفة (٤) اللفظ والمعنى •

أما اللفظ فإن قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل (٥) العطف عليه •

(١) جاء في الكتاب ١/ ٣٩١ : (وجاز قمت أنت وزيد ، ولم يجز مرتت بك
أنت وزيد لأن الفعل يستغني بالفاعل ، والمضاف لا يستغني بالمضاف
إليه ، لأنه بمنزلة التنوين) •

(٢) سقط السطر التالي من د •

(٣) في م (يلزم العطف) •

(٤) في م (مخالفة) •

(٥) سقط السطر التالي من د •

وأما المعنى فإن معنى المجزوء غير معنى المرفوع ، ولا يلزم من العطف على (١) تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى ذكر ذلك في البسيط [هـ - ٢٤٨] .

مسألة :

لا يجوزُ العطفُ على الضميرِ المرفوعِ المتَّصلِ من غيرِ تأكيدٍ (٢) ، أو فاصلٍ ما عند البصريين وجوزَّه الكوفيون قياساً على البدل . والفرقُ على الأول أنَّ البدل هو المبدلُ منه في المعنى ، فلذلك جاز من غير شرط التأكيد ، وأما العطفُ فالثاني مغايرٌ للأول ، فلا بدُّ من تقويةٍ للأوَّل تدلُّ على أنَّ المعطوف المغاير متعلِّقٌ به دون غيره ، بخلاف البدل فإنه لا يحتاجُ إلى تقوية لعدم المغايرة .

(١) في م (مع) .

(٢) في هـ (وفاضل) ولم يشترط السيوطي في الجمع ١٣٨/٢ تأكيد المعطوف عليه ، بل اكتفى بالفصل بينه وبين المعطوف ، ما لم يكن الفاصل واحياً كالكَاف في رويدك ، قال : (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختياريّاً الا بعد الفصل بفاصل ما ضميراً منفصلاً أو غيره نحو : * كنتم أنتم وأباؤكم * * يدخلونها ومن صلح * * ما أشركننا ولا آبائنا * فصل في الأول بالضمير المذكور ، وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا . . . قال أبو حيان : ولا يكفي الفصل بكاف رويدك ، بل لابد من التأكيد نحو : رويدك أنت وزيد) .

باب النداء

مسألة :

يجوزُ في وصف المتنادي المضموم ، نحو : يا زيدُ الطويلُ
أن ترفعَ الصفة حملاً على اللفظ ، وتنصبها على الموضع .
قال ابنُ يعيش :

فإن قيل : فزيدُ (١) المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون
بمنزلة أمسٍ في أنه لا يجوزُ فيه (٢) حملُ الصفة على اللفظ . لو قلت :
رأيت زيداُ أمسَ الدابرِ بالخفض على النعت لم يجز ، وكذلك قولك :
مررت بعثمانَ الظريفِ لم تنصب الصفة على اللفظ ؟

قيل : الفرقُ بينهما أن ضمّة النداءِ في يا زيدُ ضمّةُ بناء
مشابهة لحركة الإعراب ، وذلك لأنه لما اطرَد البناءُ في كلِّ اسم
منادى مفرد (٣) صار كالعلة لرفعه ، وليس كذلك أمسُ ، فإن حركته
متوغلّة في البناء . ألا ترى أن كلَّ اسم مفرد معرفة يقع منادى فإنه
يكون مضموماً ، وليس كلُّ ظرف يقع موقع أمسٍ يكون مكسوراً ؟
ألا تراك تقول : فعلت ذلك اليومَ ، واضرب عمراً غداً ، فلم يجبْ
فيه من البناء ما وجبَ في أمس . وكذلك عثمانُ فإنه غيرُ (٤) منصرف
وليس كل اسم ممنوعاً من الصرف . انتهى .

(١) شرح المفصل ٢/٢ : في الأصل (فهذا المضموم) .

(٢) في د (لا يجوز حمل) .

(٣) في هـ (منفرد) .

(٤) في د (غير جائز منصرف) .

مسألة :

قال ابن يعيش (١) :

فإن قيل : أتمم تقولون (يا هذا) ، وهذا معرفة بالإشارة ،
[لـ ١٨٨ هـ - ٢٤٩] وقد جمعت بينه وبين النداء ، فلم جاز ههنا ،
ولم يجز مع الألف واللام ؟ وما الفرق بين الموضعين ؟

قلنا الفرق من وجهين :

أحدهما أن تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ، ليعرفه
المخاطب بحاسة النظر ، وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد
لواحد بعينه ، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد (٢) ،
ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو : يا هذا (٣) •
وشبهه لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر •

والوجه الثاني - وهو قول المازني - أن أصل هذا أن
تشير (٤) به لواحد إلى واحد • فلما (٥) دعوته نزعته منه الإشارة
التي كانت فيه ، وألزمته إشارة النداء ، فصارت (يا) عوضاً من
نزع الإشارة • ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل (٦) [م - ٣٠٦]
باسقاط حرف النداء •

(١) شرح المنصل ٩/٢ •

(٢) في د (لواحد) •

(٣) في الأصل (في نحو : هذا) •

(٤) في ابن يعيش (أن يشير به الواحد الى واحد) •

(٥) في م (أحدهما دعوته) •

(٦) في د (هذا أقبل) •

مسألة :

قال ابنُ الحاجب في أماليه :

إن قيل : ما الفرق بين قولهم : يا زيد وعمرو" فإنه ما جاء فيه
إلا وجه" واحد" وهو قولهم وعمرو" ، وجاء في المعطوف من
باب (لا) وجهان :

أحدهما العطفُ على اللفظ ، والثاني العطف على المحلِّ مثل :

• • • • • ٣٨١ -

لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبٌ (١)

الجواب أن الفرق من وجهين :

أحدهما أن قولنا : يا زيد وعمرو" حرفُ النداء فيه مرادٌ ،
وهو جائز حذفه ، فجاز الإتيانُ بآثره ، وليس كذلك في باب لا في
الصورة المذكورة لأن (لا) لا تحذف في مثل ذلك • وإنما قدّر
حرفُ النداء هنا دون ثمَّ لكثرة النداء في كلامهم •

الوجه الثاني (٢) أن (لا) بثني اسمها معها إلى أن صار الاسم

(١) وصدره كما ورد في الكتاب ٣٥٢/١ : (هذا لمركم الصغار بعينه)
وهو منسوب في الكتاب الى رجل من مذحج وفي الدرر ١٩٨/٢ : الى
همام بن مرة أو الى ابن الأحمر ، أو الى ضمرة بن ضمرة ، والشاهد فيه
عطف أب على محل اسم لا وانظر المقتضب ٣٧١/٤ والجمل للزجاجي
٢٤٣ وشرح المفصل ١١٠/٢ وشذور الذهب ٨٦ ومغني اللبيب ٦٥٦
(١٠١٨) والأشموني ٩/٢ والتصريح ٢٤١/١ والهمع ١٤٤/٢
وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢٢ (٨٠٥) •

(٢) في م (لان) •

ممتزجاً امتزاج المركبات ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ، ولم يبنوه بناءً مبهمٍ على امتزاجه بالأولى ، لأنه قد فُصل بينهما بكلمتين ، ولثلاثاً يؤدي إلى امتزاج أربع كلمات .

مسألة :

قال ابن الحاجب :

قولهم : ألا يا زيد والضحاك^(١) فيه جواز الرفع والنصب [هـ - ٢٥٠] ولم يأت في باب لا إلاً وجه واحد ، وهو الرفع لا غير ، مثاله (٢) لا غلام لك ولا العباس .

والفرق بينهما أن (لا) لا تدخل (٣) على المعارف لما تقرر في موضعه ، ولا يمكن حملته على اللفظ ، لأن لا إنما أتت بها لنفي التعدد ولا تعدد في قولك : لا غلام لك ولا العباس . ولأن دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه ، إذا كان منقياً ، ولا يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه ، لأن دخول الفتح إنما كان لتضمنه معنى الحرف . ألا ترى أن معنى قولك : لا رجل في الدار ، لا من رجل ، ولا يتقدّر (٤) مثل ذلك فيما ذكرناه . ألا ترى أن (لا) إذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير (٥) ،

(١) في د (يازيد) وفي م (ألا زيد والضحاك) انظر الكتاب ٣٠٥/١ والمقتضب ٢٢٥/٤ وشرح المفصل ٣/٢ .

(٢) في م (مثل) .

(٣) في د (في) .

(٤) سقط السطر التالي من د .

(٥) سقط السطر التالي من م .

ويرجع الاسم حينئذ إلى أصله • فإذا وجب الرفع فيما يلي لا ، فلم
يجز فيه غيره ، فلأن لا يجوزَ غيرَه في فرعه الذي هو المعطوف من
باب الأولى • وليس كذلك في باب النداء ، في قولنا : يا زيدُ
والضحَّاكُ • فإنَّ حرف النداء ، وإن كان متعذِّراً كما تعذَّر فيما
ذكرنا إلا أنه يَتَوَصَّلُ إليه بأيّ، وبهذا ، كقولك : يا أيها الضحَّاكُ،
ويا أيُّ هذا الضحَّاكُ • فصارَ له دخول ، وإن كان باشتراك فصل ،
بخلاف لا ، فإنها لا تدخل بحال • انتهى •

باب الترخيم

مسألة :

لا يجوزُ ترخيمُ الجملة عند الجمهور ، وجوزَه بعضهم
بحذف الثاني قياساً على (١) النسب ، فإنه يجوز بحذف الثاني •

قال ابنُ فلاح في المعني :

والفرقُ على الأول أنَّ الثقلَ الناشئَ من اجتماع ياءِ النسبة
معه لو لم يخفف بالحذف لأدعى إلى جعلِ ثلاثةِ أشياءَ كشيءٍ (٢)
واحدٍ ، فلذلك حذف منها (٣) في النسب لقيام يائه (٤) مقام المحذوف ،

(١) في م (حتى) •

(٢) في د (لشيء) •

(٣) في م (منهما) •

(٤) في م (يائية) •

وأما الترخيم فإنما لم يجز° لأن° شرطه مع تأثير (١) النداء البناء° في
المرخيم° ، ولم يوجد هنا ، فلم يجز الترخيم° . ولأنه أشبه بالمضاف
والمضاف إليه في كون الأول عاملاً في الثاني ، فلم يجز ترخيمهما
كالمضاف [هـ - ٢٥١] إليه .

باب العدد

مسألة :

قال الأندلسي° في شرح المفصل :

فإن قلت : الاسمان (٢) المركبان° في العدد يجريان مجرى
الكلمة الواحدة ، فهلاء° أعرب مجموعهما كما أعرب معد يكرب
وأخواته° قلنا : الفرق من وجهين :

أحدهما أن° الامتزاج هنا أشد° ، إذ° كان أحد الاسمين منهما
لم يكده° يستعمل على انفراده° بل (حضرموت) مثلاً° في استعماله

(١) في هـ (تمييز) جاء في كتاب سيبويه ٢٤٢/١ : (واعلم أن الحكاية
(الجملة) لا ترخم ، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يفريه
النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، وبرق نحره ، وما أشبه ذلك) وانظر
شرح المفصل ٢٣/٢ - ٢٤ فقد ذكر ابن يعيش كلام سيبويه ثم قال :
(ولو رخمت هذا لرخمت رجلاً يسمى بقول عنتره : (يادار عبلة
بالجواء تكلمي) ومع ذلك فانه لا يجوز ، لأنها جمل محكية الاعراب ،
لاحظ للبناء فيها ، فاعرفه) .

(٢) في م (المسمان) .

علماً لهذه البلدة كدمشق مثلاً • وبغداد • فكما أن هذه معربة
 فكذلك حضرموت • وأما مركبات الأعداد فالمفرد منها مستعمل
 بمعناه كخمسة إذا أردت بها هذا القدر • وكذلك العشرة ،
 فالعاطف (١) المتضمن معتبر [م - ٣٠٧] ، وإذا (٢) اعتبر فقد
 تضمن معناه ، وما تضمن معنى الحرف (٣) فلا وجه لإعراجه •

والثاني أن العدد في الأصل موضوع على ألا يعرب (٤)
 ما دام (٥) لما وضع له من تقدير الكميات فقط ، فإن حقه (٦) أن
 يكون كالأصوات يُنطق بها ساكنة الأواخر وكحروف (٧) التهجي ،
 وإنما يعرب عند التباسه بالمعدود •

(١) جاء في شرح المفصل ٢٥/٦ : (قد تقدم الكلام في بناء ماركب من
 الاعداد من أحد عشر الى تسعة عشر في المبنيات ، وذلك لتضمنه معنى
 واو العطف اذ الأصل أحد وعشر ، فحذفت الواو ، وجعل الاسمان
 اسماً واحداً اختصاراً) •

(٢) في م (وذا) •

(٣) في م (حرف) •

(٤) في د (يعرف) •

(٥) في م (قامت وضع له) •

(٦) في م (أصله) •

(٧) في هـ (وحروف) •

باب نواصب الفعل

مسألة :

الباء الزائدة تعمل الجر في نحو : ليس زيد بقائم ، وفاقاً ،
وأن الزائدة لا تعمل النصب في الفعل المضارع على الأصح (١) .

وقال الأخفش : تعمل قياساً على الباء الزائدة . والفرق على
الأول أن الباء الزائدة تختص بالاسم ، وأن الزائدة لا تختص ، لأنها
زيدت قبل فعل وقبل اسم ، ومالا يختص فأصله ألا يعمل .
ذكره أبو حيّان .

مسألة :

لا يتقدم معمول (٢) معمول أن عليها عند جميع النحاة إلا
الفرعاء ، فلا يقال : [هـ - ٢٥٢] طعامك أريد أن آكل . ويجوز
تقديم معمول معمول (٣) لن عليها عند جميع النحاة إلا الأخفش
الصغير ، فتقول : زيدا لن أضرب .

والفرق أن أن حرف مصدر موصولة ومعمولها صلة
لها ، ومعمول معمولها من تمام صلتها ، فكما لا تتقدم صلتها
عليها ، كذلك لا يتقدم معمول صلتها ، ولن بخلاف ذلك .

(١) مغني اللبيب ٣٢ .

(٢) مغني اللبيب ٣١٤ .

(٣) في هـ (تقديم معمول لن) وفي د م (ولا يجوز تقديم معمول معمول لن)
والصواب ما أثبتنا عن مغني اللبيب .

وحكم (كي °) عند الجمهور حكم أن ° ، لا يجوزُ تقدّم (١) معمول معموليها ° فلا يقال : جئتُ النحوَ كي° أتعلمُ ، ولا النحوَ جئتُ كي° أتعلمُ لأنها أيضاً حرفٌ مصدرِيٌ موصولةٌ كأن ° ، فكما لا يتقدّم معمول (٢) صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدّم معمول صلة الحرف [ل - ١٨٩] الموصول °

وأما (إذن) فقال الفراء (٣) : إذا تقدّمها المفعولُ وما جرى مجراه بطلت ° فيقال : صاحبك إذن أكرمٌ ، وأجاز الكسائي (٤) : إذ ذاك الرفع والنصب °

قال أبو حيّان (٥) : ولا نصّ أحفظه عن البصريين في ذلك ، بل يَحْتَمِلُ قولهم : (إنّه يشترط في عملها أن تكون مصدرّة) ألاّ تعمل ، لأنها (٦) لم تتصدّر إذ قد تقدّم عليها معمول الفعل ، ويَحْتَمِلُ أيضاً أن يقال : تعمل (٧) لأنها وإن لم تتصدّر لفظاً فهي مصدرّة في النية ، لأنّ النية بالمفعول التأخير °

ولقائل (٨) أن يقول : لا يجوزُ تقديم معمول الفعل بعد إذن ، لأنها إن كانت مركّبة من : (إذ وأن) ، أو من : (إذا وأن) ، فلا

(١) في م (تقديم) °

(٢) سقط (معمول) من م °

(٣) انظر الهمع ٧/٢ °

(٤) انظر الهمع ٧/٢ °

(٥) مخطوطة شرح التسهيل الحلبية ١١/٥ والمنقول يطابق الأصل °

(٦) سقط السطر التالي من د ° وفي ل (لأنها لا تتصدر) °

(٧) في م ل (لا تعمل) °

(٨) في د م ل (قال : ولقائل) °

يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في أن ، وإن كانت بسيطة .
وأصلها إذ الظرفية ، ونوّنت ، فلا يجوز أيضاً لأنّ ما كان في حيّز
إذا لا يجوز تقديمه عليها . وإن كانت حرفاً محضاً فلا يجوز أيضاً ،
لأنّ ما فيه من الجزاء يمنع أن يتقدّم معمول ما بعدها عليها .
ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقدّم (١) معمول فعل الشرط
على [د - ١٩٣] أداة الشرط أجازوا ذلك في إذن (٢) ، كما (٣) أجازوا
ذلك في إن ، نحو : زيدا إن تضرب أضرب .

مسألة :

قال أبو حيان (٤) :

سأل محمد بن الوليد بن أبي مسهر - وكان قد قرأ كتاب
سيبويه على المبرّد ورأى ابن أبي مسهر أنّ قد أتقنه - : لم أجاز
سيبويه (٥) إظهار أنّ مع لام كي ، ولم يجز ذلك مع لام النفي ؟
فلم يجب بشيء . انتهى . [ه - ٢٥٣] .

(١) في م د (تقديم) .

(٢) في د م (ان) .

(٣) سقط من م (كما أجازوا ذلك في ان) .

(٤) شرح التسهيل ١١/٥ .

(٥) جاء في الكتاب ٤٠٨/١ : (وأما اللام في قولك : جئتكَ لتفعل ،

فبمنزلة ان في قولك : ان خيراً فخير ، وان شراً فشر . ان شئت أظهرت

الفعل ههنا وان شئت خزلته وأضرته . وكذلك أن بعد اللام ان شئت

أظهرته وان شئت أضرته .

واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الاظهار ، وذلك : ماكان

ليفعل . فصارت أن ههنا بمنزلة الفعل في قولك : اياك وزيدا . وكأنك

إذا مثلت قلت : ما كان زيد لان يفعل ، أي ما كان زيد لهذا الفعل) .

قال أبو حيَّان : والسببُ في ذلك أنَّ : لم يكن ليقوم ،
وما كان ليقومَ إيجابه : كان سيقومُ ، فجُعِلت [م - ٣٠٨] اللامُ
في مقابلة السين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين
أو سوف كذلك لا يجمع بين أن واللام التي هي مقابلة لها (١) .

مسألة :

سمع بعد (كي وحتى) الجرُّ في الأسماء والنصب في الأفعال ،
فاختلف النحويُّون ف قيل : كلُّ منهما جارٌّ ناصب • وقيل : كلاهما
جارٌّ فقط • والنصب بعدهما بأن مضمرة • وقيل : كلاهما ناصب
والجرُّ بعدهما بحرف جرٍّ مقدَّر •

والصحيحُ - وهو مذهبُ سيبويه - في (كي °) أنها حرفٌ
مُشتركٌ ، فتارة تكون حرفَ جرٍّ بمعنى اللام ، وتارة تكون حرفاً
موصولاً ينصب المضارع بنفسه •

والصحيحُ من مذهبه في حتى (٢) أنها حرفٌ جرٌّ فقط ، وأنَّ
النصب بعدها بأن مضمرة لا بها •

(١) جاء في مخطوطة شرح التسهيل بعد ذلك ١٤/٥ : (وقول المصنف :
لازمة الإضمار دليل على أن (أن) لا تظهر على حال من الأحوال • وأجاز
بعض النحويين حذف اللام وإظهار (أن) نحو : ما كان زيد أن
يقوم ، يريد : ما كان زيد ليقوم ، استدل على ذلك بقوله تعالى : * وما
كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله * أي : ليفترى) •

(٢) جاء في الكتاب ٤٠٧/١ : « • اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء
فيجران وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال ، فإذا أضمرت
(أن) حسن الكلام » •

قال أبو حيَّان (١) :

فإن قلت : ما الفرقُ بينهما وبين (كني) حيث صحح فيها أنها جاريةٌ " ناصبةٌ " بنفسها ؟

قلت : النصب بكى أكثرُ من الجرِّ ، ولم يمكن تأويلُ الجرِّ ، لأنَّ (٢) حرفه لا يضرر فحكم به • و (حتَّى) ثبتَ جرُّ الأسماء بها كثيراً ، وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قد رُفعا من الإضمار ، والاشتراك (٣) خلاف الأصل ، ولأنها بمعنى واحد في الفعل (٤) والاسم بخلاف كني ، فإنها سبكت في الفعل ، وخلصتْ للاستقبال (٥) •

مسألة :

قال الأندلسيُّ في شرح المفصَّل :

قال عليُّ بنُ عيسى : إنما عملتْ أنْ في المضارع ، ولم تعملْ

(١) مخطوطة شرح التسهيل ١٧/٥ •

(٢) سقط السطر التالي من د •

(٣) في م (بخلاف) •

(٤) في م (الاستفهام والفعل) •

(٥) في المخطوطة (للاستفهام) وهو خطأ واضح • وجاء بعد ذلك في شرح

التسهيل ١٧/٥ (والثاني أنها لو عملت بنفسها النصب لوجب أن

يكون الفعل بعدها مستقبلاً بحملها على (أن ولن) ، ولا يلزم ذلك •

والثالث أنهم يعطفون الفعل المنصوب على المجرور ، فيقول : مشيت

صدر النهار حتى الزوال وتشدد الهاجرة أي واشتداد الهاجرة •••

وكان ذلك لأن حرف العطف لا يجمع بين مختلفين حتى يكون أحدهما

في معنى الآخر ومؤولاً به) •

(ما) لأن (أن) نقلته نقلين إلى معنى المصدر والاستقبال ، وما لم تنقله إلا نقلًا واحداً إلى معنى المصدر فقط ، وكل ما كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى على تغيير لفظه .

وقال السيرافي :

إنما لم ينصبوا بما إذا كانت مصدراً ، لأن الذي يجعلها اسماً — وهو الأخفش (١) — (يقول) : فإن كانت معرفة فهي بمنزلة الذي ، غير تقع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي ، وإن كانت نكرة فيكون الفعل بعدها صفة ، فلا تنصبه (٢) . وأما [هـ — ٢٥٤] سيبويه (٣) فجعلها حرفاً ، وجعل الفعل بعدها صلة لها .

والجواب على مذهبه أن المعنى الذي نصبت به (أن) هو شبهتها بأن المشددة لفظاً ومعنى ، ولذلك (٤) لم يجمعوا بينهما . فلا تقول : أن أن تقوم ، كما يستبحون أن أن زيدا قائم ، وهذا مفقود في (ما) (٥) ، وأيضاً (فما) يليها الاسم مرة (٦) والفعل أخرى ، فلم تختص . انتهى .

(١) في العبارة التواء ، وإضافة الفعل (يقول) تقيم عوجها . انظر المقتضب ٢٠٠/٣ وشرح الفصل ١٤٢/٨ .

(٢) في ل م (ينصبه) .

(٣) جاء في الكتاب ٤١٠/١ : (ومن ذلك أيضاً : ائتني بعد ما تفرغ ، فما وتفرغ بمنزلة الفراغ ، وتفرغ صلة وهي مبتدأة ، وهي بمنزلتها في الذي إذا قلت بعد الذي تفرغ ، فتفرغ في موضع مبتدأ ، لأن (الذي) لا يعمل في شيء والأسماء بعده مبتدأة) .

(٤) في م (كذلك) .

(٥) في م (فيما) .

(٦) في د (تارة) .

وقال ابن يعيش (١) :

الفرق بين أن° وبين (٢) ما أن° (ما) تدخل على الفعل والفاعل
والمبتدأ والخبر ، وأن° مختصة بالفعل ، فلذلك كانت عاملة فيه ،
ولعدم اختصاص ما لم تعمل شيئاً •

باب الجـوازم

مسألة :

يجوز تسكين لام الأمر بعد الواو والفاء ، نحو : « وليؤفوا
نذورهم » (٣) « فليستجيبوا لي ، وليؤمنوا بي » (٤) ولا يجوز
ذلك في (لام كي) •

وفرّق أبو جعفر النحاس (٥) بأنّ لام كي حذف بعدها أن ،
فلو حذفت كسرتها أيضاً لاجتمع حذفان بخلاف لام الأمر •

وفرّق ابن مالك بأنّ لام الأمر أصلها السكون فرددت إلى
الأصل ليؤمن دوام تقوية (٦) الأصل ، بخلاف لام كي فإنّ أصلها
الكسر لأنها لام الجر •

(١) شرح المفصل : ١٤٣/٨ والنقل يطابق الأصل •

(٢) سقطت (بين) من دل •

(٣) الحج ٢٩ •

(٤) البقرة ١٨٦/٢ •

(٥) في د (ابن النحاس) •

(٦) في د م (تفويت) •

مسألة :

اختلف في (لم ولما) هل غيّرتا صيغة الماضي إلى المضارع ،
أو معنى المضارع إلى الماضي على قولين :

ونسب أبو حيّان الأول إلى سيبويه (١) ، ونقل عن المغاربة
أنهم صحّحوه لأنّ المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ .

والثاني مذهب المبرّد (٢) ، وصحّحه ابن قاسم في الجنى (٣)
الداني . وقال : إنّ له ظييراً وهو المضارع الواقع (٤) بعد لو ، وإنّ
الأول لا ظييراً له . ولا خلاف أنّ الماضي بعد إنّ غيّر فيه المعنى إلى
الاستقبال لا صيغة المضارع إلى لفظ الماضي . (٥) والفرق — كما قال
أبو حيّان — أنّ (إنّ) لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها ، فلم
يكن لدعوى تغير اللفظ موجب ، [هـ — ٢٥٥] بخلاف لم ولما ،
فإنّهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما ، فلهذا قال قوم بأنّه
غيّرت صيغته . [م — ٣٠٩] .

(١) جاء في كتاب سيبويه ٣٥٠/٢ : (ولم وهي نفي لقوله فعل ، ولن وهي
نفي لقوله سيفعل) .

(٢) جاء في المقتضب ٤٦/١ : (ومنها (لم) وهي نفي للفعل الماضي ،
ووقوعها على المستقبل من أجل أنّها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزم
الا لمعرب ، وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذباً : لم يفعل ، فانما
نفيت أن يكون فعل فيما مضى) .

(٣) الجنى الداني ٢٦٧ — ٢٦٨ .

(٤) سقط (الواقع) من د .

(٥) سقط السطر التالي من د .

مسألة :

الأمر صيغة مرتجلة على الأصح لا مقتطع من المضارع ، ولا خلاف أن النهي ليس صيغة مرتجلة ، وإنما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه (لا) للطلب . وإنما كان كذلك لأن النهي يتنزل من الأمر منزلة النفي من الإيجاب . فكما احتيج في النفي إلى أداة احتيج في النهي إلى ذلك ، ولذلك كان بلا التي هي مشاركة في اللفظ للتي للنفي .

مسألة :

لا تدخل على (لا) التي للنهي أداة الشرط (٢) ، فلا في قولهم : إن لا تفعل أفعل ، للنهي المحض . ولا يجوز أن تكون للنهي ، لأنه ليس خبراً ، والشرط خبر ، فلا يجتمعان .

وقال بعضهم : هي (لا) التي للنهي ، وإذا (٣) دخل عليها أداة الشرط لم تجزم وبطل عملها ، وكان التأثير لأداة الشرط ، وذلك بخلاف لم فإن التأثير لها لا لأداة الشرط [ل - ١٩٠] في نحو : « فإن لم تفعلوا » (٤) .

والفرق أن أداة الشرط لم تلزم العمل في كل ما تدخل عليه ، إذ تدخل على الماضي ، فلم يكن لها إذ ذاك اختصاص بالمضارع (٥)

(١) في م (لا على لا) .

(٢) في م (شرط) .

(٣) في د (فإذا) .

(٤) * فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتفقوا النار * البقرة ٢٤ .

(٥) في م (للمضارع) .

- فضعت • فحيث دخل عامل مختص كان الجزم [د - ١٩٤] له •
- ذكره أبو حيّان في شرح التسهيل •

مسألة :

إن قيل : لم جزمت (متى) وشبهها ، ولم تجزم (الذي) إذا تضمّنت معنى الشرط ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ؟ •

فالجواب أن الفرق من وجوه :

أحدها أن (الذي) وضع وصلة (١) إلى وصف المعارف بالجملة (٢) ، فأشبهه لام التعريف الجنسية ، فكما أن لام التعريف لا تعمل فكذا (الذي) •

والثاني أن الجملة التي يوصل (٣) بها لا بد أن تكون معلومة للمخاطب ، والشرط [هـ - ٢٥٦] لا يكون إلا مبهماً •

والثالث أن الذي مع ما يوصل (٤) به اسم مفرد ، والشرط مع (٥) ما يقتضيه جملتان مستقلتان • نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه • وذكره ابن الحاجب في أماليه •

مسألة :

قال ابن إياز (٦) :

-
- (١) في م (وصله) •
 - (٢) في م (بالعمل) •
 - (٣) في م (توصل) •
 - (٤) في م (يوصف) •
 - (٥) سقطت (مع) من د •
 - (٦) منخوطة المحصول في شرح الفصول ق ١٢٨ •

إِنْ قِيلَ حَرْفُ الْجَزْمِ أضعفُ مِنْ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَحَرْفُ
الْجَرِّ لَا يَعْمَلُ فِي شَيْئَيْنِ فَكَيْفَ (١) عَمِلَتْ إِنْ فِي شَيْئَيْنِ ؟
قِيلَ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا الْاِقْتِضَاءُ (٢) ، فَحَرْفُ الْجَرِّ لَمَّا اقْتَضَى
وَاحِدًا عَمِلَ فِيهِ ، وَحَرْفُ الْجَزْمِ لَمَّا اقْتَضَى اثْنَيْنِ (٣) عَمِلَ فِيهِمَا •
انتهى (٤) •

باب الحكاية

مسألة :

تحكى الأعلام بمنّ دون سائر المعارف ، هذا هو المشهور •
والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة أوجه :

أحدها أَنَّ الأعلامَ تختصُّ بأحكامٍ لا توجد في غيرها : من
الترخيم ، وإمالة (٥) نحو الحجاج ، وعدم الإعلال في نحو
مكورة (٦) وحيوة ومحبب (٧) وحذف التنوين

(١) بعد ذلك في المخطوطة : (فامتناع الجازم من ذلك أولى) •

(٢) في د (الاقتصار) وفي المخطوطة (قبل الفرق بينهما أن حرف الجر) •

(٣) في المخطوطة (شيئين) •

(٤) سقط من ل (انتهى) •

(٥) في م (وآماله) •

(٦) في م (مكورة) •

(٧) أ - قال ابن جني في المنصف ٢٩٥/١ : (قال أبو عثمان : ومثل

من الامثال : ان الفكاهة مقودة الى الأذى • جاؤوا بها على الأصل ، كما

قالوا : مكورة ومزيد) •



منها (١) إذا وقع (ابن) صفة بين علمين • فالحكاية ملحقة بهذه الأحكام المختصة •

والثاني أن أكثر الأعلام منقول عن الأجناس مُغيّر عن وضعه الأول والحكاية تغيير (٢) مقتضى (مَنْ) والتغيير يُؤنس بالتغيير •

والثالث أن الأعلام كثيرة الاستعمال ، ويكثر فيها الاشتراك ، فرفع الحكاية يوهم (٣) أن المستفهم عنه غير السابق ، لجواز أن السامع لم يسمع أوّل الكلام • ذكر ذلك صاحب البسيط •

قال : والفرق بين (مَنْ) حيث يحكى (٤) بها العلم • وبين (أي) حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع — فإذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد ، يقال : أي زيد ؟ من غير [هـ - ٢٥٧] حكاية — أن مَنْ لَمَّا كَافَتْ مَبْنِيَّةً لَا يَظْهَرُ فِيهَا إِعْرَابُ جَازَتْ (٥) الحكاية معها

ب — وجاء في اللسان (حيا) : وحيوة بسكون الياء اسم رجل قلبت الياء واواً فيه لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء • والأعلام قد يعرض فيها مالا يوجد في غيرها) •

ج — وجاء في المنصف ٢٧٥/١ : (قال أبو عثمان : فقد جاء مزيد ، فانما هذا شاذ ، كما شدّ محب وبنات إليه • فانما يحفظ هذا • • قال فالجواب أن هذا اسم شدّ عن القياس كما شدّ محب وكان قياسهما ، عنده : مزاد ومحب ، وانظر المقتضب ١/١٧١ •

(١) في د ل (فيها) •

(٢) في هـ (تغير) •

(٣) في د (توهم) •

(٤) في د (يحكى) وفي م (حكى) •

(٥) في هـ (جاءت) •

على خلاف (١) ما يقتضيه خبرُ المبتدأ • وأما أي فإنها معربةٌ يظهر فيها الرفع ، فاستقبح ، لظهور رفعها ، مخالفةً ما بعدها لها •

ونظيره قول العرب : إنهم أجمعون ذاهبون • لما لم يظهر إعرابُ النصب في الضمير أكدوه بالمرفوع ، ومنعهم ، إنَّ الزيدنَ أجمعون [م - ٣١٠] ذاهبون ، لما ظهر إعرابُ النصب ألزموا التأكيد بالنصب •

مسألة :

لا يحكى المتَّبَعُ بتابع غير العطف من نعتٍ أو بيانٍ أو تأكيدٍ أو بدلٍ اتفاقاً • وأمَّا المتَّبَعُ بعطف (٢) النسق ففيه خلافٌ حكاه في التسهيل من غير ترجيح ، ورجَّح غيره جوازَ حكايته • قال أبو حيان (٣) :

والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع أنَّ العطف ليس فيه بيانٌ للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع ، فإنَّ فيه بياناً (٤) أنَّ المتبوعَ هو الذي جرى ذكره في كلام المخير ، وأما في العطف فلا يُبينُ ذلك بياناً ثابتاً إلاَّ الحكايةَ وإيراد لفظ (٥) المخبر في كلام الحاكي على حاله من الحركات •

(١) في د (حذف) •

(٢) جاء في تسهيل الفوائد ٢٤٨ : (وفي حكاية العلم معطوفاً أو معطوفاً عليه خلاف • منعه يونس ، وجوزه غيره ، واستحسنه سيبويه) •

(٣) أشار أبو حيان في شرح التسهيل ٢٢/٦ الى هذه المسألة ، وذكر أنه بحثها في باب العطف ، والباب ساقط من المخطوطة الحلبية •

(٤) في د (بيانان) •

(٥) سقط (لفظ) من م •

وقال صاحب البسيط :

يُشْتَرَطُ لجوازها أنْ يكونَ المعطوفُ عليه والمعطوفُ (١)
عَلَمَيْنِ (٢) ، نحو : رأيتَ زيداً وعمراً • فإن كان المعطوف عليه
علماً ، والمعطوفُ غير علم فنقل (٣) ابن الدهان منع الحكاية ، وهو
الأقوى • ونقل ابنُ بابشاذ جوازها تبعاً ، أو بعكسه (٤) لم تجز
الحكاية اتفاقاً •

باب النسب

مسألة :

قال أبو حيَّان :

فإن قلت : لم أجزّتَ بَيَضَات وجَوَزَات بالتحريك ، ولم
تَجِزْ طَوَلِي بالتحريك (٥) ، في النسبة إلى طويلة (٦) ؟

قلت : بينهما فرق ، وهو أنَّ الحركة (٧) في بَيَضَات وجَوَزَات
عارضة فلم [هـ - ٢٥٨] يُعْتَدَّ بها ، والنسبة بناء مستأنف •

(١) سقط (والمعطوف) من د •

(٢) في م (عليه من) •

(٣) في د (فنقل الدهان) •

(٤) في د ل (أو عكسه) •

(٥) سقط من د (بالتحريك) •

(٦) في د (الطويلة) •

(٧) في د (الحركات) •

باب التصغير

مسألة :

قال أبو حيان :

(أرؤس) إذا سميت به امرأة ثم خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الراء ف قيل (أرُس) (١) وصغرتها قيل (٢) : (أرِيس) ، ولا تدخل الهاء وإن كان قد صار ثلاثياً • وإذا صغرت هندا قلت : هندية بالهاء ، والفرق بينهما أن تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض • فالهمزة مقدرة في الأصل وكأله رباعي لم ينقص منه شيء •

فإن قلت : لم لا تلحقه بتصغير سماء إذا قلت سمية ، أليس الأصل مقدراً ؟

قلت : لا يشبه تصغير سماء ، لأن التخفيف جائز في أرؤس عارض بخلاف سماء ، فإن الحذف لها لازم ، فيصير على ثلاثة أحرف إذا صغرت فتلحقها (٣) الهاء •

وبهذا الفرق بين أرؤس (٤) وسماء أجاب أبو إسحاق الزجاج بعض أصحاب أبي موسى الحامض حين سأل أبا إسحاق عن ذلك ، وكان أبو موسى الحامض قد دس رجلاً لقناً فطناً على أبي إسحاق ، فسأله عن مسائل فيها غموض ، هذه المسألة منها • وكان في هذا

(١) في د (أرؤس) •

(٢) في م (فقلت) •

(٣) في م ل (فيلحقها) •

(٤) في م (امرؤس) •

المجلس المشوق الشاعر فأخذ ورقة (١) ، وكتب من وقته يمدح
أبا إسحاق ، ويذم من يحسده من أهل عصره ، فقال :

٣٨٢- صبراً أبا إسحاق عن قدرة (٢)

فدو النهى يمثله الصبرا

واعجب من الدهر وأوغادره

فإتهم قد فضحوا الدهرا

لا ذنب للدهر ، ولكنهم

يستحسنون المكثرا والغدرا

نبتت بالجامع كلباً لهم

ينبح منك الشمس والبدر

والعلم والحلم ومحض الحجى

وشامخ الأطواد والبحرا [١٩٥هـ]

والديمة الوطفاء في سحها

إذا الرثبا أضحت بها خضر [٢٥٩هـ]

فتلك أوصافك بين الورى

يأينن (٣) واليه لك الكبرا

(١) في م (ورقه) .

(٢) في د (قدرة) وأبو إسحاق هو الزجاج ، والأبيات واردة في مجالس
العلماء للزجاجي ٣١١ وانظر كتاب المصون للمسكري ٨٠ .

(٣) في د (يأتين) .

يظنّ جهلاً والذي دسّه
 أن يلمسوا العيثوقَ (١) والغفرا
 فأرسلوا النّزراً إلى غامر [ل - ١٩١]
 وغمرنا يستوعبُ النّزراً
 فله أبا إسحاق عن جاهل
 ولا تضق منك به صدرا
 وعن خشار (٢) غدر في الوري
 خبيثهم من فميه يخري

مسألة :

قال أبو حيّان :

فإن قلت : لم لا يجوز إثبات همزة (٣) [م - ٣١١] الوصل
 في نحو : استضرب (٤) إذا صُغّر ، وإن كان ما بعدها متحرّكاً ،
 لأن هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يُعتدّ بهذا العارض كما لم
 يُعتدّ به في قولهم : الحُمر بإثبات همزة الوصل مع تحريك اللام
 بحركة النقل ؟ •

فالجواب أن بين العارضين فرقاً ، وهو أن عارض التصغير
 لازم ، لا يوجد في لسانهم ثاني مصغّر غير متحرّك أبداً ، وعارض

(١) الميوق : نجم يتلو الشريا ، والغفر : ثلاثة أنجم صفار •

(٢) في د (خشاعور) وفي م (خشاعور) والخشار سفلة الناس •

(٣) في د م (همز) •

(٤) في د (استضرب) •

الْحَمَرُ غيرُ لازمٍ، لأنه يجوز ألا تُحذفِ الهمزة ، ولا تنقل الحركة،
فيقال الأحمر ، ولا يمكن ذلك في المصغّر في حال من الاحوال •

باب الوقف

مسألة :

إذا وقِفَ على المقصور المنوّن وقِفَ عليه بالألف اتفاقاً ،
نحو : رأيتُ عصا ، واختلف في الوقف على المنقوص المنوّن •
فمذهب (١) سيبويه (٢) أنه لا يوقِفُ عليه بالياء بل تحذف ، نحو :
هذا قاض ، ومررت بقاض ، ومذهب يونس إثباتها •

قال ابنُ الخبّاز : فما بالهم اختلفوا في إعادة ياء المنقوص ،
واتفقوا على إعادة ألف المقصور ؟ •

قلت : الفرق بينهما خفّة الألف وثقل الياء • [هـ - ٢٦٠] •

باب التصريف

مسألة :

الزائدُ يؤزَنُ (٣) بلفظه ، وزيادةُ التضعيفِ تؤزَنُ بالأصل •

(١) في ل (فذهب) •

(٢) جاء في كتاب سيبويه ٢/٢٨٨ : (هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء
في الوقف وهو الياءات - وذلك قولك : هذا قاض ، وهذا غاز وهذا
عم ، تريد العمي - - - - - وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من
يوثق بعربيته من العرب يقول : هذا رامي وغازي وعمي ، أظهروا في
الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين) •

(٣) في هـ (يؤزن) •

قال أبو حيَّان :

والفرق أن زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمونيها من حيث أنها عامة لجميع الحروف ، ففرّقوا بينهما (١) بالوزن ، وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه ، فضعّفوه في الوزن مثله . فلو نطقوا في الوزن بإحدى دالّي قردد (٢) لم يتبين من الوزن كيف زيادتها ، فلمّا لم تزد منفردة أصلاً لم يجعلوها (٣) منفردة في الوزن .

انتهى القسم الرابع من الأشباه والنظائر النحوية (٤)

ويليه الطراز في الألفاظ

وهو القسم الخامس

والحمد لله أولاً وآخراً

[د - ١٩٦ ، هـ - ٢٦١ ، م - ٣١٢]

(١) في دل (بينها في الوزن) .

(٢) القردد : ما ارتفع من الأرض .

(٣) في دم (يجعلوا) .

(٤) بعد ذلك في د (وهو آخر النصف الأول من هذا الكتاب) .

وجاء في م (انتهى النصف الأول من كتاب الأشباه والنظائر النحوية ويتلوه في النصف الثاني الطراز في الألفاظ) وقد سقطت هذه الخاتمة كلها من ل .

(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطراز في الألغاز

الحمد لموليه ، والصلاة والسلام على نبيّه محمد وآله وذويه .
هذا هو الفن الخامس من الأشباه والنظائر ، وهو فن
الألغاز (٢) والأحاجي والمطارحات والمتحנות والمعاية (٣) . وهو
منشور (٤) غير مرتّب ، وسمّيته الطراز في الألغاز .
قال (٥) الشيخ جمال الدين بن هشام في كتابه (موطئ الوسنان
وموقد الأذهان) :

اعلم أنّ الغزّ النحويّ قسمان : أحدهما ما يطلب به تفسير
المعنى (٦) ، والآخر ما يطلب به وجه الإعراب .

(١) بعد البسملة في م (رب يسر يا كريم) وقبلها في م (النصف الثاني من
كتاب الاشباه والنظائر النحوية في المربية كتاب الطراز في الالغاز
المربية . وهن الفن الخامس من الاشباه والنظائر . وقد سقطت هذه
المقدمة من ل .

(٢) في د (الغاز) .

(٣) في م (والمعاية أي المغالبة) .

(٤) في د (منشور) .

(٥) سقط السطر التالي من د .

(٦) في ل د (المعاني) .

فالأول كقول الحريري : وما العامل الذي يتصل آخره بأوله (١) ويعمل معكوسه مثل عمله ؟ وتفسيره (يا) في (٢) النداء ، فإنه عامل النصب في المنادى ، وهو حرفان ، فأخره متصل بأوله ، ومعكوسه وهو (أي °) حرف نداء أيضاً .

وكقوله (٣) أيضاً : وما منصوب" أبداً على الظرف ، لا يخفضه سوى حرف ؟

وجوابه لفظة (٤) (عند) • تقول : جلست عنده ، وأتيت من عنده لا يكون (٥) إلا منصوباً على الظرفية ، أو مخفوضاً بمن خاصة • فأما قول العامة : سرت إلى عنده فخطأ •

فإن قيل : لدن وقبل وبعد بمنزلة عند في ذلك ، فما وجه تخصيصك إياها ؟

قلت : (لدن °) مبنية في أكثر اللغات ، فلا يظهر فيها نصب ، ولا خفض • و (قبل ° وبعد °) يكونان مبنيين كثيراً ، وذلك إذا قطعاً عن الإضافة ، وإثما تبين (٦) الألفاظ والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهراً •

وكقوله : وأين تلبس الذكران براقع النسوان ، وتبرز ربكات الحجال بعمائم الرجال ؟

(١) انظر مقامات الحريري ١٧١ •

(٢) سقط السطر التالي من د •

(٣) في د (كقوله) •

(٤) في م د (لفظ) •

(٥) في م د (ولا يكون) •

(٦) في د م ل (تبني) •

وجوابه باب العدد من الثلاثة إلى العشرة ، تثبت التاء فيه
في المذكر ، وتُحذف في المؤنث .

والثاني - وهو الذي يُطْلَبُ فيه تفسير الإعراب وتوجيهه ،
لا يبان المعنى - كقول (١) الشاعر : [هـ - ٢٦٢]

٣٨٣ - جاءك (٢) سلمان أبو هاشما

فَقَدَّ غدا (٣) سيِّدَها الحارثُ

شرحه : جاء فعل " ماض " ، كسلمان جار ومجرور " وعلامة
الجرّ الفتح " لأنه لا ينصرف ، وإنما أفردت (٤) الكاف في الخطّ
ليأتى الإلغاز (٥) . أبوها فاعل جاء ، والضمير لامرأة قد عرفت
من السياق . شما فعل أمر من شام البرق (٦) يشيمه ، وفوته
للتوكيد كتبت بالألف على القياس . سيِّدَها نصب بشيم ، كما
تقول : انظر سيِّدَها ، والحارث فاعل غدا . انتهى كلام ابن هشام .
وقال ابن هشام في المعنى :

مسألة " يحاجي بها فيقال : ضمير " مجرور لا يصح أن يعطف

(١) في ل د (فكقول) .

(٢) في م (جاء كسلمان) وهو الرسم الصحيح بلا إلغاز .

(٣) في النسخ كلها (غدا بالغين المعجمة) وفي (إلغاز ابن هشام) تحقيق
أسيد خضير ٥٤ بالعين المهملة . وانظر كتاب توجيه أعراب أبيات
ملغزة الأعراب للفارقي ٦٢ (تح الاستاذ سعيد الأفغاني) .

(٤) في م د (أفرد) .

(٥) في هـ (الإلغاز) .

(٦) في د (البرقع) .

عليه اسم "مجرور" ، أعدت الجار "أم لم تعده" ، وهو الضمير المجرور بلولا ، نحو : لولاي وموسى • لا يقال : إن موسى في محل الجر لأنه لا يعطف على الضمير المجرور ، من غير إعادة (١) الجار هنا ، لأن لولا لا تجر الظاهر ، فلو أعيدت لم تعمل الجر ، بل يحكم للمعطوف - والحالة هذه - بالرفع ، لأن (لولا) محكوم لها بحكم الحروف الزائدة • والزائدة لا تقدح (٢) في كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية ، فكذا ما أشبه الزائد •

ذكر بقية أَلغاز الحِريري التي ذكرها في مقاماته (٣)

قال :

١ - ما كلمة إن شئتُم هي (٤) حرف محبوب ، أو اسم لما فيه حرف (٥) حلوب ؟

٢ - وأيُّ اسم يتردد بين فردٍ حازم (٦) وجمعٍ ملازم •

٣ - وأيُّة هاء إذا التحقت أَمَاطت الثقل ، وأطلقت المعتقل ؟

٤ - وأين تدخل السين فتعزل العامل من غير أن تُجَامِل ؟

(١) في ل د (ولا يصح إعادة الجار هنا) وفي م (ولا تفتح إعادة الجار) •

(٢) في م ل (لا يقدح) وفي د (والزائد لا يقدح) •

(٣) ذكرت هذه الأَلغاز في المقامة الرابعة والعشرين ١٦٩ ثم فسرت ، وحلت مسائلها •

(٤) سقطت (هي) من م د •

(٥) العرف : الناقة الضامرة أو العظيمة •

(٦) في د ل م (جازم وجمع لازم) •

٥ - وأيُّ مُضافٍ أُخِلَّ من عَثْرَى الإِضافة بعُثْرٍ وَقَةٍ ، واختلف حكمه بين مساء وغدٍ وَقَةٍ ؟

٦ - وأيُّ عاملٍ فائِبه أرحبُ منه وكُرا ، وأعظمُ مَكْراً (١) ، وأكثرُ الله تعالى ذكراً ؟

٧ - وأين يجب حفظُ المراتب على المضروب والضارب ؟ *

٨ - وأيُّ اسمٍ لا يفهم إلاَّ باستضافةٍ (٢) كلمتين ، أو الاقتصارِ (٣) منه على حرفين ، وفي وضعه الأول التزام (٤) ، وفي الثاني إلزام ؟

٩ - وأيُّ وصفٍ (٥) إذا أردف بالنون نقص من العيون ، وقوَّمَ بالدون ، وخرج من الزبون وتعرَّض للهون ؟ [هـ - ٢٦٣] *

أراد بالأول نَعَمَ ، وبالثاني (٦) سراويل ، وبالثالث هاء التأنيت الداخلة على الجمع المتناهي ، نحو : زنادقة ، وصياقلة ، وتبابعة (٧) ، وبالرابع باب إنَّ المخففة من الثقيلة ، وبالخامس لدن ، وبالسَّادس باء القسم ونائبه الواو ، وبالسابع نحو : كلِّم موسى عيسى (٨) ،

(١) في د (ومكرا) .

(٢) في د (لاستضافة) .

(٣) في د (اقتصار) .

(٤) في د (بالتزام) .

(٥) في المقامات (وما وصف) .

(٦) سقط من ل د م (وبالثاني سراويل) .

(٧) في ل (مسامعة) .

(٨) في د (وعيسى) .

وبالآخر (١) نحو : ضيف ، تدخلُ عليه النون فيقال : ضَيَّفَنَ ، وهو الطفيلي •

أحاجي الزمخشري

وللزمخشري كتابُ الأحاجي منشورٌ ، وشرحه الشيخُ عَلمُ الدين السخاوي بشرح سَمَّاه : تنوير [ل - ١٩٢] الدياجي في تفسير الأحاجي • وأتبعه بأحاجي (٢) له منظومة • وأنا ألخصُ الجميع هنا •

قال الزمخشري :

أخبرني عن فاعل جمع على فَعَلَكَة (٣) ، وفعليل جُمع على فَعَلَكَة .
الأول باب قاضٍ وداع ، والثاني نحو سَريّ وسَراة •

وقال : أخبرني (٤) عن تنوينٍ يجمع لام التعريف ، وليس إدخاله على الفعل من التحريف • هو تنوين التثنية والغالي •

وقال : أخبرني (٥) عن واحدٍ من الأسماء ثَنِيّ مجموعاً بالألف والتاء •

(١) أغفل المصنف تفسير الثامن ، وهو (مهما) كما فسره الحريري نفسه •

(٢) سقط من د (بأحاجي) •

(٣) انظر الاحاجي النحوية للزمخشري ١٩ (تح الأستاذ مصطفى الحدرى) •

(٤) أحاجي الزمخشري ٢٠ مثال تنوين التثنية : أقلّي اللوم عاذلٌ والعتابين • ومثال التنوين الغالي : وقائم الاعماق خاوي المخترق •

(٥) أحاجي الزمخشري ٢١ جوابه في الأحاجي (هو قولك فيمن سميته بشمرات أو مقبلات شمراتان ومقبلتان وفي أذرعات أذرعاتان) •

أخبرني عن موحد (١) في معنى اثنين ، وعن حركة في حكم حركتين .

أخبرني عن حَرَكةٍ وحرف قد استويا ، وعن ساكنين على غير حدّهما (٢) قد التقيا .

أخبرني عن اسمٍ (٣) على أربعةٍ فيه سببانٍ لم يمتنع صرفه بإجماع ، وعن آخرٍ ما فيه إلا سبب واحد ، وهو حقيقٌ بالامتناع .

أخبرني عن فاءٍ ذاتٍ فتّين ، وعن لامٍ ذاتٍ لوّنين .

(١) أحاجي الزمخشري ٢٢ وجوابه في الأحاجي (كلا : موحد في معنى اثنين كما أن كلاً مفرد في معنى الجمع، والحركة التي في حكم حركتين الضمة في فعل هي في حكم فتحتي فعل كرُشِدَ ورُشِدَ . .

(٢) سقطت (قد) من د ومن أحاجي الزمخشري ٢٤ وجواب الأحجية (مساواة الحركة في نحو جَمَزَى ، وأجل حيث اعتبرت اعتبار الألف في نحو حبارى وسمانى . وذلك أن جمزى أخت سكرى في وقوع ألفها رابعة . ثم لم يجيزوا في ألفها إذا أضافوا لها إلا طرحها دون قلبها ، كما فعلوا في حبارى سواء ، ولا فصل بين البناءين إلا سكون العين وحركتها ، فإذا كان حكم البناء المقارق بزيادة الحرف تبين استواء الحرف والحركة . والساكنان على غير حدّهما في قولك : الحسن أروع أم ابن سيرين . . ؟ لأن جسد التقائهما أن يكون الاول حرف لين ، والثاني مدغماً نحو : الضالين .

(٣) الاحاجي ٢٦ . والجواب : (الاول أربع في : (مررت بنسوة أربع) فيه الوزن والوصف وهو غير ممتنع ، والثاني أحمر اسماً في نحو : رب أحمر ، هو ممتنع عند سيبويه ولا سبب إلا الوزن) .

الأولى (١) : نحو السريّ والشرّيّ (٢) ، والبثّ والنثّ ،
وقائعته الله وكاتعه بمعنى قاتله ، و (يئد أثي من قريش) (٣)
ومئد أثي ، ونحو وزّن وأزّن • وهو قياس مطرّد في المضموم
وفي المكسور (٤) ، نحو : وشاح (٥) ووعاء وإشاح وإعاء ،
والمفتوح نحو : وسّن وأسّن ، وويد وأيد إذا غضب ، ووّله
وآله (٦) : تحيّر ، وما وبّه له وما أبه (٧) • سماع (٨) [هـ - ٢٦٤]
بإجماع •

-
- (١) الأولى أي الفاء ذات الفين المذكورة في الألفية السابقة •
(٢) في هـ د م (السريّ والسري) والتصحيح من الأحاجي ٢٦ •
(٣) العبارة جزء من حديث روي في مغني اللبيب ص ١٢٢ : (أنا أنصح
من نطق بالضاد ، بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعد بن
بكر) ورواه لسان العرب غير مرة ، انظر (بيد - ميد) وورد
الحديث في الجامع الصغير ٤٤/٣ على هذه الصورة : (أنا أعربكم ،
أنا من قريش ، ولساني لسان بني سعد بن بكر) غير أنه لم يذكر في
الصحاح ، وذكر في صحيح مسلم (كتاب الجمعة ٥٨٥/٢ رقم الحديث
٢١) حديث آخر يتضمن (بيد أن) وهو : (نحن الآخرون السابقون
يوم القيامة ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا) •
(٤) سقط (المكسور) من د وفي ل (المضمّر وفي المكسور) •
(٥) في م (وشاح وإشاح ووعاء وإعاء) وبعد ذلك في أحاجي الزمخشري
(وليس بقياس الا عند المازني) •
(٦) في م (تخير) •
(٧) في أحاجي الزمخشري (وما أبه له) •
(٨) في د (سماء بإجماع) •

والثانية (١) نحو : عضة (٢) وسنة • هي هاء في : عضة وعضاه ،
وبعير عاضه وعَضَه أي راعي (٣) العضاه ، وعضه (٤) إذا شتمه ،
وفي نخلة سنهاء وسانته الأجير (٥) • وواو في : عَضَوَات
وسَنَوَات •

أخبرني عن نسبٍ بغير يائه ، وعن تأنيث بتاءٍ ليس بتائه •

الأول ما دل عليه بالصنعة ، نحو : عَوَّاج وبتَّار ودارع (٦)
ولابن •

ونظير (٧) دلالتسي العلامة والصيغة قولك : لتضرب° واضرب° •
والفرق بين البنائين أن فعلاً لما هو صنعة (٨) وفاعلاً لمباشرة الفعل •

والثاني بنت وأخت الأن تاءهما بدل من الواو التي هي لام ،
إلا أن اختصاص المؤنث بالإبدال دون المذكر قام علماً للتأنيث ،
فكانت هذه التاء لاختصاصها كتاء التأنيث ، ونحوها التاء في
مسلمات ، هي علامة لجمع المؤنث ، فلاختصاصها بجمع المؤنث كأنها

(١) أي اللام ذات اللوتين •

(٢) في أحاجي الزمخشري وفي م بالتاء وفي ه د ل بالهاء •

(٣) في د (راع) •

(٤) في د (عضه) •

(٥) في أحاجي الزمخشري (الامير) •

(٦) في ه (دارع) والتصحيح من م وأحاجي الزمخشري ٢٧ •

(٧) في د (دلالة) •

(٨) في ه (صيغة) •

للتأنيث (١) • [د - ١٩٧] ومن ثمَّ لم يجمعوا بينها وبين تاءِ
التأنيث (٢) فلم يقولوا : مسلمتات (٣) •

فإن قلت ما أدراك أنها ليست تاء التأنيث ؟ قلت لو كانت
كذلك لقلبها الواقفُ هاءً في اللغة الشائعة (٤) •

فإن قلت : فلمَ قلبها من قلبها هاءً في الوقف ، فقال :
البنونَ والبناءُ ؟ قلت : رآها تعطي ما تعطيه تاءُ التأنيث
فتوهَّمها مثلها •

أخبرني عن نعت (٥) مجرور ، ومنعوتُه مرفوع ، وعن نعتٍ
موحد ، ونعته مجموع •

الأول نحو : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ (٦) خربٌ ، والثاني قول
القطاميَّ :

٣٨٤- كأن قيودَ رجلي حينَ ضَمَّتْ (٧)

حوالبَ غَزَّرا (٨) ، ومعاً جِاعاً

(١) في م كالهاء للتأنيث ، وفي د (كان لها التأنيث) •

(٢) في م دل (المؤنث) •

(٣) في ل د (مسلميات) •

(٤) في م (الشائعة المشهورة) •

(٥) أحاجي الزمخشري ٢٩ •

(٦) قال سيبويه ٣٤/١ : (وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا
جحر ضب خرب) وللخليل تفسيران لهذه المسألة في الكتاب ٢١٧/١
انظر مناقشة آراء النحاة فيها للسيوطي في الهمع ٥٥/٢ •

(٧) في الأحاجي (قَتود حلي حين ضمت) وفي اللسان (معي) : (كأن
نسوع) •

(٨) وفي م (عزرا) وفي دل (غزرا) •

جعل المِعْصَى لِقْطَ جَوْعِهِ بمنزلة أَمْعَاءٍ جَائِعَةٍ ،
فَجَمَعَ النعت (١) مع توحيد المنعوت •

أخبرني عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلاً ، وعن ربٍّ على
المعرفة داخلاً • [٢٦٥ هـ] •

الأول نحو : كان زيدٌ هو خيراً منك ، و « إِنَّ تَرْنِي (٢) أنا
أَقْلٌ منك مالا » (٣) وإنما ساغ ذلك في أفعل من لامتناعه من دخول
لام التعريفِ عليه امتناع ما فيه التعريف ، فشبه به ، وأجرى
حكمه عليه •

والثاني نحو قولهم : ربُّ رجلٍ وأخيه • قال سيبويه (٤) :
ولا يجوزُ حتى تذكرَ قبْلَهُ نكرة •

أخبرني عمّا ينصب ويجرّ • وهو رفعٌ ، وعمّا تدخله التثنية
وهو جمع •

(١) لم تذكر الجملة الأخيرة في أحاجي الزمخشري ، وجاء بدلا منها : (• •
كقوله : ان ابراهيم كان آمة) •

(٢) في م (ترم أقل) وفي ل (ترني أقل) •

(٣) الكهف ٣٩ •

(٤) جاء في الكتاب ٢/٢٤٦ : (هذا حجة لقوله : رب رجل وأخيه • فهذا
الاسم الذي لم يكن ليكون نكرة وحده ، ولا يوصف به نكرة ، ولا يحتمل
عندهم أن يكون نكرة ، ولا يقع في موضع لا يكون فيه الا نكرة حتى
يكون أول ما يشغل به العامل نكرة ، ثم يعطف عليه ما أضيف الى
النكرة ، ويصير بمنزلة مثلك ونحوه) •

الأول المحكي^١ (١) ، والثاني قولهم (٢) : عندي لقاحان
سوداوان ، وقوله (٣) :

• • • • • ٣٨٥ -

بينَ رَمَاحيَ مالِكٍ ونَهْشَلِ

وقوله :

٣٨٦ - لأصبحَ (٤) الحَيَّ أوباداً ، ولم يجدوا

عندَ التفرُّقِ في الهيجاَ جَمالينَ

(١) في د (المحلي) وجاء في الإجابة عن الأول في أحاجي الزمخشري ٣٣ :
« الأول قول أهل الحجاز لمن يقول : رأيت زيدا من زيدا ؟ ولمن يقول :
مررت بزيد ، من زيدا ؟ يحكون منصوبه ومجروره ويوقعونهما محكيين
في محل الرفع » .

(٢) في م والأحاجي (قولك) جاء في الكتاب ٢٠٢/٢ : (وقالوا : ابلان ،
لأنه اسم لم يكسر عليه ، وانما يريدون قطيعين ، ذلك يعنون ، وقالوا :
لقاحان سوداوان ، جعلوهما بمنزلة ذا) .

(٣) من أرجوزة لأبي النجم العجلي وقبله في شرح المفصل ١٥٥/٤ (تبقلت
في أول التبقل) وانظر الأحاجي النحوية ٣٤ وسمط اللآلي ٨٥٦
وخزانة الأدب ٤٠١/١ وشواهد الشافية ٣١٢ والطرائف الأدبية ٥٦ .

(٤) جاء في المحيط (وبد) : (الوبد الرجل السيء الحال ، وهو للمفرد
والجمع ، وقد يجمع على أوباد) وروى اللسان (وبد) قبله هذا البيت :

سعى عقالا ، فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمرو عقالين ؟

ونسب البيهقي إلى عمرو بن العداء الكلبي ، وانظر الاغانى ٤٩/١٨
والأحاجي النحوية ٣٤ وشرح المفصل ١٥٣/٤ والمقرب ٨٠ والهمع
٤٢/١ والخزانة ٤٨٧/٣ .

أخبرني كيف يكون متحرّكٌ يلزمه السكون؟

هو عَيْنٌ حيّ (١) وعيٌّ وُصفٌ في قولهم : ضف (٢) الحال ،
وزنها فَعِلٌ لأنه من باب فرح وبطر وأشر .

أخبرني عن واحد وجمع لا يفرّق بينهما ناطق ، إلا أن الضمير
بينهما فارق .

هما فُتِلْكُ وفُتِلْكُ للواحد والجمع ، ومثله جَمَلٌ (٣) هِجَانٌ
وإِبِلٌ هِجَانٌ ، ودَرَعٌ دِلَاصٌ ودَرُوعٌ دِلَاصٌ .

أخبرني عن فاعل خفيّ فما بدا ، وآخر (٤) لا يخفى أبداً .
الأولُ فاعلُ أَفْعَلُ وَتَفَعَّلُ ونحوها .

والثاني الواقع بعد إلا ، نحو : ما قام إلا زيد أو إلا (٥) أنا .
أخبرني عن حرف يَزَادُ ثم يَزَالُ ، وأثره باقٍ ماله انتقال .

هو نونُ التثنية والجمع ، تزال وأثرها باقٍ في نحو : هما
الضاربان زيدا (٦) ، والضاربون زيدا .

(١) في د (جي وُصف) .

(٢) في أحاجي الزمخشري ٣٥ : (رجل ضف الحال من الضفف ، وهو القلة
والشدة ، ووزنها فعل) .

(٣) سقط من د (جمل) انظر الأحاجي النحوية ٣٦ .

(٤) في م (وعن آخر) .

(٥) في م ل (والا) الأحاجي ٣٧ .

(٦) في نسخ الاشياء (الضاربان زيد) بكسر زيد والتصحيح من الاحاجي
٣٩ وقد جاء فيها : (هو نون التثنية) والجمع ، تزال وأثرها باقٍ
في قولهم : (هما الضاربان زيدا وهم الضاربون زيدا) وفي قراءة من
قرأ : (والمقيمي الصلاة) كان النون قائمة) .

أخبرني عن حرف يوحّد (١) ثم يُكسّر ، ويؤثث ثم يذكر •
 الأول باب تمرة وتَمَر ، والثاني (٢) باب العدد من ثلاثة
 إلى عشرة [٢٦٦ هـ] •

أخبرني عن معرف في حكم التنكير ، ومؤث في معنى التذكير •
 الأول مررت بالرجل مثلك ، أو برجلٍ مثلك • لا يكاد في
 نحو هذا الموضع (٣) يتبيّن الفرق بين النكرة والمعرفة ، ومثله :
 ٣٨٧ - ولقد أمرت على اللّيم يسبني (٤)

• • • • •

والثاني باب علامة ونسابة •

أخبرني عن واحدٍ يوزن بأربعة ، وعن عشرة عند بعضهم
 متسعة • [م - ٤٢] •

الأول هو باب (٥) (ق ر) و (ع ر) و (ش ر) ونحوها ، توزن (٦)
 بالفعل ، ولا يقال في وزنه (ع ر) (٧) •

(١) في د (يوجد) •

(٢) في م (الباقي) وفي د (العشرة) وأصل العبارة في هـ (باب العدد ثلاثة
 إلى عشرة) والتصحيح من الأحاجي ٤٠ •

(٣) في م (الموقع) وانظر الأحاجي ٤١ •

(٤) ورد الشاهد ص ١٠٣ من هذا الكتاب ورقمه ٣٠٨ •

(٥) في ل د (الأول باق) وفي د (الأول باب ق) وانظر الأحاجي ٤٢ •

(٦) في د م (يوزن) •

(٧) في م (ع ح) •

والثاني حروف العطف عند النحويين عشرة ، وقد تسعها أبو علي لفارسي حيث عزل عنها إمثا .

أخبرني عن زائد يمنع الإضافة ويؤكددها ، ويفكك تركيبها ويؤيددها .

هو اللام في قولهم : لا أبالك (١) ، وهي مانعة للإضافة ، فاككة لتركيبها بفصلها بين ركنيها وهما المضاف والمضاف إليه (٢) ، وهي مع ذلك مؤكدة لمعناها مؤيدة لفائدتها من حيث أنها موضوعة لإعطاء معنى الاختصاص . وتظهرتها تيم (٣) الثانية في :

٣٨٨ - يا تيم تيم عدي (٤)

.

أقحمت بين المضاف والمضاف إليه ، وتوسطت بينهما ،

(١) في د (الا أبالك) وانظر الكتاب ٣١٥/١ ، ٣٤٧/١ ، والمقتضب ٣٧٣/٤ والخصائص ٣٣٩/١ ، ٣٤٢/١ .

(٢) في م ل (المضافان) .

(٣) سقطت (تيم) من د .

(٤) البيت لجريز وروي في ديوانه ٢٨٥ :

ياتيم تيم عدي لا أبالك لا يوقعنكم في سواة عمر

وروي في سيبويه ٢٦/١ ، ٣١٤/١ (لا يلقينكم) وانظر المقتضب ٢٢٦/٤ والجمال للزجاجي ١٧٠ والخصائص ٣٤٥/١ والامالي الشجرية ٨٣/٢ وشرح المفصل ١٠/٢ - ١٠٥ ، ٢١/٣ والمفني ٥١٠ (٨٢٩) والعيني ٢٤٠/٤ والأشموني ١٥٣/٣ والهمع ١٢٢/٢ والسيوطي ٨٥٥ (٦٩٢) والخزانة ٣٥٩/١ ، ١١٦/٢ ، ٢٧٣/٤ والدرر ١٥٤/٢ .

بعضها مدحاً ، فحشد زيداً معنا ٥

— كما قيل — بين العصا (١) ولحائها ، وهي بما حصل بتوسطها من التكرار "مُعْطِيَةٌ" بمعنى التوكيد والتشديد . وهذه اللام لها وجه اعتداده ووجه اطراح ، فوجه اعتدادهما استصلاحها الأب لدخول (لا) الطالبة للنكرات عليه ، ووجه اطراحها أن لم تُسقط لامها (٢) ، لأن اللام في الواجب الثبوت عند الإضافة . ونحوه قولهم : لا يدي (٣) لك ، سقوط التثنية مع اللام دليل الاطراح وتكرر (٣) المضايقة وتيسر لدخول (لا) دليل على (٤) الاعتداد .

فإن قلت : كيف أصبح قولهم : لا أياك (٥) ؟

قلت : اللام مقدرة "مؤيدة" وإن حذفت من اللفظ . والذي شجعهم على حذفها شهرة مكانها ، وأنه صار معلماً لاستفاضة استعمالها فيه ، وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من استعمالها .

ومنه حذف (لا) في « تالله تَصَلَّى » (٦) [هـ — ٢٦٧] وحذف الجار في قول رؤبة : (خير) (٧) إذ أصبح قيل له :

(١) جاء في المستقصى ١٧/٢ (رقم المثل ٥٨) : يضرب لغريب دخل بين نسبيين أو قتلى في محلة واحدة .

(٢) في الكتاب (١/٣٤٧) في قوله : لا يدي (٣) لك ، سقطت التثنية .

(٣) في قوله : لا يدي (٣) لك ، سقطت التثنية .

(٤) في قوله : لا يدي (٣) لك ، سقطت التثنية .

(٥) في قوله : لا يدي (٣) لك ، سقطت التثنية .

(٦) قالوا : تالله تفتا تذكر يوسف * يوسف ١٥٨/٣٥٦

(٧) سقط من ل د م والأحاجي النحوية (عندما قيل له : كيف أصبحت)

كيف أصبحت ؟ ومَحْمَلُ قراءة حمزة « تساءلون به والأرحام (١) عليه سديد » ، لأن هذا المكان قد شُهر بتكرير (٢) الجار ، فقامت الشهرة مقام الذكر .

أخبرني عن ميمات هُنَّ بدلٌ وعوضٌ وزيادة ، وعن واحدة هي (٣) موصوفة بالجلادة .

البدل (٤) نحو إبدال طيِّء (٥) الميم من لام التعريف ، والعوض في اللهم عوضت من حرف النداء ، والزيادة في نحو : مقتل ومضرب ،

وقد أنك والمبرد حذف حرف الجر وتقديره محذوفاً فقال في المقتضب ٣٤٨/٢ : (ومحال أن يحذف حرف الغفض ، ولا يأتي منه بدل) وقال في المقتضب ٦١/٣ : (الخافض لا يضر) وانظر الخصائص ١٥٠/٣ والمغني ٧١٢ .

(١) ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ النساء ١ . جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/٥ : (قرأ إبراهيم النخعي وقتادة الأعمش وحمزة (الأرحام) بالغفض ، وقد تكلم النحويون في ذلك . فأما البصريون فقال رؤسائهم : هو لحن لا تحل به القراءة . وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ولم يزدوا على هذا ، ولم يذكروا علة قبحه) . وجاء فيه أيضاً ٥/٥ : (وقرأ عبد الله بن يزيد (والأرحام) بالرفع على الابتداء والخبر مقدر ، تقديره : الأرحام أهل أن توصل . ويحتمل أن يكون اغراء) وانظر مناقشة قراءة الرفع في المحتسب ١٧٩/١ .

(٢) سقطت هذه الجملة كلها من د .

(٣) في د (فهي) .

(٤) سقط السطران المتعلقان بمقنم ٦٣٠ في نسخة د (٢) .

(٥) سقط من د ل (طيِّء) وفي الاحاجي ٤٥ (بني طيِّء) (٢) .

والموصوفة بالجلادة هي (١) ميم (فم) ، هي (٢) بدل من عين (فوه) .
قال سيبويه (٣) : أبدلوا منها حرفاً أجلدَ منها . وفي مقامة النحويِّ
من النصائح (٤) : وتجلَّدَ في المضيِّ على عزمِكَ وتصميمِهِ ،
ولا تُقَصِّرْ عمَّا في الفم من جلادة ميمه .

أخبرني عن ثالثٍ (مَقُول) ، أعين هو أم واو مفعول ؟
فيه اختلافٌ سيبويه (٥) والأخفش ، وقد تقدَّم في أوَّلِ
الكتاب .

أخبرني عن اسم بلد فيه أربعة من الحروف الزوائد ، وكلَّها
أصولٌ غيرَ واحد (٦) .

-
- (١) سقط من دل (هي) .
 - (٢) سقطت (هي) من هـ وثبتت في د وفي الأحاجي .
 - (٣) جاء في كتاب سيبويه ٨٣/٢ : (وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الاسماء المفردة من كلامهم) .
 - (٤) في الأحاجي (مقامة النحو من النصائح) ذكر محقق الأحاجي ان النصائح كتاب للزمخشري ألفه على أسلوب المقامات ٤٧٠ .
 - (٥) في كتاب سيبويه ٣٦٣/٢ عرض مفصل . وفي المقتضب ١٠٠/١ يلخص المبرد وجه الخلاف فيقول : (فأما سيبويه والخليل فانهما يزعمان أن المحذوف واو مفعول لانها زائدة ، والتي قبلها أصلية ، فكانت الزيادة أولى بال حذف . وأما الاخفش فكان يقول : المحذوفة عين الفعل ، لأنه اذا التقى ساكنان حذف الأول ، أو حرك لالتقاء الساكنين) .
 - (٦) جاء في أحاجي الزمخشري ٤٩ (وقيل اليستعور كساء يجعل على عجز البعير) .

هو (يستعور) من بلاد الحجاز فيه الياء والسين والتاء والواو
من جملة الزوائد العشرة ، وكلثها أصول في هذا الاسم إلا الواو .

أخبرني عن مائة في معنى مئات (١) ، وكلمة في معنى كلمات .

المائة في ثلاثمائة في معنى المئات ، لأن حق مميّز (٢) الثلاثة
إلى العشرة أن يكون جمعاً . والكلمة في معنى كلمات قولهم كلمة
الشهادة وكلمة الحويدرة (٣) ، وقوله تعالى : « تعالوا إلى كلمة
سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله » (٤) الآية .

أخبرني عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن شيئاً (٥)
قط من الأسماء .

هو (لما) بمعنى (إلا) لا يستثنى به الأسماء كما يستثنى إلا
وأخواتها ، وإنما يقال : نشدتك الله (٦) لما فعلت ، وأقسمت عليك
لما فعلت .

(١) في د (مئتان) .

(٢) في دل (غير) .

(٣) في د (الحويزة) وفي الأحاجي ٥١ : (وتقول العرب : قال فلان كلمة
حذاء ، وكلمة شاعر للقصيد ، ويقولون : كلمة : الحويدرة
لعينيته) .

(٤) في هـ (إلى كلمة) آل عمران ٦٤ والخطاب في الآية لاهل الكتاب ،
وبعدهما في الأحاجي (تسمى هذه الكلمات كلها كلمة) .

(٥) في دل (قط شيئاً) .

(٦) في الأحاجي ٥١ : (نشدتك بالله) .

أخبرني عن مكبّر يُحسَبُ مصغراً ، وعن مصغّر يحسبُ (١) مكبّراً •

الأول سَكِّيتٌ بالتشديد يحسبُهُ من ليس بنحويٍّ مصغراً ، وهو خطأ ظاهر ، لأنَّ ياء التصغير لا تقع إلا ثلاثة • بل سَكِّيتٌ مكبّراً كسكيت (٢) •

وسكّيتٌ بالتخفيف [ه - ٢٦٨] مصغرة تصغير الترخيم (٣) •

والثاني حُبْرور ، وهو في عداد المكبّرات ، وفي قول الأعرابي [م/٢ - ٥] الذي سئل عن تصغير الحُبّارى فقال : حُبْرور (٤) •
أخبرني عن مصغّر ليس له تكبير ، وعن مكبّر (٥) ليس له تصغير •

من (٦) الأسماء ما وضع على التصغير ليس (٧) له مكبّر ، نحو : كَمَيْتٌ ، وكَعَيْتٌ (٨) ومنها ما ورد مكبّراً ولم يُصغّر كَأَيْنٌ وكيف ومتى والضماير ونحوها • [د - ١٩٨] •

(١) في م د (يمد) •

(٢) في د ل (لسكيت) وفي م (سكيت) • كذا في الأصول • ولعلها مصحفة عن سكير أو سكتيت . يراد من الأولى لفظها ، ومن الثانية معناها •

(٣) في م (الترخيم) •

(٤) ورد بعده في الأحاجي ٥٤ قول لأبي عمرو : (ان الشعراء ثلاثة شاعر وشويعر وشعروور) •

(٥) سقطت الجملة التالية من د •

(٦) سقط السطر التالي من د •

(٧) في ل م وفي الاحاجي ٥٤ (لم يستعمل له مكبر) •

(٨) في د (كفيت) وفي الاحاجي كميت : (وهو البلبل) •

أخبرني عن كلمة تكون اسماً وحرفاً ، وعن أخرى تكون غير ظرفٍ وظرفاً •

الأول على ، وعن ، وكاف التشبيه ، ومهذّب ومهذّب • والثاني نحو : اليوم والليلة والساعة والحين والخلف والأمام (١) •

أخبرني عن اسم متى أضيفت أخواتها في افتقارها إلى حرف

أفردت فارقها • هو (ذو) بمعنى صاحب •

أخبرني عن سبب متى آذن بالذهاب (٢) تبعه سقوط الأفعال •

هو التعريف في نحو : أذربيجان (٣) ، ودرا بجزر • وخوارزم (٤) • إذا ذهب عنه بالتنكير (٥) لم يبق دلالة على الأسباب أثر ، وهي : التأنيث والعجمة (٦) والتركيب •

أخبرني عن شيء من العلامات يشفع الأخيه في السقوط دون الثبات •

التنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لا ينصرف • وإنما (٧) سقط الجر لأخوة ثبتت بينه وبين التنوين ، وذلك أنهما

(١) في م (الايام) •

(٢) سقط من د (بالذهاب) •

(٣) في د (ذربيجان) •

(٤) في د (خوارزم) •

(٥) في الاحاجي (التنكير) •

في د (المعجمة) •

(٧) سقط السطر التالي من د •

في اللغة

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

جميعاً لا يكونان في الأفعال ، ويختصان بالأسماء ، فلهذه الأخوة لما سقط التنوين تبعه الجرّ في السقوط ، فالتنوين ، أصل فيه ، والجرّ تبع ، كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط أتباعه ، وهذا معنى قول النحويّين : سقط الجرّ بشفاعة التنوين ، فإذا عاد الجرّ عند الإضافة واللام لم يتصور عود التنوين .

أخبرني عن حرف تلعب الحركات بما بعده ، ولا يعمل منها (١) إلا الجرّ وحده .

هو (حتّى) يقع الاسم بعدها مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، والجرّ وحده عملها .

أخبرني عن اسم صحيح أمكن هو فاعل وما هو مرفوع ، وعن آخر داخل عليه حرف الجرّ ، وهو عن الجرّ ممنوع . [هـ - ٢٦٩]

الأول (غير) في قول الشماخ (٢) :

٣٨٩ - لم يمنع (٣) الشرّب منها غير أن نطَلَقَتْ

• • • • •

والثاني (حين) في قوله (٤) :

-
- (١) في دل م (فيها) .
 (٢) ورد هذا البيت في موضع سابق من هذا الكتاب . ورقم ثمة ٣٦٨ . ولم ينسبه السيوطي الى الشماخ . والمشهور أنه لابي قيس بن الاسلت .
 (٣) في هـ (يخرج) وفي م (والمصادر الاخرى يمنع . وفي شواهد سيبويه روى الاستاذ أحمد راتب النفاخ البيت بضم راء (غير) .
 (٤) البيت للناطقة الذبياني وعجزه : (وقلت : ألما أصح والشيب وازع)

←

٣٩٠ - على حين عاتبت المشيب (١) على الصبا

.

أخبرني عن شيء وراء خمسة أشياء ، يجزم جوابه في
باب (٢) الجزء .

هو الاسم أو الفعل الذي ينزل منزلة الأمر والنهي ، ويعطى
حكمهما ، لأنّ فيه معناهما ومرادهما فيجزم به كما يجزم بهما (٣) ،
وذلك قولك : حسبك (٤) ينم الناس ، واتقى الله (٥) امرؤ وفعل
خيراً يثب (٦) عليه . بمعنى لیسق الله ليفعل .

أخبرني عن ضمير ما اشتق من الفعل أحق (٧) به من الفعل ،
وفي ذلك انحطاط الفرع عن الأصل .

هو الضمير في قولك : هند زيد ضاربتة هي ، وزيد الفرس
راكبه هو ، وفي كل موضع جرت فيه الصفة على غير من (٨) هي له ،

وانظر ديوان الشاعر تح الدكتور شكري فيصل ٤٤ ومغني اللبيب
٥٧٢ (١١٤) وأوضح المسالك ١٩٨/٢ وشواهد المغني للسيوطي
٨٨٣ (٧٥٠) .

- (١) في د (المشيب على الصبر) .
- (٢) سقط (باب) من ه .
- (٣) في ل (بها) .
- (٤) الكتاب ٤٥٢/١ وشرح المفصل ٤٩/٧ .
- (٥) انظر الكتاب ٤٥٢/١ وشرح المفصل ٤٩/٧ .
- (٦) في د (واتق) يثبت (وفي ه (امرؤ فعل) .
- (٧) في د (هو أحق) .
- (٨) في أحاجي الزمخشري ٧٠ (على غير ما هي له) .

فالمشتق من الفعل — وهو الصفة — أحق به من الفعل لا بد له منه ،
وللفعل منه بدء ، إذا قلت : هند زيد " تضربه ، وزيد " الفرس " يركبه ،
حتى إن جئت به فقلت : تضربه هي ويركبه هو كان تأكيداً
للمستكن . والسبب قوة الفعل وأصالته في احتمال الضمير ،
والمشتق منه فرع " في ذلك ففضّل الفرع على (١) الأصل .

أخبرني عن زيادةٍ أوثرت على أصالة (٢) ، وعن إمالة
ولدت إمالة .

الأول (٣) حذفهم الألف والياء الأصليتين (٤) وإبقاء التنوين
في (هذه عصا) . (وهذا قاض) ، ولياء النسب (٥) إلى (المصطفى) ،
وحذف [ل — ١٩٤] اللام الألف (٦) التفسير وياء التصغير في فرازد
وفريزد ، وحذف العين في شاكٍ ولاثٍ وإبقاء ألف فاعل ، وحذف
الفاء في (٧) (يعد) لحروف المضارعة . ومن ذلك قول الأخفش في
(مقول) وحذفه (٨) عين مفعول لواوهِ .

والثاني قولهم : رأيت عماداً ، ولقيت عبداً أمالوا الألف الأولى

-
- (١) في الأحاجي (الأصل على الفرع) .
(٢) في هـ (الأصالة) .
(٣) في د (للام) .
(٤) في هـ (الاصيلتين للتنوين) .
(٥) في م د (ولياء النسب في النسب الى المصطفى) .
(٦) في م د ل (للام) وسقط من م د ل (ألف) .
(٧) في الأحاجي ٧٣ (من) .
(٨) في م (وذيعه) .

لكسرة العين [هـ - ٢٧٠] ثم أمالوا الثانية لإمالة الأولى • وتظير
تسبب الإمالة للإمالة تسببُ الإلحاق للإلحاق [م/٢ - ٦] في نحو
قولهم : ألدند (١) هو (٢) ملحق بسفرجل والألف والنون معاً زائدتان
لِلإلحاق ، ولولا النونُ المزيـدة لِلإلحاق لما كانت الهمزة حرفَ إلحاق ،
ألا ترى أنها في المدِّ ليست كذلك •

• أخبرني عن حلف ليس بحلف ، وعن إمالة في غير ألف •

الأول قولهم : بالله إلا زرتني ، وبالله لما لقيتني ، وبحق ما بيني
وبينك لتفعلن ، صورته صورة الحلف ، وليس به (٣) ، لأن المراد
الطلب والسؤال •

والثاني إمالة (٤) الفتحة قبل راء مكسورة ، نحو : من

الضرر (٥) •

(١) جاء في تاج العروس : (الـد كالألدند واليلندد الشديد الخصومة •
وقال ابن جني : همزة الدند وياء يلندد كلتاهما للإلحاق ، وتصغير
الدند ألد ، لان أصله ألد فزادوا فيه النون ليلاحقوه ببناء سفرجل
فلما ذهب النون عاد الى أصله) •

(٢) سقط من د (هو) •

(٣) في م (لنا) •

(٤) في الأحاجي ٧٥ : (والامالة تقع فيما هو من جنس الالف ، وهي الفتحة
كما تقع في الالف - اذا كانت بعد الفتحة راء مكسورة) •

(٥) في د (الضرب) وفي الأحاجي (من الضرر) وجر الضرر بمن ضروري
لكسر الراء الثانية وامالة الأولى المفتوحة الى الكسر • وفي ل (نحو :
الضرر) •

أخبرني عن فعل يقع بعد ، منذ (١) ومثله ، وعن جملة يضاف إليها المشبه بإذ (٢) .

الأول نحو : ما رأيته مذ كان عندي ، ومذ جاءني .

والثاني نحو : كان ذاك زمنَ زيدٍ أميرٍ ، وزمن تأمَّرَ الحجاجُ .

حقُّ هذه الجملة أن تكونَ على صفة الجملة التي تضاف إليها (إذ) وهي صفة الماضي ، وتكون فعلية تارة وابتدائية أخرى .

أخبرني عن لام تحسب للابتداء ، والمحققة يأتون ذلك أشدَّ الإباء .

هي اللام الفارقة الداخلة على خبر إن المخففة .

أخبرني عن دخول (أن) الخفيفة (٣) على بعض الأخبار ، غير معوضة ، واحداً من جملة الاستار (٤) .

(أن) المخففة إذا دخلت على الفعل — وهو المراد ببعض الأخبار — عوض مما سقط منه أحد الأحرف الأربعة ، وهي : قد وسوف والسين وحرف النفي .

وشذ تركه فيما حكاه سيبويه (٥) ، أمّا أن جزاك الله خيراً .

(١) لم تذكر (منذ) في الاصل . انظر الأحاجي للزمخشري ٧٥ .

(٢) في د (باذن) .

(٣) في ل د (المخففة) .

(٤) شرح الزمخشري في أحاجيه ٨٠ معنى استار فقال : (والاستار ربع عشر الما أحد مكاييلهم) فاتسعوا فيه ، واستعملوه في كل أربعة ، يقال للرجل : كم هم ؟ فيقول : استار ، أي : أربعة .

(٥) جاء في كتاب سيبويه ٤٨٢/١ : (وأما قولهم : أما أن جزاك الله خيراً ،

أخبرني عن عيينين : ساكنةٍ يفتحها الجامع ما لم يصف ،
ومكسورةٍ لا يفتحها (١) المتكلم ما لم يضيف .

الأولى باب تمرّة يحرّك بالفتح في الجمع نحو : تمرّات ، إلا
في الصفة فتقرّ على سكونها [هـ - ٢٧١] كضخمة (٢) وضخّمات .

والثانية باب تمرّ تفتح في النسب نحو : تمرّي .

أخبرني عن حرفٍ يدغم في أخيه ، ولا يدغم أخوه فيه .

هو نحو اللام تدغم في الراء (٣) ، ولا تدغم الراء فيها .

أخبرني عن اسم من أسماء العقلاء ، لا يجمع إلا بالألف والتاء .

هو طلحة (٤) .

أخبرني عن مكبّر ومصغّر هما في اللفظ مؤنثان ، ولكنهما
في النية والتقدير مختلفان .

فانهم انما أجازوه لانه دعاء ، ولا يصلون الى قد ههنا ولا الى السين ،
وكذلك لو قلت : أما أن يغفر الله لك جاز ، لأنه دعاء ، ولا تصل هنا
الى السين ، ومع هذا أيضاً أنه قد كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه انه ،
وانه لاتحذف في غير هذا الموضع . سمعناهم يقولون : أما ان جزاك الله
خيراً ، شبهوه بأنه . فلما جازت ان كانت هذه أجوز) .

(١) في دم (لم يفتحها) .

(٢) في هـ (كضخّمات) .

(٣) يلبها في الأحاجي * كلا بل رأن على قلوبهم * .

(٤) جاء في الهمع ٤٥/١ : (وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجزوا جمع

ذي التاء بالواو والنون مطلقاً ، فقالوا في طلحة وحمزة وهبيرة :

طلحون وحمزون وهبيرون ، واحتجوا بالسمع والقياس) .

مبيطر ومسيطر إن صغرتهما قلت : مبيطر ومسيطر على لفظ التكبير سواء •

أخبرني عن النسبة إلى تَمَرَات جمع (١) ثمرة ، وإلى اسم رجل مسمّى (تَمَرَات) •

النسبة إلى تمرات جمع ثمرة تَمَرِيّ • بسكون الميم لأنك تردّ الجمع في النسبة إلى الواحد ، وإلى تَمَرَات اسم رجل تَمَرِيّ بفتح الميم لأنك تحذف الألف والتاء عند النسب •

أخبرني عن اسم ناقص له شتّى أوصاف ، موصول ، ولازم للإضافة ، ومضاف إلى فعل ، وغير مضاف •

هو (ذو) ويكون موصولاً بمعنى الذي (٢) ولازماً للإضافة في نحو : ذو مال ومضافاً إلى الفعل في قولهم : اذهب بذّي (٣) تسلم ، وغير مضاف في قولهم : الأذواء لذي كيزن وذّي جدن (٤) وذّي رُعَيْن وغيرهم •

أخبرني عن اسم تكبيره يجعل ياءه هاءً ، وتصغيره يقلب (٥) هاءه ياءً •

(١) في هـ (تمرات من تمرات) •

(٢) بعد الذي في الأحاجي ٩٢ : (في لغة طيء ، ويستوي في هذا اللفظ المذكر والمؤنث والواحد والجمع) •

(٣) انظر ص ٤٨ من هذا الكتاب •

(٤) في د (حدن) •

(٥) في م (قلب) •

هو ذي في إشارة المؤنث تبدل ياءه هاء في المكبر منه (١)
 خاصة ، نحو : ذه أمة الله ، فإذا صغرته رددته إلى أصلها ياء فتقول
 في امرأة سميتها بذه : ذِيَّة لا ذُهِيَّة • [هـ - ٢٧٢] •

أخبرني [د - ١٩٩] عن الفرق بين ضمَّتي ° (٢) العليَّا
 والعلِّيَّا ، وبين ضمَّتي ° (٣) أولَى وأوليَّا (٤) •

الفرق بين الأوليين أنَّ الأولى ضمَّة بناء الفعل ، والثانية ضمَّة
 بناء المصغر ، وأما الآخران (٥) فمستفقتان ضمَّة المصغر (٦) وهي ضمة
 المكبر ، لأنَّ اسم الإشارة إذا صغر لم يضمَّ أوله •

أخبرني عن الفرق بين لهي (٧) أمك ولهي أبوك ، وبين
 (له) ابنك وله أخوك •

لما كان اسمُ الله سبحانه وتعالى (٨) لا شيءَ أدور منه على
 [م/٢ - ٧] الألسنة خففوه ضرباً من التخفيف ، فقالوا : لاهِ

(١) في د (المكبر خاصة) •

(٢) في م (ضمير) •

(٣) في د (ضمة أولى) •

(٤) أسقطت أحاجي الزمخشري ص ٩٧ : واو (أوليا) ورسمتها على هذا
 النحو (أليا) أما المقتضب ٢/٢٨٩ : فقد حافظ على الواو وناقش
 تصغير الكلمة مناقشة مفصلة •

(٥) في د (الاخيران فمفتقتان) •

(٦) في د (وهي) •

(٧) في الأحاجي النحوية ٩٨ (لاه أمك ولاه أبوك) وقلب لاه يؤول بالكلمة الى
 لهي ، كما يظهر من اجرائها وتخريجها في كتاب الزمخشري •

(٨) أغفل ناسخام ل (وتعالى) •

أبوك بحذف اللامين ، وقلبوا فقالوا : لهي أبوك ، وحذفوا من
 من المقلوب فقالوا : له أبوك ، وبثني لتضمين لام التثنية كأمس ،
 وبثني أحدها (١) على السكون لأنه الأصل ، ولا مانع . والثاني (٢)
 على الكسر لأنه الملجأ عند التقاء الساكنين ، والثالث على الفتح
 لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسها •

أخبرني عن مذكّر لا يجمع إلا بالألف (٣) - والتاء ، وعن
 مؤنث يجمع بالواو والنون من غير العقلاء •

الأول نحو : سرادق وحمّام •

والثاني باب سنين وأرضين •

أخبرني عن مجموع في معنى المشتى وعن واحد من واحد
 مستثنى •

الأول نحو قوله تعالى « فقد صغّت قلوبكم » (٤) •

والثاني ما جاء في لغة بني تميم من قولهم : ما أتاني زيد إلا
 عمرو بمعنى : ما أتاني زيد لكن (٥) عمرو ، ومنها قولهم :

(١) أي بني (لهي) على السكون • وفي دم (أحدهما) •

(٢) أي بني (له) من له أخوك على الكسر •

(٣) في د (الا بالتاء) وفي ل (لا تجمع) •

(٤) ﴿ان تنوبا الى الله فقد صغّت قلوبكما﴾ التحريم ٤ •

(٥) ذكر الهروي في (كتاب الازهية في علم الحروف) تح الاستاذ عبد

ما أعانته (١) إخوانكم إلا (٢) إخوانه •

هذا آخر أحاجي (٣) الزمخشري وثعقبتها بأحاجي السخاوي •

← المعين المملوحي هذا المعنى من معاني (إلا) وأفاض وأيد كلامه بسبع آيات وثلاثة شواهد شعرية وقال : (وهذا الضرب في القرآن كثير) الأزهية ١٨٣ - ١٨٧ •

(١) في الأحاجي : (ما أعانته) •

(٢) في د إخوانكم) •

(٣) وعدتها خمسون أحجية ذكرها السيوطي محافظاً على تتابعها في الأصل، مقتبساً من شرحها وتخريجها ما يفني بالغرض •

أحاجى السخاوي

قال الشيخ علم الدين السخاوي :

وما اسم " جمعه كالفعل منه (١)

وما اسم " فاعل " فيه كفعل ؟

له وزن " يفتقر " ان جمعا

ويتحدان فيه بغير فصل

وقال (٢) :

[هـ - ٢٧٣]

ما اسم " يَنْوَنُ " لَكِنْ " قَدْ " أَوْجَبُوا مَنْعَ صَرْفِهِ ؟

وما الذي حَقَّقَهُ النُّو " حِينَ جَاؤُوا بِحَذْفِهِ ؟

(١) لعله أراد بصدر البيت الاول الاسم الذي يجمع جمع تكسير فتشبه صورته صورة الفعل نحو كف ، جمعه (أكف) والمتحدث عن نفسه بالمضارع يقول : (أكف) وقد يتراءى للقارئ أن السخاوي أراد بالعجز فعل الأمر (سالم) الذي أتى على وزنه اسم الفاعل ، غير أن البيت الثاني يوحى بأن المقصود بالاسم (ملح ومالح) فالمعنى في الوزنين واحد ، وجما (ملح) ملاح وأملاح . والله أعلم .

(٢) سقط من د (وقال) .

(٣) في م (منه) .

الأول بابُ جَوَارٍ وِغَوَاشٍ •

الثاني (١) •••••

وقال (٢) :

ماذا تقولُ أكاذِبُ أمْ صادقُ

مَنْ قالَ وهو يجدُّ فيما يُخْبِرُ ؟

رَجُلانِ أَخْتِي منهما ، وكذلكَ في

أخويَّ أيضاً من تحيضُ ، وتطهرُ

وكذا غلاما زوجتيَّ تناكحَا

حلا (٣) ، وليس عليهما من بُشْكِيرُ [ل-١٩٥]

(١) سقط ما بعد الثاني من النسخ كلها • ولعله يعني بالثاني فعل (يكن) من قول القائل : (ومن يك ذا فضل) فقد حذف نون يكن وحقه الذكر •

(٢) سقط (وقال) من دل •

(٣) م ل (خلا) لعله يعني بالرجلين رجلا ورجلة ، وبالفلامين غلاما وغلامة ، جاء في المحيط (رجل) : وهي رجلة ، وترجلت صارت كالرجل (وجاء فيه (غلم) : (وهي غلامه) • وعلى هذا النحو من تغليب المذكر تثني الأخت والأخ على (أخوين) غير أن النحاة لا يقررون مثل هذا التغليب في غير الأعلام • قال شارح الكافية ١٧٢/٢ : (وان كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثاً لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر) وقال : (وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة) فتخريج اللفز على قاعدة التغليب لا يغلو من شطط وتجوز •

وقال (١) :

ما اسم "أُنَيْبَ" (٢) عن اسم وكَيَان لا بُدَّ منه ؟
وَأَيْنَ شَرْطٌ أَتَى لا جوابَ يلزمُ عنه (٣) ؟
وَأَيْنَ نَاب سَكُونٌ " عن السكُونِ أَيْنَهُ ؟
وقال :

ما حروف "ذات" (٤) وجهين لها
منعُوا الصَّرْفَ ، وطَوَّراً صَرَّفُوا ؟
ثم ما اسم "كيقوم" احتمل الصَّرْفَ (٥) ، والمنع ، وفيه اختلفوا ؟

(١) سقط من د (وقال) •

(٢) لعل أقرب الأمور الى مقصد السخاوي من البيت الاول (نائب الفاعل)
اذ يوضع موضع الفاعل والفاعل لا بد منه ، لأنه عمدة • والى مقصده
من البيت الثاني الشرط الوارد بعد القسم فجواب القسم يغني عن
جوابه ، أما السكون النائب عن السكون فسكون هاء السكت النائب
عن سكون الياء في (هي) عند الوقف كقوله تعالى ﴿ وما أدراك ما
هي ﴾ أو تسكين الدال من قوله تعالى : ﴿ فما له من هاد ﴾ وفي
الوقف عليها ، اذ ناب سكون الوقف عن سكون التنوين أو سكون الياء
المحذوفة •

(٣) في م (بمئة) •

(٤) في م د (ذوات) •

(٥) كأن المقصود بالبيت الأول أسماء القبائل مثل : تميم وقريش وعامر ،
فاذا ذهب القائل بها الى الجذ الذي تنتمي اليه القبيلة أو الى الحي
صرف ، واذا ذهب الى القبيلة منع ، انظر الكتاب ٢٥/٢ والمقتضب

←

وقال :

- وما فاء (١) تداولها ثلاثة أحرفٍ عَدَدًا ؟
وما عين لها حرفا نِ يَعْتَوِرَانِهَا (٢) أبدا ؟
ولامات لها حرفا نِ أيضاً مثلها وجدا
وما عينان (٣) مع لامٍ — نِ لفظهما قد اتحدتا ؟
هما في كِلِمَتَيْنِ هما لمعنى واحدٍ وردا
وما ضِدَّانِ إِنْ (٤) وضعاً ولولا الفاء ما اتحدتا ؟
الأول قولهم في دواء السم درِّياق ، وترياق ، وطرياق .
والثاني نَعَقَ الغرابُ ونَفَقَ ، ومغافير (٥) ومغاثير .

٣/٣٦٠ والهمع ١/٣٤٠ . أما المقصود في البيت الثاني فيحتمل أن يكون نحو : (يغوث ويعوق) ففي صرفهما ومنعهما خلاف ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٨/٣٤٢ ، ومما قال : (فان كانا عربيين فمنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وان كانا أعجميين فللعلمية والعجمة ... وتخريج قراءة الصرف أنه جاء على لغة من يصرف جميع مالا ينصرف عند عامة العرب ، وذلك لغة ، وقد حكاهما الكسائي وغيره ، والثاني أنه صرف لمناسبة ما قبله وما بعده من المتون ، اذ قبله (ودأ ولا سواعاً) وبعده (ونسراً) كما قالوا في صرف (سلاسل وقواريراً) لمن صرف ذلك للمناسبة) .

- (١) في د ل م (خاء) .
(٢) في د (يتعمرونها) .
(٣) في د (عينين) .
(٤) سقطت (ان) من د ، وفي ل (وان وصفا) .
(٥) في ه د م (مغافير ومغاثير) والتصحيح من ل .

والثالثُ جَدَثٌ* وجدَفَ للقبرِ ، ولازم ولازب* [هـ-٢٤٧]*
 والرابع الجِدَادُ* (١) والجِدَاذُ بالدالِ المهملة والمعجمة ، اتحد
 في كلٍّ منهما لفظُ العينِ واللامِ ، والكلمتانِ لمعنى واحدٍ هو
 صرامُ النخل* .

والخامس الأَرِيُّ والشرِّيُّ ، فالأَرِيُّ العسلُ والشرِّيُّ
 الحنظلُ ، ولولا الفاءُ ما اختلفا ، إنما (٢) فرقتِ الفاءُ بينَ لفظيهما* .
 يقال : له طعمانُ أَرِيٍّ وشرِّيٍّ* .

وقال :

وما اسمٌ غيرُ منسوبٍ وفيهِ* (٣)
 أتى لفظُ العلامَةِ ليسَ يخفى ؟
 وآخرُ لم تكنْ فيه فكُفَاتُ*
 ولم يَزْدَدْ* (٤) بها في اللفظِ حرفاً
 وآخرُ فيه (٥) كانت ، ثم عادتْ*
 إليه ، فغيَّرتْ معناه وصفاً
 وأين مؤنَّثٌ لا تاءَ فيه*
 بتقديرٍ ، ولا في اللفظِ تلفي ؟

(١) في د (العداد واحذاد الدال) *

(٢) في د (وانما) *

(٣) في هـ (اليه) *

(٤) في م (ولم يزد وبها) *

(٥) في د (كانت فيه كانت) *

الأولُ بِخَاتِيَّ جمعُ بُخْتِيَّ سَمَّيْتُ بِهِ رجلاً •

والثاني بِخَاتِيَّ المذكور إذا نسبت إليه أزلت الياء التي كانت فيه ، وجعلت مكانها ياءَ النسب ، ولم يزد حرفاً ، لأن التي أزلتها منه مثل التي ألحقها به •

والثالث بختي اسم رجل إذا (١) [م/٢ - ٨] نسبت إليه قلت : بختي فاللفظ واحد والحكم مختلف ، فإنه كان أولاً اسماً فلما نسبت إليه صارَ صفةً •

والرابعُ المؤنَّثُ المسمَّى بمذكر نحو جعفر علم امرأة ، لا تاءَ فيه في لفظٍ ولا تقدير •

وقال :

وما خبرٌ أتى (٢) فرداً لمبتدأٍ أتى جمْعاً (٣) ؟
وجاء عن المثني وَهْـ وَفرداً كافياً قطعاً
ويا من يطلبُ النحوَ وفي أبوابه يسعى
أتجمع نعتَ أفرادٍ ؟ أجبتُ محسناً صنعاً
وهل للنعتِ دونَ الوصفِ معنى مفردٌ يرعى ؟
الأول : قولُ حيَّان المِثْاري (٤) :

٣٩١ - ألا إنَّ جيرانِي العشيَّةَ رائجٌ [هـ - ٢٧٥]

• • • • •

(١) في د (اذ) •

(٢) في د (فرد) •

(٣) في د (جما) •

(٤) عجز البيت : (دعتهم دواعي الهوى ومنادح) انظر المحتسب ١٥٤/٢

والهمع ١٨٢/٢ والدرر ٢٢٨/٢ والسبع الطوال ٣٠٦ •

فقلته : رائح مفرد^١ أراد به الجمع .

والثاني قوله (١) :

• • • • • ٣٩٢

فإنّي وقّار^٢ بها لغريب^٣

والثالث قولك: مررت^٤ بقرشي^٥ وطائي^٦ وفارسي^٧ صالحين^٨ (٢).

وأما النعت^٩ والصفة^{١٠} فلا فرق^{١١} بينهما عند البصريين ، وقال قوم^{١٢} منهم ثعلب^{١٣} : النعت^{١٤} ما كان خاصاً كالأعور والأعرج ، لأنهما يخصان موضعاً من الجسد ، والصفة للعموم كالعظيم والكريم ، وعند هؤلاء^{١٥} الله تعالى يوصف^{١٦} ولا ينعت^{١٧} (٣) .

وقال :

لم^{١٨} (٤) إذا قلت : إن زيدا هو القا

ثم^{١٩} كان الضمير^{٢٠} إن^{٢١} شئت^{٢٢} فصلا ؟

فإذا السلام^{٢٣} أدخلوها عليه^{٢٤}

بطّل^{٢٥} الفصل^{٢٦} عندها واستقلا^{٢٧}

-
- (١) البيت لضابي^{٢٨} البرجمي ، وصدره : (فمن يك أمسى بالمدينة رحله)
روي في الكتاب ٣٨/١ : (وقياراً) وروي في مجالس ثعلب ٣١٦
بالرفع ، ٥٩٨ بالنصب - وانظر الانصاف ٩٤ وشرح المفصل ٦٨/٨
ومغني اللبيب ٥٢٧ (٨٥٨) ٦٨٨ (١٠٥٥) والأشموني ٢٨٦/١
والتمريض ٢٢٨/١ والهمع ١٤٤/٢ وشواهد المغني ٨٦٧ (٧١٥)
ومعاهد التنصيص ٦٥/١ والخزانة ٣٢٣/٤ والدرر ٢٠٠/٢ .
- (٢) في م ل (حاكين) وفي د (حالين) .
- (٣) في د (نمت) .
- (٤) في م (لما قلت) وفي د ل (لم قلت) .

وهل الفصل واقعاً أو لا أو
قبلَ حال ، هل قيلَ ذلك (١) أم لا؟

والذي بعد « هؤلاء بناتي » (٢)
أترأه فصلاً مع النصب يتلى ؟

ولم اختصَّ ربُّه بالصدر ، لمْ يُلَفَّ
فَ (٣) له بين أحرفِ الجرِّ مثلاً ؟

ثم هل يحسن اجتماع ضميرين
من وماذا رأى الذي قال : كلاً ؟

إنما لم يكن فصلاً في نحو : إن زيدا لهو القائم ، لأنها لامٌ
ابتداء (٤) ، فهو إذا مبتدأً مستقلاً • وأجاز بعض الكوفيين ، وقوع
الفصل في أوَّل الكلام نحو : « قتلَ هُوَ اللهَ أَحَدَ (٥) » وبين
المبتدأ والحال ، وحملوا عليه قراءة : « هؤلاء بناتي هنَّ أظهرَ
لكم » (٦) بالنصب ، وأبى ذلك البصريُّون ، وإنما اختصَّت ربُّه
بالصدر من بين حروف الجرِّ الأمرين :

(١) في د (ذاك) •

(٢) هود ٧٨ تخريج الآية بعد أسطر •

(٣) في د (تلف) •

(٤) في د (الابتداء) •

(٥) الاخلاص ١ •

(٦) * قال ياقوم هؤلاء بناتي هن أظهر لكم ، فاتقوا الله ، ولا تخزون في
ضعيفي * هود ٧٨ قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٧٦/٩ :
(وقرأ العامة يرفع الراء وقرأ الحسن وعيسى بن عمر * هن أظهر *

أحدُهما أنَّها بمنزلة (كَمْ) في بابها •

والثاني أنها تشبه حرف النفي ، والنفي له صدرُ الكلام ،
وشبَّهها بالنفي أنها للتقليل (١) ، والتقليل عندهم نَقْيٌ •
ويؤكد الضميرُ (٢) بالضمير نحو : زيدٌ قام هو ، ومررتُ
به هو ، ومررت بك أنت •

وقال :

مَالَهُمْ اسْتَفْهَمُوا مَخَاطَبَهُمْ

في النكسرِ بالحرفِ عندما وقفوا [هـ-٢٧٦]

وَأَسْقَطُوا الْحَرْفَ فِي الْمَعَارِفِ وَالْوَصْ

لِ وَمِنْ بَعْدِ ذَلِكَ خُتِلَ

وَوَاحِدٌ خَاطَبُوا بِتَنْثِيَةٍ (٣)

وَوَاحِدٌ اثْنَيْنِ عَنْهُ قَدْ صَدَفُوا

إنما أتوا^١ بالعلامة في النكرة ليفرِّقوا بينه وبين المعرفة ،
وذلك من أجل أن الاستفهام في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام
في النكرة (٤) لأن الاستفهام في المعرفة عن الصفة ، والاستفهام في النكرة

بالنصب على الحال ، وهن عماد • ولا يجوز الخليل وسيبويه والأخفش
أن يكون (هن) ههنا عماداً ، وإنما يكون عماداً فيما لا يتم الكلام
إلا بما بعدها نحو : (كان زيد هو أخاك) لتدل بها على أن الأخ ليس
بنعت) وانظر المحتسب ٣٢٥/١ •

(١) في د (للتعليل والتعليل) •

(٢) في ل د (المضمر بالمضمر) •

(٣) في د (تنثية) •

(٤) في د (المعرفة) •

عن العين • فلما اختلف المعنى خالفوا بينهما في اللفظ ، وإنما
 لحقت العلامة في الوقف دون الوصل ، لأنَّ وصل الكلام
 يفيد المراد ، فلم يحتاج إلى العلامة فيه ، ولأنَّ (١) الوقف موضع
 [د - ٢٠٠] التغيير ، فكأنَّ العلامة فيه من جملة تغييراته •
 وإنما لم تلحق (٢) هذه العلامات المعرفة ، لأنهم استغنوا (٣) عن ذلك
 بالحركات التي يقبلها الاسم •

وأما الواحد المخاطب بلفظ التثنية فقولهم : اضربا ،
 يريد (٤) : اضرب ومنه « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ » (٥) •

وواحد اثنين عنه قد صدقوا (٦) هو قولهم : المقصَّانِ

(١) في د (لأن) •

(٢) في د (تلتحق) •

(٣) سقط من د (استغنوا) •

(٤) في م (بزيد) وفي د (تريد) •

(٥) ﴿ وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد • لقد كنت في غفلة من هذا ،
 فكشفنا عنك غطاءك • فبصرك اليوم حديد • وقال قرينه : هذا مألدي
 عتيد • أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كل كفار عتيد ﴾ ق ٢١ - ٢٤ قال البيضاوي :
 (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كل كفار ، خطاب من الله للسائق والشهيد ، أو للملكين
 من خزنة النار ، أو لواحد ، وتثنية الفاعل منزلته منزلة تثنية الفعل
 وتكريره ، كقوله :

فان تزجراني يا ابن عفان انزجر وإن تدعاني أحم عرضاً منعا

أو الألف بدل من نون التوكيد على اجراء الوصل مجرى الوقف) •

(٦) في م (صدقوا) وفي د (صرفوا) •

[ل - ١٩٦] والكلْبَتَان (١) والجلْمان • وقال أبو حاتم : ومن قال المقضُ فقد أخطأ •

وقال :

ما ساكنٌ " قد أوْجَبُوا تحريكَه "

ومجرءٌ " قد أوْجَبُوا تسكينَه " . [م / ٩٢ - ٩]

ومسكَنٌ " قدْ أَسْقَطُوهُ " ، وحذفه

لو زالَ موجبُ حذفِه يُيقُونَه

الأول : نحو : اضربِ القومَ لالتقاءِ الساكنين ، والثاني

(... ... (٢) •

وقال (٣) :

ما تاء مخبرٌ إنْ تَقُلْ " هي فاعلٌ "

وتكون مفعولاً فَأنتَ مصدقٌ ؟

واسم لفاعل (٤) ، إنْ نَطَقْتَ بلفظِه

وعَنِيَتْ مفعولاً فَأنتَ محققٌ (٥)

الأول التاءُ في نحو : بُعِثْتُ تقولُ بُعِثْتُ الغلامُ فالتاءُ فاعلٌ •

ويقول الغلامُ : بُعِثْتُ ، فالتاءُ مفعولٌ ، يريدُ باعني مولاي ، وبني

الفعل للمفعول (٦) وأصله يُسَعِّتُ كضَرَبْتُ •

(١) في د (الكلبيات والجلْمان) والجلْمان : آلة يجز بها الصوف كالمقصين •

(٢) سقط تفسير ما بقي من اللفز من النسخ كلها • ويتجه الظن بالقارئ

الى أن السخاوي قصد بعجز البيت الأول تسكين المتحرك في الوقف •

(٣) سقط من د (وقال) •

(٤) في د (فاعل) •

(٥) في د (مخفف) •

(٦) في م (والاصل) •

والثاني نحو : مختار تقول : اخترتُ فأنا مختارٌ ، فيكون اسمٌ فاعلٌ ، وأصله "مختيرٌ" ، واخترت المتاع فهو "مختار" ، فيكون اسمٌ مفعولٌ ، وأصله "مختيرٌ" • [هـ - ٢٧٧] •
قال :

وأشكل فاعل في الجمع فيما
أطارح فيه ذا لبٌ (١) وثبُل
أهل يأتي فواعيل وفَعَل
وقَعْلَة جمعُه ، فاطر بعقل ؟
وهل جمعوا فَعِلًا أو فَعُولًا
على فَعَلٍ فَعْلٍ فيه بنقل ؟
الأول نحو : خاتم وخواتيم وصاحب وصحب وصحبة •
والثاني نحو : أديم (٢) وأدَم وأُدُم •
الثالث نحو : عمود وعمد وعمد •
وقال (٣) :

وما جَمْعٌ على لفظِ المثنى
إذا ما الوقفُ تابَهما جَمِيعًا ؟ (٤)

(١) في د (لت) •

(٢) في د (دايم) •

(٣) في ل (ولما) •

(٤) لعله أراد بالبيتين (حدثان) فهو عند الوقف يلتبس فيه المثنى بالجمع

وعند الوصل يختلفان لفظاً
ويُفرقُ (١) فيه بينهما مديعاً

وقال :

ما فاعل "أوجب" مفعولته
تأخيرَه عن فعله فاقصَلْ؟ (٢)

وأَيُّ فعلٍ مُعَرَّبٍ عاملُ النَصْبِ
بِـ أو الجزم (٣) بهِ ما اتَّصَلَ؟

← وعند الوصل تزيل حركة النون اللبس • فإذا ضمت النون في نحو
(حدثان الدهر) كان جمعاً مفرداً حادث ، وإن كسرت النون كان مثني
حدث • انظر اللسان (حدث) •

(١) في م ل (تفرق) •

(٢) لعله يعني بالأول نحو : الحق لا يغلبني إلا هو ، وبالثاني أما جواز
عمل أن غير متصلة بالفعل على أن يكون الفصل بظرف أو مجرور أو
قسم نحو : أريد أن في الدار تقعد ، وأما جزم أكن في : * فأصدق
وأكن * ففي الحالتين نصب المضارع وجزم دون أن يتصل بعامل
النصب أو عامل الجزم •

(٣) في هـ (والجزم) وفي ل (لو الجزم) •

وقال :

ما اسم "أزِيلَ" ولم يزلْ تأثيره
من بعده ، فكأنَّه مَوْجُودٌ ؟
ولربَّما أعطَوْا أخاهُ مالَهُ
من بعده فكأنَّه مفقودٌ

وقال :

وأيُّ (١) حَرْفٍ زِيدَ للجمع قد
شَبَّهَهُ بالأصلِ بعضُ العربِ ؟
وبعضُهم أجراه في وقْفِهِ
مَجْرَى الذي للفردِ (٢) يا ذا الأدبِ

وقال (٣) :

وما كِلِمٌ "بآخر بعضهنَّ الختلفُ غيرُ خفي؟
فبعضُ "ظَنَّهُما عَيْنًا وقد ثَقِلَتْ إلى الطَّرَفِ
وبعضُ "لا يرى هذا وخالفَ غيرُ مُنْحَرِفٍ

(١) في د (لأي) .

(٢) في د (المفردة) .

(٣) سقط من د (وقال) .

هي نحو : جاءٍ وشاءٍ اسم فاعل من جاءَ وشاءَ (١) ، الأصل جائئٌ " وشائئٌ " [هـ - ٢٧٨] ، لأنَّ لام الفعل همزة ، والهمزة الأولى هي لام الفعل عند الخليل (٢) قدمت إلى موضع العين ، كما قدِّمت في شاكي السلاح ، وهارٍ والأصل (٣) شائكٌ وهائرٌ . وعند سيبويه (٤) هي عينُ الفعل في أصلها ، استثقل اجتساع الهمزتين فقلبت الأخيرة ياءً على حركة ما قبلها ، وهي لامُ الفعل عنده ثم فُعِلَ به ما فعل بقاضٍ ، فوزَّته على هذا فاعِلٌ . وعلى قول الخليل فاعل لأنه مقلوب .

(١) في د (جاوشا) .

(٢) جاء في كتاب سيبويه ٣٧٨/٢ : (وأما الخليل فكان يزعم أن قولك جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة ، وقال : ألزموا ذلك هذا ، واطرد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة ، وذلك نحو قولهم ، للعجاج : لاث به الأشياء والعبري) .

(٣) سقط من د (والأصل) .

(٤) وجاء في الموضع نفسه من الكتاب ٣٧٨/٢ : (وأكثر العرب يقول : لاث وشاك فهؤلاء حذفوا الهمزة ، وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في جئت حين قالوا فاعل لأن من شأنهم الحذف لا القلب ، ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان . فهذا تقوية لمن زعم أن الهمزة في جاء هي الهمزة التي تبدل من العين . وكلا القولين حسن جميل) .

وقال :

وما اسمٌ على ستةٍ كلَّها

سوى (١) واحدٍ من (هَوَيْتُ السَّنَاةُ) (٢)؟

وأربعة من (هَوَيْتُ السَّمَانُ)

أت فيه أصلاً فزده يائناً

المراد (سلسلة) (٣) وزنه فعلليل وحروفه كلَّها من حروف
الزوائد إلا الباء (٤) .

وقال :

وما اسمٌ مفردٌ في حُكْمٍ جَمْعٍ

وما هو باسمٍ جمعٍ واسمٍ جنسٍ؟

ومجموع أتى صفةً لفردٍ

فبيَّته لنا من غيرٍ لبسٍ

(١) في د (على سوى واحد) .

(٢) يعني حروف الزيادة (سألتمونيها) .

(٣) في د (سلسلة وزنه فعلليل) .

(٤) في م د (التاء) .

الأول (سراويل) • والثاني قولهم : "برمة" (١) أعشار" وبرد
أسمال" ، ونحوه •

وقال :

وإلا هل تجيء مكان إمّا

وما المعنى إذا جاءت كغير ؟

وهل عطف بمعنى (٢) الواو حيناً ؟

فإن يئنت (٣) جئت بكل خير

جاءت إلا بمعنى إمّا في قولهم : إمّا أن تكلمني وإلا
فاذهب ، المعنى : وإمّا أن تذهب • وإذا جاءت بمعنى (غير) فهي
في معنى الصفة ، والفرق بين موضعها في الاستثناء والصفة أنك
إذا قلت : هذا درهم إلا قيراطاً بالنصب استثناء ، فالمعنى أن الدرهم
ينقص قيراطاً • وإذا قلت : هذا درهم إلا قيراطاً بالرفع صفة ،
فالدرهم على هذا تام غير ناقص ، والمعنى : أن الدرهم
غير قيراط •

وتجيء إلا عاطفة [م/٢-١٠] بمعنى الواو في نحو قوله تعالى (٤)

(١) في ل م (برمة) وفي د (برمة أشعار) وجاء في اللسان (برم) :
(والبرمة : قدر من حجارة • وجاء فيه (عشر) والعشر قطعة تنكسر
من القدح أو البرمة كأنها قطعة من عشر قطع ، والجمع أعشار ، وقدح
أعشار وقدر أعشار وقدور أعشار مكسرة على عشر قطع) •

(٢) في د (يعني) •

(٣) في د (بنتت) •

(٤) في ل د (قوله : لئلا) •

« لثلاث يكون للناس عليكم (١) حجة إلا الذين [هـ - ٢٧٩]
 علكموا » (٢) • قيل معناه : والذين ظلموا •

وقال (٣) :

يريدون بالتصغير وصفاً وقلّة
 فهل ورد التصغير عنهم (٤) معظماً ؟

وما اسم له إن صغروه ثلاثة
 وجوه " ، ؟ فكُنْ للسائلين مفهوماً

ورد التصغيرُ للتعظيم في قولهم : جُبيل ودُوَيْهية • والمرادُ
 بالثاني نحو : بيت وشيخ مما عينه ياء • ففي (٥) تصغيره ثلاثة أوجه :
 شَيْخ (٦) على الأصل وشَيْخ بكسر الشين على الاتباع ، وشَوَيْخ (٧)
 بقلب الياء واواً ، لأجل الضمّة •

وقال :

ما اسم تصغره فيشـئـبـه لفظه المضارع ؟

فإذا أتى علكماً فما في صرفه (٨) أحدٌ يَنازِعُ

(١) في د (عليهم) •

(٢) البقرة ١٥٠ •

(٣) سقط من د (وقال) •

(٤) في م د (غير معظماً) •

(٥) سقطت (ففي) من د •

(٦) سقط من د (شيخ على الاصل) •

(٧) في د (شيوخ) •

(٨) في د (أحد في صرفه) •

هو أَيْبُضُ تصغيرُ أَبَاضٍ وافق لفظَ (١) المضارع من يَبُضُّ ،
 فلو سَمَّيْتُ بهذا المضارع لم يُصَرَفْ ، ولو سَمَّيْتُ بذلك المصغرُ
 صرف ، لأنَّ الهمزة فيه أصليَّةٌ ، وإنما يترتَّبُ الحكم في هذا من
 الصرفِ وامتناعه على الزائد والأصليّ .

وقال :

ما لأنواع معاني (٢) كَلِمَةٍ

قد أَتَتْ فيها (٣) على اثنيْ عَشْرًا ؟

ثمَّ زادتْ (٤) واحدًا أختَ لها

ثمَّ أخرى ماثَلَتْها ، ما ترى ؟

التي جاءت على اثنيْ عَشَرَ وجهًا (ما) والتي (٥) على ثلاثة عشر
 (لا) و (أو) (٦) .

وقال :

هل تعرفونَ مؤثَّثًا يحكي (٧) بصيغَتِه المذكَّر ؟

(١) في م د (وافق لفظه لفظ المضارع) .

(٢) في د (معان) .

(٣) في هـ (منها) .

(٤) في ل (زاد) .

(٥) في هـ (والذي) .

(٦) سقطت (أو) من د .

(٧) في د ل (تعرفن) لعله يعني بالبيت الاول المؤنث الغلو من العلامة
 كالأرض والحرب ، وبالبيت الثاني أمس وغدوة ، وبالثالث العلم
 الذي دخلته (آل) كالحارث والنعمان .

ومعرفاً لا شكَّ فيه ولفظه لفظ المنكَّر
ومصدراً باللام لا هي عرفته ولا تنكَّر

وقال (١) :

أستم تروْنَ الوزنَ بالأصلِ واجباً
فما لكم (٢) خالفتُم في الصواقع ؟
فقلتم (٣) جميعاً : وزن ذاك (فوالع)

وفي كلِّ مقلوبٍ بغير تنازع [هـ-٢٨٠]

وأَيُّ (٤) حروفِ العطفِ يأتي مُقدِّماً
وذو عطفِهِ من قبلِهِ غيرُ واقع ؟
وقال :

أَيُّ الحروفِ أتى (٥) أخاهُ مؤكِّداً
فأزالَ عنه قوَّةَ الإعمالِ ؟

(١) سقطت (وقال) من د .

(٢) في د (فما بالكم) .

(٣) في د (نقلتم) والرد على السخاوي أنها من باب القلب لان الأصل (صمق) قلب الى (صقع) انظر الجوهرة : باب الحروف التي قلبت وزعم قوم من النحويين أنها لغات ، والمزهر ٤٧٦/١ .

(٤) لعله يعني الواو في نحو : ألا يانخلة من ذات عرق

عليك ورحمة الله السلام

(٥) في د (أتا) ولعل المقصود بالحرف (ما) الزائدة الداخلة على إن ،
نحو : * انما أنت منذر * فقد أكدت وأزالت عمل ان .

مثل الذي يأتي ليُسْعِدَ ماشياً
فيُثَبِّدُهُ ضَرْباً من العُقَّالِ
وقال :

وما بَدَلُ (١) من سِتَّةٍ ثُمَّ إِنَّهُ
أَتَى زائداً (٢) في خَمْسَةٍ في الزوائد ؟
وتلقاهُ أصلاً في الثلاثةِ فَأَتَيْنَا
بتفسيره سَمْعاً (٣) بنشرِ الفوائد
وقال (٤) :

ما اسمُ "أضيف فردته إضافة
مؤكَّناً ، وَهُوَ بالتذكيرِ معروف (٥) ؟
وما الذي هُوَ بالتنوينِ ذو عملٍ
وَأَنْ (٦) يُضَافَ وغير اللامِ مألوف ؟

(١) في د (يدل) لعله يعني (التاء) فهي تبدل - كما يقول ابن جني -
من ستة أحرف هن : الواو ، والياء ، والسين ، والصاد ، والطاء ،
والدال نحو : تراث ، كيت ، ست ، لصت (لص) فستأط : تربوت
(تربوت) وزيادة التاء نحو : ارتحل ، وأصالتها نحو : تعب - انظر
سر صناعة الاعراب ١٦٦ .

(٢) في د (أتى في خمسة) .

(٣) في ل م (لمحاً) وفي د (بتغييره لمحاً) .

(٤) سقط من د (وقال) .

(٥) في م (يعرف) وفي د (أو إن) .

(٦) في م ل (أو أن) .

الأول نحو قولهم : ذَهَبَتْ بعضُ (١) أصابعه ، وأما الذي يعمل حال التنوين والإضافة ، ولا يعمل مع الألف واللام إلا مُسْتَقْبَحاً غير مألوف فهو المصدر .

وقال :

وما سببانِ قد منعنا اتفاقاً

وصارا يمنعانِ على اختلافٍ ؟

وضم إليهما سببٌ قويٌّ

وكافا يُحسبانِ من الضعافِ (٢)

هما التأنيثُ والعمليةُ (٣) ، يمنعان من الصرف بلا خلاف ، فإن كان الاسم لمؤنثٍ على ثلاثة أحرف وهو ساكن الوسط صاراً مانعاً وغير مانع بعد أن كافا يمنعان [د - ٢٠١] اتفاقاً . فإن (٤) انضمَّ إلى التعريف والتأنيث سببٌ (٥) آخرٌ لم ينصرف بإجماع ، نحو : ماء وجور .

وقال :

ما الذي أعطته دولته

إن أزالَ الجارَ عن سكّنه ؟

(١) انظر ص ٢١٨ و ص ٢١٩ من هذا الكتاب .

(٢) في د (الصفات) .

(٣) في د (العملية) .

(٤) في د (فاذا) .

(٥) يعني العجمة . قال سيبويه ٢٣/٢ : (فمن الاعجمية حمص وجور وماء فلو سميت امرأة بشيء من هذه الاسماء لم تصرفها) .

وتخطئى بعدَ ذاكَ إلى
ثالثٍ أَجْلَاهُ عن وَطْنِهِ

ومتى لم يَلْقَ جَارَتَهُ
بقي المذكورُ في وَكْنِهِ

ثم حرف، إِنَّ أَزِيلَ غدا
جَارُهُ يَقْفُوهُ في سَنَتِهِ [هـ-٢٨١]

لم تحصَّنْهُ أَصْلَتُهُ
وهي للأصلي (١) من جَنَّتِهِ

الأول ياءُ التَّسْبِ إذا لحق فعيلة (٢) أو فَعِيلَةٌ أزال تاء (٣)
التأنيث ، وتخطئى إلى الياء التي قبل الحرف الذي قبل تاء التأنيث ،
فأزالها ، نحو : حَنَفِي في حنيفة ، فَإِنْ لم تلق (٤) ياء النسب تاءُ
التأنيث بقي المذكورُ وهو الياء في موضعه لم يُحذف نحو : تميمي
في تميم •

والثاني نحو : يا مَنْصُ في مَنْصُور ، لَمَّا أزيلَ الحرف الأخير
في الترخيم تبعه الحرف الذي قبله •

(١) في م (للاصل) •

(٢) في د (فعيلة أو فعله) •

(٣) في م أزالتا •

(٤) في د (يلق) •

وقال :

وما حَرَفَ " يليه الفِعْلُ مَجْزُوماً (١) ومرفوعاً ؟

ويُنْصَبُ بَعْدَهُ [م/٢ - ١١] أيضاً

وكلُّ جاءَ مسموعاً

هو : لا تَأْكُلِ (٢) السمكَ وتَشْرَبِ اللبنَ .

وقال :

ما فاعِلٌ " والحقُّ يَقْضِي بِهِ

قَدْ جاءَ في صورةٍ مفعول ؟

ومفردٌ لكتِّه جُمْلَةٌ

عندَ ذوي الخبرة والجلول (٣)

الأول قولهم : زُهِيَ (٤) علينا ، وعُثِيَتْ بحاجتي .

(١) في د (مجزوما وما) .

(٢) في م (نحو لا تأكل) وانظر الكتاب ٤٢٥/١ والمقتضب ٢٥/٢ والانصاف ٥٣٤ وشرح المفصل ٢٣/٧ .

(٣) الجول : العقل والحزم .

(٤) جاء في اللسان (زها) : (قال ابن سيده : وقد زهي ، على لفظ ما لم يسم فاعله - جزم به أبو زيد وأحمد بن يعقوب ، وحكى ابن السكيت : زهيت وزهوت . وللمعرب أحرف لا يتكلمون بها الا على سبيل المفعول به ، وان كان بمعنى الفاعل ، مثل : زهي الرجل ، وعني بالامر ، ونتجت الشاة والناقة وأشباهاها) .

والثاني صلة الألف واللام (١) في نحو : الضاربُ زيدٌ ،
والمضروبُ عمروٌ •

وقال :

وَأَيَّةُ كَلِمَةٍ فِي حُكْمِ شَرْطٍ

وجاء جوابها ينبك عنها ؟

وقد جمعوا حروف الشرطِ عدداً

وما عُدَّتْ لعمركُ أيكٍ منها

هي : أمّا (٢) في قولهم : أمّا زيدٌ فمَنْطَلِقٌ •

وقال :

ما زائد زيد في اسمٍ ؟ فَهَوَ فِيهِ عَلَى

حالِ الْأَصِيلِ (٣) وحالِ الزائدِ اجتماعاً

ذو معنيين ، فهذا آثروه ، وهـ

هذا آثروه ، وطوراً ، يَصْلُحَانِ مَعَا

وهل ظفِرتَ بَمَفْعُولٍ ، فتذكّرهُ

من الرباعيِّ أم هل فاعلٌ سَمِعَا ؟

الأول الألفُ اللاحقةُ لَفَعْلٍ وَفَعْلٍ وَفَعْلٍ • فما لم يَنْوُنْ

(١) في م (اللام والالف) •

(٢) ذكر سيبويه ٣١٢/٢ ما يدل على أن أما شرطية : « وأما (أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمَنْطَلِقٌ أَلَا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » وانظر المقتضب ٢٧/٣ •

(٣) في د (الاصل) وفي ل (وحال الاصيل) •

منها فهو للتأنيث ، وما ثوّن تارةً ، ولم ينوّن أخرى فهو للتأنيث
والإلحاق ، وما ثوّن لا غير لم يكن إلّا للإلحاق •
والثاني : مودوع فقط في قوله (١) :

• • • • • ٣٩٣ -

جرى وهو مودوع ...

والثالث : أَيْضَع فهو يافع (٢) • وَأَبْقَل فهو باقل •

وقال :

أَيُّ حَرْفٍ أَتَى يَعْذُوْثُهُ اسْمًا؟

ثُمَّ أَيُّ الْحُرُوفِ يُحْسَبُ فِعْلًا؟

وهو اسم ، ولست أعني (على) أو

(عن) ، فبينه ، زادك الله نبلا

(١) أي قول خفاف بن ندبة ، والبيت كما روي في الاصمعيات ١٢ وفي
الخصائص ٢/٢١٦ :

إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق

والبيت في صفة فرس • وأرض الدابة أسفل قوائمها ، وسمائها ظهرها
واستحم بالعرق ، وهو مودوع أي ساكن • وواعد مصدق يعني أن
الفرس يصدق في وعد صاحبه بمواصلة الجري • وانظر المحتسب
٢/٢٤٢ واللسان (ودع) والهمع ٢/٨٤ والدرر ٢/١٠٨ •

(٢) في م د ل (فاعل) •

الأول (١) اللام الموصولة ، والثاني (قد) بمعنى حسبك ،
يحسب فعلاً حين قالوا (٢) : قدني ، نحو :

٣٩٤- قَدْ نِيَّ مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّنِ (٣) قَدِي

• • • • •

وقال :

أَيُّ ظَرْفٍ يُضَافُ إِنْ لَمْ تُضَفْهُ

لسوى ما أضفّت مع (٤) حرف عطف ؟

لم يجرز ، والحروف قد جاء فيها

مثل هذا بيّن لنا أيّ حرف ؟

(١) في د (الاو) •

(٢) الاجابة عن اللغز ليست جامعة مانعة ، فقد ذكر السيوطي ثمانية عشر
نقطةً اجتمعت فيها الاسمية والفعلية والحرفية ، انظر ص ١٢ من هذا
الكتاب •

(٣) في م (الحبيبين) وفي د (الخبيين قدني) وعجزه كما ورد في الكتاب
٣٨٧/١ : (ليس الامام بالشحيح الملحد) وهو لأبي نخيلة أو لحميد
الأرقط أو لأبي بحدلة وانظر نوادر أبي زيد ٢٠٥ والمحتسب ٢٢٣/٢
والامالي الشجرية ١٤/١ ، ١٤٢/٢ والانصاف ١٣١ وشرح المفصل
٣٧٥/١ ، ١٢٤/٣ ، ١٤٣/٧ ومغني اللبيب ١٨٥ (٣١١) والعيني ٣٧٥/١
والأشمونى ١٢٥/١ واتصريح ١١٢/١ والهمع ٦٤/١ وشرح شواهد
المغني ٤٨٧ (٢٧٢) والخزانة ٤٤٩/٢ ، ٣٤/٣ والدرر ٤٢/١ •

(٤) في هـ (من) •

الظرف الذي يُضافُ ، ولا بدءً من إضافته مرة ثانية إلى غير من أضفته إليه أولاً ، هو قولك (١) : بيني وبينك الله . وقد جاء في الحروف مثل هذا وهو قولهم : أخزى (٢) الله الكاذب مني ومنك .
وقال :

ولامٍ طَلَّقْتَ كَلِمًا ثَلَاثًا
طَلَاظًا ، لَيْسَ يَعْقِبُهُ اجْتِمَاعُ
وما اسمٌ فِيهِ لامٌ عَرَفْتَهُ
وليسَ عن البناءِ لَهُ ارتجاعٌ ؟

(لام التعريف) لا تُجامع التنوين ولا الإضافة ولا النداء .
والاسم الذي عرّف باللام ولم تردّه إلى الإعراب (الآن (٣) والخمسة عشر) . وليس في العريضة مبنيٌ يدخل عليه اللام إلا رجّع إلى الإعراب إلا ما ذكر . [هـ - ٢٨٣] .

وقال :

و (أن °) وقعت بمعنى (٤) (أي °) ولكن
لها (٥) شرطٌ فيئنه مجيباً

(١) في د (قولي) .

(٢) في د (أجرى) . انظر الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٣) سقط من د السطر التالي كله .

(٤) في ل م د (على) .

(٥) ذكر ابن هشام في المغني ٢٩ - ٣١ أن (أن) تأتي مفسرة بمنزلة أي بشروط خمسة وهي : أن تسبق بجملة ، وأن تتأخر عنها جملة ، وأن

وهل جاءت ومعناها (لثلاثاً) (١)

وإذا (٢) ؟ لا زِلْتُ في الفتوى مصيباً

وقال (٣) :

ما اسمٌ يكون مؤنثاً

فإذا أُضيفَ إليه ذَكَرٌ [لـ ١٩٨]

واسمٌ تفوهٌ بأصله

أبدأً إضافته وتخييراً

المرادُ بالإضافة هنا النسبُ ، وإذا نُسبَ (٤) إلى مؤنثٍ حُذِفَ منه التاء ، فصَارَ لفظه على لفظ المذكر . والمرادُ بالثاني نحو : شِيةٌ (٥) ، إذا نُسبت إليه حذفت تاءه ، ورددت فاءه ، فيقال : وَشَوِيٌّ .

ومُدْعَمَتَانِ بَدَلَتَا بلفظٍ ثم يكنّ لهما
ولولا ذاك سَوِيَّتَا بحرفٍ جاء قَبْلَهُمَا

← يكون في الجملة السابقة معنى القول ، وألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول ، وألا يدخل على (أن) حرف جر .

(١) تأتي بمعنى ثلاث في نحو * يبين لكم أن تضلوا * مغني اللبيب ٣٥ .

(٢) تأتي بمعنى إذ في نحو : * بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم * مغني اللبيب ٣٥ .

(٣) سقط من د (وقال) .

(٤) في هـ (نصب) .

(٥) في د (شِية إذا نسب حذفت منه التاء فظ) .

هما : الدال والسين في (سدس) "بدلتا بالتاء في (ست)
ولو لم يفعلوا ذلك ، وأدغموا الدال في السين لصارت حروف
الكلمة كلثها سيناً ، وتصير على (سس) ، فيساوي الحرفان
المدغمان لفظ الحرف الذي قبلهما وهو السين • فأبدلوهما لفظاً لم
يكن لهما ، وهو التاء •

ما اسم " إذا جاء على بابيه
لم تدخل النسبة فيه عليه
حتى إذا حوّل عن بابيه
تجوز (١) النسبة كل إليه

هو خمسة عشر وبابته ، لا يجوز النسبة إليه وهو على بابيه
من العدد فإذا نقل عن بابيه إلى التسمية جازت النسبة إليه •

وقال :

وما اسم ناقص " لكن باب ال
إشارة بآبته قول اليقين ؟

وفي باب الكناية جاء شيء
يشبهه به بعض الظنون [هـ-٢٨٤]

هو ذا في قولك : ماذا فعلت ؟ [م/٢ - ١٢] وفعلت كذا وكذا •

(١) في دل (يجوز) •

وقال :

وما اسمٌ مؤنَّثٌ من غيرِ تاءٍ
وفي حالِ النداءِ تكون فيه ؟

وتدخل في مذكَّره المنادى
وقد أعيا على من لا يعيه

وقالوا : إنَّهما بَدَلٌ أنييت
عن الياءِ التي كانتْ تليه

وتلك اليا (١) لها بدلٌ سواءُ
ويجتمعان : هذا مع أخيه

هي (أمّ) في قولك : يا أمّت ، ومذكَّره يا أبت والتاءُ فيهما
عوضٌ من ياءِ الإضافة ، وقد تُبدَلُ الياءُ ألفاً ، فلها إذن بدلان :
التاءُ في يا أبتِ والألفُ في يا أبا • وقد يجمع بينهما نحو : يا أبتا
ويا أمّتا • ولم يعدوا ذلك جمعاً بين العوضِ والمعوّض ، لأنّه جمعٌ
بينَ العوضين •

وقال :

وما نونان يتفقان لفظاً ويختلفان تقديرأ وحكماً ؟

وما هي ضمّةٌ صلتْ لأمرٍ
حديثٍ أو لما قد كان قدماً ؟

(١) في د (تا) •

النونان في نحو قولك : الرجال يدعون ويعفون ، والنساء يدعون ويعفون • هي في الأول حرف إعراب ، وفي الثاني ضمير • والضمة في صاد منصور ونحوه إذا قلت : يا مَنْصُصُ تصلح أن تكون في الأصل قبل النداء ، وأن تكون ضمة النداء على لغة من لا ينتظر •

وقال :

وما كلمة مبنية قد تلعبت
بها حادثات القلب والحذف والبذل
وجاءت على خمس عرف لغاتها
أجب باذلاً ، فالعالم (١) الحبر من بذل
هي (٢) : كآين •

وقال :

وما ابن جمعته أبداً (٣) بنات
وفي الحيوان جاء وفي النبات
وهل من مضمّر بالميم وافى
لغير ذوي العقول المدركات [هـ-٣٨٥]

-
- (١) في د (فالما) انظر لسان العرب (أيا) فان فيه تحليلاً وافياً يتناول (كآين) ويذكر ما اعتراها من حذف وقلب وبدل •
- (٢) سقط من د (هي كآين) •
- (٣) في د (أيد) •

الأول نحو : ابن عرس ، وابن الماء (١) ، وابن آوى ،
وابن أوبر .

والثاني نحو قوله تعالى : « رأيتهم لي ساجدين » (٢) استعمل
ضمير مَنْ يعقل لمن لا يعقل .

وقال :

وأسماء (٣) لغير ذوي عقولٍ
أجازوا جَمْعَهَا جَمْعَ السَّلامَةِ

لأَيَّةٍ عَلِيَّةٍ ولأَيٍّ معنى
أَفِدْنا مُرَشِدًا ؟ فلك الإمامة

وقال :

وأسماء إذا ما صغروها
تزيد حروفها شَطَطًا وتغلو (٤)

(١) في د (الميا) .

(٢) * اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين *
يوسف ٤ .

(٣) في د (ما اسم لغير ذوي العقول استجازوا) وفي ل م (واسم) ولعله
يعني بهذا اللغز ما ألحق بجمع المذكر السالم كأرضين وأخواتها .

(٤) في د (تلفوا) ولعل السخاوي يريد نحو : شويهة وشفيهة وسنيهة
تصغير شاة وشفة وسنة ، فقد رد التصغير الى هذه الكلمات ما حذف
منها فزادت حروفها .

وعادتهم إذا زادوا حروفاً
يزيد لأجلها المعنى ويعلمو

وقال :

وما فرّد" يراد به (١) المثني
كثنية ذكرناها لفرد (٢) ؟

أفدنا وهي خاتمة الأحاجي
فمن أفتيت منقلب" برشد

(شذرات" من الغاز النشأة)

وقال (٣) المعري "ملغزاً في (كاد) :

أنحوي" هذا العصر ما هي لفظة"
جرّت في لساني جرّهم وثمود ؟

(١) في د (بها) ولعله يعني بالفرد الذي يراد به المثني ما دل على اثنين
وصيغته صيغة المفرد كالزوج والشفع . جاء في المحيط (زوج) :
(الزوج البعل والزوجة وخلاف الفرد . . ويقال للثنين هما زوجان ،
وهما زوج) وجاء في اللسان (شفع) : (وفي الحديث : من حافظ على
شفعة الضحى غفر له ذنوبه ، يعني : ركعتي الضحى ، من الشفع
الزوج) .

(٢) لعله يشير الى ما ذكره قبل في لفظ سابق وهو مخاطبة الواحد بلفظ
التثنية ، ومنه قوله تعالى ﴿ القيا في جهنم ﴾ أو ما ذكره السيوطي في
في الهمع ٥٠/١ : (كالبحرين ، أصله تثنية بحر ، ثم جعل علماً لبلد) .

(٣) في د (قال) .

إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت°

وإن° أثبتت [٢٠٢] قامت مقام جحد (١)

وأجاب عنه الشيخ جمال الدين بن° (٢) مالك بقوله :

نعم° . هي كاد المرء أن° يرد الحمى

فتأتي (٣) لإثبات بنفي ورود

وفي عكسها ما كاد أن° يرد الحمى

فخذ° ظنمها ، فالعلم غير بعيد

— وأجاب (٤) غيره فقال — ويقال : إنك° الشيخ عمر° (٥) بن°

الوردي رحمه الله (٦) — :

سألت رعاك الله : ما هي كلمة°

أت بلساني جرحهم° وثمودر°

إذا ما أتت° في صورة النفي أثبتت°

وإن° أثبتت° قامت مقام جحد

ألا إن° هذا اللغز في (زال) واضح°

وإلا فعندي (٧) (كاد) غير بعيد

(١) في د (الجحد) .

(٢) سقط (بن) من د .

(٣) في د (افتأتي لاثبات) .

(٤) في د (فأجاب) .

(٥) في د ل م (زين الدين بن الوردي) .

(٦) لم ترد (رحمه الله) في م .

(٧) في م (وعندي) .

إذا قلت : ما كادوا يرون ، فقد (١) رأوا

ولكنه من بعدِ عسرٍ (٢) جهيدٍ

وإن قلت : قد كادوا (٣) يرون ، فما رأوا

فخذوه ، ولا تَسْمَحْ به لعنيدٍ [هـ-٢٨٦]

وقال أبو العلاء المعريُّ ملغزاً في (آل) التي للتعريف :

وخلَّيْنِ مقرونينِ لَمَّا تعاوَنَا

أزالا قَصِيّاً في المحلِّ بعيداً (٤)

وينفيهما أنْ أحدثَ الدهرُ دُولَةً

كما جعلناه في الديارِ طرِيداً

وقال الشيخُ شمسُ الدينِ بنُ (٥) الصائغِ ملغزاً في (إلّا)
التي للاستثناء :

ما لفظٌ رفعَ المجازَ وقرَّره°

وهو متَّضِحٌ لمن تدبَّره ؟

(١) في هـ (فما رأوا) °

(٢) في هـ (غير) °

(٣) في د (كانوا) °

(٤) كأنه ذهب إلى أن (آل) التعريف تزيل التنكير الذي يقضي الاسم عن التعيين ° أما البيت الثاني فالمقصود منه - والله أعلم - أن الدهر إذا مر تحول اليوم إلى أمس ، وأمس معرفة ، فإذا دخلته (آل) تنكر وغدا شريداً طريداً بين الأيام °

(٥) سقط (بن) من د °

قال (١) في شرحه : أما كونُ "إلا" ترفعُ المجازَ فإنَّ القائلَ :
 قام القومُ [م/٢ - ١٣] "إلا" زيداً [ل - ١٩٩] كان قبل إخراج زيدٍ
 يحتملُ إخراجَ جماعةٍ ، فيأخراج (زيدٍ) أفادَ إبقاء اللفظِ على
 العموم الذي هو حقيقةُ اللفظِ (٢) ، مع أنَّ إخراجَ زيدٍ فيه استعمالُ
 مجازٍ في القومِ لكونه (٣) إخراجَ بعضِهِ ، فهذه الأداةُ حصلتْ
 مجازاً ورفعت مجازاً . انتهى .

قال بعضهم :

سَلِّمْ عَلَى شَيْخِ النُّحَاةِ ، وَقْتْلْ لَهُ :

هَذَا سُؤَالٌ مِنْ يَجِبُهُ يَعْظِمُ

أَنَا إِنْ شَكَّكْتُ وَجَدْتُمُونِي جَازِمًا

وَإِذَا جَزَمْتُ فَإِنِّي لَمْ أَجْزَمْ (٤)

جوابه :

هَذَا سُؤَالٌ غَامِضٌ فِي كِلِمَتَيْ

شَرْطٍ ، وَ (إِنْ وَإِذَا) مُرَادُهُ مُكَلِّمِي (٥)

(إِنْ) (١) ، إِنْ نَطَقْتَ بِهَا فَإِنَّكَ جَازِمٌ

و (إِذَا) إِذَا تَأْتِي بِهِ لَمْ تَجْزَمْ

(١) في د (وقال) .

(٢) في د (اللفظ) .

(٣) في د ل (لكنه يخرج) وفي م (لكنه أخرج) .

(٤) في د (أحزمي) .

(٥) في د (مكلمي) .

(٦) سقطت (ان) من م د .

و (إذا) لما جَزَمَ الفتى بوقوعه

بخلاف (إن) ، فافهم أخي وفهم

قال أبو السعادات بن الشجري في المجلس الخامس
والستين (١) من أماليه :

هذه أبيات أغاز سئلت عنها :

اسمع أبا الأزهر ما أقول

عليك فيما نابنا التعويل

مسألة أغفلها الخليل

يرفع فيها الفاعل المفعول

ويضمّر الوافر (٢) والطويل

فأجبت : بأن الإضمار من الألقاب العروضية والنحوية :
فهو في العروض (٣) [٢٨٧] لقب زحاف يقع في البحر المسمى
الكامل . وهو أن يسكن الحرف الثاني من متفاعلين ، فيصير
متفاعلين ، فينقل إلى مستفعلين ، والبحران الملقبان الطويل والوافر
ليس الإضمار من ألقاب زحافهما . والإضمار في النحو أن يعود
ضمير إلى متكلم أو مخاطب أو غائب ، كقوله في إعادة الضمير إلى

(١) وردت الأبيات التالية في المجلس السادس والستين من الأمالي الشجرية

٢١٤/٢ والنقل يطابق ما في الأصل .

(٢) سقط من ل (ويضمّر الوافر والطويل) .

(٣) في هـ (فهل) وفي م والأمالي (فهو) .

الغائب : زيد" قام ، وبِشْر" لقيته ، وبِكْر" مررت به • فهذا هو الإضمار الذي أراده بقوله : ويضمِرُ الوافرُ والطويلُ لا الإضمار الذي هو زحاف •

وقد وضعتُ في الجواب عن هذا السؤال كلاماً يجمع إضمارَ الطويل والوافر ورفعَ المفعول للفاعل ، وهو قولك : ظننت زيداَ الطويل حاضراً أبوه ، وحسبت عَمراً الوافر العقل مقيماً أخوه • فقولك حاضراً ومقيماً مفعولان ظننت وحسبت ، وقد ارتفع بهما أبوه وأخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت : يحضر أبوه ويقيم أخوه • والهاءُ في قولك أبوه ضميرُ الطويل ، والهاءُ في قولك أخوه ضمير الوافر، فقد أضمَرتَ هذين الاسمين بإعادتك إليهما هذين الضميرين • وقولك أبوه وأخوه فاعلان رفعهما هذان المفعولان مفعولاً ظننتُ وحسبتُ • وبالله التوفيقُ والتسديد •

لغز في (أمس) كتبَ به عزُّ الدين بن (١) البهاء الموصلي إلى الصلاح الصفدي • يا إماماً شاع ذكرُهُ ، وطاب نشرُهُ ، فطيبَ (٢) الوجود وعطرَ • وفاضلاً ييسنَ كلَّ مُعَمَّى ومُتَرَجِّمٍ ، وأرَّخَ وترجم، وعمَّتنَ عبرَ (٣) عبَّرَ • وكتبَ فكبتَ (٤) الأعادي، وكتبَ من دون خطر، وخطه (٥) فرسان الأذهان والأأيادي، فتخطى قوام قلمه وتخطَّرَ •

(١) في ل (عز الدين البهاء) •

(٢) في د (يطيب) •

(٣) في د (عبر) •

(٤) في د (فكبت) •

(٥) في م (وخط) وفي هـ (وخطه) •

٣٩٥ - إذا أخذَ القِرطاسَ خلَّتْ يمينه

تَفْتَحُ (١) نوراً ، أو تنظَّمُ جَوْهراً

ما اسمٌ ثلاثيُّ الحروف ، وهو من بعض الظروف ، ماضٍ
إن تصحَّفَه عاد في أمر ، وإن ضمَّتْ أوَّله صار مضارعاً ، فاعجب
لهذا الأمر . إن أردتَ تعريفه (٢) بآلٍ تنكَّر ، أو تغيَّرتْ عليه
العواملُ فهو لا يتغيَّر . كلُّ يومٍ يزيدُ في بُعْدِهِ ، ولا يُقَدَّرُ
على رَدِّهِ . إن نزعْتَ قلبه بعد قلبه فهو في لعبة النردِ موجود ،
وقلبه (سما) فلا تناله الأحزاب والجنود ، وكلُّ ما في الوجودِ
[هـ - ٢٨٨] إلى حاله يعود . به يُضْرَبُ المثلُّ ، ومنه انقطع
الأمل (٣) ، ثلثاه حرفٌ استفهام ، إن (٤) تعكسُ يطرد ذلك النظام ،
وثلثه الأول كذلك ، وعكسُ [م/٢ - ١٤] ثلثيه يترك الحي هالِكاً
في الهوالك . لا يوصف إلا بالذهاب وليس له إلى هذا الوجود إياب .
وهو ثلاثة وعدده فوق المائة ، وكم رجلٌ يُعَدُّه بفتة (٥) . وليس

(١) في م د ل (يفتح) وقد ورد البيت غير منسوب في صبح الأعشى
١٩٥/١٤ ، اذ ذكره القلقشندي في رسالة أنشأها سنة ٨١٤ هـ في
تقريظ أبي المعالي فتح الله صاحب دواوين الانشاء الشريف بالديار
المصرية والممالك الاسلامية .

(٢) في د (بالي) .

(٣) في م ل (العمل) .

(٤) في ل م (وان) .

(٥) في م (بغية بعد بغية) وفي د (بفتة بعد فتة) وهو على حساب الابدعية .

$$\frac{أ}{١} + \frac{م}{٤٠} + \frac{س}{٦٠} = \frac{أمس}{١٠١} \cdot \text{فعدده إذن فوق المائة} .$$

— ٦٥٧ — م ٤٢ — الأشباه والنظائر ج ٢

في الوجود ، بُنِيَ وفيه أَسٌّ ، ولكن لا في السماء ولا في الأرض ،
ولا في هبوطٍ ولا صعود . طرفاهُ اسمٌ لبعض الرياحين العطيرة ،
وكلثه جزء من الياسمين لمن اعتبره . مكسور لا يُجْبَر ، وغائبٌ
لا يُسْتَحْضَر . أقربٌ من رجوعه منالٌ (١) معكوسه يدرِكهُ
العاقلُ بفكره وليس بمحسوسه . أَيْنَهُ لا زلتَ تزيلُ الإشكال ،
وتزينُ الأضراب والأشكال .

فكتبَ إليه الجواب :

وقف المملوكُ على هذا اللغز الذي أبدعتهُ ، وفهم بسعدك
السرى الذي أودعته (٢) . فوجدته ظرفاً (٣) ، ملأته منك ظرفاً ،
واسماً (٤) ، بني لماً (٥) أشبه حرفاً . ثلاثي الحروف ، ثلث ما انقسم
إليه الزمانُ من الظروف . إن قلبته سما ، وأراك (٦) حرف تنفيس
وما بقي منه (ما) . ثلثاه (مس) ، وكلثه بالتحريك أمس . وهو

(١) في لم (مثال) .

(٢) في هـ (ودعته) .

(٣) في م (طرفاً) .

(٤) في د (واسم) .

(٥) سقط من د (لما أشبه) .

(٦) في هـ (وآراد) والتصحيح من م د .

بلا أول تصحيفه مبين ، وفي عكسه سم يقين (١) • التقى
فيه ساكنان فبنيَ على الكسر ، ووقعَ بذلك في الأمر •
لا يتصرف (٢) بالإعراب ولا يدخله تنوين في لسان الأعراب •
يبعد من كل إنسان ، وينطق به وما يتحرك به لسان • ولا يُدرَك
باللمس ، ولا يرى وفيه ثلثا شمس • تتغير صيغته حال النسبة
إليه ، ويدخله التنوين إذا طرأ التنكير عليه • متى بات فات ، ولم
يعد له إليك التفات • أمين على ما كان من قربه ، يعجز كل الناس
عن ردّه • فماضيه ما يركد وثانيه [د - ٢٠٣] ما يُصدّ ، وطريق
ثالثه ما يُسد •

٣٩٦ - ثلاثة أيام هي الدهر كله

وما هي غير اليوم والأمس والغد

وقال (١) ابن هشام في تذكرته - لغز :

إذا وقِفَ على آخرِ الفعل الماضي بالسكون فإنه يقدرُ فيه
الفتحة ، حتّى لو وُصِلَ بما بعده لوُصِلَ بها • فهل تذكرُ مسألة
يوقف فيها على آخرِ الفعل الماضي ، ولا يُنَوّى فيها الفتح • ولو

(١) في م د ل (تعين) •

(٢) في هـ (لاينصرف) •

(٣) في د (قال) •

وصل (١) لم يوصل بها ، فإن قيل عضّ فهو خطأ لأن هذا لا يصحّ
أن تقول فيه : لا يجوز الوقف بالفتح . [هـ - ٢٨٩] .

وإنما الجواب بقوله :

٣٩٧ - لو أن قومي حين أدعوهم حملّ (٢)

على الجبال الصم لا رفض الجبل

قال الشيخ بدر الدين الدماميني رحمه (٣) الله :

أي علماء الهند إتي سائل [لـ ٢٠٠]

فمئشوا بتحقيق به يظهر السر

فما فاعل قد جرّ بالخفض لفظه

صريحاً ؟ ولا حرف يكون به الجرّ

(١) سقط (لم يوصل) من هـ . والتصحيح برد ما سقط من الجملة اليها
من م .

(٢) جاء في المحصول في شرح الفصول لابن ايازق ٥٣ من المخطوطة . يريد
حملوا فحذف الواو ، ولولا أنه قافية لم يحذف الضمة ، فلو ضم آخر
الفاعل لم يدر أهو مسند الى ضمير مفرد أو ضمير جمع ، ولم يكسر
لأن الكسرة أخت للضمة . فلما منع الضمة منع الكسرة ، فتعینت
الفتحة . وانظر شرح الملوكي لابن يعيش ٢٨٧ وشرح المفصل ٨٠/٩
وايضاح الوقف والابتداء ١/٢٧٣ .

(٣) سقط من ل (رحمه الله) .

وليس بذي جرٍّ ولا بمجاوِرٍ
 لذي الخفضِ والإنسانُ للبحثِ يضطُرُّ
 فمشوا بتحقيقٍ به أستفيدُه
 فمن بحرِكم ما زال يُستخرجُ الدر
 أراد قولَ طرفة (١) :

٣٩٨- بجفانٍ تعتري نادينا
 وسديفٍ حينَ هاجَ الصَّئيرُ
 قال الخوارزمي :

ما تابعٌ لم يتَّبعْ متبوعَه
 في لفظِه ومحلّه يا ذاك الثبتُ ؟
 ماذا بعلمٍ غير علمٍ نافعٍ
 بالغتَ في إتقانه حتّى ثبَّتْ ؟

قال : والعَجَبُ أنَّ هذا اللغز في أبياته صورةُ المسألة
 وهو (٢) قوله : ماذا بعلمٍ غير علمٍ نافعٍ • ولما عرضه على الزمخشريَّ
 قال له : لقد جيئتَ شيئاً إداً أي : عجباً (٣) •

(١) ورد هذا البيت في موضع سابق ورقمه ثم ٣٦١ •

(٢) في د (أو هو) •

(٣) سقط من م دل (أي عجباً) •

وقال بعض أدباء المغرب :

يا عالم النحور أي شِ فَعْل

إن حَلَّه الهمز لم يَعِدْهُ ؟

ثم هو بالعكس إن تعرَّى

منه • أين يا نسيج (١) وحده

أراد أنك إذا قلت ضربه تعدى بنفسه ، وإذا قلت أضرب لم يتعد
إلا بحرف الجر (٢) فنقول (٣) : أضرب به • ولهم من هذا النمط
أفعال كثيرة •

وفي تذكرة ابن هشام :

هل (٤) يقال : إن المبتدأ إذا كان موصولاً مضمناً معنى الشرط
كان خبره صلتاً ، كما أن جملة الشرط هي الخبر ، وهي نظيرة
[م/٢-١٥] الصلة • ويؤيد ذلك أنهم ربما جزموا جوابه كقوله :

٣٩٩- كذلك الذي ينبغي على الناس ظالماً

تصبيه على رغم قوارع ما صنع [هـ-٢٩٠]

وهي مسألة يحتاج بها فيقال :

أين تكون الصلة لها محل وخبر المبتدأ ، إذا كان جملة
لا محل له ؟

(١) في د (بالنسيج) •

(٢) سقط (الجر) من م •

(٣) في م (فنقول) •

(٤) في ل (قد يقال) •

قال الجبال يحيى بن يوسف (١) الصرصريّ الشاعر المشهور
ملغزاً في حرف الكاف :

وحرف من حروف الخطّ ليست
علامته على العلماء تخفى

يكون اسماً مع الأسماء طوراً
وطوراً في الحروف يكون حرفاً

تراه يقدم الأسماء طراً
ويمنع من مشابهة ويثقى

يصير أمهما ما دام حرفاً
وإن سمّيته فيصير خلفاً

وقد تلقاه بين اسم وفعل
قد اكتناه (٢) كالأبوين (٣) لطفاً

وقال سعد الدين التفتازاني (٤) ملغزاً في (لدن غدوة)
واختصاصها بنصبها .

(١) في د (يونس) .

(٢) في م (اكناه) .

(٣) في هـ (كالابريق) والتصحيح من م د .

(٤) في م دل (البياني) .

وما لفظة" ليست بفعل ولا حرف
ولا هي مشتق ، وليست بمصدر ؟
وتنصب اسماً واحداً ليس غيره
له حالة " معناه (١) تبين المخبر
فمعنى الذي ألغزته عند من يرى
يزيل لنا إشكاله غير مضمّر
ومنصوبها (٢) صدر لما هو ضد ما
أنا لباساً في الكتاب المطهر
وقال أبو عبد الله (٣) بن مصعب المقرئ في (مذاً ومُنْذُ) :
أيها العالم الذي ليس في الأمر
ض له مُشْبِه " يضاھيه علماً
أي شيء من الكلام تراه
عاملاً في الأسماء لفظاً وحكماً ؟

(١) في د (معنى) .

(٢) في د (ومنصوبا) أشار الى قوله تعالى ﴿ وجعلنا الليل لباساً ﴾ * وضد الليل النهار وصدر النهار الذودة .

(٣) في ل (أبو عبد الله محمد بن مصعب) .

خافضاً ثم رافعاً إن تفهّم
ت يزِدْ فهمك التفهّم فهما
يشبه الحرف قارة ، فإذا ما
ضارع الحرف نفسه صار اسماً
هو مرفوع رافع ، وهو أيضاً
رافع "غيره ، وليس معمى
وهو من بعد ذلك للجرّ حرف"
فأجبنا إن كنّت في النحر شهما
أوردّه الحافظُ محبُّ الدين بن النجار (١) في تاريخ بغداد .

(١) لابن النجار ذيل على (تاريخ بغداد للخطيب) يقع في ثلاثين مجلداً .
انظر كشف الظنون ١/ ٢٨٨ .

(من أَلغاز السيوطي)

ومن أَلغازي قلت :

ألا أَيْشها النحويؑ إن كنتَ بارِعاً (١)

وأنتَ لأقوالِ النحاةِ تَفَصِّلُ [هـ-٢٩١]

وأَتَقَنَتَ أبوابَ الأحاجي بأسرها

أَبْنِ لي عن حرفِ يوليٍّ ويمزِلُ

قال ابنُ هشام في تذكرته : (ما) تولِّي وتَعَزَّل ، فتولي حيث تجزِمُ بعد أن لم تكنَ جازِمةً ، وتَعَزَّلُ إنَّ وأخواتِها ، وتكفَّشها عن العمل .

ومن أَلغازي النثرية :

١ — ما كلمةٌ إذا كَثُرَ عرضُها قلَّ معناها ، وإذا ذهبَ بعضُها جلَّ مغزاها ؟

٢ — وأيُّ عاملٍ يعملُ فيه معمولُه • ولا يَنقُطعُ (٢) مأمولُه ؟

٣ — وأيُّ اسمٍ مشتركٍ بينَ أَفْعَلِ التفضيلِ والصفةِ المشبَّهةِ ؟

٤ — وقفي إذا ثبتَ (٣) لم تزلْ أَعمالُه الموجهةُ ؟

٥ — وما حرفٌ قلبُه (٤) اسمَ كريمٍ ؟

(١) في د (عالماً) •

(٢) في د (ينقطع) •

(٣) في د ل (أثبت) •

(٤) في د (قبله) •

- ٦ - واسم إذا صَغُرَ اختصَّ بالتكريم ؟
- ٧ - وأيُّ كلمةٍ هي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، لم ينبه عليها أحدٌ من علماء النحو والصرف ؟
- ٨ - وأيُّ فعلٍ ليس له (١) فاعلٌ ؟
- ٩ - ومعمولٌ لا يُنسَبُ لعاملٍ ؟
- ١٠ - وأيُّ لفظةٍ تُمَدُّ في الأفراد وهي في (٢) الجمع مقصورة ؟
- ١١ - ولا م لا تَجمعُ النداءَ ولا في الضرورة ؟
- ١٢ - وما فاعلٌ يجبُ حذفُه عند سيبويه (٣) ؟
- ١٣ - وعاملٌ إن لم يعملْ لم يُعْتَبَرْ عليه ؟
- ١٤ - وأيُّ كلمةٍ جاءت بأصلِها ، فلم يلتفت إليها بين أهلها ؟
- ١٥ - وأيُّ كلمةٍ هي حرفٌ ، وتضاهي الاسمَ عند الوقف ؟
- ١٦ - وأيُّ فاعلٍ يجب جرُّه ؟
- ١٧ - وآخر رفعه في السماء خطرُه ؟
- أردت بالأوّل اسمَ الجنسِ الجمعيّ إذا (٤) زيد عليه التاء فقَصَّ معناه ، وصارَ واحداً كتمر وتمرة ونبق ونبقة .

(١) في د (ليس فاعل) .

(٢) في د (وهي الجمع) .

(٣) جاء في كتاب سيبويه ١٥٤/٢ (وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك : لتفعلنّ ذاك ولتذهبنّ) .

(٤) في ل (ان) .

وبالثاني أدوات الشرط ، فإنَّها تعملُ في الأفعالِ الجزمِ ،
والأفعالِ تعملُ فيها النصبُ •

وبالثالث أكبرَ وأعظمَ ونحوهما في صفاتِ الله ، فإنَّها في حقِّه
لا تكونُ بمعنى التفضيل بل بمعنى كبيرٍ وعظيم •

وبالرابع (لا) النافية للجنس إذا دخلتْ عليها الهمزةُ وصارت
للتنبي فإن عملها باق •

وبالخامس نعم [م/٢ - ١٦] فإنَّ قلبها (١) (مَعْن) وهو اسم
لرجلٍ مشهورٍ بالكرم ، وهو مَعْنُ بْنُ زائدة • [هـ - ٢٩٢] •

وبالسادس قرش وتصغيره (٢) قریش •

وبالسابع بلى فإنَّها حرف جواب ، وفعل بمعنى اختبر واسم •

وبالثامن قلَّما وطالما (٣) •

وبالتاسع نحو : مات زيد •

وبالعاشر صحراء وصحارى وعذراء وعذارى •

وبالحادي عشر اللام التي للعهد • استثنائها ابنُ النحَّاس في
التعليقة من إطلاقهم أنَّ اللام يجامع حرف النداء في الضرورة •

وبالثاني [ل - ٣٠١] عشرَ فاعل فعل الجماعة المؤكَّد بالنون ،
نحو : واللهِ لتضربنَّ يا قوم ، وفاعل المصدر ذكره ابن النحَّاس في
التعليقة ، وأبو حيَّان في تذكرته ، وتقدَّم في كتاب التدريب •

وبالثالث عشر ليئت إذا وُصِّلَتْ بما •

(١) في م (قال قلبها) وفي د (قلبها) •

(٢) في هـ (فرس وتصغيره فريس) •

(٣) في م (وظلما) •

- وبالرابع عشر استحوذ ونحوه •
- وبالخامس عشر إذن •
- وبالسادس عشر نحو أكرم بزيد •
- وبالسابع عشر ما ورد من قولهم : كسر الزجاج الحَجَر •

(عن أَلغاز الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام)

قلْتُ من خطِّ العلامة شمس الدين بن الصائغ •

قال : [د - ٢٠٤] هذه أَلغازُ "نَحْوِيَّة" عن الشيخ عزّ الدين ابن عبد السلام رحمه (١) الله تعالى : ما شيءٌ يقعُ حرفاً للإعراب ، اسماً مذموماً في الخطاب ؟ هو الكاف في مساويك إن عنيت به جمعاً فهو حرفٌ إعراب ، وإن عنيت به مخاطبةٌ فهو اسمٌ في تقدير الإضافة ، والأول جمع مساوئك والثاني إضافة إلى المساوي •

أي شيءٌ يُبنى مفرداً فيُعْمَل ، ويعرب مثني فيُهْمَل ؟ هو (هذا) يعمل مفرداً في الحال ، والتثنية تمنعه من العمل • وإذا قلنا : هذان الزيدان قائمين فالعامل (ها) لا إذا •

وأيُّ مختصٍّ إغاؤه أكثرُ ، وإن أَعْمِلَ فعله لا يظهر ؟ هو (لولا) (٢) المختصةُ بالأسماء ، فإذا وقع بعدها المبتدأ فهي ملغاة وإلّاما تعمل في موضعين : [ه - ٢٩٣] أحدهما الرفعُ في نحو :

(١) سقط من ه ل (رحمه الله تعالى) •

(٢) في د (هو لا) •

لولا أنك منطلق أكرمتك ، فهي عند سيبويه (١) مبنية (٢) على لولا
بناء الفعل على المفعول ، فبالحقيقة (٣) يكون موضعها رفعاً .

والموضع الثاني قولك : لولاك ، فهي (٤) عنده مجرورة ،
وهي في الموضعين لا يظهر عملها .

وما الحرف الذي يرفع الوضيع ، ويضع الرفيع ؟ هو لام
الابتداء ، إذا دخلت على الفعل المستقبل ارتفع لشبه الاسم ،
وأعرب . وإذا دخلت على ظننت وأخواتها تمنعها (٥) العمل ،
وتضعها عن منصبها .

ما الجملة المفيدة العارية من الرفع ، وفيها معنى الدعاء
وطلب النفع ؟ هو مثل قول الشاعر :

٤٠٠- يا ليت أيام الصبا راجعا (٦)

(١) جاء في كتاب سيبويه ١/٤٦٢ : (وتقول : لولا أنه منطلق لفعلت ،
ف (أن) مبنية على لولا ، كما تبنى عليها الأسماء) وللسيرافي تعقيب
وشرح في هامش كتاب سيبويه .

(٢) في م (منفية) .

(٣) في م (فيما لحقته) .

(٤) في م (فثني) .

(٥) في م ل (تمنع) .

(٦) البيت من رجز العجاج . ورد في ملحقات الديوان (تح الدكتور عبد
الحفيظ السطلي) ٢/٣٠٦ وهو من شواهد سيبويه الخمسين ١/٢٨٤
وانظر دلائل الاعجاز ٤٧١ وشرح المفصل ١/١٠٣ - ١٠٤ ، ٨/٨٤
ومغني اللبيب ٣١٦ (٥٢٤) والأشموني ٢/٢٧٠ والهمع ١/١٣٤
والخزانة ٤/٢٩٠ .

جاز ذلك لما في (ليت) من معنى الدعاء ، وكان في الجملة مرفوعاً من جهة المعنى لا في (١) اللفظ .

وما الحرف الذي إنْ أَعْمِلَ أشبه الفعل الكامل ، أو أَهْمِلَ (٢) أبطلَ العوامل ؟ هو (ما) على لغة الحجاز ، يقولون : ما زيد قائماً ، فيشبه باب كان . وإذا أهمل دخل على إنْ وغيَّرَها ، فيبْطِلَ عملها ، وقد يبطل الفعل (٣) نحو : قلتما ، والاسم نحو : بينما .

وأي شيء إن تقيته وجب ، وإنْ أوجبته سلب ؟ هو كاد . وما الاسم المحذوف لامه في التكبير ، وعينه في التصغير ؟ هو (ذا) لأئنه مكبراً (فع) ومصغراً (فيلا) .

وما الزائد الذي يُزيل الوصلَ (٤) ، ويظهر الفضل ، ويوجب الفصل ؟ هو الألف الداخل عوضاً من التنوين في المقصور المنصرف في الوقف مثل : رأيت عصا فإنها زائدة صرفت الأصل ، وأذهبت الوصل في الكلام ، وأظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عوضاً من التنوين ، وأوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مثل حبلى .

وما الحرف الذي شأنه ينقص (٥) الكامل [م / ٢ - ١٧] ويفصل بين المعلوم والعامل ؟ هو النون (٦) الخفيفة إذا غنيت بها

(١) في د (لا اللفظ) .

(٢) في م (وان) .

(٣) في م (للفعل) .

(٤) جاء بعد ذلك في د (ويعذف الاصل) .

(٥) في م ل (يقصر) .

(٦) في ل (الخفية) .

نونَ التوكيدِ نَقَصَتْ الفعلَ المضارعَ وإن عنيَتْ بها نونَ
الوقاية فصلت بينَ المعمولِ والعاملِ ، انتهى .

(طائفةٌ أخرى من الغاز الذخاعة)

قال القاضي بدرُ الدين بنُ الرضيّ الحنفيّ * ملغزاً، وأرسل
به إلى الشيخِ شرف الدين (١) الأنطاكي :

سَلِّ لي أخا العلمِ والتنقيبِ والسَّهرِ

عن قائلٍ قال قولاً غيرَ مشتهرٍ [هـ-٢٩٤]

هلْ مَعَكَ فعلٌ غدا بالحذفِ منجزِماً

في غيرِ أمثلةٍ خَمْسٍ بلا نُكْرٍ ؟

كذلك في غيرِ مَعْلٍ ، وذا عَجَبٌ

إِذْ لم (٢) يبيِّنْ لنا في (٣) كلِّ مختصرٍ

فأجاب الشرفُ المذكور :

لقد تأملتُ ما قد قال سيِّدنا

أعِذْ طلعتَه بالآيِ والشُّورِ

ولم أجِدْ فعلَ فردٍ صحَّ آخرُه

في الجزمِ يحذف في بعض من (٤) الصُّورِ

(١) في م د (شرف الدين محمود الأنطاكي) .

(٢) في د (إذا لم) .

(٣) سقطت (في) من د .

(٤) سقطت (من) في د .

سوى (يكون) • فباءُ الجرِّ (١) بعد غدا
 معناه مع° ، أو بقلبٍ ذا الكلام حري
 نعم كيبدأً ممَّا الهمزُ آخرُهُ
 إعرابه كالصحيح الآخر اعتبر
 فإن تخفّفه فاقلبْ همزَه ألفاً
 واحذفه في الجزم حذفاً واضح الأثر

قال الصلاحُ الصفديُّ في تذكرته : أنشدني من لفظه القاضي
 جمالُ الدين إبراهيم لوالده القاضي شهابِ الدين محمود لغزاً :
 كتبه الى شيخه مجد الدين بن الظهير في (من) :

وما مفردُ (٢) اللفظِ مُستعملٌ
 لجمع الذكور وجمع الإناث°
 يحرّكُ بالحركاتِ الثلاثِ
 فيغدو (٣) من الكلماتِ الثلاثِ°
 فكتب إليه (٤) الشيخُ مجدُ الدينِ الجوابَ :

(١) جاء في حاشية الطبعة الهندية (كذا ؟) إشارة الى التباس معني البيت •
 ومعناه - والله أعلم - أن باء الجر الواردة في البيت الثاني من لغز
 القاضي الحنفي بمعنى (مع) ، وأن قول الانطاكي (أو بقلب ذا
 الكلام حري) يعني أن الكلام جدير بالقلب فيغدو : (غدا بالجزم
 منحذفاً) •

(٢) سقط اللفظ من د •

(٣) سقط عجز البيت من د • وفي ل (يעדو) •

(٤) سقط من (اليه) •

قريضك يا ملغزاً في اسم (من°)
 يميل إلى صلة (١) كالذي
 غدا حامل المسك يحذي الجليـ
 س. منه ، ويحظى بعرفٍ شذي
 قال الصلاح الصفدي وأنشدني من لفظه المولى ناصراً الدين
 محمد بن النشائي (٢) الجواب عن ذلك له :
 أيا من علا في الوري قدره°
 وأضحى لراجيه أولى رغيث°
 أتى منك لغز° فألفيته (٣)
 من القول قد حل بعد أكثرث°
 وها هو حرفان : (ميم° ونون°)
 ولم يبلغ القول منه الثلاث°
 هو اسم وفعل وحرف إذا
 أرادت حصول الأصول الثلاث°
 فلا زلت للخير مهما حييـ
 ست تنبعث الدهر أي° انبعث°
 قال العلامة جمال الدين بن الحاج رحمته الله تعالى (٤) :

- (١) في م د (أصله) °
 (٢) في م (النشائي) وفي هـ (النسائي) والتصحيح من د °
 (٣) في د (لراجية) °
 (٤) سقطت من د ل م (رحمه الله تعالى) °

[هـ - ٢٩٥] •

أَيْتَهَا الْعَالَمُ بِالتَّصْرِيفِ لَا زِلْتَ تَحْيَا
قَالَ قَوْمٌ : إِنْ يَحْيَى إِنْ يُصَغَّرَ فَيُحْيَا
وَأَبَى قَوْمٌ فَقَالُوا (١) : لَيْسَ هَذَا الرَّأْيُ حَيًّا
إِنَّمَا كَانَ صَوَابًا لَوْ أَجَابُوا يُحْيَا (٢)
كَيْفَ قَدْ رَدُوا (٣) يُحْيَا وَالَّذِي اخْتَارُوا يُحْيَا [ل-٢٠٢]؟
أَتَرَاهُمْ فِي ضَلَالٍ أَمْ تَرَى وَجْهًا يُحْيَا ؟
قَالَ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ بْنِ هِشَامٍ :

يُحْتَاجُ فِي تَوْجِيهِهَا إِلَى تَقْدِيمِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

أَحَدُهَا : أَكْثَرُهُمْ اخْتَلَفُوا فِي وَزْنِ يَحْيَى فَقِيلَ : فَعَلَى وَقِيلَ :
يَفْعَلُ • وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ ، لِأَنَّ الثَّانِيَّ (٤) فِيهِ دَعْوَى الزِّيَادَةِ
حَيْثُ لَا حَاجَةَ •

الثَّانِي أَنَّ الْحَرْفَ التَّالِيَّ لِيَاءِ التَّصْغِيرِ حَقُّهُ الْكُسْرُ
كَتَالِي أَلْفٍ (٥) ، التَّكْسِيرُ ، حَمَلًا لِعَلَامَةِ التَّقْلِيلِ (٦) عَلَى عِلَامَةِ
التَّكْثِيرِ ، حَمَلًا لِلنَّقِيضِ عَلَى النَّقِيضِ •

وَأَسْتَشْنِي مِنْ ذَلِكَ مَسَائِلَ ، مِنْهَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْحَرْفُ
مَتَلَوًّا بِأَلْفٍ التَّائِيثِ كَحَبْلِي ، صَوَفًا لَهَا مِنَ الْإِقْلَابِ •

(١) فِي د (وَأَبَا قَوْمٍ وَقَالُوا) •

(٢) فِي م (بَغْيًا) •

(٣) فِي د (رُودٌ) •

(٤) فِي م (لَانِ فِيهِ) •

(٥) فِي د (كَالتَّالِي أَلْف) •

(٦) فِي د (التَّقْلِيلِ) •

الثالث أنه إذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياءات ، فإن كانت الثانية زائدةً وجب بالإجماع حذفُ الثالثة منسيئةً لا منويّةً كعطاء إذا صغّرته تقول : عطيّ بثلاث ياءات : ياء التصغير ، والياء المنقلبة عن ألف المد ، والياء المنقلبة عن لام (١) الكلمة ، ثم (٢) تحذفُ الثالثة وتوقع الإعراب على ما قبلها وإن كانت غير زائدة • [م/٢ - ١٨] فقال أبو عمرو : لا تحذفُ لأنَّ الاستئصال إنَّما كان متأكّداً لكونِ اثنين منها زائدين ياء التصغير والياء الأخرى الزائدة •

وقال الجمهورُ تحذفُ نسيأً • ومثال ذلك أحوى (٣) إذا صغّر على قولهم في تصغير أسود أُسيّد • فقال أبو عمرو : أقول أُحييّ ، ثمّ أعلّته إعلال قاضٍ ، رفعاً وجراً ، وأثبتُ الياءَ مفتوحةً نصباً • [هـ - ٢٩٦] •

وقال غيره تحذفُ الثالثة في الأحوال كلّها نسيأً ثمّ اختلفوا ، فقال عيسى بنُ عُمَرَ : أصرفه لزوالِ وزنِ الفعلِ كما صرفت خيراً وشرّاً لذلك (٤) • وقال سيبويه (٥) : أَمْنَعُ صرفه ،

(١) في م هـ (ياء) وكلاهما صحيحة •

(٢) سقطت (ثم) من ل •

(٣) انظر الكتاب ١٣٢/٢ والمقتضب ٢٤٦/٢ وشرح الشافية ٢٣٢/١ واللسان (حوا) •

(٤) في د (لذلك ثم اختلفوا) •

(٥) قال سيبويه ١٣٢/٢ : (ولا تصرفه لان الزيادة ثابتة في أوله ، ولا ينتفت الى قلته كما لا يلتفت الى قلة (يضع) • وأما عيسى فكان يقول : آحي ويصرف وهو خطأ • • • وأما يونس فقوله : هذا آحي كما ترى ، وهو القياس والصواب •

وفرق بين خير (١) وشرٍّ وبين هذا ، فإنَّ حرفَ المضارعة محذوفٌ
منهما دونه ، وحرف المضارعة يُحرز وزنَ الفعل . ولهذا إذا
سمَّيتَ بـ (يَضَعُ) (٢) منعتَ صرفَه .

فإذا تقرَّرَ هذا [د - ٢٠٥] فنقول : من قال : إِنْ يَحْيَى فَعَلَى
قال في تصغيرِه (يَحْيَى) كما قال في تصغيرِ حَبْلِي (حَبِيلِي) صوتاً
لعلامة التأنيثِ عن الانقلاب ، وهو الذي قال الناظم رحمه الله
مشيراً (٣) إليه : « قال قوم ٠٠ » البيت .

ومن قال : إِنْهُ (يَفْعَلُ) قال فيه على قولٍ سيبويه رحمه الله
تعالى يحيي (٤) بالحذف . ومنع الصرف . وهو الذي أشار إليه في
قوله : إنما كان صواباً لو أجابوا يحيى . وذلك لأنه استعمله مجروراً
بفتحة (٥) ثمَّ أشبعَ الفتحةَ للقافية وتكمَّلَ له بذلك ما أرادَه من
الإلتغاز . حيث صار في اللفظ على صورة ما أجاب به الأولون .
والفرقُ بينهما ما ذكرنا من أنَّ هذه الألفَ إشباعٌ ، وهي من
كلامِ الناظم لا من الجواب ، والألف في جواب الأولين للتأنيث ،
وهي من تمام الاسم .

(١) جاء في الكتاب ١٢٥/٢ : (٠٠) ومثل ذلك رجل يسمى بـ (يضع) تقول
(يَضِيعُ) وإذا حقرت خيراً منك قلت : خيبر منك ، وشرير منك
لاترُدُّ الزيادة ، كما لا ترد ما هو من نفس الحرف (يعني بالزيادة
همزة أفعل .

(٢) في م هـ (يَضَعُ) والتصحيح من د ل والكتاب .

(٣) سقط من م السطر التالي .

(٤) في م (يحيي) .

(٥) في د ل (فتحة) .

فإن قيل : فإذا لم تكن ° على الجواب التالي (١) للتأنيث فما بال الحرف الدال على التصغير لم يكسر ° ما بعده ؟

فالجواب أنه لما صار متعقب (٢) الإعراب تعذر ذلك فيه كما في زبيد ، لأن ذلك يقتضي الإخلال بالإعراب ، وأيضاً فإن ° ياء التصغير لا يكمل شبهتها بألف التكسير إلا إذا كان بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، والله أعلم •

نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم • قال :

ظن بعض أصحابنا لغواً ، وكتب به إلي ، وهو :

ما قول شيخ النحو في مشكل

يخفى على المفضل والأفضل

في اسم غدا حرفاً وفي اسم غدا

فعلاً ، وكم في النحو من معضل (٣)

[هـ-٢٩٧] آخره لام ، وسيناً غدا

وهذه أدهى (٤) من الأول

فكتبت إليه في الجواب :

يا أيُّهَا السائل عما غدا

وراء باب عنده مقفل

(١) في هـ (التاء) •

(٢) في د (متوقع) •

(٣) في م (مفضل) •

(٤) في ل (أو هي) •

فِي النَحْوِ مَا يُعْضِلُ تَخْرِيجُهُ
 لَكِنَّ هَذَا لَيْسَ بِالْمُعْضِلِ
 فَجِئْتُ بِصَعْبٍ غَيْرِ هَذَا تَجِدُ
 عِنْدِي جَوَابًا عَنْهُ إِنْ تَسْأَلِ
 فَمِثْلُ هَذَا مِنْكَ مُسْتَضْعَرٌ
 وَمَنْ سَوَالُ الْأَكْبَرِ الْمُتَعَلِّي ؟
 وَعِنْدَمَا أَسْفَرَ لِي لَيْلُهُ (١)
 وَانْهَضْتُ لِي كَوْكَبُهُ مِنْ عِلْدِ
 (أَرْسَلْتُ طَيْرَسًا) ضَامِنًا شَرَحَهُ
 فَهَاكَ ، فَهُوَ بِهِ مُنْجَلِ

قَالَ : وَشَرَحْتُ مَا سَأَلَ عَنْهُ فِي قَوْلِي (٢) : أَرْسَلْتُ طَيْرَسًا ،
 ففَاعِلٌ أَرْسَلَ تَاءُ الضَّمِيرِ ، وَهُوَ اسْمٌ غَدَا حَرْفًا ، أَيِ : عَلَى حَرْفٍ
 وَاحِدٍ . فَهَذَا حَلُّ قَوْلِهِ : فِي اسْمٍ غَدَا حَرْفًا ، وَهُوَ مُوَرَّسٌ بِهِ عَنْ
 الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ قَسِيمُ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ . وَطَيْرَسُ اسْمٌ غَدَا فِعْلًا
 أَيِ : غَدَا إِذَا وَزَقَتْهُ (فِعْلًا) وَهُوَ مُوَرَّسٌ بِهِ عَنْ الْفِعْلِ الْمُقَابِلِ
 لِلْاسْمِ وَآخِرُهُ لَامٌ ، لِأَنَّ آخِرَ الْكَلِمَةِ الْمَوْزُونَةِ يُسَمَّى (٣) (لَامًا)

(١) فِي م (لَيْلَةٌ) .

(٢) فِي هـ (قَوْلٌ) .

(٣) فِي م (يُسَمَّى) .

في علم التصريف ، كائناً ما كان في الحروف ، وهو مورى به عن اللام الذي هو أحد حروف : ا ب ت ث ، وهو (سين) ، لأن آخر طرس سين كما ترى .

قال الشيخ برهان الدين البقاعي في ثبته : أنشدنا شيخنا الإمام محمد الأندلسي الراعي لنفسه لغزاً (٤) في كلمة (إ) بسغنى (عِدْ) إذا [م/٢ - ١٩] أتيت قبلها بكلمة (قُلْ) ونقلت حركة الهمزة إلى اللام الساكنة ، وحذفتها :

حاجيتكم فحائنا المصير^٥
أولي الذكا والعلم والطعم^٥

ما كلمات أربع^٥ نحويته^٥
جمعن في حرفين للأحجية^٥ ؟

قال وأنشدنا لنفسه في ذلك مختصراً :

في أي قول^٥ يا نحاة المله^٥
حركة قامت مقام الجملة^٥ ؟

(١) في د (ملفزا) .

(الغاز' ابن لب' النحوي' الأندلسي')

ثم رأيتُ كراسةً (١) فيها أَلغازٌ منظومةٌ مشروحةٌ ، ولم أعرفَ لمن [ه - ٢٩٨] هي ، وها هي ذِهُ .

بسم الله الرحمن الرحيم

أَحْمَدُ رَبِّي حَمْدَ ذِي إِذْعَانِ
مُعْتَرِفٍ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ

-
- (١) جاء في هامش هـ : (في حواشي الخضري على ابن عقيل لأبي سعيد فرج ابن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي) - وظفرت في مكتبة الشيخ راتب حاكمي بحمص بمخطوطة نفيسة من هذه المنظومة جاء في أولها : (كتاب الالغاز النحوية تأليف الشيخ الاستاذ الجليل النحوي المحقق المتقن أبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الثعلبي الأندلسي . دار الكتب الموقوفة بخزانة السيد حسين سليم الدجاني المفتي بيافا) ورمزت لها بحرف الحاء (ح) وفي هذه المخطوطة سبعون بيتاً أغفل منها السيوطي بيتاً واحداً فاستدركته وأشرت الى موضعه . وصحح خير الدين الزركلي (ص ١٦٧ من المستدرك الثاني على كتاب الاعلام) نسبه فجعله الثعلبي بدلا من الثعلبي .

مصليةً على الرسولِ المتهدي
بهديه في السرِّ والإعلانِ

ثمَّ الرضى عن آلِهِ وصحبِهِ
وتابعيهِم بَعْدُ بالإحسانِ

وبَعْدُ ، إِيَّيْ مُلْفَزْ (١) مسائلاً
في النحو تعاصُّ على الأذهان

يُخْرِجُهَا فِكْرُ (٢) لِيَبْ فُطْنُ
يُورِدُهَا (٣) بَوَاضِحِ الْبُرْهَانِ (٤) [٢٠٣-]

فِيَا أَوْلِي الْعِلْمِ الْأَوَّلَى خَازُوا الْعِلَالَ
عَيْنَ الزَّمَانِ جِلَّةَ الْأَعْيَانِ

حَاجِيَتُكُمْ لَتُخْبِرُوا مَا أَسْمَانِ
وَأَوَّلُ إِعْرَابُهِ فِي الثَّانِي؟

وَذَاكَ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَالٍ
هَآ هُوَ لِلنَّاطِلِ كَالْعِيَانِ

(١) فِي د (مُلْفَزًا) .

(٢) فِي م (لَبِيَّت) .

(٣) فِي م (مُورِدَهَا) .

(٤) فِي هـ ل م د (الْأَذْهَانِ) وَالتَّصْحِيحُ مِنْ ح .

يعني الألف واللام الموصولة في مثل جاء الضارب ، ومرت بالضارب على القول بأنها اسم كالذي ، يكون الإعراب الذي يستحقه (١) الموصول إنما استقر في الاسم الواقع صلة ، إجراء لهذا الاسم مجرى الأداة المعرفة في مثل الرجل ، ولا يوجد بعده إلا هذا . وقد أشار في البيت الثاني إلى التصريح به بقوله : (للنظر) .

وتخبروا باسم (٢) مضاف ثابت التـ

نوين فيه اجتمع الضدان

يعني : كأيّن ° ، إذا (٣) استعملت دون (من) بعدها ، كقول القائل :

٤٠١- كأيّن ° قائلٍ للحق (٤) يقضي

ويرمى بالقيح من الكلام

فإن ابن كيسان ذهب إلى أن جر (٥) ذلك بإضافة كأيّن ° إليه حملاً لها على كم الخبريّة ، لأنها بمعناها ، وفوتها إنما هو (٦) تنوين أيّ ، وقد ثبت (٧) مع الإضافة ، والتنوين مؤذن بالاتصال ، والإضافة مؤذنة بالاتصال ، فقد اجتمع الضدان .

(١) وردت هذه الجملة مضطربة في ل .

(٢) في م ل (باسم ثابت) .

(٣) في د (إذا استعملت) .

(٤) في د (للحي) .

(٥) في ح (جر الاسم إنما هو بإضافة) .

(٦) في م (هي) .

(٧) في ح (ثبتت) .

وذهب غيرُ ابنِ كيسانَ إلى أنَّ الجرَّ بعدها بمن محذوفةٌ ،
لأنَّ ثبوتها (١) هو الغالبُ في الاستعمال .

واسمُ تنوينٍ لـدى الوقفِ يرى
كالوصلِ (٢) حالاهُ هما سيَّان

يعني أيضاً أيّاً (٣) المتَّصلة بالكافِ المشار إليه في البيتِ قبله
نحو : « وكأَيِّنٌ من نبيٍّ » (٤) [هـ ٢٩٩] فإنَّ القراءِ سوى أبي عمرو
ابنِ العلاء وقموا على تنوينها .

ووقف أبو عمرو على الياء ، بحذفِ التنوينِ على مقتضى القياس .

وتابع وليسَ يُلْقَى (٥) تابِعاً
ما قبلُ في شانٍ ، وذا (٦) في شان

(١) في هـ (تنوينها) .

(٢) في د (كالوقف حالاهُ الا لسيان) وفي ح (كالوصل حالاهُ هما سيان) .

(٣) في ح د (ان يا) .

(٤) ﴿ وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير ﴾ آل عمران ١٤٦ . جاء في النشر
٢/ ٢٣٤ : (واختلفوا في كآين حيث وقع ، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر
بألف ممدودة بعد الكاف ، وبعدها همزة مكسورة ، وقرأ الباقون
بهمزة مفتوحة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة مشددة) .

(٥) في ل (يلقي) .

(٦) في م ل (وذو) .

يعني مثل (١) قولك : ما زيد بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ،
على اللغةِ الحجازيةِ في (ما) (٢) النافية ، فلفظُ الخبرِ جرٌّ بالباءِ
الزائدة ، وموضعه نصبٌ بما ، لأنها في تلك اللغة تعمل عمل ليس ،
و(إلا (٣) شيءٌ) بدلٌ من الخبر ، ولم يَتَّبِعْهُ في لفظ ولا موضع ،
فما قبل (٤) هذا التابع على شأن من جرٍّ اللفظ ونصب الموضع ، ومن
توجّه (٥) النفي (٦) عليه (٧) ، وشأن التابع بخلاف ذلك لأنه مرفوعٌ
أبدأً مثبتاً بإلا .

وقد كنت ظلمت في هذه المسألة قديماً بيتاً ، وهو قولي :

أحاجيكم ، ما تابعٌ غيرُ تابعٍ

لمتبوعه في موضعٍ لا ولا لَقَطَ ؟

وقد تنتظم (٨) هذه الألفاظ هكذا مسألة العطفِ على التوهّم
كقوله تعالى : « فأصدّقْ وأكنْ » (٩) « على قراءةِ الجزم ، لأنَّ

(١) في د (في) .

(٢) سقطت (ما) من د .

(٣) في د (ولا) .

(٤) في ل د (يقبل) .

(٥) في د (يوجه) .

(٦) في م ل د (النهي) .

(٧) في د ل (علله) .

(٨) في م (وينظم هذا) .

(٩) * لولا أخرتني الى أهل قريب فأصدق وأكن من الصالحين * المنافقون
١٠ ، قال صاحب النشر ٣٧١/٢ : (واختلفوا في وأكن من الصالحين ،

هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ ، وإنما جاز على مراعاة سقوط الفاء حملاً [م/٢ - ٢٠] على المعنى المرادف (١) وكقول القائل (٢) :

٤٠٢- بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

إنما جاز (٣) جرّ سابق على توهّم جرّ مدرك بباء زائدة • لجواز ذلك فيه •

يا هؤلاء أخبروا سائلكم

ما اسم له لفظ وموضعان (٤)

ولا يُراعى لفظه في تابع

والموضعان قد يُراعيان

← فقرأ أبو عمرو وآكون بالواو ونصب النون ، وقرأ الباكون بجزم النون من غير واو ، وكذا هو مرسوم في جميع المصاحف • وقد استشهد سيبويه بهذه القراءة (وآكن) : ٤٥٢/١ • وفي م ل (وفي آكن) •

(١) في ح (المراد في قول القائل) •

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى ديوانه ٢٨٧ ورواه سيبويه بنصب سابق مرة ٨٣/١ وبجده أخرى ١٥٤/١ وانظر كتابه : ٢٩٠/١ - ٤١٨ ٤٢٩ - ٥٤٢ ٢٧٨/٢ وجمل الزجاجي ٩٦ والخصائص ٣٥٣/٢ - ٤٢٤ - وانصاف ١٩١ - ٣٩٥ - ٥٦٥ وشرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٢/٦ ، ٥٦/٦ والعيني ٣٦٧/٢ ، ٣٥١/٣ ، والهمع ١٤١/٢ والخزانة ٦٦٥/٣ والدرر ١٩٥/٢ •

(٣) في م ل (جاء) •

(٤) في ه ل (معنيان) والتصحيح من ح ومما يسوّغه توجيه اللفظ التالي •

واللفظ مبنيٌ كذلك موضعٌ

من موضعيه عاد من (١) بيان

يعني [د - ٢٠٦] قولك : يا هؤلاء في باب النداء • فإن
في (٢) لفظه الكسر للبناء ، وله موضعان الضم الذي في مثل يا زيد ،
والنصب الذي هو الأصل في المنادى لظهوره في مثل يا عبد الله ،
وتقول في التابع : يا هؤلاء الكرام بالرفع ، أو الكرام (٣) بالنصب ،
فتراعي الموضعين ولا تراعي اللفظ بوجه ، والشان في البناء لا يراعى
في التابع ، لكنّه هنا روعي منه ما لم يظهر ، ولم يُراعى ما ظهر مع
أنّ الظاهر قويٌّ بظهوره ، والمقدّر (٤) ضعيفٌ بتقديره ، لكنّ
لما كان هذا البناء المقدّر شبيهاً بالإعراب [ه - ٣٠٠] صار كأنّه
موضع إعرابين ، فجازت (٥) مراعاته ، وصار يعتدّ به موضعاً بخلاف
البناء الأصيل •

ما زائدٌ لفظاً ، ومعنى لازمٌ

ينوي إذا لم يُلَفَّ في المكان

يعني (٦) في مثل قولك : قيامي كما أنّك تقوم ، أي قيامك (٧) •

(١) في د (عاد في) •

(٢) في م د (فان لفظه) •

(٣) في د (الكرم) •

(٤) في ل م (والقدر) •

(٥) سقط من م (فجازت) •

(٦) كرر السطر التالي في د •

(٧) في د (قيامك) •

فالكاف جارّة "لموضع أن" وصلتها ، وما فارقة" بين هذه الكاف وبينها (١) مركبة مع أن" ، ولا جرّ لها (٢) ، وذلك في قولك : كأنّ زيدا (٣) قائم . والكلام مع كأنّ جملة" بخلاف الكاف الجارّة ، فإنها مع ما بعدها جزء كلام ، فإذا أرادوا التركيب لم يفصلوا بشيء . وإذا (٤) أرادوا الجارّة فصلوا بها . فهي زائدة" في اللفظ ، لأنّ ما بعدها مجرور المحلّ بالكاف التي قبلها وفي المعنى أيضاً . إذ لا تفيد (٥) شيئاً سوى الفرق اللفظي" ، وقد تخفف (أن) بعد الكاف الجارّة فنقول : قمتُ كما أن ستقوم ، وقد تحذف ما في الشعر ، وتكون منويّة" ، فهي (٦) زائدة" لفظاً ومعنى" ، لازمة" بحيث تنوي (٧) إذا لم توجد ، وعليه جاء بيت سيبويه :

٤٠٣- قروم" (٨) تسامي عند بابٍ دفاعه (٩)

كأنّ يؤخذ المرء الكريم فيقتسلا

(١) في م دل (وبينما) .

(٢) في م (حولها) .

(٣) في د (زيد) .

(٤) في هـ (وان) .

(٥) في د ح (لايفيد) .

(٦) في د (وهي) .

(٧) في م (ينوي) .

(٨) والبيت للمنايفة الجعدي (ديوانه ١٣١) القروم : السادة ، تسامي :

تتفاخر . والبيت في صفة قوم اجتمعوا على باب ملك واختصموا ،

فدافعهم الحجاب ، فكان دفعهم عن بابه كالقتل . وانظر الكتاب

٤٧٠/١ .

(٩) في هـ (رفاعه) وفي د (نروم بسامي عند باب دماغه) .

على رواية رفع يؤخذ • أراد كما أنه يُؤخذ ، ولم يفصل (١)
بين أن° المخففة من أن° وبين الفعل ضرورة أيضاً ، وعطف فيقتل°
على المصدر المقدّر من أن وما بعدها من باب قوله (٢) :

٤٠٤- للْبَسْ عِباءَةً وتقرّ عَيْنِي

جَرَتْ أن° وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به •

وما الذي إعرابه مختلف° من غير أن تختلف المعاني ؟

يعني مثل قولك : زيد° حسن° الوجه° ، برفع الوجه أو
بنصب أو بجر° ، والمعنى (٣) واحد° ، والشأن في الإعراب اختلاف°
المعاني باختلاف (٤) الإعراب •

(١) في ل م (لم يبين أن) •

(٢) الأصح : قولها لأن البيت ليسون بنت بحدل ، وعجزه كما ورد في الكتاب
٤٢٦/١ (أحب الي من لبس الشفوف) قال سيبويه في التعليق عليه : (لما
لم يستقم أن تحمل (وتقر) وهو فعل على (لبس) وهو اسم لما ضمته
الى الاسم وجعلت أحب ولم ترد قطعه ، لم يكن بد من اضممار أن)
وانظر المقضب ٢٧/٢ وجمل الزجاجي ١٩٩ والمحتسب ٣٢٦/١
والامالي الشجرية ٢٨٠/١ وشرح المفصل ٢٥/٧ وشذور الذهب ٣١٤
ومغني اللبيب ٢٩٥ (٤٧٣) ٣١٤ - (٥١٨) ٣٩٩ (٦٧٣)
والعيني ٣٩٧/٤ والأشموني ٣١٣/٣ والتصريح ٢٤٤/٢ والهمع
١٧/٢ وشواهد المغني ٦٥٣ (٤١١) والخزانة ٥٩٢/٣ - ٦٢١ -
والدرر ١٠/٢ •

(٣) في هـ (والمعنى في) •

(٤) في م د (باختلافه) •

وما الذي الوصفُ به من أصلِهِ
وذاك منه ليس في الإمكان ؟

يعني (١) مثل قولك : أقائم (٢) أخواك ؟ وأمسافر " غلاماك ؟
أو إخوتك أو غلماتك ، فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعلية ،
ولا يمكن في هذا الموضع جريته على موصوفٍ ، وإن كان ذلك هو
الأصل فيه ، لأنك إذا ثبتت (٣) الموصوف أو جمعته فالوصف
[ل - ٢٠٤] مفرد ، [هـ - ٣٠١] وإن أفردته فالمراد اثنان أو جماعة
لا واحد ، وإنما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ
وفي المعنى .

وما الذي فيه لدى إعرابه وقبل ذلك يستوي اللفظان ؟

يعني أن من المتعربات ما يستوي لفظه بعد التركيب وجريان (٤)
الإعراب فيه ، وقبل (٥) ذلك . والشأن في لفظ الإعراب أبداً
اختصاصه بحالة التركيب ، لأنه أثر [م / ٢ - ٢١] العوامل وذلك
مثل الفتى والعصا ويخشى . فالحاجة يقولون في هذا الباب كله :
تحركت الواو (٦) بحركة الإعراب (٧) ، واقتح ما قبلها فسكنت
وانقلبت ألفاً . ويقال كذلك (٨) : اللفظ قبل التركيب مع أن حركة

(١) في هـ (يعني في) .

(٢) في م دل (اقام) .

(٣) في د (أتيت) .

(٤) في م د (وعريان) .

(٥) في د (فيه قبل) .

(٦) في ح (تحركت الياء والواو) .

(٧) سقط من د ح (بحركة الاعراب) وفي م (بحركة أو الواو) .

(٨) في م (وكذلك) .

الإعراب مفقودة“ إذ ذاك بفقد عاملها ، فقد كان قياسُ الصناعة يقتضي أن يُقال قبلَ التركيبِ : الفتي والعصو (١) ويخشى ويرضي بياء أو واو (٢) ساكنة في الآخر ، كما تقول قبل التركيب : رجل (٣) وزيد • لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستعارة (٤) بحالة التركيب ومراعاة المأل في اللفظ ، ولأن (٥) من العرب من يقولُ في : يوجل (٦) ويأس ياجل ويأس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر •

وما اللذان يعملان دولةً والعاملان فيه معمولان ؟

يعني أسماء الشرط في مثل قوله تعالى : « أَيُّهَا مَا تَدْعُوا » (٧) فأياً منصوب بتدعو ، وتدعو مجزومٌ بأياً • وهكذا نحو : من تضرب (٨) أضرب •

فالمفعوليّة في اسم الشرط بحق (٩) الاسميّة ، والعزم يتضمن إن الشرطية ، والرتبة في ظاهر اللفظ متضادّةٌ لوجود سبق العامل معموله فيهما (١٠) •

(١) في م د (والعصى) •

(٢) في د (وا) •

(٣) في م (التركيب الفتي والعصي ويخشى ويرضي رجل وزيد) •

(٤) في د م (الاستبعاد) وفي ح (الاستعداد) •

(٥) في م (ويأن) •

(٦) في م (موجل) وفي د (موجل ويأس ما حل ويأس) •

(٧) ياء أيأ ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ❦ الاسراء ١١٠ •

(٨) في د ل (يضرب) •

(٩) في ل د ح (نحو) •

(١٠) في م (معموله) •

ومفرد لفظاً ومعنى فيهما معنى كلامٍ فيه لفظٌ ثانٍ (١)

يعني ضميرَ الشأنِ والقصةِ ، إذ هو مفردٌ في اللفظ والمعنى ، لكنَّ معناه الذي هو الخبرُ يفهمُ معنى كلامٍ يفسرُ اللفظ الثاني بعده كقوله تعالى : « قل هو الله أحد » (٢) فهو عبارةٌ عن الخبرِ أو الأمرِ أو الشأنِ ، وتفسيرُهُ : اللهُ أحدٌ . وهذا إضمارٌ مذكرٌ ، وإن شئتَ أثبتتَ (٣) الضميرَ على معنى القصةِ كقوله تعالى : « فإذا هي شاختُ أبصارُ الذين كفروا » (٤) • [هـ - ٣٠٢] وليس لهذا الضميرِ في (٥) ، كلاً حاله من الأحكام الإعرابيةِ إلا حُكْمَانِ : الرفعُ بالابتداءِ نحو ما تقدّمَ ، أو بكانَ وأخواتِها • والنصبُ بأنَ أو ظننتَ (٦) وأخواتِها نحو : « فإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ » (٧) •

ماذا (٨) الذي في كِبَرٍ مَثُوتٌ

وقبلَ ذاكَ كان في الذِّكْرَانِ ؟

(١) وبعد هذا البيت في ح :

مذكران شئت أو مَثُوتٌ في الرفع والنصب له حكمان وهو البيت الذي أغفلته نسخ الاشياء وأثبتته مخطوطة ابن لب النحوي التي رمزنا لها بالحرف (ح) ومما يسوغ اضافة البيت شرح اللفظ الوارد في الاشياء (وهذا اضممار مذكر وان شئت أثبت الضمير) •

(٢) الاخلاص ١ وقد سقطت الجملة التالية من ل •

(٣) في د م (أثبت) •

(٤) الانبياء ٩٧ •

(٥) في م (على) •

(٦) في د (وأو) •

(٧) الحج ٤٦ •

(٨) سقطت (ماذا) من د •

يعني الذباب المسمي في كبره بحكمة ، (١) وفي صفه
بقراد ، وفيه أنشد صاحب الإيضاح :

وما ذكر فإن يكبر فأنشئ

شديد (٢) الأزم ليس بذي ضروس ؟

ما اسم " لدى التذكير بادٍ عشره

يرمى لأجل العدم بالهجران ؟

وهو لدى التأنيث ذو ميسرة

من أجل ذا قرّت به العينان

يعني الخثوان ، فإذا كان عليه طعام " مسمي مائدة " ، فيقصي
إذا كان خثواً ، ويثنى إذا كان مائدة ، وهذا والذي قبله الغاز
فيما هو من مسائل اللغة :

ما معرب " مفعول " او مبتدأ "

ولفظه جر (٣) مدى الأزمان ؟

يعني كآيّن وأيش يستعملان مفعولين أو مبتدئين نحو :
كآيّن من رجل رأيت ، وأيش قلت . ونحو : كآيّن من رجل جاءني ،
وأيش هذا ، فاللفظ (٤) فيهما جرّ أبداً ، لأن كآيّن أصله كاف

(١) في هـ (بنحلة) وفي م د (بحكمه) وجاء في هامش هـ (لعله يعني الدود
المسمي في كبره بحكمة ، ومما يؤيد هذا الرأي أن الحلمة على زنة
سمكة كالقراد ، فهي دودة تقع في الجلد فتأكله ، وأن تصحيفاً جعلها
حكمة في م د - أما النحلة فمقبولة لأنها تفسر قوله : (يعني الذباب) .

(٢) في د (شد) وفي ل (شذ) .

(٣) في د (جرى) .

(٤) في هـ (واللفظ) .

التشبيه دخلتْ على أيُّ فجرَتْتها ، ثم أُجْريَ اللفظُ مشجى كم
الخبرية في الاستعمال والمعنى • وأيشرْ أصلُه : أيُّ شيء ، ثم
حذفتْ العربُ الياء المتحرِّكة من أي كما حذفوها من ميت وبابه ،
وحذفوا من شيء عينه ولامه معاً ، وأبقوا الفاء ، وجعلوها محلَّ
الإعراب (١) الذي كان في اللام • فهذا بابٌ من التركيب ، بقيَ
الاسمُ الثاني فيه على إعرابه الأصلي •

ما اسمٌ له تَغْيِيرٌ (٢) بعاملٍ

محاشه من آخر حرفان ؟

يعني امرءاً أو ابنماً وأخاك (٣) وبابه ، لأتَّه يتغيَّرُ (٤) فيه
بالعواملِ حرفانِ : الآخر ، وما قبله بسبب الإتيان •

ما اثنانِ في أواخرٍ من كَلِمَةٍ

ضدَّانِ حقّاً ، وهما مثلاًن ؟

يعني كلُّ لقبَيْنِ متقابلينِ من ألقابِ الإعرابِ والبناء ، الرفع
[م / ٢ - ٢٢] مع الضمِّ ، [هـ - ٣٠٣] والنصب مع الفتح ، والجَرُّ
مع الكسر ، والجزم مع السكونِ (٥) ، وهما مثلاًن في الصورة ،
ضدَّانِ في الإعراب ، والبناء بحسب الانتقالِ واللزوم •

(١) في م (الإعراب الذي كان في الإعراب الذي كان في اللام) •

(٢) في د (بغير معاملة) •

(٣) في ل (وأخال) •

(٤) في ل م د (لأنه لا يتعين) •

(٥) في د (مع السكون والكسر) •

ما فاعلٌ بالفعل لكن جرّه مع السكون فيه ثابتان ؟

يعني الصَّئْبُرُ في قول (١) طرفه :

٤٠٥- بجفانٍ تعري نادينا

من سديفٍ حينَ هاج الصَّئْبُرُ (٢)

والصَّئْبُرُ البردُ بسكون [د - ٢٠٧] الباء .

قال ابنُ جنى في خصائصه في وجه ذلك :

كان حقٌ هذا إذ نُقِلَ الحركة أن تكونَ الباءُ مضمومةً ،
لأنَّ الراءَ مرفوعةً ، ولكنه قدره الإضافة إلى الفعل يعني (٣) المصدرُ
كأنه قال : حينَ هيج (٤) الصنبر ، يعني أنه نقل الحركة في الوقف إلى
الباء الساكنة ، وسكنت الراءُ ، لكنه لم ينقل إلا حركةً توجد في
الأصل ، وهي الجرُّ الذي توجبه إضافة مصدرٍ هاج إلى (٥) الصنبر ،
لأن الظرفَ قد أُضيفَ إلى الفعلِ ، وأصله أن يُضافَ إلى المصدرِ ،
فقد ثبت في هذا الاسم الجرُّ المنقولُ (٦) مع سكونٍ محله ، وهو
الراءُ . والاسم مع ذلك فاعلٌ بالفعل وهو هاجٌ .

(١) في د (قوله) .

(٢) ورد هذا الشاهد في موضع سابق من هذا الكتاب ورقمه ثم (٣٦١)
والسيوطي يحافظ على المعنى دون المبنى من كلام ابن جنى في الخصائص
٢٨١/١ .

(٣) في د (بمعنى) .

(٤) في ل (يفتح الضمير) .

(٥) في هـ (مصدرها الى) .

(٦) سقط (المنقول) من م د .

ما فاعل " وفاعل " عن فاعل بأوجه الإعراب يجريان ؟

يعني مثل قولك : زيد قائم الأب ، وقائم الأب ، وقائم الأب ، ونحو : زيد مضروب الأب ، ومضروب الأب ، ومضروب الأب .

ما كلمة قد أبدلت عين لها إبدالها يصحبه (١) قلبان ؟

فأوّل " لآخر " (٢) ، وآخر " لأوّل " ، حالهما هذان

يعني مسألة أين تقع في جمع فاقعة على أفععل ، أصله أنووق كما قالوا (٣) : نوق فأبدلوا العين في أنيق ياء ، لكن هذا الإبدال صحبه قلبان : أحدهما أنهم (٤) قلبوا العين سالمة إلى موضع اللام ، فصار اللفظ أنثوق ، ثم فعلوا فيه ما فعلوا في أدل (٥) وأجر وبابيهما ، فصار أئقياً ، ثم لما صارت الواو المتطرقة (٦) ياء لوجوب ذلك قلبوها على حالها إلى موضع الفاء ، وهذا هو القلب الثاني ، فصار اللفظ أنيقاً (٧) [ل - ٢٠٥] وعادت بنية الجمع إلى أصلها لخروج حرف العلة عن التطرف ، بنقله إلى موضع الفاء فقد صار هذا [ه - ٣٠٤] الإبدال مرتبطاً بالقلب الأوّل الذي هو لآخر الكلمة ، وبالقلب الثاني الذي هو لأولها . فهذان (٨) حالان للقلبين المذكورين .

(١) في د (يصحبها) .

(٢) في د (الآخر) .

(٣) سقط من د (كما قالوا نوق) .

(٤) في م (أنهما) .

(٥) في ل د (اذا وآم وبابها) وفي م (آدا وآم) .

(٦) في م د ل (المنطوقة بالوجوب) .

(٧) في د (أينقا) .

(٨) في م (فهذا) .

قال أبو القاسم الزجاجي في نوادره : هذا المذهب في هذه
الكلمة قول المازني وحذاق أهل التصريف •

ما كلمة مفردُها وجمعُها بواوه قد يتماثلان ؟

يعني مثل قولك : جاءني أخوك الكريم ، وجاءني أخوك
الكرام وهكذا أبوك ، تقول : هذا أبوك ، وهؤلاء أبوك • يكون
واحداً (١) من الأسماء الخمسة وجمعاً بالواو والنون ، لكن حذفت
النون للإضافة ، وعليه أشهدوا (٢) :

٤٠٦- فقلنا أسلموا إنا أخوكم

فقد برئت من الإحن الصدور

وقول الآخر (٣) :

(١) في د (واحد) •

(٢) البيت للعباس بن مرداس • قال المبرد في المقتضب ١٧٤ / ٢ : (فقال
بعضهم : أراد : انا اخوتكم ، فوضع الواحد موضع الجميع كما قال :
في حلقكم أي : في حلوقكم ، وقال آخرون : لفظه لفظ الجمع من قولك :
أخ وأخون ، ثم حذف النون وأضاف ، كما تقول مسلموكم وصالحوكم ،
وتقول على ذلك أب وآبون) وانظر آمالي الزجاجي ٣٣٠ والخصائص
٤٢٢ / ٢ والامالي الشجرية ٣٨ / ٢ ، والخزانة ٢٧٧ / ٢ •

(٣) قائل البيت زياد بن واصل السلمي • وقال سيبويه في التمهيد للبيت قبل
الاستشهاد به ١٠١ / ٢ : (وسألت الخليل عن أب فقال : ان الحقت به
النون والزيادة التي قبلها قلت : آبون وكذلك أخ تقول : أخون

فلمَّا تبيَّنْ أصواتنا بكيْن (١) وفديْننا (٢) بالأيْن

وأيَّ جمع (٣) نصبه كالجرِّ في مفردَه إذ يتساويان ؟

يعني قولك : رأيتُ أيَّك (٤) الكرماء وأخيك الفضلاء جمعاً
على حذف النون للإضافة . وتقول في المفرد : مررت بأبيك
الكريم ، وبأخيك الفاضل : فيتساويان في اللفظ .

ما كِلِمَة متى أتى اسمٌ بعدها

فرفعه والجرُّ جاريان ؟

والفعل بالرفع وبالجزم أتى

وهي لهما في كلِّ ذا معان

يعني كلمة (متى) يقع بعدها الاسم مرفوعاً تارةً ومجروراً
أخرى ، ويقع بعدها الفعل مرفوعاً أو مجزوماً ، ومعناها مختلف
باختلاف أحوالها . تقول : متى القيام ؟ في الاستفهام ويرتفع الاسم .
وتقول العرب : أخرجها (٥) متى كِمَّه بمعنى وسط ، فجرشوا

لاتغير البناء الا أن تحدث العرب شيئاً كما تقول دمون) وانظر المقتضب

١٧٤/٢ والخصائص ٣٤٦/١ والمحتسب ١١٢/١ والامالي الشجرية

٣٧/٢ وشرح المفصل ٣٧/٣ واللسان (أبي) والخزانة ٢٧٥/٢ .

(١) في د (وقد سال) .

(٢) في م ل (وقد بينا ما لاينا) .

(٣) في ل د (ما يجمع) وفي م (ما يجمع نصيبه) .

(٤) في م ل (ابنك) .

(٥) في د ل م (اخرجها من متى) وجاء في اللسان (متى) : (وسمع أبو

زيد بعضهم يقول : وضعته متى كمي ، أي : في وسط كمي) .

يَعْدُهَا ، وَجَرُوا أَيْضاً بِهَا بِمَعْنَى (مَنْ) كَقَوْلِهِ : [م/٢ - ٢٣]

٤٠٨- إِذَا أَقُولُ : صَحَا قَلْبِي أُبَيِّحُ (١) لَهُ
سُكَّرٌ مَتَى قَهْوَةٌ سَارَتْ إِلَى الرَّأْسِ

أَي مِّن قَهْوَةٍ • وَقَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ (٢) : [هـ - ٣٠٥]

٤٠٩- شَرِبْتُ بَمَاءَ الْبَحْرِ (٣) ثُمَّ تَرَفَّعْتُ
مَتَى لُجَجٌ خُضِرَ (٤) لَهُن نَثِيجٌ

(مَتَى) فِيهِ بِمَعْنَى (وَسَطٌ) عِنْدَ الْكَسَائِي (٥) •

(١) فِي د م (أَبْيَحُ) فِي هـ وَرَدَتْ الْبَاءُ مَهْمَلَةً ، وَفِي اللَّسَانِ (مَتَى) رَوَى
الْبَيْتَ غَيْرَ مَنْسُوبٍ إِلَى قَائِلٍ ، وَرَوَى الْفَعْلَ (أَتَيْحُ) بِالتَّاءِ الْمُثَنَاءِ مِنْ
فَوْقَ • وَجَاءَتْ هَمْزَةُ رَأْسٍ مُّسَهَّلَةً ، أَمَّا فِي تَاجِ الْعَرُوسِ فَقَدْ رَوَى الْبَيْتَ
مَهْمُوزَ الرَّأْسِ •

(٢) رَوَى فِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ ١/١٢٩ (تَح. عَبْدُ السَّتَّارِ فَرَّاجُ) :

تَرَوْتُ بِمَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُن نَثِيجٌ

وَرَوَاهُ أَبُو تَوْبَةَ (مَتَى لُجَجٌ سَوْدٌ لَهُن نَثِيجٌ) وَالنَّثِيجُ الْمَرُّ الشَّرِيعُ يُقَالُ :
نَاجَتْ الرِّيحُ : إِذَا أَسْرَعَتْ وَلَهَا صَوْتُ ، وَفِي طَبْعَةِ دَارِ الْكُتُبِ ص ٥١ -
٥٢ رَوَى بِرَوَايَةِ الْأَشْبَاهِ ، وَبِرَوَايَةِ شَرْحِ دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ وَانْظُرْ
الْخَصَائِصَ ٢/٨٥ وَالْمَحْتَسِبَ ٢/١١٤ وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةَ ٢/٢٧٠
وَمَغْنِي اللَّيْلِ ١١١ ، ١٥٨ ، ٣٧٢ ، ٦٣١ ، وَالْعَيْنِي ٣/٢٤٩ - ٢٧٢ ،
٤/٤٢٢ وَالْأَشْمُونِي ٢/٢٠٥ ، ٢٢١ وَشَوَاهِدُ الْغَنِيِّ ٣١٨ (١٤٤)
وَالْهَمْعَ ٢/٣٤ وَالْخَزَانَةَ ٣/١٩٣ وَالدَّرَرَ ٢/٣٤ •

(٣) سَقَطَتْ (ثُمَّ) مِنْ د •

(٤) فِي م (حَصَرُ) •

(٥) الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةَ ٢/٢٧٠ •

وقال يعقوب^١ : هي بمعنى (من) • وتقول : متى (١) تقوم
في الاستفهام فترفع الفعل • ومتى تقوم أقم^٢ في الشرط ، فتجزم •

ما حرف^٣ ان^٤ سبقتَهُ ذو عملٍ

كرَّ على العمل بالبطلان ؟

صدر^٥ ، ولكن ليس صدرًا ، فله

تقدّم تأخر^٦ وصفان

يعني لام الابتداء إذا وقعت بعد إن^٧ • تقول : علمت إن^٨
زيداً قائم ، فتعمل (٤) علمت في أن^٩ تؤثر (٥) فيها الفتح ، فإن جرت
باللام في الخبر بطل العمل فقلت : علمت إن^{١٠} زيداً لقائم •
وهذه اللام أداة مصدر^{١١} في محلّها الأصيل لها ، وهو الدخول
على إن^{١٢} ، ولذلك منعته من فتحها ، ولا صديقتها لها في موقعها
بعد إن^{١٣} فقد عمل (٧) ما قبلها فيما بعدها ، لأن^{١٤} إن^{١٥} رافعة للخبر
الداخلة هي عليه ، وعمل أيضاً ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى :
« إن^{١٦} الله بالناس لرءوف رحيم » (٨) • فبالناس متعلق برءوف •

(١) في د (وتقول تقوم) •

(٢) في د (أي) •

(٣) في م د (بأخر) •

(٤) في م ح (فيعمل) •

(٥) في م (دثر) وفي د (يؤثر) •

(٦) في د (تصدر) •

(٧) سقط من ل م د (عمل) •

(٨) البقرة ١٤٣ •

وتقول : إني زيدا لأضربُ ، فلهذه (١) اللام هنا (٢) وصفان : تأخّر
في اللفظ ، وتقدّم في الأصل .

بأيّ حرف أثير لعامل

إعراب (٣) مُعَرَّبٌ وذا شبهان ؟

يعني (٤) (أن) فإنّها (٥) تفتّح بالعامل ، وتكسر دونه .
تقول : إنك قائمٌ ، وعجبت (٦) من أنك قائمٌ . سمّي سيبويه (٧)
وقدماء النحاة هذا عملاً ، فهذا في الحروف وإعراب المعربات شبيهان ،
فكأنّه إعرابٌ في الحروف .

مجرورٌ حرفٌ قد يرى (٨) مبتدأً

مؤكدٌ وإن له وجهان

-
- (١) في د (ان) .
 - (٢) في د (اللام وصفان) .
 - (٣) في م (أعرب) .
 - (٤) في ل م (يعني أن قائماً يفتح بالعامل وتكسر) .
 - (٥) في د (فأیما) .
 - (٦) في ح ل د (وعرفت أنك قائم) وبعدها في د (وعجبت من أنك قائم)
وفي م (نقول : انك قائم وعرفت أنك قائم وعجبت) .
 - (٧) وما يؤيد هذا الرأي أن سيبويه كان في حديثه عن (أن) المفتوحة
يذكر تأثير العوامل فيها ، وفي حديثه عن المكسورة يقول ٤٧١/١ :
(تقول : قال عمرو : ان زيدا خير الناس ، وذلك لانك أردت أن تحكي
قوله ، ولا يجوز أن تعمل : قال في (ان) . . ففتح همزة أن يعني
اعمال العوامل فيها) .
 - (٨) في هـ (ترتبت مبتدأ) وفي حاشية هـ لعله (قد يريك) والتصحيح من ح .

يعني مثل قولك : الزيدان لهما غلامان ، والهندان (١) لهما
 بنتان ، والزيدون لهم (٢) غلمان ، والهندات لهن بنات . • إن
 أخذت هذا الكلام على أن الثاني للأول (٣) ملك أو سبب كانت
 اللام جارية ، وإن أخذته على أن الأول هو الثاني فاللام ابتدائية
 مؤكدة ، والاسم بعدها مبتدأ مؤكد بها (٤) ، والكلام صالح
 للوجهين ، يرجع في تعيين أحدهما إلى ما يقتضيه منصرف القصد من
 المعنى كقوله (٥) تعالى : « إِيَّاهُمْ لَهُمْ » [هـ - ٣٠٦] المنصورون (٦) ،
 وإن جندنا لهم الغالبون « (٧) . فالمعنى المقصود عيّن أن الأول
 هو الثاني .

وأي مبني به تلاعبت (٨) عوامل إرادة (٩) البيان ؟

يعني الضمائر المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر ،
 نحو : أكرمتك ، وإيّاك أكرمتك ، على حدّ : زيد ضربته ، أو زيداً

(١) سقطت الجملتان التاليتان من د .

(٢) في م (لهما) .

(٣) في د (ملك للأول) .

(٤) في د (لها) .

(٥) في د (كقولهم) .

(٦) في د (المنصورون) .

(٧) الصافات ١٧٢ - ١٧٣ .

(٨) في م د (بلا عيب) .

(٩) في د (أرادت) .

ضربته ، في باب الاشتغال ، وبك مرت في الجر . فاختلاف صور الضائر بالعوامل مع أنها مبنيات كاختلاف أوجه الإعراب في المتعربات .

ما كلمة في لفظها واحدة وجمعها قد يتعاقبان ؟

يعني مثل تخشين الله يا هند أو يا هندات ، وترمين يا دعد أو يا دعدات . فهذا الفعل صالح للفظ الواحدة ولجمعها . والتقدير مختلف لأن تخشين (١) للواحدة أصله تخشين كذهبين ، ولجمعها (٢) أصله على لفظ - تفعلن كذهبن ، وترمين للواحدة أصله ترتمين (٣) ، كما تقول : تكتسبين (٤) . فاعل تخشين بما يجب لكل واحد منهما في التصريف ، وترمين يا هندات تفعلن (٥) على مقتضى لفظه .

كذلك (٦) للجمع لفظ واحد ذكر أو أُنثى لا لفظان

يعني مثل : الزيدون يدعون ، والهندات يدعون . قال الله تعالى : « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم » (٧) وقال « رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه ، وإلا تصرف عني

(١) في م (تحسبن) .

(٢) سقط (لجمعها) من د .

(٣) في م د (ترميين) .

(٤) في د (لم تسكين) .

(٥) في د (تفعلن) .

(٦) في د . (كذلك للجمع) والتصحيح من ح .

(٧) الكهف ٢٨ .

كيدَهْن» (١) فهذا يفعلن للإناث ، والأول يفعلون للذكور ، واللفظ فيهما واحد .

ما مَوْضِعُ تَغْلَبُ (٢) الأتثى به .

ولفظه (٣) في الأصل للذكُوران ؟

يعني مثل : سرّنا خمساً من الدهر وخمسن عشرة بين يوم وليلة ، لأنّ الزمان يغلب فيه الليالي لسبقها ، وليس ذلك في غيرها . ونزع التاء من أسماء العدد علامة تأنيث المعدود ، وذلك خاص بباب العدد . [د - ٢٠٨] والأصل في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أن يكون للمذكّر [ل - ٢٠٦] كما في سائر الأبواب نحو (٤) : قائم وسائر الصفات ، ومن هنا استقام إلغاز الحريري في العدد بقوله : ما موضع تبرز فيه ربّاتُ الحجال بعمائم الرجال ، يعني : نزع التاء من أسماء العدد [هـ - ٣٠٧] .

حرفان قد تنازعا في عمَلِ واسمانِ للحرفينِ مطلوبانِ

يعني ليّت أن زيدا قائم . فالاسمان بعد (أن) مطلوبان لها (٥) وليّت من جهة المعنى لكنّ العمل فيهما (٦) لأنّ ، وأغنى

(١) * ٠٠ والا تصرف عني كيدهن أصب اليهن وأكن من الجاهلين * يوسف ٣٣ .

(٢) سقط من م (تغلب) وفي هـ (يغلب) وفي د (نصيب تغلب) وانتصحيح من ح .

(٣) في ل د (ولفظه في الذُكران) .

(٤) سقط (نحو) من د .

(٥) في م (لهما) .

(٦) في د (فيها) .

ذكرهما بعدها عن ذكرهما لليت ، فهو إعمال مع تنازع بين حرفين ،
والشأن في التنازع اختصاصه بالأفعال وما يجري مجراها ، وإثما
خصته النحاة بذلك ، إذ (١) قصدوا فيه ما يتصور فيه إعمال
العاملين .

وفيها (٢) أيضاً فصيحاً قد يرى

فعل " وحرف " يتنازعان

يعني مثل : علمت أن زيداً قائم . فالاسمان قد يتنازع (٣)
فيهما الفعل والحرف معاً . لكن الواجب أن يعمل الحرف ، وهذه
كالمسألة قبلها .

وقد يرى مبتدأ خبره (٤) في الرفع والنصب له حالان

يعني المسألة الزبورية (٥) وبابها : كنت أظن أن العقب أشد
لسعة من الزبور فإذا هو هي ، قاله (٦) سيبويه . أو فإذا هو (٧)
إثاها ، قاله الكسائي وحكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب .
والضمير في الأول مبتدأ ولا خبر له من جهة المعنى غير الضمير الذي
بعده ، لأنه المستفاد من الكلام ، والخبر هو الجزء المستفاد من

(١) في د (إذا) .

(٢) في هـ (فيهما) والتصحيح من ح .

(٣) في هـ (فيها) والتصحيح من ح .

(٤) في د (خبرها) .

(٥) انظر الانصاف ٧٠٢ فالمسألة مفصلة فيه .

(٦) في د (قال) .

(٧) سقط (هو) من ل .

الجملة ، فرفعه ظاهر جلي . والنصب (١) في القول الصحيح على إضمار فعل ، قام معموله مقامه ، وناب عنه بنفسه دون فعل يحصل معناه (٢) ، والتقدير فإذا هو يساويها ، لأن باب : زيد زهير (٣) إكثما معناه يساويه .

ومما يدخل تحت هذا البيت ما أجاز به بعض نحاة المتأخرين في مثل قول ابن قتيبة في الأدب : إن اللطع (٤) بياض في الشفتين ، وأكثر ما يعتري ذلك السودان ، والنصب على أنه مفعول يعتري وما مصدرية ، أي أكثر اعتراء (٥) ذلك السودان ، وهذا المفعول هو الذي أغنى عن الخبر ، لأنه الجزء (٦) المستفاد من الكلام ، فموضع الإلغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدأ جوازاً (٧) في اللفظ ولزوماً في المعنى . ومثل كلام (٨) ابن قتيبة قولك (٩) : أكثر ما أضرب زيد .

(١) في د (النصب على إضمار) وفي ل (فرعه ظاهر جلي والنصب) .

(٢) في هـ (يكتسب معناه دون فعل) .

(٣) في م (وهير) .

(٤) في م د ل (الطمع) والنص كما ورد في (أدب الكاتب) لابن قتيبة ط

ليدن ص ١٤٨ : (واللطع في الشفاه بياض يصيبها) . وأكثر ما يعتري

ذلك السودان ()

(٥) في م (اعتري) .

(٦) في د (الخبر) .

(٧) في م (جواز) .

(٨) في د (قول) .

(٩) سقط (قولك من د) .

ما علة "تمنع" الاسم صرفه

وهي وأخرى ليس تمنعان ؟ (١) [هـ ٣٠٨]

يعني أن مثل صياقل وصيارف وملائك (٢) يمتنع صرفه بعلة تنهي الجمع ، فإذا قلت : صياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التأنيث إليها (٣) . والتأنيث من علل منع الصرف ، ولكنته بالتاء شاكل الآحاد ، فلذلك انصرف كطواعية وعلانية (٤) وكراهية .

ما اسم " في الاستثناء منصوب " به

وهو أدواته له الحكمان ؟

يعني مسألة الاستثناء بغير وسوى ، نحو : قام القوم غير زيد ، فغير منصوب " على الاستثناء فنصبه نصب المستثنى (٥) ، وليس بمستثنى ، وإثما هو أداة استثناء ، ومجروره هو المستثنى فهو غريب " في بابه ، لأنه سرى إليه حكم مجروره ، فله (٦) حكم الأداة في المعنى وحكم المستثنى في اللفظ (٧) ، وهذا شبيه (٨) ما ، يقوله

(١) في ل م د (يمتعان) .

(٢) في ل م (ملائكة) .

(٣) سقط من م (إليها والتأنيث) .

(٤) سقطت (علانية) من د .

(٥) في هـ (الاستثناء) وفي م د ح (المستثنى) كما أثبتنا .

(٦) في م (فلم) .

(٧) (في اللفظ) زيادة من ح اكتملت بهما الجملة .

(٨) في هـ ل (أشبه) والتصحيح من ح .

بعضهم في المفعول معه نحو جئتُ وزيداً : إن الأصل جئتُ مع زيدٍ ، فلما جاءَ الحرفُ وهو الواو وقع (١) إعرابُ (مَعَ) على زيدٍ ، فاجتمعت (٢) [م/٢-٢٥] المسألتان في محكيّ الاسم بإعراب ملابسه .

ما اسمٌ يريك النصبَ في اسمٍ بعده

وشأته الجر لدى (٣) اقتران ؟

يعني مسألة لَدُنْ غُدُوَّة (٤) فَإِنَّ لَدُنْ مع غُدُوَّة (٥) لها سَأَنٌ ليس لها مع غيرِها • قاله سيبويه (٦) ، لأَنَّهَا تنصبُ غُدُوَّةَ ، ولا عملَ لها في غيرِها إلاَّ الجرُّ كقوله تعالى : « من لَدُنْ حكيمٍ عليمٍ » (٧) •

وما اللذانِ جرّداً من صلةٍ لكنّهما في الأصلِ موصولانِ ؟

يعني: الموصولانِ (٨) في مثل قول العرب : فعلته بَعْدَ اللَّشْتِيَا والتي ، يعنون بعد صغر الأمرِ وكبره (٩) ، أي بَعْدَ مُشَقَّةٍ •

(١) في د (رفع) •

(٢) في هـ (فاجتمع) •

(٣) في م (لذي) •

(٤) في م (غدوه) •

(٥) في د (غدن) •

(٦) جاء في كتاب سيبويه ٤٦١/١ : (ومما يضاف الى فعل أيضاً قوله :

لا أفعل بذي تسلم ، ولا أفعل بذي تسلمون • • ولا يضاف الى الفعل

غير هذا كما أن لدن لا تنصب الا في غدوة) •

(٧) * وانك نلتقى القرآن من لدن حكيمٍ عليم * النمل ٦ •

(٨) كذا في الأصول • ولعلَّ الأصحَّ أن يقول : يعني الموصولين •

(٩) في م ل د (صغير الأمر وكبيره) •

فهما (١) موصولان في الأصل جرّدا من الصلة في الاستعمال .
وقدّر بعضهم بعد اللتيا دقّت° والتي جلت° (٢) .

وقيل : اللتيا (٣) والتي يُرادُ بهما الداهية° . وقد حكى بعضُ
النحاة : جاءني الذين واللاتي (٤) يعني الرجال والنساء ، ولا يريدُ
إحالةً على فعلٍ شيءٍ ولا على تركه .

ما معرب° إعرابه وحرفه كلاهما في الوصل محذوفان؟

يعني مثلَ قوله تعالى : « أو كانوا غزّي لو كانوا » (٥)
علامة نصب غزّي الفتحة المقدّرة في الألف المحذوفة لالتقاء
الساكنين بالتنوين فحذف من الكلمة [هـ - ٣٠٩] نفسها الإعرابُ
وحرفه الذي هو محطّه ، وذلك مما ينافي حالَ الإعراب ، لأنّه وُضع
للبيان . وهكذا الاسم المقصور (٦) إذا نوّن .

(١) في م (فيما) .

(٢) في د (جعلت) وفي هـ (جلت وقيل : اللتا ٠٠) .

(٣) جاء في اللسان [لتا] (قال العجاج :

دافع عني بنقير موتتي بعد اللتيا واللتيا والتي

إذا علتها نفس تبردت

وقيل : أراد العجاج باللتيا تصغير التي ، وهي الداهية الصغيرة ، والتي
الداهية الكبيرة) . وانظر مجمع الامثال ٩٢/١ رقم المثل ٤٤٠ .

(٤) في ح د (والتي) .

(٥) * لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لآخوانهم اذا ضربوا في الارض ، أو
كانوا غزى لو كانوا عندنا ماتوا وما قتلوا * آل عمران ١٥٦ .

(٦) في ل د م (مقصور) .

ما أثر (١) في كلمةٍ موجبٍ وجوده وفقدته سيان؟

يعني مثل عيد أصله الواو من العود. وموجب انقلاب هذه الواو الساكنة ياءً وجود الكسرة قبلها . ثم إن هذه الكسرة زالت وبقيت الياء في أعياد (٢) ، فقد استوى وجود (٣) هذه الكسرة وفقدتها مع أنها الموجبة .

ومن هذه المسألة أينق المتقدمة ، لأن موجب الياء قد زال وهي باقية منبهة (٤) على قصد القلبين (٥) ، إذ لو رجعت الواو لم تحمّل إلا على قلب واحد .

ما عارض روعي في كلمةٍ

ولم يراع؟ سَمِعَ (٦) الأمران (٧)

يعني مثل (الأحمر) إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف ، فإن شئت أبقيت ألف الوصل غير معتد (٨) بالحركة المنقولة ، لأنّها عارضة ، وإن شئت حذف الألف معتداً (٩) بلفظ الحركة بعدها .

(١) في م (أمر) .

(٢) في ل د م (ايعاد) .

(٣) في د (وجوده) .

(٤) في د (منبهة) .

(٥) في هـ (العلتين) .

(٦) في ح د (يسمع) .

(٧) في م (الاعراب) .

(٨) في م د ل (مقيد) .

(٩) في ل م د (مقيدا) .

وعلى هذا أجازَ القراءُ (١) في مذهبٍ ورش أنْ يَقْرَأَ
«الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ» (٢) ونحوه بثبوتِ الألفِ وحذفِها (٣) ،
وعلى هذا قُرئَ : «لَمِنَ الآثِمِينَ» (٤) بفتح نونٍ من اعتباراً بسكون
اللامِ لأنه الأصلُ ، كما تقولُ منَ الرجلِ •

وقُرئَ في الشاذِّ : «لَمِنَ (٥) الآثِمِينَ» بادغامِ نونٍ من (٦) في
اللامِ اعتداداً (٧) بحركتها • كما تقولُ : من لدن • وهذا ، وإن كان
البيتُ يَسْتَرْسلُ عليه ، [ل — ٢٠٧] فليس هو المعتمد (٨) وجود

(١) في م (القوافي) •

(٢) ﴿الآن خفف الله عنكم ، وعلم أن فيكم ضعفاً﴾ الأنفال ٦٦ - المقصود
بالألف ألف الوصل قبل لام التعريف ، وعند الابتداء بالقراءة يجوز
استقاط الألف (لان) وتسهيل الهمزة الثانية (آن) والقاء حركتها
على اللام ومد اللام مدّاً مشبعاً ويجوز البدء بهمزة الوصل ، فتقرأ
(الآن) بمد اللام • النشر ١ / ٤١٥ •

(٣) في ح م (وب حذفها) •

(٤) ﴿إنا إذن لمن الآثمين﴾ المائدة ١٠٦ •

(٥) جاء في البحر المحيط ٤/ ٤٤ : (قرأ الأعمش وابن محيصن لملاثمين)
بادغام نون (من) في (لام) الآثمين • بعد حذف الهمزة ، ونقبل
حركتها الى اللام •

(٦) في د (نون في اللام) •

(٧) في م (اعداد) •

(٨) العبارة مبتورة ويبدو أن نسخ الاشباه قد أسقطت سطرًا ذكر في
مخطوطة الالغاز ح ، وهو : (فليس هو المعتمد بالقصد من معنى
البيت لكثرتة ، وشأن الالغاز أن يكون ما يستغرب أو يندر ، فانما
المعتمد وجود الامرين) •

الأميرين معاً في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعاً من العرب •
 وذلك نحو ما حكى (١) أبو عثمان المازنيّ من قول بعض العرب في
 رَضُوا رَضِيُوا بسكون الضاد مع بقاء الياء، فاعتدوا (٢) بالسكون
 العارض فردّوا اللام التي كان حذفها لأجل الحركة فقالوا :
 رَضِيُوا (٣) كما تقول في الأسماء ظبيّ ، ولم يعتدوا (٤) بالسكون
 حين ردّوا اللام ياءً وأصلّها الواو من الرضوان • وإثماً أوجب
 انقلابها ياءً الكسرة في رضي كسقي (٥) ودعي وبابيهما ، فراعوا
 الكسرة الذاهبة في الياء الباقية ، فتدخل على (٦) هذه الكلمة العلة
 في البيت قبل هذا مع ما ذكر فيه من (٧) أعياد ونحوه •

ما اسم " كحرفٍ من الاسم قبله

هما كواحد (٨) والأصل اثنان ؟ [هـ ٣١٠]

-
- (١) في ح دل (حكاه) •
 (٢) في د (فاعتدوا) •
 (٣) في م دل (رضوا) جاء في المنصف ١٢٥/٢ : (قال أبو عثمان : وبعض
 العرب يقول : رضوا فيسكن الضاد ، ويثبت الياء ، لأنه لم يلتق
 ساكنان) •
 (٤) في د (يعتدوا) •
 (٥) سقط من د (كسقي) •
 (٦) في م (فتدخل هذه الكلمة على هذه الكلمة علة) وفي د (تدخل هذه
 الكلمة العلة) •
 (٧) سقطت (من) في م •
 (٨) في د (الواحد) •

يعني اثني^(١) عَشَرَ في باب العدد، حذفت العربُ نونَ اثْنينِ [م/٢ - ٢٦] منه لتنزيلها [د - ٢٠٩] عَشَرَ منزلتهما إذ الإضافة فيه ، ولهذا يقولون : أَحَدَ (٢) عَشَرَ وخَمْسَةَ عَشَرَ إلى سائرِها (٣) ، ولم يقولوا : اثني عَشَرَ (٤) . كما لا يصحُّ في اثْنين أن يُضاف وفيه النون ، فائنا (٥) عشر كاسم واحد في دَلالته على مجموع ذلك العدد كدلالةِ عشرين، وأصله اسمان : اثنان وعشرة (٦) ، لكن في قوله في البيت والأصل اثنان (٧) دونَ ضميمَةٍ (٨) . فني البيت شيءٌ ممَّا (٩) تقدَّم في قوله : ها هو للناظر كالعيان ، وفي قوله : يا هؤلاء (١٠) أخبروا سائلَكم ، وفي قوله : ما كَلِمةٌ متى أتى (١١) اسمٌ بعدها . وسيأتي التنبيهُ على (١٢) نحو ذلك .

-
- (١) في د (اثنا) .
 - (٢) في د سقط (أحد) .
 - (٣) في د ل (سائرهما) .
 - (٤) زيادة من ح .
 - (٥) في د (فائني) .
 - (٦) في ح كما أثبتنا وفي ل هـ (اثنا عشرة) .
 - (٧) وبعد ذلك في ح (والأصل اثنان المام بالتصريح باللفز المقصود حيث صار عشر عوضا من نون ما قبله ، فكأن الأصل اثنان دون ضميمَةٍ) .
 - (٨) في م (ضميمه) .
 - (٩) في هـ (فما) والتصويب من م د .
 - (١٠) سقط من د (يا هؤلاء) .
 - (١١) سقط (أتى) من هـ .
 - (١٢) في د (على بعض نحو ذلك) .

واسم" له الرفع وما من رافع (١)

لديه (٢) من قاص ولا من دان

يعني الضمير الواقع فصلاً المسمى عند الكوفيّين عماداً (٣) ،
لأنه اسم "مرفوع" دون رافع بعيد (٤) منه ولا قريب • وهو بدع من
الأسماء في اللسان (٥) ، ولهذا وقع في كتاب سيبويه (٦) : "وعظيم"
والله جعلهم (هو) فصلاً (٧) •

وما من الحروف يلغى (٨) زائداً

في لفظ أو معنى هما قِسْمان ؟

أو فيهما واسم وفعل لهما

هنا دخول ، أين يدخلان ؟

(١) في د (رفع) •

(٢) سقط من هـ (لديه) •

(٣) في ل د (عماد) •

(٤) في ل هـ (دون رافع منه ولا قريب) والتصحيح زيادة من ح •

(٥) في د (الاسماء) •

(٦) جاء في كتاب سيبويه : ٣٩٧ / ١ : (وكان الغليل يقول والله انه لعظيم

جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصييرهم اياها بمنزلة (ما) اذا كانت

(ما) لغواً •• ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا ما في بعض

المواضع بمنزلة ليس) •

(٧) في م ل (فضلاً) •

(٨) في هـ م د (يلغى) بالغين المعجمة ، والتصحيح من ل •

يعني أن من الحروف ما يلغى (١) زائداً في اللفظ خاصة ، نحو :
جئتُ بلا زاد ، ونحو : « إِيَّاكَ تَنْصُرُوهُ » (٢) و « لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ » (٣)
أو في المعنى خاصة ، نحو : « إِنَّا كُنَّا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ » (٤) و « إِنَّمَا
يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ » (٥) و « كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ » (٦)
فما في المعنى زائدة ، وهي في اللفظ معتمدة كافية ، أو مهيئة .
أو تكون الزيادة في اللفظ والمعنى معاً ، كقوله تعالى : « فَبِمَا رَحْمَةٍ
مِّنَ اللَّهِ » (٧) و « فَبِمَا نَقْضِهِمْ » (٨) و « وَمِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ » (٩) و « وَمِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ » (١٠) و « وَمِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ » (١١) .
فهذه أقسام ثلاثة في زيادة الحروف مع أنها حروف معانٍ ،
فزيادتها على خلاف الأصل .

ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو (١٢) قول عنتره :

- (١) في هـ م د (يلغى) بالغين المعجمة ، والتصحيح من ل .
- (٢) * لَا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ * التوبة ٤٠ .
- (٣) * وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً * آل عمران ١٢٠ .
- (٤) النساء ١٧١ .
- (٥) هود ٣٣ .
- (٦) الانفال ٦ .
- (٧) آل عمران ١٥٩ .
- (٨) النساء ١٥٥ .
- (٩) في د (تقضهم) .
- (١٠) * وَمِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا * نوح ٢٥ .
- (١١) في ح د (خطاياهم) .
- (١٢) في د (ونحو) .

٤١٠ — يا شاةً مَنْ قَنَصٍ (١) لمن حَلَّتْ له
حَرَمَتْ عَلَيَّ وليتَهَا لم تحَرَّم (٢)

رُويَ ما قَنَصٍ (٣) ومن قَنَصٍ على الزيادة وإضافة شاةٍ إلى
قَنَصٍ (٤) • هذا (٥) هو الظاهر وقد تَوَوَّلَتْ (٦) (من) على الزيادة
بتكشِفٍ • وقد استجازَ أهلُ الكوفةِ زيادةَ حينٍ في مثل : زيدٌ
حينٍ بقل (٧) وجَهْتهُ ، وكقولِهِم : وجهه حينٍ وَسَمَ ، وقد رأى
[هـ — ٣١١] بعضهم زيادةَ أسماءِ (٨) الزمانِ كيومٍ وحينٍ عند
إضافتها إلى (إِذْ) كقولك : يومئذٍ وحينئذٍ ، لأنَّ ذلك اليومَ والحينَ

(١) في د (فيض) •

(٢) كنى بالشاة عن المرأة • جاء في شواهد السيوطي ٧٤٢ (٥٢٧) :
(قال الاندلسي في شرح المفصل : أنشده الكسائي شاهدا على زيادة
(من) ، وقال : أراد ياشاة قنص • وأنكر ذلك سيبويه وجميع أهل
البصرة ، وأولوها بأنها في البيت موصوفة بالمصدر وهو قنص) وانظر
ديوان عنترة ١٥٢ وشرح الزوزني ٢٨١ ومغني اللبيب ٣٦٦ (٦١٥)
والخزانة ٥٤٩/٢ •

(٣) في ل د (ما نقص) وفي م (ما نقص ومن نقص) •

(٤) في د (فيض) •

(٥) سقط (هو) من ل م د •

(٦) في م (بولت) وفي ل (تولت) •

(٧) في م (قل) وفي د (قد) وفي ل (قبل) وجاء في المحيط (بقل وجه

الغلام : خرج شعره) •

(٨) في د (زيادة الزمان) •

هو مدلول (إذ°) ، وقد اكتفي بها وحدها كقول الشاعر (١) :

٤١١- نَهَيْتُكَ (٢) عن طلابك أم عمرو

بعافية ، وأنت إذٍ صحيحٌ

وقد تأول قوم ذلك على أن الحين هو المعتمد ، وسيقت إذٍ لتدل على مضيئه بنفسها ، وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينها . قال : وذلك لأنهم أرادوا قطع يوم أو حين عن الإضافة مع التعويض ، ولم يصح لتعويض التنوين فيه من الجملة المحذوفة ، إذ هو مشغول بتنوين التمكين الذي هو من أصله ، فلا يحمل تنوينه على (٣) غيره ، فجاءوا بإذ تعييناً (٤) للمضي الذي يحزره (٥) ، وتحصيلاً للدلالة على المحذوف بالتنوين الذي يقبله (٦) .

فقالوا : حينئذٍ ، أي : حين كان ذلك . ولهذا قلنا يوجد (٧)

(١) البيت لأبي ذؤيب - شرح أشعار الهذليين (تح فراج) ١٧١ وروي فيه (بعاقبة) يريد بثبات في آخر الزمان وفي م د (معافية) وانظر الخصائص ٣٧٦/٢ وشرح المفصل ٢٩/٣ ، ٣١/٩ ومغني اللبيب ٩١ (١٣٦) والاشموني ٥٦/١ والتصريح ٣٩/٢ وشواهد السيوطي ٢٦٠ (١٢٤) والخزانة ١٤٧/٣ - ٥٧١ .

(٢) في ل : (يهنيك . . ما فية وانتباز صحيح) .

(٣) في د (مع) .

(٤) في د (معينا) .

(٥) في د (تحزره) .

(٦) في م د (تقبله) .

(٧) في م (توجد) وفي د (كان قلما) .

في كلام العرب (إذ) هذه المتصلة بالزمان مضافة غير منونة ، لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادة الحين الآن إذ (١) تغني عنه ، لأنها تخلص للزمان ومضيته كما اكتفي بها في البيت المتقدم .

٤١٢- سراً (٢) بني أبي بكر تساموا

على - كان - المسومة العرب

فزاد (كان) بين الحرف ومجروره ، وكقولهم : ما أصبح أبردها (٣) ! وما أمسى أدفا العشية ! وكذلك ما كان أحسن زيدا !! فكان زائدة في اللفظ ومحركة لمعنى المضي .

ما شكل أفعال يرى جمعا ولم

يُصَرَف ، ولم يشركه (٤) في ذاتان ؟

يعني : أشياء جمع شيء من جهة المعنى ، وهو في ظاهر أمره على شكل أفعال جمع ، فعل ، كفيء وأفياء وحي وأحياء ، فكان

(١) في د (تغني عند مقدم عند) وفي ل م (تغني عن مقدم عنه) .

(٢) في م د (سراً سراً بني بكر) وفي شرح المفصل ٩٨/٧ - ١٠٠ (جيار بني ٠٠) ولم أقف على قائله ، انظر العيني ٤١/٢ والتصريح ١٩٢/١ والاشموني ٢٤١/١ والهمع ١٢٠/١ وحاشية يس ١٩١/١ والخزانة ٣٣/٤ ، والدرر ٨٩/١ .

(٣) جاء في شرح المفصل ١٥١/٧ : (وقد قالوا : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها !! حكى ذلك الاخفش ، ولم يحكه سيبويه ، وأنت الضمير لانه أراد الغداة والعشية ، وفي ذلك بعد ، لأنهم جعلوا أصبح بمنزلة كان . وليساً مثلها لأنهما لا يكونان زائدين بخلاف كان) .

(٤) في م (تشركه في ذاتان) .

القياسُ صرفه (١) كنظائره • لكنّه لم يصرف • قال الله تعالى :
«لا تسألوا عن أشياء» (٢) ولم يشركه في هذا شيءٌ ممّا هو من بابه •

ثم اختلف النحاة في وجهه (٣) : فهو فعلاءٌ مقلوباً عند أهل
البصرة أصله (شياء) فقدّمتْ الهزّة ، وأفعلاءٌ محذوفاً عند
الفارسيّ من الكوفيين ، والأخفش من البصريين أصله (أشياء)
جمع شيء فحذفوا معاً بحذف الياءِ المكسورة ، والتزم التخفيف •
وهو عند الكسائيّ وأكثر الكوفيين أفعال مشبّه بفعلاء • فمنع •
[هـ - ٣١٢] ومن ههنا (٤) جمعه على أشياءوات •

ما فعل أمرٌ وخطابٌ صالح لغيةٍ (٥) ومُنْقَضِي الزمان؟
يعني مثل : خافوا وناموا وتذكروا وتعالوا • يصلح هذا
ونحوه للأمر على جهة الخطاب ، وللفعل الماضي على جهة الغيبة •

(١) في م (يصرفه) وفي د (يصرفه لنظائره) •

(٢) * لا تسألوا عن أشياء أن تبدلكم تسؤكم * المائدة ١٠٤ •

(٣) نسبة أبي علي الفارسي الى الكوفيين رأي غير دقيق • قال الدكتور
شوقي ضيف في (المدارس النحوية) ص ٢٥٦ : (كان ممن خلط بين
آراء المدرستين في وضوح ، وهو بذلك بغدادي ينتخب من المدرستين
ما يراه أولى بالاتباع ، وان غلب عليه النزوع الى المذهب البصري)
وانظر الانصاف ٨١٢ - ٨٢٠ فقد وفي مسألة أشياء حقها من
التحليل والموازنة •

(٤) في د (هنا) •

(٥) في هـ (بعينه) وفي م د (لغية) والكلمة تصحيف لغية التي أثبتناها
استناداً الى قول الشارح بعد ذلك : وللفعل الماضي على جهة الغيبة •

وصيغة الماضي تَرَى مضارعاً

من لفظها فيه يُرَى (١) الفعلانِ

يعني مثل : تحامى ، وتعاطى ، وتسمى ، وتزكى • كقوله (٢)
 تعالى : « قد أَفْلَحَ من تزكى » (٣) فهذا ماض ، وكقوله (٤)
 سبحانه : « هل لكَ إلى أنْ تزكى » (٥) على قراءةٍ التخفيف ، فهذا
 مضارعٌ على حذفٍ إحدى (٦) التاءين • ويحتمل الوجهين بيتُ
 [ل ٢٠٨ / م ٢ - ٢٧] امرى القيس (٧) :

١٣- تحاماه أطرافُ الرماحِ تحامياً

وجادَ عليه كلُّ أسحَم (٨) هطالَ

-
- (١) في م ل (ترى) •
 (٢) في م (لقوله) •
 (٣) الاعلى ١٤ •
 (٤) في ل م (وتقول سبحانه للاولى أن تزكي) •
 (٥) النازعات ١٨ جاء في شرح الطيبة ٤١٦ : (قرأ بتشديد الزاي نافع وأبو جعفر وأبو عمرو وابن كثير ويعقوب والباقون بالتخفيف) •
 (٦) في هـ (حذف التاءين) وفي ل م (حذف الياءين) والتصحيح بزيادة (إحدى) من د ح •
 (٧) ديوان امرئ القيس ٣٧ (تح محمد أبو الفضل ابراهيم) وقد جاء في شرحه : (والمعنى أن هذا الموضع تتابعت عليه الامطار ، ومنعت منه الرماح ، فهو كامل الغصب واقر الثبت) •
 (٨) في د (اسم) •

ويتعمّن المضارع في قول الآخر (١) :

٤١٤- قروم تسامى عند باب دفاعه (٢)

• • • • •

وأي كلمتين في كلية وأي فعلين هما خبصان ؟

يعني بكلمتين في كلمة مثل عبشي في عبد شمس ، وعبسي في عبد قيس ، وعبدي في عبد الدار •

ويعني بالفعلين الخصمين فعلا (٣) التنازع ، نحو : ضربت وضربني زيد لأنهما قد تنازعا الممول كما يتنازع الرجلان الشيء (٤) عدواً والمتنازعان خصمان لأن كل واحد يخاصم (٥) صاحبه ويدفعه •

وأي مضمّر مضاف خافض (٦)

وأي أشياء هما (٧) شيان ؟

يعني بالمضاف من المضمرات قول العرب : إذا (٨) بلغ الرجل الستين : فإياه وإيا الشواب ، بناءً على أن إيا هو الضمير •

(١) في د (الآخر باب) •

(٢) ذكر البيت في موضع سابق من هذا الكتاب ورقمه ثبت ٤٠٣ •

(٣) في ح (الفعل) والصواب (فعلي) •

(٤) في د (عد) •

(٥) في ل م ح (يخصم) •

(٦) سقط من ه د م (خافض) وأضفناها من (ح) لتصحيح البيت •

(٧) في د (هما) •

(٨) في هـ (الشباب) وفي م ل (السوب) وفي د (الشرب) وفي ح (الشواب)

ويعني بالأشياء عبارة عن شيئين في مثل قوله تعالى : « فقد صَغَتْ قلوبكما » (١) والمراد قلوبان خاصة .

ما واحد ليس بذى تعددٍ لكتته يقال فيه اثنان ؟

يعني اليومَ الذي بعدَ الأحدِ من الأيام (٢) ، يطلق عليه اثنان وهو واحد ، تقول : ليلة الاثنين • والاثنان اسم عدد كثلاثة (٣) وأربعة • وليس بعلم (٤) ، فجاء للواحدِ على خلافِ وضعه ، وإنما كان القياس أن يقال : ثان أو اسم مشبه (٥) اللفظ بالاثنتين [هـ-٣١٣] كالثلثاء (٦) والأربعاء والخميس •

ومنه اثبتنا الكلمة الصحيحة • وبهذه الكلمة ورد القول في المصادر الاخرى • جاء في كتاب سيبويه ١/١٤١ : (وحديثي من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : اذا بلغ الرجل الستين فإياه وايسا الثواب) وانظر اللسان (ايا) والمرتجل ٣٣٥ والانصاف ٦٩٧ والأشعموني ١٩٢/٣ .

- (١) * ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما * التحريم ٤ .
- (٢) في د (أيام) •
- (٣) في ل م (الثلاثة) •
- (٤) في دل (يعلم) •
- (٥) لم ترد كلمة (مشبه) في آية نسخة ، واستنبطناها من الالفاظ المتقاربة التي حلت محلها في نسخ الأشياء ، اذ وردت في هـ (مشبهة) وفي ح (يشبهه) وفي م (مشبهه) وفي د (مشبهة) •
- (٦) في م د (بالثلاثاء) •

ما اسمٌ يجيءُ فاصلاً حتى به الخافضُ والخفوض مفصولان ؟

يعني الألف واللام الموصولة على القول باسميَّتها تفصل من العوامل كليهما على اطراد . بخلاف الذي والتي مع أنهما (١) بمعناها . ولا يطرّد الفصل (٢) بين الخافض والخفوض بغيرها من الأسماء ، والصحيحُ اسميَّتها لوضوح ذلك فيها ، حيث تقع (٣) على غير ما تقع عليه صلتها نحو : مررتُ بهند المكرمها أنا . فالألف واللام واقعة على هند ، ومكرم للمتكلم ، فوضعها هنا وضعُ التي .

وما الذي وهو حرفٌ خافضٌ

يفصل ما أضيف باستحسان ؟ [د - ٢١٠]

يعني مثل : لا أباً لزيد (٤) ، ولا أخاً لعمر (٥) ، و :

٤١٥- يا بؤس (٥) للحرب

.

(١) في م د (أنها) .

(٢) في د (الفعل) .

(٣) في م ل (يقع على غير ما يقع) وفي د (تقع على غير ما يقع) .

(٤) في د (يعني لا أباً لزيد) .

(٥) البيت لسعد بن مالك وهو كما ورد في الخصائص ١٠٦/٣ والاماني الشجرية ١٧٥/١ :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

قال سيبويه ٢٠٧/٢ : (يريد : يا بؤس الحرب) وقال ابن جني : (. . .) إلا أن الجر في هذا ونحوه ، إنما هو للام الداخلة عليه ، وإن كانت زائدة (وانظر المقتضب ٢٥٢/٢ ، ٢٨٨/٢ .

ولا غلامِي° (١) لك ، ولا يدي° (٢) لك بكذا° . فاللام حرف جرّ في الأصل متّحمة بين المضافين ، يطرّد (٣) هذا في بابها (٤) ، وهو خلاف القياس° .

وكيف للموصول (٥) يثنّى صلة ؟

فهكذا ألبني (٦) موصولان

يعني مثل جاءني (٧) الذين الذي أبوه منطلق منهم ، أي جاءني الذين منهم الذي (٨) أبوه منطلق ، وقد أنشدوا :

٤١٦- من التّمرّ الآلاء الذين إذا هم (٩)

يهاب (١٠) اللّثام حلقة الباب قمقعوا (١١)

(١) انظر ص ١٥٣ من هذا الكتاب° .

(٢) في د (ولا يدري) :

(٣) (يطرّد) زيادة من ح لا بد منها لاقامة الجملة° .

(٤) في د (ياها)° .

(٥) في م (للموصل)° .

(٦) في د (الغنى)° .

(٧) جاء في شرح الكافية ٤٥/٢ : (قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلّمين وتدريباً لهم) لكن أبا علي والزمخشري ظفروا بقراءات شاذة أدخل فيها الموصول على الموصول° . المقتضب ١٣٠/٣° .

(٨) في د (جاءني الذين أبوه) وفي م ل (جاءني الذين الذي أبوه)° .

(٩) في د (أدامهم) وفي ل (أوامهم)° .

(١٠) في د م ل (لهاب اللّهام)° .

(١١) البيت لابي الرئيس الثعلبي° . جاء في شرح الكافية ٤٥/٢ : (ويتمنر

قيل (١) : الذين توكيد^٢ للاء ، وقيل : هو من ضلته^٣ أي :
اللاء هم الذين ، ويصح^٤ في الكلام أن يُقال : التي (٢) الذي يأتيها
تلزمه هند ، على معنى التي تلزم (٣) الذي يأتيها هند ، وهكذا
ما كان مثله .

وما الذي يبنى (٤) وفي آخره .
دليل إعراب^٥ لذي تبيان ؟

وذلك الإعراب^٦ في اسم سابق
وذلك الدليل^٧ في اسم ثان .
يلتقي^٨ لديه عوضاً من خبره .
ثم لذلك (٥) ليس يجتمعان

← أيضاً عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدوة بالذي ،
لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظاً . أما قوله :
من النفر اللاء . . . البيت فيروونه) . من النفر الشم الذين .
والاولى تجويز الرواية الاولى ، لانها من باب التكرير اللفظي ، كانه
قال : من النفر اللائي اللائي . فان تغايرا نحو : الذي من فعل كان
أسهل عندهم) وانظر المقتضب ٣/ ١٣٠ وأمالى القالي ٣/ ١٦٤ وأسرار
البلغة ١٦١ والغزاة ٢/ ٥٢٩ .

- (١) في د (قيل قيل) .
- (٢) سقط من د (التي) .
- (٣) في د (يلزم) .
- (٤) في هـ (يبنى) .
- (٥) في هـ (أم ليس لذلك يجتمعان) والتصحيح من ح .

حرف لإعراب (١) بمبني وقد

قاب عن اسم حل في المكان

يعني بهذه (٢) الأبيات الأربعة حكاية النكرات بمن نحو :
(منو) في حكاية المرفوع ، و (منّا) في حكاية المنصوب و (مني)
في حكاية المجرور ، فمن مبنية وهذه [هـ - ٣١٤] العلامة اللاحقة
دليل الإعراب الذي في الاسم السابق ، ومن مبتدأ أغنت تلك العلامة
عن خبره وقامت مقامه ، ولذلك لا يجمع بينها وبين الخبر ، فلا
يقال (٣) : منو الرجل ، بل يقال : منو أو من الرجل . وانبئت الرابع
محصل (٤) لما تقدم في الأبيات الثلاثة . فالأقتصار عليه وحده
معن عما قبله . فيقال :

ما حرف إعراب (٥) بمبني وقد

قاب عن اسم حل في المكان ؟

ما فعل أمر جاز الحذف سوى

حرّكة تبقى (٦) على اللسان ؟

يعني فعل الأمر من (وأى يني) بمعنى الوعد تقول فيه :

-
- (١) في د (الاعراب) .
 - (٢) في هـ (هذه) .
 - (٣) في ل م (فلا يقال منو أو من) وفي هـ (فلا يقال منو ومن)
وانتصيح من ح .
 - (٤) في ل (محصل ما)
 - (٥) في د (اعرابي) .
 - (٦) في م (سبقي) .

(إِيَا زِيد) ، فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى (١) ، وَنَقَلْتَ حَرَكَةَ
 الهمزةِ إِلَيْهِ عَلَى قِيَاسٍ مِنْ تَخْفِيفِ (٢) الهمزةِ • قُلْتَ (قُلْتَ بِالْغَيْرِ
 يَا زِيد) (٣) ، أَيْ : عِدًّا فَا بَخِيرَ ، وَهَنْدَ قَالَتْ بَخِيرَ يَا عَمْرُو (٤) ، فَلَمْ
 يَبْقَ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُ (٥) الْكسرةِ فِي لَامِ (٦) (قُلْ) وَتَقُولُ (٧) عَلَى هَذَا :
 يَا زِيدَ قُلِّي (٨) يَا هَنْدَ فَبَقِيَتْ الْحَرَكَةُ ، وَالْيَاءُ بَعْدَهَا ، إِنَّمَا هِيَ ضَمِيرُ
 الْفَاعِلِ الَّذِي كَانَ مَنْصَلًا بِفِعْلِ الْأَمْرِ الْمَحذُوفِ •

مَا اسْمٌ لَهُ حَرَكَةٌ بِعَامِلِهِ
 تَنْسَخُهَا (٩) حَرَكَةُ اقْتِرَانِ ؟

يَعْنِي مِثْلَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ » (١٠) فَيَمْنُ كَسَرَ الدَّالِ ، وَنَحْوُ :

- (١) (أُخْرَى) زِيَادَةٌ مِنْ خِ زَادَتْ الْجُمْلَةُ وَضُوحًا •
- (٢) فِي هَذَا (عَلَى قِيَاسِ الهمزةِ) وَ (مِنْ تَخْفِيفِ) زِيَادَةٌ مِنْ ح لَا تَكْمَلُ
 الْجُمْلَةُ بِغَيْرِهَا •
- (٣) فِي م (مَلْ) وَفِي ل (قُلْ يَا زِيد) •
- (٤) فِي د (عَمْرُ) •
- (٥) فِي د (أَلَا) •
- (٦) فِي م دَلْ (كَلَامِ) •
- (٧) فِي لَمْ (وَمَقُولِ) •
- (٨) فِي م دَلْ (قُلْ) •
- (٩) فِي هَذَا (يَنْسَخُهَا) وَفِي م (يَنْسَخُهَا) وَالتَّصْحِيحُ مِنْ د •
- (١٠) جَاءَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ بِاللهِ الْحَمْدُ لَهَا الْحَسَنُ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بِكسر
 الدَّالِ عَلَى الْإِتِّبَاعِ لِللَّامِ الْجَرِّ وَالْجُمْهُورُ بِضَمِّ الدَّالِ • الْبَحْرُ ١/١٨ •

- « وإذ قلنا للملائكة اسجدوا » (١) ، فيسن ضمّ تاء (٢) الملائكة .
- فحركة (٣) الإعراب ذَهَبَتْ بحركة الإلتباع ، وهي حركة الاقتران .

: ما معربٌ في لفظه حركة الـ

إعرابٍ والسكون حاصلان (٤) ؟

يعني مثل البَكْر (٥) ، إذا وقفت عليه بنقل حركة آخره إلى الساكن قبله في لغة من يقف بالنقل . تقول : هذا البَكْر ، ومررت بالبَكْر ، ففي اللفظ حينئذ حركة الإعراب والسكون معاً كلاهما حاصل فيه .

ونحو (دنيا) مع صنوم (٦) مظهر

في كلمةٍ فأين (٧) يَدْغمان ؟

يعني النون الساكنة ، وبمدها ياء أو واو في كلمة يجب إظهارها ، فراراً من اللبس بالمضاعف ، لو أدغمت ، وبابها الإدغام . فإذا لم يكن لبس رُوجع الأصل فوجب الإدغام ، نحو :

(١) * وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم * البقرة ٢٤ . جاء في البحر المحيط ١٥٢/١ : (قرأ الجمهور بجر التاء ، وقرأ أبو جعفر وسليمان بن مهران بضم التاء اتباعاً لحركة الجيم . ونقل أنها لغة أزد شنوءة) ٥٠

(٢) في د (ضم التاء) .

(٣) في م (بحركة) .

(٤) في د (خالصان) .

(٥) انظر ص ٤٧ من هذا الكتاب .

(٦) في ل م (صو مظهر) .

(٧) في د (فايدغمان) .

افعل (١) إذا بنيت من وجل (٢) أو من يئس ، تقول (٣) : أوَّجل
وايئس (٤) ، فتدغم (٥) [هـ - ٣١٥] إذ لا لبس هنا لعدم افتعل
في كلامهم (٦) ووجود افعل .

ما عامل وعمل قد أتممنا

وفي انعدام قد يقدران ؟

يعني مسألة : ليس زيد بقائم ولا قاعداً . لك أن تهمل الباء
وعملها في تابعها ، فتتصبه على الموضع كما قال :

٤١٧- معاوي (٧) : إئنا بشر فأسجج

فلننا بالرجال ولا الحديد

- (١) في د (الفعل) وفي م (انفعل) .
- (٢) في م (ومن) .
- (٣) سقط من م د (تقول) .
- (٤) في د (يئس) .
- (٥) في م ح (فتدغم) في ل (فيدغم) .
- (٦) في د (كلام) وفي م (كلا) .
- (٧) في ل م (معاوي اننا سر ما سحج) والبيت منسوب في الكتاب ٣٤/١ الى
عقبة الاسدي . وله في الخزنة ٣٤٣/١ قصة وتخريج مفصلان . وقال
سيبويه في تخريجه (لان الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل
بالمعنى ، ولم يحتج اليها ، وكان نصبا) وانظر الكتاب ٣٥٢/١ - ٣٧٥
- ٤٤٨ والشعر والشعراء ٤٥ والمقتضب ٢٣٨/٢ ، ٤/١١٢ - ٣٧١
والجمل للزجاجي ٦٨ وآمالي القالي ٣٦/١ وشرح المفصل ١٠٩/٢ ،
٩/٤ ومغني اللبيب ٥٣٠ (٨٦٥) وشواهد السيوطي ٨٧٠ (٧١٩)
والخزنة ١٤٣/٢ .

فقد أُنْهِمَتْ في التابع [م / - ٢٩] الباءُ وعملها ، مع وجودها (١) ، ثم ثبت من كلام العرب مراعاتها (٢) مع عدمها كقول زهير :

٤١٨- بدا (٣) لي أني لست بمدرك ما مضى .

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

يروى بجرٍّ سابق على توهم لست بمدركٍ ، وبـيت سيبويه :

٤١٩- مشائيمٌ (٤) ليسوا بمصلحينَ عَشِيرَةً (٥)

ولا ناعب إلا بين غرابها

جرٌّ (٦) ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين . ففي هذا بدع (٧) من الاعتبار [ل - ٢٠٩] أن يُطرح الشيء مع وجوده ، ثم يُعتبر مع عدمه .

(١) في د (وجودهما) .

(٢) في د م (مراعاتهما مع عدمهما) .

(٣) ذكر البيت في موضع سابق من هذا الكتاب ورقمه ثمت ٤٠٢ .

(٤) في د (مشاتم) .

(٥) البيت للفرزدق ورد في ديوانه ١٢٣ ونسب الى الأخوص الرياحي في الكتاب ٨٣/١ - ١٥٤ - ٤١٨ وانظر الخصائص ٣٥٤/٢ والانصاف ١٩٣ - ٣٩٥ - ٥٩٥ - وشرح المفصل ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ - ٥٧/٧ - ٦٩/٨ - ومغني اللبيب ٥٣١ (٨٦٧) ٦١١ (٩٥٩) والاشموني ٢٣٥/٢ وشواهد السيوطي ٨٧١ (٧٢٠) والخزانة ١٤٠/٢ ، ٥٠٧/٣ - ٦١٣ .

(٦) في م (باعث) .

(٧) في م (يدع) .

ما ذو بناءٍ (١) مع تصدُرٍ أتى

حالاهُ في ذين مخالفانِ؟

يعني حكاية يونس من قول بعض العرب : ضرب (٢) "من" مناً (٣) ؟ لمن قال : ضرب رجل "رجلاً" ، فهو سأل عن الضارب وعن المضروب منها ، فأخرج "من الاستفهامية" عن (٤) بنائها (٥) وعن صديقتها الواجبة لها ، وهو فادرٌ في (٦) بابه .

فهذه سبعون بيتاً أكملت

قصيدةً ملغوزةً المعاني (٧)

عقيلة (٨) قد سدلت ستورها (٩)

تكشفها ثواب الأذهان

-
- (١) في م (ماذوبتباع يحدراتي) .
(٢) في م (صرت) وفي د (ضرب أمس منا) .
(٣) قال سيبويه ٤٠٢/١ : (وزعم يونس أنه يسمع أعرابياً يقول : ضرب من منا ؟ وهذا بعيد لا تكلم به العرب ، ولا يستعمله منهم ناس كثير) .
(٤) سقطت (عن) من م .
(٥) في د (بينائها) .
(٦) سقطت (في) من د .
(٧) في م (المعان) .
(٨) في د (عقلية) .
(٩) في م (بستورها) .

بكر عليها حجب" كثيفة" (١)

تقول للخطاب (٢) : لن تراني

حتى تعاني في طيالي شدة

وينحل القلب المعنى العاني

والحمد لله الذي عرفنا

من فضله عوارف الإحسان

وصل يا رب (٣) على من أحكمت

آياته في مُحكم القرآن

فهذا تمام الشرح في (٤) في طرز القصيدة اللغزية في
المسائل النحوية مما قيده ناظمها (٥) إبانة لغرضه منها • والله
الموفق للصواب • انتهى • [هـ - ٣١٦]

ويتلوه كتاب التبر الذائب في الافراد والغرائب من الاشياء
والنظائر • لشيخنا الجلال السيوطي • وهو القسم السادس تعمده
الله بالرحمة والرضوان •

(١) في د (كثيرة) •

(٢) في ح (المخاطب) •

(٣) في م (يرب) •

(٤) في د (على) وفي هـ (في طرز على القصيدة) وفي م (على طرز) •

(٥) في م (ناظمها آثابه الله الجنة عنه وكرمه امين) وفي د (أثابنا الله
وايها الجنة • تم الفن الخامس من الاشياء والنظائر • يتلوه
السادس) •

المحتوى

الفن الثاني : فنّ التدريب ٣

٤	باب الالفاظ
٤	باب الكلمة
٨	باب الاسم
٢٢	باب الفعل
٢٥	باب الحرف
٣٥	باب الكلام والجملة
٥٢	باب المعرب والمبني
٦٥	باب المنصرف وغير المنصرف
٧٨	باب النكرة والمعرفة
٨٤	باب المضمّر
٨٧	باب العلم
٩٢	باب الاشارة
٩٣	باب الموصول
١٠٢	باب المعرفة بالأداة
١٠٦	باب المبتدأ والخبر

١٣٥	باب كان وأخواتها
١٤١	باب ما وأخواتها
١٤٨	باب إن وأخواتها
١٥٣	باب لا
١٥٦	باب ظن وأخواتها
١٥٨	باب الفاعل
١٦٣	باب النائب عن الفاعل
١٦٧	باب المفعول به
١٧٠	باب التعدي وال لزوم
١٧٥	باب الاشتغال
١٧٦	باب المصدر
١٧٦	باب المفعول له
١٧٦	باب المفعول فيه
١٨٦	باب الاستثناء
١٩٦	باب الحال
١٩٩	باب التمييز
٢٠٢	باب حروف الجر
٢٠٨	باب الإضافة
٢٢١	باب المصدر
٢٢٢	باب اسم الفاعل
٢٢٢	باب التعجب
٢٢٣	باب أفعال التفضيل

٢٢٤	باب أسماء الأفعال
٢٢٤	باب النعت
٢٢٩	باب التوكيد
٢٣١	باب العطف
٢٤٣	باب عطف البيان
٢٤٤	باب البدل
٢٤٨	باب النداء
٢٥٣	باب الندبة
٢٥٤	باب الترقيم
٢٥٥	باب الاختصاص
٢٥٦	باب العدد
٢٥٩	باب الاخبار بالذني والألف واللام
٢٦٣	باب التنوين
٢٦٦	باب نوني التوكيد
٢٦٨	باب نواصب المضارع
٢٧٢	باب الجوازم
٢٧٧	باب الأدوات
٢٨٦	باب المصدر
١٩٠	باب الصفات
٢٩١	باب أسماء الأفعال
٢٩٣	باب التأنيث
٣٠١	باب المقصور والممدود
٣٠٣	باب جمع التكسير
٣١١	باب التصغير

٣١٩	باب النسب
٣٢١	باب التقاء الساكنين
٣٢٤	باب الإمالة
٣٢٥	باب التصريف
٣٣٢	باب الزيادة
٣٣٥	باب الحذف
٣٣٦	باب الادغام
٣٣٧	باب الخط

الفن الثالث : في بناء المسائل بعضها على بعض ٢٥٢

٣٥٣	باب الاعراب والبناء
٣٥٨	باب المنصرف وغير المنصرف
٣٦١	باب العلم
٣٦٢	باب الموصول
٣٦٣	باب المبتدأ والخبر
٣٦٥	باب كان وأخواتها
٣٦٧	باب ما
٣٦٨	باب إنَّ وأخواتها
٣٧١	باب لا
٣٧٣	باب أعلم وأرى
٣٧٣	باب النائب عن الفاعل
٣٧٥	باب المفعول به

٣٧٦	باب الظرف
٣٧٧	باب الاستثناء
٣٧٨	باب حروف الجر
٣٧٩	باب القسم
٣٨٠	باب التعجب
٣٨٢	باب التوكيد
٣٨٣	باب النداء
٣٨٤	باب اعراب الفعل
٣٨٦	باب التكسير
٣٨٧	باب التصغير
٣٨٨	باب الوقف

الفن الرابع : فن الجمع والفرق

القسم الأول

الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام

٣٩١	ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة
٣٩٤	الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى
٤٠٢	الفرق بين الاعراب التقديري والاعراب المحلي
٤٠٤	ذكر ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر
٤٠٦	ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل
٤٠٨	ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر
٤٠٨	ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس

- ٤١٥ ذكر ما افترق فيه باب كان وباب إن
- ٤١٦ ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال
- ٤١٩ ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس
- ٤٢١ ذكر ما افترت فيه لا وليس
- ٤٢١ ذكر ما افترت فيه أخوات إن
- ٤٢٣ ذكر ما افترق فيه أن الشديدة المفتوحة وأن الخفيفة
- ٤٢٤ ذكر ما افترق فيه لا وإن
- ٤٢٥ ذكر الفرق بين الالغاز والتعليق
- ٤٢٧ ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصاراً وبين حذفه اقتصاراً
- ٤٣٠ ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم
- ٤٣٠ ذكر ما افترت فيه المفاعيل
- ٤٣١ ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر
- ٤٣٢ ذكر الفرق بين عند ولدى ولدى
- ٤٣٤ ذكر ما افترق فيه إذ وإذا وحيث
- ٤٣٥ ذكر الفرق بين وسَط بالسكون وبين وسَط بالفتح
- ٤٣٦ ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف
- ٤٣٧ باب الاستثناء
- ٤٣٨ ذكر ما افترت فيه إلا وغير
- ٤٣٩ ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز
- ٤٤١ ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول
- ٤٤٤ ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعتضة
- ٤٤٥ ذكر الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من

- ٤٤٦ ذكر الفرق بين حتى الجارة وإلى
- ٤٤٧ ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل
- ٤٤٩ ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل
- ٤٤٩ ذكر ما افترق فيه المصدر وأن وأنَّ وصلتهما
- ٤٥٧ ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل
- ٤٥٨ ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل
- ٤٦١ ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول
- ٤٦٣ ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل
- ٤٦٨ ذكر ما افترق فيه أفعل في التعجب وأفعل التفضيل
- ٤٧٠ ذكر ما افترق فيه نِعَمَ وبئسَ وحبذا
- ٤٧١ ذكر ما افترق فيه التوابع
- ٤٨٧ ذكر ما افترق فيه الصفة والحال
- ٤٨٩ ذكر ما افترت فيه أم° المتصلة والمنقطعة
- ٤٩٠ ذكر ما افترق فيه أم وأو
- ٤٩٥ ذكر الفرق بين أو وإما
- ٤٩٥ ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو
- ٤٩٧ ذكر ما افترت فيه النون الخفيفة والتنوين
- ٤٩٨ ذكر ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له
- ٤٩٩ ذكر ما افترت فيه السين وسوف
- ٥٠١ ذكر ما افترق فيه الفاظ الاغراء والأمر
- ٥٠٢ ذكر ما افترق فيه لام كي ولام الجحود
- ٥٠٥ ذكر ما افترق فيه الفاء والواو اللذان ينصب المضارع بعدهما
- ٥٠٦ ذكر ما افترق فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

- ٥٠٦ ذكر ما افرقت فيه لم° ولمّا
- ٥١٣ ذكر ما افرقت فيه مدّة الانكار ومدّة التذكار
- ٥١٤ ذكر ما افرقت فيه إذا ومتى
- ٥١٥ ذكر ما افرقت فيه أيّان ومتى
- ٥١٦ ذكر ما افرق فيه جواب لو وجواب لولا
- ٥١٧ ذكر ما افرق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية
- ٥٢١ ذكر ما افرق فيه كم وكأين
- ٥٢٢ ذكر ما افرق فيه كأيّن وكذا
- ٥٢٢ ذكر ما افرق فيه أي ومن
- ٥٢٣ ذكر ما افرقت فيه تاء التانيث وألف التانيث
- ٥٢٤ ذكر ما افرقت فيه التثنية والجمع السالم
- ٥٢٥ ذكر ما افرق فيه جمع التكسير واسم الجمع
- ٥٢٥ ذكر ما افرق فيه التكسير والتصغير

القسم الثاني

المسائل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة

- ٥٢٧ باب الاعراب والبناء
- ٥٣١ باب المنصرف وغيره
- ٥٣٥ باب النكرة والمعرفة
- ٥٣٦ باب الاشارة
- ٥٣٧ باب الموصول
- ٥٣٧ باب الابتداء

٥٤٠	باب ما وأخواتها
٥٤١	باب ما وأخواتها
٥٤٢	باب إن وأخواتها
٥٤٤	باب ظن وأخواتها
٥٤٦	باب المفعول فيه
٥٤٦	باب الاستثناء
٥٤٧	باب الحال
٥٤٩	باب التمييز
٥٥٣	باب الإضافة
٥٥٤	باب أسماء الأفعال
٥٥٤	باب النعت
٥٥٧	باب العطف
٥٦١	باب النداء
٥٦٥	باب الترخيم
٥٦٦	باب العدد
٥٦٨	باب نواصب الفعل
٥٧٤	باب الجواز
٥٧٨	باب الحكاية
٥٨١	باب النسب
٥٨٢	باب التصغير
٥٨٥	باب الوقف
٥٨٥	باب التصريف

الفن الخامس : فن الألباز والأحابي ٥٨٧

٥٩٠ ذكر بقية الباز البيري التي ذكرها في مقاماته

٥٩٢ أحابي الزمخشري

٦١٨ أحابي السخاوي

٦٥١ شذرات من الباز النحاة

٦٦٦ من الباز السيوطي

٦٦٩ من الباز الشيخ عز الدين بن عبد السلام

٦٧٢ طائفة أخرى من الباز النحاة

٦٨١ الباز ابن لب النحوي الأندلسي

٧٣٣ المحتوى